



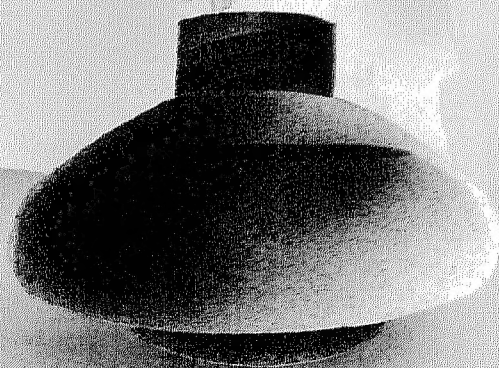
شرح المكيدي

على الفية ابن مالك

د. فاطمة الراجحي

الجزء الأول

جامعة الكويت - ١٩٩٣





شرح المأثور على ألفية ابن مالك

لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المأثور ت ٨٠٧ هـ

الجزء الأول

حققه وعلق عليه

الدكتورة فاطمة راشد الراجحي

مدرس النحو والصرف بجامعة الكويت

قسم اللغة العربية

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

جامعة الكويت - ١٩٩٣

الإهداء

إلى الكويت ... لؤلؤة الخليج ... التي قبل أن تكون في صدفة كانت في القلب، والتي أزهرت الحياة العربية علما وفنا بحيث أصبحت وجوداً حقيقياً في كل عقل وفي كل مسيرة. والتي أعطتني - قبل كل شيء - أبا بَرّاً، وأُمّاً حنوناً، وبقايات من الإخوة والأساتذة والأخوات والزميلات، فهي - على الرغم من المحنة - تبتسم، وتطرز الأمل في فجر قادم، ووطن لا يغيب.

إلى هؤلاء جميعاً ... أهدى هذا العمل الجاد، الذي أخذ سنوات من عمري، وقد كان كل هذا بفضل الكويت الحبيبة، بعد أن رفع الله عنها إضر العدوان الآثم، وأعادها - كما كانت - علما خفاقا، وبستانا مزهرا في كل نفس.

د. فاطمة الراجحي

١٩٩١/١٢/٥ م

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور محمد حسين شرف
استاذ النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم. جامعة القاهرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

يتوقف كثير من الطلبة والطالبات الراغبين فى الحصول على الماجستير والدكتوراه عن إحياء تراثنا العربى ومحاولة تحرير وتحقيق عين من عيونهم حرجاً مما يشاع ويُقال عن التحقيق: من أنه لا يكون شخصية، ولا يشحذ عقلية، وأنه إلى الحرفة أقرب، وبالصنعة ألبق، ويمكننا أن نسلم بهذه المقولة، ونوافق أصحابها إذا وقف الأمر عند تصحيح نسخة من نسخ مخطوطة قدمت إلى المطبعة، وراجعها مصححها، وأخرج المخطوطة إلى الوجود مطبوعة، ووقف عمله فيها عند التصحيح، وخروج عدة مئات من نسخ الكتاب.

وتصحيح نسخة من كتاب للطبع شيء، وتحرير وتحقيق عين من التراث تحريراً علمياً وتحقيقاً فنياً يقوم على شقين:

- الشق الأول: يُدرّس فيه الأثر دراسة تُبرز أهميته، وتُعرف التعريف الكامل بصاحبه، وتوثق الأثر، وتوضح منهج صاحبه فيه ومصادر مادته، وشخصية المؤلف، وأثر كتابه فيمن بعده ... الخ.

- الشق الثانى: يُحقّق فيه الأثر تحقيقاً فنياً يقوم على مقابلة النسخ، وإثبات الفروق والتعليق الدقيق المقبول، والتخريج المطلوب للنصوص والآثار وتفسير الغريب، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف، وتذييل كل ذلك بالفهارس الفنية، والمصادر المعيّنة ... الخ.

أقول: إن تصحيح نسخة من كتاب للطبع شيء وتحرير وتحقيق كتاب بهذا المعنى شيء آخر. إن التحقيق بهذا المفهوم يجمع بين الدراسة التى تحقق

الشخصية، والتحقيق الذى يضيف إلى خلق الشخصية اكتساب المهارة وإخراج عين من عيون تراثنا إلى النور.

وهذا قامت به ابنتنا الدكتورة فاطمة راشد الراجحي عندما تصدت لإحياء شرح «أبى زيد عبد الرحمن بن على بن المكوذى ت ٨٠٧ هـ» على ألفية «أبى عبدالله محمد جمال الدين بن مالك ت ٦٧٢ هـ» وشرح المكوذى الذى بين أيدينا من الشروح الميسرة التى تخلصت من الحشو والتفريع، والإغراق فى سوق الآراء الخلافية، واهتم - من قبيل التدريب - بإعراب مارآه فى حاجة إلى إعراب من أبيات الألفية تاركاً الإطالة والتفريع إلى شرحه الكبير عليها.

أقول: تصدت الباحثة لإحيائه: فقدّمت له بدارسة واعية شافية عرّفت بالمكوذى ومكانته العلمية، وثبّت كتيبه، والكتاب المحقق: وثّقته، ووثّقت نسبته إلى صاحبه، وبيّنت منهجه فيه. ومصادر مادته، وموقفه من النحاة قبله، ومدى وضوح شخصية المكوذى فى شرحه وأثر الشرح فى الخالفين،

وجمعت فى التحقيق ما أمكنها جمعه من نسخ الكتاب، واتخذت أصل النسخ أساساً معتمداً فنقلته فى دقة، وراجعته فى إمعان، وقابلته مقابلة واعية على بقية النسخ وأثبتت الفروق بطريقة علمية.

واهتمت اهتماماً بالغاً بتخريج ما يحتاج إلى تخريج من آيات القرآن والقراءات، والأحاديث، والأمثال، والقصيد والرجز، وتفسير ما يحتاج إلى تفسير - فى حدود ما هو مقبول - من الغريب النادر والبعيد الشارد، وحقّقت ما فيه من أسماء الرجال بقدر ما وصل إليه علمها، وضبطت كل لفظة تحتاج إلى ضبط يزيل اللبس والغموض.

ولم يفتها أن توضح فى هوامش التحقيق ما يحتاج إلى توضيح وتبسيط من

قَضَايا آثر فيها الشارح الإجمال مستعينة على ذلك بأمهات الكتب ووجهة نظر أئمة النحاة.

لقد بذلت كل ما تملك من جهد فى إخراج نسخة تجمع كل مقومات النسخة الدقيقة وكان لها - والحمد لله - إلى حد بعيد ما أرادت.

وذيلت التحقيق بالفهارس الفنية المتنوعة التى تُعَدُّ المفاتيح لما أُغلق من الكتاب، وذكرت المصادر التى رجعت إليها فى الدراسة والتحقيق مع أسماء مؤلفيها وتاريخ طبعها ومكان الطبع؛ ليرجع إليها مَنْ أراد عند الحاجة.

وإذا كان تحقيق ابنتنا فاطمة راشد الراجحي لشرح المكوِّدى على ألفية ابن مالك أولَ عمل تقوم به فى مجال تحقيق النصوص ونشرها، فإنَّ عملها هذا يؤكد خبرتها ومهارتها واستعدادها الطيب فى هذا الميدان، يؤكد هذا تقرير لجنة المناقشة الذى منحها درجة الدكتوراه، بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة.

هذا وتحقيق النصوص ونشرها عمل علمي جليل ننصح به لأبنائنا وبناتنا من طالبى الدراسات العليا لإحياء لثراث سلفنا، وإظهاراً لكنوزنا وتراثنا الذى لم ير بعد النور. وعلى الله الاعتماد، ومنه التوفيق والسداد.

حسين محمد محمد شرف

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على
إمام المرسلين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه
الهادين المهتدين.

وبعد ...

فإنَّ شرح المَكُودَى على ألفية ابن مالك لأبى زيد عبد الرحمن بن على بن
صالح المَكُودَى المتوفى سنة ٨٠٧ هـ يُعَدُّ من أشهر مؤلفاته وهو كتاب
تعليمى مختصر. ومن المعروف أن علماء النحو والتصريف فى كل الأمصار
خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين وما بعدهما قد اهتموا واشتغلوا بألفية
ابن مالك، شرحوا ألفاظها، وأوضحوا عباراتها، فهى رائدة المنظومات فى فئى
النحو والصرف، وقد ظفرت باهتمام الكثير من النحاة والمعاصرين لابن مالك
والخالفين له؛ حيث تناولوها بالدراسة والشرح والتعليق، ومن بين هذه
الشروح شرح المَكُودَى الذى بين أيدينا. وقد وقع اختيارى على هذا الشرح
ليكون موضوعاً لدراستى للدكتوراه، وكان وراء هذا، الأسباب التالية:

١ - إيمانى الشديد بالإسهام فى إحياء تراثنا العربى ونشره، والوقوف على
من خلال تحقيق مخطوطة ضمن مجموعة كبيرة من المخطوطات التى تضمها
مكتبات العالم والتى هى بحاجة إلى إخراج ونشر ليعم النفع بها ولتكون
مناراً أمام الدارسين والساعين وراء العلم والمعرفة.

٢ - اختيارى لهذا الشرح من بين شروح الألفية لم يأت جزافاً، وإنما جاء

من رغبة صادقة دفعتني للإلمام بكل أبواب النحو وقضاياها من خلال ألفية ابن مالك. فكان لا بد من اختيار هذا الشرح، وهو في الوقت نفسه لعالم مغربي لم تتم الإحاطة به وبشرحه، حيث أردت التعرف على مدى ما وصل إليه المغاربة من علم ودراية بعلمى النحو والصرف. فالمكودي من النحاة المغاربة المشهورين الذين كان لهم إسهام واضح في مجال الدراسات النحوية على الرغم من قلة الذين تناولوه بالدراسة وما شُهر عنه أنه آخر من أقرأ كتاب سيويه بفاس.

وللمكودي على ألفية ابن مالك شرحان:

أحدهما: صغير وهو الذى اتخذته موضوعاً للبحث والدراسة.

والثاني: كبير غير أنه لم يُتمّه، وإلى جانب هذا فإنه فى عِدَادِ الكتب المفقودة.

وقد اهتم كثير من العلماء بشرحه الصغير فعَلَّق عليه نحاة لاحقون، وحشّى عليه آخرون.

وترجع قيمة هذا الشرح إلى عدة أمور منها:

- اهتمام مؤلفه بإخراج كتاب تعليمي للشّاديين من طلبة علم النحو ليكون سهل التناول والفهم.

- يعتبر إضافةً جديدةً بالنسبة لشرح الألفية الأخرى لاهتمام مؤلفه بإعراب أبيات الألفية بهذه الصورة التى لم تشهدها أغلب شروح الألفية.

- الاعتماد على آراء من سبقه من النحاة الأوائل والاعتداد بما ذكره من آراء فى المسائل النحوية مع تفرده واستقلاله بآراء اجتهادية.

- أفاد من هذا الشرح عدد كبير من الخالفين فاعتمدوا عليه وأوردوا كثيراً

من الآراء التي صرّح بها المكوّدى أو تفرد بها مثل الأزهرى، والأشمونى،
والخضرى وغيرهم.

لذلك عقدت العزم على تحقيق هذا الشرح ودراسته، وقد بذلتُ في تحقيق
هذه الغاية كل ما استطعت بذله من جهد ووقت، مع محاولة السير وفق
المنهج العلمى لتحقيق النصوص ونشرها.

وينقسم هذا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: تمهيد: تناولت فيه ما يلي:

تعريف بالشارح، وأسرته ونسبه، والعصر الذى عاش فيه، شيوخه، تلاميذه.
ثم انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن مكانته العلمية وثقافته فى علوم اللغة
والنحو والصرف والعروض، كما لم يقتصر علمه على اللغة العربية بل كان
له علم ودراية بعلوم الفقه والأصول والأدب. ومن خلال اهتمامه بالأدب
تفتحت لديه قريحة شعرية تمثلت فى كَمِّ لا بأس به من الأشعار والقصائد
لعل أهمها وأشهرها مقصورته التى نظمها فى مدح خير البرية محمد بن
عبد الله - صلى الله عليه وسلم - وقد ذكرت بعض النماذج من شعره.
وكانت له مكانته بين العلماء فى فاس حيث تصدّر للتدريس فى مدارسها،
وهو آخر من أقرأ كتاب سيبويه بها، وأول من شرح الألفية.

أما وفاته فقد كانت موضع اختلاف بين كُتّاب التراجم فمنهم من ذكر
أن وفاته كانت سنة ٨٠١ هـ ، ومنهم من ذكر أن وفاته كانت سنة ٨٠٧ هـ .

وفى الختام ذكرت آثاره العلمية والتى بلغت تسعة كتب منها المخطوط
والمطبوع والمفقود، وقد أثبتتُ كل تلك الكتب، وذكرتُ نبذة موجزة عن
كل كتاب وكنت قد حصلت على بعض كتبه بعد صعوبة بحث من

المغرب حيث تَمَكَّنْتُ من معرفة ما توفر منها مخطوطاً، وما هو مطبوع أو مفقود، إلى جانب الوقوف على بعض الحواشي على الشرح كحاشية محمد الوزاني المغربي، وحاشية محمد بن جلُّون، وكذلك شرح مقصورته في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - والذي قام بشرحها إلى جانب المرحوم عبد الله كنون العلامة المكي بن محمد البيطاوري والمفضل التطواني.

ثم انتقلت إلى الحديث عن شرح المَكُودِي على الألفية.

وتناولت فيه العناصر التالية:

أولاً: الشرح. الاسم الذي أُطلق عليه وتوثيق نسبته إلى صاحبه.
ثانياً: موضوعه.

شرح المَكُودِي على ألفية ابن مالك هذا هو الاسم الذي أطلقه عليه مؤلفه كذلك النسخ المخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق، وقد وُثِّقَت هذه النسبة من خلال رجوعى لفهارس المكتبات في العالم، والتي ورد فيها ذكر هذا الشرح إلى جانب الكتب التي ترجمت له.

انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن موضوع الكتاب وبأنه شرح لأبيات الألفية مع إعرابها، مع مناقشة المسائل النحوية وذكر الآراء التي دارت حولها.

القسم الثاني من هذا البحث يشتمل على النص المحقق وهو شرح المكودي على ألفية ابن مالك.

في بداية هذا القسم مدخل يتضمن وصفاً لنسخ الكتاب المخطوطة - والتي اعتمدت عليها في التحقيق - وصفاً يكشف غموضها كما هو متبع في منهج المحققين، بعدها بيَّنتُ منهجى في التحقيق ثم يأتي النص محققاً ومعلقاً

عليه وفق منهج ألزمتُ به نفسي ووضحته في منهج التحقيق.

وأود الإشارة هنا إلى سبب اختياري لهذا العدد من النسخ واعتمادى عليها جميعاً، فالشرح وإن كان مطبوعاً إلا أن طبعاته لم تخل من التحريف والتصحييف والأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية فمن خلال مطالعتي للنسخة المطبوعة سنة ١٣٥١ هـ وقفت على بعض تلك الأخطاء وهى كما يلي:

- فى باب أعلم وأرى ص ٥٦ ورد خطأ فى قول ابن مالك على النحو التالى:

والثانى منهما كثنائى اثنى كسا

والصواب: والثان منهما كثنائى أثنى كسا

- وفى باب الحال ص ٨٧ ورد الشاهد التالى:

ولكنهم باتوا ولم أدرى

والصواب: لكنهم بانوا ولم أدر

- وفى باب الصفة المشبهة ص ١٢٤ جاء فى قول المؤيدى:

وذلك قوله: فأرفع بها ونصب وجر مع أل

والصواب: وذلك قوله: فأرفع بها وانصب وجر مع أل.

- وفى باب الإبدال سقط من ص ٢٢٣ - ٢٤٠:

وكذلك جزء من فصل «من لام فعلى اسما».

وغير ذلك كثير، كذلك النسخ المخطوطة لم تخل أيضاً من ذلك وهذا راجع بطبيعة الحال إلى سهو النساخ مما يؤدى إلى تغيير لفظة من هنا وحذف حرف من هناك، ولذلك كثرت الفروق بين النسخ وهذا ما سنقف

عليه في ثنايا هامش التحقيق، وهي رغم كثرتها إلا أنني آثرت إثباتها أمانة للنقل، والدقة في إثبات الاختلاف بين النسخ حتى وإن كان ذلك الاختلاف بسيطاً كحذف حرف أو زيادته؛ ولذلك عقدت العزم على الاعتماد على هذا العدد من النسخ وهو سبع وإن كانت هذه الكثرة ستعرضني للمساءلة - إلا أنني أقول إنه بعد اطلاعي على هذه النسخ وجدت اختلافاً بينها مما يستدعي الاعتماد عليها كلها. فالنسخة التي أطلقت عليها الأصل وهي نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بمكتبة الجامع الأزهر تمتاز بالقدم وجودة الخط ووضوحه رغم السقط الذي يبدأ من ورقة ٢١٦ أ - ١٢٦ ب فهي الأفضل، أما بقية النسخ فبعضها تعرض لآثار رطوبة وترميم مثل النسخ ش، ظ، ز.

وبعضها تعرضت أغلب الصفحات فيه للسقط أو بعض السطور كالنسخة ه، ت، ومنها نسخ امتازت بصعوبة القراءة لأنها كُتبت بخط مغربي رديء كالنسخة ش.

لذلك كان لا بد من ترتيبها زمنياً حسب تاريخ النسخ، لأنها تكمل بعضها بعضاً. وقد رمزت لها بالرموز التالية:

الأصل، ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

وعلى الرغم من هذا العدد من النسخ المخطوطة إلا أن ذلك لم يمنع من سقوط بعض الكلمات من جميع النسخ بما في ذلك النسخة المطبوعة، وقد أثبتت بعض تلك الكلمات حاجة السياق إليها، وقد ذكرت ذلك في هامش التحقيق.

وكان حصولي على تلك المخطوطات بعد اطلاعي على كتب وفهارس المخطوطات الموجودة في العالم ومراسلتى لتلك الجهات، وهي:

- نواذر المخطوطات العربية الموجودة فى مكتبات تركيا للدكتور رمضان ششن.
 - فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية الجزء الرابع.
 - فهرس دار الكتب المصرية.
 - فهرس دار الكتب الظاهرية بدمشق.
 - فهرس الخزانة الصبيحية بسلا.
 - فهرس المخطوطات الموجودة فى الخزانة العامة بالرباط.
 - فهرس المخطوطات الموجودة بمكتبة ابن يوسف بمراكش.
- وقبل البدء بكتابة النسخة (الأصل) رجعت إلى بعض كتب تحقيق التراث للوقوف على الخطوط العريضة فى كيفية معالجة وتحقيق النصوص منها:
- ١ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبراجستراسر.
 - ٢ - تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون.
 - ٣ - مناهج تحقيق التراث للأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب.
 - ٤ - أسس تحقيق التراث العربى للأستاذ صلاح الدين المنجد.
- وبعد النص المحقق ذيلت البحث بالفهارس - وهى:
- أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق.
- ثانياً: الفهارس الفنية وتشمل:
- أ - فهرس الآيات القرآنية.
 - ب - فهرس الأحاديث النبوية.
 - ج - فهرس الأمثال.
 - د - فهرس الأشعار.

- هـ - فهرس الأرجاز.
- و - فهرس الأعلام.
- ز - فهرس الأماكن والبلدان.
- ح - فهرس القبائل والأمم والطوائف.

المصادر والمراجع وتشمل:

- أ - الرسائل الجامعية.
 - ب - الكتب.
 - ج - الدوريات.
- وفى ختام هذه المقدمة ألتمس من كل قارئ لهذا الكتاب كل نقص أو قصور شابها محاولتى هذه وحسبى أننى أخلصت النية، وبذلك أقصى ما استطعت من جهد فى خدمة هذا الأثر النفيس.
- والله أسأل العون والتوفيق إنه نعم المولى ونعم النصير..
- د. فاطمة راشد الراجحي

المكودي نشأة وحياة

- ١ - المكودي صاحب الشرح: أ - تعريف به
ب - مولده
ج - أسرته ونسبه
- ٢ - عصره.
- ٣ - شيوخه.
- ٤ - تلاميذه.
- ٥ - مكانته العلمية.
- ٦ - ثقافته: أ - اللغة والنحو
ب - الشعر
- ٧ - وفاته.
- ٨ - آثاره العلمية.

القسم الاول

تمهيد

أ - تعريف به:

هو أبو زيد^(١) عبد الرحمن بن صالح المكنودي الفاسي الدار، والمختيد^(٢) والوفاة. الفقيه المالكي. شيخ فاضل وعالم جليل من علماء المغرب، وإن كان لم يأخذ ما يستحق من دراسة وبحث.

ب - مولده:

ولد (أبو زيد) عبد الرحمن المكنودي سنة ٧٢٦ هـ ذكر ذلك عبد الله كنون^(٣)

^(١) «أبو زيد» كذا في توشيح الديباج من ١١٥، ١١٦ والمعروف أن المغاربة والأندلسيين يكنون بأبي زيد لمن اسمه عبد الرحمن.

انظر ترجمته في:

الضوء اللامع للسخاوي ٤: ٩٧، والأعلام للزركلي ٤: ٩١.

شذرات الذهب لابن العماد ٨: ٤، بغية الوعاة للسيوطي ٨٣.

نيل الابتهاج للتنبكي ص ١٦٨، ١٦٩.

توشيح الديباج للقرافي ١١٥، ١١٦.

كشف الظنون لحاجي خليفة ١٥٢، ١١٦، هدية العارفين للبغدادي ١: ٥٢٩، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٥٨٢.

معجم المؤلفين لكحالة ٥: ١٥٦، «أعلام المغرب» بولاندلس لابن الأحمر ص ٣٧٢، بيوتات نفاس الكبرى ص ١٠، جذوة الاقتباس للمكناسي ص ٢٢٩، ٤٠٣، ذرة الخجل للمكناسي ٣: ٨٤، وفتايات الونشريسي ص ٢٣٣ شجرة النور الزكية لمخلوف ص ٢٤٩، إزالة الالتباس لابن سودة ص ٢٦١، سلوة الأنفاس للكتاني ص ١٨٧ النبوغ المغربي لعبد الله كنون ص ٢١٠، شرح مقصورة المكنودي لعبد الله كنون ص ٣، ذكريات مشاهير رجال المغرب، رقم ٢٠ لعبد الله كنون ص ٢٨، معجم المطبوعات المغربية لعبد الله كنون ص ٣٣٢، الأدب المغربي لمحمد تالوت ومحمد عفيفي ص ٢٧٨، شرح فتح اللطيف لمحمد الدلاي ص ٣، ذخائر التراث العربي الإسلامي لعبد الجبار عبد الرحمن ٨٥٣، حاشية ابن حمدون ١: ٢، حاشية الملوحي ص ٢، فهرس الأسكوريال المجلد الأول ص ٦ معجم المطبوعات العربية لسركيس ٢: ١٧٨٦.

^(٢) المختيد: أي الأصل.

^(٣) انظر معجم المطبوعات المغربية ٣٣٢، ومعجم المطبوعات العربية لسركيس ٢: ١٧٨٦.

عبد الله كنون: من أبرز علماء المغرب، له مجموعة مهمة من المؤلفات عكست مناحي التفكير والإبداع لديه، من بينها النبوغ المغربي تناول فيه تاريخ الأدب العربي، وسلسلة مشاهير رجال

المغرب صدر منها

أربعون جزءاً وما زالت هناك عشرة أجزاء قيد الطبع. شرح مقصورة المكنودي، وله أيضاً معجم المطبوعات المغربية وكتب أخرى في الفقه والتاريخ والنقد الأدبي واللغوي والشعر، كان عضواً بمجامع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق وبغداد وعمان، وعضواً بأكاديمية المغرب، ورئيس المجلس الإقليمي بطنجة. توفي عن عمر يناهز الثمانين عاماً في طنجة في يوليو ١٩٨٩ م.

ويوسف سر كيس^(١)، أما بقية المصادر التي ترجمت له فلم تحدد تاريخ مولده، والمعروف أن كتب التراجم تهتم بتاريخ الوفاة أكثر. أما ما ذكره الدلائي صاحب شرح فتح اللطيف في علم التصريف من أن المكوذي فرغ من إنشاء منظومته في علم التصريف سنة ثمان وسبعين وست مائة على ما رآه بخطه في آخر نسخة كتبها بيده. يعني المكوذي. وقد أجاز فيها أحد المغاربة وهو ابن مرزوق الحفيد من تلاميذه فإنه غير صحيح إذ لا يُغفل أن يكون المكوذي قد وُلد في القرن السابع أي أدرك ثلاثة قرون، وألف هذه المنظومة سنة ٦٧٨ هـ، ولا يُغفل أن يكون عبد الله كنون، ويوسف سر كيس قد وقعا في خطأ.

وفي اعتقادي أنها سنة ٧٧٨ هـ أي قبل شرحه للألفية، والتي انتهى من تأليفها سنة ٧٩٩ هـ. وما ذكره الدلائي إنما هو سهو وخطأ منه أو من الناسخ.

ج - أسرته ونسبه:

نشأ المكوذي في بيت علم وثروة وجاه وكتابة وعدالة، فدرج على شئته أهل بيته من طلب العلم والجد في تحصيله، حيث كان بيتهم من بيوتات فاس العريقة في العلم والجاه، وكان لهم زقاق يعرف بهم يقال له قديماً عقبة المكوذي^(٢).

ومن بيت المكوذي الفقيه الكاتب عبد الرحمن محمد بن محمد المكوذي، كان يشهد عقد زيتون بن عطية بمدينة فاس أيام السلطان أبي

^(١) انظر شرح فتح اللطيف ص ٣.

^(٢) هي العقبة التي تستى الآن المدارج بين سوق الرصيف ورحبة الزيب، كانت بها دار لإسماعيل بن الأحمر أحد ملوك بني مرين. ممن عاصروا المكوذي. وقد هدمت تلك الدار والدور الأخرى التي كانت بتلك العقبة، وبنى مكانها جامع الرصيف.

انظر بيوتات فاس ص ١٠، وجدورة الاقتباس ص ٢٢٩.

سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني^(١)، وولده الفقيه الكاتب الشاعر المجيد أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد المَكُودِي، والذي توفي بفاس أيضاً سنة ٧٥٣ هـ، ولم يبق أحد منهم في عصرنا اليوم^(٢).

وللمَكُودِي ولد اسمه حمّاد كان عالماً بالنحو ولكن دون والده . رحمهما الله . وكان له ولد صغير وقعت بينه وبين صبي مضاربة فغلب ولده الصبي والمَكُودِي ينظر فأُشْد ارتجالاً:

نَحْنُ بَنُو مَكُودٍ أَهْلُ الثُّقَى وَالْجُودِ
نَكِرُ فِي الْأَعْيَادِ كَكِرَّةِ الْأَسُودِ

لُقِّبَ بالمَكُودِي بفتح الميم وضم الكاف مخففة عند غير واحد وهو الجاري على الألسنة، وبتشديدها عند بعضهم وهو المناسب والملائم لنسبته لبني مَكُود إحدى قبائل هَوَّارة^(٣) الذي كان مستقرهم فيما بين «فاس» و«تازة» وقبيلة هواره من صميم الجزيرة العربية من عرب الحجاز، ويلاحظ أن أساس الهجرة إلى مصر من القبائل التي نزلت من صميم الجزيرة، والهَوَّارة معروفة في مصر الآن، بعضهم يقيم في مديرية البحيرة، كما أن إحدى قبائل دمنهور بالديار المصرية من الهَوَّارة وهي قبيلة كبيرة إلى حد أنهم يقولون إن أشهر الموجودين في الصعيد هم الهَوَّارة، وهم بصفة عامة ما زالوا يحتفظون حتى الآن بالخصائص العربية فيبتعدون عن الزراعة والصناعة، والمعروف أن قسماً كبيراً من هذه القبيلة قد سافر إلى المغرب . الامتداد الشمالي لإفريقية . وكان منها قبيلة مَكُود^(١) أو مَكُودَة، وهي قبيلة شهيرة

(١) أحد سلاطين بني مرين، وهو الذي أمر ببناء مدرسة العطارين التي دُرِس بها المَكُودِي.

(٢) انظر مجلة اللقاء العدد العاشر ص ٣١. ٣٣ وسلوة الأنفاس ٢: ١٥٨ ٣: ٢٧٣.

(٣) انظر معجم قبائل العرب ٣: ١٢٣.

هبطت اليوم إلى مرتبة البطون واندمجت في غيرها من القبائل، وكان من . هذه القبيلة المكوّدي . صاحب الشرح . ويعتبر المكوّدي من مفاخرهم، إماماً في النحو واللغة والعروض وسائر فنون الأدب، وأولاد المكوّدي من البربر ما هم إلا عرب^(٢) نَزَحُوا من الجزيرة العربية، كانت لهم شهرة وثروة بفاس، وما زالت بعض المحلات في المغرب بباب الحديد تعرف بهم إلى الآن، وكانوا أهل معاش وحرفة، ويتضح مما ذكره المؤرخون أن عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوّدي كان فاسي الدار والمحتد . أي الأصل . فقد ولد ونشأ ومات في فاس^(٣) أشهر مدن المغرب، والتي تقع على بر المغرب من بلاد البربر. شيدها إدريس الثاني سنة ١٩٢ هـ، وهي منطقة حصينة تحيط بها جبال عدة، وهي أكثر بلاد المغرب يهوداً.

(١) انظر بيوتات فاس ١٠.

(٢) انظر المغرب الأقصى ص ٤٤.

(٣) انظر معجم البلدان لياقوت ١٤: ٣٣٣٠.

٢ - عصره:

عاش المكوذي في عصر. ازدهرت فيه الحركة الفكرية. هو عصر المُرَينين كان اهتمام العلماء فيه منصباً في التعرف على أسرار اللغة ومعانيها إذ هي الأساس لفهم كثير من مسائل علوم التفسير والقراءات والفقه والحديث. وكان للعلماء في العصر المُرَينِي صلة كبيرة بالدراسات اللغوية مما أدى إلى دعم اللغة العربية، وإلى نهضة كبرى في علم النحو، الذي برز فيه عدد كبير من علماء النحو كابن آجروم صاحب المقدمة الآجرومية التي شرحها المكوذي^(١).

ومن هنا يتبين لنا لماذا برع المكوذي وظهرت موهبته في هذا الجو المليء بالعلم والمهتمين به، كما أنه لم يحتاج للتنقل بين دول المشرق وأخذ العلم وطلبه من مظانه ومصادره في بلاده فيكفيه فخراً أنه عاش في عصر كان للعلماء فيه مكانة كبيرة. وكان الاهتمام مُنصباً على علوم العربية. خاصة اللغة والنحو. وعلى أساتذته وطلابه.

(١) انظر تاريخ المغرب والأندلس ص ٣٤٤. ٣٤٦.

٣ - شيوخه:

أخذ المكوذي علومه عامة، وعلوم العربية خاصة عن عدد من الشيوخ والعلماء لم أقف إلا على شيخين هما:

١ . أبو محمد عبد الله الوانغيلي المتوفي سنة ٧٧٩ هـ^(١). مفتى فاس وعالمها الفقيه الأصولي المحقق، انفرد بمعرفة كتابي ابن الحاجب في الأصول والفروع، أخذ عن أبي الربيع البجائي وعن ابن آجروم صاحب المقدمة الآجرومية، فنيغ منه العالم النحوي «المكوذي» وعنه أخذ العلم.

٢ . محمد بن علي بن حياتي الغرناطي الأندلس المتوفي سنة ٧٨١ هـ^(٢) وهو أول من أدخل شرح المرادي على ألفية ابن مالك لفاس المغرب. تأثر به المكوذي وأخذ عنه، ويقال إن الألفية اشتهرت بفاس سنة ثيف وستين وسبعمئة على يد شيخه أبي عبد الله سيدي محمد بن حياتي، وهو الذي أرشد الناس إليها، إلا أن الغالب والأرجح أن المكوذي هو الذي أرشد الناس إليها وتولى قراءتها وتدريسها للطلبة واشتهرت بسببه، كما ذكرت أغلب المصادر.

^(١) انظر شجرة النور الزكية ٢٣٥، نيل الابتهاج ص ١٤٨، وفيات ابن قنفذ ص ٣٧٢. ٣٧٣.
^(٢) انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٤: ٩٦، درة الحجال ٢: ٢٧٥، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس ص ٣٤٤. ٣٤٦، ونيل الابتهاج. ص ٢٧٢.

٤ - تلاميذه:

من خلال مدرسة العطارين التي تصدر المكوّدي للتدريس بها، نبغ على يده وتخرج جلة أهل العلم واللغة من طلبة فاس، منهم عدد كبير من العلماء والوزراء ومن هؤلاء:

أ - الوزير «أبو زيد عبد الرحمن بن الحاجب أبي العباس أحمد القبائلي

المتوفي سنة ٨٠٢ هـ^(١). شاعر مجيد نبغ في الأدب يقول

الأستاذ عبد الله كنون :

«هو من بيت القبائلي الذي طالما تداول أفراد الوزارة والحجاجة في العصر المريني، وقد ذكره المكوّدي نفسه في خطبة شرّحه على ما يوجد في بعض النسخ المخطوطة وحلاه بحلى كثيرة، وأكثر النسخ لا ذكر له فيها. منها النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق. وكأنه إنما أثبت في النسخة الأصلية التي قدمها له على وجه الإهداء، فالنسخ التي يوجد فيها ذكر الوزير هي فروع هذه النسخة، وغيرها فروع لم يثبت له فيها ذكر. وإذا اعتبرنا قوله في غير النسخة الوزيرية:

والباعت على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفتية المجتهدين المعتمدين بحفظها، طلب مني أن أضع عليها شرحاً، إذا اعتبرنا هذا كناية عن ذلك الوزير فإنه يكون من طلبة المكوّدي الآخذين عنه والمتخرجين على يده، ولا معارضة حيثئذ بين النسختين اللتين تقول الأخرى منهما أيضاً: والباعث على ذلك أن الحاجب الأسمى.. الخ طلب مني أن أضع عليها شرحاً، إلا أن يكون صاحب الطلب متعددًا، فيكون قد أشار في كل نسخة لواحد.

ومهما يكن من أمر فإن القبائلي يعتبر من تلاميذ المكوّدي الذين أخذوا عنه.

^(١) انظر الاستقصا ٤: ٨٦، ٨٨، والأدب المغربي ٢٧٦، ٢٧٧، وذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠

ب . أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخطيب بن مرزوق الحفيد.

ولد سنة ٧٦٦ هـ، وتوفي سنة ٨٤٢ هـ^(١)، أثنى عليه المكوذي علماً وأدباً ودينًا، كان مفسراً، ومحدثاً، وراويّة، وحافظاً، ونسابة ورث المجد كآبراً عن كآبر، أخذ عن جده بالإجازة وأخذ عن أعلام من أهل المشرق والمغرب منهم والده، وعمه وأبو محمد الشريف التلمساني، وأبو إسحق المصمودي، وأبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي، وأغلبهم أجازوه.

من مؤلفاته الكثيرة^(٢): صدق المودة في شرح قصيدة البردة، والاعتراف في ذكر ما في لفظ أبي هريرة من الانصراف، والآيات الواضحات في وجه دلالة المعجزات، وإيضاح السالك على ألفية ابن مالك، وتفسير سورة الإخلاص، ورجز تلخيص المفتاح، ورجز حرز الأمانى وشرح التسهيل، وشرح شواهد الألفية، وفوائد الأستاذ ابن السراج في النحو ومناقب المصمودي شيخه المنزع النبيل في شرح مختصر الخليل.

ج . أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد بن عطية المديوني الفاسي المعروف بالجادري. ولد بفاس سنة ٧٧٧ هـ، وتوفي سنة ٨١٨ هـ^(٣) فقيه، محدث، روى عن المكوذي مقصورته وغيرها.

^(١) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ١: ١٨٧، شجرة النور الزكية ٢٥٢.

هدية العارفين ١٩١، ١٩٢، ونيل الابتهاج ١٦٨، ١٦٩، تاريخ المغرب والأندلس ٣٣٩.

^(٢) بلغت مؤلفاته أكثر من أربعين مؤلفاً. انظر هدية العارفين ١٩١، ١٩٢.

^(٣) قيل توفي في نيف وأربعين وثمانمائة، وفي هدية العارفين ١: ٥٤٧ عبد الرحمن بن محمد الباخوري المعروف بالجادري المتوفي سنة ١٠١١ هـ انظر معجم المؤلفين ٥: ١٧٩، ومشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٩ وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧، ونيل الابتهاج ص ١٧١ ودرة الحجال ٣: ٨٧، ٨٨.

من مؤلفاته: فهرسة، وشرح على البردة، وروضة الأزهار في علم وقت الليل والنهار، واقتطاف الأنوار، وشرح الدرر اللوامع.

د. أبو زيد عبد الرحمن الكاواني الفاسي شيخ الإمام ابن غازي. أدرك بعض القرن الثامن، وتوفي بعد التسعين وثمانمائة^(٤). فقيه، عالم أخذ العلم عن المكودي. سمع عليه بمدرسة الصهريج الألفية ينقل عليها كلام المرادي ويأحثه.

^(٤) انظر شجرة النور الزكية ص ٢٦٦، وتوشيح الديباج ص ١١٩، وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧، وجذوة الاقتباس ص ٤٠٣ ودرة الحجال ٣: ٨٤، ونيل الابتهاج ص ١٦٨، ١٦٩.

٥ - مكانته العملية:

برع المكوذي في علوم الفقه والأصول والأدب عامة وأخذ عن شيوخ هذا المجال^(١)، وكان ذا قدم راسخ في العلم والولاية كما أجاد ويرز في علوم العربية خاصة اللغة والنحو والصرف والعروض والشعر بشهادة كبار العلماء ممن تتلمذوا على يديه وأخذوا عنه، ويرعوا في هذا المجال.

يقول عنه . الأمير الأندلسي الغرناطي «أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر»^(٢) المتوفي سنة ٨٠٧ هـ: «هو شاعر مجيد، قد فاق في النحو، وسَلِمَ نَظْمُهُ من الحشو، مقررء للعلوم العربية بنفس مطاوعة غير أبيّة»^(٣).

وكان المكوذي . رحمه الله . إماماً بارعاً في العلوم كلها، ورِعاً، زَاهِداً، أحد الأعلام والنحاة بفاس «تصدّر للشهادة فكان له دكان بِسْمَاطِ الْعُدُول معروف، وجلس للإقراء بمدرسة العطارين. وهو آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس، كان يُقرئه بمدرسة العطارين التي كان يؤمها عدد كبير من طلبة العلم، بُنِيَتْ هذه المدرسة بأمر السلطان «أبو سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق»^(٤)، وكانت تسمّى المدرسة العظمى بإزاء جامع القرويين بفاس، كذلك أقرأ المكوذي كتاب سيبويه بمدرسة الصهرج»^(٥).

ويقال إنه بينما كان يُقرئ كتاب سيبويه بمدرسة العطارين أتاها طالب من البربر قديم من المشرق بألفية ابن مالك فأطلّع عليها وعلى شرحها لابن الناظم والمرادي فاستحسنها، وأطلّع عليها وزير الوقت «أبو زيد عبد الرحمن بن الحاجب القبائلي». وكان من تلاميذه . فطلب منه شرحها فشرحها، وكان أول شرح وضع عليها بفاس وبسببه اشتهرت وعلى يده ظهرت، حيث انتفع بها الجم الغفير من الناس.

(١) انظر شيوخه ص ١٩.

(٢) أديب من بني مرين وأحد ملوكهم له «أعلام المغرب والأندلس».

انظر ترجمته في معجم المؤلفين ٢: ٢٨٩.

(٣) أعلام المغرب والأندلس «نثر الجمان» ص ٣٧٢.

(٤) انظر الاستقصا ٣: ١١٢، وستان في المغرب ٥٣، ٦٢.

(٥) انظر ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٨، وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧.

٦- ثقافته:

كان المكوذي مضطرباً معلوم كثيرة كما سبق أن ذكرت إلا أن من أبرز العلوم التي برع فيها ما يأتي: النحو واللغة، والشعر.

أ - النحو واللغة:

كان ذا باع في اللغة والنحو والتصريف والعروض، يكفي أنه آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس، وأول من شرح الألفية التي اشتهرت بسببه في بلده فاس، بل إن شرحه لها ظل يُدرّس بفاس إلى ما قبل الحركة السلفية، ويكفي فخراً أن نقف أمام عالم نحوي من علماء المغرب اختط لنفسه اتجاهًا معينًا في شرحه للألفية، كما استفاد من شرحيها لابن الناظم والمرادي بدليل تكرار ذكرهما من أول الشرح إلى نهايته، إلا أن هذا لم يمنعه أن يعارضهما ويخالف آراءهما. وهذا ما سوف نراه عند الحديث عن موقفه منهما في الفصل الثاني إن شاء الله وقد سلك طريقاً جديداً من بين سُرائح الألفية وهو إعراب كل أبيات الألفية تقريباً، فهو لم يترك لفظة في كل بيت احتاجت إلى إعراب إلا أعربها، بل قد يرجح إعراباً على آخر، ويورد آراء ابن الناظم والمرادي في إعراب بعض الكلمات. وقد استفاد خالد الأزهري كثيراً من ذلك حيث نقل نصاً قول المكوذي وإعرابه، وذلك في كتابه تمرين الطلاب^(١)، وهذا ما سنقف عليه بإذن الله من خلال النص المحقق.

كما يمكننا الوقوف على تبحر المكوذي في النحو والتصريف من مطالعة آثاره ومؤلفاته التي تدل على حبه وميله الشديد لهذا العلم.

(١) من الذين أعربوا الألفية. كما سبق أن ذكرت ..

أ. محمد بن علي الحلبي الصاحلي سماء اللوامع الشمسية في إعراب الخلاصة الألفية.

ب. حل إعراب الألفية: محمد النيسابوري.

ج. إعراب الألفية للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي ت ٨٤٤هـ.

أما بالنسبة للغة فقد كان المكوّدي على جانب كبير من الثقافة اللغوية عارفاً باللغة، ضابطاً ولألفاظها، كاشفاً لأسرارها وغموضها فلا عجب أن نراه في هذا الشرح يقف عند كل لفظة غريبة يبين معناها اللغوي واستعمالاتها خاصة أنه وضع شرحه لفتية من الطلبة المجتهدين المقبلين لمعرفة خفايا هذا العلم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ما وصل إليه المكوّدي من إلمام وإحاطة لمعاجم اللغة.

وهذه بعض الأمثلة والنماذج التي توضح اهتمام المكوّدي في بيان وتوضيح الألفاظ اللغوية.

أ . في باب العلم عند قول ابن مالك:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَّمُهُ كَجُفْفَرٍ وَخَزُونَقًا
وَقَرْنٍ وَعَدَنٍ وَلَا حِقٍ وَشَذَقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَيْشِقِ

قال المكوّدي: كجففر وهو اسم رجل، وخزونق وهو اسم امرأة، وقرن وهو اسم قبيلة، وعدن وهو اسم بلد، ولاحق وهو اسم فرس، وشذقم وهو اسم جمل، وهيلة وهو اسم شاة، وأيشق وهو اسم كلب.

ب . وفي باب النعت عند قول ابن مالك:

وَأَنْعَثَ بِمُشْتَقٍّ كَصَغْبٍ، وَذَرِبَ وَشَبَّهِهَ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبَ

قال المكوّدي: وذرب من الصفة المشبهة، والذرب بالذال المعجمة وهو الحاد من كل شيء.

ج . وقد يبدأ الباب ببيان المعنى الاصطلاحي واللغوي للكلمة، وموقف النحاة منها، مثال ذلك في باب الإدغام حيث قال:

يقال الإدغام بسكون الدال مصدر أدغم، والإدغام بتشديدها مصدر أدغم. قيل: والإدغام بتشديد الدال عبارة البصريين وبالإسكان عبارة

الكوفيين، وهو في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح: إدخال حرف في حرف، وهو باب متسع، واقتصر منه هنا على إدخال المثلين المتحركين في كلمة واحدة، واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام:

واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين.

وتظهر هذه الثقافة أيضاً من خلال معالجته لبعض الألفاظ التي ترد في بعض الآيات القرآنية وغيرها من الشواهد، حيث لا يكتفي بإيراد الشاهد في إثبات القاعدة النحوية فقط. مع بيان موضع الشاهد. وإنما يميل في بعض الأحيان لتفسير ما حوته تلك الشواهد من ألفاظ، وبيان معانيها.

د. من ذلك ما جاء في باب أسماء الأفعال عند قول ابن مالك:

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءِ عَلَيَّكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

حيث قال: فأتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور، وواحد من الظرف، «فَعَلَيْكَ» بمعنى الزم وهو متعد بنفسه، كقوله تعالى:

(عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ)^(١)

هـ. وفي باب الحال تحدث المكي عن حكم الجملة المصدرة بالفعل المضارع المقترنة بالواو في قول ابن مالك:

وَذَاتٌ وَاوٍ بَعْدَهَا ائْوٍ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلْنِ مُسْتَدَا

فقال: الجملة المصدرة بالفعل المضارع إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فالجملة حينئذ لا تكون فعلية بل ينوي بعد الواو مبتدأ، ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية. وهو لم يكتف بذلك بل استدل عليه بشاهد من أقوال العرب، ومن القرآن. موضحاً معاني الألفاظ التي وردت فيها.

^(١) سورة المائدة آية: ١٠٥.

قال: وما ورد من ذلك قول العرب:

«فُتْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ» ومعنى أصلك أضرب قال تعالى:

(فَصَكَّتْ وَجْهَهَا)^(١)

أي ضربته.

و. وفي باب المعرف بأداة التعريف قال ابن مالك:

ولا ضطرار كنسبات الأوتير كذا وطبت النفس يا قيس السري

علق المكوذي على قول ابن مالك بقوله:

زيادة آل على قسمين: زيادة لازمة. وذكر من ذلك أربعة مواضع.

وزيادة لضرورة الوزن وذكر من ذلك لفظين:

الأول: بنات الأوتير وأشار بذلك إلى قول الشاعر^(٢):

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوْماً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْتِيرِ

أراد بنات أوتير وهو غلم على نوع من الكمأة.

الثاني: طببت النفس، وأشار بذلك إلى قول الشاعر^(٣):

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجْهَهَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنْ عَمِيرِ

أراد وطبت نفساً.

ز. وفي باب الإضافة عند الحديث عن إضافة «لدن» قال ابن مالك:

«وَالزُّمُوا إِضَافَةً لَدُنْ * فَجَرَّ»

شرح المكوذي قول ابن مالك مع بيان معنى «لدن» وذلك بقوله:

^(١) سورة الداريات آية: ٢٩.

^(٢) أنشده أبو زيد انظر التحقيق ص ١٦٥.

^(٣) قاله رشيد بن شهاب اليشكري انظر التحقيق ص ١٦٦.

«لأن» من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى ومعناها قبل بمعنى «عند»، وقبل هي لأول غاية في الزمان والمكان. وفهم من قوله: فجر أنها لا تضاف إلا للمفرد وجعل المرادى^(١) قوله: «فجر» شاملاً للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله^(٢) :
صَرِيحٌ عَوَانٍ رَاقِهُنَّ وَرُقْنَةُ لَدُنْ سَبِّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدُّوَابِّ

ح . وفي باب إعراب الفعل قال ابن مالك:
وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ يَغْيِرُ أَفْعَلَ فَلَا * تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَفْعَلًا
الحديث هنا عن فعل الأمر من أنه إذا كان بغير صيغة أَفْعَلَ فلا ينتصب جوابه بعد الفاء، لكن لو أسقطت الفاء فلا خلاف في جزمه. وهذا ما وضَّحه المَكُونِي . عند شرحه للبيت السابق مع الاستشهاد وبيان معنى كلمة وردت في الشاهد حيث قال:

قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار «أن» أن يكون محضاً وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افْعَلْ» كما مثل، فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: نَزَالِ فَتَنْصِبُ خَيْرًا.

ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَتَأَمَّ النَّاسُ وَأَجَازَ الْكَسَائِي النَّصَبَ فِيهِمَا وَلَا شَاهِدَ مَعَهُ، وَأَمَّا الْجَزْمُ بَعْدَهُمَا إِذَا حَذَفَتِ الْفَاءُ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ وَمِنْهُ فِي الْأَوَّلِ:

مَكَائِكَ تُحْمَلِي أَوْ تَشْتَرِيحِي^(١)

لأن مكائك بمعنى أثبتني.

(١) انظر شرح المرادي ٢: ٢٧٤.

(٢) البيت للقطامي. انظر التحقيق ص ٤٣٧ .

(٣) الشاهد لعمر بن الأظنابة الأنصاري. وصدره: «وَقَوْلِي كُلَّمَا جَحَنَّاثٌ وَجَحَنَّاثٌ» انظر التحقيق ص ٧٠١.

ب - الشعر:

ذكرت المصادر التي ترجمت للمكودي أن له شعراً جيداً ليس بالقليل، يكفي أنه نظم المقصورة، كما أن له نظماً في التصريف وفي ألفاظه الغريب، ونظم المعرب من الألفاظ العجمية. وإن لم أقف على الأخيرين. ولا يمكننا القول بأنه شاعر مجيد بارع في إنشاده، ومع ذلك فقد وصفه أصحاب التراجم بأنه عالم فاس وأديبها، وهو مع ذلك يعترف بضعفه في هذا المجال. ولعل ذلك يكون تواضعاً منه. فحينما طلب منه إسماعيل بن الأحمر^(١) شيئاً من نظمه لينشر رداء معرفته وفهمه كما يقول ردّ عليه المكودي بقوله: «سألني صاحبنا الشهير بالنبل والذكاء، الضابط لفنون الآداب رافع راية القريض، درة أبناء الأمراء» أبو الوليد» إسماعيل بن الأحمر الخرجي «أن أقيد له شيئاً من شعري، فلم أسعفه بمطلوبه ولا عجلت له بمغروبه، استحقاقاً لشعري، واستضعافاً لما صدر من نظمي ونثري، وهجرأً للأدب وطريقته، طريقة كثر قائلها وقلّ نائلها. فلو أمكن أن يجتمع في زماننا هذا أبو تمام باخترافه من بحره، وأبو الطيب باقتطافه من زهره، وأبو العلاء بنحته من صخره على استخراج درهم واحد من أهل زماننا لما حظوا منهم بنائل، ولا وقفوا في أمورهم على طائل. ولما كان السائل ممن لا يسعني خلافه، ولا يمكنني إلا إيساعده، قيدت له شيئاً من شعري، مع نبذ من نثري»^(٢).

هذا الاعتراف قد يكون تواضعاً منه كما ذكرت، وقد يكون عدم رغبة وميل للأدب، ومع أنه نظم المقصورة في مائتين وتسعين بيتاً، وعلم التصريف في أربعمئة بيت، إلا أنه يظل. في رأيي. ذلك النحوي اللغوي الصرفي البارع الخالص، والذي ألفتز قوله ابن مالك. في باب

(١) وانظر ترجمته في معجم المؤلفين ٢: ٢٨٩.

(٢) انظر أعلام المغرب والأندلس «نثر الجمان» ص ٣٧٢، ٣٧٣.

التصريف . «والهَاءُ وَقَفَا كَلِمَةً» في رجز طريف ظريف حيث قال:

يَا قَارِئاً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ
وَسَالِكاً فِي أَحْسَنِ الْمَسَالِكِ
فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ مِنْ كَلَامِهِ
نَظْمٌ بَدِيعُ الشُّكْلِ فِي انْتِظَامِهِ
حُرُوفُهُ أَرْبَعَةٌ تَطُومُ
وَأِنْ تَشَأْ فَقُلْ ثَلَاثٌ وَاسْمُ
وَهْوٍ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعُ
مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَعُ
وَصَارَ بِالتَّوَكُّبِ بَعْدَ كَلِمَةٍ
وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظَهُ لِيَفْهَمَهُ

ومن شعره الذي بلغ الغاية في الروعة:

أَذَا عَرَضْتُ لِي فِي زَمَانِي حَاجَةً وَقَدْ أَشْكَلْتُ فِيهَا عَلَيَّ الْمَقَاصِدُ
وَقَفْتُ بَبَابِ اللَّهِ وَفَقَةً ضَارِعٍ وَقُلْتُ إِلَهِي أَنِّي لَكَ قَاصِدُ
وَلَسْتُ تَرَانِي وَإِقْفَا عِنْدَ بَابِ مَنْ يَقُولُ فَتَاهُ سَيِّدِي الْيَوْمَ رَاقِدُ

وهو قد يقف معارضاً ومخالفاً لغيره من شعراء عصره، ومؤيداً للجانب الآخر. ذكر إسماعيل بن الأحمر في نثير الجمأن^(١) جملة ما قيل من الشعر في السيف الذي في صومعة جامع القرويين من مدينة فاس حيث اجتمع في شهر ربيع الآخر عام أربعة وستين وسبعمائة بجامع القرويين من مدينة فاس جماعة من طلبتنا الأذكياء^(٢)، وأدبائها النبلاء وكنت في جملتهم، أسمع كلامهم، فتكلموا في السيف الذي بأعلى الصومعة، ولم لجعل هنالك؟ فقال

(١) انظر نثير الجمأن ص ٤٥١ . ٤٦٠ «أعلام المغرب والأندلس».

(٢) من بينهم كان المكودي وكان سنه ٣٨ عاماً، على اعتبار أنه ولد سنة ٧٢٦هـ.

قائل: جُعِلَ طَلَسْماً على البلد لما كان عليه الناس حينئذٍ من الافتئات على
الأمرء، وقلة الانقياد، ولأجل ذلك لا يبيت إنسان بها إلا مغموماً، وقال
الآخرون غير ذلك.

ثم أتى بجملة ما قالوه في ذلك من الشعر، وما يهمننا منه قول «أبي
طلاق» لأن المكوذي رد عليه مخالفاً.

أنشد الفقيه الكاتب مسعود بن أبي القاسم بن أبي طلاق مخالفاً لما
أصلوه، ومثباً لما أنكروه:

قَالُوا بِجَامِحِ قَاسٍ سَيْفٌ إِذْرِيسَا وَكُلُّهُمْ قَائِلٌ زُورًا وَتَلْيِيسَا
مَا جَعَلَهُ غَيْرَ طَلَسَمٍ لِسَاكِيزِهَا لِكَيِّ يَنَالَ بِهَا الْأَخْرَانِ وَالْبُوسَا
ورَدَّ المكوذي عليه مخالفاً، وموافقاً للجمهور في المساق:

قَالَ قَوْمٌ سَيْفُ الْمَنَارِ بِفَاسٍ هُوَ طَلَسَمٌ ذُلَّةٌ وَهَوَانٌ
أَخْطَأُوا لَيْسَ ذَاكَ إِلَّا لِعِزٍّ بُهِرَتْ مِنْهُ سَائِرُ الْبُلْدَانِ

وأختم هذه النماذج من شعر المكوذي بمقتطفات من مقصورته التي مدح
بها الذات الحمديّة، وعارض بها مقصورتي حازم، وابن دريد، يقول المكوذي
مفتتحاً:

أَرَقْنِي بَارِقُ نَجْدٍ إِذْ سَرَى يُومِضُ مَا بَيْنَ فُرَادَى وَتُنَى
أَهْبِي إِذْ هَبَّ مِنْهُ مَوْهِنَا مَا سَدَّ مَا بَيْنَ الثُّرَيَّا وَالثُّرَى
شِمْتُ مِنْ أَرْجَائِهِ إِذْ يَشْمُتُ رِيحَ صَبَاً أَضْوَعُ مِنْ رِيحِ الْكِبَا^(١)
فَيَا لَهُ مِنْ بَارِقٍ ذَكَّرَنِي مِنَ الْهَوَى مَا كُنْتُ عَنْهُ فِي غِنَى
أَنَارَ شَوْقاً كَانَ مَتًى كَامِناً بَيْنَ ضُلُوعِي طَالَمَا فِيهَا ثَوَى

واختتمها بقوله:

(١) شمته: نظرت إليه أين يمحط، أضوع: من ضاع الطيب أي فاحت
الكبا: بالمد، وقصره للقافية عود البخور رائحته

فَلَسْتُ أَلْقَى لِسَوَاكَ رَاجِياً وَمَنْ سِوَاكَ يَا إِلَهِي يُزَجِّعُنِي؟
 وَازْحَمُّ مُحَمَّداً وَآلَ بَيْتِهِ وَصَحْبَهُ الْغُرَّ الْكَرَامَ الْمُتَتَمِّينَ
 صَلِّ صَلَاةَ مِنْكَ تَثْرِي أَيْدِئاً عَلَيْهِ مَا هَبَّتْ عَلَى الرُّوضِ الصَّبَا
 وتعتبر هذه المقصورة من أروع ما قاله المكوذي من شعر. وكان لاهتمام
 العلماء بها أن وضعوا عليها شروحا^(١).

(١) انظر آثاره العلمية ص ٤٥ .

٧ - وفاته:

بعد حياة مليئة بالبحث والتأليف والكتابة والتدريس، وبعد أن استفاد وأفاد بعلمه جلّ أهل عصره توفي المكوّدي في الحادي عشر من شعبان سنة سبع وثمانمائة من هجرة المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، ودفن بحومة الأصدع داخل مدينة فاس، والمعروف الآن بفندق اليهودي من عدوة فاس القرويين^(١).

وفي نظم . في هذه السنة التي ذكروا أنه توفي فيها وهي ٨٠١ هـ . قالوا:^(٢)

تُوفِّي المكوّدي شَيْخُ أَلْفِية سَنَةً إِحْدَى وَثَمَانِمائة
وكذلك الملوّى في حاشيته على المكوّدي ص ٢.

كما أخطأ الونشريسي في تحديد وفاته حيث قال في وفاته^(٣) سنة ٨٠٨ هـ وفيها توفي الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوّدي صاحب المقصورة وشرحها، وشرح ألفية ابن مالك وخلافاً لما

^(١) تكاد تتفق المصادر في تحديد وفاته وهي سنة ٨٠٧ هـ على الأصح والأرجح ذكر ذلك المكناسي في جذوة الاقتباس ص ٤٠٣، ودرة الحجال ٣: ٨٤، وابن العماد في الشذرات ٨: ٤ والزركلي في الأعلام ٤: ٩١، والبغدادي في هدية العارفين ١: ٥٢٩، والتنبكني في نيل الابتهاج ص ١٦٩، والكتاني في سلوة الأنفاس ١: ١٨٨، ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية ص ٢٤٩، وعمر كحالة في معجم المؤلفين ٥: ١٥٦، وعبد الله كتون في معجم المطبوعات المغربية ص ٣٣٢، وشرح مقصورة المكوّدي ص ٨، والنبوغ المغربي ص ٢١٠ وابن القاضي في الفرائد ص ٢٣٣ «ضمن ألف سنة من الوفيات».

خلافاً لما ذكره السخاوي في الضوء اللامع من أنه توفي سنة ٨٠١ هـ ووافقه في ذلك القرافي انظر في توشيح الديباج ص ١١٦، ١١٧، وعبد الجبار عبد الرحمن انظر في ذخائر التراث العربي ص ٨٥٣، والصغير الدلائي في شرحه على البسط والتعريف في علم التصريف للمكوّدي ص ٣ انظر شرح فتح اللطيف ص ٣.

راجع مصادر ترجمته.

^(٢) سلوة الأنفاس ١: ١٨٩.

^(٣) انظر وفيات الونشريسي ص ١٣٦ «ضمن ألف سنة من الوفيات».

في طبقات ابن عجيبة من أنه توفي سنة إحدى وعشرين من القرن التاسع^(١).

والرأي الأرجح عندي هو أن وفاته كانت في سنة ٨٠٧ هـ كما ذكرت أغلب المصادر.

وما ذكره السخاوي في الضوء اللامع من أنه دفن بباب الفتوح غير صحيح أيضاً. فقبه بفاس مشهور بجوار مسجده المعروف بحومة الأصدة، والمعروف الآن بفندق اليهودي، وكان قبل ذلك . أي قبه . مقصوداً للزيارة والتبرك حيث كان الطلبة يعبرون إليه أفواجا في كل يوم أربعاء بعد صلاة العصر. ثم توقفت هذه الزيارة قبل الحركة السلفية.

(١) سلوة الأنفاس ١ : ١٨٩.

٨ - آثاره العلمية:

بعد الرجوع لكتب التراجم، وفهارس المخطوطات والمطبوعات وَقَفْتُ على عدد لا بأس به من مؤلفات المَكُودِي في العلوم عامة، وفي علوم العربية خاصة وهذا بيان لما أمكنتني حصره من كتب ومؤلفات المَكُودِي مرتبة على حروف الهجاء.

١ - البسط والتعريف في علم التصريف (أو في نظم ما جل من التصريف) مخطوطة محفوظة في الخزانة العامة - الوثائق والمخطوطات - الرباط - تحت رقم ٢٧٩٦، ولم أعر على ما يشير إلى وجود نسخ مطبوعة. وهي منظومة على بحر الرجز في علم التصريف في نحو أربعمئة بيت وفيها يقول مفتخراً:

فَلَوْ نَهَوْنَا عَنِ الْهَوَى الثُّفُوسَا وَاجْتَنَبُوا التَّمْوِيَةَ وَالتَّلْبِيسَا
لَسَلَّمُوا أَنَّنِي فِيهِمْ مَاهِرٌ وَتُورَ فَهَمِي لِلْعُلُومِ بَاهِرٌ
لَكِنْ كِبَارُ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ يَذُرُونَ تَحْقِيقِي لَهُ وَفَهَمِي

...

وقد شَرَحَهُ كثير من العلماء إلا أن من أفضل الشروح عليه شرح الفقيه العلامة الصغير الدلائي المسَمَى فتح اللطيف في علم التصريف طبع سنة ١٣١٥ هـ وسنة ١٣١٦ هـ نفاس.

٢ - تقييد في أصل لفظ الزرافة أو «رسالة في وصف الزرافة»^(١)

مخطوطة محفوظة في الخزانة العامة - الوثائق والمخطوطات - الرباط تحت رقم ٢٥٨١. في هذه الرسالة يرد المَكُودِي على استفسارات عن أصل لفظ

^(١) انظر فهرس الخزانة العلمية الصبيحية بسلا ص ٣٤٤.

الزرافة وعن لغاتها وما إلى ذلك مما يدل على درايته وثقافته اللغوية، يقول في مقدمتها:

«أما بعد فقد سألتني بعض الأصحاب عن لفظ الزرافة أعربي هو أم أعجمي؟ وعن نتائجها، وعن لغاتها، وعن ثناء التأنيث اللاحقة لها، وعن معنى قول العرب: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا».

٣ - شرح ألفية ابن مالك:

للمكودي شرحان على ألفية ابن مالك كبير وصغير، هذا ما ذكرته جميع المصادر والمراجع التي ترجمت له كما أن تصريحه بذلك يدل على صدق ما ذكره^(١). أما الشرح الكبير فلم يصل إلينا يقال: إِنَّ أَعْدَاءَهُ وَحَسَدَتَهُ أَحْرَقُوهُ حَسَدًا وَأَتْلَفُوهُ، وهذا ليس بالغريب خصوصاً الحَسَدَةُ على العلم. ويقال: إنه لم يكمله ولو أكمله لعم الانتفاع به ولم يلتفت الناس إلى غيره^(٢).

الدليل على ذلك قوله في باب الصفة المشبهة ص ٤٩٤ .

«ثم إن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح وضعيف ونادر وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله، إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها».

ويقول عبد الله كنون^(٣) «يقال: إِنَّ الْحَسَدَةَ أَتْلَفُوا ما أَتْلَفُوا منه قبل تمامه فضعفت نفس المؤلف عن إعادة ما أَتْلَفَ منه، أما لو كان تم فإن الغالب أنه

(١) انظر التحقيق ص ٤٩٤ باب الصفة المشبهة.

(٢) انظر ليل الابتهاج ص ١٦٨، ١٦٩.

(٣) انظر ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٣٠.

يكون قد تعددت نسخه فيتعذر إتلافه لا سيما والمكودي كثير الطلبة وضع شرحه باقتراح وإلحاق كما مر، وليس ما بقي من هذا الشرح كثيرًا ففي ابن غازي أنه ينتهي عند قول الناظم «وذو ارتفاع وانفصال البيتين»^(١).

وهذا الشرح الصغير كما أطلقوا عليه . وأراه عكس ذلك . هو الذي بين أيدينا . منه نسخ مخطوطة، ونسخ مطبوعة^(٢).

يقال إنه لما ألف هذا الشرح أهده إلى الحاجب المريني الوزير، والنسخة التي فيها هذا الإهداء غير موجودة فُقدت وكانت في الخزانة الحسينية ضمن مخطوطات الزيدانية، وكان هذا الشرح ثمرة الدراسة النحوية في المغرب حتى سنة ١٣٥٠ هـ. وهو شرح مشهور عمّ الانتفاع به من لدن زمان مؤلفه، فهو خير شرح للألفية من جهة وضوح العبارة، واستيفاء الغرض من غير إخلال بالمراد ولا استطراد لزائد على الأصل. والباعث الذي دفع المكودي لوضع هذا الشرح كما يقول في مقدمته أن بعض الطلبة المبتدئين، والفتية المجتهدين^(٣) من المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب منه أن يضع له شرحًا يبين ألفاظها ومعانيها فأجابه إلى ذلك.

وعلى هذا الشرح حواش وتعليقات كثيرة أهمها وأشهرها:

١ . حاشية ابن حمدون على شرح المكودي «أبو العباس أحمد بن محمد بن حمدون المعروف بابن الحاج ت ١٣١٦ هـ، وسماها الفتح

^(١) من باب النكرة والمعرفة.

^(٢) انظر التحقيق . المدخل ترتيب النسخ.

^(٣) يقول ابن حمدون في حاشيته ١ : ٨ «هكذا في غالب النسخ التي بأيدينا وما يوجد في بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وأبايهم فلعل ذلك كان في نسخة الشارح الأصلية؛ لأن الوزير المدوح هو الذي طلب منه الشرح المذكور، ثم بعد ذلك حين حذف الشارح أو ولده، أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو في غالب النسخ.

الودودي على المكوّدي «طبع بفاس بلا تاريخ، وطبع بالقاهرة سنة ١٣١٥ مع شرح المكوّدي.

٢ . حاشية الملوّي «شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر الشافعي المشهور بالملوّي ت ١٢٨١ هـ. مطبوع مع شرح المكوّدي.

٣ . حاشية محمد بن جُلّون المغربي الفاسي. كان الفراغ منها سنة ١١١٨ هـ توجد نسخة مطبوعة بالرباط.

٤ . حاشية محمد مهدي سليمان الوزاني المغربي الفاسي، مطبوع طبعة حجرية في جزّين سنة ١٣١٨ هـ بفاس.

ومن العلماء من عنى بشواهد شرح المكوّدي من ذلك:

١ . روضة المثنى وبلوغ المقام بجمع شواهد المكوّدي وابن هشام، للعربي ابن محمد الهاشمي الزرهوني.

٢ . قيد الشوّارد في شرح الشّواهد . وهو شرح شواهد المكوّدي على الخلاصة للشيخ عبد الله بركات بن باديس^(١).

٤ . شرح على الآجرومية:

وهو شرح لمقدمة ابن آجروم الذي كان معاصراً للمكوّدي.

مطبوع في تونس سنة ١٢٩٢ هـ في أربع وأربعين صفحة وفي القاهرة بمطبعة عبد الرزاق سنة ١٣٠٩ هـ في إحدى وثلاثين صفحة، وبمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٢٧م في اثنتين وثلاثين صفحة، وبمطبعة المعاهد في سبع وعشرين صفحة، وبهامشه رسالتان جليلتان الأولى تتعلق بـ «جاء زيد»،

^(١) انظر بروكلمان ٥: ٢٨٤، وفهرس الخزانة الصبيحية بسلا ص ٣٤٩ . ٣٦٨. وشروح الأعلام لألفية ابن مالك ص هـ.

والثانية تتعلق بالمبنيات، وكلاهما للعلامة المحقق الشيخ زيني دحلان.

٥ - شرح على مقصورة ابن مالك في المقصور والممدود:

وهو عبارة عن نظم قصيدة في المقصور والممدود لابن مالك، وقام المكودي بشرحها، ولم أتمكن من العثور عليها مخطوطة ولا مطبوعة وقد تكون من ضمن مؤلفاته التي فقدت.

٦ - عمدة اللسان في معرفة فرائض الأغنيان^(١)

لم أعثر عليه مخطوطاً أو مطبوعاً، وأعتقد أنه مفقود.

٧ - مقصورة في مدح النبي ﷺ:

وهي عبارة عن نظم قصيدة لم أعثر على نسخة مخطوطة أو مطبوعة منها، إلا أنه توافرت لدى نسختان من شروحها وهما: شرح العلامة عبد الله كنون، وشرح الفضل التطواني. وهذه المقصورة مشهورة نظمها في السيرة النبوية وعارض بها مقصورتي ابن دريد وحازم القرطاجني^(٢)، وعاب عليهما جعل مقصورتيهما مدحاً في معنى الدنيا^(٣)، ونكت فيها عليهما بقوله^(٤).

مَقْصُورَةٌ لِكَيْتَها مَقْصُورَةٌ عَلَى امْتِدَاحِ الْمُصْطَفَى خَيْرِ الْوَرَى

^(١) انظر كشف الظنون ٢: ١٧٩٦، ومعجم المطبوعات الغربية ٣٣٢ ومعجم المؤلفين ٥: ١٥٦.
^(٢) ابن دريد: محمد بن الحسن بن عتاهية الأزدي البصري، أبو بكر، شاعر لغوي، نحوي، ولد في البصرة وقرأ على علمائها، أقام ببغداد وتوفي بها سنة ٣٢١ هـ من تصانيفه الجمهرة، والمقصور والممدود، وأدب الكاتب، والمقصورة والتي مدح بها الأمير أبا العباس إسماعيل بن عبد الله رئيس نيسابور.
انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٨: ١٢٧، ١٤٣، إنباه الرواة ٣: ٩٢، ١٠٠. النجوم الزاهرة ٣: ٢٤٠، معجم المؤلفين ٩: ١٨٩.

حازم: حازم بن محمد بن حسن بن محمد بن حازم القرطاجني ت ٦٨٤ هـ أبو الحسن. عالم في الأدب واللغة والعروض، ناظم. من آثاره منهاج البلغاء، القصيدة الميمية في النحو، المقصورة.
انظر ترجمته في الكشف ٢: ١٣٢٧/١٨٧٠، شذرات الذهب ٥: ٣٨٧، معجم المؤلفين ٣: ١٧٧.

^(٣) انظر درة الحجال ٣: ٨٤ وشجرة النور الزكية ص ٢٤٩.

^(٤) انظر شرح مقصورة المكودي للأستاذ عبد الله كنون ص ٦.

مَا شَبَّهَهَا بِمَذْحِ خَلْقٍ غَيْرِهِ لِرُتَبَةِ أَخْطَى بِهَا وَلَا جَرَا
فَاقَتْ عِلَاءَ كُلِّ ذِي مَقْصُورَةٍ وَأَنْ هُمْ نَالُوا الْأَيَّادِي وَاللَّهَى
فَحَازِمٌ قَدْ غَدَّ غَيْرَ حَازِمٍ وَأَبْنُ دُرَيْدٍ لَمْ يُفْدِهِ مَا دَرَى

ومقصورة ابن دريد عبارة عن قصيدة تبلغ مائتين وتسعة وعشرين بيتاً
فيها كثير من آداب العرب وأخبارهم، ويصف مسيره إلى فارس وتشوقه إلى
البصرة مطلعها^(١):

يَا ظَلْبِيَّةَ أَشْبَهَ شَيْءٍ بِأَلَمِهَا تَزْعَى الْخُرَّامِي بَيْنَ أَشْجَارِ النَّقَى
أَمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْثُهُ طُرَّةٌ صُبْحَ نَحْتِ أَذْيَالِ الدَّجَى

وأما مقصورة حازم فهي من أجود وأطول مدائحه وأشهرها^(٢). نظمها
على بحر الرجز، وتحتوي على ستة وألف بيت، ذكر في مقدمتها أنه عارض
بها مقصورة ابن دريد. والذي دعاه لنظمها هو مدح المستنصر الأمير
الجفصي كما عرض فيها لشتى أغراض وفنون الشعر المدح والغزل والحكمة
والوصف بمختلف أنواعه. تبدأ المقصورة بمقدمة غزلية جرياً على التقاليد
العربية في النظم مطلعها:

لِلَّهِ مَا قَدْ هَجَّتْ يَا يَوْمَ النَّوَى عَلَى فُؤَادِي مِنْ تَبَارِيحِ الْجَوَى

ونعود لمقصورة المكودي التي تبلغ مائتين وأربعة وتسعين بيتاً، ردد واقتبس
كثيراً من صور مقصورة حازم، وابن دريد، والبوصيري، والشقراطي، إلا أنه
مع هذا الاقتباس أجاد في بعض أبياتها، كما توخى فيها السهولة، فكانت
ألفاظها ومعانيها واضحة غير غامضة، وتجنب الأغراض التي لا تتناسب
والهدف من نظمها وهو مدح الذات المحمدية. استهلها بقوله:

(١) انظر شرح مقصورة ابن دريد ص ٤.

(٢) انظر منهاج البلغاء من ص ٨١ . ٨٦

أَوْقَنْسِي بَارِقُ نَجْدٍ إِذْ سَرَى يُومِضُ مَا بَيْنَ فُرَادِي وَتُنَى
أَهْبِي إِذْ هَبَّ مِنْهُ مُوهِنَاً مَا سَدَّ مَا بَيْنَ الثُّرَيَّا وَالثُّرَى^(١)
شَمْتُ مِنْ أَرْجَائِهِ إِذْ شَمْتُه رِيحَ صَبَا أَصْوَعُ مِنْ رِيحِ الْكِتَابِ^(٢)
فَيَا لَهُ مِنْ بَارِقٍ ذَكَرَنِي مِنْ الْهَوَى مَا كُنْتُ عَنْهُ فِي غَنَى
أَثَارَ شَوْقَا كَانَ مِنِّي كَامِنَاً بَيْنَ ضُلُوعٍ طَالَمَا فِيهَا شَوْى

شرح مقصورة المكودي كثير من العلماء. ومن شروحها التي وقعت تحت
يدي ثلاثة هي:

١. شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون. وهي مطبوعة بمطبعة المكتبة
التجارية بمصر سنة ١٣٥٦ هـ.

يقول مؤلفها عبد الله كنون «لما كانت مقصورة العلامة المكودي من
أحسن الآثار الأدبية التي خلفتها العبقريّة المغربية، وكان قد أتى عليها النسيان
أو كاد بسبب ما أصاب سوق الأدب في هذه الديار من الكساد، أحببت
أن أنشرها من مدفن الإهمال، وأبعثها من مرقدتها»^(٣)

وكان يشرحها بيتاً بيتاً مسفراً عن جوانب ووجوه معانيها المسفرة
كالصبح على حد قوله:

٢. شرح مقصورة المكودي للفضل التطواني. وهي مخطوطة محفوظة في
الخزانة الحسينية رقم ٢٩٨ «ثاني مجموع». كان الفراغ منها سنة ١٢٦٢ هـ
وحدد تاريخ نسخها في سنة ١٢٦٧ هـ.

ابتدأها بقوله: «وبعد، فإن مقصورة الإمام علم الأعلام أبي زيد سيدي

^(١) أهبي: أيقظني، المؤهين: كالمهين نحو منتصف الليل.

^(٢) شمته: نظرت إليه أين يخطر.

أصوَعُ: اسم تفضيل من ضاع الطيب إذا فاحت رائحته.

الكتاب: بالمد وقصره ضرورة للقافية وهو عود البخور.

^(٣) شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون ص ٩.

عبد الرحمن بن علي بن صالح المَكُودِي التي مدح بها النبي ﷺ، فريدة في بابها، غير أنها متوارية في جلبابها، لم يسلب عن محياها فيما علمت لثام، ولا افتض لها ختام، وقد بدا لي أن أقيد عليها مختصراً يحل ألفاظها ويبين. إن شاء الله. أغراضها، وقصدي بهذا مشاركة الناظم في الخدمة.

٣. شرح مقصورة المَكُودِي للعلامة المكي بن محمد بن علي البيضاوري الرباطي المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ، والمسماة أزهار الرياض المصورة من رياض أفنان المقصورة.

مخطوطة محفوظة في مجموع رقم ١٨٠٦، من روقة ١ - ٢٠٧ لم أتمكن من تصويرها أو قراءة مقدمتها.

٨. نظم في شرح ألفاظ الغريب:

لم تذكر المصادر والفهارس التي ذكرته^(١) ما يدل على أنه مخطوط أو مطبوع، واعتقد أنه مفقود بدليل عدم وجوده ضمن مخطوطات الخزانة الحسينية أو الخزانة العامة. الوثائق والمخطوطات بالرباط.

٩. نظم في المغرب من الألفاظ العجمية:

لم أعر عليه مخطوطاً ولا مطبوعاً، كما لم تذكر المصادر والفهارس التي رجعت إليها ما يدل على وجوده في مكتبات المخطوطات الموجودة في العالم. كما أنه غير موجود ضمن مخطوطات الخزانة الحسينية، أو الخزانة العامة. الوثائق والمخطوطات بالرباط. ولذلك يعتبر ضمن كتبه المفقودة.

وأخيراً فإن نظرة سريعة إلى تلك التواليف تضعنا أمام رجل برع في علمي النحو والصرف، وألمّ بالمأماً كبيراً بمعاني الألفاظ، وخبأيا اللغة فكان حقاً إمام عصره، ونحويّ زمانه.

(١) انظر سلوة الأنفاس ١: ١٨٨، ومعجم المؤلفين ٥: ١٥٦. ومعجم المطبوعات المغربية ص ٣٣٢، والنبوغ المغربي ص ٢١٠.

شرح المكودي على ألفية ابن مالك

أولاً: الشرح. الأسم الذي أطلق على الشرح وتوثيق نسبه
إلى صاحبه

ثانياً: موضوعه

شرح المكودي على ألفية ابن مالك

أولاً: الشرح، الاسم الذي أُطلق عليه، وتوثيق نسبته إلى صاحبه.
شرح المكودي على ألفية ابن مالك أو شرح الخلاصة الألفية، لعبد الرحمن ابن علي بن صالح المكودي.

هذا هو اسم الكتاب الذي بين أيدينا، وقد سَمَّاهُ المكودي بهذا الاسم. ويتضح ذلك من قوله في مقدمة الشرح «والباحث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفتية المجتهدين طلب مني أن أضع عليها شرحاً». سكوته عند هذا الحد يرجح عدم وجود اسم آخر له قد سَمَّاهُ به.

هذا إلى جانب أن هذا الاسم هو الذي ذكر في فهارس المكتبات في العالم. من ذلك:

. فهرس مخطوطات النحو والصرف جامعة الإمام محمد بن سعود.

. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية. أسماء الحمصي ١٩٧٣م.

. فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس.

. فهرس دار الكتب المصرية.

. فهرس مخطوطات الجامع الأزهر «الجزء الرابع نحو».

كما ذكر بروكلمان^(١) عشر نسخ هي :

١ - برلين جوتا: ٦٦٤٥ . ٦٦٤٦ «وفيها ذكر نسخ أخرى».

٢ - مجموعة جاريت: ٤١٥ «أمريكا».

^(١) تاريخ الأدب العربي ٥ : ٢٨٤ «بروكلمان».

- ٣ - الإسكندرية: دار البلدية ٢١.
 - ٤ - قَوْلَة: ٨٨/٢٠.
 - ٥ - بولون: (B01) ٣٢٢.
 - ٦ - الأسكوريال: «إسبانيا» المجلد ١: ١٨٨٤.
 - المجلد ٢: ٢، ٦، ٧، ١٢٦، ١٩٩.
 - ٧ - الجزائر: ٨٣ . ٩٠.
 - ٨ - الرباط: ٢٥٦، جامع القرويين بفاس ١٢٢٢، ١٢٢٣.
 - ٩ - سليم أغا ١١٢٦ «تركيا».
 - ١٠ - القاهرة ثان ٢: ٥٣، ٢٥٥.
- كذلك هو الاسم نفسه الذي ورد في النسخ المطبوعة، طبعة فاس الحجرية سنة ١٢٩٤هـ ١٣١٨هـ.
- وطبعات القاهرة سنة ١٢٧٩هـ، ١٣٠١هـ، ١٣٠٢هـ، ١٣٠٥هـ، ١٣٢٠هـ، ١٣٥١هـ، ١٣٥٤هـ، ١٣٤٧هـ، ١٣٥٥هـ.
- كما ورد هذا الاسم في الكتب التي ترجمت له^(١) وهو الاسم نفسه الذي اتفقت عليه أهم حواشي شرح المكوذي^(٢).
- والملاحظ أن أغلب شروح الألفية - التي تزيد على الأربعين شرحاً - لم يضع أصحابها أسماء لها وإنما اكتفوا بهذا الاسم - شرح الألفية - منهم على سبيل المثال شرح المكوذي، وشمس الدين الجزري، وابن جابر الهوارى ومحمد الغزي، وابن داود، وابن عقيل، وغيرهم^(٣).

(١) انظر ترجمته ص ١٦ .

(٢) انظر مؤلفاته ومن ضمنها هذا الشرح والحواشي عليه. بروكلمان تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٨٤.

(٣) انظر لبروكلمان تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٧٦ . ٢٩١.

- توثيق نسبة الكتاب للمكودي:

النسخ التي حصلت عليها من شرح المكودي سبع نسخ، والنسخ التي تدل على نسبة الكتاب إلى صاحبه هي:

١ - نسخة «ش» المصورة عن مخطوطة شستريتي رقم ١٣٢٣٧ ميكروفيلم. وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه. قال الشيخ الأستاذ النحوي المقرئ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي . رضي الله عنه . وكرمه آمين يا ذا العالمين. الحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آله وأصحابه أجمعين الهادين المهتدين وبعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٢ - وفي نسخة «ت» المصورة عن مخطوطة بدار الكتب المصرية «نحو تيمور» رقم ٦٠٨ ميكروفيلم رقم ١١٦٥٠.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والإعانة، قال الأستاذ المحقق النحوي اللغوي «أبو زيد» عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، نفع الله به، الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن أصحابه الهادين المهتدين، أما بعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٣ - وكذلك في فهرس الأسكوريال المجلد الأول ص ٦ .

«قال الشيخ الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي: الحمد لله رب العالمين. أما بعد فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك».

أما النسخ الخمس الأخرى فليس فيها ما يدل على نسبة هذا الشرح للمكودي وهي:

١ - نسخة «أ» أو الأصل كما سميتها، وهي نسخة مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٣٢١١ «نحو».

٢ - نسخة «هـ» وهي نسخة مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٦١٧ «نحو».

وأولهما «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، الحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٣ - النسخة «ز» وهي مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٤٧٥ «نحو».

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمد لله رب العالمين وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٤ - النسخة «ظ» وهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية تحت رقم ٨٨٩٥ ميكروفيلم.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين، وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٥ - النسخة «ك» وهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية من مصورات الزكية تحت رقم ٦٥٠ نحو.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد».

وعدم نسبة هذا الشرح في هذه النسخ الخمس لا يدعو إلى الشك في نسبته إلى المكوّدي، فكل المصادر والمراجع التي ترجمت له ذكرت هذا الشرح ضمن كتبه ومؤلفاته، كذلك ما ذكره أصحاب الحواشي عليه دليلاً آخر يؤكد نسبته إليه .

قال ابن حمدون في حاشيته^(١): «أجل ما ألف في علم النحو خلاصة ابن مالك، وأنفع شروحها الذي انتفع به الناس شرح المكوّدي».

وقال الملوّي^(٢): «أما بعد، فإن شرح الخلاصة للمحقق المكوّدي قد عمّ الانتفاع به لإخلاص مؤلفه». كذلك النصوص المنقولة عنه لدى المتأخرين تؤكد هذه النسبة.

ونلاحظ أن النسخ السبع كلها قد تضمنت مقدمة للشرح حيث اتفقت جميع النسخ فيها إلا من بعض الفروق أثبتها في الحاشية. في هذه المقدمة بيّن المكوّدي السبب الذي دفعه لوضع هذا الشرح وهو أن بعض الطلبة المبتدئين طلب منه أن يضع شرحاً على الألفية، ولو كان له اسم آخر لصرح بذلك.

(١) انظر حاشية ابن حمدون ١: ٢.

(٢) انظر حاشية الملوّي ص ٢.

ثانياً:

موضوعه:

ألفية ابن مالك. منظومة في ألف بيت تقريباً، جمعت قواعد النحو والصرف. تلقاها العلماء والنحاة بالشرح، ومن الذي شرحوها عبد الرحمن ابن علي بن صالح المكوذي - أبو زيد -، وبالنظر إلى هذا الشرح نجد أن الموضوع الذي يتناوله، والدائرة التي يدور حولها ويسير في مسارها هو فك رموزها، وإيضاح المكون من ألفاظها، فها هو «المكوذي» عالم من أقصى بلاد المغرب يضطلع بعبء - وإن سبقه كثيرون - إلا أنه ليس باليسير، حيث شرح ألفاظ منظومة ابن مالك ورتبها ترتيباً خاصاً من حيث دلالتها على معانٍ مخصوصة، راعى في هذا الشرح الاختصار الذي امتاز بقله الألفاظ وكثرة المعاني كما أن هذا الشرح مُتَقَيٌّ وَمُفَصِّلٌ وَمُبَيِّنٌ عن إعراب أبياتها.

التزم المكوذي في شرحه هذا بكشف الغموض عن ألفاظها وبيان ما خفي منها من غير تعرض للنقل عليها أو الإتيان بتتمة أو فرع زائد على النحو الذي فيها فهو ملتزم بها. كذلك حرص على أن يقرب ما شرد من عباراتها.

وأورد الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال وأقوال العرب وكلامهم من الشعر والرجز. كما ناقش المذاهب والأقوال التي أشار إليها الناظم في أبيات الألفية وهو مع هذا المسلك الذي اتفق فيه مع بقية الشراح إلا أنه اختط لنفسه سبيلاً آخر، وقصده من ذلك أن يأتي بإضافة فأخذ في إعراب أبيات الألفية، وكانت طريقته في الإعراب متنوعة^(١). ولم أجد من بين شراح الألفية الذين وقفت على شروحهم واحداً اتَّبَعَ نفس ما قام به المكوذي من حيث إعراب أبيات الألفية، مثل الأزهري في تمرين الطلاب،

(١) انظر طريقته في الإعراب في النص المحقق.

نقل نصاً ما قاله وذكره المكوذي في أغلب الأبيات^(١) فشرح المكوذي مع خلوه من الإطناب الممل، وتجافيه عن الاختصار المخل. امتاز بحسن الترتيب، وبديع التصريف، وصنعة التعليم، جمع فيه بين كشف قناع المتن وإعرابه فهو للمتعلم هداية يستفيد به من شرع في طلب علم النحو والصرف، ويستحسنه من حصّل جملة من العلم، فإذا أراد أن يفهم مسألة من مسائل النحو والصرف طالعه وشرب منه حتى يرتوي.

إنّ الذي يطالع هذا الشرح يجده شرحاً شتملاً على قواعد النحو والصرف التي جمعها ابن مالك في ألفيته، وجاء المكوذي فأطلق لعقله وفكره العنان في شرح هذا النظم، فجمع فيه جلّ حصيلته العلمية، ومن هنا كانت مادة الكتاب غزيرة شاملة لاهتمامه باللغة والنحو والصرف والقراءات واللهجات، وبما أن المكوذي شاعر فإن نظره لعلم النحو هي التبسيط مع البعد عن التعقيد، بحكم أن للشعر قيوداً خاصة به، كما أن للنحو قيوداً. والملاحظ أن الشاعر المكوذي لا يضيف إلى القيود قيوداً. فكان شرحه سهل التناول، سريع الفهم.

(١) انظر تمرين الطلاب لحالد الأزهرى.

كتاب

شرح المَكْشُورِي عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك

لأبي زيد عبد الرحمن على بن صالح المَكْشُورِي ٨٠٧ هـ

مدخل التحقيق

- ١ - وصف النسخ
- ٢ - منهج تحقيق الكتاب
- ٣ - صور من المخطوط

١ - نسخ شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك: «وصف النسخ وترتيبها مخطوطة ومطبوعة»

في الحقيقة إن شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك قد وجد عناية شديدة، وحرصاً كبيراً في بلدان العالم المختلفة؛ ولذلك توافرت منه نسخ كثيرة، وقد ساعدني ذلك على اختيار عدد لا بأس به منها، ومحاولة الحصول عليها من أماكنها المتفرقة، من هذه النسخ المخطوطة ما ذكره «بروكلمان» في تاريخ الأدب العربي الجزء الخامس ص ٢٨٤، ومنها الذي سجّلته فهارس المكتبات العامة والخاصة، وتوجد نسخ مخطوطة من شرح المكوّدي أيضاً في الخزانة الحسينية بالرباط، والخزانة العامة - الوثائق والمخطوطات - بالرباط أيضاً، وتحتفظ خزانة كتب ابن يوسف بمراكش ببعض نسخ هذا الشرح، إلى جانب ما ذكرته فهارس المخطوطات في العالم عن نسخ شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك.

ولقد توفّرت لي والحمد لله ستّ نسخ إلى جانب الأصل، والأصل نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر.

وقد اعتمدت في تحقيق شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك وصنع النسخة المحققة. على النسخ الآتية:

١ - الأصل: نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٣٢١١ نحو. لم يُعرّف كاتبها رغم وجود تاريخ النسخ الذي تحدّد بسنة ٨٧٣هـ، وحدد تاريخ الانتهاء منها في الصفحة الأخيرة من المخطوطة

بقوله: «تم الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في يوم الأربعاء ثاني عشر من شهر صفر الآخر سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة أحمد الله عليها».

ولم يثبت أو يسجل في النسخة ما يدل على معارضتها بنسخ أخرى، أخذ كاتبها بأسلوب التعقيب في آخر الصفحة اليمنى، ولم ترد أية تملكات على الصفحة الأولى، وقد تكون مطموسة نظراً لوجود بعض الأختام التي طمست معالمها وخلت من أي كتابة أو خط، والنسخة مكتوبة بخط مشرقى جميل واضح، الصفحات الأخيرة منها مضبوطة بالشكل. تقع المخطوطة في (٣١٢) ثلاثمائة واثنى عشرة ورقة، ومسطرتها ١٩ سطراً، بمقاس ١٨ سم.

على هوامشها بعض التعليقات وحواش ليست كثيرة، وتفسير لمعاني بعض مفردات أبيات الألفية، كما أن بعض تلك الزيادات قد دخل في أصل الكتاب وهي يسيرة لا تكاد تذكر.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

«الكلام» خبر مبتدأ محذوف، وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن^(١)، وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلزم إدغامه وأصله «هَلُمَّ» فنقلت الضمة إلى اللام، وأدغمت الميم في الميم، ومعناها أقبل. وعند الحجازيين اسم فعل، فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والجمع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها

^(١) في الأصل بمنى وأثبت ما جاء في بعض النسخ لأنه الصواب.

الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم، فإنها عندهم فعل أمر لا يَتَصَرَّفُ؛ ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُوا.

تم الكتاب..

وقد اعتمدت هذه النسخة وجعلتها الأصل . رغم تأثر بعض صفحاتها بالرطوبة، وتعرضها للترميم للأسباب التالية:

أ - أنها أقدم النسخ التي عثرت عليها بعد بحث طويل.

ب - دقة ووضوح خطها زاد من الاطمئنان في الاعتماد على النقل عنها، فالخط يدل على دقة وبراعة من الناسخ في إخراج هذا النص صحيحاً خالياً من الأخطاء النحوية أو اللغوية التي يقع فيها كثير من النُسخ، وما وُجد من هذه الأخطاء يسير، سنقف عليه في هوامش التحقيق، والذي اعتمدت في إصلاحه وتصويبه على النسخ الأخرى.

ج - كذلك وجود اتفاق كبير بين جميع النسخ، مع وجود خلاف بينها وعدم تشابه يتمثل في بعض الزيادات أو فروق ذكرتها في الهامش، أو نقص طفيف نتيجة الكتابة واختلاف النُسخ.

كل هذا جعلني أطمئن إلى الاعتماد على هذه النسخة وأجعلها الأصل.

٢ - نسخة شستريتي: وهي نسخة مصورة بمكتبة المخطوطات بجامعة الكويت برقم (٣٢٣٧) ميكروفيلم.

كتبها القاسم بن محمد بن مسعود بن أحمد بن محمد التجديوي.

والنسخة مكتوبة بخط مغربي متوسط الجودة تصعب قراءته وقد أثرت الرطوبة على بعض صفحاتها تأثيراً بسيطاً، كما أن كثرة هوامشها والتعليقات عليها أدى إلى صعوبة قراءتها، التزم الناسخ بأسلوب التعقيب في ذيل

الصفحة اليمنى، وهذه النسخة أحدث من سابقتها حيث حدد تاريخ الانتهاء من كتابتها بـ ١٠١٤هـ وإن لم أتمكن من قراءة آخر النسخة لرداءة الخط والذي يظهر فيه تاريخ الانتهاء من نسخها، ولذلك اجتهدت في تحديد تاريخ الانتهاء منها اعتماداً على الفهرس المصور لمخطوطات شستريتي.

والنسخة تقع في (١١٧) مائة وسبع عشرة ورقة ومسطرتها ٢٦، وأولها: الكلام وما يتألف منه.

الكلام «خبر مبتدأ مضممر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلام، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هَلْمُ فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل، وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلْمُ وفي الجمع هَلْمُوا.

ولقد آثرت أن تكون هذه النسخة تالية لنسخة الأصل لقدم تاريخ نسخها بعد الأصل، وقلة السقط فيها فهي الوحيدة بين النسخ الأخرى التي قل السقط فيها. ورمزت لها بالرمز «ش».

٣ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة في الجامع الأزهر تحت رقم ٦١٧ نحو. كتبها علي بن خضر بن أحمد العمروسي المالكي، والذي حدد تاريخ الانتهاء من كتابتها في يوم الاثنين ثالث جمادى الأخير من شهر سنة ألف ومائة وأربعة وأربعين من الهجرة النبوية.

والنسخة مكتوبة بخط مشرقى جميل وواضح، ولولا السقط الذي بها

لكانت نسخة جيدة حيث إن بها سقطاً كبيراً «بقية باب العدد وكأين،
وجزء من باب التأنيث، وباب الحكاية».

بها أوراق بخط مغاير.

وقد التزم الكاتب بأسلوب التعقيب في ذيل الصفحة اليمنى، في هوامشها
شروح وتعليقات كثيرة.

والنسخة تقع في (٢٢٣) مائتين وثلاث وعشرين ورقة، ومسطرتها ٢٣
سطراً.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة
على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف
ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هَلُم، فنقلت الضمة إلى
اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيين اسم فعل
فيخاطب بها عندهم الواحد والثني والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها
الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا ينصرف، ولذلك
يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا.

والنسخة رغم السقط الذي بها إلا أنها جيدة وواضحة، كما أنني
استفدت كثيراً من الشروح والتعليقات التي على هامشها ورمزت لها بالرمز
«ه».

٤ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٤٧٥
نحو.

كتبها إبراهيم بن عبد الله المنشاوي الحنفي الشاذلي، وحدد تاريخ الانتهاء من كتابتها يوم السبت ثامن شهر رجب الفرد من سنة سبع وأربعين ومائة وألف من الهجرة النبوية (١١٤٧هـ).

وعلى الصفحة الأولى قيد تملك إلا إنه مطموس، وما أمكنني قراءته هو في حوز الفقير إلى ربه الغني... والباقي مطموس والنسخة مكتوبة بخط مشرقى جميل واضح، أثرت الرطوبة على بعض أوراقها إلا أنها لم تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، ضبطت فيها أبيات الألفية بالشكل ضبطاً جيداً.

تقع النسخة في (٣١٨) ثلاثمائة وثمانى عشرة ورقة، وليس بها هوامش أو تعليقات، أخذ الكاتب بأسلوب التعقيب في ذيل الصفحة اليمنى.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلزم إدغامه وأصله هَلُم فقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أَقِيل وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ز».

٥ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية عن ميكروفيلم رقم ٨٨٩٥ عام. لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ ومكان النسخ، كما أن الناسخ أخذ بأسلوب التعقيب في ذيل الصفحة اليمنى، على الورقة الأولى قيد تملك باسم محمد ابن محيي الدين كياتي، وقيد آخر باسم عمر

بن أحمد المرتيني في ٢٢ من محرم سنة ١٢٢٦هـ، وهما من الأسماء الحديثة مما يدل على ملكية قريية، وهذا واضح من التاريخ المكتوب بجانب المالك.

كتبت النسخة بالسواد بخط نسخي واضح معجم إلا في النادر خال من الشكل، كتبت العناوين ورؤوس العبارات بالمداد الأحمر تقع النسخة في (١١٧) مائة وسبع عشرة ورقة، ومسطرتها ٢٩ سطراً، بمقاس ٢٨ x ١٨,٥ سم، وبهوامشها تصويبات كثيرة وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ مضمّر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصفة^(١) هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه، وأصله هَلُم نقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل، وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف؛ ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ظ».

٦ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٥٠ عن ميكروفيلم رقم ٨٤٣٦ (مصورات الزكية). كتبها محمد السيد محمد الجعفري، وحدد تاريخ الانتهاء من كتابتها بيوم الثلاثا ٢٢ من شعبان سنة ١٢٣٧هـ.

أخذ الناسخ بأسلوب التعقيد في ذيل الصفحة اليمنى.

^(١) في بعض النسخ الصلة وهي الأدق.

النسخة مكتوبة بخط نسخي مشكول واضح إلا أنها مفككة، كما أن بها ورقة بخط حديث مغاير لبقية الورقات مما يدل على أن نقصاً وقع بها فاستكملت الورقة بعد ذلك - وهذا ما جعلني أشكك في دقتها - وعلى الهوامش حواش وتعليقات كثيرة، تأثرت بعض أسطرها بالرطوبة. تقع النسخة في (٢٣٢). مائتين واثنين وثلاثين ورقة بمقاس ١٧ x ٢٣.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مهتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلزم إدغامه وأصله هَلُمُّ فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والثني والجمع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في الثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ك».

٧ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٠٨ نحو تيمور، مصورة عن ميكروفيلم برقم ١١٦٥٠.

لم يعرف اسم الناسخ، وحدد تاريخ نسخها في غرة شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٦هـ ثم شطب عليه. على الصفحة الأولى قيد تملك باسم مصطفى بن السيد حسن أبو زيد. وهو اسم حديث مما يدل على ملكية قريبة، كما كتبت بعض الأشعار على الصفحة الأولى.

وقيد تملك آخر باسم عبد القادر الخطيب. أخذ الناسخ بأسلوب التعقيب في ذيل الصفحة اليمنى.

النسخة مكتوبة بخط مشرقى نسخي مقروء وجيد، ضُبِطَت أبيات الألفية بالشكل، على الهامش حواش وتعليقات غير واضحة بعضها مطموس، وبها سقط بسيط بين الصفحات لم يؤثر على الاستعانة بها، وبها أيضاً فهرس للأبواب وهي الوحيدة بين النسخ التي اعتمدت عليها في هذا الفهرس، تقع النسخة في (٢٣٢) مائتين واثنين وثلاثين ورقة. وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ مضممر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلتزم إدغامه، وأصله هَلُمُّ فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها: أَقِيل وهي عند النحويين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والثني والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً بلغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في الثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ت».

أما النسخ المطبوعة^(١) من شرح المكودي فهي كما يلي:

أ - طَبْعَةٌ طُبِعَتْ بفاس سنة ١٢٩٤هـ، وسنة ١٣١٨هـ.

ب - طَبْعَةٌ حَجَرِيَّة. طبعت في مصر سنة ١٢٧٩هـ.

ح - طَبْعَةٌ طُبِعَتْ في مصر بمطبعة مصطفى سنة ١٣٠١هـ (القاهرة).

د - طَبْعَةٌ طُبِعَتْ في مصر بمطبعة الشرقية سنة ١٣٠٣هـ (القاهرة).

^(١) انظر بروكلمان ٥ : ٢٨٤

هـ - طَبْعَةٌ طُبِعَتْ فِي مِصْرَ بِالمَطْبَعَةِ الخيرية سنة ١٣٠٥هـ، وكذلك بالمطبعة اليمنية (القاهرة).

و - طَبْعَةٌ طُبِعَتْ فِي مِصْرَ بِمَطْبَعَةِ الحلبي سنة ١٣٤٧هـ، ١٣٥٤ (القاهرة).

ز - طَبْعَةٌ طُبِعَتْ فِي مِصْرَ بِمَطْبَعَةِ عباس عبد السلام بالفحامين سنة ١٣٥١هـ. (القاهرة).

وقد استعنت بنسخة مطبوعة بالقاهرة سنة ١٣٥٥هـ وجعلتها مساعدة لبقية النسخ والأصل، خاصة إذا صعب عليّ لفظ أو كانت الكلمة غير واضحة في تلك النسخ، خاصة التي تأثرت بالرطوبة والأرض.

٢ - منهج التحقيق:

تركز جهدي في التحقيق على إخراج النص كاملاً خالياً من أي نقص أو خلل؛ ولذا وقفت عند ما تتطلبه أصول التحقيق، فلم أثقل الهوامش بالملاحظات الكثيرة، والتعليقات غير المطلوبة، واكتفيت بالقدر الذي يظهر النص واضحاً خالياً من التعقيد كما أراد له صاحبه.

. استعنت في تحقيقي بأمهات كتب النحو بدءاً بكتاب «سيبويه» ثم ما تلاه من كتب الرواد الأوائل من مثل معاني القرآن للفراء ومتقضب المبرد، ومجالس ثعلب، وأصول ابن السراج، وكتب الفارسي وابن جني، وبشروح ألفية ابن مالك التي تربو على ستين شرحاً.

. أكملت النص ما أمكن دون تدخل في جوهره إلا بالقدر الذي يخرج به لإخراجاً دقيقاً فاستدركت ما بين النسخ من سقط، وصوبت خطأ ناسخ وتصحيف مُصَحَّف، وعلقت بالقدر الذي أراه من وجهة نظري ضرورياً، والتزمت في تحقيقي الخطوات الآتية:

١ - جمعت ما أمكنني الحصول عليه من نسخ شرح المكوذي والتي بلغت سبع نسخ، ثم نسخت النسخة التي اعتبرتها أصلاً وراجعتها بعد النسخ مراجعة دقيقة بالنسخة التي نَقَلْتُ منها للتأكد من عدم وجود نقص أو سقط حدث سهواً مني في أثناء النسخ.

عارضت هذه النسخة بالنسخ الأخرى معارضة دقيقة وسجلت الفروق بينها في الهامش للوصول إلى نسخة واضحة خالية من أي نقص.

أطلقت على النسخة التي اعتمدت عليها في كتابة النص «الأصل» وإن لم تكن أصلاً فهي مصورة عن نسخة مخطوطة في الجامع الأزهر أما بقية النسخ فقد رمزت إليها بالرموز التالية بالترتيب.

«ش، ه، ز، ظ، ك، ت».

كما رمزت لكلام المصنف بالرمز «ص» ولكلام الشارح بالرمز «ش»، وكانت نسخة «ت» هي الوحيدة التي ورد فيها هذان الرمزان.

وقد حرصت على الإشارة إلى بداية الصفحة ونهايتها في متن المخطوط، فوضعت أرقاماً تدل على ذلك حيث رمزت للوجه الأيمن من الورقة بالرقم مقروناً بالحرف (أ)، وللوجه الأيسر منها بالرقم مقروناً بالحرف (ب).

٢ - صححت الأخطاء النحوية والإملائية ليكون النص خالياً من أي نقص وأقرب إلى أسلوب الشارح كما أراده له، وقد تم هذا بعد مقابلة النسخ، وأثبتت الاختلافات والفروق بين تلك النسخ في الهامش مع مراعاة التعليق على تلك الفروق وبيان الأدق منها، كما حصرت الساقط من الأصل بين [معقوفين، وأشارت إلى الناقص من بقية النسخ في الهامش.

٣ - ضبطت كلمات كثيرة وردت في النص غير مضبوطة مستعينة بأمهات كتب اللغة من مثل: تهذيب اللغة، ومقاييس اللغة، واللسان، وحرصت أيضاً على ضبط الآيات القرآنية والأحاديث والشواهد الشعرية والأرجاز، وأبيات الألفية.

ووضعت الكلمات التي يعربها الشارح خلال الشرح بين قوسين صغيرين « » خوف اللبس وعسر الفهم.

٤ - خَرَّجْتُ الآياتِ القرآنية، والقراءات التي وردت في بعضها، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية والأرجاز. وذلك كما يلي:

(١) الآيات القرآنية: ضبطتها بالشكل وردتها إلى مواضعها في المصحف، وذكرت في الهامش رقمها واسم السورة التي وردت فيها كما أكملت

الناقص من الآيات لضرورة ذلك، مشيرة إلى القراءات مع بيان اختلاف القراءات إذا كانت هناك قراءة مع إحالة تلك القراءات إلى مراجعها مستعينة بمعجم القراءات القرآنية.

ب) تَتَبَّعْتُ ما ورد في النص من أحاديث نبوية في كتب الأحاديث الستة، إلى جانب كتب اللغة والنحو، مستعينة بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، مع ضبطها بالشكل.

ج) الأمثال التي وردت في النص قليلة، ولقد لجأت في ضبطها والتأكد من صحتها والتحقق منها إلى كتب الأمثال كالفخر، والمستقصى، ومجمع الأمثال.

د) الشواهد الشعرية: ضَبَّطْتُ الأبيات وَنَسَبْتُهَا إلى أصحابها ما أمكنني ذلك، وَأَكْمَلْتُ الناقصَ منها وَأَثْبَتُهُ في الهامش بالرجوع إلى دواوين الشعراء، وكتب اللغة والنحو، والمعاجم، والمجاميع الشعرية.

كما سَرَّخْتُ الغامض من مفرداتها اللغوية شرحاً موجزاً، وَنَسَبْتُ الشواهدَ غير المنسوبة إلى قائلها كلما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وَأَثْبَتْتُ في الهامش اختلاف الرواية لبعض الشواهد مستعينة بفهارس الشواهد ومعجماتها كمعجم الشواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون، ومعجم شواهد النحو الشعرية لحنا حداد، وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ.

مكتفية بتحديد المراجع عند تخريج الشاهد.

هـ - تَرْجَمْتُ في الهامش لبعض الأعلام الذين وردت أَسْمَاؤُهُمْ في المخطوط وَضَبَّطْتُهَا ما أمكنني ذلك مستعينة بكتب التراجم والرجال، وأشرت إلى موضع الترجمة في تلك الكتب في الهامش. وَضَبَّطْتُ أَسْمَاءَ الْأَمَاكِنِ

والقبائل التي وردت في النص . وهي قليلة . وأُثبِتُ في الهامش البلد الذي ينتمي إليه ذلك المكان.

٦ - سَرَحْتُ المفردات الغربية التي وردت في النصّ شرحاً لغويّاً - وإن كان الشارح قد شرح أغلبها - في الهامش معتمدة على اللسان، ومعجم مقاييس اللغة.

٧ - وردت في النص مسائل خلافية للنحاة فيها آراء مختلفة في النحو خاصة، وفي اللغة والقراءات بصفة عامة، حيث ينسب الرأي لصاحبه أو ينسبه للبصريين والكوفيين، أو يكتفي بمثل قوله: وفي ذلك خلاف. فحَرَضْتُ على تغذية الهامش بالتعليق على ذلك الخلاف أو تلك المسألة مع مناقشة تلك الآراء وإثبات رأيي فيها، مع الحرص على تخريج تلك الآراء مما أسعفتني به المراجع.

٨ - وجدت أنه من المفيد للكتاب والتحقيق أن أقوم بفهرسة كاملة لما ورد فيه من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية ونثرية وأعلام، وقبائل وطوائف، وأماكن. وكنت أود أن أقوم بفهرسة للغات ولهجات القبائل في الألفاظ والقواعد النحوية إلا أنها قليلة فصرفت النظر عن ذلك غير أنني لم أهمل إحالة تلك اللغات واللهجات إلى المصادر والمراجع النحوية التي وردت فيها كلما تمكنت من ذلك.

وأخيراً أرجو بهذا العمل أن أكون قد وُفِّقْتُ وقَدِمْتُ خدمةً لِدِينِنَا الْعَرَبِيَّةِ الْخَالِدَةِ، ولِتَرَاثِ أُمَّتِنَا الْمَلِيَّةِ بِالْدرَرِ الْكَامِنَةِ وَالْكَنُوزِ الَّتِي لَا تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى، والتي تحتاج إلى يد أمينة وهمة لا تكل ولا تتعب في استخراجها والإفادة منها.

وحسبي من الله العون والتوفيق هو مولانا، وإنه يَعمُ المولى وَيَعمُ النصير.

القسم الثاني

الكتاب المحقق

صُورٌ مِّنَ الْمَخْطُوطِ

كتاب
شرح شيخ الاسلام والمسلمين وعمدة
المحققين والمدققين العالم
العلامة الشيخ المكتوب علي
الالغية في الخورحة
لله تعالى واعما د
عليان برساته
في الدين والدنيا
والاخيرة
امين
لم

٣١١
١٤ - ٢٢



صفحة العنوان من المخطوطة * الاصل *

واستغنى الله في الغنية مقامه من الغنى بها ثموبية
تغريب: الا فني بلغة عوجية وتيسطه المزال بوجع سيجز
ومعنى ربي غير سخط فافتر الغني من سخط
وهو يسوق جازي تقصلا، مستوجبة شاي له الجمل
وانه يعينه بياها واقره، لي وله في درجات الاخرة
تار فعل من انقلا والموايد الاستعجال في وضعه
الما فني صبح الاستعجال بجراد في كلام العرب لغزله
عز وجل آية الله وكهنا لاسم لنا فخر ربه الما
وهو جمال المولى ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن
مالك الطالق، نعتا الاندلسي الاثني العيا في
المنشاة العيشة، ايد اروعها توفي لا تبقي عشوة ذيلة
خلت من شعبان سنة اربعين وستا يد هو ابن خنيس
وسمي سخي قوله هو ابن مالك حلة بن سعد اوجبر
معتز منه بين ثلث وتحكيه واحد فكل سفا رخ من
حمد وزكي سغول والله بد لسه وخير ما لكر بدل
بعد بد لوصلا، حارس فاعل احمد وعلى الرسول
متعلق به والمصطفى معتقل من الصغو وهو الخاف
والمستكلمين صفة لا اله والكنوف سغول بالمستكلمين
واستغنى جملة سخطوقة علي احمد واحد وسابعه /

الورقة ٢ / ١ من الاصل

والسلام
بسم الله الرحمن الرحيم وحلي الله على سيدنا محمد
المحمد رب العالمين وصلاية علي سيدنا محمد خاتم النبيين
واسام المرسلين والرضي عن الله والحق بالها دعه
المحمد بن اما بعد فهد اسبح مختصر على الغنية
ابن مالك سهدب المتاصد وافرح المسالك ثم ربه
الما قلها وكفخل بها فيها حفا ظها معربة عز اعراب
ابيا نها ومعتوب لما سورد من عبا ورتها من غير تقوى
للمقل عليها والاصافة غيرها اليها ولا انسا رسواهد
الاما لا بد منه ولا ابراد مناهم الا ما لاسد وحة عنه
يستفيد به المادي ويستخفنه النسا وعلوا الباعك
علي ذلك انه بعض الطلبة المستعدين والمعتق
الجنه من المصنفين كعقلها الانا نعتي بمعرفة
لغظها قلبه سني انه اصح كسوحا علي نحو سا كرت
وايين البنا ظها ومعايتها علي حسب ما وصفت
فاجبته الي ما احترخ علي واسمعتة بما اطلادي
والله سبحانه وتعالى بيقعنا ويا به بالعلم وسر قنا
ولا يا سلاسة الادراك والهم كنهه وكرمته
تار محمد هو ابن مالك احمد زكي الله خير ما اكنت
معليها علي الرسول المصطفى واله المستكلمين الشريف
واستغنى

١
 حله ناب وعنى متعلقين بناج وهو مبتدأ ثانٍ وخبره اسم
 فعل والجملة خبر الأول. ثلث اسم الفعل يكون معنى الأمر
 ومعنى المضارع ومعنى الماضى وقد أشار إلى الأول بقوله
 وما لعنى فعل كما بين كسر لعنران ورواد اسم الفعل
 فى كلام العرب لعنى الأمر كبير وكفى تكثرته أن منه نوعا
 مقبضا وهو فعال من الثلاث كستره وليس من الثانى
 والثالث مقبض مثل يامير وهو معنى استسقى لشار
 إلى الثانى والثالث بقوله وخبره ككفر وهنات تستر
 لعنران غير اسم الفعل لعنى الأمر تترأى قبل وشمل قوله
 غيره ما لعنى المضارع وقوله لعنوله ككفر ومعناه
 اتجبه وما لعنى الماضى وقوله لعنوله هيهات ومعناه
 كُتِدْ فَعَلِمَ أن من اسم الانتخاب ما هو في الأصل جار مجرور
 وظرف وقد أمثال اليها بقوله والفعل من اسمائه عليها ٣
 وهكذا وذلك مع اليك فإني ثلاثة أمثله أن تترأى
 والمجرور واحد من الظروف فعلى معنى التزم وهو متعده
 بنفسه كقوله تعالى عليكم أنفسكم وآيات كقوله عليك
 بزيد وذلك معنى خلا كقوله لك ذلك زيدا أى خذ زيدا
 واليك بمعنى يح. ويتعدى بعن نحو الملك عني أى يخ عني
 وهذا النوع منصوع والمصنوع منه أحاد عشر لفعل

١١٧

١
 الملائكة لله كونه وكذلك وكلمات وعشوك ولديك وديك
 وأمالك ومكانك وبجلك وبفعل مبتدأ من اسمائه
 عليك مبتدأ وخبره بوضع خبر الأول. وذلك مبتدأ
 وخبره هكذا انها للشيء ثم قال كذا زيدا بـ
 ناصيب لعنران رويد وبله من اسم الانتخاب بشرط
 كونهما ناصيب كقوله رويد زيدا وبله عمر الخلف خفض
 ما بعدهما كإنا مصدر والى ذلك أشار بقوله وبجملان
 الخفض مصدرين خور ويزيد وبله زيدا ومعنى رويد إذا
 كان اسم فعل سهل وإذا كان مصدر الهما لا ومعنى يذا إذا
 كان اسم فعل دح وإذا كان مصدر انهما لا ومعنى يذا إذا
 فى رويد وبله صيغة نالان اسم الأفعال كلها مستهية وإذا
 كانا مصدرين فتقصرهما عنى أعراب لأن المصادر معدومة
 وخبره رويد مصدرين أنه خور فيها المستوسك وبض
 ما بعدهما وهما وهما الأصل فى المصدر للمضاف ورويد وبله
 مبتدآن والخبر كذا ناصيب حال من الضمير للمستتر
 فى المجرور الواقع خبر المصدرين حال من فاعل بجملان
 وادخلهما فى الجملان عائد على رويد وبله فى اللط لا فى
 اللعنى فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير اللعنى تكونان
 مصدرين فى المعنى ثم قال وبالمابتدأ عنده من عمل لها



فخرج الى ابنه اعصر وان كسبته بالنظام فهو منه يؤايل فاحذر الله
سعيها على ان يحل خبر من الرسائل والماضر اكثر من خبره
وحكمه اليه الخبر الى ان يلقى ما لا يرضاه وحقه اذ يابه بالنظام على
سدا عما زاد من نفسه عليه وسلم وعلى الله راجع وحصل حال من
العهود في كل من خبر من بين ما رواه رسلا في موضع نفسه في العرف
جميع العبد وهو تحت الاية والبرور صحج بارو المستخير الى ان يرض
المعروف الما يرض ايضا وقد صرح النبي في ما به صدور وجهه حاج
الى الاجتهاد استقامت في ذلك اختار الله فحقها على الله الزندك يكون
نحو العبد في كل من المصدريه بعه المفرود والمختبر والمجرب وقد
جا الاجابة خبر المخذ كقولهم في كل من يرضى عنه من اجسده امة
قبله وحسنوا منه ايضا بالستكر والست الاول كان الله له
ولغيره وطه صلت عليه وطه صلت عليه قد انشا على ما راجعه من
المستخرج والاعراب واستوفينا ما وعذنا به من اول النظام فاحذر
نحوه الى ان يرضى عن العباد والذين يرضى عنه الما يرضى عنه
النظام في كل من يرضى عنه من اجسده حذرا لما يرضى عنه اجساره وفداه
الحكمة على ما صح من الاستبرار والاستبرار على ما صح من الاستبرار
والاستبرار وهو عصى وبعي الوكيل والاحول والافق والالام العلي العظيم

الورقة الأخيرة من الأصل

قوله المستخرج المار بالجلد، وهو من وجوه كثيرة في عدم الازواج
فإن ما ذكره يشهد بغير الضرر إلا أنه لا يشهد بغير ذلك، والحد الذي يثبت

[illegible]

البورقة الأولى من النسخة

و: يستوفينا ما وعدنا به في اقل الكتاب فنجاء شرح مكترا لملقاصه - هـ
المنطوي والنوايد يتبعه ابا روى وليستجند البنا روى موافقا لما اقبلت به
موقيا لما اردت من اجتماعه وقصده فاكمل على ما فهم من التفسير :-
والله اعلم بالصواب والتعبير والكمين فهو حسي ونعم الكون وهو كونه
العلمين هـ ثم الكتاب لعون الملك الوهاب.

وذكر استغاثه بملامه على
سما كرمه ولا يترك شيئا
ولا يترك شيئا
ولا يترك شيئا
ولا يترك شيئا
ولا يترك شيئا

١٠

الورقة الأخيرة من النسخة ت

التحقيق

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ^(١). ٢/١
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين
والرضا عن آلِهِ وأصحابه الهادين المهتدين^(٢).

أما بعد^(٣). فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد،
واضح المسالك، تُفهِم^(٤) به ألفاظها وتَحْطِى^(٥) بمعانيها حُفَاطُهَا، مُعْرِبٌ عن
إعراب أبياتها، ومُقَرَّبٌ لما شرد من عباراتها، من غير تعرض للنقل^(٦) عليها
ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه، ولا إيراد مذاهب
إلا ما لا مندوحة عنه، يستفيد به البادي، ويستحسنه الشادي.

وبالباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين، والفتية المجتهدين
من المعنيين بحفظها^(٧)، القانعين بمعرفة لفظها. طلب مني أن أضع

(١) أرى أن جملة الصلاة على رسول الله مقحمة بين البسملة والحمدلة من فعل قارئ النسخة.
(٢) في ز «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين الحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم
النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن آلِهِ وأصحابه الهادين المهتدين».
وفي ظ «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه».
وفي ك «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد
خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آلِهِ وأصحابه الهادين المهتدين».
وفي ت «بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والإعانة قال الأستاذ المحقق النحوي اللغوي أبو زيد عبد
الرحمن بن علي بن صالح المكودي نفع الله به. الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم
النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن أصحابه الهادين المهتدين».

(٣) في ش «وبعد».

(٤) في ت «يفهم» والتأنيث والتذكير جائز.

(٥) في بقية النسخ «ويحطى» وكلاهما جائز

(٦) في ش، ك، ت «للتقيد وأراها أدق

(٧) في ت «لحفظها» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

شرحاً^(١) على نحو ما ذكرته^(٢) وابتين ألفاظها ومعانيها على حسب ماوصفته^(٣)، فأجبتة إلى ما اقترح^(٤) عليّ، وأسعفته بما أُمِّلَ لَدَيّ، والله سبحانه وتعالى^(٥) ينفعنا^(٦) وإياه^(٧) بالعمل، ويرزقنا وإياه سلامة الإدراك والفهم، بمَنِّه وَكَرَمِهِ^(٨) [وفضله]^(٩).

(ص) قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ^(١٠) الْمُضْطَفَى وَآلِهِ الْمُشْتَكَمِلِينَ الشَّرَفَا /
وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّتِهِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةُ
تَقَرُّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظِ مُوجَزٍ وَتَبَسُّطُ الْبَذَلِ بِوَعْدِ مُنْجَزٍ^(١١)
وَتَقْتَضِي رِضَا^(١٢) بِغَيْرِ سُخْطٍ فَاتِّقَةَ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ^(١٣)

ب

- (١) في ز، ك «أن أضع عليها شرحاً».
- وفي ظ «أن أشرح شرحاً والمعنى متقارب».
- (٢) في ت «ما ذكرت» وحذف عائد الصلة المنصوب جائر.
- (٣) في ظ «ما ذكرته» وما أثبت أدق.
- وفي ت «ما وصفت».
- (٤) في ت «ما اقترحه».
- (٥) «وتعالى» ساقطة من ش.
- (٦) في ش «أن ينفعنا» ولا معنى لزيادة أن.
- (٧) «وإياه» ساقطة من ش.
- (٨) «وكرمه» ساقط من ش، ظ، ت.
- (٩) «وفضله» تكملة من ش، ظ، ت، ك.
- (١٠) في: الأصل، هـ، ز، ظ، ت «الرسول».
- وال مثبت من: الألفية، ش، ك.
- (١١) في ظ «وَتَبَسُّطُ الرَّغَدِ يَبْذُلُ مُنْجَزٍ» والصواب وما أثبت عن بقية النسخ.
- (١٢) في الأصل، ز، هـ، ت «رضي» وكتابتها بالألف أدق.
- (١٣) «ابن معطي» ت ٦٢٨ هـ هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الحنفي المعروف بابن معطي (أبو الحسين زين الدين) فقيه أديب، نحوي، لغوي، عروضي، ناظم. تتلمذ للجزولي.
- من آثاره: الدرة الألفية في علم العربية. منظومة في العروض. منظومة في القراءات السبع، الفصول الخمسون في النحو، ديوان شعر.
- انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٠: ٣٥ وفيات الأعيان ٦: ١٩٧، حسن المحاضرة ١: ٣٠٧ والكشف ١: ١٥٥/٢: ١٢٦٩ وشدرات الذهب ٥: ١٢٩، ومعجم المؤلفين ١٣: ٢٠٩، ٢١٠.

وَهُوَ بِسَبْقِي حَائِزٌ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي ^(١) الْجَمِيلًا
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَيْبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتٍ ^(٢) الْآخِرَةَ

(ش) «قال» فعل ماضٍ لفظاً، والمراد به الاستقبال، وَوَضَعَ الماضي موضع الاستقبال ^(٣) وارد في كلام العرب كقوله - عز وجل - ^(٤): (آتَى أَمْرُ اللَّهِ) ^(٥) «ومحمد هو» ^(٦) اسم الناظم ^(٧). [رحمه الله] ^(٨) وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي النسب، الأندلسي الإقليم، الجياني المنشأ، الدمشقي الدار، وبها توفي. [رحمه الله] ^(٩) لاثنتي عشرة ^(١٠) ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين ^(١١) وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة ^(١٢) قوله ^(١٣): «هو ابن مالك» جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكية «وَأَحْمَدُ» فعل مضارع من حَمَدَ، و«رَبِّي» مفعول، «وَاللَّهُ» بدل منه، «وَحَيَّرَ مَالِكُ» بدل بعد بدل، «وَمُصَلِّيًّا» حال من فاعل أحمد، «وعلى الرسول» متعلق به «المصطفى» مُفْتَقَلٌ من الصفو وهو

(١) في ظ «ثنايا» تحريف.
(٢) في ظ، ت «في الدرجات» تحريف.
(٣) في ش، ز، ك، ت، «المستقبل».
(٤) في ش، ز «كقوله تعالى».
(٥) سورة النحل آية: ١.
(٦) «هو» تكملة من ش، ز، ك.
(٧) في ظ «لِلناظم» في موضع الناظم.
(٨) «رحمه الله» ساقط من ش، وفي ك «رحمه الله تعالى».
(٩) «رحمه الله» تكملة من ت.
(١٠) في هـ، ظ «لاثنين عشرة» تصحيف.
(١١) وفي ت «لاثني عشر» خطأ.
(١٢) «وسبعين» تكملة من ش، ك، ت لا يصدق التاريخ بسواها.
(١٣) «سنة» ساقطة من ظ.
(١٣) في ش، هـ، ز، ك، ت «وقوله».

الخالص^(١)، «والمستكملين» صفة لآله. «والشرفا»^(٢) «مفعول المستكملين،
«وأستعين»^(٣) جملة معطوفة على أحمد. «وأحمد» وما بعده / محكي $\frac{3}{1}$
بقال إلى آخر الرجز.

وقوله «في ألفية» أي في نظم قصيدة ألفية.

والظاهر أن «في»^(٤) بمعنى «علي» فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما
جاءت متعدياً «بعلّي» كقوله تعالى: [وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ]^(٥) (وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)^(٦). إلا أن يجعل «أستعين» متضمناً معنى فعل
يتعدى «بفي»^(٧) كأستخير وشبهه. «ومقاصد النحو» أي مُعْظَمُهُ وَجَلْ مهماته
[وأغراضه].^(٨) «ومحوية» أي مجموعة [وهو]^(٩) خبر عن مقاصد، «وبها»
متعلق به، «والباء» بمعنى «في»، «وتقرب الأقصى» أي: تقرب البعيد للأفهام،
«والموجز»: الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ «وتبسط البذل» أي توسع^(١٠)
العطاء، والوعد المنجز: المؤفي بسرعة^(١١)، وَتَقْتَضِي رِضاً: أي تطلب^(١٢)

(١) في الأصل «الخالص».

(٢) في: الأصل، هـ، ظ، ت «والشرف» والصواب ما أثبت من ش، ز، ك والألفية.

(٣) في ظ «وأستعين الله» أكملت عبارة الألفية.

(٤) «في» بمعنى «علي» كقوله: عَلَّقْتُ فِي جَذْعٍ، أي: على جذع ومنه قوله تعالى «وَلَا ضَلَالَتُكُمْ فِي
مَجْدُوعِ النَّحْلِ»، سورة طه ٧١ أي على جذوع النخل.

انظر: رصف المباني ٤٥١، والجنى الداني ٢٥١.

(٥) سورة الفرقان آية: ٤.

ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.

(٦) سورة يوسف آية: ١٨.

(٧) في الأصل «بمن» خطأ من الناسخ.

(٨) «وأغراضه» تكملة من هـ.

وزادت ش «والقصد في الشيء غير الإفراط فيه» ولعلها حاشية دخلت في صلب النسخة.

(٩) «وهو» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت «وهو» على التذكير يعني اللفظ.

(١٠) في الأصل «يوسع».

(١١) «المؤفي بسرعة» تركيب غير واضح في الأصل.

(١٢) «أي تطلب» ساقطة من ظ.

الرضا من قرائها^(١) غير المشوب بالسخط، «وفائقة» منصوب على الحال من فاعل تقتضي، «وألفية» مفعول ثانٍ^(٢) وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما «حائز» و«مستوجب»، «وثنائي» مفعول بمستوجب. «والجميل» صفته^(٣)، «والله يفتضي» أي يحكم، «والهبات» العطايا. «والوافرة» الكثيرة، «والدرجات» الطبقات من المراتب.



^(١) في ش «قارئها».

^(٢) في ش، هـ، ز، ط، ك «مفعول بفائقة».

وفي ت «مفعول بفائق».

^(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «والجميل صفة».

«الكلام وما يتألف منه»

«الكَلَامُ» خبر مبتدأ مضمّر^(١) وهو على حذف مضاف، «ومَا» موصولة^٣ بإِيعَةُ على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة^(٢) هو / المجرور بِين^(٣) بفاعل يتألف: ضمير عائد على الكلام. والتقدير: هذا باب الكلام والأشياء التي يتألف منها الكلام وهي الكَلِم^(٤). ولو قال: وما يتألف منها مراعاة لما وقعت عليه «ما» لجاز. ثم قال:

(ص) كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَ وَأَسْمَ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

(ش) فقله: «كَلَامُنَا» يعني الكلام عند النحويين فاكتفي عن ذلك^(٥) بإضافته للضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو «نا».

وقوله: «لَفْظٌ» مُخْرِجٌ لما ليس بلفظ كالإشارة، وقوله: «مُفِيدٌ» مُخْرِجٌ لما لا فائدة فيه كقوله: النارُ حارة.

وشمل قوله: المفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية. وفائدة دلالة الاسم على مُسَمَّاه كزبد. ولذلك احتاج إلى إخراج الثاني^(٦) بقوله: «كَأَسْتَقِمَ».

(١) في هـ، ز، ك «مبتدأ محذوف».

(٢) في ط «من الصفة» وما أثبت من الأصل والألفية وبقيّة النسخ أدق.

(٣) في الأصل «بتي» تصحيف.

(٤) «وهي الكلم» ساقطة من ط.

(٥) في ط «بهذا» وما أثبت أولى.

(٦) الثاني: يعني دلالة الاسم المفرد على مسماه فهي دلالة إفرادية تستدعي كلاً آخر.

فالمثال تتميم للحد وفقاً للشارح^(١) لا [تمثيل]^(٢) بعد تمام الحد خلافاً
«للمرادي»^(٣).

وقوله: «وَاسْتَمَّ وَفَعَلْتُ ثُمَّ حَزَفْتُ الْكَلِمَ». «الْكَلِمَ» مبتدأ وخبره^(٤) مقدم
عليه وهو «اسْتَمَّ وَفَعَلْتُ ثُمَّ»^(٥) «حَزَفْتُ»، والمراد: أسماء وأفعال وحروف.
«وَتَمَّ» بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر^(٦) رتبة الحرف عن
الاسم والفعل كما قيل، وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا
المختصر^(٧). ثم قال:

(ص) وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمَّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمَّ

(ش) أي واحد الكَلِم كلمة، والكَلِم اسم جنس مما يفرق^(٨)
بينه وبين مفردة بسقوط^(٩) التاء وهذا النوع يجوز تذكيره

(١) هو بدر الدين محمد بن مالك «ابن الناطم».

(٢) «تمثيل» تكملة من هـ، ز.

هذا ما ذهب إليه المكودي وفقاً لابن الناطم، على حين خالف المرادي ذلك بقوله:
وقوله: «كَاسَتْقَم» تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام تحذره، لا تتميم للحد.

انظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ٢٠، وشرح المرادي ١: ١٥.

(٣) المرادي: حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المراكشي المالكي المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم
أبيه (بدر الدين) نحوي، فقيه، عروضي، عالم بالقراءات والتفسير، ولد بمصر. من تصانيفه: شرح
المفصل في النحو للزمخشري، الجني الداني في حروف المعاني، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح تسهيل
الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك في النحو، توفي سنة ٧٤٩ هـ، وقيل سنة ٧٥٥ هـ انظر ترجمته في
الدرر الكامنة ٢: ١١٦، ١١٧، وحسن المحاضرة ١: ٣٠٩ وشذرات الذهب ٦: ١٦٠، ١٦١،
وروضات الجنات ٣: ١٠١ ومعجم المؤلفين ٣: ٢٧١.

(٤) في ت «خبره».

(٥) «ثم» ساقطة من ت.

(٦) في ش «لتأخير «وفي هـ، ز، ط «لتأخير» قال المرادي: «ثم» «حرف عطيف يشرك في الحكم ويفيد
الترتيب بمهلة فإذا قلت: قام زَيْدٌ ثم عمرو «أذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة» الجني الداني: ٤٢٦.
(٧) من المعروف أن المكودي ألف في شرح ألفية ابن مالك كتابين: هذا الذي بين أيدينا، والآخر أكبر منه
وأوفى إلا أنه لم يصل إلينا لفقده.

(٨) «يفرق» ساقطة من ط، ت.

(٩) في ت «سقوط».

وتأنيثه؛ فلذلك قال^(١) وَاحِدُهُ، وقال «ابن معط» واحدها.

قوله: «وَالْقَوْلُ^(٢) عَمَّ» يعني أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم^(٣) والكلمة. وهو المبتدأ^(٤)، «وَعَمَّ» فعل ماضٍ في موضع الخبر وحذف مفعوله^(٥) اختصاراً وتقديره: عَمَّ جميع ما ذكر، وقوله^(٦): «وَكَلَّمَةٌ^(٧) بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ»، يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام^(٨)، ويعني بذلك^(٩) في اللغة لا في^(١٠) الاصطلاح، كقولهم في لفظ الشهادة كلمة^(١١)، وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، وجاز الابتداء «بكلمة»^(١٢) للتنويع؛ لأنه نوعها إلى كونها إحدى^(١٣) الكلم، وإلى كونها يقصد بها الكلام، وخبرها في الجملة بعدها، «وبها» متعلق بيؤم، ومعنى يؤم: يُقَصَّد. ثم قال:

= اسم الجنس نوعان:

أحدهما: اسم الجنس الجمعي وهو الذي يدل على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين مفردته بالتاء نحو بقرة وبقير، وقمرة وقمر، وشجرة وشجر.

والثاني: اسم الجنس الإفرادي ويطلق على الكثير والقليل ولفظه واحد مثل: ماء، وذهب، وملح، وزيت. وفي تعبيره هذا تسامح؛ لأن اسم الجمع هو الذي يفرق بينه وبين مفردته بسقوط التاء، والفرق بين اسم الجنس، واسم الجمع أن اسم الجمع يأتي على زنة معينة من زئات الجموع، أما اسم الجنس فلا يلزم فيه ذلك. انظر شرح ابن عقيل ١: ١٥.

(١) في الأصل «لذلك فقال» وما أثبت أدق.

وفي هـ، ز، ظ، «فكذلك قال» وما أثبت أدق.

(٢) «والقول» ساقطة من ظ.

(٣) في الأصل «والكلام»

(٤) في ت «مبتدأ».

(٥) في ت «وحذف مفعوله».

(٦) «وقوله» ساقطة من ظ.

(٧) في ظ «كلمة».

(٨) في ت «الكلام الكثير».

(٩) «بذلك» ساقطة من ظ.

(١٠) «في» ساقطة من ت.

(١١) في هـ، ز، ك «كلمة الاخلاص».

(١٢) في ز، ك «بكلمة بحصول الفائدة بها لما فيها من التفصيل، والتنويع».

(١٣) في هـ، ظ «أحد»، وفي ت «أجزاء».

(ص) بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلْأَسْمِ تَمِيْزٌ حَصَلَ

(ش) يعني أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء:

الأول: «الجر» وهو عبارة «البصريين»، وعبارة «الكوفيين» الخفض^(١).

وشمل الجر بحرف الجر^(٢) وبالإضافة وبالتبعية^(٣).

الثاني: «التنوين»، وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال^(٤) الاسم تفصله عما

/ بعده [ثبت لفظاً لا خطاً لغير توكيد]^(٥) والمراد به التنوين الخاص
ب

بالأسماء، وهو تنوين التمكن كرجل، وتنوين التنكير كصبي، وتنوين

العوض كيومئذ. وتنوين المقابلة كمُسْلِمَاتٍ^(٦).

(١) «الخفض يريد به الكوفيون ما يريد البصريون بالجر، والخفض ليس من وضع الكوفيين ولا الجر من وضع البصريين، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته إلا أن الكوفيين توسعوا في «الخفض» فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون، وأن البصريين نقلوا «الجر» من كونه حركة يستعان بها - عند الخليل - على التخلص من الساكنين في نحو: لم يذهب الرجل، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المثمرة سواء أكانت منونة أم غير منونة» مدرسة الكوفة ومنهجها لمهدي الخزومي ص ٣١١.

(٢) في هـ، «وبالحرف».

(٣) «وبالتبعية» ساقطة من ش.

(٤) «كمال» ساقطة من ش، ز، ط، ك.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ك.

(٦) تنوين التمكن نحو قولك: رجل، وفرس، وزيد، وهو خاص بالأسماء؛ لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء.

أما تنوين التنكير فهو اللاحق للأسماء المبنية للدلالة على التنكير كالمثال وكقولك سيبويه.

وتنوين العوض وهو ثلاثة أقسام:

أ - عوض عن جملة كقوله تعالى (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ).

ب - عوض عن اسم وهو اللاحق لكلمة «كل» نحو: كل مُجْتَنِبٌ. أي كل طالب مجتهد. حيث حذف «طالب» وعوض عنه بالتنوين.

ج - عوض عن حرف وهو اللاحق لكلمة بجوارٍ وغواشي ونحوهما رفعاً وجرأ عوضاً عن الباء المحذوفة لأن

أصلهما جوارى جمع جارية، وغواشي جمع غاشية، فتقول هؤلاء جوارى، ومررت بجوارى.

وتنوين المقابلة يلحق جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

وزاد ابن هشام في أوضح المسالك ١: ١٣، ١٤ أنواع أخرى من التنوين حيث قال:

«وزاد جماعة تنوين الترم وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مد كقول جرير بن عطية:

الثالث: النداء، وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها.

الرابع: «أل». وهي الألف واللام^(١)، وأل عبارة «الخليل»، وشملت

الرائدة نحو: البيريد، وغير الرائدة نحو: الرجل.

الخامس: «الإسناد»، وهو المعبر عنه بمسند، فإن مسنداً يُطلق

على المصدر، وعلى^(٢) اسم المفعول، والتقدير: وإسناد إليه.

ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الإعراب، أظهرها أن يكون «تمييز» مبتدأ، «وحصل» في موضع الصفة له، وخبره «للاسم»، «وبالجر» متعلق «بحصل». والتقدير: للاسم تمييز حاصل بكذا. ثم قال:

(ص) بَنَّا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي وَتُونِ أَفْعَلُ فَعْلٌ يَنْجَلِي

(ش) يعني أن الفعل ينجلي، أي يظهر بأربعة أشياء:

الأول: تاء فعلت، والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي ويجوز

= . أَفْعَلِي الْوُجْهَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ وَتُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِ

الأصل: «العتاب» و«أصابها».

فجاء بالتنوين بدلاً من الألف، لترك الترم، وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، ومن ثم شمر غالباً، كقول رؤبة بن العجاج:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَلِإِنَّ

كَانَ فَقِيرًا مُغْدِمًا قَالَتْ وَلِإِنَّ

والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف، وليس من أنواع التنوين في شيء لثبوتها مع «أل» وفي الفعل وفي

الرحف، والوقف، ولحذفهما في الوصل.

وأرى أن التنوين الخاص بالاسم إنما هو تنوين التمكين والتذكير والعوض، والمقابلة، أما تنوين الترم والتنوين الغالي فعام في الاسم والفعل والحرف.

انظر: شرح المفضل ٢٥/١، شرح الكافية للرضي ١٣/١، ١٤، شرح ابن عقيل ١: ٢١.

(١) قال ابن عقيل ١: ٢١ «استعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين. وهو الخليل. واستعمل المصنف «مسنداً» مكان «الإسناد له».

(٢) في الأصل: «وهو» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

ضبطها^(١) بالضم على أنها للمتكلم، وبالفتح على أنها للمخاطب،
وبالكسر على أنها للمخاطبة، وجميعها^(٢) خاص بالفعل.
الثاني: تاء «آتت»، وهي تاء التأنيث [الساكنة اللاحقة للفعل الماضي دالة
على تأنيث]^(٣) فاعله.

الثالث: «يا» أفعلّي، وهي يا المخاطبة، وتلحق الأمر والمضارع.
الرابع: نون أَقِيلَنَّ وهي^(٤) نون التوكيد وتكون / مشددة ومخففة،
وتلحق أيضاً الأمر والمضارع، «وفعل» مبتدأ.

وسوغ الابتداء [به]^(٥) ما ذكر في «كلمة»، وينجلي خبره، وبنا فعلت
متعلق بينجلي^(٦). ثم قال:

(ص) سِوَاهُمَا الْحَرْفُ...

(ش) يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف، «فَسِوَاهُمَا»
مبتدأ، «والحَرْفُ» خبره، ويجوز عكسه^(٧) وهو الأظهر^(٨)، فإن «سِوَى» عند

(١) في الأصل، هـ، ز، ظ، «ضبطه» وكلاهما جائز.

(٢) في الأصل «وجمعها».

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ظ «وهو».

(٥) «به» تكملة من ز، ك، ت.

وفي ش «الابتداء بالنكرة».

قال المَلَوِي: «قوله وسوغ الابتداء به ما ذكر في كلمة» قال الشاطبي المسوغ تقديم المفعول في قوله بتا فعلت، واعتراض بعضهم بأن الذي ذكر في كلمة هو التنوين والمصنف لم ينوع الفعل في هذا البيت ويجاب بأن التنوين باعتبار العلامات أي بعض أنواع الفعل بتا فعلت وبعضها بيا أفعلّي. وقال بعضهم المسوغ العموم.

(٦) في ت «متعلق به».

(٧) في ش، ت «العكس».

(٨) قوله: «وهو الأظهر» أي الأولى أن يكون الحرف مبتدأ مؤخر، و«سواهما» خبر مقدم، لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة «سوى» وإن اضيفت لا تعرف لشدة إبهامها.

الناظم بمعنى غير إضافتها^(١) لا تُعرّف. ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشتركة^(٢) بين الأسماء والأفعال، ومختص بالأسماء، ومختص بالأفعال أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال:

(ص) ... كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ * ...

(ش) «فَهَلٌ» مثال للمشارك، «وفي» مثال للمختص^(٣) بالاسم، و«لَمْ» مثال للخاص بالفعل. ثم قال:

(ص) ... * فَعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَم.

(ش) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات^(٤) التي تخصه على الجملة، وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام، بين المضارع من قسيمه^(٥) بما يختص به وهو «لَمْ» أو إحدى أخواتها، «فَفَعْلٌ» مبتدأ، و«مُضَارِعٌ» نعت له، وخبره «الجملة وقوله: كَيْشَمَ مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم، والتقدير: فعل مضارع كَيْشَمَ يلي «لَمْ» لا مثال للمضارع المقترن بلم، إذ لو كان كذلك لقال كَلَمْ يَشَمَ، والماضي شَمَ بالكسر / لأنك تقول: شَمَمْتُ، هذه اللغة ٥ [الفصيحة ويقال شَمَمْتُ بالفتح ومضارعه على هذه اللغة]^(٦) أَشَمُّ بالضم ثم قال:

(ص) وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ * ...

(ش) يعني أن الفعل الماضي يمتاز على المضارع والأمر بصلاحيته للتاء،

(١) في ت «إضافته» على إرادة اللفظ.

(٢) في هـ، ز، ط «مشارك». ولفظها أدق.

(٣) في ك، ت «الخاص» تحريف.

(٤) في ت «علامات» وما أثبت أصوب.

(٥) في ش «قسيمه» تصحيف.

وفي هـ، ط، ت «قسيمه» وما أثبت أصوب.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت من معاني «شم» في اللسان اختبر وهو الأليق بالمقام هنا.

وَأَل فِي التَّاءِ^(١) لِلْعَهْدِ، وَشَمِلَتِ التَّاءَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ وَهُمَا: «تَاءُ» الضَّمِيرِ
و«تَاءُ» التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ. ثُمَّ قَالَ:

(ص) ... وَاسْمُ * بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرَ فِهِمْ

(ش) يعني أن فعل الأمر يمتاز بشيئين:

صلاحيته لِتَوَتِّي التَّوَكِيدِ^(٢) وهو معنى قوله: «وَاسْمُ» بالنون.

وإفهام الأمر، وهو معنى قوله [إِنْ أَمُرَ]^(٣) فهم، وَأَل فِي النون للعهد
وهي^(٤) نون التوكيد المتقدمة^(٥). ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلنُّونِ مَعْلٌ * فِيهِ هُوَ اسْمٌ تَحْرُصُهُ وَحَيْهَلٌ.

(ش) يعني أن اللفظ إذا^(٦) أفهم الأمر ولم يكن صالحاً للنون فهو اسم
فعلٍ ولذلك مثله^(٨) «بَصَّةٌ» ومعناه اسكت، وَحَيْهَلٌ معناه أَقْبَلُ أَوْ عَجَلٌ^(٩) أَوْ
أَقْدِمُ^(١٠)، وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم^(١١) البيت الذي قبله إلا
كون غير القابل للنون مما أَفْهَمَ الأمر يقال فيه: اسم فعل، لأنه صَرَّحَ بأنه
اسم في قوله: «هُوَ اسْمٌ»، وفهم كونه اسم فعل بتمثيله بَصَّةٌ وَحَيْهَلٌ.

(١) من أمثلة تاء الضمير: أَدْبِثْ واجبي. ومن أمثلة تاء التائيث: قامت فاطمة. «في التاء» ساقط من ظ.

(٢) في ظ «لنون».

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ك، ت وذكرها لا بد منه لفهم المعنى.

(٤) في هـ، ز، ظ «وهو».

(٥) في هـ، ز، ظ «المتقدمة».

(٦) في الأصل «يكن».

(٧) في الأصل «إذ» وما أثبت أدق.

(٨) في ك، ز «مثل».

(٩) في ت «أو أعجل».

(١٠) في هـ، ز، ظ، ك «قدم».

صَّةٌ، وَحَيْهَلٌ اسماً فعلٍ رغم دلالتها على الأمر، وذلك لعدم قبولها نون التوكيد، فلا تقول: صِهْ
ولا حَيْهَلْ وَإِنْ كَانَتْ صَّةٌ بمعنى اسكت، وَحَيْهَلٌ بمعنى أَقْبَلُ. فالفرق بينهما قبول نون التوكيد في
اسكت وأقبل نحو: اسكَنْ وَأَقْبَلْ وَلَا يجوز ذلك مع صَّةٌ وَحَيْهَلٌ.
(١١) في ت «ما أفهمه».

«المُعَرَّب والمُبْنِي»

قوله^(١):

(ص) وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمُبْنِي * لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُذْنِي

يعني أن الاسم على قسمين: منه مُعَرَّبٌ ومنه مُبْنِي / وَقَدْ أَمَّ الْمُعَرَّبُ؛ لأنه $\frac{7}{1}$ الأصل، «ومعرب» متبداً وخبره «منه». «مُبْنِي» مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه. ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل، وأنه لا يُبْنِي إِلَّا لِإِلَّةٍ، نَبَّهَ على ذلك بلام التعليل فقال: «لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ». ولما كان الشبه منه مُقَرَّبٌ من الحروف^(٢) وغير مُقَرَّبٍ، نَبَّهَ على المقَرَّبِ بقوله: «مُذْنِي»، والشبه غير المُذْنِي ما عارضه معارض^(٣) «كأي» في الاستفهام والشرط فإنها أشبهت الحرف^(٤) في المعنى، لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة^(٥)؛ لأن الإضافة^(٦)، من خواص الاسم^(٧)، فَأَلْفَى شبه الحرف. ثم قال:

(ص) كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيُّ فِي اسْمِي جِئْنَا * وَالْمَعْنَوِيُّ فِي مَتْنِي وَفِي هُنَا
وَكَيْتَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلا * تَأْثُرٍ وَكَافِتْقَارٍ أَصْلا

(ش) فَتَوَعَّ شَبَّهَ الْحُرُوفِ عَلَى^(٨) أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ:

(١) «قوله» ساقطة من ش، ك، ت.

(٢) في هـ، ظ «الحرف».

(٣) في ظ «عارض» تحريف.

(٤) في ت «الحروف».

(٥) في ش، هـ، ز، ظ، ك «للإضافة».

(٦) في ظ «والإضافة».

(٧) في ش «من خصائص الأسماء» وفي ت (من خواص الأسماء).

(٨) في ش، ك، ت «إلى».

الأول: الشبه الوضعي، وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعاً على حرف أو حرفين^(١) وهو المشار إليه بقوله: «كالشبه الوضعي في استمى جِئْتَنَا. أي في الاسمين من قولك^(٢): جِئْتَنَا.

وهما «التاء» و«نا» فالتاء مبنية لِشَبْهِهَا بالحرف في وضعها على حرف واحد، و«نا» مبنية أيضاً لشبهه بالحرف في وضعه على حرفين.

الثاني: المعنوي، وهو / ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه بقوله: والمعنوي أي والشبه^(٣) المعنوي في «متى» وفي «هنا».

أما «متى»^(٤) فأشبهت همزة الاستفهام إذا كانت استفهاماً، وإن الشرطية إذا^(٥) كانت شرطاً، وأما «هنا» فأشبهت معنى حرف لم يستعمل؛ لأن هنا اسم إشارة^(٦)، والإشارة معنى من معاني

الحروف، فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب.

الثالث: الشبه الاستعمالي، والمراد به^(٧) أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض

(١) في ز، ك «على حرف واحد أو على حرفين» والمعنى واحد.

(٢) في هـ «من قوله».

(٣) في ش «والمعنوي».

(٤) تستعمل «متى» للاستفهام نحو: متى تقوم؟

وللشرط نحو: متى تقم أقم.

(٥) فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في المثال الأول، ومعنى إن الشرطية في المثال الثاني.

(٦) في ز «إذا».

(٧) قال ابن عقيل ٣٢/١

«هنا اسم إشارة مبنية لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً وكان حق النحاة أن يضعوا لها حرفاً يدل عليها كما

وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمني: «ليت»، وللترجي «لعل».

أرى أن هنا لا تحتاج إلى أن يوضع لها حرف وذلك لأنها اسم إشارة يدل على المكان، وإن دلت على معنى من معاني الحروف.

(٧) «به» ساقطة من ظ.

الحروف كأسماء الأفعال، فإنها أشبهت «لأن» في كونها عاملة غير معمولة وهو المشار إليه بقوله: «وَكَيْتَابِيَّةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْثِيرٍ»^(١)، فمعتبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل؛ لأن الفعل عامل غير^(٢) معمول فيه وما ناب عنه كذلك، ولم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل، فكون أسماء الأفعال^(٣) نائبة عن الفعل تستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بـ«لأن»، واحتراز بقوله: «بِلَا تَأْثِيرٍ» من^(٤) المصدر النائب عن الفعل، فإنه متأثر^(٥) بالفعل الذي ناب عنه.

الرابع: الشبه الافتقاري وهو^(٦) أن يكون الاسم مفتقراً إلى غيره^(٧)

افتقاراً مؤصلاً كالموصلات، وهو / المشار إليه بقوله: «وَكَاثِفَقَارٍ»^(٨) $\frac{7}{1}$ أصلاً، واحتراز به من الافتقار غير المؤصل، كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها، فإنه^(٩) غير مؤصل إذ لا يَلَزَمُ^(١٠) ذكر الجملة بعدها^(١٠) ثم قال:

(١) في الأصل «بلا تأثير» والمثبت من بقية النسخ وهو الوارد في الألفية.

(٢) في الأصل «على» خطأ من الناسخ.

(٣) في ظ «أسماء الفعل».

(٤) في الأصل «في المصدر»، وفي ظ «عن المصدر» وما أثبت أدق.

(٥) في ش، ظ «مؤثر».

(٦) في الأصل «هو».

(٧) في ت «لغيره».

(٨) في ت «لأنه».

(٩) في ظ «لا يعدم».

(١٠) في ظ «بعدها» خطأ من الناسخ.

(ص) وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا * مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

(ش) إنما أخر المعرب وإن كان الأصل^(١)؛ لأن المبنى محصور فيما ذكر وما عداه معرب. وقوله: «وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا»، يعني: أن^(٢) ما سلم من شبه الحرف في الأوجه المذكورة هو^(٣) معرب، ولما كان المعرب على قسمين: ظاهر الإعراب، ومُقَدَّر. أتى بمثال من الظاهر الإعراب وهو «أَرْضٌ» ومثال من المقدّر^(٤) وهو «سَمَا» مقصوراً^(٥). وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم^(٦) ثم قال:

(ص) وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بَيِّنَا * ...

(ش) لما فرغ من مبنى الأسماء ومعربها. شرع في مبنى الأفعال ومعربها، وبدأ بالمبني منها، وهو فعل الأمر والماضي، فالماضي مبني على الفتح نحو: ضَرَبَ، والأمر [مبني]^(٧) على السكون إن كان صحيح الآخر نحو: اضْرِبْ. أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو: اُعْزُ، واخْشَ، وارْمِ، ويجوز في قوله: «وَمُضِيٌّ» الرفع والجر، والرفع أقيس؛ لأن التقدير: وفعلٌ أمر^(٨) وفعلٌ مضى. فحذف^(٩) المضاف / وأقام المضاف إليه مقامه. ووجه الجر أنه حذف ^٧ المضاف وترك المضاف إليه على جره لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله «بَيِّنَا» للتثنية. ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله:

(١) في ظ «هو الأصل».

(٢) في الأصل «إنما».

(٣) في ت «فهو».

(٤) في ز، ك «المقدر الإعراب» والعبارة هنا أكمل.

(٥) في ش، ك «مقصور» على الوصف لا على الحال.

(٦) لغات الاسم الستة هي اسم يضم الهمزة وكسرها، وشم يضم السين وكسرها، وشمأ يضم السين وكسرها أيضاً ابن عقيل ١: ٣٥.

(٧) «مبني» تكملة من ش، ك، ت.

(٨) في ظ «فعل أمر».

(٩) في ظ «وحذف».

(ص) ... * وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرَبَا
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ * نُونٍ إِنْثَاءٍ كَثْرَةٍ مَنْ فُتِنَ

(ش) يعني أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعري من نون الإنثاء
نحو: الهندات يَزُغْنَ.

ونون^(١) التوكيد نحو: هل تَقُومَنَّ؟

ولما كان نون الإنثاء لا يكون إلا مباشراً للفعل لم يقيد، ولما كان
نون^(٢) التوكيد يوجد مباشراً^(٣) للفعل^(٤) وغير مباشر، وأنه لا يمنع^(٥) من
الإعراب إلا إذا كان مباشراً، نه على ذلك بقوله: «مُبَاشِرٍ»، وفهم منه أنه إذا
كان غير مباشر كان الفعل معرباً سواء فصل^(٦) من الفعل بملفوظ به نحو:
هَلْ تَقُومَانَّ؟

أو بمقدر^(٧) نحو: هل تَقُومَنَّ يا زيدون؟

وعلاوة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال. ثم
انتقل إلى الحرف فقال:

(ص) وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ * ...

(ش) يعني أن الحروف كلها مبنية^(٨)، وعبارته غير موفية بذلك؛ لأنه لا

(١) في ش، ت «أو نون».

(٢) «نون» ساقطة من ظ.

(٣) في ت «توجد مباشرة».

(٤) «للفعل» ساقط من هـ، ظ.

(٥) في ظ «لا يمنع».

(٦) «فصل» ساقطة من ت.

(٧) في الأصل، ت «مقدر».

(٨) «هذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب؛ لأن الحرف لا يتصرف ولا يتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب واعتراض بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة مثل «ين» وأجيب بأن الحرف إنما جيء به في الأصل ليدل على معنى واحد ليس غير» شرح المرادي ١: ٦١.

يلزم من استحقاق الشيء وجوده فيه، فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء
ويمنع منه ثم قال: /

△
↑

(ص) ... * وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

(ش) أصل كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يبني على
السكون^(١) ولا ينتقل عنه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره^(٢)، وقوله:

(ص) وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَصَمٌّ كَأَيْنٍ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّائِكُنْ كَمْ

(ش) أي ومن المبني ما يبني على الفتح «كأَيْنَ»، أو على الكسر
«كأَمْسٍ»، أو على الضم «كحَيْثُ»، أما «أَيْنَ» فاسم مبني وبنيت لشبهها^(٣)
بالحرف^(٤) في المعنى وهو «الهمزة» إن كانت استفهاماً، أو إن الشرطية إن
كانت شرطاً، وبنيت على حركة لتعذر السكون، وكانت فتحة إما لخفتها،
وإما لئنباعاً لحركة الهمزة، وأما «أَمْسٍ» فاسم وبنيت لشبهها بالحرف وهو
تضمن^(٥) معنى أَل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها^(٦) معربة في نحو:
ذَهَبَ أَمْسُتَنَا. لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم^(٧)، وكانت كسرة على أصل

(١) من أمثلة الاسم المبني على السكون مَنَ وكَمْ، ومن أمثلة الفعل قُمْ، واجْلِسْ، ومن أمثلة الحرف هَلْ،
وَكُلْ.

(٢) في ت «وغيره».

(٣) في ش «لشبهه».

(٤) في ظ «الحرف».

(٥) في الأصل، ز «بالحروف لتضمن معنى أَل».

وفي ظ «بالحرف وهو تضمن لمعنى أَل».

(٦) في ش «في استعمالها».

(٧) انتهى أَمْس عند الحجازيين بشروط خمسة هي: أن يراد به معين، وأن لا يضاف، ولا يصغر، ولا يكسر،
ولا يعرف بأَل، وأما التميميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة العلمية والعدل
عن الأَمْس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع وينيه على الكسر في غيرها، فإن فُقِدَ شرط من الشروط
المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه».

حاشية الصبان ١: ٦٣.

التقاء الساكنين، وأما حيثُ فاسم [وبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة افتقاراً لازماً]^(١) وبنيت على حركة لتعذر السكون، وكانت ضمة لشبهها بقبْلُ وتَعْدُ. وقوله: «وَالسَّائِكُنْ كَمْ»، مثال^(٢) للمبني على السكون وهو المنبه عليه^(٣) بقوله: «وَالْأَصْلُ»^(٤) في الْمُتَبَيَّنِ أَنَّ يُسَكَّنَا، وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية، أو بالحمل على «رُبَّ»، أو لشبهها بكمّ الاستفهامية.

[ثم]^(٥) قال:

(ص) وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلْنِ أَغْرَاباً * لِاسْمٍ وَفَعْلٍ نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا

(ش) هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء / بُ والافعال وهو^(٦) على ثلاثة أقسام: مشترك بين الاسم والفعل وهو: الرفع والنصب، وإليه أشار بقوله: «وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلْنِ أَغْرَاباً»، «لِاسْمٍ وَفَعْلٍ»، ومثّل للفعل^(٧) فقال: «نَحْوُ لَنْ أَهَابَا»، وهو مضارع هاب^(٨) وهو من الهيبة. ومختص بالاسم وهو الجر، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ^(٩) بِالْجُرِّ * ...

(١) ما بين المعقوفين تكملة من هـ.

(٢) في هـ «هذا مثال».

(٣) في ش، هـ، ط «عليه قبل».

(٤) «والأصل» ساقطة من ط.

(٥) «ثم» تكملة من ز، هـ، ط.

(٦) في ت «وهي».

(٧) في هـ، ط «بالفعل فقال».

(٨) في ك، ت «من هاب».

مثل لنصب المضارع وأهمل رفعه ورفع الاسم ونصبه اعتماداً على أن الأمثلة معروفة ولعله اهتم بمثال نصب الفعل ليحافظ على القافية.

(٩) في الأصل «خُصَّصَ» وما أثبت هو الصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(ش) ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله:
(ص) ... كَمَا * قَدْ خُصَّصَ ^(١) الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا.

وقوله:

(ص) فَأَرْفَعُ بِضَمٍّ وَالنَّصْبِ لَفْتَحاً وَجَزْ * كَشَرَأً ^(٢) كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ
(ش) يعني أن أصل ^(٣) الإعراب أن يكون بالضممة رفعاً وبالفتحة نصباً
وبالكسرة جرأ، ثم مثل بقوله: كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ.

«فذكر» مبتدأ وهو ^(٤) مرفوع بالضممة، «والله» مضاف إليه وهو مجرور
بالكسرة «وعبد» مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ^(٥)، و«يسر» خبر عن
ذكر الله، وهو أيضاً مرفوع بالضممة ووقف عليه بالسكون. ثم تَمَّ علامات
الإعراب ^(٦) الأصول ^(٧) بعلامة الجزم فقال:

(ص) وَاجْزِمِ بِتَشْكِينِ *

(ش) هذه العلامات التي ذكرها هي الأصول ^(٨) في علامات الإعراب،
وغيرها من العلامات إنما هي بالنيابة وإلى ذلك أشار بقوله:
(ص) ... وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ * يَثُوبُ نَحْوُ ^(٩) ...

^(١) في الأصل «تخص» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

^(٢) في الأصل «كسر».

^(٣) في ظ، ت «الأصل في».

^(٤) وهو «ساقطة من ت».

^(٥) في ه زيادة «وعبد» مفعول «بذكر» وهو منصوب بالفتحة ويجوز أن يكون مفعولاً بيصل مقدماً.
اختلط الأمر على الناسخ فوضع «بيصل» بدلاً من «يسر» خطأ.

وفي ز «وعبد» مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويجوز أن يكون عبده مفعولاً بيسر مقدماً.
والأصوب أن يكون «يسر» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على ذكر، والجملة في
محل رفع خبر المبتدأ.

^(٦) «الإعراب» ساقطة من ت.

^(٧) الأصول «ساقطة من ظ».

^(٨) في ش، ه «الأصل».

^(٩) «نحو» ساقطة من ش، ه، ظ، ت.

(ش) ثم أتى بمثال وهو^(١).

(ص) * ... جَا أَخُو بَنِي كَيْزِ

(ش) «فَأَخُو» فاعل، والواو فيه نائبة عن الضمة، «وَبَنِي» مضاف / إليه ٩
والياء فيه نائبة^(٢) عن الكسرة. [ثم شرع في مواضع النيابة فقال:

(ص) وَازْفَعِ بِوَائِ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ * وَأَجْزُرُ بِيَاءٍ [ما]^(٣) مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ

(ش) يعني أن الواو [تنوب] عن الضمة، والألف [تنوب]^(٤) عن الفتحة
والياء تنوب عن الكسرة فيما أصف لك [من الأسماء]^(٥) أي فيما أذكر
لك بعد هذا البيت، وهو ستة أسماء^(٦) أشار إلى اثنين منها بقوله:

(ص) مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا * وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمَيْمُ مِنْهُ بَانَا

(ش) فقول: «إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا»، أي إن^(٧) أظهر صحبة نحو: جَاءَنِي ذُو
مال أي صَاحِبُ مَالٍ^(٨)، وَرَأَيْتُ ذَا مَالٍ، وَتَمَرَزْتُ بِذِي مَالٍ.

واحترز به^(٩) من ذو^(١٠) بمعنى الذي في لغة «طيء» فإن الأشهر^(١١) فيها
«ذو» بالواو في جميع الأحوال. وقوله: وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمَيْمُ مِنْهُ بَانَا، أي إذا

(١) في هـ، ز، ظ، ت «وهو نحو».

(٢) ما بعد «نائبة» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) «ما» تكملة من هـ، ز، ظ والألفية.

(٤) «تنوب» تكملة من ت.

(٥) «من الأسماء» تكملة من هـ، ز، ك.

(٦) يريد بذلك الأسماء الستة، وفي إعرابها خلاف سائير إليه في موضعه إن شاء الله.

(٧) «إن» ساقطة من ظ، ك، ت.

(٨) «أي صاحب مال» ساقطة من هـ، ظ.

(٩) في ظ «بقوله».

(١٠) في ظ «ذو» وفي ش «من ذو التي بمعنى الذي».

قال ابن عقيل ١ : ٤٥ «واحترز بذلك عن «ذو» الطائية فإنها لا تُفهم صحبة، بل هي بمعنى الذي فلا
تكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنية، وآخرها الواو رفعا ونصباً وجرأ نحو «جاءني ذو قَامَ،
ورَأَيْتُ ذُو قَامَ، وَتَمَرَزْتُ بِذُو قَامَ».

(١١) في ت «فإن الأظهر».

ذهب منه الميم نحو: هَذَا فُوكٌ^(١)، وَرَأَيْتُ فَآكَ، وَنَظَرْتُ إِلَيَّ فَيْكَ.
واحترز به من «فم» بالميم فإنه يعرب^(٢) بالحركة^(٣) نحو: هَذَا فَمُكَ وَرَأَيْتُ
فَمَكَ، وَنَظَرْتُ إِلَى فَمِكَ. ثم أشار إلى الأربعة^(٤) الباقية من الأسماء الستة فقال:
(ص) أَبْ أَخْ حَمَّ كَذَاكَ وَهَنْ * ...

«فَأَبْ» مبتدأ، «وَأَخْ وَحَمَّ» معطوفان عليه بحذف العاطف «وكذاك» خبر
المبتدأ، «وَهَنْ» مبتدأ وخبره محذوف^(٥) لدلالة خبر أَب عليه، أي وهن
كذاك^(٦) فنقول: هَذَا أَفُوكُ، وَرَأَيْتُ أَفَاكَ، وَمَرَرْتُ بِحَمِيكَ. وَهَذَا هُوكُ،
وَرَأَيْتُ هَنَاكَ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنِيكَ، والحَمُّ أبو زوج / المرأة، وَالْهَنْ كناية عما ب^٩
يستقبح كالفرج. ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخر غير
الاعراب بالحروف فقال:

(ص) ... * وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَقَالِيهِ بَنَدُرُ * وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

(ش) يعني أن النقص في «هَنْ» وهو الإعراب بالحركات الثلاث في النون
أحسن من إعرابه بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء جرا، وأن النقص في
أَبٍ وَأَخٍ وَحَمٍ يقل والقصر فيها أشهر من النقص فمن النقص قوله:

بِأَيِّهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ - ١

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ^(٧)

(١) في الأصل «ذا فوك».

(٢) في ظ «معرب».

(٣) في ت «بالحركات».

(٤) في ش «إلى المواضع الأربعة».

(٥) ما بعد «العاطف» إلى هنا ساقط من ك.

(٦) في ت «كذلك».

(٧) الرجز لرؤبة بن العجاج.

ومن القصر قولهم في المثل: «مُكْرَةً أَخَاكَ لَا بَطْلٌ»^(١) «فأخاك»^(٢) مبتدأ ومُكْرَةً خبر مقدم^(٣). وقوله: «وفي»^(٤) أَبِ وَتَالِيِيهِ يَنْدُرُ، يعني أن النقص يقل في تاليي أب^(٥) وهما «أخ وحم»، وفاعل يندر^(٦) ضمير يعود على النقص. «وقصرها» مبتدأ وخبره^(٧) أشهر «ومن نقصهن» متعلق بأشهر وهو من تقديم^(٨) «من» على أفعال التفضيل وذلك قليل^(٩)، ثم قال:

(ص) وَشَرَطَ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا * لِيَلِيَا ...

(ش) الإشارة «بذا» إلى الإعراب بالحروف. يعني أن هذه الأسماء يشترط في إعرابها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرّاً أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم نحو: قَامَ أَبُو زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أَخَاهُ، [ومررت بحميه]^(١٠) فَإِنَّ^(١١) / ١٠

كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو: قَامَ أَبٌ، وَرَأَيْتُ أَخَاهُ، وَمَرَرْتُ بِحِمٍ، وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بحركات

= انظر مجموع أشعار العرب ٣: ١٨٢، وشرح ابن النظم ٣٨ وشرح المرادي ١: ٧٤ وشرح ابن عقيل ١: ٥٠ وشرح التصريح ١: ٦٤ والجمع ١: ٣٩ وشرح الشواهد للعيني ١: ٧٠.

(١) كذا في شرح ابن النظم ٣٩ وشرح المرادي ١: ٧٦ وروى في أمثال العرب ١١٢ والفاخر ٦٢ والوسيط في الأمثال ١٥٦ وجمهرة الأمثال ٢: ٢١٣ ومجمع الأمثال ٢: ٣٥٥ والمستقصى ٢: ٣٤٧، وشرح الأشموني ١: ٧١.

«مُكْرَةً أَخَاكَ لَا بَطْلٌ» وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

(٢) في أب وأخ وحم ثلاث لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، أو تكون بالألف مطلقاً، كالشاهد أو تعرب بالحركات الثلاث.

(٣) ما بعد «لا بطل» إلى هنا ساقط من ش.

(٤) في ت «وفي».

(٥) في ش، هـ «يقول في أب وتالييه» وفي ك «يقول في أب وفي تالييه».

(٦) في ش «والفاعل يندر».

(٧) في ت «خبره».

(٨) في ت «تقديم».

(٩) في هـ «وهو قليل».

(١٠) «ومررت بحميه» تكملة من هـ، ز، ك تستكمل بها حالات الإعراب.

(١١) في ظ «وإن».

مقدرة كسائر الأسماء الظاهرة المضافة إلى ياء المتكلم^(١)، «وشرط» مبتدأ وخبره «أن» وصلتها، «ولاً» عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: أن يضمن لسائر الأسماء لا للياء. ثم مثّل بقوله:

(ص) ... * كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا

(ش) «فأخو» مضاف إلى «أبيك»، «وأبي»^(٢) مضاف «لكاف»^(٣) الضمير «وذا» مضاف إلى «اعتلا»، وهذه الأمثلة^(٤) محتوية على أنواع^(٥) غير ياء المتكلم؛ لأن غير ياء المتكلم إما ظاهر أو مضمّر، والظاهر إما معرفة أو نكرة، ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة، وذلك في المثني وما ألحق به وهو «كلا وكلتا» «واثنان واثنتان»، وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) بِالْأَلِفِ ازْفَعِ الْمُثْنَى وَكَلَا * إِذَا يَمْضَمِرُ مُضَافاً وَصِلَا

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ * كَابَتَيْنِ وَابْتَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

وَتَخْلُفُ التَّاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ * جَرّاً وَلَصَباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ

(١) تعرب الأسماء الستة بالحروف بشروط أربعة ذكر المصنف شرطين منها أما الشرطان الآخران فقد ذكرهما ابن عقيل والمرادي وهما:
- أن تكون مكبرة، فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هَذَا أُبَيُّ زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أُبَيَّ زَيْدٍ وَمَزَزْتُ بِأُتْمَى زَيْدٍ.
- أن تكون مفردة فإن ثنيت أو جمعت أعربت. إعراب المثني والمجموع. بالحركات الظاهرة. نحو: هَذَانِ أُتْمَا زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أُبَيَّيْنِ، وَمَزَزْتُ بِأُتْمَىيْنِ، وَهَؤُلَاءِ آبَاءُ الزُّيْدَيْنِ، وَرَأَيْتُ آبَاءَهُمْ، وَمَزَزْتُ بِآبَائِهِمْ. واكتفى المصنف بالإشارة إليهما في قوله: وَشَرُوطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنَّ يَمْضَمِرَ، أي الأسماء التي ذكرها مكبرة مفردة.

انظر شرح ابن عقيل ٥٣ : ١ وشرح المرادي ٨١ : ١

(٢) في ظ، ت «وأبو».

(٣) في ش «إلى كاف».

(٤) في ش، ك، ت «المثّل وما أثبت أدق».

(٥) في ظ «محتوية على أنواع غير الياء المذكورة غير ياء المتكلم».

(ش) المثنى هو الاسم [الدال] ^(١) على اثنين بزيادة في آخره صالح ^(٢) للتجريد وعطف مثله ^(٣) عليه، فقله: «بِالْأَلْفِ اَرْفَعِ الْمُثْنَى»، يعني: أن الألف تكون علامة للرفع في المثنى نحو: قَالَ رَجُلَانِ، وَالرَّيْدَانِ قَائِمَانِ.

وقوله: «وَكِلَا» يعني: أن «كِلا» / يرفع أيضاً بالألف كالمثنى لكن بشرط ^١ إضافته إلى الْمُضْمَر ^(٤)، وإلى هذا ^(٥) أشار بقوله: «إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلاً»، وفهم من عطفه «كِلا» على المثنى أن كِلَا ليس ^(٦) بمثنى [حقيقة] ^(٧) تقول: قَامَ الرَّيْدَانِ كِلَاهُمَا وقيده بإضافته إلى المضمر ^(٨) احترازاً ^(٩) من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حيثل بحركة ^(١٠) مقدرة في الألف. و«مُضَافاً» حال من الضمير المستتر في «وُصِلَ»، و«بمضمر» متعلق بوصل والتقدير: إذا وُصِلَ بِمُضْمَرٍ في حالِ كَوْنِهِ مُضَافاً إِلَيْهِ. أي إلى المضمر ^(١١)، وقوله: «كِلتَا كَذَاكَ» أي «كِلتَا» مثل كِلَا في أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى المضمر وفهم أيضاً من قوله: «كِلتَا كَذَاكَ»، أن كِلْتَا ليست بمثنى على متضى التثنية ^(١٢)، و«كلتا» مبتدأ، «كذاك» خبره، وقوله:

(ص) ... اثنانِ واثنانِ * كائنينِ واثنينِ يَجْرِيَانِ

(١) «الدال» تكملة من هـ، ظ، ت. وكان الأولى أن يقول: الدال على اثنين أو اثنتين.

(٢) في هـ، ت «صالحاً» وهو الأصوب.

(٣) كقولك: «الْقَمَرَيْنِ» فانه صالح للتجريد فتقول: قمر، وعطف غيره عليه نحو: قمر وشمس.

(٤) في ش، هـ، ت «الضمير».

(٥) في هـ، ك، ت «وإلى ذلك».

(٦) في ش «ليست» وما أثبت أدق لأن «كِلا» للمذكر.

(٧) «حقيقة» تكملة من ش، هـ، ك.

(٨) في ش، ت «الضمير».

(٩) في ظ «احتراز».

(١٠) في ش، هـ، ك، ت «بحركات».

(١١) في ش، ت «الضمير».

(١٢) في هـ، ت «التشبيه».

(ش) يعني أن «اثنين واثنين» يرفعان بالألف كالثنى من غير شرط، ولذلك شبههما بالثنى الحقيقي وهو^(١) «ابنان وابنتان»، وإنما حكم على «كِلَا وَكِلْتَا اثنين واثنين»، أنها^(٢) ليست مثناة^(٣) حقيقة؛ لأنها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها. وقوله:

وَتَخْلَفُ أَيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ * ...

البيت يعني أن «الياء» تخلف الألف^(٤) في الجر والنصب في جميع ما ذكر فتكون^(٥) الياء علامة للجر والنصب نحو: مَرَزْتُ بِالرَّيْدَيْنِ وَالْأَثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا، ورأيت / الرَّيْدَيْنِ^(٦) وَالْأَثْنَيْنِ^(٧) كِلَيْهِمَا، قوله^(٨):

١١
أ

بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ. يعني أن الياء في الجر والنصب يفتح ما قبلها كالفتح^(٩) المعهود في الرفع وهو المراد بقوله: «بَعْدَ فَتْحٍ»^(١٠) قَدْ أُلِفَ «وَالْيَا» فاعل بتخلف، «وَالْأَلْفُ» مفعول به^(١١) وقصر الياء ضرورة، ونصب جرّاً ونصباً على إسقاط حرف الجر. أي في جر ونصب، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير: في حال كون هذه

(١) في ش، ت «وهما» وكلاهما جائز، لأن الضمير هنا يعود على «ابنان وابنتان». والضمير في «هو» يعود على الثنى.

(٢) في ت «ألهما».

(٣) في ش «مثناة».

(٤) في ظ «يعني أن الألف تخلفها الياء».

(٥) في هـ، ظ، ك «وتكون».

(٦) في ش «وَرَأَيْتُ الْهَيْدَيْنِ وَالْأَثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا».

(٧) «وَرَأَيْتُ الْهَيْدَيْنِ وَالْأَثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا».

(٨) «وَالْأَثْنَيْنِ» ساقط من ظ.

(٩) في ك «وقوله: جرّاً ونصباً بعد فتح قد أُلِفَ» أكملت عبارة الألفية.

وفي ت «وقوله».

(١٠) في ش، هـ، ك «بافتح» وفي ظ «فالفتح».

(١١) «بعد فتح» ساقط من ش، ك.

(١٢) «به» ساقط من ت.

الأشياء^(١) مجرورة ومنصوبة. «وفي جميعها وَبَعْدَ فَتْحٍ» متعلقان بِتَخْلُفٍ.

ومن مواضع النياحة، نياحة الواو عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة^(٢) وذلك في جمع المذكر السالم، وما ألحق به، وإلى ذلك أشار^(٣) بقوله:

(ص) وَارْفَعِ يَوَاوِيَا اجْرُزْ وَانْصِبِ * سَالِمٌ بِجَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ
وَيَشْبَهُ ذَيْنِ وَيَهْ عَشْرُونَ * وَبَابُهُ اُلْحَقِ وَالْأَهْلُونَ
أُولُو^(٤) وَعَالَمُونَ^(٥) عَلَيُونَا * وَأَرْضُونَ شَذُّ السُّنُونَا
وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرُدُّ * ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

(ش) يعني أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء. ولما كان على نوعين. أحدهما: اسم ويشترط في مفرده أن يكون علماً مذكراً عاقلاً خالياً^(٦) من تاء التأنيث ومن التركيب، والآخر وصف ويشترط في مفرده أن يكون مذكراً عاقلاً خالياً من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثالين^(٧) الأول للأول وهو عامر، والثاني للثاني^(٨) / وهو مذنب، قوله: «وَيَشْبَهُ ذَيْنِ» يعني شبه عامر^(٩) ومُذْنِبٍ في كونهما على ما ذكر، «ويَوَاوٍ» متعلق بارتفاع، و«بِيا» متعلق^(٩)

(١) في هـ «الأنسام».

(٢) في ت «عن الفتحة والكسرة» تقديم وتأخير.

(٣) في ت «الإشارة».

(٤) في الأصل، ت «أولوا» والمثبت هو الصواب بدون ألف، لأن الملحق بجمع المذكر السالم لا واحده من لفظه.

أما «أولوا» بمعنى أصحاب فتكتب بالألف.

(٥) في ظ «عالمون».

(٦) في هـ، ظ، ت «علماً للمذكر عاقلاً خالياً».

وفي ك «علماً للمذكر عاقلاً خال».

(٧) في الأصل «بمثال من الأول».

(٨) في ش «الأول وهو عامر والثاني مذنب».

(٩) «متعلق» ساقط من ظ.

باجرر أو بانصب^(١) وهو^(٢) من باب التنازع وفيه تقديم^(٣) المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم^(٤)، «وَسَالِمٌ جَمْعٌ» منصوب بأحد العاملين فهو أيضاً من باب التنازع، وقوله: «وَيَشَبُه ذَيْنِ». مجرور بالعطف على غاير ومُذْنِب. والتقدير: جمع^(٥) هذين الاسمين وما أشبههما. وقوله: «وَبِه عِشْرُونًا». هذه هي الكلم^(٦) التي ألحقت^(٧) بجمع المذكر السالم في الإعراب وذكر منها سبعة ألفاظ: عشرون^(٨) وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، وبابه يعني ثلاثين إلى التسعين^(٩) ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ، والأهلون: وهو جمع غير مستوف للشروط؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة، وأولوا^(١٠): وهو اسم جمع؛ لأنه لا مفرد له من لفظه، وعَالُونَ؛ وهو أيضاً اسم جمع ولا مفرد له من لفظه، وليس بجمعاً لِعَالِمٍ؛ لأن عالماً أعم، وعليون: اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ، وَأَرْضُونَ؛ جمع أرض، وقوله: «شَدَّ» راجع لأرضين، ووجه شدوذه أنه من باب سنين، وباب سنين مطرد فيما، حذف من^(١١)

(١) في ظ «باجرر وبانصب» وفي ك «باجرر وانصب».

(٢) في هـ، ت «فهو».

(٣) «تقديم» ساقطة من ظ.

(٤) قال الصبان ١: ٧٩ قوله وبيا اجرر وانصب: ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح حمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر، وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى، وعلى هذا القول فالذي أحسنه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثاني بلا حذف للضمير وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٣٤٦.

(٥) في ت «وجمع».

(٦) في هـ «هذه من الكلم» وفي ظ «هذه الكلم».

(٧) في ظ «لحقت».

(٨) في الأصل «عشرين» وفي ش «منها عشرون» وفي ظ «وعشرين».

(٩) في ظ «تسعين».

(١٠) في الأصل، هـ «وأولوا» والمثبت أصوب بدون ألف.

(١١) في ظ «منه».

مفردة^(١) [حرف]^(٢) أصليّ وعوض منه تاء التأنيث [ولم يكسر تكسيراً يعرب فيه بالحركات]^(٣) كَسَنَة وَعِدَة ولم يحذف / من أرض حرف $\frac{١٢}{١}$ أصلي^(٤) فيعوض منه، بل حذفت^(٥) منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم أَرِضْة. فشذ^(٦) على هذا جملة في موضع الحال من أرضين، والتقدير وَأَرِضُونَ في حال كونه شاذاً، والسنون وبابه، يعني كل ما حذف من مفردة حرف [أصلي]^(٧) وعوض منه^(٨) تاء التأنيث كعزير وثبين وسنين ومعين^(٩)، وقوله: «وَمِثْلَ حَينٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ». الإشارة بذا إلى سنين وبابه، يعني أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه^(١٠) الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون [فتقول هذه سنون بضم النون، ورأيت سنيناً بفتح النون، وجئت في سنين بكسر النون]^(١١) ولا تحذف النون للإضافة. وفهم من قوله: قد يرد أن ذلك قليل، ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِيناً

(١) «مفردة» ساقطة من ظ.

(٢) «حرف» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ك.

(٤) ما بعد أصلي إلى هنا ساقط من ظ.

(٥) في الأصل، ش «حذف».

(٦) في ش «وشذ».

(٧) «أصلي» تكملة من ه، ك.

(٨) في الأصل «من».

(٩) في ه «كعزير وثبين وعيذين».

وفي ز، ك «كعزير وثبين وعيذين. فعزير جمع عزة، وثبين جمع ثبة، وعيذين جمع عضة».

وفي ظ «كعزير وثبين وميذين».

وفي ت «كعدين وثبين وميذين».

والأمثلة كلها صحيحة في جميع النسخ إلا أنَّ عبارة ز، ك أفضل.

(١٠) في ت «فيها».

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

كَسِينِينَ يُوشَف»^(١) في إحدى الروايتين، وقوله، «وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ،
يعني^(٢): أن هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله:
٢ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سَيِّئَتَهُ * لَعِبْنَ بَنَى شَيْئاً وَشَيَّيْنَا مُرْدًا^(٣)

ثم قال:

(ص) وَتَوْنٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحْقُ * فَافْتَحْ وَقَلَّ مِنْ يَكْسِرِهِ نَطَقُ

(ش) يعني أن نون الجمع وما الحق به مفتوحة وكسرها قليل، قيل^(٤)
وهو مخصوص بالضرورة^(٥)، كقوله:

٣ - وَمَاذَا يَتَّبِعِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي * وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(٦)

ثم قال^(٧):

^(١) وفي رواية:

«اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِينِينَ كَسِينِي يُوشَف» كذا في البخاري ٣٣: ٢ وفي سنن أبي داود «اللَّهُمَّ
اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِينِينَ كَسِينِي يُوشَف».

انظر سنن أبي داود ٣٣: ١ «باب القنوت في الصلاة» وشرح ابن الناطم ٤٨، وشرح المرادي ٩٧: ١
وشرح ابن عقيل ٦٥: ١، وشرح الأشموني ٨٧: ١.

^(٢) «يعني» ساقطة من ظ.

^(٣) الشاهد للصمة بن عبد الله أحد شعراء الدولة الأموية.

انظر اللسان «سنه» وشرح المفصل ١١: ٥، وشرح ابن الناطم ٤٨، وشرح المرادي ٩٧: ١ وشرح ابن
عقيل ٦٥: ١، وشرح الشواهد للعيني ٨٦: ١ وشرح التصريح ٧٧: ١.

دعاني: أي اتركاني.

مردا: مردٌ جمع أمرد: وهو الذي لم ينبت بوجهه شعر.

^(٤) «قيل» ساقطة من ش، ظ.

^(٥) «بالضرورة» تركيب غير واضح في الأصل.

^(٦) الشاهد لشعير بن وثيل الرُّبَاحِي.

وروايته في الأصمعيات واللسان والخزانة:

وَمَاذَا يَتَّبِعِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي

وَقَدْ جَاوَزْتُ رَأْسَ الْأَرْبَعِينَ

انظر اللسان «ربيع» والأصمعيات ١٩ وشرح المفصل ١٤: ١١ والخزانة ١٤: ٣ وشرح الأشموني
١٢٠: ١.

^(٧) «ثم قال» ساقط من ك، وفي ظ «وقوله».

١٢

(ص) وَتُونُ مَا تُثْنِي وَالْمَلْحَقِ بِهِ * بِعَكْسٍ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ/

(ش) يعني أن نون المثني وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرهما كثير وفتحها قليل وهو^(١) لغة مع الياء وقيل مطلقاً [ومنه قوله:

٤ - أَخْرِفُ مِنْهَا الْحَيْدَ وَالْعَيْنَانَا

وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا]^(٢)

وقوله: فانتبه [أي فانتبه]^(٣) لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية. ومن مواضع النياية أيضاً نياية الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا * يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
كَذَا أَوْلَاتٌ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ * كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضاً قَبْلَ

(ش) يعني أن المجموع بالألف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يُجَرُّ وَيُنْصَبُ بالكسرة فنقول^(٤): مَرَزْتُ بِالْهِنْدَاتِ، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ، وإنما نُصِبُ^(٥) بالكسرة مع تأني الفتحة حملاً على جمع المذكر السالم؛ لأنه فرع عنه^(٦)، وقُدِّمَ الجر؛ لأن النصب محمول عليه، وقوله «كَذَا

(١) في ش «وهي لغة» وفي هـ ز «قيل وهذه لغة» وفي ت «وقيل هي لغة».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ت.

البيتان لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٧.

ونسباً لرجل من ضبة في شرح الشواهد للعيني ١ : ٩٠ والخزانة ٣ : ٣٣٦ وهما بلا نسبة في شرح ابن

عقيل ٧١/١، وشرح التصريح ١ : ٧٨ وشرح الأشموني ١ : ٩٠.

وفي رواية: أحرف منها الأنف والعينان. ومَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا.

وذكر ابن عقيل أن البيتين مصنوعان فلا يحتج بهما. انظر هامش ابن عقيل ١ : ٧٢.

منخرين: بفتح الميم وكسرهما موضع النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ويطلق على الأنف نفسه.

ظبيانان: هو اسم رجل، وقيل مثني ظبي. والمعنى المناسب للمقام هنا هو الثاني.

(٣) «أي فانتبه» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ت «تقول».

(٥) في ت «ينصب».

(٦) في ط «عليه».

أُولَاتٌ». البيت. هذا هو الملحق بجمع^(١) المؤنث السالم وهو نوعان:
 الاول: [أُولَاتٍ]^(٢) وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه،
 وإليه أشار بقوله: «كَذَا أُولَاتٌ»، يعني أن^(٣) «أُولَاتٍ» يلحق بجمع
 المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة^(٤) كقوله تعالى: «وَإِنْ كُنَّ
 أُولَاتٍ حَمْلٍ»^(٥).

الثاني: ما سُمِّيَ^(٦) به من جمع المؤنث السالم. وإليه أشار بقوله: «وَالَّذِي
 اسْمًا قَدْ جُعِلَ... إلى آخره فتقول في رجل اسمه هِنْدَاتٌ: هَذَا
 هِنْدَاتٌ وَرَأَيْتُ هِنْدَاتٍ / وَمَرَزْتُ يَهِنْدَاتٍ. كما كان قبل
 التسمية ومنه «أَذْرَعَاتُ»^(٧) اسم موضع بالشام وذآله معجمة،

١٣
١

(١) في ت «لجمع».

(٢) «أولات» تكملة من هـ، ظ، ت.

(٣) «أن» ساقطة من ظ.

(٤) في الأصل «وبالكسرة».

(٥) سورة الطلاق آية: ٦.

(٦) في ظ «ما تسمى» وما أثبت أدق.

(٧) قال ابن عقيل ١: ٧٥.

«أذرعَاتُ ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعَاتُ،
 ورأيت أذرعَاتٍ، ومررت بأذرعَاتٍ.
 هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران:
 أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويؤال منه التنوين نحو: هذه أذرعَاتُ، ورأيت
 أذرعَاتٍ، ومررت بأذرعَاتٍ.
 والثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعَاتُ، ورأيت
 أرعَاتٍ ومررت بأذرعَاتٍ. ويروي قوله وهو امرؤ القيس:
 تَسَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَسْتَشْرِبُ، أَذَى دَارَهَا نَظَرْتُ عَالِي
 بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، ويكسرهما بلا تنوين كالمذهب الثاني، ويفتحها بلا تنوين كالمذهب
 الثالث».

«فأولات» مبتدأ وخبره كَذَا «والذي» مبتدأ، وصلته «اسماً قد

جُعِلَ»، وفي «جُعِلَ» ضمير مستتر عائد^(١) على الموصول، «واسماً» مفعول ثاني بجعل، «وَكَاذِرَعَاتٍ» متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل، «وَذَا» مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم^(٢) المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره، «وَقِيلَ» خبره، وفيه متعلق بقِيلَ وتقديره: والذي جُعِلَ اسماً من جمع المؤنث السالم كَاذِرَعَاتٍ [قِيلَ]^(٣) فيه^(٤) هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره. ومن مواضع النيباء: نيباء الفتحة عن الكسرة^(٥) وإليه أشار بقوله:

(ص) وَجُرْ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يُنْصَرَفُ * ...

(ش) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة، ولم يذكر النصب؛ لأنه على الأصل السابق، ولما كان جره بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف ولا يدخل عليه «أل» أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدِفَ

(ش) فشمل «أل» الزائدة^(٦) نحو: التيزيد، وغير الزائدة^(٧) نحو: الأحسن^(٨)

(١) «عائد» ساقطة من ظ.

وفي ش «يعود».

(٢) في ك «للحكم».

(٣) «قِيلَ» تكلمة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) «فيه» ساقطة من ظ.

(٥) في الأصل «الكبيرة» تحريف من الناسخ.

(٦) في الأصل «فشمل الزائد».

وفي ش، هـ «فشملت أل الزائدة».

وفي ظ «فشملت الزائدة».

(٧) في الأصل «وغير الزائد».

(٨) في ز، ظ، ك «نحو الحسن».

وفي ت «نحو الأحمر» وهذا جائز.

ومعنى رَدَف: تبع وقوله: «وَجُرَّ» يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول «وما» في موضع رفع نائبة^(١) عن الفاعل ويحتمل أن يكون فعل أمر «وما» في موضع نصب على أنه مفعول به، و«ما» في قوله / «مَا لَمْ يُضَفْ ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ ١٣ ب والتقدير: مدة كونه غير مضاف ولا تابع^(٢) لآل. ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة، ونيابة حذفها عن السكون والفتحة، وذلك في خمسة^(٣) أمثلة من الفعل والياء^(٤) أشار بقوله:

(ص) وَاجْعَلْ لِنَحْوِ^(٥) يَفْعَلَانِ التَّوْنَا * رَفَعَا وَتَذَعِينَ وَتَشَأَلُونَا
وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً * كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةً

(ش) يعني أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون، وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ. وفهم من قوله: «لِنَحْوِ» أنها أكثر وتبلغ^(٦) بالاستقراء إلى ثمانية لأن «يفعلان» شامل لما ألفه ضمير^(٧) نحو: الرِّيدَانِ يَفْعَلَانِ.

ولما كان^(٨) ألفه علامة التثنية نحو: يَفْعَلَانِ الرِّيدَانِ على لغة أكلوني البراغيث، ومتضمن^(٩) أيضاً «تَفْعَلَانِ» بالتاء فإنه^(١٠) شبيه بيفعلان وتكون ألفه أيضاً ضميراً نحو: أَنْتُمَا تَفْعَلَانِ، وعلامة التثنية نحو: تَفْعَلَانِ الهِنْدَانِ،

(١) في الأصل، ت «نيابة».

(٢) في ك «ولا تابعاً».

(٣) في ت «وفي ذلك خمسة».

(٤) في الأصل، ز، ط، ك، ت «والياء» تحريف.

(٥) في الأصل «النحو».

(٦) في ش، ه «وتصير».

(٧) وفي ك «وتصل».

(٨) في ش «لما كان ألفه ضميراً».

(٩) «كان» ساقطة من ش، ه، ك.

(١٠) في ش، ه «ويتضمن».

(١١) في ش «لأنه».

وأما «تَسْأَلُونَ» فتكون واوه ضميراً^(١) نحو: أَنْتُمْ تَسْأَلُونَ. وهو^(٢) مُتَّضِعٌ لِيَفْعَلُونَ؛ لأنه شبهه، وواو يَفْعَلُونَ تكون ضميراً نحو: الزَّيْدُونَ يَسْأَلُونَ، وعلامة جمع نحو: يَسْأَلُونَ الزَّيْدُونَ. وأما «تَذَعِينَ» فلا تكون ياؤه إلا ضميراً فهذه ثمانية أمثلة في التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ ١٤/أ «والتَّوْن» ١٤
مفعول أول باجعل، «وَرَفَعَا» مفعول ثان، وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير^(٣): واجعل التَّوْن علامة رفع لَتَخُو يَفْعَلَانِ وَتَذَعِينَ وَتَسْأَلُونَ. وقوله: «وَحَذَفُهَا»^(٤) لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً^(٥)، أي علامة. وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه، ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله: «كَلِمَ تَكُونِي». ومثال للنصب وهو قوله: «لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةً»^(٦) يجوز في لامة [الفتح]^(٧) والكسر والقياس الفتح واعلم أن علامات^(٨) الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة، وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة، وبدأ بالأسماء المعتلة فقال:

(ص) وَسَمٌ مُفْتَلًى مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا * كَالْمُضْطَفَى وَالْمَرْتَقِي مَكَارِمًا
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا * جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ * وَرَفْعُهُ يُنَوِّي كَذَا أَيْضاً يُجَرُّ^(٩)

(ش) يعني^(١٠) أن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف لازمة [قبلها

(١) في الأصل «ضمير».

(٢) في الأصل «وهم».

(٣) في الأصل «التقدير».

(٤) في ظ «وحذفها».

(٥) «سمة» الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٦) في الأصل، هـ، ز، ت «لترومي ومظلمة».

وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) «الفتح» تكملة من هـ، ز، ط، ك، ت وفي ش «النصب»

(٨) في ش «علامة».

(٩) هذا البيت ساقط من ظ.

(١٠) «يعني» ساقطة من ظ.

فتحة^(١) [كالمصطفى أو ياء [لازمة^(٢) قبلها كسرة كالمترقي يستى معتلاً
[وليس من الأسماء ما حرف إعرابه واو قبلها ضمة لازمة^(٣)] وما موصولة
مفعول أول بسم، «ومُعْتَلًا» مفعول ثان، وصلة «ما» كالمصطفى، و«مَكَارِمًا»
مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به^(٤) [ومن الأسماء متعلق
بسم^(٥)] ثم إن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة
يقدر فيه جميع الإعراب أعني / الضمة والفتحة والكسرة؛ لتعذر النطق بها ^{١٤}
نحو: قَامَ الْفَتَى وَرَأَيْتُ الْفَتَى، وَمَرَرْتُ بِالْفَتَى، وَيَسْتَى مقصوراً، وقد نبه
على ذلك بقوله: فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا. جَمِيعُهُ، الْبَيْت، ثم نبه على
القسم الثاني بقوله: وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ... الْبَيْت، يعني أن القسم الثاني من
المعتل يستى منقوصاً وتظهر فيه الفتحة في حال النصب لختفها نحو: رَأَيْتُ
الْقَاضِي، وَتُنَوَّى فِيهِ^(٦) الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لثقلهما في الياء
نحو: قَامَ الْقَاضِي، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي، ثم أشار إلى المعتل من الأفعال^(٧)
بقوله:

(ص) وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ * أَوْ وَآوُ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ
فَالْأَلِفُ الْوَاوُ فِيهِ عَيْنُ الْجَزْمِ * وَأَبْدِ نَضْبَ مَا كَيْدُغُو يَزْمِي
وَالرَّفْعُ فِيهِمَا الْوَاوُ وَاخْذِفْ جَازِمًا * ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

(١) «قبلها فتحة» تكملة من هـ، ز، ك.

(٢) «لازمة» تكملة من هـ، ز، ك.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

وفي هـ «وليس من الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة لازمة».

(٤) «أو ظرف أو مفعول به» ساقطة من ش، وشطب من هـ.

(٥) «ومن الأسماء متعلق بسم» تكملة من ش، ز، هـ، ظ، ك.

(٦) في الأصل، ش، ز، ك «فيها».

(٧) «من الأفعال» ساقط من ظ.

(ش) يعني^(١) أن المعتل من الأفعال ثلاثة^(٢) أقسام:

. ما آخره ألف نحو يخشى.

. وما آخره واو نحو يغزو^(٣).

. [وما آخره ياء نحو يرمي]^(٤)، وجميع ذلك يسمى معتلاً. و«أي فعل»:

شرط، [وهو مرفوع]^(٥) بالابتداء، وكان بعده مقدرة، ويحتمل أن تكون شأنية «وَأَخِرَ مِنْهُ أَلْفٌ» جملة من مبتدأ وخبر مفسرة للضمير المستكن في

كان الشأنية المقدرة ويحتمل^(٦) أن تكون ناقصة «وَأَخِرَ مِنْهُ»^(٧) اسمها «وَأَلْفٌ» خبرها ووقف عليه^(٨) بالسكون على لغة ربيعة^(٩)، والفاء^(١٠) جواب

الشرط وفي «عُرِفَ» ضمير مستتر عائد على فعل «وَمُقْتَلًا» حال منه مقدم

على عامله/ وقوله: «فَالْأَلْفُ انْزَلَتْ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ»، يعني أن ما في^(١١) آخره $\frac{15}{4}$

ألف من الأفعال المعتلة ينوي فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب؛ لتعذر

ظهورهما في الألف نحو: زَيْدٌ يَرْضَى، وَلَنْ يَخْشَى^(١٢) «وَالْأَلْفُ»^(١٣) مفعول

(١) يعني أن «ساقط من ظ».

(٢) في ش «على ثلاثة».

(٣) في ظ، ت قدم مثال الياء «وما آخره ياء نحو يرمي» قبل مثال الواو «وما آخره واو نحو يغزو».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «وهو مرفوع» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.

(٦) في ك «يحتمل».

(٧) في الأصل «ضمة».

(٨) «عليه» ساقطة من ظ، ت.

وفي ك «ووقف عليها».

(٩) ربيعة تقف على المنصوب المنون بالسكون مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف.

(١٠) في ظ، ت «وإفاء في» يريد الإفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك: «أو واو أو ياء فمعتلا

عرف».

(١١) «في» ساقطة من ظ، ت.

(١٢) في ش «نحو: زيد يرضي ولن يرضي».

(١٣) في ظ «فالألف».

بفعل مقدر من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء وقول: «وَأَبْدِ نَضَبَ مَا كَيْدُغُو يَزِمِي»، يعني أن ما آخره واو «كَيْدُغُو» أو ياء «كَيْزِمِي» يظهر نصبه بالفتحة لختفها نحو: لَنْ يَدْعُو وَلَنْ يَزِمِي، ومعنى «أَبْدِ» أظهر «وَمَا» موصولة وصلتها «كَيْدُغُو»، و«يَزِمِي» معطوف على^(١) يدعو بحذف حرف العطف، وقوله: «وَالرَّفْعُ فِيهِمَا اَنُو» يعني أن الرفع ينوي في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء^(٢)، و«الرَّفْع» مفعول مقدم بانو، وقوله: «وَأَحْدِفُ»^(٣) جازماً ثَلَاثُهُنَّ^(٤) إلى آخره. يعني أن هذه الحروف^(٥) الثلاثة أعني الألف^(٦) والواو والياء تحذف في الجزم نحو: لَمْ يَنْخَشْ، وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَزِمِ، «وجازماً» حال من الفاعل المستتر في احذف، «ثَلَاثُهُنَّ»^(٧) مفعول باحذف ومفعول «جازماً» محذوف تقديره: الأفعال^(٨)، «وَتَقْضِي» مجزوم على جواب^(٩) الأمر، «وَحُكِّمًا مَفْعُولٌ بِهِ إِنْ جَعَلْتَ تَقْضِي بِمَعْنَى تُوْدِي، ومفعول^(١٠) مطلق إِنْ جَعَلْتَ تَقْضِي^(١١) بمعنى تحكم، كأنه قال: تحكم حكماً لازماً.

(١) في ش «عليه».

(٢) في ش «لثقل الضمة فيهما».

(٣) في الأصل «وحذف» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٤) في الأصل «ثلاثين» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٥) في هـ، ظ الأحرف.

(٦) في ش، ظ، هـ، ك «وهي الألف».

(٧) في الأصل «وثلاثين» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في هـ، ز، ظ، للأفعال.

وفي ش «جازماً للأفعال».

(٩) في الأصل «على جواز».

(١٠) في ش، ظ «أو مفعول».

(١١) في الأصل «تقضي» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

«النكرة والمعرفة»

[النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال]^(١):

١٥
ب

(ص) نَكْرَةٌ قَابِلُ أَلٍ مُؤَثِّرًا * أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

(ش) يعني أن النكرة ما تقبل^(٢)، «أَل» وهي الألف واللام، وقوله: «مُؤَثِّرًا» أي: مؤثرة التعريف، واحترز بذلك من «أَل»^(٣) التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الرائدة «كالاتي»، والتي للمح الصفة «كالخارث» فإن كليهما^(٤) لم يؤثر^(٥) فيما دخل عليه تعريفاً. وقوله: «أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا» يعني أن من النكرات ما لا يقبل^(٦) «أَل» كذي بمعنى صاحب، «وما» الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان^(٧) «أَل» لكنهما^(٨) في معنى ما يقبلها^(٩)، «فذو بمعنى صاحب و«ما» بمعنى شيء، وكلاهما يقبل «أَل» [ثم]^(١٠) قال:

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٢) في هـ، ز، ك، هي ما يقبل.

وفي ظ «ما يقبل»، وفي ت «هي ما تقبل».

(٣) في ظ «من النكرة» خطأ من الناسخ.

(٤) في الأصل، هـ، ظ، «كلاهما» والصواب ما أثبت.

وفي ش، ت «كلا منهما».

(٥) في ظ «لم يؤثر».

(٦) في ظ «ما لا تقبل» والتذكير والتأنيث جائز.

(٧) في هـ، ز «ولا يقبلان».

(٨) في الأصل، هـ، ظ «لكن هما».

(٩) في الأصل «ما يقبلهما».

(١٠) «ثم» تكملة من ش، هـ، ظ.

(ص) وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي * وَهْنَدَ رَأْنِي وَالْعَلَامَ وَالَّذِي

(ش) يعني أن غير النكرة معرفة، فالمعرفة هو^(١) ما لا يقبل «أل» ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة، الضمير «كهم»، واسم الإشارة «كذي»، والعلم «كهند»، والمضاف إلى المعرفة^(٢) «كأني»، والمعرف بأل «كالْعَلَام»^(٣) والموصول «كالذي» ولم يذكر المقصود في النداء نحو: «يَا رَجُلُ» وهو من المعارف، لأنه داخل كما قيل^(٤) في المعرف بأل أو في اسم الإشارة^(٥)، ولم يرتبها في المثال ورتبها في الفصول. ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال:

(ص) فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ * كَأَنْتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ^(٦) / ١٦
أ

(ش) يعني أن ما دل على غيبة نحو «هو» أو حضور نحو «أنت» و«أنا» يُسَمَّى ضميراً ودخل في قوله: «أَوْ حُضُورٍ» اسم الإشارة [لأنه حاضر]^(٧) لكنه أخرج به بالمثل. ولما كان الضمير متصلاً ومنفصلاً أشار إلى المتصل منه بقوله:

(ص) وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يَتَنَدَّ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِياراً أَبَدًا
كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيلِهِ مَا مَلَكَ^(٨)

(ش) يعني أن الضمير المتَّصِل هو^(٩) ما لا يصح الابتداء به أي وقوعه

(١) في ز، ك «هي» أعاد الضمير على ظاهر اللفظة.

(٢) «إلى المعرفة» ساقط من ظ.

(٣) في الأصل «كالْعَلَام».

(٤) في ظ «في النداء وهو يا رجل لأنه داخل كما قيل» والباقي ساقط.

(٥) قال الأشموني ٩٦: ١ «وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كيارجل واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة».

انظر التسهيل ٢١، وشرح الكافية للرضي ١٤١: ١، وشرح المفصل ٨: ٢، ٩.

(٦) يسمى الضمير والمضمر في اصطلاح البصريين، وفي اصطلاح الكوفيين يُسمى كِنَايَةً وَكُنْيَا.

(٧) «لأنه حاضر» تكلمة من ش، هـ، ظ، ك، ت.

(٨) هذا البيت ورد في هـ بعد الشاهد.

وهو ساقط من ش، ز، ك.

(٩) في ز، ك «هو الذي».

في أول الكلام^(١) ولا يلي «إلا» في الاختيار، وفهم منه أنه يلي إلا في غير الاختيار كقول الشاعر:

• وَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا * أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ^(٢)

وقوله: «كالياء» البيت^(٣)، أتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي ياء المتكلم من «أنبي» وهي مجرورة بالإضافة، وكاف المخاطب^(٤) من «أَكْرَمَكَ» وهو منصوب بأكرم، «وياء المخاطبة»، «وها الغائب من سليله، والياء من سليله^(٥) مرفوعة بسل^(٦) والهاء منصوبة به، ثم قال:

(ص) وَكُلُّ مُضْمِرٍ لَهُ الْبَاءُ يَجِبُ * وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ

(ش) يعني أن الضمائر كلها مبنية^(٧) وقوله: وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ، يعني أن كل ضمير نصب صالح للجـر، وأن كل ضمير جر صالح

^(١) في الأصل «اللام».

^(٢) وفي رواية كما في هـ، ز، ط، ث.

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

أنشد هذا البيت الفراء ولم أقف على قائله رغم وروده في كتب النحو. انظر شرح المفصل ١: ١٠١،

وشرح ابن عقيل ١: ٩٠، وشرح الشواهد للعيني ١: ١٠٩، وشرح التصريح ١: ٩٥، والهمع ١: ٩٦.

ديار: يعني أحد قال تعالى في سورة نوح آية: ٢٦،

(وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دِيَارًا)

^(٣) في ش، ك ذكر البيت مرة أخرى.

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ أَنِّي أَكْرَمَكَ * وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ مِنْ سَلِيلِهِ مَا مَلَكَ

^(٤) في ظ «وكاف الخطاب».

^(٥) ما بعد «سليه» إلى «أكرمك» ساقط من ظ.

^(٦) في ك «بسلي» وما أثبت أدق.

^(٧) «ثَبَّتِ الْمَضْمَرَاتُ إِمَّا لِشَبْهِهَا بِالْحُرُوفِ وَضُبًّا كَالْتَاءِ فِي ضَرْبِهَا، وَالْكَافِ فِي ضَرْبِهَا، ثُمَّ أُجْرِيَتْ بِقِيَةِ

المضمرات، نحو: أنا ونحن وأنتما وهما مجراها طردًا للباب، وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى

المفسر أعني الحضور في المتكلم والغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادى. وإما لعدم

موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضى لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة،

والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني. عن الإعراب، ألا ترى أن كل واحد من

المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص» شرح الكافية للرضي ٣: ٢.

للنصب، ففهم منه أن «الياء» من «ابني» تصلح للنصب؛ لأنها مجرورة^(١)، وأن «الكاف» من أَكْرَمَكَ^(٢) تصلح للجر؛ لأنها منصوبة/ وأن «الهاء» من بَابِ^(٣) «سَلِيهِ» تصلح للجر: لأنها منصوبة ، وإن «الياء» من «سَلِيهِ» لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع. وقوله^(٤):

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرُّ نَا صَلَّح * كَاغْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِتَّخِ

(ش)^(٥) هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو «نا» الدال على المتكلم ومعه غيره، أو المتكلم المعظم نفسه، وهو صالح للإعراب كله: رفعه، ونصبه وجره، وقد مثل به مجروراً في قوله: «كَاغْرِفَ»^(٦) بِنَا ومنصوباً في قوله: «فَإِنَّا»، ومرفوعاً في قوله: «نِلْنَا»، والمِتَّخِ جمع مِتَّخَةٍ وهي العَطِيَّةُ، وفهم منه أن «الياء» من سَلِيهِ^(٧) [مرفوعة]^(٨) وما لم يذكر من الضمائر المتصلة^(٩) خاص بالرفع، لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو^(١٠) «ياء» المتكلم والكاف والهاء وما يستعمل في الإعراب كله وهو «نا»، علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهي^(١١) «ياء» المخاطبة و«تاء الضمير» متكلماً كان أو مخاطباً و«واو الضمير»^(١٢)

(١) في ز، ك «مجرورة بالإضافة».

(٢) ما بعد «منصوبة» إلى هنا ساقط من ظ.

(٣) في ش، هـ ، ز، ك، ت «ثم قال».

(٤) في الأصل رمز لكلمة الشارح بالرمز «ش» من هنا إلى آخر الشرح.

(٥) في الأصل «فاعرف».

(٦) في ش، هـ ، ظ، ك، ت «في سليه».

(٧) «مرفوعة» تكملة من ز.

(٨) «المتصلة» ساقطة من ظ.

(٩) في ظ «وهي».

(١٠) في الأصل «تاء». وما أثبت هو الصواب لأن الياء في حالي النصب والجر تكون للمتكلم.

(١١) في هـ ، ز «وهو» وهذا جائز، لأنه يعود على القسم الثالث وإن لم يذكره إلا أنه واضح من العبارة.

(١٢) في ظ «وياء الضمير» وما أثبت أدق لأنه يريد واو الجماعة.

وَأَلَفَ الْاِثْنَيْنِ و«نون الإناث» فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ^(١)، ثم قال:

(ص) وَأَلَفَ وَالْوَاوُ وَالْثَوْنُ لِمَا * غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

(ش) يعني أن «أَلَفَ الْاِثْنَيْنِ»^(٢) وواو الجمع و«نون الإناث» للغائب والمخاطب، فمثالها^(٣) للغائب: الرَّيْدَانِ قَامَا، وَالرَّيْدُونَ قَامُوا، وَالْهَيْدَاتُ قُفْنَ، ومثالها للمخاطب: قُومَا، وَقُومُوا / وَقُفْنَ، إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ: «وَعَيْرِهِ» شامل^{١٧} للمتكلم والمخاطب، ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم، إِلَّا أَنْ^(٤) تمثيله بقَامَا وهو للغائب، واعْلَمَا وهو للمخاطب يرشد إلى مراده، ولو قال عوض: وغيره وخوطب، لكان أَنْصَ وقوله: «وَأَلَفَ» مبتدأ، و«الواوُ وَالْثَوْنُ» معطوفان عليه، وسوغ الابتداء بألف^(٥) عطف المعرفة^(٦) عليه، «وَلِمَا غَابَ» خبر المبتدأ، وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها إِلَّا التاء، وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله^(٧): يَتَا فَعَلَتْ ثُمَّ قَالَ: قوله^(٨)

(ص) وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ * كَأَفْعَلٍ أَوْافِقٍ نَفْطِيطٍ إِذْ تَشْكُرُ

(ش) يعني أن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره، وفهم من قوله: «وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ» أن^(٩) ذلك لا يكون في ضمائر النصب

(١) الضمائر المختصة بالرفع والتي عددها الشارح تسعة من أمثلتها: فَعَلْتُ، وفَعَلْتَ، وفَعَلْتِ، وفَعَلْتُمَا، وفَعَلْنَا، وفَعَلْتُمْ، وفَعَلُوا، وفَعَلْتُنَّ، وفَعَلْنَ.

(٢) في ت «اثنين».

(٣) في ش «فمثالها».

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لكن».

(٥) في هـ «بالنكرة» وهي صواب.

(٦) في الأصل «المفردة». خطأ من الناسخ.

(٧) في الأصل «في قولنا».

(٨) «قوله» ساقط من ش، ز، ك، ت.

(٩) في ط «بأن».

ولا في ضمائر الجر، وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير^(١):

الأول: فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله: «كَافَعْلٌ».

الثاني: الفعل المضارع المفتوح بهمزة المتكلم [وهو المشار إليه بقوله «أَوَافِقُ»].

الثالث: الفعل المضارع المفتوح بنون المتكلم ومعه غيره وهو المشار إليه

بقوله: نَغْتَبِطُ^(٢)

الرابع: الفعل المضارع المفتوح «بتا المخاطب» وهو المشار إليه بقوله: «إِذْ

تَشْكُرُ».

و«مَا» موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها في المجرور، وأَوَافِقُ مجزوم

على جواب الأمر، و«نَغْتَبِطُ» معطوف على «أَوَافِقُ» على حذف / حرف^(٣) ١٧
العطف^(٤).

ولما فرغ من الضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان: مرفوع

ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله:

(ص) وَذُو اِرْتِفَاعٍ وَافِصَالٍ أَنَا هُوَ * وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

(ش) ضمائر الرفع المنفصلة^(٥) اثنا عشر^(٦)، للمتكلم منها اثنان: «أَنَا»،

^(١) اقتصر الشارح على ذكر الضمير الواجب الاستتار، والحقيقة أن الضمير المستتر ينقسم إلى واجب الاستتار: وهو ما لا يحل محله الظاهر وقد ذكره، وإلى جائز الاستتار، وهو ما يحل محله الظاهر نحو قولك: زيد يقوم أى هو حيث يجوز أن يحل محله الظاهر فنقول: زيد يقوم أبوه.

^(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت كذا ورد في الأصل الثاني: الفعل المضارع المفتوح بهمزة المتكلم ومعه غيره وهو المشار إليه بقوله نغتبط.

^(٣) «حرف» ساقطة من ش، ط.

^(٤) فى ش، ط «حذف العاطف» وحرف ساقطة.

^(٥) فى الأصل، ز «المتصلة» تحريف، خطأ من الناسخ.

^(٦) فى هـ «أثنى عشر».

وفى ط «بائنا عشر».

و«نَحْنُ» وللمخاطب خمسة: «أَنْتِ، أَنْتَ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ»، وللغائب خمسة: «هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ» وقد اكتفي بذكر ثلاثة^(١) منها لأنها أصول لما لم يذكره، ولذلك قال: «وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِه»، «فَأَنَا فرعه» «نَحْنُ»؛ لأن المفرد أصل للجمع، «أَنْتَ» فروعه^(٢): أَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ، لأن «أَنْتِ» له فرعان: فرع من جهة الأفراد وهو «أَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ»، وفرع من جهة التذكير وهو «أَنْتِ» وكذلك أيضاً «هُوَ» فروعه من جهة الأفراد: «هُمَا وَهُمْ وَهْنُ»، ومن جهة التذكير «هِيَ»، ثم أشار إلى المنصوب من^(٣) المنفصل بقوله: (ص) وَذُو^(٤) انْتِصَابٍ فِي الْفَصَالِ جُعِلَ * إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

(ش) فاكتفي بذكر ضمير^(٥) المتكلم، وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع، لكنه اكتفى «إِيَّايَ»^(٦) عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع، وثبت في بعض النسخ وَذُو انْتِصَابٍ بالواو، وإعرابه مبتدأ «وَجُعِلَ» / إلى ١٨ آخر البيت خبره، وفي «جُعِلَ» ضمير يعود على المبتدأ «وإِيَّايَ» مفعول ثان بجعل، وفي بعض النسخ «وَذَا انْتِصَابٍ» بالألف وإعرابه مفعول ثان بجعل مقدم «وإِيَّايَ» مفعول ما لم^(٧) يسلم فاعله بـ«جُعِلَ»^(٨) وقوله^(٩):

(١) في هـ، ز، ك، ت «وقد اكتفي منها بذكر ثلاثة» تقديم وتأخير.

(٢) في ظ «فرعه».

(٣) «من» ساقطة من هـ، ظ.

(٤) في الأصل «وذا انتصاب» وهو صواب أيضاً.

(٥) في ت «الضمير».

(٦) ضمائر النصب المنفصلة اثنا عشر:

إِيَّايَ، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ.

(٧) في ش، ز، ك، ت «لما لم».

قال الأزهرى فى موصل الطلاب ١٦٢ «ولا تقل مفعول لما لم يسلم فاعله لما فى هذا التعبير من التطويل والخفاء».

(٨) «بجعل» ساقطة من ت.

وفى الأصل، ش، هـ، ظ، ك «بجعل» وما أثبت أصوب كما فى ز والألفية.

(٩) فى ش، ت «ثم قال».

(ص) وفي اختيار لا يجيء المنفصل * إذا تأتي أن يجيء المتصل

(ش) يعني أن الضمير إذا تأتي اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلاً في الاختيار وفهم منه أنه يجيء في غير الاختيار منفصلاً^(١) مع تأتي الاتصال كقول الشاعر:

٦ - بالبائع الوارث الأموات قد ضمت * إياهم الأرض في دهر الدهاري^(٢)

لأنه قد^(٣) يتأتى الاتصال فتقول: قد ضمتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي «اختيار» متعلق «يجيء»، ثم قال:

(ص) وصل أو الفصل هاء سنيه وما * أشبهه في كنهه الخلف اتقى
كذلك خلتيه، واتصالاً * اختار غيري اختار الانفصالاً

(ش) يعني أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من^(٤) سنيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو: الذرهم أعطيتك إياه، والختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله: «وصل»^(٥)، وقوله: «في كنهه الخلف اتقى»^(٦) أي انتسب ويعني به خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها

(١) «منفصلاً» ساقطة من ظ.

(٢) الشاهد للفرزدق وروى في الديوان ٢١٤:١
بالبائع الوارث الأموات قد ضمت

إياهم الأرض بالدهر الدهاري

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢٣٣:١، وشرح ابن عقيل ١٠١:١، وأوضح المسالك ٦٦:١، وشرح الشواهد للعيني ١١٦:١، وشرح التصريح ١٠٤:١، والهمع ٢١٧:١.
الباعث والوارث: من أسماء الله عز وجل.

(٣) «قد» ساقطة من ت.

(٤) في الأصل «في».

(٥) «وصل» ساقطة من ظ.

(٦) مثال الاتصال أيضاً قوله تعالى في سورة هود آية ٢٨
(فَعَيِّتْ عَلَيْكُمْ أَلْمُؤْمِنُوهَا وَأَتَتْهَا كَاهُنُونَ)

ومثال الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة:

ضميراً متصلاً / أخص من خبرها، وقوله: «كَذَلِكَ خِلْتَنِي»، أي مثل كُنْثُهُ في $\frac{1}{8}$ الخلف المذكور يعني [فخلتني]^(١) وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب «ظن» الأول منهما أخص، وظاهر قوله: «الخلفُ انْتَمَى» أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال [فيما ذكر]^(٢)، وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال^(٣) فيما ذكر، [مكرر وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر]، وإنما المراد الخلفُ انْتَمَى في الاختيار، ويدل على أن^(٤) مراده ما ذكر قوله: «وَأَصْلاً: أَخْتَارُ، غَيْرِي، اخْتَارَ»^(٥) الانفصالاً، وهو موافق في ذلك «لابن الطراوة» «والرمانى»^(٦)، وأو في قوله: «أَوْ أَفْصِلُ للتخيير» «وهاء» سلبه مفعول «بِصِلْ» أو^(٧) «بِأَفْصِلُ»^(٨)، فهو من باب التنازع

= لَيْسَ كَانَ إِثَاءً لَقَدْ خَالَ بَعْدَكَ * عَنِ الْعَهْدِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
انظر الكتاب ٢: ٣٦٤، وشرح الفصل ٣: ١٠٤، ١٠٥ وشرح التصريح ١٠٧: ١، وشرح الأشموني ٥٢: ١.

- (١) «فخلتني» تكملة من المطبوع لم ترد في الأصل، ولا بقية النسخ، وإثباتها زيادة توضيح.
- (٢) «فيما ذكر» تكملة من المطبوع، وإثباتها لا يفيد كثيراً لتكرارها.
- (٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.
- (٤) «أن» ساقطة من ظ.
- (٥) في الأصل «اختيار». وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.
- (٦) اختار سيبويه، والجمهور وابن مالك في التسهيل الانفصال واختار غيرهم كالرمانى وابن الطراوة وابن مالك في هذا الرجز الاتصال.
- انظر الكتاب ٢: ٣٦٥، والتسهيل ٢٧، وشرح التصريح ١٠٨: ١، وشرح الأشموني ٥٢: ١، ٥٣.
- «ابن الطراوة»: سليمان بن محمد بن عبد الله المالقى، الأندلسي المعروف بابن الطراوة. نحوى، أديب، ناثر، ناظم.
- من مؤلفاته: الترشيح في النحو والمقدمات على كتاب سيبويه ومقاله في الاسم والمسمى توفي ٥٢٨ هـ.
- «الرمانى»: على بن عيسى بن علي بن عبد الله الرمانى ويعرف بالإخشيدي وبالوراق، واشتهر بالرمانى.
- أديب، نحوى، لغوى، فقيه، مفسر. أخذ عن ابن السراج وابن دريد والرجاج. من تصانيفه المبتدأ في النحو ومعاني الحروف والاشتقاق، وشرح الصفات ت ٣٨٤ هـ.
- (٧) «بِصِلْ أَوْ» ساقط من ش، ك، ت.
- (٨) في ز «بافصل وهو مطلوب» وفي ك «بافصل وهو مطلوب أيضا لصل» وعبارتهما ليست دقيقة.

وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو افصله، «وَاتِّصَالًا» مفعول مقدم باختار ثم قال^(١):

(ص) وَقَدْ أَمَّ الْأَخْصَ فِي اتِّصَالٍ * وَقَدْ مَنَّ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ

(ش) الْأَخْصَ هُوَ الْأَعْرَفُ فَضْمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَخْصَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ^(٢)، وَضْمِيرُ الْمُخَاطَبِ أَخْصَ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ، فَإِذَا أُريدَ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ الثَّانِي قُدِّمَ الْأَخْصَ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى اتِّصَالِهِ إِلَّا بِتَقْدِيمِ الْأَخْصَ، وَعَلَى ذَلِكَ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: وَقَدْ أَمَّ الْأَخْصَ؛ [فِي اتِّصَالٍ]^(٣)، وَإِذَا أُريدَ انْفِصَالُهُ قُدِّمَ / ١٩ ما شِئْتَ مِنَ الْأَخْصَ وَغَيْرِهِ، لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ^(٤) غَيْرُ الْأَخْصَ وَجِبَ انْفِصَالُ الثَّانِي وَعَلَى ذَلِكَ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: وَقَدْ مَنَّ^(٥) مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ، فَإِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْأَخْصَ وَجِبَ انْفِصَالُ الثَّانِي، وَإِذَا تَقَدَّمَ الْأَخْصَ جاز اتِّصَالُ الثَّانِي وانْفِصَالُهُ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ»^(٦).

فاتِّصَالُ^(٧) الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ جَائِزٌ لِتَقَدُّمِ^(٨) الْأَخْصَ وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ عَلَى غَيْرِ الْأَخْصَ وَهُوَ ضَمِيرُ الْغَائِبِ، وانْفِصَالُ الضَّمِيرِ فِي «مَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ»، وَاجِبٌ لِتَقَدُّمِ^(٩) غَيْرِ الْأَخْصَ، قَوْلُهُ^(١٠):

(١) فِي الْأَصْلِ «وَقَوْلُهُ».

(٢) «وَالْغَائِبِ» سَاقَطَ مِنْ هـ.

(٣) «فِي اتِّصَالٍ» تَكْمِلَةٌ مِنْ ش، ز، ك.

(٤) فِي الْأَصْلِ «قُدِّمَ».

(٥) فِي ظ «وَقَدَّمَ».

(٦) لَمْ يَرِدْ هَذَا الْحَدِيثُ فِي الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ وَلَا الْمَعْجَمِ الْمَفْهُوسِ. وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي مَوْسُوعَةِ اطِّرَافِ الْحَدِيثِ ١٩٥:٦.

انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ ٦٣:١، وَشَرْحَ التَّصْرِيحِ ١٠٧:١، وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ١١٧:١.

(٧) فِي هـ «فَانْفِصَالٍ».

(٨) فِي ز، ك «لِتَقْدِيمِ».

(٩) فِي الْأَصْلِ «لِتَقْدِيمِ».

(١٠) فِي ش، ز، ك، ت «ثُمَّ قَالَ».

(ص) وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلاً * وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلاً^(١)

(ش) يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا^(٢) لمتكلم أو مخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو: ظَنَنْتَنِي إِيَّاي، وَحَسِبْتُكَ إِيَّاكَ^(٣)، وَالذَّرْهَمُ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَأَعْطِهِ إِيَّاهُ.

وقوله: «وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلاً» يعني أن الضميرين إذا اتحدا^(٤) في الغيبة قد يتصل الثاني منهما، لكن بشرط^(٥) أن يختلفا اختلافاً ما، كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثني أو مجموعاً أو يكون مذكراً والآخر مؤنثاً كقوله:

٧ - لِيُوجِّهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ
أَنَا لَهُمَا قَفْوٌ أَكْرَمَ وَالِدٍ^(٦)

وظاهر كلام الناظم عدم / اشتراط الاختلاف، واعتذر عنه ولده في ١٩ ب شرحه^(٧) بأن قوله: «وَضْلاً» بلفظ التذكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة [مطلقاً، بل يقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه^(٨)] بُعد. وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا

(١) الشطر الثاني من بيت الألفية ساقط من ش، هـ، ز، ك.

(٢) في ظ «يعني أن الضمير إذا اتحد في الرتبة كأن يكون».

(٣) في الأصل «وحسبتك إياي».

(٤) في ظ «يعني أن الضمير إذا اتحد».

(٥) في ز «يشترط».

(٦) لم أحر على قائله وقد ورد في كتب النحو.

انظر:

شرح ابن الناظم ٦٧، وأوضح المسالك ٧٥:١، وشرح التصريح ١٠٩:١، والهمع ٢١٩:١، وشرح الأشموني ٥٤:١.

البسط: البشاشة والبهجة.

قَفْو: معنى اتباع، مصدر قفاه يقفوه.

(٧) انظر شرح ابن الناظم ٦٧.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف «ما» غير ثابت في الألفية^(١) وهو من أبيات الكافية، قوله^(٢)

(ص) وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الثَّرِمُ * نُؤْنُ وَقَايَةَ وَلَيْسَى قَدْ نُظِمَ
وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتَنِي نَدْرَا * وَمَعَ لَعْلُ اغْكِسْ وَكُنْ مُحَيَّرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَّفاً * مِنِّي وَعَنِّي بَغْضٍ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قُلٌّ وَفِي * لَدُنِّي وَقَطْنِي الْحَذُّ أَيْضاً لَدُنِّي^(٣)

(ش) تقدم^(٤) أن من جملة الضمائر «ياء النفس»^(٥) وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه نون^(٦) تسمى نون الوقاية، لأنها تقي الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر، ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:
وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الثَّرِمُ * نُؤْنُ وَقَايَةَ...، وقد حذفت للضرورة^(٧)
مع ليس كقوله: ^(٨)

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ - ٨
إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسَى^(٩)

^(١) البيت الذي يقصده ورد في هامش (١) في شرح الكافية لابن مالك ٢٢٩:١ وهو قوله:

مع اختلاف ما ونحو ضمنت * إياهم الأرض الضرورة اقتضت

وقد ورد في بعض النسخ شرح الكافية.

^(٢) في ش، ز، ك، ت «ثم قال».

^(٣) الأبيات الثلاثة الأخيرة ساقطة من ز، ك.

^(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «قد تقدم» وعبارتها أكمل.

^(٥) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ياء المتكلم» وهي أدق.

انظر تعليق المكودي على هذه التسمية ص ١٢٥.

^(٦) في ش، ك، ت «هنون».

^(٧) في ز، ت «في الضرورة».

^(٨) في هـ «في قوله».

^(٩) الشاهد لرؤية بن المعجاج.

وقوله: «وَمَعَ لَعْلُ اغِكِسْ»^(١) يعني أن عدم لحاق النون «لَلْعَلْ»^(٢) كثير ولحاقها لها قليل، فهي بالعكس من لَيْتَ ولم تأت في القرآن إلا بدون^(٣) نون كقوله تعالى^(٤): لَعْلَى أَبْلُغُ الْأَسْتَبَابَ»^(٥)

ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر:

١٠ — فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعْلِي * أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَا جِدِ^(٦)

وقوله: «وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَاتِ». يعني بالباقيات: ما بقي من الأحرف الستة^(٧)، وهي إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ، فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وأن لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله: . عَزَّ وَجَلَّ :: (إِنِّي أَنَا ۚ بَلَّ اللَّهُ)^(٨) و(أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ)^(٩).

= الشواهد للعيني ١٢٣:١ والهمع ٢٢٣:١.
وفي رواية لعجز البيت كما في ت «أَصَادُهُ وَأُثْلِفُ لُجْلُ مَالِي».

(١) «اعكس» ساقطة من ش.

(٢) في الأصل «لعل».

(٣) في ش، هـ، ز، ط «دون».

(٤) في ش، ز «عز وجل».

(٥) سورة غافر. آية: ٣٦.

(٦) لم أعر على قائله وقد ورد في أغلب كتب اللغة والنحو غير معزو.
انظر اللسان «قدم».

وشرح ابن عقيل ١١٣:١ وشرح ابن الناطم ٦٩، وشرح الشواهد للعيني ١٢٤:١، والهمع ٢٢٤:١.

أعيراني: يروى أعبروني وهو أن تعطى غيرك ما ينتفع به ثم يردّه إليك.

القُدُوم: بفتح القاف وضم الدال: الآلة التي ينجر بها الخشب.

أخط بها: أنحت بها.

قبرا: أى القراب الذى يغمد فيه السيف.

(٧) في الأصل «ما بقى من الأحرف «إِنْ» الستة».

وفي ز، ط، ك «ما بقى من الأحرف الستة من أخوات إِنْ».

وفي ت «ما بقى من أخوات إِنْ الستة».

والعبارة المثبتة من ش، هـ «أحسن».

(٨) سورة طه. آية: ١٤.

(٩) سورة الأنعام. آية: ٧٨.

في ط «أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِهِ».

هذه الآية من سورة هود: ٥٤، ٥٥.

ولأنما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف^(١) لشبهها بالأفعال وكان لحاقها غالباً في «لَيْتَ» لقوة شبهها بالفعل؛ لأنها تغير معنى الابتداء، وكان عدم لحاقها^(٢) غالباً مع «لَعَلَّ»؛ لأنها بعدت عن شبه الفعل، فإنها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها في نحو: ثُبَّ لَعَلَّكَ تَفْلَحَ.

«وَمُخَيَّرًا» «خَبَرَكُنْ» ويجوز كسريائه وفتحها [وهو]^(٣) أظهر^(٤) «وفي الباقِيَاتِ» متعلق به، ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما: «مِنْ وَعَنْ» بقوله: «وَاضْطَرَّاراً خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي»^(٥) البيت، يعني أن الوجه في «عَنْ وَمِنْ» إذا دخلا على «ياء المتكلم» أن يقال عَنِّي وَمِنِّي تبشيد النون؛ لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها، وأشار بقوله: «وَاضْطَرَّاراً خَفَّفَا» إلى قول الراجز:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي - ١١

لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي^(٦)

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ، البيت، يعني أن لحاق نون الوقاية «لَلْدُنَّ» كثير

(١) في ت «الحروف».

(٢) في الأصل «لحاقها».

(٣) «وهو» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك.

(٤) قوله: وهو أظهر، أى فتح الياء من «مُخَيَّرًا»؛ لأنها مسبقة بحرف الحلق «الخاء» وهو يميل إلى الفتح، وعلى هذا يكون اسم الفاعل «مُخَيِّرٌ» واسم المفعول «مُخَيَّرٌ».

(٥) في ش، ز، ك «مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا». أكملت عبارة الألفية.

(٦) لم أعر على قائله وقد ورد في كتب النحو والشواهد الشعرية.

انظر: رصف المباني ٤٢٣، والجنى الداني ١٥١، وشرح ابن الناطم ٧٠ وشرح ابن عقيل ١١٤:١، وأوضح المسالك ٨٤:١، وشرح الشواهد للعيني ١٢٤:١، وشرح التصريح ١١٢:١، والهمع ٢٢٤:١، وفي رواية «لَسْتُ مِنْ هُنْدٍ وَلَا هُنْدُ مِنِّي».

وعدم لحاقها قليل، ولذلك قرأ أكثر القراء «مِنْ لَدُنِّي» بالتشديد وقرأ نافع
[وشعبة^(١)] بالتخفيف وقوله:

٢١
أ

«وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً / قَدْ يَفِي.

يعني أن قَدْ وَقَطْ^(٢) مثل «لَدُنْ»^(٣) في^(٤) أن لحاقها لها أكثر من عدم
لحاقها وذلك مفهوم^(٥) من قوله «قَدْ يَفِي»^(٦) وَقَدْ وَقَطْ اسما فعل بمعنى
حسب، وقد جمع الراجز بين لحاقها^(٧) وعدم لحاقها في قوله:

١٢ - قَدْنِي مِنْ نَضِيرِ الْخَبِيثِينَ قَدِي^(٨)...

(١) «وشعبة» تكملة من ز

وذلك في قوله تعالى في سورة الكهف ٧٦ (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) انظر: السبعة في القراءات
٣٩٦، والإملاء ٥٨:٢، والبحر ١٥١:٦ والنشر ٣١٣:٢.

(٢) قال المرادى ١٦٤:١ «من جعل» قط وقد بمعنى حسب قال:

(قَدِي وقطى) بغير نون كما يفعل من قال: حسبى، ومن جعلها اسماً فعل قال: «قَدْنِي وقطنى» بالنون
كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال.

انظر تنبيهاته ١٦٣:١، ١٦٤.

(٣) في الأصل «لدنى».

(٤) في ز «من».

(٥) في ظ «قليل مفهوم».

(٦) «قد يفي» تكملة من ش، ز، ك.

(٧) في الأصل «لحاقها».

(٨) الرجز لحميد بن مالك الأرقط، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل لأبي بهždك، وبعده:

«لَيْسَ الْإِيمَانُ بِالشَّجِيحِ الْمَلْحِدِ»

انظر اللسان «حجب» والكتاب ٣٧١:٢، والإنصاف ١٣١:١، وشرح ابن عقيل ١١٥:١، ومغنى

الليبي ١٤٧:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٨٧:١، وشرح شواهد المغنى للبيدادي ٨٣:٤

وهامش الخزائن ٣٥٨:١.

قال سيويه «وقد جاء في الشعر قَطِي وقَدِي، فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال:

قَدِي. شبهه بحسبى؛ لأن المعنى واحد».

قَدْنِي: حسبى.

الخبين: هما عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى الخبين بالجمع إما على إرادة اتباعه وهو تغليب،

وإما على أن الأصل الخبين بياء النسب، ثم حذفت الياء كقوله تعالى في سورة الشعراء آية: ١٩٨.

(وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ) فإنه ليس جمعا لأعجمى.

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر^(١)، وإنما^(٢) صرح بذلك في الأفعال، لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم^(٣) لحاقها، والوزن يحفظ جميع ذلك «واضطرباً» منصوب على [أنه]^(٤) المفعول له، «وعني» مفعول على حذف مضاف^(٥) تقديره: خفف نون عني.

(١) في ز، ك «ذكرها».

(٢) في ش، هـ، ز، ك، ت «كما» وهذه أدق.

(٣) «عدم» ساقطة من ظ.

(٤) «أنه» تكملة من هـ، ز، ك.

(٥) في هـ، ظ، ت «المضاف».

«الْعَلَمُ»

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو الْعَلَمُ^(١)، وهو ضربان: عَلَم شخص وعلم جنس^(٢)، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا * عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَزْنَقَا
وَقَرْنٍ وَعَدْنٍ وَلَا حِقِي * وَشَذَقِمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشِقِي:

(ش) فقلوه: «اسم» جنس، ويُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مخرج للنكرة، «ومُطْلَقًا» مخرج لما سوى العلم من المعارف؛ لأن كل^(٣) معرفة غير العلم يُعَيِّنُ مسماه لكن بقرينة إما لفظية «كأَلْ، والصَّلَّة»، وإما معنوية «كالخضور والغيبة» بخلاف العلم فإنه يعين / مسماه بغير قرينة، ولما كان العلم الشخصي لا ^{٢١} يختص بأولى العلم بل يكون لأولي العلم وغيرهم^(٤)، مما يؤلف نَوْعَ المثل فقال: «كَجَعْفَرٍ» وهو اسم رجل^(٥) «وَخَزْنَقَا» وهو اسم امرأة، وَقَرْنٌ^(٦) «وهو اسم قبيلة»، وَعَدْنٌ^(٧) وهو اسم بلد، «وَلَا حِقِي» وهو اسم فرس، «وَشَذَقِمٍ» وهو اسم جمل، «وَهَيْلَةٍ» وهو اسم شاة «وَوَأَشِقِي» وهو اسم كلب، «واسم»

(١) «وهو العلم» ساقط من ش.

(٢) قال ابن الناطم ٧٢ «العلم الشخصي هو الدال على معين مطلقاً: أى بلا قيد، بل بمجرد وضع اللفظ له على وجه منع الشراكة فيه. وأما الجنس فهو كل جنس جرى مجرى العلم الشخصي في الاستعمال كإسامة، وذؤالة».

(٣) في ت «لكل».

(٤) في ت «أو غيرهم».

(٥) في ظ «وهو لرجل».

(٦) قرن: اسم قبيلة بساحل اليمن.

(٧) عدن: مدينة في بلاد اليمن.

مبتدأ «وَيُعَيَّنُ الْمُسَمَّى» جملة في موضع الصفة له «وَمُطْلَقاً» حال من الضمير المستتر في يُعَيَّنُ، «وَعَلَّمُهُ» خبر، والضمير في عَلَّمَهُ عائد على المسمى، ويجوز أن يكون «عَلَّمَهُ» مبتدأ، وخبره «اسم يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى» ويكون حيثل الخبر^(١) واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا نطيل^(٢) بها، وقوله^(٣):

(ص) وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا * ...

(ش) يعني أن العلم ينقسم إلى اسم، ويقال فيه: الاسم الخاص «كَجَعْفَرٍ»، وإلى^(٤) كُنْيَةٍ وهو كل ما صُدِّرَ «بَابٍ أَوْ أُمٍّ» كَأَبِي زَيْدٍ وَأُمِّ كُثْلُومٍ، وإلى لَقَبٍ وهو كُلٌّ^(٥) ما ذل على رِفْعَةٍ^(٦) مُسَمَّاه «كَالصَّدِّيقِ» «وَالْفَارُوقِ»، أو ضِعَّتِهِ^(٧) «كَقُفَّةٍ» «وَأَنْفِ الثَّاقَةِ» قوله^(٨):

(ص) ... * وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا

(ش) الإشارة «بِذَا» إلى اللقب يعني أن اللَّقَبَ إِذَا صَحِبَ سِوَاهُ يجب تأخير «وسواه»: شامل الاسم والكنية / نحو: هَذَا زَيْدٌ قُفَّةٌ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ ٢٢
أَنْفُ الثَّاقَةِ. وقوله^(٩):

(ص) وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ * خُتْمًا وَإِلَّا أَتِيعَ الَّذِي رَدِفَ

^(١) «الخبر» ساقطة من ت.

^(٢) في هـ، ز، ط «فلا نطول».

وفى ت «فلا يطول» تحريف وتصحيف.

^(٣) في ش، ت «ثم قال».

^(٤) «إلى» ساقطة من هـ، ز.

^(٥) كل ساقطة من هـ، ز.

^(٦) في ط «رفع» تحريف.

^(٧) في الأصل «أو ضِعَّةٍ» وما أثبت أدق، لأن الضمير في ضعته يعود على مسماه.

^(٨) في ت «ثم قال».

^(٩) في ش، ت «ثم قال».

(ش) يعني أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين، ولا أحدهما، فأُضيف الاسم إلى اللقب وجوباً^(١)، ولا مدخل هنا للكنية فإنها من، قبيل المضاف، ويلزم حينئذ أن يكون اللَّقْبُ هو المضاف إليه؛ لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخير وقوله: «وَلَا أَتَّبِعِ الَّذِي رَدَفَ». يعني وإن لم^(٢) يكونا مفردين أَتَّبِعِ الآخر للأول أي اجعله تابعاً له في الإعراب وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان، وشمل قوله: «وَلَا»، ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ أَنْفُ الثَّاقَةِ.

أو الأول مضافاً والثاني مفرداً، كَعَبْدِ اللَّهِ كُرْزٍ^(٣)
أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو: هَذَا زَيْدٌ أَنْفُ الثَّاقَةِ.

والإتباع في جميع ذلك واجب، «وحثماً» منصوب على أنه نعت لمحذوف والتقدير لإضافة حتماً، «وَأَتَّبِعِ» جواب الشرط وحذف منه الفاء للضرورة وقوله^(٤):

(ص) وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلِ وَأَسَدٌ * وَذُو اِرْتِمَالٍ كَشَعَادٍ وَأَدَدُ

(ش) يعني أن العَلَمَ ضربان: مَنْقُولٌ وَمُرْتَجَلٌ. فالمنقول ما تقدم له استعمال

قبل العلمية ويكون^(٥) منقولاً / من المصدر «كَفَضْلٍ» ومن اسم العين ٢٢
ب «كَأَسَدٍ» ومن الصفة كَعَبَّاسٍ، ومن الجملة «كَشَابَ قَوْنَاهَا»^(٦)، ومن الفعل

(١) في ش، ز، ك، ت زيادة وجوباً نحو: هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٍ إذا كان الاسم واللقب مفردين وجبت الإضافة عند البصريين نحو:

هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٍ، ورَأَيْتُ سَعِيدَ كُرْزٍ، وَمَرَزْتُ سَعِيدَ كُرْزٍ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الْإِتْبَاعَ فَنَقُولُ: هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٍ، ورَأَيْتُ سَعِيدًا كُرْزًا، ومَرَرْتُ بِسَعِيدٍ كُرْزٍ.

(٢) في ز، ك «وَلَا».

(٣) في ش، ظ، ت «نَحْوَ عَبْدِ اللَّهِ كُرْزٍ».

(٤) في ز «قَالَ».

وفي ظ، ت «ثُمَّ قَالَ».

(٥) في ت «وَيَكُونُ الْعَلَمُ».

(٦) قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ:

المضارع «كَتَبْتُ»، ومن الماضي «كَشَمْتُ» اسم فرس، والمزتجل: ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية «كشعاد» اسم امرأة، «وأدذ» اسم رجل. «ومنه مَنقُولٌ» مبتدأ وخبر، «وذو اَزْجَالٍ» مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: ومنه ذو ارتجال. وقوله^(١):

(ص) وَجُمْلَةٌ وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا * ذَا إِن يَغْيِرُوِيهِ ثُمَّ أُعْرِبَا^(٢)

(ش) أي^(٣) ومن العلم جملة «كَتَبْتُ نَحْرَهُ»، وقوله: «وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا» يعني [أن من العلم]^(٤)، المركب تركيب مزج، والمزج الخلط، وهو ما ختم بَغْيِرُوِيهِ «كَتَبْتُكَ»^(٥). وما ختم بِوِيهِ «كَسَبِيُوِيهِ»، فالأول يعرب آخره إعراب ما لا ينصرف، والثاني يبني [آخره]^(٦) على الكسر، وإلى ذلك أشار بقوله: «ذَا إِن يَغْيِرُوِيهِ ثُمَّ أُعْرِبَا». فذَا إشارة للمركب^(٧) تركيب مزج^(٨)، وَأُطْلِقَ هنا في الإعراب، ومراده، إعراب ما لا ينصرف على ما نبه^(٩) عليه في باب ما لا ينصرف^(١٠)، «وَمَا يَمْزِجُ» مبتدأ خبره محذوف أي من «الْعَلَمِ»، «وَذَا»

= كَذَبْتُمْ وَيَتِي اللُّ لَا تَنْكُحُونَهَا * بَنَى شَابٌ قَوَانِمًا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ
أراد «يا بني التي شاب قرناها».

انظر اللسان «قرن» والكتاب ٨٥:٢، ٣:٢٠٧، ٣٢٦، وشرح التصريح ١:١١٧.

(١) «وقوله» ساقط من ز.

وفي ش، ت «ثم قال».

(٢) البيت ساقط من ك.

(٣) «أي» ساقطة من ز.

(٤) «أن من العلم» تكملة من ز، ك.

(٥) في ش، ز، ك «نحو بعلبك».

(٦) «آخره» تكملة من ز، ك.

(٧) في ظ «إلى المركب».

(٨) في ظ «المزج».

(٩) في ز، ظ «ما نبه» تصحيف.

(١٠) في ظ، ت «باب الصرف» انظر باب ما لا ينصرف.

مبتدأ وخبره «أُخْرِتَا»، وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب ختيراً عن «ذا». ثم قال^(١):

(ص) رَشَّاعٌ فِي الْأَغْلَامِ ذُو الْإِصْفَاءَةِ * كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَّافَةٍ

(ش) من العلم المركب: المضاف، وهو / أكثر المركبات^(٢)؛ لأن منه^(٣) الكُنْيَ^(٤) وغيرها ولذلك قال: «وَرَشَّاعٌ»، ومثل بمثال من غير «الْكُنْيَ» وهو عَبْدُ شَمْسٍ^(٥) ومثال من الكُنْيَ وهو أَبُو قُحَّافَةٍ. ثم أشار إلى النوع الثاني من العلم وهو العلم^(٦) الجنسي بقوله^(٧):

(ص) وَوَضَعُوا لِيغُضِّ الْأَجْنَاسِ عَلَمٌ * كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهُوَ^(٨) عَم

(ش) يعني أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاماً هي في اللفظ كالعلم الشخصي^(٩) فيأتي منه الحال في فصيح الكلام، ويمنع من الصرف إن وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة من الصرف^(١٠)

(١) في ظ «وقوله».

(٢) في ظ، ت «كثير من المركبات».

(٣) في ز «منها».

(٤) في ظ «الكنية»

الْكُنْيَ: جمع كُنْيَةٍ.

جاء في اللسان «كنى»، «الْكُنْيَةُ على ثلاثة أوجه:

أحدها أن يكنى عن الشيء الذي يستفحش ذكره.

والثاني: أن يكنى الرجل باسم توقيراً وتعظيماً.

والثالث أن يقوم الكنية مقام الاسم فيُعرَف صاحبها بها كما يعرف باسمه كأي لهب اسمه عَبْدُ الْغُزَّى

قال الجوهري: والْكُنْيَةُ، والْكِنْيَةُ أيضاً واحدة الكُنْيَ.

(٥) في ز «وهو عبد الشمس».

(٦) «العلم» ساقطة من ظ.

(٧) في ز، ك «فقال».

(٨) في الأصل «وهم» تحريف.

(٩) في ش، ظ، ت «كعلم الأشخاص» استخدمت عبارة الألفية وهي أدق.

(١٠) في ظ، ت «للسرف».

في ش، ك زيادة «من الصرف ولا يضاف ولا يدخل عليه التعريف».

ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله: «كَعَلِمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا»، ومد لولها [مع^(١)] ذلك شائع كمدلول النكرة، وهذا معنى قوله: «وَهُوَ عَمَّ» أي ومدلوله شائع، وفهم من قوله: «لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ» أنها لم تضع ذلك^(٢) لجميع الأجناس ووقف على علم [بالسكون]^(٣) على لغة «ربيعة»^(٤) «وعَمَّ» فعل ماض في موضع خبر «هُوَ» ويجوز أن يكون مفرداً فَقَصَرَهُ بحذف ألفه نحو قولهم: «بُرِّ فِي بَارٍّ» ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسُّبَاعِ والحشرات، والآخر للمعاني. أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مِنْ ذَاكَ أُمُّ عَزِيطٍ لِلْعَقْرِبِ * وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلثَّغَلِبِ

(ش) «مِنْ ذَاكَ» أي من العلم الجنسي، «أُمُّ عَزِيطٍ» وهو عَلِمَ لجنس / ٢٣ ب
العقرب، ومن علم جنسها أيضاً شَبُوءَ، وهكذا «تُعَالَةُ» أي وكذلك أيضاً «تُعَالَةُ» علم لجنس الثعلب^(٥) وهو [غير]^(٦) منصرف للعلمية وتاء التأنيث إلا أنه صَرَفَهُ^(٧) للضرورة، ثم أشار إلى النوع الثاني من علم الجنس^(٨) بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ * كَذَا فَجَارٍ عَلِمَ لِلْفَجْرَةِ

(ش) أي ومثل «أُمُّ عَزِيطٍ وَتُعَالَةُ» في كونهما^(٩) علم جنس، «بَرَّةٌ» وهو علم «لِلْمَبْرَةِ» بمعنى البرور، «وَفَجَارٍ» علم «لِلْفَجْرَةِ»^(١٠) بمعنى الفجور، «وبَرَّةٌ»

(١) (مع) تكملة من ش، ظ، ت. وفي هـ، ز، ك «في».

(٢) في ظ «كذلك».

(٣) «بالسكون» تكملة من ز، ك.

(٤) أصل «علم» منصوب منون.

(٥) في ش «وهكذا تُعَالَةُ الثعلب».

وفي ظ «وهكذا تُعَالَةُ لجنس الثعلب».

ما بعد «تُعَالَةُ» الأولى إلى هنا ساقط من ش، ظ.

(٦) «غير» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) في ز «صرف».

(٨) «من علم الجنس» ساقط من ظ.

(٩) في ش «في كونه».

(١٠) في ظ «للفجيرة». تصحيف.

أيضاً غير منصرف للعملية وتاء التأنيث، «وَفَجَار» مبني على الكسر لشبهه
بنزال، وقد جمع الشاعر بينهما في قوله:
١٣ - إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْيَيْنَا بَيْنَنَا * فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ^(١)

^(١) الشاهد للناطقة الديواني وهو في ديوانه ٥٩ واللسان «بر» و«فجر» ومقاييس اللغة ١: ١٧٨، والكتاب
٣: ٢٧٤، وشرح المفصل ٤: ٥٣، وشرح المرادى ١: ١٨٥، وشرح التصريح ١: ١٢٥، والخزانة ٣: ٦٥،
وشرح الأشموني ١: ٤٥، وفهرس شواهد سيبويه ٩٥.

«اسم الإشارة»

(ش) هذا [هو]^(١) النوع الثالث من المعارف، واسم الإشارة إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر، أو مثنى مؤنث^(٢)، أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) بِذَا لِلْمُفْرَدِ مُذَكَّرٍ أَشْرُ * ...

(ش) يعني أن «ذَا» إشارة إلى المفرد المذكر، وأشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ

(ش) يعني أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألفاظ وهي: «ذِي وَذِهِ» تِي تَا^(٣) أراد وتي وتا، فحذف^(٤) العاطف لضرورة الوزن «واقْتَصِرَ» فعل أمر «وبِذِي» متعلق «به»، أي اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث ولا تشر بها

إلى غيره، وليس المراد أنه لا يشار إلى / المفرد المؤنث إلا بها فإنه يشار إليه ٢٤ بغيرها نحو ذِهِ وَتِهِ وَتَهُ^(٥)، ويجوز ضبط «اقْتَصِرَ» على هذا بضم التاء مبنياً^أ للمجهول^(٦)، ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

(ص) وَذَانِ تَانِ لِلْمُثْنَى الْمُزْتَفِعِ * وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ ادُّكْرَ تُطِعِ

(١) «هو» تكملة من ش، ز.

(٢) «مؤنث» ساقطة من ت.

(٣) في الأصل، ش، ز، ك «وتى وتا» لم يحذف العاطف.

(٤) في ظ «يحذف».

(٥) في ش، ك «نحو ذى وتى وتى».

وفى ت «ذِهِ وَتِهِ» وتة ساقطة.

(٦) فى هـ ، ز، ط، ت «للمفعول» والتعبير صحيح.

(ش) فقولہ: «ذَانِ» راجع لتثنية الأول وهو «ذَا»، «وَتَانِ»^(١) راجع لتثنية الثاني وهو «تا»، ولا يثنى من ألفاظ المؤنث إلا «تا»، وقوله: «المرتفع»، يعني أن هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من التثنية؛ لأن الألف فيهما^(٢) علامة للرفع، وقوله: «وَلَفِي سِوَاةٍ» أي في سِوَى المرتفع، أو في سِوَى^(٣) الرفع المفهوم من لفظ المرتفع. وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار إلى المثني المنتصب والمنخفض^(٤) «بَذَيْنِ» و«تَيْنِ» مقرونين بالياء؛ لأن الياء علامة الجر والنصب. «وَذَانِ» مبتدأ «وَتَانِ» معطوف عليه على حذف العاطف، «وَلِلْمُثْنَى»^(٥) خبر المبتدأ، «وَذَيْنِ تَيْنِ» مفعول مقدم باذكر، «وَتُطِيعُ» مجزوم على جواب الأمر، ثم أشار إلى الخامس بقوله:

(ص) وَبِأُولَى^(٦) أَشْرُ لَجْمَعٍ مُطْلَقاً * وَالْمَدُّ أُولَى^(٧)...

(ش) يعني أن لفظ «أُولَى» يشار به إلى الجمع مطلقاً أي سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فنقول: أُولَى الرِّجَالِ، وأُولَى النِّسَاءِ، وقوله: «وَالْمَدُّ أُولَى»، يعني زيادة الهمزة بعد الألف^(٨) مكسورة، وإنما كان أُولَى؛ / لأنها لغة ٢٤

(١) في ز، ك «وذَيْنِ وتَيْنِ» وما أثبت أصوب، لأنه يريد المثنى المرفوع، وليس المنصوب والمجرور.

(٢) في ت «فيها».

(٣) «في سِوَى» ساقطة من ظ.

(٤) في ز «والمنخفض» تصحيف.

(٥) في ظ «والمثنى» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) في الأصل «وبأولاً» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) جاء في شرح المرادى ١: ١٩١.

«قال: والمدُّ أُولَى وقد حكى فيه لغات أخر «هلاء» بإبدال الهمزة هاء و«أولاء» بضم الهمزتين و«إلى» بالتثنية حكاه قطرب قال في شرح التسهيل: وتسمية هذا تنوين مجاز والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة «أُولَى» نونا وأُولَى «ياشباع» الضمة قبل اللام وهو ما حكاه الشلوين عن بعض العرب و«إلا» بالقصر والتشديد حكاه أهل اللغة.

(٨) في الأصل، ه، ظ، ت «ألف» وما أثبت أدق.

أهل الحجاز^(١)، ولم يجيء في القرآن إلا ممدوداً كقوله - عز وجل -^(٢):
(هَا أَنتُمْ أَوَّلَاءِ)^(٣)

ثم اعلم أن اسم الإشارة عند «الجمهور» على ثلاث مراتب: قريبة ومتوسطة وبعيدة، وعند الناظم على مرتبتين قريبة وبعيدة^(٤)، وقد أشار إلى البعيدة بقوله:

(ص) ... * وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا
بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ * ...

(ش) يعنى أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فأنت مُخَيَّر بين أن تأتي باسم الإشارة مقروناً بكاف الخطاب^(٥) دون لام فتقول: «ذَلِكَ» و«أَوَّلَاكَ»، وبين أن تأتي به مقروناً بالكاف واللام معاً فتقول: «ذَلِكَ» و«أَوَّلَاكَ»^(٦) وفهم منه أن القريب ما لا يقترن^(٧) بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام

(١) أولى فيها لغتان: المد وهو لغة أهل الحجاز، والوارد في القرآن الكريم، والقصر، وهو لغة بنى تميم.

(٢) في ك «تعالى».

(٣) سورة آل عمران آية: ١١٩.

(٤) جاء في تنبيهات المرادى للنحويين في أسماء الإشارة مذهباً:

أحدهما: أن لها مرتبتين: قريبة وبعيدة، والآخر أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور، وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد. واختلفوا في «أولئك» بالمد فقيل: هو للمتوسط لعدم اللام، وقيل هو للبعيد.

قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين يعنى: القول بأنها لها مرتبتين فقط. شرح المرادى ١: ١٩٣، ١٩٤.

وانظر الارتشاف ١: ٥٠٥، ٥٠٦، وشرح الأشموني ١: ١٤١ - ١٤٣.

(٥) في الأصل، ش، هـ، ز، ت «الخطاب».

(٦) وهذه لغة بنى تميم.

(٧) في ظ «ما لا يقرن».

قال ابن يعيش ٣: ١٣٥ قولهم «ذَلِكَ» الاسم فيه ذا والكاف للخطاب وزيدت اللام لتدل على بُعْدِ المشار إليه وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لئلا تلتبس بلام الملك لو قلت: ذلك، فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فإن أرادوا الإشارة إلى متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا ذاك، فإن زاد بُعْدِ المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذَلِكَ.

وهي المثل التي أتى بها أول الباب «ولَدي» بمعنى عند، وهو متعلق بانطفا،
«وَألف» انطقاً^(١) مبدلة من نون التوكيد^(٢) الخفيفة، و«حزفاً» حال من
الكاف. وإنما نَجَّه على ذلك، لعلا يُتَوَهَّم أن الكاف ضمير كما هي في نحو:
عُلِّمَتْكَ. «وَدُونَ لَامٍ» في موضع نصب على الحال من الكاف «أو مَعَهُ» معطوف
على دون، فهو في موضع الحال من الكاف^(٣) أيضاً وتقدير البيت: انْطِقْ^(٤) في
البغْدِ بِالكافِ حَزْفاً غَيْرَ مَقْرُونٍ^(٥) بِاللامِ^(٦) أَوْ مَقْرُوناً بِهِ^(٧). ثم قال:

(ص) ... * وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا^(٨) فَمُنْتَهَا

(ش) «اللامُ» مبتدأ ومُنْتَهَا خبر^(٩)، يعنى أنك إذا قدمت «ها» التي / ٢٥
اللتبه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال: هَا ذَلِكَ وَفِيهِ مِنْهُ أَنَّهُ
يجوز اقتران «ها»^(١٠) بالمجرد نحو: هَذَا وَهَؤُلَاءِ، وبالمقرون بالكاف دون
اللام^(١١) نحو: هَذَاكَ وَهَؤُلَاءِكَ^(١٢)، إلا أَنَّ الأول أكثر وهي لغة القرآن،
ومن الثاني قول طرفة:

١٤ - رَأَيْتُ بَنِي غُبَرَاءَ لَا يُكْرَوْنِي * وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَمْدِدِ^(١٣)

(١) في ظ «انطقاً» تحريف.

(٢) في ظ «التأكيد».

(٣) ما بعد «الكاف» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) في ز، ظ، ت «انطقن» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٥) في هـ، ت «مقرون» وفي ظ «مقترن» وهما أصوب مما جاء في الأصل «مقرونا».

(٦) في ت «بلام».

(٧) في هـ، ز، ظ، ت «بها».

(٨) في هـ، ت «قَدَّمْتُها» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٩) «اللام مبتدأ وممتنعة خبر»

ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) في ش، ظ، ك «اقتراها».

(١١) في ز، ك «لام».

(١٢) في ز، ظ «هؤلاء» وفي هـ «هؤلاءا».

(١٣) انظر ديوان طرفه بن العبد ٣١.

واللسان «خبر»، وشرح ابن عقيل ١: ١٣٤، وشرح المراتي ١: ١٩٥، وشرح الأشموني ١: ١٥٢ =

وقوله: «واللَّامُ» مبتدأ وخبره «ممتنعة» وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير: والتقدير واللَّامُ مُتَمَنِّعَةٌ إِنْ قَدَّ مَتَّ «ها» فهي ممتنعة ثم قال:

(ص) وَبَهْتًا أَوْ هَهْنًا أَشِيرُ إِلَى * ذَانِي^(١) الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً
فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فَهُ أَوْ هُنَّا * أَوْ يَهْتًا لِكَ انْطِقَنَّ أَوْ هِنَّا

(ش) ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشاربها إلى المكان دون غيره، منها اثنان للمكان القريب [وهما: هنا وههنا]^(٢) وإليهما أشار بقوله: وَبَهْتًا أَوْ هَهْنًا أَشِيرُ إِلَى «ذَانِي»^(٣) الْمَكَانِ، أي إلى المكان الداني وهو القريب، فأضاف الصفة إلى الموصوف، ومنها خمسة للمكان^(٤) البعيد، وإليه^(٥) أشار بقوله: «وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً، فِي الْبُعْدِ»^(٦) «إلى آخره»^(٧) يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فأنت مخير بين أن تُلْحِقَ «هنا» كافَ الخطاب فتقول هُنَاكَ أَوْ تَأْتِي بِثَمَّ. كقوله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ / نَعِيمًا)^(٨).

٢٥
ب

أو تأتي «بَهْتًا» مفتوحة^(٩) الهاء مشددة^(١٠) النون فتقول: «هِنَّا»^(١١).

= بنو خبراء: الفقراء أو الصعاليك.

الطُّرُف: البيت من الجلد، وأهل الطُّرُف: السعداء والأغنياء.

^(١) في ز «دان» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

^(٢) «وهما هنا وههنا» تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

^(٣) في ش، ه، ط، ك، ت «دان» وما أثبت أصوب كما في الأصل وز والألفية.

^(٤) في الأصل، ه، ز، ك «إلى المكان».

^(٥) في ز، ط، ت «إليها» وما أثبت أدق؛ لأن الضمير يعود للمكان.

^(٦) «في البعد» ساقطة من ش، ز، ك.

^(٧) في ط، ت «إلى آخرها».

^(٨) سورة الإنسان آية: ٢٠.

^(٩) في الأصل، ه، ز، ك، ت «مفتوح» تحريف خطأ من الناسخ.

وفي ط «المفتوح»، تحريف، خطأ من الناسخ.

^(١٠) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «مشددة».

^(١١) «هِنَّا» ساقطة من ت.

أو تلحق «هنا» الكاف واللام معاً فتقول: «هنا لك».

أو تأتي «بهنا» مكسورة الهاء مشددة النون، «والكاف» مفعول «يصل»^(١) والألف في «يصل» مبدلة^(٢) من نون [التوكيد]^(٣) الخفيفة، «وفي البعد» متعلق بـ «يصل»، و «بئس» متعلق «بف» وهو فعل أمر من فاه يفوه أي نطق، وكل ما ذكر في البيتين من «أو» فهو للتخيير.

(١) في ظ، ت «يصل» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(٢) في ك «بدل».
(٣) «التوكيد» تكملة من ش، ز، ك، ت.

(الموصول)

(ش) هذا هو النوع الرابع من المعارف. والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث، أو جمع مذكر أو جمع مؤنث [أو جمع يشترك فيه المذكر والمؤنث]^(١).

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي^(٢) * ...

(ش) إنما قال: «مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ»، احترازاً من موصول الحروف^(٣)، فإنه لم يذكره، وقد^(٤) ذكر أحكامه في أبوابه^(٥)، وقوله: «مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ مبتدأ «وَالَّذِي» مبتدأ ثان، وخبره محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول^(٦)

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

ويقصد به «اللاء» جمع «التي»، حيث يطلق على «الدين» فيكون جمعاً للذي على وجه الدور والقلّة، وذكر ذلك في حديثه عن جمع «التي» واستشهد بشاهد فانظره في ص ١٤٨ .

(٢) في ت «موصول الأسماء الذي الأنثى التي» أكملت شطر البيت.

(٣) في الأصل «الحرف».

(٤) «وقد» ساقطة من ظ.

(٥) في ظ «في أبواب».

المصولات الحرفية - التي لم يذكرها المصنف هنا وذكرها في التسهيل ٣٧، ٣٨ خمسة أحرف هي: «أَنْ» المصدرية «وتقترن بالماضي والمضارع والأمر نحو: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ، عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَأَسْرُوْتُ إِلَى زَيْدٍ بِأَنْ قُمَ».

«أَنْ» نحو قولك: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَائِمًا.

«كَيْ» وتقترن بالفعل المضارع نحو: جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا.

«مَا» المصدرية الظرفية نحو: لَا أَضْحِكُكَ مَا دُمْتُ مُنْطَلِقًا.

«وَمَا» المصدرية غير الظرفية نحو: لَا أَضْحِكُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ.

«لَوْ» وتقترن بالماضي والمضارع نحو: وَدِدْتُ لَوْ قَامَ أَوْ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ.

(٦) «والجملة خبر المبتدأ الأول» ساقطة من ش، ظ، ت.

والتقدير موصول اوسماء منه الَّذِي. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * الأُنْثَى التي

(ش) يعنى أن «وَالَّتِي»^(١) للمفرد المؤنث، وفهم منه أن «الَّذِي» للمذكر^(٢)، «وَالْأُنْثَى» مبتدأ «الَّتِي» خبره والتقدير: والأُنْثَى مِنْهُ، أي من الموصول، ويجوز أن تكون «أَلْ»^(٣) في الأُنْثَى عوضاً من الضمير والتقدير: وَأُنْثَاهُ أَي «وَأُنْثَى الَّذِي»، ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

(ص) ... * وَإِنِّي إِذَا مَا تُنْثِي لَا تُنْثِي /

[بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ أَلْعَلَامَةُ]^(٤).

(ش) يعني أن^(٥) «الَّذِي وَالَّتِي» إِذَا تُنْثِي لَا تُنْثِي يَاؤُهُمَا^(٦) لسكونهما وسكون علامة التثنية «والباء» مفعول مقدم بثْنِيَّتْ، «وَلَا نَاهِيَةً»^(٧)، وقوله: «بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ أَلْعَلَامَةُ»، ما تليه^(٨) هو الدال من «الَّذِي» والتاء من «الَّتِي»،

(١) «يعنى أن التي» ساقط من هـ.

(٢) في ش «أن الذي للمفرد المذكور».

«أصل الذي على مذهب سيبويه وسائر البصريين لَدِي على وزن عَمِي وشَجِي، وأن الألف واللام دخلتا عليها للتعريف، والدليل على ذلك أنك تقول: الَّذِي قَامَ زَيْدٌ فهذا التشديد الذي في اللام يدل على أن أصلها لَدِي وأن الألف واللام دخلتا على حرف من نفس الكلمة، فأدخمت اللام التي جاءت مع الألف في اللام التي في قولك لَدِي».

وقال الفراء: أصل الذي «ذَا» التي هي إشارة إلى ما بحضرتك، ثم قلبت من الحضرة إلى الغيبة، ودخلت عليها الألف واللام للتعريف وحطت ألفها إلى الباء ليفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب».

الأزهية ٣٠١.

(٣) في ظ «اللام».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

ورود شرحه في الأصل مع الشطر الذي قبله.

(٥) «أن» ساقطة من ظ.

(٦) في ظ، ت «بابهما» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٧) في ظ، ت «ولا نهى».

(٨) في هـ «وما يليه» التذكير والتأنيث جائز.

«وَأَلْ» في العلامة للعهد؛ لتقدم علامة التثنية وهي الألف رفعاً والياء جرّاً ونصباً في قوله: بِالْأَلِفِ اِزْفَعِ الْمُثْنَى»، وقوله: تَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفَ فتقول «اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ» رفعاً، «وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ» نصباً وجرّاً، «وَمَا» موصولة وصلتها «تَلِيهِ، وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره «أَوَّلِهِ»، ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها «أَوَّلِهِ» والأول أجود، والهاء في «أَوَّلِهِ» مفعول أول «وَالْعَلَامَةُ» مفعول ثانٍ، ثم قال: ^(١)

(ص) ... * وَالْتُونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ ^(٢)

(ش) يعني أنه يجوز في نون اللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ التشديد، ومذهب «البصريين» أنها لا تشدد إلا بعد الألف ومذهب «الكوفيين» أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء، وهو اختيار المصنف ^(٣)، ولذلك أطلق في قوله: «وَالْتُونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ» ^(٤) و«التون» مبتدأ وخبره ^(٥) في جملة الشرط والجواب والضمير والمستتر في تشدد هو الرابط، ثم قال ^(٦):

^(١) في ظ «قوله» وفي ت «وقوله».

^(٢) فلا ملامة ساقط من ك.

^(٣) «المصنف» غير واضحة في الأصل، هـ.

اتفق البصريون والكوفيون على جواز تشديد النون في حالة الرفع وأما في حالة النصب والجر فأجازوه الكوفيون. وهو الصحيح. استناداً لقوله تعالى: (وَمَا أَرَأَيْتَ إِنْ تُلْقُوا بِأَعْيُنِكُمْ حَصَافَةً فَتَلْقَوْنَ غُيُوسًا) سورة فصلت آية: ٢٩.

ومنع البصريون ذلك.

فقد قرأ ابن كثير بتشديد النون «اللَّذَيْنِ» وقرأ الباقر بالتخفيف: «الذين».

ومثل ذلك قوله تعالى: (قَدْ آتَيْنَاكَ بُرْهَانَنَا) القصص آية: ٣٢

وقوله تعالى: (اللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا) النساء آية: ١٦

وقوله تعالى: (إِخْدَى ابْتِئَاسًا) القصص آية: ٢٧

انظر: البحر ٤٩٥:٧، والنشر ٢٤٨:٢، ومعجم القراءات القرآنية ٧٢:٦ وشرح المفصل ١٤٢:٣،

وشرح التصريح ١٣٢:١، والهمع ١٦٦:١

^(٤) «فلا ملامة» ساقط من ز.

^(٥) في ظ «ت» والخبر.

^(٦) في ظ «قوله».

(ص) وَالْثَوْنُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا * أَيْضًا وَتَغْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِيدًا

(ش) يعني أنه يجوز تشديد النون أيضاً^(١) من «ذَيْنِ وَتَيْنِ» وإنما ذكر / ب ٢٦ هنا «ذَيْنِ وَتَيْنِ» وليس من الموصولات لاشتراكهما مع اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ في جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصاً «بالياء» كما مثل به بل [هو]^(٢) عام مع «الياء» ومع «الألف» فإذا جاز التشديد مع «الياء» كما في المثالين فيكون التشديد مع «الألف» أخرى؛ لأن التشديد مع الألف مُتَّفَقٌ عليه، ومع الياء مُخْتَلَفٌ فيه^(٣). وقوله: «وَتَغْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِيدًا»، يعني أن تشديد النون قُصِيدٌ به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر، فَاَلْمَعُوضُ منه في «اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ» الياء من الِذِي وَالَّتِي، ومن «ذَيْنِ وَتَيْنِ» الألف من «ذَا وَتَا»، فإن ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد، فالإشارة من قوله: «بِذَاكَ» [راجعة]^(٤) إلى التشديد، «وَتَغْوِيضٌ» مبتدأ، «وبِذَاكَ» متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة «وَقُصِيدٌ» خبره، ويجوز أن يكون «بِذَاكَ» متعلقاً «بِقُصِيدٍ» وسوغ الابتداء بالنكرة^(٥) ما فيها من معنى الحصر، لأن المراد ما قصد بذاك إلا تعويض، فهو كقولهم: «شَيْءٌ جَاءَ بِكَ وَشَرٌّ أَهَرُّ ذَا نَابٍ»^(٦) وفيه تعريض بإبطال قول من جعل التشديد في ذَيْنِ وَتَيْنِ دالاً على البغذ، ثم أشار إلى الخامس وهو جمع^(٧) «الَّذِي» فقال^(٨):

(١) «أيضاً» ساقطة من ش، ظ، ك.

(٢) «هو» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٣) انظر هامش ٣ ص ١٤٥ .

(٤) «راجعة» تكملة من ه، ش.

(٥) ما بعد «بالنكرة» إلى هنا ساقط من ت.

(٦) من أقوال العرب. انظر اللسان «هزر».

والكتاب ٣٢٩:١ ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠.

أَهَرُّ: من الهرير وهو صوت دون النباح.

ذو ناب: يعني به الكلب هنا.

(٧) «جمع» ساقطة من ت.

(٨) في ش، ز، ك «بقوله».

(ص) جَنَعَ الَّذِي الْأَلْيَ^(١) الَّذَيْنِ مُطْلَقًا * وَبَغَضَهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا /
 ٢٧
 أ (ش) فذكر «لَّذِي» جمعين: أحدهما «الألّي»^(٢) فتقول: جَاءَنِي الْأَلْيَ^(٣)
 قَامُوا، أي: الذين قاموا. والثاني: الَّذَيْنِ بالياء في الرفع والنصب والجر وعلى
 ذلك بَيَّة بقوله «مُطْلَقًا» أي: في جميع الأحوال، وقوله: «وَبَغَضَهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا
 نَطْقًا، يعنى أن من العرب من يُجْرِي «الَّذِي» مجرى جمع المذكر السالم،
 فيرفعه بالواو، ويجره وينصبه بالياء نحو^(٤): «نُصِرَ الدُّونُ^(٥) آمَنُوا عَلَى الَّذِينَ
 كَفَرُوا» وهي لغة «هَذِيل» وقيل: لغة «تميم»، وجمع الَّذِي مبتدأ، و«الألّي»^(٦)
 خبره، و«الَّذَيْنِ» معطوف على «الألّي»^(٧) على حذف العاطف «وَبَغَضَهُمْ»
 مبتدأ، و«نَطَقَ» خبره، و«بالواو» متعلق بنطق «وَرَفْعًا» منصوب على إسقاط
 حرف الجر أي في رفع، ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال،
 والتقدير: نطق بالواو رفعًا^(٨) ثم أشار إلى السادس وهو جمع «التي» فقال:

(١) في هـ، ظ، ت «الأولى» وهي صحيحة.

(٢) في الأصل «الأولاء» وهي صحيحة.

في هـ، ظ، ت «الأولى» وهي صحيحة.

معنى «الَّذَيْنِ» يصح فيه الأولى، الألّي، والأولاء.

قال أبو حيان «الألّي تطلق على الجمع المذكور أو لمؤنث فتقول: قَامَ الْأَلْيَ بِجَاوُوكَ وهي على وزن الثعلّي
 وتكتب بغير واو، ومجيئها لجمع المؤنث موجود في كلام العرب. قال زهير:

تَبَدُّ الْأَلْيَ تَأْتِيَنَهَا مِنْ وَرَائِهَا * وَإِنْ تَقَدَّمَتْهَا الطَّوَارِدُ تَضُدُّ

انظر النكت ٤٧، والتسهيل ٣٣، ٣٤، وشرح الأشموني ١٦٥:١ - ١٦٩.

(٣) في هـ، ز، ظ، ت «الأولى».

(٤) في ظ «فيقول».

(٥) في ظ، ت «الدون» خطأ من الناسخ.

يصح في جمع «الذي» «الذين»، و«الدون».

انظر اللسان «ذا» والأزمية ٣٠٧، ٣٠٨ والتسهيل ٣٣ وشرح الأشموني ١٦٩:١.

(٦) في الأصل «والأولاء».

وفي هـ، ظ، ت «والأولى».

(٧) في هـ، ظ «الأولى».

(٨) في ز، ك «نطق بالواو في حالة كونه رافعا».

وفي هـ، ت «نطق بالواو رافعا».

(ص) بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا * ...^(١)

(ش) فذكر أيضاً «للتي» جمعين الأول: «اللّاتي»، والثاني: «اللّاء»^(٢)
فتقول: بجاءني اللّائي^(٣) قُمنَ واللّاءِ خَرَجَن. «فَالَّتِي» مبتدأ، «وَقَدْ جُمِعَ»
خبره، و«بِاللّاتِ» متعلق بجمع والتقدير: الَّتِي قَدْ جُمِعَ بِاللّاتِ وَاللّاءِ وقوله:
(ص) ... * وَاللّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا

(ش) يعني أن^(٤) «اللّائي»^(٥) الَّذِي^(٦) هو جمع «التي» قد يطلق على
«الَّذِينَ» فيكون جمعاً لِلَّذِي على وجه الندور والقلة ومنه قوله: /
٢٧
ب
١٥ - فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ * عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا^(٧)

(ش) يعني «الَّذِينَ قَدْ مَهَّدُوا»، و«اللّاء»^(٨) مبتدأ، «ووقع» خبره،
«وَالَّذِينَ» متعلق بوقع ونَزَرُوا منصوب على الحال من الضمير المستكن في
وَقَعَ، وهو اسم فاعل من نَزَرُوا، أي قَلَّ، ولما فرغ من «الَّذِي وَالَّتِي»
وتثنيتهما^(٩) وجميعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصلات^(١٠) فقال:

(١) في ظ، ت «وَاللّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا» أكملت بيت الألفية.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «اللّاء».

(٣) جمع الّتي: اللّائي، اللّائي، اللّوائى. وبلا ياءات، اللّاء، واللّواء، واللّواء، واللّات مكسوراً أو معزّياً لإعراب أولات، والّلى، التسهيل ٣٤.

(٤) بقية النسخ «اللّائي».

في ز «اللّات».

(٥) «أن» ساقطة من ظ.

(٦) في ش، ك «اللّاء».

وفي هـ، ز، ظ، ت «اللّاء» تحريف.

(٧) «الذى» ساقطة من ت.

(٨) الشاهد لرجل من بنى سليم.

انظر أمالي ابن الشجرى ٣٠٨: ٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢٥٩: ١، وشرح ابن عقيل ١٤٥: ١،

وشرح التصريح ١٣٣: ١، وشرح الأشموني ١٧٢: ١.

(٩) في هـ، ز، ظ، ت «وَاللّاءِ» تحريف.

(١٠) «وتثنيتهما» ساقطة من ظ.

(١١) في الأصل، ك «الموصول».

(ص) وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذِكْرُ * ...

(ش) يعني أن من، وما، وأل تساوي ما ذكر من «الذي والتي» وتثنيتيهما وجمعيهما، ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث، فتقول: بجاءني مَنْ قَامَ وَمَنْ قَامَتْ وَمَنْ قَامَا وَمَنْ قَامَتَا وَمَنْ قَامُوا وَمَنْ قُمْنَ.

وكذلك مع «مَا وَأَلْ» فَمَنْ تقع على مَنْ يعقل و«مَا» على ما لا يعقل^(١) وأل عليهما [معا]^(٢) ثم قال:

(ص) ... * وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٍ

(ش) يعني أن «ذُو» في لغة طييء تستعمل موصولة وهي أيضاً مساوية للَّذِي وَالتِّي وتثنيتيهما وجمعيهما، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَهَكَذَا ذُو»^(٣) أي^(٤) ومثل «مَنْ وَمَا» و«أَلْ» في مساواتها^(٥) لما ذكر فتقول:

بجاءني ذُو قَامَ، وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا، وذُو قَامُوا، وذُو قُمْنَ. وهي مبنية والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة^(٦)

(١) في ظ «فَمَنْ» يقع على مَنْ يعقل وما لا يعقل، وما على ما لا يعقل، وعبارتها أدق. وذلك أن مَنْ تقع على العاقل وغير العاقل، وذلك إذا اختلط غير العاقل بالعاقل كقوله تعالى: الحج آية ١٨. (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَشْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ) فإنه يشمل الملائكة والشمس والجبال والشجر والدواب ونحوها.

أو إذا اقترن به كقوله تعالى في سورة النور آية ٤٥.

(وَيَمْنَحُهُمْ مَنْ يَخْشَى عَلَى أَرْبَع).

(٢) «معا» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

قال ابن عييش ٢: ٤٣ «فأما الألف واللام فتكون موصولة بمعنى الذي في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول: هَذَا الصَّارِبُ زَيْدًا والمراد: الذي صَرِبَ زَيْدًا، وهذا المَضْرُوبُ، والمراد: الذي ضَرِبَ أو يُضْرَبُ.

(٣) «ذُو» ساقطة من ت.

(٤) في هـ، ط «أي وهي». وفي ز، ك، ت «أي هي».

(٥) في هـ، ز، ت «في مساواتهما». وفي ظ «مساوية».

(٦) يريد «لغة طييء» انظر هامش في ص ١٥١

وفيه ذلك من تمثيله لها بالواو، «فدُو» مبتدأ، «وشِهْر» خبره «عند طيبي» متعلق بشِهْر / «وهكذا»: كذلك أيضاً^(١)، [أو]^(٢) في موضع نصب على ٢٨
الحال والتقدير: دُو شِهْر عند طيبي مثل «مَنْ» و«مَا» و«أَل»، وقوله^(٣):

(ص) وَكَأَلَيْيَ أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتٌ * وَمَوْضِعُ اللَّائِي أَتَى ذَوَاتُ

(ش) يعني أن من «طيبي»^(٤) من^(٥) إذا أراد معنى «التي» قال: «ذات» وإذا أراد معنى «اللأني» قال: «ذَوَات». كقول بعضهم: «بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمَتِكُمُ اللَّهُ «بَّة»^(٦) يريد بها، فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون، وكقول الشاعر:

جَمَعَتْهَا مِنْ أَلْيَقِ سَوَائِقِ
ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ يَغْيِرُ سَائِقِ^(٧)

١٦ -

(١) في ز «وكذلك هكذا أيضاً» تقديم وتأخير. وفي ظ «وكذلك أيضاً» وهكذا ساقط. وفي ت «وكذا كذلك أيضاً».

(٢) «أو» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٣) في ش، ز، ك، ت «ثم قال».

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٤١ «ذو الطائفة لا تصرف نحو: بجاني ذُو فَعَلَ، وَذُو فَعَلًا، وَذُو فَعَلُوا، وَذُو فَعَلَتْ، وَذُو فَعَلَتْ، وَذُو فَعَلْنَ وفيها أربع لغات: أشهرها عدم تصرفها مع بنائها، والثانية حكاها الجزولي «ذو» لمفرد المذكر، ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه. والثالثة حكاها أيضاً وهي كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة، والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصرفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها حملاً للموصولة على التي بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات طائفة.

وانظر الأزهية ٣٠٣.

(٥) «من» ساقطة من ظ.

(٦) من أقوال العرب. انظر في اللسان «ذو وذوات».

قال الفراء: يجعلون مكان «الذي» ذو، ومكان «التي» ذات، ويرفعون التاء على كل حال.

انظر الأزهية ٣٠٤ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٧٥، وشرح الأشموني ١: ١٩٧.

(٧) الرجز لرؤبة بن العجاج انظر ملحقات ديوانه ١٨٠ واللسان «ذو وذوات» والأزهية ٣٠٥ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٧٥ وشرح ابن الناظم ٨٩ وشرح الشواهد للعيني ١: ١٥٨ ومعجم شواهد النحو ٢٢٠. وفي رواية «جَمَعَتْهَا مِنْ أَلْيَقِ مَوَارِقِ».

«فَذَاتُ» مبتدأ، و«كَأَلَّتِي» خبر مقدم، و«لَدَيْهِمْ» متعلق بالاستقرار^(١) العامل في الخبر و«مَوْضِعُ اللَّاتِي» ظرف متعلق «بَأَتَى»، و«ذَوَاتُ» فاعل «بَأَتَى» والتقدير: وذات^(٢) مُسَاوِيَةٌ لِلَّتِي عِنْدَهُمْ، أي عند طييء، و«أَتَى ذَوَاتُ» في موضع^(٣) اللاتي. ثم قال^(٤):

(ص) وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَمَا اسْتَفْهَمَ * أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

(ش) يعني أن «ذا» إذا وقعت بعد «مَا» أو «مَنْ» الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل «مَا»، يعني «مَا» الموصولة، وفهم من تشبيهه بها أنها تساوي أيضاً «الَّذِي وَالَّتِي» وتثنيتهما وجمعهما فتقول: مَنْ ذَا يَقُومُ، وَمَنْ ذَا تَقُومُ، وَمَنْ ذَا يَقُومَانِ، وَمَنْ ذَا تَقُومَانِ / ، وَمَنْ ذَا يَقُومُونَ، وَمَنْ ذَا يَقُومْنَ^(٥) ^{٢٨}/_ب واحترز بقوله: «إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ» من أن تكون ملغاة، وذلك أن يغلب الاستفهام فيصير مجموع «مَنْ ذَا» وماذا^(٦) استفهاماً، ويظهر أثر ذلك في البديل إذا قلت: مَنْ ذَا ضَرَبْتُ^(٧) أَزِيدَ أَمْ عَمَّرَ^(٨) فإذا رفعت «فَذَا» غير ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع، فعلم أنه مرفوع بالابتداء و«ذَا» خبره وهو اسم موصول. وإن^(٩) نصبت فقلت: مَنْ ذَا ضَرَبْتُ أَزِيدَ أَمْ عَمَّرَ. علم أن «ذَا» ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضربت و«ذَا» ملغاة.

^(١) في الأصل «باستقرار».

^(٢) في ز «وذوات».

^(٣) «موضع» ساقطة من ز.

^(٤) «ثم قال» ساقط من هـ. وفي ظ «وقوله».

^(٥) ما بعد «يقومان» إلى هنا ساقط من ظ، ت.

^(٦) «وماذا» ساقط من ت.

^(٧) في ظ «ضربك».

^(٨) في هـ «أزيد أم عمر» المثال صحيح. وفي ظ، ت «أزيد أم عمر» خطأ من الناسخ.

^(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وإذا».

و«ذَا» مبتدأ وخبره «مِثْلُ مَا» و«بَعْدُ» في موضع الحال من «ذَا» و«إِذَا» متعلق بمثل، و«مَنْ» مضاف في التقدير لاستفهام. أي بعد «ما» استفهام أو «من» استفهام والتقدير: وذا في حال كونه تالياً «لن وما». الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تُلغ. ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلاتها فقال:

(ص) وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ * عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِيٍّ مُشْتَمِلَةٍ

(ش) يعني أن الموصولات كلها لا بد أن تكون بعدها صلة تكملها^(١)، وربط [يربط]^(٢) بينها وبين الموصول، ولذلك سميت موصولات ونواقص، وقد نبه على ذلك بقوله: «عَلَى ضَمِيرٍ / لَاتِيٍّ مُشْتَمِلَةٍ». أي مطابق ٢٩^أ للموصول^(٣) في الأفراد والتذكير وفروعهما، فتقول: بجاءني الذي قام أبوه والتي قامت أمه، واللذان قاما، وما أشبه ذلك، و«كُلُّهَا» مبتدأ، خبره «يَلْزَمُ»، و«بَعْدَهُ» متعلق بيلزم، والضمير في بعده عائد على لفظ «كُلُّ» وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، و«صِلَةٌ» فاعل بيلزم، و«مُشْتَمِلَةٍ» صفة لصلة، و«عَلَى ضَمِيرٍ» متعلق بمُشْتَمِلَةٍ. ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما تُوصَلُ به على قسمين: قسم يُوصَلُ بجمله وشبهها، وقسم يُوصَلُ بصفة، وقد أشار إلى الأول بقوله: (ص) وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا^(٤) الَّذِي يُوصَلُ * بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ

(ش) فقوله: «وَجُمْلَةٌ» شامل للجمله الاسمية والفعلية، وقوله: «أَوْ شِبْهَهَا» هو الظرف والمجرور، وأتى بمثال للموصل شبه الجملة وهو قوله: «كَمَنْ عِنْدِي»، ومثال للموصول بالجملة وهو قوله: «الَّذِي ابْنُهُ

(١) «تكملها» ساقطة من ز، ك.

(٢) «يربط» تكملة من ز، ك.

(٣) في ظ للموصولات.

(٤) في ظ «وشبهها».

كُفِّلُ^(١)»، ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية؛ لأنها نعت في المعنى^(٢)، ولم ينبه على ذلك لكن تمثيله «بِالَّذِي ابْتُئِ كُفِّلُ، يرشد إليه^(٣)»، و«جملة» مبتدأ، «أو شبهها» معطوف عليه وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة^(٤)، و«الذي خبره ويجوز العكس وهو أظهر^(٥)»، «وُصِّلَ» صلة الذي وفيه / ضمير يعود على الموصول، والضمير في «به» عائِدُ ^{٢٩}ب على الجملة أو شبهها^(٦) وهو الرابط بين الصلة والموصول. والتقدير: وَالَّذِي وُصِّلَ بِهِ الموصولُ جُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا ويحتمل أن يكون [به]^(٧) نائباً عن الفاعل، ولا ضمير حينئذٍ في وصل، والتقدير: وَالَّذِي وَقَعَ الوَصْلُ بِهِ جُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال:

(ص) وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ * وَكَوْنُهَا بِمُغْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

(ش) الصفة الصريحة: هي^(٨) اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وفي وصل «أَلْ» بالصفة المشبهة خلاف^(٩). فتقول: بجاعني

(١) ما بعد «كُفِّلَ» إلى «يرشد إليه» ساقط من ظ.

(٢) «لأنها نعت في المعنى» ساقط من ش، ت.

(٣) «يرشد إليه» ساقط من ت وبدلها «ويشترط».

(٤) في هـ «وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة ساقطة. وفي ظ «وهو الذي سوغ به الابتداء». وفي ت «وهو الذي سوغ الابتداء به». والعبرة المثبتة من الأصل وبقيّة النسخ هي الأدق.

(٥) أي أن تكون «وجُمْلَةٌ» خبر مقدم، و«الَّذِي» مبتدأ مؤخر وهو معرفة أصلاً، والأصل في الابتداء أن يكون معرفة. أما «وجُمْلَةٌ» فسوغ الابتداء بها عطفاً على «شبهها» المضافة للمعرفة وليس معرفة أصلاً.

(٦) في ظ، ت «وشبهها».

(٧) «به» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٨) في ظ «هو».

(٩) هذا الخلاف ذكره ابن هشام في المغني ١: ٤٧ حيث ذهب إلى أن «أَلْ» الموصولة تدخل على أسماء الفاعلين والمفعولين فقط، ولا تدخل على الصفة المشبهة؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤَوَّلُ بالفعل، وأن «أَلْ» في قولك: الحسن وجهه، حرف تعريف لا موصولة وهو مذهب الأخفش، وذهب المازني إلى أن «أَلْ» الداخلة على الصفة المشبهة حرف موصول، خلافاً لما ذهب إليه الجمهور من أنها اسم موصول وهو الصحيح لعود الضمير عليها في قولك: الضاربها زيدٌ ههنا.

انظر: رصف المباني ١٦٢، والجنى الداني ٢٠٢ وشرح المرادي ١: ٢٢٩، وشرح التصريح ١: ٣٧.

الْقَائِمُ أَبُوهُ، وَالضَّارِبُ^(١) زَيْدٌ. أَيِ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ وَالَّذِي ضَرَبَهُ زَيْدٌ. وَقَامَ الْمَكْرَمُ وَالْمَضْرُوبُ أَبُوهُ، أَيِ الَّذِي أُكْرِمَ وَالَّذِي ضُرِبَ ابْنُ أَبِيهِ. وَقَامَ الضَّارِبُ زَيْدٌ^(٢)، أَيِ الَّذِي ضَرَبَهُ^(٣) زَيْدٌ. وَجَاءَ الْحَسَنُ وَجْهَهُ، أَيِ الَّذِي حَسَنَ وَجْهَهُ.

والصريحة الخالصة، واحتراز بها من الصفة غير الصريحة وهي الصفات التي أجريت مجرى الأسماء نحو: أَجْرَعَ وَأَبْطَحَ^(٤) وَصَاحَبَ، فلا توصل بها «أَلْ»، وقوله: «وَكَوْنُهَا بِمُعْزَبِ الْأَفْعَالِ قُلٌّ:» يعني أنه قد جاء وصل^(٥) «أَلْ» بمعرب الأفعال، وهو الفعل المضارع قليلاً، ومنه قوله:

١٧ - مَا أَتَتْ بِالْحَكَمِ الثَّرَضَى حُكُومَتُهُ * وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرُّأْيِ وَالْجَدَلِ^(٦) / ٣٠
أَيِ الَّذِي تُرَضَى حُكُومَتُهُ. وقوله^(٧): «وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ» خبر مقدم، «وَصِلَةٌ أَلْ» مبتدأ، «وَكَوْنُهَا» مبتدأ^(٨) «وَبِمُعْزَبِ الْأَفْعَالِ» متعلق به، و«قُلٌّ» خبر المبتدأ

(١) في ش، هـ، ظ، ك، ت «والضاربة».

(٢) في ظ «وقائم الضاربه زيد».

(٣) ما بعد «ضرب أبوه» إلى هنا ساقط من ت.

(٤) «أبطح» ساقطة من ظ، ت.

أَجْرَعَ: وصف لكل مكان مستو. ثم غلب على الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً.

أَبْطَحَ: وصف لكل مكان منبسط من الوادي: ثم صار اسماً للأرض المتسعة.

صاحب: وصف للفاعل ثم صار اسماً لكل صاحب ملك.

(٥) في ش، ت «قد جاءت صلة» وفي ظ «قد جاء وصلة»:

(٦) نسب الشاهد للفرزدق. ولم أعثر عليه في ديوانه.

ودخول «أَلْ» على الفعل المضارع (الثَّرَضَى) يجوز في الاختيار عند ابن مالك وبعض الكوفيين، وذهب

الجمهور إلى أنه ضرورة ترد في الشعر فقط دون الكلام.

انظر: رصف المباني ١٦٢، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٩، وشرح ابن الناطم ٩٣، والجنى الداني

٢٠٢، وشرح المرادي ١: ٢٣٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٥٧، وشرح التصريح ١: ١٤٢.

الحَكَم: الذي يحكم بين الخصمين للفصل بينهما.

الأصيل: ذو الحسب.

الجدل: شدة الخصومة.

(٧) «وقوله» ساقط من ظ.

(٨) «مبتدأ» ساقطة من ت.

والظاهر أن «كَوْنُهَا» مصدر لكان التامة، وتقدير البيت: «وَصِلَةُ آلٍ» صَفَةٌ صَرِيحَةٌ، ووقوعها بالفعل المضارع قليل. ثم قال^(١):

(ص) أَيِّ كَمَا وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُصَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا صَمِيرٌ انْحَدَفَ
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا^(٢) ... *

(ش) من الموصولات «أَيِّ» وإنما أخرها عنها؛ لما اختصت به دون سائر الموصولات من إعرابها في بعض المواضع، ولزوم إضافتها لفظاً أو معنى^(٣)، وجواز حذف صدر صلتها فقوله: «أَيِّ كَمَا» يعني أن «أَيَّاً» مثل «مَا» فيما تقدم من كونها^(٤) تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما، فتقول: جَاءَنِي أَيُّهُم قَامَ، وَأَيُّهُم قَامَتْ، وَأَيُّهُم قَامَتَا^(٥)، وَأَيُّهُم قَامُوا، وَأَيُّهُم قُعْنَ.

وقوله: «وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُصَفْ»، وَصَدْرُ وَصْلِهَا صَمِيرٌ انْحَدَفَ.

أَيِّ بالنظر^(٦) إلى التصريح بالمضاف إليه. وتقديره: وإثبات صدر صلتها^(٧)، وحذفه على أربعة أقسام:

(١) في ظ «قوله».

(٢) «بعضهم أعرب مطلقاً» ساقط من ك.

(٣) قال أبو حيان: «من الموصولات (أي) على مذهب الجمهور خلافاً لثعلب فإنه أنكر ذلك وقال: لا يكون (أي) إلا استفهاماً أو شرطاً، والأفصح فيها أن تكون بصيغة (أي) مضافة إلى معرفة فإذا قلت: يعجبني أي الرجال عندك أو أيهم عندك. تبين أن الذي أعجبك مذكر عاقل، واحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى ومجموعاً. وكذا إذا قلت: أعجبني أي النساء عندك، أو أيهن عندك. تبين أن التي أعجبك مؤنث واحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى ومجموعاً، وقد تضاف إلى نكرة قليلاً وأنكر بعضهم إضافتها إلى نكرة ويجوز حذف ما تضاف إليه فتقول: يعجبني أي عندك: فاحتمل أن يكون مفرداً ومثنى ومجموعاً من مذكر من عاقل وغيره، وبعض العرب يؤنثها ويثنيها ويجمعها نحو: يعجبني أيهن في الدار ويعجبني أيهاهم عندك، وأيهم عندك، وأيتهاهن عندك وأيهاهن عندك. الارتشاف ١: ٥٣٠ وانظر فيه ٥٣١، ٥٤٩، وشرح الكافية للرضي ٢: ٥٦، ٥٧، وشرح التسهيل ١: ٢٠٨، ٢٠٩.

(٤) في ظ «من كون ما».

(٥) «وأيهم قامتاً» ساقط من ظ، ت.

(٦) في ظ «النظر».

(٧) في ت «وصلها».

الأول: أن يصرح بالمضاف إليه^(١) ويثبت صدر صلتها نحو: جَاءَنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ^(٢).

الثاني: أن يحدفاً معاً نحو: جَاءَنِي أَيُّ قَائِمٍ.

الثالث: أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف إليه^(٣) نحو: جَاءَنِي

أَيُّ هُوَ / قَائِمٍ. «فَأَيُّ» في هذه الصور الثلاث معربة وهي
المشار [إليها]^(٤) بقوله: وَأُغْرِثَ^(٥).

الرابع: أن يصرح بالمضاف إليه ويحذف صدر^(٦) صلتها.

فأَي في هذه الصورة مبنية على الضم، وإلى ذلك أشار بقوله:

«مَا لَمْ تُضَفْ»، وَصَدْرُ وَضِلَّهَا ضَمِيرٌ ائْتَحَفَ». ومن ذلك قوله^(٧) - عز وجل -: (ثُمَّ لِنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(٨). و«أَيُّ» مبتدأ، و«كَمَا»

(١) «إليه» ساقط من ظ، ت.

(٢) في ظ «جَاءَنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ».

(٣) «إليه» ساقط من ظ، ت.

(٤) «إليها» تكملة من هـ، ز، ك وفي ش «وهو المشار إليه». وفي ظ، ت «وإليها أشار» هذا التركيب صحيح.

(٥) في ش «وَأُغْرِثَ مَا لَمْ تُضَفْ» أكملت عبارة الألفية.

(٦) «صدر» ساقطة من ظ.

(٧) في الأصل «قولهم».

(٨) سورة مريم آية ٦٩، قال ابن هشام في المغنى ١: ٧٧ والتقدير في الآية «لننزعن الذي هو أشد» قاله سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن «أَيُّ» الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية. قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول بنائها إذا أضيفت، وقال الجرمي: لم أسمع أحداً يقول: لأظهرن أَيُّهُمْ قائم. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ وأشد خبر، واختلفوا في مفعول نزع فقال الخليل محذوف والتقدير: لننزعن الفريق الذي يقال فيهم أَيُّهُمْ أَشَدُّ، وقال يونس: هو الجملة وعُلِّقَتْ نَزْعٌ عَنِ العمل، وقال الكسائي والأخفش: كل شيعه، ومن زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة.

انظر الكتاب ٢: ٣٩٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٢، وشرح المرادي ١: ٢٤٢، والبحر ٦: ٢٠٨.

(٩) في ظ، ت «فَأَيُّ».

خبره، و«أُغْرِبَتْ» مبنى للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير عائذ عليها، و«مَا» ظرفية مصدرية، و«صَدْرُ وَضِلْهَا» مبتدأ، و«ضَمِيرٌ» خبره، و«انْحَذَفُ» في موضع الصفة لضمير، و«الْوَاوُ» الداخلة على المبتدأ واو الحال والتقدير: أي مثل «ما» في جميع أحوالها، وأُغْرِبَتْ مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفاً. وقوله: «وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقاً» يعني أن بعض العرب يعرب «أَيّاً» الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة. وقرأ بعضهم «ثُمَّ لَنْتَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»^(١) بنصب أَيُّهُمْ ثم قال:

(ص) ... وَفِي * ذَا الْحَذَفِ أَيّاً غَيْرُ أَيِّ يَفْتَنِي

(ش) يعني أن غير «أَيِّ» من الموصولات يتبع «أَيّاً» في جواز حذف صدر صلتها، فالإشارة «بِذَا» إلى حذف صدر صلة «أَيِّ»، لكن يشترط في جواز حذف صدر^(٢) صلة غير «أَيِّ» أن تطول الصلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إِنْ يُسْتَطَلَّ وَضُلَّ ... * ...

(ش) أي إن تَطُلَّ الصلة، وطولها بأن / يكون فيها زيادة^(٣) على المفرد ٣١ المختبر به عن الصدر^(٤) نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: «مَا أَنَا بِأَلْذِي قَائِلٌ لَكَ شَوْءاً»^(٥).

(١) سورة مريم آية ٦٩.

قرأ بالنصب هارون، ومعاذ بن مسلم الهراء، والأعرج والأعمش.

انظر الإملاء ٢: ٦٣، والبحر ٦: ٢٠٥ - ٢٠٩.

وشرح الكافية للرضي ٢: ٥٧، ومغنى اللبيب ١: ٧٢، وشرح التصريح ١: ١٣٦.

(٢) «صدر» ساقطة من ظ.

(٣) في ش، ه، ز، ط، ك «زائد».

وفي ت «لفظ زائد» وهي أدق.

(٤) في ت «المصدر».

(٥) روى في الكتاب ٢: ٤٠٤ «مَا أَنَا بِأَلْذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً».

وكذا في شرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٥ وشرح ابن الناطم ٩٥ تروى «سوءاً» و«شيئاً» فكلاهما صحيح، وأرى أن رواية «سوءاً» أدق. وتقدير المثل «مَا أَنَا بِأَلْذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ شَوْءاً».

فالصلة طالت بالجرور والمفعول، ومن ذلك قوله عز وجل: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) ^(١) التقدير: وهو الذي هو إله في السماء. فحذف الصدر لطول الصلة بالجرور. ثم قال:

(ص) ... وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ^(٢) فَالْحَذْفُ نَزْرٌ...

(ش) يعنى أن حذف صدر صلة غير «أَيَّ» إن لم تَطُل الصلة قليل، ومنه قراءة بعضهم: «تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ» ^(٣) أَي [على] ^(٤) الذي هو ^(٥) أحسن. وقوله:

١٨ - مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهَ * وَلَا يَحْذُ عَنْ سَبِيلِ الْحَمْدِ وَالْكَرَمِ ^(٦)

أَي بما هو سفه. و«غَيْرُ أَيَّ» مبتدأ، و«يَقْتَضِي» خبره و«أَيَّ» مفعول مقدم ب«يَقْتَضِي»، و«فِي» متعلق ب«يَقْتَضِي»، و«وَإِنْ يُسْتَطَلْ» شرط، و«وَصُلَّ» مفعول [ما] ^(٧) لم يسم فاعله، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ووقوله: «وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ» معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه «فَالْحَذْفُ نَزْرٌ»، ثم قال ^(٨):

^(١) سورة الزخرف آية: ٨٤

^(٢) في ظ... وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ وَصُلَّ، فَالْحَذْفُ نَزْرٌ..

«وَصُلَّ» زائدة. اختلط الأمر على الناسخ فكرر وصل التي في أول البيت.

^(٣) سورة الأنعام آية: ١٥٤.

قرأ بذلك الأعمش، ويحيى بن يعمر. والحسن.

انظر: الإملاء ١: ١٥٤، والبحر ٤: ٢٥٥، والإتحاف ص ٢٢٠.

^(٤) «على» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

^(٥) «هو» ساقطة من ز، وذكر الضمير هو المقصود.

^(٦) لم أشر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر: شرح ابن الناظم ٩٥ وشرح الشواهد للعيني ١: ١٦٩، وشرح التصريح ١: ١٤٤، والهمع

١: ٩٠، ومعجم شواهد النحو ١٦٥.

وفي رواية: مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقْ بِمَا سَفَهَ * وَلَا يَحْذُ عَنْ سَبِيلِ الْحِلْمِ وَالْكَرَمِ

وفي رواية أخرى: مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقْ بِمَا سَفَهَ * وَلَمْ يَحْذُ عَنْ سَبِيلِ الْحَمْدِ وَالْكَرَمِ

وروى صدر البيت في ش، هـ، ز، ت «مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ هُنَا بِمَا سَفَهَ» ساقطة من ك.

^(٧) «ما» تكملة من ظ، ت.

^(٨) في ظ «وقوله».

(ص) ... * ... وَأَبْوَا أَنْ يُخْتَزَلَ

إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لَوْضِلٍ مُكْمِلٍ * ...

(ش) يعنى أن خبر صدر الصلة^(١) إذا كان صالحاً لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ^(٢) جَارِيَّتُهُ ذَاهِبَةٌ^(٣) أو فعلاً وفاعلاً^(٤) نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ^(٥) قَامَ أَبْوُهُ أَوْ ظَرْفاً نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ، أو مجزوراً^(٦) نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ فِي / الدَّارِ لَا ^{٣١}ب يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك؛ لأن ما بقى بعد حذفه^(٧) صالح لأن يكون صلة فلا دليل حينئذٍ على حذفه، والضمير في قوله: «وَأَبْوَا» عائد على العرب، «وَأَنْ يُخْتَزَلَ» في موضع المفعول بَأَبْوَا، والاختزال القطع، وعبر به عن الحذف، وقوله: «إِنْ صَلَّحَ» شرط^(٨)، «وَلَوْضِلٍ» متعلق بَصَلَّحَ «وَمُكْمِلٍ» صفة لَوَضِلٍ فهو اسم فاعل من أَكْمَلَ؛ لأنه قد أَكْمَلَ^(٩) به الموصول، فهو مكمل له ولما فرغ من الضمير المرفوع شرع في حكم الضمير المنصوب فقال:

(ص) ... * وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ * يَفْعَلُ أَوْ وَضِفَ كَمَنْ نَزَجُو يَهَبُ

(ش) يعنى أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً

(١) في هـ، ز، ك «يعنى أن الباقي بعد حذف صدر الصلة» وفي ظ «يعنى أن خبر صدر الجملة». والعبرة المثبتة من الأصل، ش، ت هي الأدق.

(٢) «هو» ساقطة من ظ.

(٣) في ش، ظ، ت «قائمة» المثال صحيح.

(٤) في الأصل «أو فعلاً أو فاعلاً»

(٥) «هو» ساقطة من ت.

(٦) في ظ «أو مجزوراً».

(٧) في ظ «بعد الحذف».

(٨) في ش، ك «إن صلح شرط والباقي فاعل بصلح».

(٩) في ظ، ت «كمل».

متصلاً بالفعل، أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة، ومثّل للمنصوب بالفعل بقوله: «كَمَنْ تَزْجُو يَهَبُ»، «فَمَنْ» مبتدأ، وهو موصول بمعنى الذي «وَتَزْجُو» صلته^(١) «وَيَهَبُ» خبر عنه، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره مَنْ^(٢) تَزْجُو، ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر:

١٩ - مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْمَدُهُ بِهِ * فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ^(٣)

أي الذي الله مؤهلك فضل^(٤). ومنه قوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)^(٥) أي بعثه الله رسولا.

إلا أنّ حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف، ولم يُنبّه الناظم على / ٣٢
ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه، واحترز بقوله:

مُتَّصِلٌ مِنَ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ: جَاءَنِي الَّذِي إِثْبَاهُ ضَرَبَتْ، فلا يجوز حذفه. ويقول: «إِنْ انْتَصَبَ يَفْعَلُ أَوْ وَصَفَ» من المنتصب بالحرف، نحو: جَاءَنِي الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ، فلا يجوز حذفه أيضاً، «والحذف» مبتدأ، وخبره «كثير» «ومُنْجَلِي» خبر بعد خبر، و«عِنْدَهُمْ» متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى «وفي عَائِدٍ» متعلق بكثير أو بمنجلى أو الحذف، فهو من باب التنازع، و«إِنْ انْتَصَبَ» شرط و«يَفْعَلُ» متعلق بانتصب، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: حذِفُ الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان

(١) في ظ «صلة».

(٢) «من» ساقطة من ظ.

(٣) لم أعر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٠، وشرح المرادي ١: ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٩، وشرح

التصريح ١: ١٤٥، وشرح الأشموني ١: ٩٥.

(٤) في الأصل، ش، ت «أي مؤهلك فضل الله» وما أثبت أدق.

(٥) سورة الفرقان آية: ٤١ والآية دليل على جواز حذف عائد الصلة المنصوب بالفعل.

من «أي الذي» إلى هنا ساقط من ز، ظ، ك، ت.

منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف^(١) كثير في كلام العرب، ثم قال:
(ص) كَذَلِكَ حَذَفَ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا * كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَفْرِ مِنْ قَضَى

(ش) يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة، فالإشارة بقوله: «كَذَاكَ» راجع^(٢) إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم، ثم مثل بقوله: كَأَنَّ قَاضٍ^(٣) وأشار به إلى قوله - عز وجل -^(٤): (فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ)^(٥)

أَي مَا أَنتَ^(٦) قَاضِيهِ، واحترز بقوله: «مَا يَوْصَفُ خُفْضًا»^(٧) من الضمير المجرور بغير وصف، فإنه لا يجوز / حذفه نحو: جَاءَنِي الَّذِي أَبْوَهُ ذَاهِبٌ،^{٣٢}
«فَحَذَفُ» مبتدأ، و«مَا» مضاف إليه موصول وصلته خفضاً، و«يَوْصَفُ» متعلق بخفض، والتقدير: حذف الضمير الذي خفض^(٨) بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل، أو بالوصف^(٩) في الكثرة، ثم قال^(١٠):

(ص) كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَزَّ كَفَرُ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهُوَ بَرَّ

(ش) يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كثير^(١١)، لكنه^(١٢) بثلاثة شروط:

(١) في ز «وبالوصف».

(٢) «راجع» ساقطة من ز، ط، ت. وفي الأصل «راجعة».

(٣) في ز بعد المتقدم «ثم مثل بقوله: كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَفْرِ مِنْ قَضَا». أكملت شطر البيت. وتكملته غير لازمة.

(٤) في ط، ت «إلى قول الله».

(٥) سورة طه آية: ٧٢.

(٦) «ما أنت» ساقط من ط.

(٧) «خفضاً» ساقطة من ش، ط، ت.

(٨) «خفض» ساقطة من ط.

(٩) في ز «وبالوصف» وفي ط، ت «أو الوصف».

(١٠) في ط «قوله».

(١١) في هـ، ز، ط، ت «يكثر».

(١٢) في ز، ط، ت «لكن».

الأول: أن يكون الموصول^(١) مجروراً بمثل ذلك الحرف الذي جر به الضمير لفظاً ومعنى.

الثاني: أن يكون العامل في المجرورين متفقاً لفظاً ومعنى.

الثالث: أن لا يكون^(٢) في الصلة ضمير غيره.

وقد نبّه على الأول بقوله «كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمُؤْصُولُ جَرٌّ».

وعلى الثاني والثالث بالمثل «فَالَّذِي» مجرور بمثل الحرف الذي جرّ به الضمير وهو الباء، والعامل في بالذي^(٣) [مَرَّ]^(٤) وفي يه مَرَزْتُ ولفظهما ومعناهما واحد، وليس في الصلة ضمير غيره، «فَالَّذِي جُرَّ» مبتدأ، وخبره «كَذَا» وصلة «الَّذِي» جُرَّ و«بِمَا» متعلقة به، وصلة «مَا» جَرَّ الأخيرة، والمؤْصُول مفعول مُقَدَّم بجُرَّ، والتقدير الَّذِي^(٥) جُرَّ بالحرف الذي جرّ به^(٦) الموصول مثل المجرور بالوصف في جواز الحذف بكثرة، وفي بعض النسخ «كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمُؤْصُولُ جَرٌّ» برفع الموصول / وضم الجيم من جُرَّ بعده، ٣٣ ^أ «فالموصول» على هذا مبتدأ، و«جُرَّ» في موضع خبره، والضمير المستتر في «جُرَّ» عائد على «الموصول»، والضمير العائد على «الَّذِي»^(٧) محذوف والتقدير: كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا جُرَّ الْمُؤْصُولُ يه، وقوله: «فَهَوَّ بَرَّ» تميم للبيت.

(١) في ظ «العامل».

(٢) في الأصل «أن يكون» تحريف، وما أثبت عن بقية النسخ هو الصواب.

(٣) في ز «الذي».

(٤) «مر» تكملة من ش، ظ، ك، ت.

(٥) في هـ، ز، ك «والذي» تحريف.

(٦) «به» ساقطة من ظ، ك، ت.

(٧) في ش، هـ، ز، ظ، ك، «على ما».

«المعرف بأداة التعريف»

(ش) هذا هو النوع الخامس من المعارف، والمراد بأداة التعريف الألف واللام، واعلم أن الألف واللام على أربعة أقسام:

للتعريف، وزائدة، وللمح الصفة، وللغلبة، وقد أشار إلى الأول بقوله:
(ص) أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ لَفٌّ * فَتَمَطُّ عَرَفَتْ قُلٌ فِيهِ التَّمَطُّ

(ش) اختلف في «أَلْ» فقليل هي^(١) بجملتها للتعريف وهمزتها همزة^(٢) قطع، وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب «الخليل»، وكان يسميها «أَلْ» فهي عنده مثل «هَلْ» و«قَدْ» وهي عبارة الناظم في هذا النظم، وقيل: هي أيضاً بجملتها للتعريف إلا أن همزتها همزة^(٣) وصل، وقيل اللام وحدها للتعريف وُضِعَتْ سَاكِنَةٌ فَاجْتَلَبَتْ^(٤) همزة الوصل للابتداء بالساكن وهذا القولان عن «سيبويه»^(٥)، فقله: «أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ»، يُفْهَمُ الْأَوَّلُ^(٦) والثاني^(٧)، أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية، أو

(١) «هي» ساقطة من ش، ظ، ت.

(٢) «همزة» ساقطة من ظ، ت.

(٣) «همزة» ساقطة من ظ، ت.

(٤) في ظ «فاجتلب».

(٥) قال في التسهيل: هي أَلْ لا اللام وحدها وفقاً للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة بل الهمزة همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، خلافاً لسبويه فهي عنده همزة وصل معتد بها في الوضع كما يُعْتَدُّ بهمزة الوصل في «استمع» واختار ابن مالك مذهب الخليل وهو أن حرف التعريف ثنائي وهمزته همزة قطع. انظر: التسهيل ٤٢، ووصف المباني ١٥٨، ١٦٤، والجنى الداني ١٣٨، ١٩٢، ١٩٦، وشرح

التصريح ١: ١٤٨.

(٦) في الأصل «الأولى» تحريف.

(٧) في ظ «والتالي».

زائدة^(١)، وقوله: «أَوِ اللَّامُ فَقَطْ»، هذا هو القول الثالث، وقوله: «فَنَمَطُ / ٣٣ ب» عَرَفْتُ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ» أي إذا أردت تعريف «نَمَطُ» أدخلت عليه «أَلْ» فقلت: «النَّمَطُ، والنَّمَطُ ظهارة الفراش، والنَّمَطُ جماعة من الناس أمرهم واحد، والنَّمَطُ الطريق، ولم يذكر المَعْرُوف بالأداة إلا في قوله: «فَنَمَطُ عَرَفْتُ»، وإنما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط، ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه. «وَأَلْ» مبتدأ، «وَحَزَفُ تَغْرِيفٍ» خبره، «أَوِ اللَّامُ» معطوف على المبتدأ، و«أَوْ» للتخيير، «وَفَقَطُ» اسم فعل بمعنى حسب، «وَنَمَطُ» مبتدأ، و«عَرَفْتُ» في موضع الصفة لنمط، وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف^(٢)، والتقدير عَرَفْتُهُ^(٣). «وَقُلْ فِيهِ النَّمَطُ» خبر المبتدأ، وتصحيح المعنى فيه أنه على حذف الإرادة، والتقدير: فَنَمَطُ^(٤)، إِنَّ أَرَدْتَ تَغْرِيفَهُ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ، والنَّمَطُ مفعول بقُلْ على تضمينه معنى اذكر. ثم أشار إلى القسم الثاني، وهي^(٥) الزائدة بقوله^(٦):

(ص) وَقَدْ تَرَادُّ لَازِمًا كَاللَّاتِ * وَالْآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ^(٧)
وَلَا ضِطْرَارَ^(٨) كَبَيَاتِ الْأَوْبَرِ * كَذَا وَطَبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسَ السَّرِي

(ش) فذكر أن زيادة «أَلْ» على قسمين:

الأول: زيادة لازمة، وذكر من ذلك أربعة مواضع:

(١) في ظ «لا زائدة.

(٢) «العائد من الصفة إلى الموصوف» ساقط من ظ.

(٣) «العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفته» ساقط من ت.

(٤) «فنمط» ساقط من ظ.

(٥) في الأصل «وهو» وهو صواب لأنه يعود إلى القسم.

(٦) في ش، ز، ك «فقال».

(٧) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «ثم اللاتي» وما أثبت أحسن كما في الألفية وبقية النسخ وإن كانت «اللاتي» صحيحة أيضاً.

(٨) في ز «وَلَا ضِطْرَارَ» وما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية، وبقية النسخ.

«اللات» وهو اسم صنم كان بالطائف و«أل» فيه زائدة لازمة^(١) لأنه علم. و«الآن» وهو اسم للزمان الحاضر، و«أل» فيه زائدة لازمة لم يستعمل / في $\frac{٣٤}{١}$ كلام العرب مجرداً منها، وهو مبني لتضمنه معنى «أل» التي تعرف بها وهو^(٢) من الغرائب كونهم^(٣) جعلوه متضمناً^(٤) معنى «أل» وجعلوا «أل» الموجودة فيه زائدة [لازمة]^(٥).

و«الذين» من الموصولات، وجعلوا^(٦) «أل» فيه أيضاً زائدة لازمة، لأنه تعرف بالصلة، وقيل «أل» فيه للتعريف وهو مذهب «الفراء».

و«اللات»^(٧) جمع التي وهو مثل «الذين» في أن «أل» فيه زائدة لازمة.

الثاني: زائدة لضرورة الشعر، وذكر من ذلك لفظين:

الأول: «بنات الأوبر»، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

٢٠ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوءاً وَعَسَاقِلاً * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(٨)

(١) «لازمة» ساقطة من ز، ظ، ك.

(٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وهذا» وهو أدق.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لكنونهم» وهو أدق.

(٤) في الأصل «مضمن» تحريف.

(٥) «لازمة» لم ترد في جميع النسخ بما في ذلك الأصل، وإثباتها أدق.

(٦) «وجعلوا» ساقط من ظ، ت.

(٧) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «واللاتي» وهي صحيحة.

(٨) أنشده أبو زيد ولم يسم قائله.

انظر اللسان «عسقل» و«بر»، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٣٢٥، والمقتضب ٤: ٤٨، والخصائص

٣: ٥٨، وشرح المفصل ٥: ٧١، ووصف المباني ١٦٤، وشرح المرادي ١: ٢٦٣، وشرح ابن عقيل

١: ١٨١، والمغني ١: ٥٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١: ١٦٦، وشرح التصريح ١: ١٥١.

جنيته: أي جنيته لك من جنى الثمر.

عساقلاً: جمع عسقول وهو نوع من الكمأة الكبير، وأصله عساقيل. ولخِذْتُ الياء للضرورة، ويقال

أيضاً عساقيل جمع عسقل.

بنات الأوبر: كمأة صغار كالخصى بلون التراب رديئة الطعم.

أراد بَنَات أوبر، وهو علم على نوع من الكمأة، والثاني: «طَبَّتِ النَّفْسُ». وأشار بذلك^(١) إلى قول الشاعر:

٢١ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجْهَهَا * صَدَدْتُ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَفْرِو^(٢)

أراد «وَطَبَّتِ نَفْسًا» فأدخل «أل» على التمييز ضرورة؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة، وقوله: «وَقَدْ تَزَادَ» يقتضى التقليل وأشار بذلك إل عدم اطراد زيادتها، «وَلَا زِمًا» اسم فاعل من لزم، وهو نعت لمصدر محذوف أي زِيدًا لازمًا، وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تزداد عائد على «أل» التي للتعريف؛ لأنه قال: «أَلْ حَزَفُ تَعْرِيفٍ»، ثم قال: «وَقَدْ تَزَادَ»، وليس الأمر / ^{٣٤}ب كذلك؛ لأن^(٣) التي للتعريف لا تزداد وإنما يعنى لفظ «أل» دون تقييد بالتعريف، وقوله: «وَلَا ضَيْطَرَارٍ»^(٤) مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز، «وَطَبَّتِ النَّفْسُ» إلى آخر البيت مبتدأ خبره كذا، والجملة محكية بقول محذوف تقديره: كذا قول الشاعر، وإنما أتى بالواو في «وَطَبَّتِ» لقصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت وتممه بالسري وهو الشريف. ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام «أل» وهي التي للمح الصفه بقوله:

(ص) وَبَغَضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا * لِلْمَح مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالثَّعْمَانِ * فَذِكْرُ ذَا وَحْدُهُ سَيَانِ

(١) «بذلك» ساقطة من ظ.

(٢) الشاهد لرشيد بن شهاب البشكري.

انظر: المفضليات ٣١٠، وشرح الكافية لابن مالك ٣٢٤: ١، وشرح ابن الناطم ١٠٢، وشرح المرادي ٢٦٤: ١، وشرح ابن عقيل ١٨٢: ١، وشرح الشواهد للعيني ١٨٢: ١، وشرح التصريح ١٠١: ١. وفي رواية:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ جِلَادَتَا * رَضِيَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا بَكْرُ عَنْ عَفْرِو

(٣) في ز، ط، ك «لأن أل التي للتعريف» وعبارتها أدق.

(٤) في ز «وَلَا ضَيْطَرَارٍ».

(ش) يعنى أن «أل» دخلت على بعض الاعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية. وذكر ثلاثة مثل «الفضل» وهو منقول من المصدر «والحارث» وهو منقول من اسم الفاعل، «والثعمان» وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم، وقوله: «فَذِكْرُ ذَا وَحْدَفُهُ سَيِّانٍ» يعنى أنه يجوز أن يُؤْتَى^(١) بهذه الأسماء التي ذكرت مقترنة^(٢). «بأل» ومجردة منها وفيهم من قوله: «وَبَعْضُ الاعلام»، أن ذلك لا يكون في جميع الأغلام، وفيهم من قوله: «نُقِلَا»، أن ذلك لا يكون في الأغلام المرتجلة، وقوله^(٣): «بَعْضُ الاعلام» مبتدأ، «وَدَخَلَ» خبره^(٤)، «وَعَلَّيْهِ» متعلق / به والضمير المجرور عائد على بعض، وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وفي «دخل» ضمير مستتر يعود على «أل»، «واللام» في قوله: «لِلنَّحْ لَامِ التَّعْلِيلِ»، وهو متعلق بـ «دَخَلَ»^(٥) و«ما» اسم موصول وهو واقع على الحال الذي كانت هذه الأسماء عليه قبل النقل، وقد كان إلى آخر البيت صلة لما، والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير في عنه، وفي «كَانَ» ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض، «وَعَنَهُ» متعلق بـ «نُقِلَا»^(٦)، والتقدير: وبعض الأسماء الأغلام دخل عليه «أل» للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول «أل» وقوله: «فَذِكْرُ ذَا» مبتدأ^(٧)، «وَحْدَفُهُ» معطوف عليه، «وسَيِّانٍ» خبرهما ومعناه مثلاًن ومفرده، سَيِّ، ثم انتقل إلى القسم الرابع من أقسام «أل» وهي التي^(٨) للغلبة فقال:

(١) في ش، ك «تأتي».

(٢) في ش «ذكر مقرونة».

(٣) «قوله» ساقطة من ظ.

(٤) في ش، ز، ط، ك، ت «خبر له».

(٥) في ش، ز، ط، ك، ت «بدخل». وما أثبت أدق كما في الأصل، هـ، والألفية.

(٦) في ش، ز، ط، ك، ت «بنقل» والمثبت أدق كما في الأصل، هـ، والألفية.

(٧) «مبتدأ» ساقطة من ز.

(٨) «التي» ساقطة من ت.

(ص) وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ * مُضَافٌ أَوْ مَضْحُوبٌ أَلٌ كَالْعَقَبَةِ

(ش) ذو الغلبة كل^(١) اسم اشتهر به بعض ما له معناه، وهو على ضربين: مضاف «كابن عمر»، «وابن الزبير». وذو أداة «كالناغية» و«الأعشى»، و«العقبة» وهذا النوع تَعَرَّفَ قبل الغلبة بالإضافة أو «بأل» ثم غلبت عليه الشهرة فصار عَلَمًا وألغى التعريف السابق، والمراد «بابن عمر» عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما^(٢) و«ابن الزبير / هو «عبد الله بن الزبير» - رضي الله عنهما^(٣) ^{٣٥}ب

ولما ذكر الناظم المضاف في هذا الفصل وليس من^(٤) الباب لا اشتراكه في الغلبة مع ذي الأداة، وفهم من قوله: «وَقَدْ يَصِيرُ»، أن العلمية طرأت عليه، وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية، «وَعَلَمًا» خبر «يَصِيرُ» وهو مقدم على اسمها^(٥)، «واسمها» مضاف «أَوْ مَضْحُوبٌ أَلٌ». ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ أَلٌ ذِي إِنْ تَنَادَى أَوْ تُضِفَ * أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَّضَفَ

(ش) يعنى أن [أل]^(٦) التي للغلبة إذا نودي ما هي فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها، فمثال المنادى: يَا نَابِغَةُ وَيَا أَغَشَى.

ومثال المضاف نَابِغَةُ ذُبْيَان، وَأَغَشَى هَمْدَان، وقوله: «وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَّضَفَ»، يعنى أن «أل» المذكورة قد تحذف في غير النداء والإضافة وفهم من قوله: «قَدْ»، قلة ذلك، ومن حذفها في غيرهما قولهم: «هَذَا يَوْمٌ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ»^(٧).

(١) في ز، ك، ت «ذو الغلبة هو كل» وعبارتها أكمل.

(٢) «رضي الله عنهما» ساقط من ش، ظ، ت.

(٣) «رضي الله عنهما» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) «الفصل وليس من» ساقط من ز.

(٥) «على اسمها» ساقط من ظ، ت.

(٦) «أل» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٧) من أقوال العرب.

انظر: شرح ابن الناظم ١٠٤، وشرح المرادي ٢٦٧: ١، وشرح التصريح ١٥٤: ١، وشرح الأشموني ٢٥٣: ١

وقول الشاعر:

٢٢ - إِذَا دَهْرَانِ مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتُهُ * أَوْمَلُ أَنْ أَلْقَاكَ غَدَوًا بِأَسْعَدِ^(١)

وحذف «أل» مفعول مقدم بأوجب، «وفي غيرهما» متعلق بتنحذف والضمير في غيرهما عائد على النداء والإضافة المفهومين من قوله: «تُنَادِي أَوْ تُضِيفُ».



(١) لم أعر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر: شرح ابن الناطم ١٠٤، والدرر ١: ٢٢٨، والهمع ١: ٧٢، ومعجم شواهد النحو ٦١.
وفي رواية:
«إِذَا أَذْهَرَانِ مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتُهُ
أَمَلُ أَنْ أَلْقَاكَ غَدَوًا بِأَسْعَدِ

دَهْرَانِ: علم بالغلبة على الكوكب.
غدوا: أي غداً لأن أصل الغد غدو.
بأسعد: جمع سعد.
في الأصل «أَوْمَلُ أَنْ أَلْقَاكَ غَدَ بِأَسْعَدِ».

(الابتداء)

(ش) المبتدأ هو الاسم، صريحاً أو مؤولاً، مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مُخْبَرٌ عنه، أو وَصْفٌ رَافِعٌ^(١) لِمُكْتَفٍ^(٢) بِهِ. وقد فُهِمَ^(٣) من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين: ذو خبر /، ووصف رافع لما يغنى عن الخبر وقد $\frac{٣٦}{١}$ أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ * إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اَعْتَدَزْ

(ش) فاكتفى بالمثال عن الحد «فَزَيْدٌ» من قولك: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اَعْتَدَزْ» مبتدأ «وعَاذِرٌ» من المثال المذكور خبره^(٤)، «وَمِنْ اَعْتَدَزْ» تنمिम للبيت.

ومُبْتَدَأٌ، خبر مقدم، «وَزَيْدٌ» مبتدأ [مؤخر]^(٥)، «وعَاذِرٌ» مبتدأ^(٦)، و«خَبَرٌ» خبر عنه «وَأَنَّ قُلْتَ» شرط، «وَزَيْدٌ عَاذِرٌ» مبتدأ وخبر، «وَمِنْ اَعْتَدَزْ» مفعول بعاذر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ولو قال: «إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اَعْتَدَزْ» فالمبتدأ «زَيْدٌ» و«عَاذِرٌ» خبر لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير، ثم أشار إلى النوع الثاني من المبتدأ بقوله:

(ص) وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي * فَاِعِلْ اُعْنَى فِي اَسَارِ دَانِ
وَقِسْ وَكَاسَتْفَهَامِ النَّفْيِ وَقَدْ * يَجُوزُ نَحْوُ فَاِئِزْ اَوَّلُو الرِّشْدِ

(١) في ش «رافع».

(٢) في الأصل، ش، ز، ط، ك «لمكتفى» وفي ت «لمكتفا» وما أثبت عن هـ هو الصواب

(٣) في ش «وقد يفهم».

(٤) في ش «عاذر خبر من المثال المذكور» تقديم وتأخير.

(٥) «مؤخر» تكملة من ك.

(٦) «وعاذر مبتدأ» ساقط من ط.

والثاني^(١) مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ * إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقاً اسْتَقَرَّ
(ش) يعنى إذا^(٢) قلت: «أَسَارِ دَانٍ»، فالأول الذي هو «أَسَارِ»^(٣) مبتدأ
والثاني الذي هو «دَانٍ» فاعل أغنى عن الخبر «فَأَسَارِ»^(٤) اسم فاعل من
سَرَى، وَدَانٍ «تثنية» «ذَا»، وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر؛
لأنه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوعه^(٥) وقوله: «وَقِسْ» أي قِسْ على / ٣٦
المثاليين وهما: «زَيْدٌ عَاذِرٌ»، «وَأَسَارِ دَانٍ»، وقس أيضاً على الثاني في
كونه بعد استفهام، وقوله: «وَكَاشِفَهُامِ النَّفْيِ»، يعني أن النفي^(٦) مثل
الاستفهام في وقوع الوصف المذكور [بعده]^(٧) فمثال وقوعه بعد
الاستفهام قول الشاعر:

٢٣ - أَقَاطِنُ قَرْمٍ سَلَمَى أَمْ لَوَزَا طَلَعَا * إِنَّ يَظْعَنُوا لَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطَنًا^(٨)
ومثاله بعد النفي قول الآخر^(٩):

٢٤ - خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَلْتَمَا * إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ^(١٠)
وقوله: «وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ. فَأَيُّ أَوَّلُو الرِّشْدِ»، يعني أن هذا الوصف المذكور

(١) في الأصل، هـ، ز «والثاني» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «يعنى أنك إذا».

(٣) في الأصل، ط، ت «سار» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٤) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «فسار».

(٥) في ش، ز «بمرفوع».

(٦) «النفي» ساقطة من ك.

(٧) «بعده» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك.

(٨) لم أعر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو:

انظر شرح ابن الناطم ١٠٦ وشذور الذهب ٢٣١ وشرح التصريح ١٥٧:١ وهامش الخزنة ١٢:١ هـ

الظعن: السير؛ قَطَنٌ: أقام بالمكان

(٩) في ز، ط، ت «قوله».

(١٠) لم أعر على قائله وقد ورد في أغلب كتب النحو غير معزو:

انظر: شرح ابن الناطم ١٠٦، وشذور الذهب ٢٣٠، والهمع ٩٤:١ وشرح شواهد المغنى للسيوطي

٨٩٨:٢، وهامش الخزنة ١٦:١ هـ.

قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي، وفهم من قوله: «وَقَدْ يَجُوزُ» قلة ذلك^(١). ومنه قوله:

٢٥ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ لَّأَنَّكَ مُلْفِيًا * مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ^(٢)

«فَقَائِرٌ أُولُو الرِّشْدِ» في المثال مثل «خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ» في البيت. وقوله: والثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبَرٌ إلى آخره، يعني أن الوصف المذكور إذا كان مطابقاً لمرفوعه في غير الأفراد وهو التثنية والجمع مجعل الثاني وهو الذي كان مرفوعاً بالوصف مبتدأً ومجعل الوصف خبراً مُقَدِّماً وذلك نحو: أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ، وَأَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ، «فَالزَّيْدَانِ»^(٣) مبتدأ وخبره، «أَقَائِمَانِ»^(٤) ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأً في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده، وهذا الوصف جارٍ مجرى الفعل فلا يثنى [ولا يجمع]^(٥)، وفهم من قوله: «فِي سَوَى الْإِفْرَادِ» أن المطابق في الأفراد لا يتعين فيه كون الثاني / مبتدأ والوصف خبراً بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو (أَرَاغِبٌ أَنْتَ [عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ]^(٦)) فيجوز في

^(١) اشترط البصريون لوقوع الوصف مبتدأ أن يتقدمه نفي أو استفهام. وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك دون شرط.

انظر هذه المسألة الخلافية، التسهيل ٤٤ وشرح ابن الناطم ١٠٦ وشرح ابن عقيل ١٩٢: ١ وشرح التصريح ١٥٧: ١.

^(٢) البيت لرجل طائي.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣٣٣: ١ وشرح ابن الناطم ١٠٦ وشرح ابن عقيل ١٩٥: ١ وشرح الشواهد للعيني ١٩٢: ١ وشرح التصريح ١٥٧: ١ وهامش الخزانة ٥١٨: ١.

خبير: من الخبرة وهي العلم بالشيء.

بنو لهب: جماعة من بني نصر بن الأزد يقال إنهم أوجر قوم للطير.

^(٣) في هـ «فَالزَّيْدُونَ».

^(٤) في ش «فَالزَّيْدَانِ» مبتدأ وأقائمان خبر تقديم وتأخير.

^(٥) «ولا يجمع» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

^(٦) سورة مريم آية ٦: وما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

«الوَلَى أَنْ يَكُونَ «أَرَاغِبٌ» مبتدأ، «وَأَنْتَ» فاعل سد مسد الخبر، لأنَّ قوله «عَنْ آلِهَتِي» معمول لـ «أَرَاغِبٌ» فلا يلزم في هذا الوجه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأنَّ «أَنْتَ» فاعل لـ «أَرَاغِبٌ» =

«أَرَاغِبُ»^(١) أن يكون خبراً مقدماً وأن يكون مبتدأ، «وَأَنْتَ» فاعل سد مسد الخبر، فقله: «وَأَوَّلُ» مبتدأ، «وَمُبْتَدَأُ» خبره، «وَالثَّانِي» مبتدأ «وَفَاعِلُ» خبره، «وَأَعْنَى» فعل ماض في موضع الصفة لفاعل، ومعموله محذوف، وتقديره: وَأَعْنَى عن الخبر، «وَفِي أَسَارٍ» على حذف القول أي في قولك أَسَارٍ ذَانِ، «وَقَسْ» فعل أمر ومعموله محذوف أيضاً، والتقدير: قَسْ^(٢) على ما ذكر، «وَالنَّفْيُ» مبتدأ وخبره «كَاسَتْفَهُامٌ»، «وَنَحْوُ» فاعل «يَجُوزُ»^(٣)، «وَفَائِزٌ» مبتدأ: وأولو الرُّشْدِ فاعل سد مسد الخبر، وهو محكى بقول محذوف: أي نحو قولك: فَائِزٌ أُولُو الرُّشْدِ، «وَالثَّانِ» مبتدأ خبره «مُبْتَدَأُ» «وَذَا» مبتدأ «وَالْوَصْفُ» صفة له «وَحَبَرٌ» خبره، «وَأَنْ» حرف شرط، وفعل الشرط «اسْتَقَرَّ»، «وَفِي سَوَى» متعلقة باستقر، و«طَبَقًا» حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير: إن استقر الوصف^(٤) مطابقاً لمرفوعه في غير الأفراد، ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع وإعرابه فاعل بفعل مقدر^(٥) يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير: إن استقر^(٦) مطابقة بين الوصف ومرفوعه. ثم قال:

٣٧
ب

(ص) وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ * كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ /

(ش) يعني أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء، والرفع للخبر هو المبتدأ،

= فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أنت» أجنبي من راغب على هذا التقدير، لأنه مبتدأ فليس له «راغب» عمل فيه لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

شرح ابن عقيل ١: ١٩٨، وانظر البحر ٦: ١٩٤.

(١) في الأصل، ظ «راغب» تحريف.

(٢) في ش «محذوف تقديره قس» وفي ك «وتقديره قس».

(٣) في هـ، ظ، ت «يجوز».

(٤) ما بعد «الوصف» إلى هنا ساقط من ز، ك.

(٥) في ظ «بفعل محذوف».

(٦) في هـ، ز، ت «إن استقرت».

والابتداء هو جعلك الإسم أولاً^(١) لتخبر عنه ثانياً^(٢)، فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره هو مذهب «سيبويه».

«قال: فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو^(٣) فَإِنَّ الْمُبْنَى عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا اِرْتَفَعَ هُوَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ قولك^(٤): عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ، انتهى^(٥)» والضمير في رفعوا عائد على العرب، «وَرَفَعَ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ» وخبره «بِالْمُبْتَدَأِ»، والعامل في «كَذَلِكَ»^(٦) الاستقرار الذي تعلق^(٧) به الباء من قوله «بِالْمُبْتَدَأِ» ثم قال:

(ص) وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُسَمَّى الْفَائِدَةُ * كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

(ش) يعنى ان الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية، وإنما خصَّ الخبر بكونه متم^(٨) الفائدة، وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين؛ لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فيه تتم الفائدة، ولأنه الجزء المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين: «اللَّهُ بَرٌّ» لأن الله تعالى^(٩) بَرٌّ يَعْبَادُهُ «وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ»^(١٠)، والأَيَادِي النعم، وهو جمع أيَدٍ، وأيد جمع يد فهو جمع الجمع. ثم قال:

(ص) وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً * سَاحِوَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقُتْ لَهُ

(١) «أولاً» ساقطة من ظ.

(٢) «ثانياً» ساقطة من ش، ز، ط، ك، ت.

(٣) فى ت «هو هو معنى» زيادة من النسخ.

(٤) فى الأصل، هـ «كقولك» وفى ش، ز، ك «نحو قولك».

(٥) الكتاب ٢: ١٢٧.

(٦) فى ت «كذا» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى الأصل «نعلق».

(٨) فى الأصل «متمم» تحريف.

(٩) «تعالى» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت.

وفى ك «عز وجل».

(١٠) «والأيدى شاهدة» ساقط من ظ.

(ش) يعنى أن خبر المبتدأ يأتي مفرداً وهو الأصل، ويأتي جملة.

والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة وذلك نحو: زَيْدٌ / قائمٌ، والزَّيْدَانِ ٣٨
قَائِمَانِ، والزَّيْدُونَ قَائِمُونَ. وشملت الجملة الجملة الاسمية نحو: زَيْدٌ أَبُوهُ
ذَاهِبٌ^(١) والفعلية نحو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ.

وقوله: «حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ»، يعنى أن الجملة تكون مشتملة على
رابط يربطها بالمبتدأ، وإنما قال «حَاوِيَةٌ مَعْنَى» ولم يقل حاويةً ضميراً ليشمل
الضمير نحو: زَيْدٌ قَامَ^(٢) أَبُوهُ. وغيره مما يقع به الربط هو اسم الإشارة
كقوله تعالى: (وَلِيَأْسُ الثَّقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)^(٣).

في قراءة الرفع^(٤)، وتكرار^(٥) اللفظ بعينه كقوله - تعالى -: (الْحَاقَّةُ مَا
الْحَاقَّةُ)^(٦).

و«مُفْرَدًا» حال من فاعل يأتي الأول المستتر، «والمُجْمَلَة» حال من الضمير^(٧)
في «يَأْتِي» الثاني والضميران معاً عائدان على الخبر، «وحَاوِيَةٌ» وصف الجملة،
«وَمَعْنَى» مفعول بحاوية، «وَالَّذِي» واقع على المبتدأ وصلته «سَيَقَتْ لَهُ»،
والضمير العائد من الصلة إلى الموصول المجرور باللام، وفي «سَيَقَتْ» ضمير
مستتر^(٨) يعود على الجملة والتقدير: يأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة مشتملة

(١) في ظ، ك، ت «زيد أبوه قائم».

(٢) في ظ، ك، ت «زيد قائم أبوه». خطأ، لأنه من قبيل الخبر المفرد.

(٣) سورة الأعراف آية: ٢٦.

(٤) قرأ أبيّ وعبدُ الله والسبعة برفع «ولباس»

انظر معاني الفراء ١: ٣٧٥ والكشف عن وجوه القراءات ١: ٤٦٠، والبحر ٤: ٢٨٣، والإنحاف ص ٢٢٣

ومعجم القراءات القرآنية ٢: ٣٥١.

(٥) في ظ «وتكرر» تحريف.

(٦) سورة الحاقة آية: ١، ٢

(٧) «الضمير في» ساقط من ظ.

(٨) «مستتر» ساقطة من ش.

على رابط يعود على الاسم الذي سيقى له الجملة وهو المبتدأ، ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط، يته على ذلك بقوله:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ إِثَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى * بِهَا كُنْطَقَى اللّهُ حَسْبِي وَكَفَى

(ش) يعنى أن الجملة الخبر بها إذا كانت هي (١) عين (٢) المبتدأ في المعنى اكْتَفَى بها عن الرابط / ثم (٣) مثل ذلك بقوله: «كُنْطَقَى اللّهُ حَسْبِي ۚ» (٣٨) «فَنُطْقَى» مبتدأ، «واللّهُ حَسْبِي» جملة في موضع الخبر، وليس فيها ضمير؛ لأن «الله حَسْبِي» هو نُطْقَى، ونُطْقَى هو اللّهُ حَسْبِي ومثل (٤) ذلك هَجِيرًا (٥) أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. «وإِثَّاهُ» خبر «تَكُنْ» واسمها مستتر يعود على الجملة، «وَمَعْنَى» منصوب على إسقاط حرف الجر أي في معنى، «وَاكْتَفَى» جواب الشرط، وفيه ضمير يعود على المبتدأ، والضمير في بها عائد على الجملة. ثم قال (٦):

(ص) وَالْمَفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ * يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُشْتَكِنٍ

(ش) قسم الخبر المفرد إلى جامد وإلى مشتق، وذكر أن الجامد فارغ يعنى (٧) من الضمير نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَنْتَ زَيْدٌ.

وأن المشتق يتحمل ضميراً مستكناً أي لا يظهر نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، ففي قائم

(١) «هى» ساقطة من هـ.

(٢) «عين» ساقطة من ز، ظ، ك، ت.

وفى ش «نفس».

(٣) «ثم» ساقطة من ظ.

(٤) فى ش، ظ، ت «ومثال».

(٥) «هَجِيرًا» أى بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» كذا فى شرح الماردى ١: ٢٧٧ وفى ز «هَجِيرًا» أى بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

الهجير: الدأب والعادة.

وهو من أقوال العرب انظر المغرب ١: ٨٣.

(٦) فى هـ، ظ «قولة».

(٧) فى ز «يعنى أى عند» زيادة غير لازمة.

ضمير مستكن تقديره: هو، والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل ودخل في قوله: «وإن يُشتَقَّ» ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو: زَيْدٌ تَمِيمِيٌّ، وَزَيْدٌ أَسَدٌ، فإن قلت: ظاهر كلامه أن الضمير في «يُشتَقَّ» عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح؛ لأن الجامد لا يشتق. قلت: هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود ونظيره فيما تقدم، قوله^(١): وَقَدْ تَزَادُ. وما ذكره من كون المشتق / يستكن فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي، حيث يرفع ضمير^{٣٩} المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب بروزه ضميراً كان الفاعل أو ظاهراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَبْرَزْتُهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا * مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ^(٢) مُحْصِلاً

(ش) يعنى أن الخبر المفرد^(٣) المشتق إذا تلا غير من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين: إحداهما أن يكون المرفوع ظاهراً نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ. فالضمير^(٤) المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز. والأخرى أن يكون المرفوع ضميراً وقوله: «مُطْلَقاً» يعنى سواء خيف اللبس أو لم يُخَفَّ وشمل صورتين: إحداهما ما يعرض فيها اللبس نحو: زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ إذا أردت أن الضارب هو «زَيْدٌ» والمضروب «هو عَمْرُو»، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها. والأخرى ما ليس^(٥) فيها^(٦)

(١) فى ز، ك «ما تقدم فى قوله».

وفى ت «فيما تقدم فى قوله» يريد ما تقدم فى قوله فى باب المعرف بأداة التعريف ص ١٦٤ ..

(٢) فى ظ «له معناه» تقديم وتأخير.

(٣) «المفرد» ساقطة من ش.

(٤) «فالضمير» ساقط من ت.

(٥) فى ش، ه، ز، ط، ك، ت «ما لا لبس».

(٦) فى ظ «يعرض فيها».

نحو: زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ. وهذه مختلف فيها، فمذهب البصريين أنه يجب^(١) الإبراز فيها كالتي قبلها، ومذهب «الكوفيين» أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار ومذهب الناطم^(٢) في هذا الرجز موافق «للبصريين»^(٣) ولذلك قال: «مُطْلَقاً» وقوله^(٤): «وَأَبْرَزْنَهُ» أي أَبْرَزَ الضمير، «وَمُطْلَقاً»: منصوب على الحال من الضمير المنصوب في «أَبْرَزْنَهُ»، وفي «تَلَا» ضمير يعود على الخبر، «وَمَا» واقعة على المبتدأ^(٥) وهي موصولة مفعولة بتلا، «وَمَغْنَةً»: اسم ليس، والضمير في معناه / عائد على الخبر^(٦)، وهو $\frac{٣٩}{ب}$ الرابط بين الصلة والموصول، والضمير في «له» عائد على المبتدأ، وفي قوله: «مُحْصِلاً» ضمير مستتر يعود على الخبر، وتقدير البيت: وَأَبْرَزَ الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مطلقاً إِذَا تَلَا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ. ثم قال^(٧):

(ص) وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزَّ * نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

(ش) من أقسام الخبر أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وهو راجع في التقدير إلى المفرد أو الجملة؛ ولذلك قال: «نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ» فإذا

(١) في ش «وجوب».

(٢) في ز «الناظم رحمه الله تعالى».

(٣) ووافق الكوفيين في غير هذا الرجز وذلك في شرح الكافية ١: ٣٣٨ - ٣٤٠ في قوله:

«فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْتَى اللَّبْسُ، وَرَأَيْتُهُمْ حَسَنَ

قال: ومثال ما يخاف فيه اللبس قولك: «زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ» والهاء له «عمر» والضارب «زيد» فإن ذلك لا يعرف إلا بإبراز ضمير الفاعل فإذا قصد كون «زيد» مضروباً و«عمر» ضارباً استتر ضمير الرفع. ففروق الكوفيين بين ما يُؤْتَى فيه اللبس وما لَا يُؤْتَى فيه، ولم يفرق البصريون بينهما ليجري الباب على سنن واحد.

(٤) «وقوله» ساقط من ظ.

(٥) في ظ «الابتداء».

(٦) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «على ما» وما أثبت أدق كما في الأصل.

(٧) في ظ «وقوله».

قلت: زَيْدٌ عِنْدَكَ، أَوْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فالتقدير: زَيْدٌ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ عِنْدَكَ^(١)،
أَوْ زَيْدٌ كَانَ أَوْ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ.

ولمّا جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجملة؛ لأنه عوض عن الخبر، ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه، ووجهه أن أصل الخبر الافراد، واختار أكثر «البصريين» تقديره بالفعل؛ لأنه أصل في العمل^(٢)، والضمير في «وَأَخْبَرُوا» عائد على العرب «وَنَاوِينَ» حال منه، «وَمَعْنَى»: مفعول بناوين، ثم قال^(٣):

(ص) وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا * عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبَرًا

(ش) يعنى أن اسم الزمان لا يخبر به عن جثة فلا يُقال: زَيْدٌ الْيَوْمَ،
وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو: زَيْدٌ أَمَامَكَ. وأن اسم
الزمان يخبر به عن المعنى نحو: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وقوله: «وَأَنْ يُفَدَّ فَأَخْبَرًا»^(٤)، أي وإن يفد الإخبار عن الجثة باسم / الزمان

(١) «عندك» ساقط من ظ.

وفي ش «زيد كائن عندك أو مستقر» تقديم وتأخير.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن الظرف، والجار والمجرور ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو «زَيْدٌ أَمَامَكَ» وحجتهم في ذلك أن «أمامك» في المعنى ليس «زيد» كقولك «زَيْدٌ قَائِمٌ» فقام في المعنى هو زيد. ولما كان أمامك مخالفاً لـ «زيد» في المعنى نصب على الخلاف؛ ليفرقوا بينهما.

وذهب البصريون إلى أنه منتصب بفعل مقدر. وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل - كما أشار الشارح في المثال - وحجة الفريق الأول من البصريين أن الأصل في قولك: «زيد أمامك» في أمامك، لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى «في». فدل على أن التقدير في قولك «زيد أمامك» زيد استقر في أمامك. ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مُقَدَّرٌ مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف. وحجة الفريق الثاني هي أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل.

انظر في هذه المسألة الإنصاف ٢٤٦:١.

(٣) «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٤) في ظ «فأخبر» وما أثبت أدق كما في الألفية والأصل وبقية النسخ.

فأجز الإخبار به، ومنه قولهم: «الهِلَالُ اللَّيْلَةُ»^(١)، وهو في المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى؛ لأنَّ التقدير^(٢): مُحْدُوْتُ الْهِلَالِ اللَّيْلَةِ، وقوله: «فَأَخِيرًا» أراد^(٣) فَأَخِيرُنْ فوقف على نون التوكيد^(٤) الخفيفة بالألف، والفاعل «يُفِيدُ» ضمير عائد على الإخبار المفهوم من قوله: فَأَخِيرًا ثم قال:

(ص) وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ * مَا لَمْ يُفَيْدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَجْمَةٍ^(٥)
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ. فَمَا نَحِلُّ لَنَا * وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ * بَرٌّ يَزِينُ. وَلَيَقْنَنَّ مَا لَمْ يُقَلِّ

(ش) الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة، واقتصر الناظم منها على ستة:

الأول: أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَجْمَةٍ.

الثاني: أن يتقدم عليها أداة^(٦) استفهام وهو المشار إليه بقوله: وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟

الثالث: أن يتقدم عليها أداة نفى، وهو المشار إليه بقوله: فَمَا نَحِلُّ لَنَا^(٧).

(١) من أقوال العرب. وفي رواية «الليلة الهلال».

انظر الكتاب ٤١٨:١، وشرح الكافية لابن مالك ٣٥١:١، وشرح ابن الناطم ١١٢، وشرح ابن عقيل ٢١٤:١، وشرح المرادى ٢٨١:١، وشرح التصريح ١٦٧:١.

(٢) في ظ «المعنى».

(٣) في ظ «أي» وفي ك «المراد».

(٤) في ظ «التأكيد» تحريف.

(٥) النجمة: شملة فيها خطوط بيض وسود، أو بردة من صوف يلبسها الأعراب.

(٦) «أداة» ساقطة من ك.

(٧) في ظ «فما نحل عندنا». خطأ من الناسخ.

الرابع: أن تكون موصوفة^(١)، وهو المشار إليه بقوله: وَرَجُلٌ مِّنَ الْكَرَامِ عِنْدَنَا.

الخامس: أن تكون عاملة فيما بعدها، وهو المشار إليه بقوله: وَرَغْبَةٌ فِي الْحَيْرِ خَيْرٌ.

السادس: أن تكون مُضَافَةً إِلَى نكرة، وهو المشار إليه بقوله: وَعَمَلٌ يَرَى بَيِّنٌ.

ثم قال: وَلْيُقَسِّ مَا لَمْ يُقَلَّ، فَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ /، لَمْ يَسْتَوْفِ الْمَسْوَغَاتِ^(٢) وَلَمْ يَشْتَرَطْ «سَبِيوِيَّة» فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ إِلَّا حَصُولَ الْفَائِدَةِ، وَحَكَى مِنْ كَلَامِ^(٣) الْعَرَبِ: «أَمُتَ فِي الْحَجَرِ لَا فِيكَ»^(٤)، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْوَغَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا النُّحَوِيُّونَ، وَ«مَا» فِي قَوْلِهِ: «مَا لَمْ تُفِدْ» ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ أَيْ مَدَّةٌ كَوْنُهَا غَيْرُ مَفِيدَةٍ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «وَلْيُقَسِّ» لَامُ الْأَمْرِ، وَالْفِعْلُ مَجْزُومٌ بِهَا

(١) فِي ظ «صِفَةٍ» حَقْلًا مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلٍ ٢١٨:١، ٢١٩ وَهِيَ كَثِيرَةٌ .. مِنْهَا:

السَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ شَرْطًا نَحْوُ: «مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ».

الثَّامِنُ: أَنْ تَكُونَ جَوَابًا نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: مَنْ عِنْدَكَ؟ فَتَقُولُ: «رَجُلٌ»

التَّقْدِيرُ: «رَجُلٌ عِنْدِي».

التَّاسِعُ: أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، نَحْوُ: كُلُّ يَمُوتُ.

الْعَاشِرُ: أَنْ يَقْصِدَ بِهَا التَّنْوِيحَ كَقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ:

فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَيُورُ لَيْشْتُ، وَتَوْتُبُ أَجْمَرُ

الْحَادِي عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ دَعَاءً نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الصَّافَّاتِ آيَةِ: ١٣٠ (سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ)

الثَّانِي عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ مَصْغَرَةً؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ فِيهِ فَائِدَةٌ مَعْنَى الْوَصْفِ نَحْوُ:

رُجُلٌ عِنْدَنَا «تَقْدِيرُهُ: رَجُلٌ حَقِيقٌ عِنْدَنَا».

(٣) فِي ش «وَحَكَى مِنْ كَلَامِهِمْ» التَّرْتِيبُ جَائِزٌ.

(٤) مِنْ أَقْوَالِ الْعَرَبِ. وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَقْصَى «أَمُتَ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ»

انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٢٩:١، وَالْمُسْتَقْصَى ٣٦٠:١. الْأُنْثَى: الْعَوَجُ.

و«مَا» موصولة أو مصدرية^(١) أو نكرة موصوفة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، ثم قال:

(ص) وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا * وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا صَرَرَا
فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ * عَزَفَا وَنُكِرَا عَادِمِي بَيَانِ
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا * أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَصِرَا
أَوْ كَانَ مُسْتَعْدًّا لِذِي لَامٍ ابْتِدَا * أَوْ لَزِمَ الصَّدْرَ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

(ش) إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ^(٢)، لأنه وصف له في المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف. والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام:

الأول: جواز تقديمه. وهو المشار إليه بقوله: «وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ»، وقوله:

«إِذْ لَا صَرَرَا. أي [إن]»^(٣) لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتي.

ومن تقديم الخبر على المبتدأ جواز^(٤) قولهم: يَتِمُّمِي أَنَا^(٥) وَمَشْنُونَةٌ مَنْ

يَسْتَنْوُكُ [أي مبغوض من يفضلك]^(٦)

الثاني: وجوب تأخيره. وذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف أو التثنية. وهو المشار

(١) «أو مصدرية» ساقط من ش.

(٢) في ت «الابتداء» تحريف من الناسخ.

(٣) «إن» تكملة من هـ، ز، ط، ك. وفي ش «إذا لم».

(٤) في ط «جواز»

(٥) من أقوال العرب. انظر شرح ابن الناطم ١١٤ وشرح ابن عقيل ٢٢٩:١ وشرح المرادي ٢٨٢:١،

وشرح الأشموني ٣١٤:١.

وفي ط «أَتَبِيحِي أَنَا؟»

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز.

إليه بقوله: «فَامْتَنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُرَّانِ. عُرُوفًا وَتُكْرًا»^(١) فمثال ٤١/أ

استوائهما في التعريف: زَيْدٌ أَخُوكَ.

ومثال استوائهما^(٢) في التنكير أَفْضَلُ مِنْي أَفْضَلُ مِنْكَ^(٣). وقوله:

«عَادِمِي بَيَانٍ». يعنى أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا^(٤)

متساويين في التعريف أو التنكير^(٥) إلا مع عدم البيان كالمثالين

المذكورين^(٦)، وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من

الخبر^(٧) جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يُوسُفَ، فأبو

حنيفة خبر مقدم، وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك بأن «أَبَا

يُوسُفَ» هو المشبه «بِأَبِي حَنِيفَةَ» فهو المبتدأ. ومن ذلك قول الشاعر:

٢٦ - بَنُونًا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(٨)

(١) في ز «عرفاً وتكرأ عادى بيان» أكملت بيت الألفية وتكملته غير لازمة.

(٢) ما بعد «استوائهما» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) قال الأزهرى:

«أفضل منك أفضل منى» كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في الجمرور بعده، فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ، وأفضل منى خبره امتنع تقديم الخبر؛ لئلا يتوهم ابتدائية فينعكس المعنى لعدم القرينة.

شرح التصريح ١: ١٧٢.

(٤) في هـ «كان» تحريف.

(٥) في ز، ت، ك «والتنكير».

(٦) «المذكورين» ساقطة من ت.

(٧) في ك «من الخبر في التعريف».

(٨) الشاهد للفرزدق.

انظر ديوانه ٢١٧: ١، وشرح المفصل ٩٩: ١ وشرح الكافية لابن مالك ٣٦٧: ١ وشرح ابن عقيل ٢٣٣: ١، وشرح التصريح ١٧٣: ١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٤٨: ٢، وهامش الخزانة ٨٨: ١ / ٢١٣، ٥٣٣.

«فَبَتُونَا»^(١) خبر مقدم؛ لأنَّ المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين.

الموضع الثانى: أن يكون فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً. وهو المشار إليه بقوله: «كَذَّا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ»
يعنى أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً، فأطلق وهو مقيد بما تقدم، فإنه لا يمتنع تقديمه فى نحو: الرَّيْدَانِ قَامَا، وَزَيْدٌ قَامَ أَبَوُهُ.

ولما يمتنع تقديمه فى نحو: زَيْدٌ قَامَ، وَهَيْدٌ قَامَتْ^(٢).

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصوراً يالاً أو يانما. وهو المشار إليه بقوله: «أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِراً» مثاله:
مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ.

الموضع الرابع: أن يكون / الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام
الابتداء وهو المشار إليه بقوله: «أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً»
يعنى أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسنداً لمبتدأ ذى لام ابتداء^(٣) نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

(١) فى الأصل «فبتو» تحريف.

وفى هـ «فبتوا» تحريف.

(٢) «وقوله فأطلق وهو مقيد. على هذا جمهور الشراح والخواشى وأنه أطلق فى محل التقيد. والحق أن هذا تحامل على الناظم من غير موجب، إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم، فإن قوله: «كَذَّا» تشبيه تام فى منع التقديم بقيد وهو عدم البيان إلا إذا لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بأن كان الفعل الواقع خبراً رافعاً لضمير المبتدأ المستتر نحو: زَيْدٌ قَامَ وَهَيْدٌ قَامَتْ وأما إن كانت هنالك قرينة بأن كان الفاعل اسماً ظاهراً نحو زَيْدٌ قَامَ أَبَوُهُ، أو ضميراً بارزاً نحو: الرَّيْدَانِ قَامَا، لجاز التقديم والتأخير «حاشية ابن حمدون ١: ٨٣».

(٣) ما بعد «لام ابتداء» إلى هنا ساقط من ظ.

الموضع الخامس: أن يكون مسنداً لمبتدأ من أدوات^(١) الصدر وهو المشار إليه بقوله: «أَوْ لَا زِمَ الصُّدْرِ»، يعنى أو كان مسنداً لِلْأَزِم الصدر وذلك نحو: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، ومثل للاستفهام بقوله: «من لى مُنْجِدًا».

ومثال الشرط: مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ.

الثالث: وجوب تقديمه. أعنى تقديم الخبر، وذلك فى أربعة مواضع: الموضوع^(٢) الأول: أن يكون ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَلَخَوُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ وَلَى وَطَرٌ * مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

الموضع الثانى: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ * مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنٌ يُخْبِرُ

(ش) [هذا على حذف مضاف، أى ملابسه. والتقدير: كذا يلزم

تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه مضمر من المبتدأ الذى يخبر بالخبر

عنه نحو^(٣): «عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا»^(٤)، فلا يجوز مِثْلُهَا عَلَى

الثَّمَرَةِ؛ لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة.

(١) فى هـ ، ز «ذوات».

(٢) «الموضع» ساقطة من ت.

(٣) فى ظ «مثل».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ظ.

كذا ورد فى الأصل «أى كذلك يلزم تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر من المبتدأ نحو «على التمرة مثلها زبداً» والمثال من أقوال العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٥٢:٢، وشرح الأشمونى ٢١٢:١.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر من أدوات الصدور^(١)، وهو المشار.

٤٢
أ

إليه بقوله /:

(ص) كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّضْيِيرَ * كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا

(ش) يعنى أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله:

«كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا».

«فَأَيُّ» ظرف مكان مضمن^(٢) معنى همزة الاستفهام، «وَمَنْ» مبتدأ

[موصول]^(٣)، «وَعَلِمْتُهُ» صلته، «وَنَصِيرًا» مفعول ثان، أو حال من

الهاء فى علمته إذا جعلت عَلِمَ بمعنى عَرَفَ^(٤).

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً «يَالَا» أو «يَأْتَمَا»، وهو المشار

إليه بقوله:

(ص) وَخَبَرَ الْمُحْضُورِ قَدْ أَمَّا أَبَدًا^(٥) * كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا

(ش) «فَلَنَا»^(٦) خبر واجب التقديم؛ لأن المبتدأ هو «اتِّبَاعُ أَحْمَدًا» وهو

محصور «يَالَا»، ومثاله محصوراً «يَأْتَمَا»: «يَأْتَمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ».

(١) فى ش، ه، ز، ظ «أدوات الصدور» وعبارتها أولى وأفضل، لأنه قال فى الموضع الخامس «أدوات الصدور» وفى ت «ذوات الصدور».

(٢) فى الأصل «مضمير»، وفى ز، ك «متضمن».

(٣) «موصول» تكملة من ش، ز.

(٤) العبارة مضطربة فى الأصل، وفى ش «ونصيراً مفعول ثانٍ إذا جعلت عَلِمَ بمعنى عرف، أو حال من الهاء فى علمته».

وفى ظ، ت «ونصيراً مفعول ثانٍ، أو حال إذا جعلت علم بمعنى عرف من الهاء فى علمته»، والعبارة المثبتة من ه، ز، ك هى الأدق.

(٥) فى ه، ز بعد الشطر الأول من البيت.

(ومثل ذلك بقوله: كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا).

(٦) فى الأصل «فكذا» تحريف.

وقوله: «والأصل» مبتدأ، «وفى الاختبار» متعلق به، «وَأَنْ تُؤَخَّرَا» خبر المبتدأ والضمير في «وَجَوَّزُوا» عائد على العرب، «وَضَرَرَا» اسم لا، والخبر محذوف، تقديره: في التقديم، والضمير في «امْتَنَعُوا» عائد على التقديم، «وَعَزَّزُوا وَتَكَرَّرَا» منصوبان على إسقاط الجار. والتقدير: في عرف ونكر. «وَعَادِمَيَّ بَيَانٍ»^(١) منصوب على الحال من الجرايين، والعامل في كذا محذوف تقديره: ويمتنع، «والفعل» مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال [وفى كان ضمير مستتر عائد على الفعل، أَوْ قُصِدَ اسْتِغْمَالُهُ^(٢)] جملة معطوفة على الجملة التي بعد «إِذَا»، «والهاء» في استعماله عائدة على الخبر، والتقدير: كذا إذا كان الفعل خبراً / أو قصد استعمال الخبر منحصرًا، ^{٤٢}_ب «وَكَذًا» متعلق بمحذوف كما تقدم في الذى قبله، «وَمُضْمَرٌ» فاعل «يَعَادُ»، والضمير في عليه عائد على الخبر، «وَمَا» في قوله: «يَمَّا» واقعة على المبتدأ، وهي موصولة، وصلتها «يُخْبِرُ»، وبه وعنه متعلقان «يُخْبِرُ»، والضمير العائد على الموصول؛ الضمير في «عَنْهُ»، والضمير في «بِهِ» عائد على الخبر، «وَمُبِينًا» حال من الضمير في «بِهِ»، وهذا البيت من الأبيات المعقدة من^(٣) هذا الرجز، «وَكَذًا» متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق^(٤)، والفاعل «يَسْتَوْجِبُ» ضمير عائد على الخبر، «وَالْتَضِيدَا» مفعول بيستوجب، «وَتَحَبَّرَ الْمُحْضُورِ» مفعول مقدم بقدّم، «وَأَبَدًا» منصوب على الظرف. ثم قال:

(ص) وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَ كَمَا»^(٥)

(١) «بيان» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في ز «وفى».

قوله: من الأبيات المعقدة، يريد بالنسبة لتحليل البيت ومعناه، ولذلك اختلفت العبارة واضطربت بين الأصل وبقيّة النسخ في شرحه. وقد أثبت هذا الاختلاف في موضعه.

(٤) «كما سبق» ساقط من ط.

(٥) ما بعد «جائز» إلى هنا ساقط من هـ، ز، ك.

(ش) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا عُلِمَ، ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله^(١): «زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمْ»، «فَزَيْدٌ» مبتدأ، والخبر محذوف للعلم به، وتقديره: زَيْدٌ عِنْدَنَا، ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله:

(ص) وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: ذَيْفٌ * فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

(ش) «فَذَيْفٌ» خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: زَيْدٌ ذَيْفٌ. وفهم من قوله: «وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ بِجَائِزٍ»، أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً إذا عُلِمَا، ومنه قوله - تعالى -^(٢): (وَاللَّيْلِ / لَمْ يَحْضُرْ)^(٣) أَيْ «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ»^{٤٣} فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه، «وفى جواب» متعلق «بقُلْ»، وقوله: «فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ» تتميم للبيت، ولو استغْنِيَ عنه لصح المعنى. ثم^(٤) إِنَّ الْخَبَرَ يُحذف وجوباً فى أربعة مواضع:

الأول: بعد لولا الامتناعية. وإليه أشار بقوله:

(ص) وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِباً حَذَفُ الْخَبَرِ * حَتَّمُ ...

(ش) وفهم من قوله: «غَالِباً» أَنَّ «لَوْلَا» استعمالين: غَالِباً وغير غالب،

وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب

فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو: لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ.

ففى مثل [هذا يجب]^(٥) حذف الخبر لسدّ الجواب مسده، وغير

(١) فى ش، هـ، ز، ك «بقوله كما تقول ...».

(٢) فى ش «كقوله - تعالى - وفى ز، ك «قوله - عز وجل -».

(٣) سورة الطلاق. آية: ٤.

(٤) فى الأصل «فى».

(٥) «هذا يجب» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

الغالب أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: لَوْلَا زَيْدٌ بَاكِ
لَضَحِكْتُ، فالامتناع في هذه الصورة متعلق^(١) على بكاء زَيْدٍ لا
على زَيْدٍ، ففي مثل^(٢) هذا لا يجب حذف الخبر، بل يجوز إذا دلَّ
عليه دليل^(٣). «فَعَالِيَا» حال من لولا «وَحَذَفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ» جملة من
مبتدأ وخبر، «وَبَعْدَ» متعلق بحذف أو يَحْتَمُّ، والتقدير: وحذف الخبر
متحتم^(٤) بعد لولا في غالب أمرها، وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ.
الثاني^(٥): بعد مبتدأ هو نص في القسم. وإليه أشار^(٦) بقوله:
(ص) ... * ... وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ
وذلك نحو قولك / «لَعَمْرُكَ» [لَأَفْعَلَنَّ]^(٧) فالخبر واجب الحذف
تقديره قسمي، ووجب حذفه لسد الجواب مسده، وإذا إشارة لتحتم حذف الخبر.
الثالث: بعد واو المعية^(٨)، وهو المشار إليه بقوله:

٤٣
ب

(١) في هـ، ز «معلق».
(٢) «مثل» ساقطة من ظ.
(٣) في ت «دليلاً» تحريف، خطأ من الناسخ.
(٤) في هـ، ز «محتم» تحريف.
يحذف الخبر وجوباً بعد لولا إذا كان كوناً مطلقاً، أما إذا كان كوناً مقيداً فلا يجوز حذفه إلا إذا دل
عليه دليل حيث يجوز إثباته وحذفه. هذا ما ذهب إليه ابن مالك، والرماني، وابن الشجري، والشلوين،
وذهب الجمهور إلى أن الخبر يُغَدَّلُ لولا واجب الحذف؛ لأنَّ الخبر لا يكون إلا كوناً مطلقاً. ومنعوا الإخبار
بالخاص بعد لولا.
انظر في هذه المسألة الإنصاف ٧٠:١، وشرح المرادي ٢٨٩:١ وشرح ابن عقيل ٢٥٠:١ وشرح
التصريح ١٧٨:١.
(٥) في ز، ك «والثاني يكون».
(٦) في ز، ك «وهو المشار إليه».
(٧) «لَأَفْعَلَنَّ» تكملة من ش، هـ، ز، ك.
(٨) في ش «واو عيئت المعية».

(ص) وَبَعْدَ وَآوِ عَيِّتَتْ مَفْهُومَ مَع * ...

(ش) أي يجب حذف الخبر بعد الواو بمعنى «مَع» ومثل ذلك بقوله:

(ص) ... كَمِثْلِ كُلِّ صَائِعٍ وَمَا صَنَعَ

(ش) «فَكُلُّ صَائِعٍ» مبتدأ، «وَمَا» معطوفة عليه، وهى موصولة أو

مصدرية، وهو أظهر، والخبر محذوف وجوباً تقديره مقرونان «وَبَعْدَ

وَآوِ» متعلق بمحذوف تقديره ويحذف.

الرابع: أن يقع المبتدأ قبل حالٍ لا يصح جعلها خبراً عن المبتدأ، وهو المشار

إليه بقوله:

(ص) وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا * عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ

(ش) أى يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال الممتنع جعلها خبراً عن

المبتدأ المذكور قبلها، «فَقَبْلَ» متعلق بمحذوف تقديره: ويحذف^(١)، «وَلَا

يَكُونُ خَبَرًا» جملة فى موضع الصفة لحال، «وَعَنِ الَّذِي» متعلق بخبر،

«وَالَّذِي» نعت لمحذوف^(٢) تقديره: عن المبتدأ الذى. وشرط هذا المبتدأ

أن يكون مصدراً عاملاً فى مفسر صاحب الحال^(٣) المذكور، أو أفعال

تفصيل مضافا^(٤) إلى المصدر المذكور، وقد مثّل للأول بقوله:

(ص) كَضَرْبِ الْعَبْدِ مُسِيئًا ... * ...

(ش) والتقدير: ضربى العبد إذا كان / مسيئاً، «فَضَرْبِ» مبتدأ، وهو $\frac{٤٤}{١}$

(١) «ويحذف» الكلمة مضطربة فى ظ.

(٢) فى ظ «لمحذوفه» تحريف.

(٣) فى ظ «نفس صاحب الحال».

(٤) فى هـ «مضاف».

مصدر عامل في العَبد، والعَبد مفسر للضمير المستتر في كان المحذوفة، وكان المحذوفة تامة، «ومُسيباً» اسم فاعل من أَسَاء، وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل في إذا المحذوفة، أي ضربى كائن إذا^(١).

ثم مثل للثاني^(٢) بقوله:

(ص) ... وَأَتَمَّ * تَبَيَّنَ الْحَقُّ مَنُوطًا بِالْحِكَمِ

(ش) «فَاتَمَّ» أفعل تفضيل وهو مبتدأ مضاف إلى^(٣) «تَبَيَّنَ»^(٤)، «والحق» مفعول بتَبَيَّنَ، «ومَنُوطًا» حال من الضمير المستتر في كان المقدزة، ومعنى مَنُوطًا: متعلق، «وبالحكم» متعلق به، ثم قال:

(ص) وَأَخْبِرُوا بِأَتَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شُعْرَا^(٥)

(ش) يعنى أنَّ المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد، وذلك على وجهين: أحدهما أن يتعدد لفظاً لا معنى نحو: الرُّمَانُ مُخْلُوطٌ حَاضِضٌ؛ لأنَّ معنى الخبرين راجع إلى شىء واحد، إذ معناهما مُزٌّ. فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد، والثاني أن يتعدد لفظاً ومعنى نحو: زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ، فهذا يجوز أن يعطف الثاني على الأول وأن لا يعطف، وإلى هذا المثال^(٦) أشار بقوله: «كَهُم سَرَاةً شُعْرَا»^(٧)، «فَهُم» مبتدأ، «وَسَرَاةً»^(٨) خبر أول، «وشُعْرَا» خبر

(١) في ظ «كائن إذا كان».

(٢) في هـ، ز، ط، ك، ت «ثم مثل الثاني أيضاً».

(٣) في الأصل «في».

(٤) في ش، ك «تبين» تحريف.

(٥) «كَهُم سَرَاةً شُعْرَا» ساقطة من ش، هـ، ز، ك.

(٦) «المثال» ساقطة من ش، ك.

(٧) في الأصل «بقولهم كسرات شعرا» خطأ من الناسخ.

(٨) في الأصل «سرات»، تحريف.

بعد خبر، «وسرّة» / جمع سَرِيٍّ على غير قياس وهو الشريف^(١). $\frac{٤٤}{ب}$
 قال «الجوهري»^(٢): وهو جَمْعٌ عزيز^(٣)، أن يجمع فعيل أصلاً^(٤) على
 فَعْلَةٍ^(٥) ولا يعرف غيره، وجمع السراة سروات^(٦).



(١) في هـ، ز، ك «الشريف السخى في مرثته» والتكملة هنا غير لازمة وقد تكون حاشية، لأنّ العبارة
 منقولة نصّاً من الصحاح، ولم ترد فيه هذه التكملة.
 وفي ش، ظ «السخى في مروءة».
 (٢) انظر الصحاح ٢٣٧٥:٦ «سرا»، وانظر تهذيب اللغة ٥٣:١٣، واللسان «سرى»، وحاشية الصبيان
 ٢٢١:١
 (٣) «عزيز» ساقطة من ز.
 وفي الأصل، ش، ك «سري». والصواب ما أثبت عن بقية النسخ، كما وردت في الصحاح.
 (٤) «أضلاً» ساقطة من هـ.
 (٥) في ظ «أفعله».
 (٦) من «قال الجوهري» إلى هنا ساقط من ز، ك.

(كان وأخواتها)

(ش) لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع في [بيان]^(١) نواسخ الابتداء، وسميت نواسخ الابتداء؛ لأنَّ الابتداء رفع المبتدأ، فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها، وبدأ بكان وأخواتها فقال:

(ص) تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ * تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

(ش) يعنى أن «كَانَ» ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها، وتنصب ما كان قبل دخولها خبراً على أنه خبرها^(٢)، ثم مثَّل بقوله: كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ، وفُهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها، وسينص^(٣) عليه بعد، «فَكَانَ» فاعل بترفع «وَالْمُبْتَدَأُ» مفعول، و«اسْمًا»^(٤) حال من المبتدأ «وَالْخَبَرُ» منصوب بإضمار فعل يفسره «تَنْصِبُهُ»، ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده، خبر والأوَّل أجود لعطفه على الجملة الفعلية، ثم قال^(٥):

(١) «بيان» تكملة من ك.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهرى «كان وأخواتها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويُسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويُسمى خبرها، هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم القراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل، واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه، فقال القراء تشبيهاً بالحال، وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال، والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرًا ومعرفةً وجامدًا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال».

شرح التصريح ١٨٤:١

وقد اختار الناظم مذهب البصريين.

انظر شرح المرادى ٢٩٥:١.

(٣) في هـ، ظ «وسننص».

(٤) في الأصل «واسمها» والصواب ما أثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

(٥) في هـ، ظ «قوله».

(ص) كَكَانَ: ظَلَّ، بَاكَ، أَضْحَى، [أَصْبَحَا] ^(١) * أَهْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا
فَتَيَّءَ وَانْفَكَ ^(٢) ... *

(ش) يعنى أَنَّ «ظَلَّ» وما بعدها مثل «كَانَ» فى رفعها الاسم ونصبها
الخبر ثم إِنَّ هذه الأفعال على ثلاثة أقسام:

قسم يعمل بلا شرط / وهو «كَانَ [وَلَيْسَ] ^(٣)» وما بينهما، وقسم ^{٤٥}
يعمل ^(٤) بشرط تقدم نفى أو شبهه، وهو ^(٥) النهى، وذلك «زَالَ وَانْفَكَ» وما
بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم «مَا» المصدرية وهو «دَامَ»، وإلى هذا
القسم ^(٦) أشار بقوله ^(٧):

(ص) ... وَهَذِهِ الْأَرْيَعَةُ * لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ ^(٨) مُتَّبَعَةٍ
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا * كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِزْهَمًا

(ش) يعنى أَنَّ «زَالَ وَبَرِحَ وَفَتَيَّءَ وَانْفَكَ» لا تعمل العمل المذكور إلا
بشرط أن تكون متبعة لنفى أو شبهه، وشمل قوله بعد «أَوْ لِنَفْيٍ» ^(٩) جميع
أدوات النفى والمراد بشبهه النهى كقوله:

٢٧- صَاحٍ شَمَّرَ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ * تِ فَيْسِيَالُهُ صَلَالٌ مُبِينٌ ^(١٠)

(١) «أصبحا» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

(٢) «فتيئ وانفك» ساقط من ظ، وذكره فى البيت التالى مع بقية البيت.

(٣) «وليس» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت وذكرها لازم.

(٤) «يعمل» ساقطة من ظ.

(٥) فى الأصل «وهى» تحريف.

(٦) فى هـ، ز، ظ، ت «التفسييم» لعله أدق؛ لأنه أشار إلى قسمين.

(٧) فى ظ «بقوله فتىئ وانفك» التكملة ذكرت فى الأصل وبقية النسخ مع البيت السابق.

(٨) فى ظ «أو نفى» تحريف.

(٩) فى الأصل، ش، هـ، ك، ت «نفى».

وفى ظ «أو نفى» وما أتت أدق كما فى ز والألفية.

(١٠) لم أعر على قائله، وقد ورد فيها وقفت عليه من كتب النحو غير معزوة.

انظر فى شرح ابن الناظم ١٣١ وشرح الماردى ٢٩٦:١ وشرح ابن عقيل ٢٦٥:١، وشرح التصريح

١٨٥:١ والهمع ١١١:١ ومعجم شواهد النحو ١٧٠.

وقوله: ومثل «كَانَ» «دَامَ» مسبوqa «بِمَا»^(١) يعنى أَنَّ «دَامَ» مثل «كَانَ» فى عملها، ويشترط فى عملها العمل المذكور أن تتقدم عليها «مَا» ثم مَثَلْ بقوله: «كَأَخِطِ مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِزْهَمًا»، وفهم من المثال أَنَّ «مَا» المذكورة ظرفية مصدرية، إذ التقدير: أَخِطِ دِزْهَمًا مدة دوامك مصيباً، وفهم من اشتراطه، تقدم النفى أو شبهه فى «زَالَ» وأخواتها، وتقدم «مَا» فى دَامَ أن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يُشترط فيه شيء، ولما^(٢) ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضى، وكان غير الماضى كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضى^(٣) أشار إلى ذلك بقوله: /

٤٥
ب

(ص) وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا * إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِثْلُهُ اسْتَعْمِلَا^(٤)

(ش) وفهم من قوله: «إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ»^(٥) منه استعمِلَا أَنَّ منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضى وذلك «لَيْسَ»، ودَامَ. «فَغَيْرُ» مبتدأ، وخبره «قَدْ عَمِلَا»، ومِثْلُهُ نعت لمصدر محذوف، وهو أيضاً على حذف مضاف بين «مثل»، و«الهاء» والتقدير: قد عمل عملاً مثل عمله، «وإِنْ كَانَ» شرط، والجواب محذوف للدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أَنَّ خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم، ويجوز تقديمه، فأما تقديمه على اسمها فجائز فى جميعها وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطَ الْحَبَرِ * أَجْزُ ...

(١) «مسبوqاً بِمَا» ساقط من ز، ك.

(٢) ما بعد «وأخواتها» إلى هنا ساقط من ظ، ك.

(٣) «يعمل عمل الماضى» ساقط من ك.

وفى ز «يشمل عمل الماضى».

(٤) «استعمِلَا» ساقطة من ك.

ووردت فى الأصل فى أول البيت.

(٥) فى ظ «الماضى» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقيّة النسخ.

(ش) أى فى جميع هذه الأفعال، ومنه قوله - عز وجل -: (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)^(١)

«وَتَوَسَّطَ الْخَبَرِ»^(٢) مفعول^(٣) بأجز، وأما تقديمه عليها، فهى فى ذلك على ثلاثة أقسام:

قسم يمتنع تقديمه عليها^(٤) باتفاق وهو «مَا دَامَ» وما اقترن منها «بِمَا» النافية، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَكُلُّ سَبْقَةٍ دَامَ حَظَرُ
كَذَلِكَ^(٥) سَبَقُ خَبَرٍ مَا الثَّانِيَةِ * فَجِئْتُ بِهَا^(٦) مَثَلُوهَ لَا تَالِيَهُ^(٧)

(ش) يعنى أنَّ النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر «دَامَ» ولذلك صورتان:

الأولى: أن يسبق «مَا» المقترنة^(٨) بدام نحو^(٩): قَائِمًا مَا دَامَ زَيْدٌ. فهذا ممتنع^(١٠) اتفاقاً؛ لأنَّ «مَا» المصدرية، وما بعدها صلة^(١١) لها، والصلة لا تتقدم على الموصول /. والأخرى: أن يسبق دام ويتأخر عن «مَا» نحو: مَا^{٤٦}
قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ. وفى هذا خلاف^(١٢)، وظاهر كلامه أن منع هذا مجمع عليه

(١) سورة الروم آية: ٤٧.

(٢) والخبر ساقطة من ز.

(٣) فى ز، ك «مفعول مقدم بأجز» وعبارتهما أكمل.

(٤) «عليها» ساقطة من ز، ك.

وفى هـ، ظ، «عليه».

(٥) فى هـ «كذلك» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى الأصل «به» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) البيت الثانى من الألفية ساقط من ظ، ك.

(٨) فى هـ، ز، ظ، ك «المقترنة».

(٩) «نحو» ساقطة من ت.

(١٠) فى هـ «ممنوع».

(١١) فى ز، ك «صلتها».

(١٢) توسط الخبر بين «ما»، و«دام» ممتنع على الصواب وذلك لسببين:

الأول: عدم تصرف «ما».

فإنه أتى بدام مجردة من «مَا» فشمل الصورتين، ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب «مَا» النافية الداخلة^(١) على هذه الأفعال. وإلى ذلك أشار بقوله: «كَذَلِكَ سَبَقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَةِ»، أى كذا^(٢). يمتنع أن يسبق الخبر «مَا» النافية الداخلة على هذه الأفعال؛ لأن «مَا» لها صدر الكلام فلا يجوز: قَائِماً مَا كَانَ زَيْدٌ، وَلَا مُقِيماً مَا صَارَ عَمْرُو.

«فَكُلُّ» مبتدأ «وَحَظَرُ» خبره، ومعناه منع، «وَسَبَقَهُ» مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «وَدَامَ» مفعول بالمصدر، والتقدير: كل النحاة^(٣) منعوا أن يسبق الخبر دام. «وَسَبَقُ، خَبَرِ»^(٤) مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «وَمَا» مفعول بالمصدر، «وَالنَّافِيَةِ» نعت لها^(٥). وخبره «كَذَلِكَ»^(٦)، والتقدير: أَنَّ سَبَقُ الْخَبَرِ «مَا» النافية مثل سبق الخبر «دَامَ» فى^(٧) المنع، قوله^(٨): «فَجِئَ بِهَا»^(٩) مَثْلُوهٌ لَا تَالِيَةَ، تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن «مَا» المقترنة^(١٠) بالفعل، وفهم من تخصيص الحكم بها أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها^(١١)، وفهم من

= الثانى: أن «مَا» موصول تحزيق ولا يفصل بينه وبين صلته.

انظر هذه المسألة الخلافية شرح المفصل ١١٣:٧، والإنصاف ١٦٠:١، وشرح ابن عقيل ٢٧٤:١

وشرح المرادى ٢٩٨:١ - ٣٠٠، وشرح التصريح ١٨٨:١.

(١) «الداخلة» ساقطة من ظ.

(٢) فى هـ. «كذلك أيضاً».

وفى ز، ك، ت «كذلك أيضاً»

وفى ظ «كذا أيضاً».

(٣) فى هـ، ز، ك «كل النحويين» وهذا التركيب جائز.

(٤) فى ر «ضمير» تحريف.

(٥) فى ز، ك «لما».

(٦) فى ش، ظ «كذلك» تحريف.

(٧) فى ت «فى دام».

(٨) فى هـ، ظ «ثم قال».

(٩) فى ظ «بها» وهذا جائز؛ لأنه يريد «وما» وكان عليه أن يلتزم بهارة الألفية.

(١٠) فى هـ، ز، ظ، ك «المقرونة» وما أثبت أدق.

(١١) فى ظ «بغير ما» وهى صحيحة.

قوله^(١): «فَجِئْ بِهَا مَثْلُوَّةٌ لَا تَالِيَةَ»^(٢)، أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين «مَا» والفعل نحو: مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ.

وفهم من / إطلاقه أَنَّ ذلك في جميع الأفعال، فشمّل نحو: مَا كَانَ زَيْدٌ $\frac{٤٦}{ب}$ قَائِمًا، وَمَا زَالَ عَمَرُو مُقِيمًا. وفي هذا الأخير خلاف والمشهور المنع^(٣).
«وَمَثْلُوَّةٌ» حال من «مَا»، وفي بعض النسخ «بها» وهي عائدة على «مَا»
«وَمَثْلُوَّةٌ» حال منها^(٤)، «وَتَالِيَةَ» معطوف، فهو^(٥) تتميم للبيت^(٦) لصحة الاستغناء عنه.

القسم الثاني: ما في تقديمه خلاف وهو «لَيْسَ»، وإلى ذلك أشار بقوله:
(ص) وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اضْطُرِّي * ...

(ش) يعني أَنَّ في تقديم خبر ليس عليها خلافاً^(٧)، واختار عند الناظم

(١) «من قوله» ساقطة من ظ.

(٢) «لا تالية» ساقطة من ش، ك.

(٣) اختلف النحاة في تقديم خبر «مَا زَالَ» عليها ويمكننا الوقوف على هذا الخلاف من خلال ما ذكره السيوطي في الهمع ٢: ٨٩.

«حيث ذهب إلى أَنَّ للعلماء في تقديم خبر ما زال عليها ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ «مَا» أو بغيرها.

الثاني: الجواز مطلقاً؛ لأنَّ «مَا» ليس لها الصدر كغيرها بعد أن لازمت هذه الأفعال وصارت معها بمعنى الإثبات وهذا ما ذهب إليه الكوفيون.

الثالث: المنع إن نفيت بـ «مَا» لأنها من ذوات الصدور، والجواز إن نفيت بغيرها مثل «لا، لم، لن، لما، إن». وهذا ما ذهب إليه البصريون، وصححه صاحب الهمع؛ حيث ذكر أنَّ الفراء طرد المنع في جميع حروف النفي.

انظر:

التسهيل ٥٤، والنكت الحسان ٧١ وشرح التصريح ١: ١٨٩.

(٤) «وَمَثْلُوَّةٌ» حال منها» ساقط من ظ.

(٥) في ز «وهو» وفي ت «فهم» خطأ من الناسخ.

(٦) «البيت» ساقط من ش.

(٧) في الأصل «خلاف» تحريف.

المنع لعدم تصرفها، وفي ذلك خلاف مشهور^(١)، «فَمَنْعُ» مبتدأ مضاف إلى «سَبَقَ»، «وَسَبَقَ» مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر، «وَلَيْسَ» مفعول بسبق «واضْطُفَى» خبر المبتدأ، والتقدير: مَنْعُ أَنْ يُسَبِّقَ الْخَبْرَ لَيْسَ مُضْطَفًى.

القسم الثالث: ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف، وهو ما بقى منها فإن قلت: من أين يفهم من كلامه هذا القسم؟ قلت: من سكوته عنه، فإنه لما ذَكَرَ ما يمتنع تقديمه، وما في تقديمه خلاف، عَلِمَ أَنَّ ما بقى يجوز تقديمه^(٢) ثم قال:

(ص) ... * وَذُو قَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفَى
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ... *

(ش) يعنى أَنَّ ما اُكْتَفَى مِنْ هذه الأفعال بالرفع^(٣) عن^(٤) المنصوب يُسَمَّى تَأْمًا كقوله تعالى: (وَلَئِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ^(٥)، أَي وَإِنْ حَضَرَ /

٤٧
↑

وَمَا لَمْ يَكْتَفِ بالرفع يُسَمَّى ناقصاً نحو:

(وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا^(٦))

(١) اختلف النحاة في تقديم خبر «ليس» عليها فجمهور البصريين من المتأخرين وجمهور الكوفيين لا يجيزون تقديم خبرها عليها وهو المختار، وحجتهم في ذلك أنهم قاسوها على «عسى» وخبر «عسى» لا يتقدم عليها اتفاقاً، والجامع بينهما الجمود، ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نحو قولك: قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ.

وهو قول المتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين.

انظر: الخصائص ١: ١٨٨، والتسهيل ٤: ٥٤، والإنصاف ١: ١٦٠، وشرح ابن عقيل ١: ٢٧٨، وشرح المرادى ١: ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) ما بعد «ما يمتنع تقديمه» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) في ش «بمرفوع»، وفي ت «بالرفع بالرفع».

(٤) في ط «غير» تحريف.

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٨٠.

(٦) في ط «وإن لم» تحريف.

(٧) سورة الأحزاب، آية: ٤٠.

ولكونه لا يكتفى^(١) بالمرفوع سُمي ناقصاً^(٢)، وقيل سميت ناقصة؛ لأنها نقصت عن [درجة]^(٣) الأفعال؛ لأنها لا تدل على الحدث^(٤)، «ومّا» موصولة، والظاهر أنها مبتدأ وخبرها «ذُو تَمَامٍ»، «وَبَرْفَعٍ» متعلق بيكتفى وهو مصدر فى معنى المفعول أي بمرفوع، «ومّا» الثانية موصولة أيضاً وصلتها سواه، وهى مبتدأ وخبرها «نَاقِصٌ». ثم قال^(٥):

(ص) ... وَالنَّقْصُ فِي * فِتْيَةٍ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

(ش) يعنى أنّ هذه الأفعال الثلاثة وهى «فِتْيَةٍ وَلَيْسَ وَزَالَ» لا تُستعمل إلا ناقصة أي غير مكتملة بالمرفوع، «فَالنَّقْصُ» مبتدأ وخبره «قُفِي»، أي تُبع. «ودائماً» حال من الضمير المستتر فى «قُفِي»، وفى «فِتْيَةٍ» متعلق بقُفِي أو بالنقص، «ولَيْسَ وَزَالَ» معطوفان على حذف حرف العطف^(٦) ثم قال:

(ص) وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ * إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرِهِ

(ش) مراده بالعامل هنا كان وأخواتها، يعنى أنّ معمول الخبر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول: كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا.

فإذا كان المعمول^(٧) ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليها نحو: كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَكَانَ فِي الدَّارِ عَمَزُو نَجَالِسًا.

(١) فى ش «ولكونها لا تكتفى» التذكير والتأنيث جائز؛ لأن الضمير هنا يعود على الأفعال الناقصة.

(٢) فى ش «تسمى ناقصة» التذكير والتأنيث جائز.

وفى ت «يسمى ناقصاً» وهذا جائز.

ما بعد «ناقصاً» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) «درجة» تكملة من ش، ز، ك.

(٤) فى ظ «الحذف» تحريف.

(٥) فى ظ «قوله».

(٦) فى ش، ز، ك «العاطف» تحريف.

(٧) فى ظ «العامل» تحريف.

«وَالْعَامِلَ» مفعول «يَتَلَى» وفاعله «مَعْمُولُ الْخَبَرِ» /، «وَلِظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَزْ» ^{٤٧}ب
 حالان من الضمير المستتر في «أَتَى»، وهو عائد على معمول الخبر، وأجاز
 «الكوفيون» أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور^(١) مستدلين بقول
 الشاعر:

٢٨ - قَتَايُذُ هَذَا جَوْنَ حَزَلٍ يُبِيرُهُمْ * بِمَا كَانَ إِثَاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا^(٢)

وهو عند «البصريين» مؤول بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله:
 (ص) وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ اسْمًا وَلَوْ لَمْ يَلْقَ * مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَلَّهُ امْتَنَعَ

(ش) يعنى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان
 على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور^(٣) تأول^(٤) على أن ينوى في كان
 ضمير الشأن وهو اسمها، والجملة بعدها في موضع خبرها ففى كان من
 قوله^(٥): «بِمَا كَانَ إِثَاهُمْ» ضمير الشأن وهو اسمها، «وَعَطِيَّةً» مبتدأ، «وَعَوْدًا»
 فى موضع خبره، «وَلَوْ لَمْ يَلْقَ» مفعول بعَوْدًا مقدم^(٦) على المبتدأ، وقوله:
 «وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ» مفعول «بَانُو» و«اسْمًا» منصوب على الحال من ضمير
 الشأن، «وَلَوْ لَمْ يَلْقَ» شرط «وَمُوْهِمٌ» فاعل بوقع، «وَمَا» موصولة أو مصدرية أو

^(١) وقد ذكر هذا الخلاف ابن مالك فى التسهيل ٥٦ والمرادى فى شرحه ٣٠٤:١، وابن عقيل ٢٨٠:١
 والأزهرى فى التصريح ١٨٩:١.

^(٢) الشاهد للفرزدق، وروى فى الديوان ١٨١:١.

قَتَايُذُ دَرَّاجُونَ تَخَلَّفَ جَحَاشُهُمْ

بِمَا كَانَ إِثَاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

وقد ورد هذا الشاهد فى شرح ابن الناطم ١٣٨، وشرح المرادى ٣٠٤:١ وشرح ابن عقيل ٢٨١:١،
 وشرح التصريح ١٩٠:١، والهمع ١١٨:١، والخزانة ٥٧:٤.
 قَتَايُذُ: جمع قَتَفَد. حيوان يُضْرَبُ به المثل فى السرى.
 هَذَا جَوْنَ: جمع هَذَاج وهو من يمشى مشية الشيخ أو مشية فيها ارتعاش.

^(٣) فى ظ «ولا مجرور».

^(٤) فى ز «يؤول».

^(٥) فى ز «قولهم».

^(٦) فى ظ «مقدما».

موصوفة^(١) وصلتها أو صفتها استبان إلى آخره، «وَأَنَّ»^(٢) وما بعدها مؤولة^(٣) بمصدر وهو الفاعل باستبان، والرباط بين «ما» وصلتها أو صفتها الضمير في «أَنَّهُ» ثم قال: /

٤٨
أ

(ص) وَلَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا * كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

(ش) فَهَم من قوله: «وَلَقَدْ تَزَادَ» قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة، وفهم من قوله: «كَانَ» أنها لا تزداد بلفظ الماضي، وأنه لا يُزَادُ^(٤) غيرها من أخواتها وفهم من قوله: «فِي حَشْوٍ» أنها لا تزداد أولاً ولا آخرًا، و«مَا» في قوله: «كَمَا» تعجبية، وهي تامة في موضع رفع بالابتداء، «وَأَصَحَّ» فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر عائد على «ما»، و«عِلْمَ» مفعول «بِأَصَحَّ»^(٥)، «فَكَانَ» على هذا زائدة بين «مَا» و«أَصَحَّ». ثم قال:

(ص) وَيَخَذِفُوهَا وَيُثَقِّنُونَ الْحَبْرُ * ...

(ش) يعنى أَنَّ العرب يحذفون كان، وفهم من قوله: «وَيُثَقِّنُونَ الْحَبْرَ» أنها تُحَدَفُ مع اسمها، وَيَطْرِدُ حذفها في ثلاثة مواضع:

الأول: بعد «إِنَّ» الشرطية.

الثاني: بعد «لَوْ».

الثالث: بعد «أَنَّ» المصدرية^(٦).

وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

^(١) في ز «أو نكرة موصوفة».

^(٢) في ز، ك «وَأَنَّهُ» وهى أدق، ذ «أَنَّهُ» وما بعدها مؤولة بمصدر، تقديره «امتناعه».

^(٣) فى ك «مؤول».

^(٤) فى الأصل «لا يزيد» تحريف.

^(٥) فى الأصل «مفعوله ما صح» تحريف، خطأ من الناسخ.

^(٦) فى الأصل، ت «المربولة» تحريف.

(ص) ... * وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اسْتَهَرَ

(ش) فمثال حذفها بعد «إِنْ» قولهم^(١): «الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ»^(٢) إِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ»^(٣). أى إِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ بِهِ سَيْفًا، وَمِثَالُهُ بَعْدَ «لَوْ» قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «احْفَظُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»^(٤) أى وَلَوْ كَانَ الْمَحْفُوظُ آيَةً، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٢٩ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مِلْكَاً * جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^(٥)

وَفُهُم مِّن قَوْلِهِ: اسْتَهَرَ أَنْ حَذَفَهَا مَعَ اسْمِهَا فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ / $\frac{٤٨}{ب}$ مَا أَنْشَدَهُ^(٦) «سَيَبِيه»:

٣٠ - مِنْ لَّدُ شَوْلًا فَإِلَى إِثْلَاثِهَا^(٧)

أى «مِنْ لَّدُ أَنْ»^(٨) كَانَتْ شَوْلًا، فَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الْحَذْفِ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، «وَاسْتَهَرَ» خَبَرُهُ، وَ«بَعْدَ» مُتَعَلِّقٌ بِاسْتَهَرَ، «وَكَثِيراً»^(٩) نَعْتٌ لِّمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ

(١) «قولهم» ساقطة من ز، ك.

(٢) «به» ساقط من ظ.

(٣) من أقوال العرب.

انظر الكتاب ٣٥٨:١، وشرح ابن الناطم ١٤٢

(٤) نص هذا الحديث في سنن الترمذى «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»

وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١/٣٨.

(٥) نسب هذا البيت للبعين المنقرى فى شرح ابن الناطم ١٤١ وهو بلا نسبة فى: أوضح المسالك ١/١٨٥،

وشرح المرادى ٣٠٨:١، وشرح التصريح ١٩٣:١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/٦٥٨، وشرح

أبيات المغنى ٦/٨١ وشرح الأشموني ١/٤٣٣.

(٦) فى ز «ما أنشد» تحريف.

(٧) يجرى هذا القول عند العرب مجرى المثل، ولا تعرف تتمته. انظر الكتاب ٢٦٤:١، واللسان «لدى»

وشرح ابن الناطم ١٤٢ وشرح المرادى ٣٠٩:١ وشرح ابن عقيل ١/٢٩٥، وشرح التصريح ١/١٩٤:

وشرح الأشموني ١/٤٣٤.

شَوْلًا: هى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها.

إِثْلَاثِهَا: مصدر أثلت الناقة إذا تبعها ولدها.

(٨) «أن» ساقطة من ز.

(٩) فى الأصل «وكثير» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

ويُحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في اشتهر، ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) وَبَعْدَ أَنْ تَعْرِضَ مَا عَنِهَا اِزْكَبْ * كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ

(ش) يعنى أَنَّ «كان» تُحذف بعد «أَنَّ» ويعوض عنها «مَا» وفهم من قوله: تعويض «مَا» عنها أنها لا يحذف اسمها معها، «وَتَعْرِضُ» مبتدأ وهو مضاف إلى «مَا» «وَإِزْكَبْ» خبره، «وَبَعْدَ وَعَنْهَا»^(١) متعلقان بإِزْكَبْ^(٢). ومثل بقوله: «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ»، والتقدير: اقْتَرِبْ لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا^(٣) فحذفت كان وعوض عنها «مَا» فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها وحذفت لَمْ الجر؛ لِأَنَّ حذفها مع «أَنَّ» مطرد، فأنت في قوله: «أَمَّا أَنْتَ» اسم كان المحذوف «وَبَرًّا» خبرها. ثم قال:

(ص) وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ * تُحْدَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا الثَّرِمِ

(ش) إذا دخل الجازم على مضارع «كَانَ» وهو «يكون» سُكِّنَتْ نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول: لَمْ يَكُنْ، ويجوز بعد ذلك أن تُحذف نونه لشبهها بحرف العلة ولكثرة الاستعمال فتقول: لَمْ يَكْ زَيْدٌ قَائِمًا.

ومذهب «يونس»^(٤) / أنها تُحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم. وقب $\frac{٤٩}{م}$ الساكن كقوله:

(١) في ظ «ومنها» تحريف.

(٢) في ز، ظ «بتعويض» وهذا جائز أيضاً.

(٣) في الأصل، هـ «اقترِبْ لِأَنَّكَ بَرًّا».

خطأ من الناسخ، والصواب ما أثبت.

(٤) يونس بن حبيب الضبي: بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عن سيبويه، له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها سمع منه الكسائي والفراء. مات سنة ١٨٢ هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٣٦٥.

٣١ - لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَارِ^(١)

ومذهب «سبويه» أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن، وفهم من إطلاق الناظم أنه موافق لمذهب «يونس»^(٢) لقوله^(٣): «وَهُوَ حَذَفٌ مَا التُّزِمَ»، أى لا يلزم حذفها بل هو جائز، «وَمِنْ مُضَارِعٍ» متعلق بتحذف، «وَلَكَّانَ» [متعلق]^(٤) بمضارع «وَهُوَ حَذَفٌ» مبتدأ وخبره، و«مَا» نافية [وهى]^(٥) وما بعدها صفة^(٦) لحذف.



(١) الشاهد لحسيل بن عرفة.

انظر: اللسان «كون» والخصائص ٩٠:١ والهمع ١٢٢:١، وشرح الشواهد للعيني ٤٤٤:١ وروى صدر البيت فى الأصل، هـ، ز، ط، ك، ت «لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهَا» والمثبت من ش أدق. (٢) مذهب سبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف إذا وليها ساكن، فلا تقوله: «لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا» بل يشترط أن يكون بعدها متحرك، وأجاز يونس حذفها.

انظر الكتاب ٢٥:١، ٢٦٦، ٢٩٤/٢:١٤٠، ١٩٦، وشرح ابن الناظم ١٤٣ وشرح المرادى ٣١١:١ وشرح التصريح ١٩٦:١.

(٣) فى ش، ز، ط، ك، ت «وقوله».

(٤) «متعلق» تكملة من ز.

(٥) «وهى» تكملة من ش، ز، ط.

(٦) فى الأصل، هـ «صلة» تحريف من الناسخ.

(فصل فى (١) ما ولا ولات وإن (٢))

(المشبهات بليس)

(ش) [إنما فصل هذه الحروف (٣) من باب كان (٤) وإن كان عملها (٥) واحداً؛ لأن هذه أحرف (٦)، وتلك أفعال. ثم قال:

(ص) إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمَلَتْ مَا دُونََ إِنَّ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ

(ش) «ما» النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، فأصلها ألاّ تعمل ولذلك (٧) أهملها «بنو تميم» على الأصل، وأما أهل «الحجاز» فأعملوها عمل «لَيْسَ» (٨) لشبهها [بها] (٩) فى نفى الحال (١٠)، ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا فى عملها أربعة شروط:

(١) «فصل فى» ساقط من ش، ز، ظ.

(٢) «ولات وإن» ساقط من ظ.

(٣) فى ش، ز، ك «الأحرف».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت، وإثباتها لازم.

(٥) فى ز، ظ، ت «عملها كلها».

(٦) فى ز، ك «حروف» وعبارتهما أدق.

(٧) فى الأصل «وكذلك» تحريف.

(٨) قال ابن النظم فى شرحه ١٤٥: «الْحَقَّ أَهْلُ الْحِجَازِ «ما» النافية بليس فى العمل، إذا كانت مثلها فى المعنى، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر نحو قوله تعالى فى سورة يوسف. آية: ٣١ (مَا هَذَا بَشَرًا) وأهملها التميميون، لعدم اختصاصها بالأسماء، وهو القياس» وانظر الكتاب ٥٧: ١.

(٩) «بها» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) فى ز، ظ «بها» فى النفى فى نفى الحال «وفى ك» بها فى النفى أى نفى الحال زيادة غير لازمة.

الأول: أن لا تُراد بعدها «إن» وهو المُنْبُتُ عليه^(١) بقوله: «ذُونُ إِنْ»^(٢)

نحو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ.

لأنَّ إِنْ لا تُراد بعد ليس فَبُعْدَتْ عن الشبه.

الثاني: بقاء النفي فلو بطل النفي لم تعمل نحو: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ. وهو

الْمُنْبُتُ عليه بقوله: [مَعَ بَقَا النُّفْيِ]^(٣)

[الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو: مَا

قَائِمٌ^(٤) زَيْدٌ^(٥) وهو المُنْبُتُ عليه بقوله: وَتَرْتِيبُ زُكْنِ. أَيْ عِلْمِ^(٦) / ٤٩ ب

والترتيب^(٧) هو تقديم الاسم على الخبر.

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور،

فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم، وهو المُنْبُتُ عليه بقوله:

(ص) وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٌ كَمَا * بِي أَلْتِ مَغْنِيًا - أَجَارَ الْعُلَمَاءُ

(ش) يعنى أنَّ معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على

اسمها لتوسعهم في الظروف والمجورات نحو: مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِسًا. وَمَا

عِنْدَكَ عَمْرٌو مُقِيمًا. وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه

فلا يجوز النصب بعد تقدمه^(٨) نحو: مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلٌ.

(١) في ش، ظ «المشار إليه».

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ٥٦ «إن» زائدة كافة لا نافية خلافاً للكوفيين.

(٣) «مع بقاء النفي» تكملة من ز، ظ، ت.

(٤) في ظ «مَا قَائِمًا زَيْدٌ» هنا «ما» عاملة، وهو مخالف للشرط الذي ذكره.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ت «أى علم الترتيب».

(٧) «والترتيب» مكررة في الأصل سهواً من الناسخ.

(٨) في ش، ز، ظ «تقديمه».

وهذا هو الشرط الرابع، فمثال ما توفرت فيه الشروط: مَا زَيْدٌ قَائِمًا وبهذه اللغة جاء القرآن^(١)، وهو^(٢) قوله - تعالى -: (مَا هَذَا بَشَرًا)^(٣). و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)^(٤).

فقوله: «إِعْمَالٌ لَيْسَ». إعمال منصوب على المصدر «بَأَعْمَلْتُ»، ودُونَ متعلق بأعملت، «وَسَبَقَ حَرْفِ جَزْ» مفعول مقدم بأجاز، «وَبِى» فى المثال متعلق بمَعِينًا، فهو مجرور معمول للخبر. ثم قال:

(ص) وَزَفَعَ مَعْطُوفٌ بَلَكِنْ أَوْ يَبْلُ * مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ^(٥)

(ش) يعنى أَنَّ المعطوف ولكن أو ببل على المنصوب «بما»^(٦) يلزم رفعه؛ لأنَّ المعطوف بهما^(٧) / موجب، و«مَا» لا تعمل فى الموجب، فتقول: مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ، وَمَا عَمَّرُو مُنْطَلِقًا بَلْ مُقِيمٌ، وَتَجَوَّزَ فى تسمية ما بعد «بَلْ وَلَكِنْ» معطوفا، وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير: لَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ وَبَلْ هُوَ مُقِيمٌ. وَفُهُم من تخصيصه العطف «بَلَكِنْ وَبَلْ»^(٨)، أَنَّ العطف إذا^(٩) كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف. «فَرَفَعَ» مفعول مقدم بِالزَّمَّ وهو مصدر مضاف إلى معطوف^(١٠)، «وَالْبَاءُ» فى «بَلَكِنْ وَبَلْ»

(١) فى ش «القرآن العظيم».

(٢) فى ش، ز، ط، ك «نحو».

(٣) سورة يوسف آية: ٣١ «ما» فى هذه الآية عاملة عمل «ليس»، وذلك فى لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فأهملوها ولذلك يرفعون «بشر» إلا من عرف منهم كيف هى فى القرآن.

(٤) سورة المجادلة، آية: ٢.

(٥) فى الأصل «كمل» تحريف.

(٦) فى الأصل، هـ، ز، ت «بما». وهو الصواب، وفى عداها «بما» تحريف.

(٧) فى ت «بها» تحريف.

(٨) فى ز «أو بل».

(٩) فى ز، ك «إن».

(١٠) فى ش، ط «المفعول» تحريف.

متعلق^(١) بمعطوف «وَمِنْ بَعْدِ» كذلك، ويجوز أن يكون متعلقاً بالزم أو برفع، «وَحَيْثُ متعلقة بالزم، والتقدير: والزم رفع المعطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما، حيث جاء. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرُّ الْبَاءِ الْخَبَرُ * وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَزَّ

(ش) يعنى أن باء الجر تدخل على خبر «مَا» وخبر «لَيْسَ» فتجرهما نحو قوله - تعالى - (٢): (وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ)^(٣) و (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)^(٤). وهو كثير، وهذه الباء زائدة لتوكيد النفي، وتزاد أيضاً الباء للتوكيد فى خبر «لا» نحو قوله:

٣٢ - لَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ * يُمْثِنُ قَلِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٥)

وفى خبر «كان» المنفية كقوله:

٣٣ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى السَّوَادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(٦) / ب

وفهم من قوله: «قَدْ يُجَزَّ». أن زيادتها^(٧) فى هذين المثالين الأخيرين قليل

(١) فى الأصل، ش «متعلقان».

(٢) «قوله تعالى» ساقط من ش، ز، ط، ك.

(٣) سورة إبراهيم. آية: ٢٠

(٤) سورة الزمر. آية: ٣٦.

(٥) الشاهد لسواد بن قارب.

انظر شرح الناطم ١٤٨ وشرح المرادى ٣١٦:١ وشرح ابن عقيل ٣١٠:١ وشرح التصريح ٢٠١:١

وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٣٥:٢ ومعجم شواهد العربية ٥٨:١.

ورد عجز البيت فى الأصل «وَيُمْتِنُ قَلِيلًا عَنْ يَسْوَدِ بْنِ قَارِبٍ»

فتيلاً: الخيط الرقيق الذى يكون فى شق النواة.

(٦) الشاهد للشنفرى الأزدى.

انظر: لامية العرب ٣١ وشرح ابن الناطم ١٤٩ وشرح المرادى ٣١٧:١ وشرح ابن عقيل ٣١٠:١

وشرح التصريح ٢٠٢:١ وشرح الشواهد للمغنى للسيوطى ٨٣٥:٢، وأعجب العجب فى شرح لامية

العرب ٤٤.

(٧) فى ظ «زيادتهما» تحريف.

«والباء» فاعل بجر وقصرها ضرورة، «والخبر» مفعول بـجَزَّ^(١)، وفي «يُجَزَّ» آخر البيت مضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم. [فإن قلت: كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم]^(٢) وهو غيره؛ لأنَّ الخبر المتقدم خبر «مَا» أو «لَيْسَ»^(٣) والضمير في يجر عائد في المعنى على خبر لا، أو كان المنفية فلم يتحدا معنى؟ قلت: هو مما يفسر^(٤) لفظاً لا معنى كقولهم: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَيَصْفُهُ، ثم قال:

(ص) فِي التَّكْرَارِ أَغْمِلْتَ^(٥) كَلَيْسَ لَا * وَقَدْ تَلَى لَاتٍ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ

(ش) يعنى أن «لا» النافية أعملت إعمال^(٦) «لَيْسَ» فترفع الاسم^(٧) وتنصب الخبر، لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة، فتقول: لَا رَجُلٌ قَائِمًا. ومنه قوله:

٣٤ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا * وَلَا وَرَزَّ يَمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا^(٨)

(١) «بَجَزَّ» ساقطة من ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ش «خبر ما وليس» تحريف.

وفي ز، ك «أو خبر ما وليس» خطأ من الناسخ.

(٤) في ز، ظ، ت «يفسره».

(٥) في الأصل «أعمل» تحريف. وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) في ز، ك «عمل».

«لا» تعمل عمل «ليس» بشروط ثلاثة:

الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين وليس الاسم فقط كما ذكر الشارح.

الثاني: أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا يقول: لَا قَائِمًا رَجُلٌ.

الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا، فلا تقول «لَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ».

(٧) «الاسم» ساقطة من ت.

(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معرو

انظر شرح ابن الناطم ١٥٠، وشرح المرادى ٣١٨:١، وشرح ابن عقيل ٣١٣:١، وشرح التصريح

١٩٩:١، والهمع ١٢٥:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٦١٢:٢، وهامش الخزانة ١٠٢:٢.

تَعَزَّ: أمر من التعزى، وأصله من العزاء وهو التصبر والتسلى.

وَرَزَّ: ملجأ.

وقوله: «[وقد]^(١) تلى لآت وإن ذا العمل» يعنى أن «لآت» «وإن» النافية مثل «ليس» يرفعان الاسم وينصبان الخبر، «فلات» مركبة من «لا» النافية وتاء التانيث مفتوحة^(٢). وفهم من قوله: «وَقَدْ تَلَى» أن ذلك قليل^(٣) وفهم من إطلاقه أيضاً أنهما لا يختصان بالعمل فى النكرة «كلا» فمن إعمال «إن» فى النكرة قولهم: «وإن أخذ / خيراً مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»^(٤) ومن إعمالها فى ٥١ المعرفة قوله:

٣٥ - إن هُوَ مُسْتَوِيّاً عَلَى أَحَدٍ * إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْجَائِنِ^(٥)

وأما «لات» فلا تعمل إلا فى الحين على ما سيأتى، «فلا» مفعول ما لم يسم فاعله بأعملت، «وفى التكرات»^(٦) متعلق بأعملت^(٧)، و«كَلَيْسَ» نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: أعملت لا فى التكرات إعمالاً كإعمال ليس، «ولآت» فاعل بتلى، «وإن» معطوف عليه، «وذا

(١) «وقد» تكملة من ز، ظ، ت.

(٢) «مفتوحة» ساقطة من ش، ز، ك.

(٣) ما بعد «مفتوحة» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) فى الأصل، هـ، ز «خير».

قال المرادى ٣٢٠:١ «وأما إن فأجاز إعمالها إعمال» الكسائى وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال». انظر الخلاف فى إعمال «إن» عمل «كَيْسَ».

شرح ابن عقيل ٣١٧:١، وشرح التصريح ٢٠١:١.

(٥) أنشده الكسائى ولم يعزه إلى أحد.

وروى عجز البيت فى صور مختلفة الأولى كما وردت فى الأصل والثانية:

إن هُوَ مُسْتَوِيّاً عَلَى أَحَدٍ * إِلَّا عَلَى جِزْبِ الْمَلَأَيْنِ

والثالثة:

إن هُوَ مُسْتَوِيّاً عَلَى أَحَدٍ * إِلَّا عَلَى جِزْبِ الْمَنَاجِسِ

انظر شرح ابن الناطم ١٥٢ وشرح المرادى ٣٢١:١ وشرح ابن عقيل ٣١٧:١ وشرح التصريح ٢٠١:١

والهمع ١٢٥:١، وشرح الأشموني ٢٥٥:١.

(٦) فى ز «النكرة» تحريف.

(٧) «وفى التكرات» متعلق بأعملت» ساقط من ك.

الْعَمَلِ مفعول «وَذَا» إشارة إلى عمل «لَيْسَ»، «وَالْعَمَلِ» نعت لذا. ثم قال:
 (ص) وَمَا لِلَّاتِ فِي سَوَى جِبْنِ عَمَلٍ * وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ
 (ش) يعني أنَّ «لَاتَ» لا تعمل إلا في الحين وهو اسم الزمان فلا يُقال:
 لَاتَ زَيْدٌ قَائِمًا، بل يُقال: لَاتَ حِينَ خُرُوجٍ، وَلَاتَ وَقْتُ قِتَالٍ^(١).
 ومنه قوله - تعالى -^(٢): (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)^(٣)
 وقوله: «وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ»^(٤)، يعني أنَّ حذف المرفوع
 وهو اسمها فاش أي كثير، وعكسه وهو^(٥) حذف المنصوب وهو خبرها
 قليل. وفهم منه أنه لا يجوز إثباتهما معاً، فمِنْ حَذَفِ اسمها:
 وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ، وَمِنْ حَذَفِ خبرها قوله: وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ [برفع
 حين]^(٦) وهي قراءة شاذة^(٧)، وتقدير الخبر «لَهُمْ»، «وَعَمَلٌ» مبتدأ وخبره
 لِلَّاتِ، «وَفِي سَوَى» في موضع الحال / على أنه نعت لعمل قدم عليه أو $\frac{٥}{١}$
 متعلق بعمل.

(١) في ز، ظ «وَلَاتَ حِينَ قِتَالٍ».

(٢) في ش، ز «عز وجل».

(٣) سورة ص. آية: ٣.

(٤) من «يعني أنَّ لَاتَ» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) «وهو» ساقط من ز.

(٦) «برفع حين» تكملة من ز، ظ، ت.

(٧) وهي قراءة عيسى بن عمر، وأبو السمال.

انظر معاني الأخفش ٤٥٣:٢، والبحر ٣٨٣:٧، ومعجم القراءات القرآنية ٢٥٥:٥، وشرح التصريح
 ٢٠٠:١، والهمع ١٢٤:٢.

(أفعال المقاربة)

(ش) أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام:

قسم لمقاربة الفعل، وقسم لرجائه، وقسم للشروع فيه.

وشميت كلها أفعال المقاربة تغليباً، فالذى لمقاربة الفعل: «كَادَ وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ»، والذى للرجاء «عَسَى وَخَلَوْلَى وَحَرَى»، والذى للشروع «جَعَلَ وَأَخَذَ وَطَفِقَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ»^(١). وقد أشار إلى القسم^(٢) الأول والثاني بقوله:

(ص) كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ... *

(ش) يعنى أن «كَادَ وَعَسَى» مثل كان فى كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبر «كَادَ وَعَسَى» لا يكون فى الغالب إلا فعلاً مضارعاً، وقد^(٣) نبه على ذلك بقوله:

(ص) ... لَكِنْ لَدَرْ * غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرِ

(ش) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع^(٤) على وجه الدور قوله:

٣٦ - فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا

[وَكَمْ يَنْلِيهَا فَأَرْفُئُهَا وَهَى تَضْفِرُ^(٥)]

(١) «وأنشأ» ساقطة من ش، ك.

(٢) «القسم» ساقطة من ش.

(٣) «وقد» ساقطة من ظ.

(٤) فى ش، ز، ك «مضارع لهذين» أكملت عبارة الألفية.

(٥) البيت لتأبط سراً «ثابت بن جابر بن سفيان».

ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

كذا روى فى ديوانه ص ٩١، والخصائص ٣٩٢:١، وشرح ابن الناطم ١٥٤، وشرح المرادى ٣٢٥:١،

وشرح ابن عقيل ٣٢٥:١، وشرح التصريح ٢٠٣:١، ومعجم شواهد النحو ٧٢. =

وقولهم في المثل: «عَسَى الْفَوَيْزُ أَهْوَسًا»^(١)

«وَكَاذَ» مبتدأ وخبره «كَكَانَ»، «وَعَسَى» معطوف على «كَكَادَ»، «وَعَيَّرَ» مُضَارِعٌ فاعل بَنَدَرٌ، ومعنى تَدَر: قل، «وَلِهَذَا» متعلق بَنَدَرٍ، «وَحَبَّرَ» حال ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعية». ويجوز ضبط «عَيَّرَ» بالفتح على أن يكون حالاً «وَحَبَّرَ» هو الفاعل بَنَدَرٌ، إلا أن من هذا الوجه صاحب الحال [نكرة محضة وهو قليل^(٢) وسوَّغ ذلك تأخير صاحب الحال]^(٣) وهو «حَبَّرَ». ثم قال:

٥٢
أ

(ص) وَكَوْثُهُ يَذُونُ أَنْ بَعْدَ عَسَى * نَزَّرَ / ...

(ش) يعني: أن اقتران المضارع الواقع خبراً «لَعَسَى» بِأَنْ كثير^(٤) كقوله - تعالى - (٥): «عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ»^(٦)
وخلوه منها قليل كقول الشاعر:

= وفي رواية «لم أك آثبا».

قال ابن جنى: «هكذا صحة رواية هذا البيت، فأما رواية من لا يضبطه، وما كنت آثبا، ولم أك آثبا، فليعده عن ضبطه، ومعناه فأنت وما كدت أعوب، فأما «كنت» فلا وجه لها في هذا الموضع. أثبت: رجعت، فهُمْ: اسم قبيلة تأبط شرا.

^(١) ورد هذا المثل في الكتاب ٥١:١، ٥٩:٣/١٥٨، وشرح التصريح ٢٠٣:١، وفصل المقال ٤٢٤، وجهزة الأمثال ٥٠:٢، والمستقصى ١٦١:٢

الفوير: تصغير غار.

أهوسا: جمع هوس وهو العذاب والشدة.

كما أن هذا المثل ورد في الأبيات التي ذكرها ابن مالك في شرح الكافية في هذا الباب قال ٤٤٩:١ نحو:

«عسيت صائماً ونقلاً * عَسَى الْفَوَيْزُ أَهْوَسًا» تمثلاً

^(٢) «وهو قليل» ساقط من ش.

^(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ط، ك، ت.

^(٤) في الأصل، ت «كثيراً».

^(٥) «تعالى» ساقطة من ت.

^(٦) سورة التوبة. آية: ١٠٢.

٣٧ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُنْسِيَتْ فِيهِ * يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ^(١)

ثم قال:

... * ... وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُكْسًا

(نش) يعنى أنَّ القليل فى «عسى» وهو خلوه من أن، هو الكثير فى «كَادَ»
نحو قوله - عز وجل -: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)^(٢)

والكثير فى «عسى» وهو اقترانه بأن، هو القليل «فى كَادَ» نحو قوله:

٣٨ - قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا^(٣)

«وَكَوْنُهُ»^(٤) مبتدأ، «وَبِدُونِ» متعلق به وكذلك^(٥) بَعْدُ وَتَزُرُ خبر المبتدأ،
«وَكَادَ» مبتدأ، «وَالْأَمْرُ» مبتدأ ثان وخبره عُكْسٌ، والجملة خبر المبتدأ الأول.
ثم قال:

(ص) وَكَعَسَى حَرَى ... *

(١) الشاهد لَهْدِيَّة بن تَحْسِرَم العذرى.

انظر ديوانه ص ٥٩، والكتاب ١٥٩:٣، وشرح المفصل ١١٧:٧، ١٢١، وشرح المراتى ٣٢٦:١،
وشرح ابن عقيل ٣٢٧:١ وشرح التصريح ٢٠٦:١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٤٣:١، والخزانة
٢٢٧:١/٣٨٣:٢/٥٧٢:٣، ٦٤٩، وفهرس شواهد سيبويه ٦٥.

(٢) سورة البقرة. آية: ٧١.

(٣) الزجر لرؤبة بن العجاج.

وقبله:

«رَبِّعَ عَفَاةَ الدَّهْرِ فَأَمَّحَا»

انظر ملحقات ديوانه ٧٢ والكتاب ١٦٠:٣ والمقتضب ٧٥:٣ وشرح المفصل ١٢١:٧ وشرح المراتى
٣٢٧:١، والخزانة ١٥٠:٢ / ٩:٤.

فى ش، ز «قد كاد من طول البلى أن يمحصا» تحريف.

وفى ظ «قد كان من طول البلى أن يمحصا» تحريف.

البلى: بكسر الباء من بلى بلى إذا دَرَسَ.

يمحصا: ينمى ويذهب.

(٤) فى ز، ك «وقوله وكونه».

(٥) فى ظ «وكذلك».

(ش) يعنى أن «حَرَى» مثل «عَسَى» فى المعنى الذى^(١) هو الرجاء. قيل:
ولم يذكر «حَرَى» فى هذا الباب غيره^(٢).

ثم قال^(٣):

(ص) ... وَلَكِنْ جُعِلَ * خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا

(ش) يعنى أن «حَرَى» وإن كانت بمعنى «عَسَى» فهى مخالفة لها فى
الاستعمال بلزوم خبرها أن. «فَحَرَى» مبتدأ خبره «كَمَسَى»، و«خَبَرُهَا» مرفوع
«بِجُعِلَ»، و«مُتَّصِلًا» مفعول ثان بجعلا، «وَحَتْمًا» حال من الضمير المستتر
فى متصلا أو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: اتصلاً حتماً. أى واجباً. ثم
قال: /

(ص) وَأَلْزَمُوا اخْلُوقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى *

(ش) يعنى أن «اخْلُوقَ» لا يُستعمل خبرها إلا مقروناً بأن فهى إذاً مثل
«حَرَى»، إلا أنه لم يُنبّه على أنها شبيهة فى المعنى «بَعَسَى»، كما نبّه على^(٤)
«حَرَى»، وقد تقدم أنها من باب «عَسَى» فتقول: اخْلُوقَ زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ، ولا
يجوز يفعل. وقوله: «وَأَلْزَمُوا» يعنى^(٥) العرب، «واخْلُوقَ» مفعول أول بألزموا،
«وَأَنْ» مفعول ثان ويجوز العكس، «وَمِثْلَ» منصوب على الحال من اخْلُوقَ.
ثم قال:

^(١) «الذى» ساقطة من ظ.

^(٢) سبق ابن مالك فى ذكر «حَرَى» ابن طريف والسرّشيطى.

ذكر ذلك السيوطى فى الهمع ١٣٣:٢ حيث قال:

«وزاد ابن مالك فيها «حَرَى» للترجى. قال أبو حيان والمخفوط أن حَرَى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال
ثعلب: أئت حَرَى من ذلك. أى حقيق وخليق، قال ابن قاسم: ولكن ابن مالك ثقة. قلت: ظاهر
كلامهما أنه منفرد بذلك وليس كذلك. فقد سبقه إلى عدها ابن طريف والسرّشيطى.

^(٣) فى ش، ظ «وقوله».

^(٤) فى ظ «فى».

^(٥) فى ظ، ك «أى».

(ص) ... * وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا^(١) أَنْ تَزُرَا

(ش) يعنى أَنْ خلّو خبر^(٢) «أَوْشَكَ» من أَنْ قليل، فهى فى ذلك «كَعَسَى» فى الاستعمال لا فى المعنى، فإن «عَسَى» للرجاء، «وَأَوْشَكَ» للمقاربة كما تقدم، «وَانْتِفَا» مبتدأ خبره «تَزُرَا»، «وَبَعْدَ» متعلق بَتَزُرَا أو بَانْتِفَا. ثم قال:

(ص) وَمِثْلُ كَادَ فِى الْأَصَحِّ كَرَبًا * ...

(ش) يعنى أَنَّ الأكثر فى خبر «كَرَبَ» تجرده^(٣) من «أَنْ» وقد يقترب بها قليلاً. كقوله:

٣٩ - * وَقَدْ كَرَبْتُ أَغْنَاهَا أَنْ تَقْطَعَا^(٤)

وأشار بقوله فى^(٥) الأصح إلى مخالفة «سيبويه» فإنه لم يذكر فيها غير التجريد^(٦) من أَنْ، ويُقال كَرَبَ بفتح الراء وكسرهما^(٧)، والأول أفصح «وَمِثْلُ كَادَ» مبتدأ «وَكَرَبَ» [خبره]^(٨) ويجوز العكس، «وفى الأصح» متعلق «بِمِثْلٍ» ثم قال:

(ص) ... * وَتَزُكْ أَنْ مَعَ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا

(١) فى الأصل «أَنْ تَفَا» تحريف من الناسخ.

(٢) «خبر» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش «تجرده».

(٤) الشاهد لأبى زيد الأسلمى.

وصدر البيت «سَقَاهَا دُؤُو الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّمَاءِ»

انظر: شرح المرادى ٣٢٩:١، وشرح ابن عقيل ٣٣٥:١ وشرح التصريح ٢٠٧:١، وشرح الشواهد

للمعنى ٢٦٢:١.

دُؤُو الْأَخْلَامِ: أصحاب العقول، ويرى «دُؤُو الْأَرْحَامِ». وهو الأقارب من جهة النساء.

سَجَلًا: الدلو ما دام فيها الماء قليلاً كان أو كثيراً وجمعه سجال.

(٥) فى ظ «على» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى ظ «التجريد».

قال سيبويه «وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أَنَّ وكذلك كرب يفعل».

الكتاب ١٥٩:٣.

(٧) فى ظ «وكرب بكسرهما».

(٨) «خبره» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(ش) يعنى أَنَّ الأفعال / الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بأن، لأنها ^{٥٣}/_أ دالة على الحال، وأن للاستقبال فتنافيا، «وَتَرَكُ أَنْ» [مبتدأ]^(١) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَوَجِبَ» خبره، وَمَعَ [ذِي]^(٢) متعلق بترك ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال:

(ص) كَأَنَّمَا السَّائِقُ يَخْذُو وَطْفِقُ * كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقُ

(ش) «فَأَنشَأَ» فعل ماضى دال على الإنشاء، «والسَّائِقُ» اسمها وهو الذى يسوق الإبل أى يقدمها، «ويخدو» في موضع خبرها، «وطْفِقَ» معطوف على أَنشَأَ، ويُقال «طَفِقَ» بفتح الفاء، «وطْفِقَ» بالفاء المكسورة^(٣) وطَبِقَ بالباء^(٤) وهى مكسورة^(٥)، وفُهِمَ من إتيانه بكاف التشبيه مع «أَنشَأَ» عدم الحصر، فإنه زاد فى التسهيل^(٦) عليها «هَبَ وَقَامَ». ثم قال:

(ص) وَاسْتَعْمِلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَ * وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوَشِكَ

(ش) أفعال^(٧) هذا الباب كلها لا تنصرف، بل تلزم لفظ الماضى كما نطق بها^(٨) الناظم «لِأَنَّ كَادَ وَأَوْشَكَ». أما «كَادَ» فيستعمل منها المضارع [نحو: قوله - تعالى -^(٩): (يَكَادُ سَنَآ يَزُوقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ)^(١٠)]

وأما «أَوْشَكَ» فيستعمل منها المضارع^(١١) كقوله:

(١) «مبتدأ» تكملة من ش، ز، ظ، ت.

(٢) «ذِي» تكملة من ز، ك.

(٣) «وطفق بالفاء المكسورة» ساقط من ظ.

(٤) فى ظ «وطبق بالباء المكسورة».

(٥) ما بعد «المكسورة» إلى هنا ساقط من ش، ت.

(٦) انظر التسهيل ٥٩.

(٧) فى ت «يعنى أفعال».

(٨) فى ظ «به».

(٩) «قوله تعالى» ساقطة من ش، ظ.

(١٠) سورة النور. آية: ٤٣.

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

٤٠ - يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ * فِي بَعْضِ غُرَائِهِ يُؤَافِقُهَا^(١)

ويستعمل أيضاً منه اسم الفاعل، وإليه أشار بقوله: «وَزَادُوا مُوْشِكًا»، ومنه قوله:

٤١ - فَمُوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا * خِلَافَ الْأُنَيْسِ وَخَوْشًا يَبَابًا^(٢)

وقوله: «وَأَسْتَعْمَلُوا» يعنى / العرب^(٣)، «وَكَادَ» معطوف على أَوْشِكُ، ^{٥٣}ب «وَلَا» عاطفة عطفت «غَيْرَ» على «أَوْشِكَ وَكَادَ»، لكنها بُيِّنَتْ على الضم لقطعها عن الإضافة. والتقدير: لَأَوْشِكَ وَكَادَ لَا غَيْرَهُمَا^(٤) ثم قال: (ص) بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقْ أَوْشِكَ قَدْ يَرِدُ * غِنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

(ش) يعنى أَنَّ هذه الأفعال الثلاثة وهى «عَسَى وَاخْلَوْلَقْ وَأَوْشِكَ»، تسند^(٥) «لَأَنَّ يَفْعَلَ»، وتستغنى به عن ثان الجزأين وتكون حينئذٍ أفعالاً لازمة تكتفى بالفاعل^(٦) فتقول: عَسَى أَنْ يَقُومَ [زَيْدٌ]^(٧)، وَاخْلَوْلَقَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ

(١) الشاهد لأمية بن أبى الصلت.

انظر الكتاب ١٦١:٣، وشرح المفصل ١٢٦:٧، والمقرب ٩٨:١، وشرح ابن الناظم ١٥٨، وشرح المرادى ٣٢٨:١، وشرح ابن عقيل ٣٣٣:١ وشرح التصريح ٢٠٨:١.

وروى الشطر الثانى فى الأصل، ت «فِي بَعْضِ غُرَائِهِ يُؤَافِقُهَا»

منتهية: المنية الموت، غرأته: جمع غرة وهى الغفلة، يوافقها: يصيبها.

(٢) الشاهد نسب إلى أبى سهم الهذلى فى شرح الشواهد للعينى ٢٦٤:١ ولأسامة بن الحارث الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ١٢٩٣:٣، وبلا نسبة فى شرح ابن الناظم ١٥٩، وشرح ابن عقيل ٣٣٨:١، والهمع ١٢٩:١.

الأُنَيْس: المؤانس وكل م يؤنس به فهو أنيس، يُقال: بالدار أنيس أى أحد.

وخوشا: جمع وحش وهو القفر، يقال: بلد وحش كما يقال: بلد قفر.

يبابا: اليباب عند العرب الذى ليس فيه أحد.

(٣) فى ش «وَأَسْتَعْمَلُوا مضارعاً لأَوْشِكَ أى العرب».

وفى ك «وَأَسْتَعْمَلُوا أى العرب».

(٤) فى ز، ظ، ت «لَا لغيرهما».

(٥) فى هـ «تستند» تحريف.

(٦) فى ز «بالفعل» تحريف من الناسخ.

(٧) «زيد» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

وفى هـ، ز، ك «عسى أن تقوم هند» المثال صحيح.

وَأَوْشَكَ أَنْ تَقُومَ هِنْدُ. ومنه قوله - عز وجل :- (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ
خَيْرٌ لَكُمْ)^(١)

وقد فى قوله: «قَدْ»^(٢) يَرِدُ للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك، «واخْلَوْا لِقَى
وَأَوْشَكَ» معطوفان على «عَسَى» على حذف العاطف، وينبغى أن ينطق بعد
الشين من أوشك بقاف مشددة؛ لأن الكاف من أوشك مدغمة فى القاف بعد
قلبه^(٣) قافاً لأجل استقامة الوزن^(٤)، «وَعَسَى» فاعل بيرد، «وبَأَنَّ» متعلق بغنى؛
لأنه مصدر، وكذلك «عَنْ»، وتعد فى أول البيت متعلق^(٥) بيرد. ثم قال:

(ص) وَجَرَدَنْ عَسَى أَوْ ازْلَعْ فَضْمَرًا * يَهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

(ش) يعنى أن «عَسَى» / إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تُجَرَّدَ من الضمير^{٥٤}
وتسند إلى «أَنْ يَفْعَلَ»، وجاز أن تَرْفَعَ ضَمِيراً يعود على الاسم السابق ويظهر
أثر الاستعمالين فى التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول:
هِنْدُ عَسَى أَنْ تَفْعَلَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلَا، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ
يَفْعَلُوا^(٦).

وعلى الاستعمال الثانى: هِنْدُ عَسَتْ أَنْ تَفْعَلَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَفْعَلَا،
وَالزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَفْعَلُوا [وَالْهِنْدَاثُ عَسَيْنَ أَنْ يَفْعَلْنَ]^(٧) وظاهره^(٨) أن

(١) سورة البقرة. آية: ٢١٦.

(٢) «قد» ساقطة من ش.

(٣) فى ش «قلبه» التذكير والتأنيث جائز.

(٤) «لأجل استقامة الوزن» ساقط من ش، ه، ظ.

قوله: «لأجل استقامة الوزن» يريد بها عدم تحريك الكاف من أوشك؛ لأنها لو حركت لأدى ذلك إلى
انكسار الوزن فعند إدغام الكاف فى القاف تكون التفعيلة «مستفعلن» وإذا حركت الكاف تحولت من
مستفعلن إلى متفاعلن وبذلك ينكسر الوزن.

(٥) فى ه، ز، ك «متعلقان» تحريف، وما أثبت أدق.

(٦) لم يمثل لجمع المؤنث السالم نحو: «وَالْهِنْدَاثُ عَسَى أَنْ يَفْعَلْنَ».

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

(٨) فى ش، ظ «ظاهر كلامه».

هذين الاستعمالين خالصان «عَسَى» لاقتصاره على ذكرها^(١)، والصواب أنَّ ذلك فى الأفعال الثلاثة المذكورة إذ لا فرق وعليه شرح «المرادى»^(٢) وقوله: «وَجَرَدَنَ عَسَى»، يعنى من الضمير، «وَعَسَى» مفعول بـجَرَدَنَ^(٣)، «وَأَوْ» للتخيير «وَبَهَا» متعلق بارتفاع، «وَقَبَلَهَا» متعلق بـذَكَرَ، «وَأَسْتَمَ» مرفوع بفعل مضمر يفسره^(٤) ذُكِرَا ثم قال:

(ص) وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزَى لِي السَّيْنِ مِنْ * نَحْوِ عَسَيْتُ وَإِنِّيَا [الْفَتْحِ] زُكِنَ

(ش) يعنى أنَّ «عَسَى» إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب^(٥) أو غائبات^(٦) نحو: عَسَيْتُ وَعَسَيْتَ وَعَسَيْتُمَا وَعَسَيْتُمْ وَعَسَيْتُنَّ، ويجوز فى سينه الفتح والكسر، والفتح أجود وبه قرأ غير نافع^(٨)، ولذلك قال: «وَإِنِّيَا [الْفَتْحِ] زُكِنَ»، أى اختيار الفتح عُلم، وفُهِم / من قوله: «نحو عَسَيْتُ» تعميم المثل^(٩) المتقدمة فإنها ٥٤ ب كلها «مثل عَسَيْتُ»^(١٠) فيما ذكر، وقوله: «وَالْفَتْحُ» مفعول مقدم بِأَجْزَى «وَالْكَسْرُ» معطوف عليه، «وَإِنِّيَا [الْفَتْحِ] زُكِنَ» جملة من مبتدأ وخبر.

(١) فى ش، ك «ذكرهما» وهذا جائز لأن الضمير يعود على الاستعمالين.

(٢) قال المرادى ١: ٣٣٢ «إذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره، وجعل أن يفعل خبراً، وجاز إسنادها إلى أن يفعل مكنتى به وتكون مجردة من الضمير».

(٣) فى ظ «بجرد» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٤) فى الأصل «تفسيره» تحريف.

(٥) «الفتح» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت والألفية.

(٦) «أو غائبات» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك.

(٧) «أو غائبات» ساقط من ش.

(٨) قال ابن مالك فى شرح الكافية ١: ٤٥٩.

«والفتح أشهر وبه قرأ ابن كثير، أبو عمرو، وابن عامر والكوفيون. ولم يقرأ بالكسر إلا نافع».

كقوله تعالى فى سورة محمد. آية: ٢٢ (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)

انظر معانى الفراء ٣: ٦٢، والنشر فى القراءات ١: ٢٣٠، وشرح التصريح ١: ٢١٠، ومعجم القراءات القرآنية ٦: ١٩٢.

(٩) «المثل» مكررة فى الأصل، وساقطة من ش، ك.

(١٠) فى هـ، ز «نحو مثل عسيت» تركيب مضطرب، تحريف.

(إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا)

(ش) هذا هو^(١) الباب الثاني^(٢) من النواسخ، ثم قال:

(ص) إِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ * كَأَنَّ^(٣) عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

(ش) قد تقدم أن «كَانَ» ترفع الاسم وتنصب الخبر، «وَإِنَّ^(٤)» وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر. وإلى ذلك أشار بقوله: «عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ»، ومعنى «إِنَّ وَأَنَّ» التوكيد^(٥)، «وَلَيْتَ» للتمنى^(٦)، «وَلَكِنَّ» للاستدراك، و«لَعَلَّ» للترجى^(٧) والإشفاق، «وَكَأَنَّ^(٨)» للتشبيه، وما بعد «إِنَّ» معطوف عليه^(٩) على إسقاط العاطف، «وَعَكْسُ» مبتدأ وخبره فى المجرور قبله، «وَمَا» موصولة وصلتها «لكان»، «وَمِنْ [عَمَلٍ]^(١٠)» متعلق بالاستقرار الذى يتعلق به لكان^(١١)، ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال:

(ص) كَيَّنْ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنَّى * كُفَّةٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ

(١) «هو» ساقطة من هـ ، ظ.

(٢) فى ش، ظ «الثالث».

(٣) «كَانَ» ساقطة من ظ.

(٤) فى هـ «وَإِنَّ وَأَنَّ»

(٥) فى هـ «إِنَّ وَأَنَّ» للتوكيد، وفى ظ «إِنَّ» للتوكيد، وفى ت «إِنَّ» للتوكيد.

(٦) فى ز، ظ، ك «التمنى».

(٧) فى ش، ك «الاستدراك ولعل الترجى».

(٨) فى الأصل «كَأَنَّ».

(٩) «عليه» ساقطة من ش.

(١٠) «عمل» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.

(١١) فى ت «ككان» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) «الكُفُّ»: المثل، «الضُّغْن»: الحقد والعداوة. ثم قال^(١):

(ص) وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ

(ش) لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله مرتبة، وقدم فيها الاسم على الخبر، وهو الأصل، نبه على أن الترتيب^(٢) / المذكور مراعى^(٣) محافظ^(٤) ٥٥
عليه إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات، وهو المتَّبَعُ عليه بقوله: «كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ» «وَالْبَدْيِ» الفاحش النطق، «وَذَا» مفعول براع، «والتَّوْتِيبِ» نعت لَذَا، «وَالْإِلَّا»^(٥) استثناء، ولا بد من تقدير حذف كلام^(٦) ليستقيم^(٧) مراده، والتقدير: وراع هذا الترتيب إلا في المثل الذي يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً كَلَيْتَ^(٨) «فَالَّذِي»^(٩) نعت لمحدوف وهو المثل. ثم قال:

(ص) وَهَمْزٌ إِنْ افْتَحَ لِسَدُّ مَضْدَرٍ * مَسَدَّهَا وَفِي سَوَى ذَاكَ أَكْسِرِ

(ش) يعنى أن همزة «إِنْ» المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها، أى إذا أُوْلِتْ هي وما بعدها بالمصدر^(١٠)، وفُهِم من قوله: «وَهَمْزٌ إِنْ افْتَحَ» أن الأصل المكسورة الهمزة، وهو أشهر القولين^(١١)

(١) في هـ «قوله».

(٢) في ش، هـ، ز، ط، ك «أن هذا الترتيب».

(٣) في هـ، ت «مراعى» خطأ من الناسخ.

(٤) في ت «محافظاً» خطأ من الناسخ.

(٥) في ط «والاستثناء» تحريف.

(٦) في هـ، ز، ك «في الكلام» وعبارتها أكمل.

(٧) في ت «يستقيم» تحريف.

(٨) في ط «لليت».

(٩) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فالذى على هذا».

(١٠) في الأصل «المصدر» تحريف.

(١١) قوله: وهو أشهر القولين يعنى قول الجمهور، وأما القول الآخر فيمكننا الوقوف عليه من خلال ما ذكره

السيوطي حيث قال:

«الأصح أن إن المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها؛ لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤول بمفرد، =

[وقوله^(١)] «وَفِي سَيِّئِ ذَٰكَ» «أَكْسِرِ»، أى إذا لم يسد المصدر مسدها. ثم إِنَّ «إِنَّ» فى ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرهما، [وقسم يجوز فيه كسرهما]^(٢) وفتحها، وقسم يجب فيه الفتح. ثم ذكر المواضع التى يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع:

الأول: أن تقع فى الابتداء، وهو المشار إليه بقوله:

(ص) فَأَكْسِرُ فِى الْإِيتِدَاءِ ... *

(ش) أى فى ابتداء الكلام. ودخل فيه صورتان:

الأولى: أن لا يتقدمها شيء.

٥٥
ب

نحو قوله - تعالى -^(٣): / (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)^(٤)

والأخرى: أن يتقدمها حرف^(٥) من حروف الابتداء.

نحو: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ)^(٦)

الثانى: أن تقع فى بدء الصلة. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) ... وَفِى بَدْءِ صِلَةٍ * ...

= ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفرداً من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفرداً من وجه؛ لأن المكسورة مستغنية بمعملها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة والمجرد من الزيادة أصل، ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة؛ ولأن المكسورة تفيد معنى واحداً وهو التأكيد، والمفتوحة تفيد وتعلق ما بعدها بما قبلها؛ ولأنها أشبه بالفعل إذ هى عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة، وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة، وقال آخرون كل واحدة أصل برأسها» الهمع ٢: ١٦٩، وانظر شرح الكافية لابن مالك ٤٨٢: ١.

(١) «وقوله» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٣) «قوله تعالى» ساقطة من ش، ه، ظ.

(٤) سورة الكوثر. آية: ١.

(٥) «حرف» ساقطة من ت.

(٦) سورة يونس. آية: ٦٢.

(ش) أى فى أول الصلة. نحو قوله - عز وجل :- (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ

مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ^(١)) [لَتَنْتَرُوا بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ]^(٢)

واحترز بقوله: «فى بَدْءِ صَلَته»، من الواقعة فى حشو الصلة. فإنها^(٣)

يجب فتحها نحو: بَءَاءَ الَّذِى فى ظَنِّى أَنَّهُ قَائِمٌ.

الثالث: أن تقع جواباً للقسم. وهو المشار إلى بقوله:

(ص) ... * وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكَمَّلَةً

(ش) أى وحيث تكون «إِنَّ» جواباً للقسم^(٤)، فإنها حينئذٍ مكملة

للقسم. وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله - عز وجل -^(٥):

(وَالْعَصْرِ. إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)^(٦) والمجرد منها نحو قوله - تعالى -^(٧):

(حم، وَالْكِتَابِ الْمُبِين. إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)^(٨)

الرابع: أن تحكى بالقول. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) أَوْ حَكَيْتُ بِالْقَوْلِ * ...

(ش) ومثاله قوله - تعالى^(٩): (وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ)^(٩)

الخامس: أن تحل محل حال. وهو المشار إليه بقوله:

(١) سورة القصص آية: ٧٦.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ت.

(٣) فى ش، ز، ك «فإنه» التذكير والتأنيث جائز.

(٤) «للقسم» ساقط من ش.

(٥) «قوله عز وجل» ساقط من ش، ه، ظ.

(٦) سورة العصر آية: ١.

(٧) «قوله تعالى» ساقط من ش، ه، ظ.

(٨) سورة الدخان. آية: ١، ٢، ٣.

(٩) سورة المائدة آية: ١٢.

(ص) ... أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ * حَالٍ ...

(ش) وشمل^(١) صورتين:

الأولى: أن تكون بعد واو الحال. وقد مثله بقوله:

(ص) ... كَزَزْتُهُ وَإِلَى ذُو أَمَلٍ

ومثله قوله - عز وجل -^(٢): (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ)^(٣)

الثانية: / أن تكون مجردة من الواو - كقوله تعالى:

٥٦
أ

(إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)^(٤)

السادس: أن يقرن خبرها باللام. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَكَتَسَرُوا مِنْ بَغْدٍ فِعْلٍ غُلَقًا * بِاللَّامِ^(٥) كَاغْلَمَ إِنَّهُ لَذُو نَقَى

(ش) ومنه قوله - عز وجل -: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ [إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ]^(٦)

إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)^(٧)

«فَيَعْلَمَ» يطلب أن بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر «إِنَّ» فقوله^(٨):

(١) في ز «وتعمل» خطأ من الناسخ.

(٢) في ت «وقوله تعالى عز وجل».

(٣) سورة الأنفال. آية: ٥.

(٤) سورة الفرقان. آية: ٢٠.

(٥) في ظ «باللام ثم مثل ذلك بقوله».

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ط، ك.

(٧) سورة المنافقون آية: ١ هناك مواضع أخرى لكسر همزة «إِنَّ» لم يشر إليها المصنف ولا الشارح منها:

أ - أن تقع تالية لـ «حيث» نحو: جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ.

ب - أن تقع تالية لـ «إِذْ» نحو: جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَمِيرٌ.

ج - أن تقع صفة نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ قَاضِلٌ.

د - أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو: زَيْدٌ إِنَّهُ قَاضِلٌ.

انظر شرح ابن عقيل ١: ٣٠٣، وأوضح المسالك ١: ٢٤١، وشرح التصريح ١: ٢١٥، ٢١٦، والهمع

١: ١٦٥، ١٦٦.

(٨) في ه، ز، ك «وقوله».

«فِي الْإِثْنَاءِ» متعلق بِأَكْسِر، «وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ» معطوف على «فِي الْإِبْتِدَاءِ»،
«وَحَيْثُ» معطوف أيضاً، وَإِنَّ» مبتدأ خبره مكملة، «وَحَيْثُ» مضافة إلى
الجملة، وَلِيَمِينٍ متعلق بمكملة.

القسم الثاني: وهو ما يجوز فيه كسرهما وفتحها، وذكر أَنَّ لذلك أربعة
مواضع. أشار إليه اثنين منها بقوله:

(ص) بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمٍ * لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نَحْنِ

(ش) يعنى أَنَّ كسر «إِنَّ» وفتحها جائز بعد «إِذَا» الفجائية وبعد القسم
الذى لم يقتزن خبرها فيه باللام، فمثال ذلك بعد «إِذَا» قول الشاعر:
٤٢ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا * إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ قَفَا وَاللَّهَازِمِ^(١)

يروى بكسر إِنَّ على القياس؛ لأنَّ إِذَا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية.
وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف
الخبر، والتقدير: فإذا العبودية حاصلة، ومثال ذلك بعد / القسم قوله:

٥٦
ب

٤٣ - أَوْ تَحْلِفْنِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ
أَنْتَى أَتُوبُ ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ^(٢)

فمن كسر جعلها جواباً للقسم، ومن فتح فعلى نية حرف الجر،
والتقدير على أنى. وفى «نَحْنِ» ضمير مستتر يعود على «أَنْ»، «وَبَعْدَ إِذَا»

^(١) لم أعر على قائله وقد ورد فى كتب النحو التى رجعت إليها غير معزور. انظر الكتاب ١٤٤:٣،
والنكت للأعلم ٧٨٣:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٤٨٥:١، وشرح ابن عقيل ٣٥٦:١، وأوضح
المسالك ٢٤٣:١، وشرح الشواهد للعيني ٢٧٦:١، والخزانة ٣:٤، والهمع ١٦٨:٢، وفهرس
شواهد سيبويه ١٤٢

القفا: عبد القفا أى عبد قفاه، كما يقال لميم القفا وكريم الوجه. والقفا موضع الصنع.

اللهازم: جمع لِهَزْمَة بكسر اللام والزاي، وهى طرف الحلق، واللهزمة موضع الكثر.

^(٢) البيتان ينسبان إلى روبة بن العجاج، ولم أجدهما فى ديوانه.

انظر فى اللسان «ذبا» ومجموع أشعار العرب ١٨٨:٣ وشرح ابن عقيل ٣٥٨:١، وأوضح المسالك
٢٤٤:١ وشرح الشواهد للعيني ٢٧٦:١.

وَيُوجَّهَيْنِ^(١) متعلقان بئسَى، «وإذا» مضافة لفجاءة، «أَوْ قَسَمَ» معطوف على إذا، «وَلَا لَامَ» لا واسمها^(٢)، وبعده خبرها والجملة صفة لقسم^(٣) والتقدير: نعى أَنَّ^(٤) بعد إذا الفجائية^(٥) وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين، وفهم أَنَّ المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما^(٦) قبل. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله:

(ص) مَعَ تِلْوَ فَا الْجَزَا ... *

(ش) يعنى أنه يجوز أيضاً الفتح والكسر فى «إِنَّ» الواقعة بعد «فا» الجزاء كقوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ مِثْكُمْ شَوْءًا يَجْهَلِيهِ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)^(٧)

قرئ بالكسر على الأصل؛ لأنَّ الأصل فى جواب الشرط أن يكون بجملة^(٨) وبالفتح على تأويل «أَنَّ»^(٩) بمصدر مجعول خبراً، والمبتدأ^(١٠) محذوف تفسيره^(١١) فجزاؤه الغفران أو العكس، والتقدير: فالغفران جزاؤه. «وَمَعَ» متعلق «بئسَى» فى البيت الذى^(١٢) قبله على حذف العاطف،

(١) فى ز «وجهين»، وفى ظ «إذا بوجهين».

وفى ت «ذا بوجهين نعى».

(٢) فى هـ «ولا لام اسمها».

(٣) فى ز، ك «لقسم ومعنى نعى نقل» والزيادة هنا تفيد.

(٤) فى ظ «أى».

(٥) فى ز، ك «الفجاءة» تحريف.

(٦) فى ت «ذكرها» تحريف.

(٧) سورة الأنعام. آية: ٥٤.

(٨) فى ظ «جملة» وهى أدق.

(٩) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحيزة والكسائى «فإنَّه» بالكسر، وقرأ عاصم وابن عامر فأنَّه بالفتح.

انظر السبعة فى القراءات ٢٥٨، والبحر ١٤١: ٤ والنشر ٢٥٨: ٢.

(١٠) فى هـ، ظ «ومبتدأ» تحريف.

(١١) فى ش، ك «تقديره» وعبارتهما أدق.

(١٢) «الذى» ساقط من ظ.

والتقدير: نُحَى جواز الوجهين بعد «إِذَا» وبعد القسم^(١) وبعد «فَاء»^(٢) الجزء.

٥٧
أ

ثم أشار / إلى الموضع الرابع بقوله:

(ص) ... وَذَا يَطْرُدُ * فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

(ش) يعنى أنه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها،
فالكسر^(٣) على معنى خير القول إلى أحمد. أى خير القول هذا اللفظ الذى
أوله إني، فيكون من الإخبار بالجملة عن المبتدأ فى معنى الجملة؛ ولذلك لم
يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، ومعنى الفتح خَيْرُ الْقَوْلِ حمد الله. ويحتمل
أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد، ويكون من باب الإخبار
بالمفرد؛ لأنَّ «أَنَّ» وما بعدها مؤولة بمفرد^(٤) «فَذَا» مبتدأ، وهو إشارة إلى
جواز الوجهين، وخبره «يَطْرُدُ» «وفى» متعلق بيطرد، و«نَحْوِ» مُضَافٌ إلى قول
مقدر أى: فى نحو قَوْلِكَ خَيْرُ الْقَوْلِ. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَضَعُ الْحَبْرُ * لَأَمَّ ابْتِدَاءٍ^(٥) نَحْوُ إِنِّي لَوَزَزُ

(١) «وبعد القسم» ساقط من هـ، ز، ط، ت.

(٢) فى ز «ذا بالجزء» تحريف.

(٣) فى ط «فالفتح» خطأ من الناسخ.

(٤) فى ش، هـ «بالمفرد».

ذكر المصنف والشارح أربعة مواضع لجواز كسر وفتح همزة إن، وهناك مواضع أخرى أوجزها على النحو التالى:

أ - أن تقع فى موضع التعليل. نحو قوله تعالى فى سورة الطور: ٢٨

(إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)

ب - أن تقع بعد «وَأَوْ» مسبوبة بمفرد صالح للعطف عليه. نحو قوله تعالى فى سورة طه: ١١٨

(إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى وَأَلَّا لَا تَطْمَأْنِنَ فِيهَا وَلَا تَصْحَى)

ج - أن تقع بعد «حتى»، فتكسر بعد الابتدائية نحو: مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَزُجُّونَهُ.

د - أن تقع بعد «أَمَّا» نحو: أَمَّا إِنَّكَ فَاضِلٌ.

هـ - أن تقع بعد «لَا يَجُزُّ» والغالب الفتح نحو قوله تعالى فى سورة النحل: ٢٣ (لَا يَجُزُّ أَلَّا اللَّهُ يَعْلَمَ)

انظر الكتاب ٣: ١٣٨، وأوضح المسالك ١: ٢٤٦، وشرح التصريح ١: ٢٢٠، ٢٢١.

(٥) فى ز «لام الابتداء» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ اللام تدخل فى خبر «إِنَّ»، وفهم من اقتصاره على «إِنَّ»^(١) المكسورة أنها لا تزداد بعد غيرها^(٢) من أخواتها، خلافاً لمن أجاز زيادتها بعد «أَنَّ»^(٣) المفتوحة «ولكن». وفهم من قوله: لَأَمَّ ابْتِدَاءُ أَنَّ اللام التى تدخل على المبتدأ فى نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، خلافاً لمن قال: إِنَّها غيرها، وإنما أخرت للخبر مع إِنَّ كراهية لإجماع / حرفى تأكيد، «وَالْحَبَرُ» فاعل بتصحب «ولأَمَّ ٥٧ بْ ابْتِدَاءٍ» مفعول، ويجوز العكس وهو أظهر^(٤)، «وَأَيُّ لَوَزَزَ» محكى بقول محدوف. والتقدير: نَحْوُ قَوْلِكَ إِنِّي «لَوَزَزَ» والوزر: الحصن ثم [إِنَّ]^(٥) مواضع هذه اللام أربعة: الخبر، ومعمول الخبر، والفصل^(٦) والاسم، وأشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَلَا يَلِي ذِي^(٧) اللَّامَ مَا قَدْ لَفِيَ * وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا^(٨)
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَرَانٌ ذَا * لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا^(٩)

(١) «إِنَّ» ساقطة من ش، ظ.

(٢) فى ش، هـ، ظ ولا تصحب غيرها، خطأ من الناسخ.

(٣) «أَنَّ» ساقطة من هـ، ظ.

قوله: وفهم من اقتصاره، على «إِنَّ» المكسورة أنها لا تزداد بعد غيرها من أخواتها ... يريد أن هذه اللام لا تدخل على خبر باقى أخوات «إِنَّ». فلا تقول: لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ.

وذهب الكوفيون إلى جواز دخولها فى خبر «لكن» واستشهدوا بقول الشاعر:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى حَوَاذِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعِيمٌ

ولم يجز البصريون ذلك وقد قرئ قوله تعالى فى سورة الفرقان. آية: ٢٠ (لَا إِلَهُمْ إِلَّا كَلْبُكُمُ الطَّعَامُ) بفتح

أَنْ وزيادة اللام. وقد نسبت فى شرح الرضى عن الكافية ٣٥٦: ٢، والمغنى ١٩٢/١ إلى سعيد بن جبير.

انظر: الكتاب ١٤٦: ٣ والمقتضب ٣٤٤: ٢، ٣٤٥، وشرح المفصل ٦٤: ٨، وشرح ابن عقيل ٣١٤: ١

وأحزاب القرآن للزجاج ٧٧١: ٢ والبحر ٤٩٠: ٦.

(٤) فى ش، هـ «وهو الأظهر».

أى الأظهر أن تكون لام ابتداء فاعل بتصحب؛ لأنه واقع عليها.

(٥) «إِنَّ» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) فى ظ «والفعل» تحريف.

(٧) فى الأصل، ز، ظ، ت «ذا» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٨) فى ز «كرضى» تحريف.

(٩) هذا البيت ساقط من ز.

وَتَصَحَّبَ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ * وَالْفَضْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

(ش) يعنى أن هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان منفياً نحو: إِنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ^(١) ولا الفعل الماضى المتصرف الخالى من قد نحو: إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ. وفُهِمَتْ هذه^(٢) الثلاثة من تمثيله بِرَضِيَ فى كونه ماضياً متصرفاً خالياً من «قد»، وفُهِمَ منه أنها تصحب المفرد نحو: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ. والجملة الاسمية نحو: إِنَّ زَيْدًا لأَبُوهُ قَائِمٌ، والفعل المضارع نحو قوله - عز وجل -^(٣) (وَلِإِنَّ رَبَّكَ لَيَنحُكُمُ بَيْنَهُمْ)^(٤)

والماضى غير المتصرف نحو: إِنَّ زَيْدًا لَيَنعَمَ الرَّجُلُ.

وبقى من الشروط المفهومة من تمثيله برضى أن لا يلى الماضى «قد» فبه^(٥) عليه^(٦) بقوله: «وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ»، وفُهِمَ من قوله: «قَدْ» أن ذلك قليل. ثم مثل / ذلك بقوله: «... كَيَّانَ ذَا». «لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذًا».

٥٨
↑

ومعنى «مُسْتَحْوِذًا» غالباً. ثم أشار إلى الثانى بقوله: وَتَصَحَّبَ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ، أى تصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو: إِنَّ^(٧) زَيْدًا لَعِنْدَكَ قَاعِدٌ^(٨)، وَإِنْ عَمُرًا لَفِيكَ رَاغِبٌ، وَإِنْ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ. «والوَاسِطَ» مفعول^(٩) بتصحب، «ومَعْمُولَ الْخَبَرِ»

(١) فى ت «يفهم» تحريف.

(٢) «هذه» ساقطة من هـ.

(٣) «قوله - عز وجل -» ساقط من هـ، ز، ك.

«عز وجل» ساقط من ظ.

(٤) سورة النحل. آية: ٢٤.

(٥) فى ش «وقد به»

(٦) «عليه» ساقط من ت.

(٧) فى ظ «كَيَّانَ».

(٨) فى الأصل «قاعداً» تحريف.

(٩) فى هـ «معمول».

بدل منه أو حال. ويجوز أن يكون المفعول «مَعْمُولُ الْخَبَرِ»، «وَالْوَاسِطَ» حال على مذهب من أجاز تعريف الحال^(١)، وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى. ثم أشار إلى الثالث^(٢) فقال: «وَالْفَضْلَ»، أى تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف^(٣) على الواسط فلا يحتاج إلى تقدير فعل ومثاله: قوله - تعالى -: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ)^(٤)

ولم يقيّد الفصل بشيء؛ لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطاً بين الاسم والخبر. ثم أشار إلى الرابع^(٥) بقوله: «وَأَسْمَاءً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ»، يعنى أن لام الابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه^(٦)؛ لئلا يجمع بين حرفى توكيد، ومثاله قوله - تعالى -: (وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى)^(٧)

وفهم مما^(٨) تقدم أن الخبر فى ذلك لا يكون / إلا ظرفاً أو مجروراً، وفهم^{٥٨} من اشتراط الفصل^(٩) فى الاسم أن ذلك مشروط فى الخبر أيضاً لاتحاد العلة ونصب «اسمًا» بالعطف على «الفضل» أو بفعل محذوف والأول أظهر، وحلَّ قَبْلَهُ «الْخَبَرُ» فى موضع الصفة لاسم. ثم قال:

(١) جاء فى الهمع ١٨: ٤ «يجب فى الحال التنكير؛ لأنها خبر فى المعنى.

هذا مذهب الجمهور، وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو:

جَاءَ زَيْدٌ الرَّايكِبَ. قياساً على الخبر وعلى ما شمع من ذلك.

وقال الكوفيون: إذا كان فى الحال معنى الشرط جاز أن يأتى على صورة المعرفة، وهى مع ذلك نكرة

نحو:

عَبَدَ اللّٰهَ الْحَسَنَ أَفْضَلَ مِنْهُ الْمُسَيِّءَ. والتقدير: إِذَا أَحْسَنَ أَفْضَلَ مِنْهُ إِذَا أَسَاءَ.

(٢) فى ظ «إلى القسم الثالث».

(٣) فى ت «معمول» تحريف.

(٤) سورة الشعراء الآيات ٩، ٦٨، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٠، ١٥٩، ١٧٥.

(٥) فى ظ «إلى القسم الرابع».

(٦) «عليه» ساقط من ت.

(٧) سورة الليل، آية: ١٣

(٨) فى ت «وفهم من قوله».

(٩) «الفصل» ساقطة من ت، ك.

(ص) وَوَضِلْ مَا بَدَى الْحُرُوفِ يُبْطِلُ * إِعْمَالُهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

(ش) إذا اتصلت «ما» الزائدة^(١) بهذه الحروف كَفَتْ إِعْمَالُهَا^(٢) لزوال اختصاصها بالأسماء. نحو قوله تعالى^(٣): (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(٤)

وقد شُيِّعَ الإعمال في «ليت» في قول النابغة:

٤ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا * إِلَى حِمَامَتِنَا أَوْ يَضْفَهُ فَقَدْ^(٥)

على رواية النصب، وقاس بعضهم عليها سائرهما وهو مذهب الناظم لإطلاقه في قوله: «وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ»، «وَوَضِلْ» مبتدأ، «وَيُبْطِلُ» خبره. «وإِعْمَالُهَا» مفعول^(٦)، «وبَدَى الْحُرُوفِ» متعلق بوصل، «وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ» جملة مستأنفة. ثم قال:

(ص) وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى * مَنْضُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَشْتَكِمِلَا

(ش) يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «إِنَّ» بشرط أن تستكمل خبرها نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ^(٧) وَعَمْرُو، وفهم من قوله: «وَجَائِزٌ» أَنَّ النصب أيضا^(٨) جائز. وهو الأصل، وفهم من قوله: / بَعْدَ أَنْ تَشْتَكِمِلَا، أنه لا يجوز الرفع في المعطوف على اسم «إِنَّ» قبل أخذها الخبر نحو: إِنَّ زَيْدًا

(١) في ظ «المزيدة».

(٢) في هـ، ز، ظ، ك، ت «عملها».

(٣) «قوله تعالى» ساقط من ش، هـ، ظ.

(٤) سورة النساء. آية: ١٧١.

(٥) الشاهد للنابغة الديباني، وروى في الديوان، ظ، ت بالرفع «ولا شاهد فيه».

قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حِمَامَتِنَا وَنَضْفَهُ فَقَدْ

انظر الديوان ٣٥ والكتاب ٢٨٢:١، والنكت ٨٦ وشرح الشواهد للعيني ٢٨٤:١، وشرح شواهد

المغنى للسيوطي ٢٠٠:١ والخزانة ٢٩٧:٤، وفهرس شواهد سيبويه ٨٢

(٦) في ش «مفعول مبطل» والمبارة هنا أكمل.

وفي هـ، ز، ك «مفعول مبطل».

(٧) في هـ، ظ «لقائم».

(٨) «أيضا» ساقطة من ظ.

وَعَمَرُو قَائِمَانِ، ورفع المعطوف على اسم «إِنَّ»^(١) بشرطه. إما على العطف على الموضع^(٢)، وإما على تقدير مبتدأ محذوف الخبر للدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَرُو^(٣) قَائِمٌ، فيكون من عطف الجمل، وإما معطوف على الضمير المستتر في^(٤) الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل، «وَرَفَعَكَ» مبتدأ وخبره «جَائِزٌ»، و«مَعطوفاً» منصوب برفعك، «وَعَلَى» متعلق بمعطوف «وَبَعْدَ» متعلق بجائز، ويجوز أن يكون متعلقاً برفعك والتقدير: رَفَعَكَ معطوفاً على منصوب^(٥) إِنَّ بعد استكمال الخبر جائز. ثم قال:

(ص) وَأُلْحِقْتُ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ * مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

(ش) يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «أَنَّ» المفتوحة «ولكن» بالشرط المذكور فمثاله بعد «أَنَّ» قوله - تعالى -: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(٦)

وبعد «لَكِنَّ» نحو: مَا قَائِمٌ بَكْرٌ لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَرُو^(٧)

وإنما ألحقت «أَنَّ وَلَكِنَّ» بِإِنَّ؛ لأنهما لا يغيران^(٨) معنى الابتداء بخلاف

(١) ما بعد «اسم إن» إلى هنا ساقط من ك.

(٢) فى ش، ز «الخل» وهذا جائز.

(٣) فى هـ، ز، ط، ت «وعمر قائم» المثال صحيح.

(٤) فى ظ «على» تحريف.

(٥) فى ط «منصوب اسم».

(٦) سورة التوبة. آية: ٣.

«قرأ ابن أبى إسحاق، وعيس بن عمر. وزيد بن على: ورسوله بالنصب عطفاً على لفظ اسم أن، وأجاز الزمخشري أن ينتصب على أنه مفعول معه وقرأه بالجر شاذاً، وأما قراءة الجمهور بالرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف، أي: ورسوله برىء، وحسنه كونه فصل بقوله: من المشركين، ومن أجاز العطف على موضع اسم إن المكسورة أجاز ذلك مع أن المفتوحة ومنهم من أجاز ذلك مع المكسورة ومنع مع المفتوحة». البحر المحيط ٦: ٥، وأنظر الكشاف ٢: ٣٩٠.

(٧) فى الأصل، ط، ت «وبعد لكن زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَرُو»

وفى ش، هـ، ز، ك «وبعد لكن نحو: لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَرُو» والمثال المثبت من المطبوع أكمل وأتم. (٨) فى الأصل «بأنها لا تغير». وفى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لأنها لا تغير» وما أثبت أدق.

البواقى، ثم تَمَّ البيت قوله: «مِنْ دُونِ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ» ولو استغنى عن قوله: من دون ليت الخ^(١) لم يخل بالمعنى. ثم قال: /
 (ص) وَخُفِّقَتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ * وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

٥٩
ب

(ش) يعنى أن «إِنْ» المكسورة إذا خففت^(٢) [قَلَّ عملها وذلك لزوال اختصاصها^(٣)] نحو قوله - عز وجل -: (وَإِنْ كُنَّا لَأَيُّوقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)^(٤) وفُهِم منه أن إهمالها هو الكثير كقوله - تعالى -: (إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(٥). «وَأَلَّ» فى العمل إما للعهد أى العمل المذكور، وإما بدل من الضمير، والتقدير: فَقَلَّ عَمَلُهَا. ثم قال: «وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ» [

يعنى أنها إذا خففت وأهملت^(٦) لزم خبرها اللام، وإنما لزم للفرق بينها وبين «إِنْ» النافية، «وَاللَّامُ» فاعل بتلزم، والمفعول محذوف وتقدير الكلام: وَتَلَزَمَ اللَّامُ الْحَبَرَ، «وَأَلَّ» فى اللام للعهد وهى التى تصحب «إِنْ» المشددة المتقدم ذكرها، وفُهِم منه أنها ليست غيرها خلافاً^(٧) لِلْفَارِسِيِّ^(٨)،

(١) فى ز «ليت ولعل وكأن». أكملت عبارة الألفية.

(٢) ما بين المعقوفين مكرر فى الأصل.

(٣) فى ظ «الاختصاص».

(٤) سورة هود. آية: ١١١.

(٥) سورة الطارق. آية: ٤.

(٦) «وأهملت» تكملة من ك.

(٧) قال ابن عقيل ١: ٣٢٥ «اختلف النحويون فى هذه اللام هل هى لام الابتداء للفرق بين «إِنْ» النافية وإِنْ الخفيفة من الثقيلة. أم هى لام أخرى اجثلبت للفرق؟ وجرى الخلاف فى هذه المسألة بين الأخفش الصغير وبين أبى على الفارسي، فقال الفارسي: هى لام غير لام الابتداء اجثلبت للفرق، وبه قال ابن أبى العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هى لام الابتداء أدخلت للفرق».

انظر أوضح المسالك ١: ٢٦٣، وشرح التصريح ١: ٢٣١، والهمع ٢: ١٨١.
 (٨) أبو على الفارسي:

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن أبان الفارسي، نحوى، صرفى، عالم بالعربية والقراءات، برع فى علم النحو وانفرد به، قصده الناس من الأقطار، وعلت منزلته فى العربية، توفى فى بغداد سنة ٣٧٧ هـ. من تصانيفه: الإيضاح فى النحو، التكملة فى التصريف، الحجة فى علل القراءات..

انظر ترجمته فى شذرات الذهب ٣: ٨٨، ٨٩.

ثم قال^(١):

٦٠
أ

(ص) وَرَيْمًا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ * مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُغْتَمِدًا /

(ش) يعنى أنه قد يُستغنى عن اللام بعد «إِنْ» المخففة إذا أُمِنَ اللَّبْسُ بينها وبين «إِنْ» النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر^(٢):

٤٥ - أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الطُّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ * وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ^(٣)

(ش) فَإِنَّ صدر البيت مدح، فعلم أَنَّ «إِنْ» فى عجزه ليست للنفى لئلا يتناقض صدر البيت وَعَجْزُهُ فلم يُخْتَجِ إلى اللام الفارقة، و«عَنْهَا» فى موضع رفع باستغْنِيَ عَلَى أنه نائب عن الفاعل، و«مَا» موصولة مرفوعة ببدأ، و«نَاطِقٌ» مبتدأ و«أَرَادَهُ» خبره، والجملة صلة لَمَّا، والضمير فى أَرَادَهُ عائد على «مَا» و«مُغْتَمِدًا» بكسر الميم حال من فاعل أَرَادَهُ، ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول أَرَادَهُ، والتقدير: إن ظهر المعنى الذى أَرَادَهُ الناطق^(٤). ثم قال:

(ص) وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا * تُلْفِيهِ عَالِيًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا

(ش) يعنى أَنَّ الفعل إذا وقع بعد «إِنْ» المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء فى الغالب كقوله - تعالى -

(وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً)^(٥)

= كشف الظنون ١٣١، ٢١١، ٢١٣، ٣٨٤، ١١٤٢، ١١٧٩، ١١٤٨ معجم المؤلفين ٢٠٠: ٣.

(١) «ثم قال» ساقط من ش، ز.

(٢) فى هـ كقوله.

(٣) الشاهد للطرماح بن حكيم.

انظر ديوانه ١٧٣ وشرح الكافية لابن مالك ٥٠٩: ١ وارتشاف الضرب ١٥٠: ٢، وشرح ابن عقيل

٣٧٩: ١، وأوضح المسالك ٢٦٣: ١، وشرح الشواهد للمعنى ٢٨٩: ١، وشرح التصريح ٢٣١: ١. وفى

رواية كما فى ظ «وَنَشِئْتُ أَبَاةَ الطُّيْمِ».

(٤) فى ش، ك «الناطق معتمدًا عليه» الزيادة هنا تفيد.

وفى هـ «الناطق» تحريف.

(٥) سورة البقرة. آية: ١٤٣.

(وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ ^(١))

وفهم من قوله: «غَالِبًا» أنه قد يكون غير ناسخ كقوله:

٤٦ - شَلَّتْ يَمِينَكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسِلِمًا * حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ ^(٢)

وقولهم: «إِنْ يَزِيدَنَّكَ لَتَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينَنَّكَ لِهَيْتَ» ^(٣)

«وَالْفِعْلُ» مبتدأ، «وَإِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا» ^(٤) شرط والجواب / «فَلَا تُلْفِيهِ» ^(٥). ب ٦٠
أى لا تجده، «وَعَالِبًا» حال من الهاء فى تُلْفِيهِ «وَمُوصَلًا» مفعول ثان،
لتلفيه ^(٦). «وَيَنْ» متعلق بموصلا، «وَذَى» بدل من «إِنْ» أو نعت لها، والجملة
من الشرط والجواب خبر «الفاعل»، والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر
فى يك. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنْ فَاسَتْهَا اسْتَكَنَّ * ...

(ش) يعنى أَنَّ «أَنَّ» المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما أهملت «إِنْ» بل
يستكن فيها اسمها، وفهم عدم إهمالها من قوله: «اسْمُهَا»؛ فإنه لا يطلق
عليه اسمها إلا وهى عاملة فيه، وتجاوز فى قوله: «اسْتَكَنَّ» وإنما هو محذوف

^(١) سورة القلم، آية: ٥١.

^(٢) الشاهد لعائكة بنت زيد العدوية.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٠٤:١، وشرح الجرجاوى ٣٢٧:١

وشرح الشواهد للعيني ٢٩٠:١، وشرح التصريح ٢٣١:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٧١:١

والخزانة ٣٤٨:٤، وشاعرات العرب: ٢٣٦.

عقوبة المتعمد: القتل فى الدنيا والعذاب فى الآخرة.

وفى رواية:

هَبَلْتُكَ أُمَّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسِلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

^(٣) «ذهب البصريون على أَنَّ ذلك من القلة بحيث لا يُقاس عليه وذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه.

ووافقه ابن مالك» الهمع ١٨٣:١. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٥٠٤:١ والأصول ٣١٦:١ وأوضح

المسالك ٢٦٥:١ وشرح التصريح ٢٣٢:١.

^(٤) «ناسخًا» ساقطة من ظ.

^(٥) فى الأصل، ت «تلفه». وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

^(٦) فى الأصل «لتلفه» وفى هـ «بتلفه» تحريف.

إذ لا يستكن الضمير إلا فى الفعل، أو ما جرى^(١) مجراه. ثم قال:
(ص) ... * وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

(ش) يعنى أن خبر «أَنْ» بعد ذلك الاسم^(٢) المستكن فى «أَنْ» لا يكون إلا جملة، فشمل الجملة الاسمية والفعلية، وفهم منه أنه لا يكون مفرداً، «وَالْخَبَرُ» مفعول أول باجعل، «وَجُمْلَةً» هو المفعول الثانى، «ومِنْ»^(٣) متعلق باجعل. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ^(٤) دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تَضْرِيْقُهُ مُتَّعَا
فَالْأَحْسَنُ الْفَضْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيِ أَوْ * تَنْفِيْسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

(ش) يعنى أن الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مُصَدِّراً بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل / بينه وبين «أَنْ يَكُنْ أَوْ بِأَدَاةِ»^(٥) نفى أو ٦١ بالسين أو بسوف أو لو، أما «قَدْ» فيفصل بها بينها وبين الماضى كقوله - أ^١
تعالى :- (وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتُنَا)^(٦)

وأما النفى فيكون «بَلَا وَبَلَنْ»^(٧) ويفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله - تعالى :

(أَفَلَا يَرْزَوْنَ آلًا يَزِجُغُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)^(٨)
(أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ)^(٩)

(١) فى ز «ما أجرى».

(٢) «الاسم» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش «ومن بعد».

(٤) فى ز «وإن يكن فعلها ولم يك دعا» تحريف.

(٥) فى غير ش «أو بأدوات» وما أثبت عن ش أدق.

(٦) سورة المائدة. آية: ١١٣.

(٧) «خص المكودى النفى بلا ولن، والصواب زيادة لم، ومثاله قوله - تعالى :- (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَخَذِ الْبَلَدَ) ٧:

ويوجد فى بعض نسخه ذكر لم «حاشية ابن حمدون ١١٠: ١.

(٨) سورة طه. آية: ٨٩.

(٩) سورة القيامة. آية: ٣.

وأما «السين وسوف» فيفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله - تعالى :-
(عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَوْضِيٌّ)^(١)

ومثله قولك: عَلِمْتُ أَنَّ سَوْفَ يَقُومُ^(٢) زَيْدٌ.

وأما «لَوْ» فيفصل بها بين «أَنَّ»^(٣) وبين الماضي كقوله - تعالى :-
(وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا [عَلَى الطَّرِيقَةِ])^(٤)

وقوله: «وَقَلِيلٌ»^(٥) ذِكْرُ لَوْ، أى قليل من يذكرها من النحويين، لا إن الفصل بها قليل، وفُهِمَ من قوله: «فَالْأَحْسَنُ» (الفصل)^(٦) أنه يجوز أن يأتي^(٧) بغير فصل كقوله:

٤٧ - عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا * قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ^(٨)

وفُهِمَ من سكوته على الجملة الاسمية أنها لا يفصل بينها وبين «أَنَّ» وذلك على نوعين:

الأول: تقدم المبتدأ على الخبر^(٩) نحو قوله تعالى: (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١٠).

والآخر: أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

(١) سورة المزمل. آية: ٢٠.

(٢) فى ه ، ظ «يقدم» بدل يقوم.

(٣) فى ه ، ظ «بينها».

(٤) سورة الجن. آية: ١٦. ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(٥) «وَقَلِيلٌ» تكملة من ش، ه ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) زيادة من المحقق نقلاً عن رجز ابن مالك توضيح المعنى.

(٧) فى ش، ه ، ظ «يؤتى».

(٨) لم أعر على قائله، وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب النحو غير معزو.

انظر شرح ابن عقيل ١: ٣٨٨، وأوضح المسالك ١: ٢٦٧، وشرح التصريح ١: ٢٣٣.

(٩) «على الخبر» ساقط من ه ، ظ.

(١٠) سورة يونس. آية: ١٠.

٤٨ - فِي فِتْنَةِ كَسْيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا * أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ^(١)

وفُهِم من اشتراطه فى الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما / إذا $\frac{٦١}{ب}$
كان الفعل دعاء كقوله تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا)^(٢)

أو غير متصرف كقوله تعالى: (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)^(٣)

واسم «يَكُنْ» ضمير عائد على الخبر، «وَفِعْلًا» خبرها، «وَلَمْ يَكُنْ دُعَا»
جملة معطوفة على الجملة قبلها، «والفاء» جواب الشرط^(٤)، «وَالْأَخْسَنُ
الْفَضْلُ»^(٥) جملة اسمية، و«بَقْدَ» متعلق بالفصل؛ لأنه مصدر، «وَذِكْرُ لَوْ»
متبداً «وَقَلِيلٌ» خبر مقدم. ثم قال:

(ص) وَخَفَّفْتُ كَأَنَّ أَيْضًا فَنَوَى * مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُؤَى

(ش) يعنى أن «كَأَنَّ» أَيْضًا تخفف ولا تهمل، وفُهِم عدم إهمالها من
قوله: «فَنَوَى»^(٦) مَنْصُوبُهَا، فهى إِذَا كَأَنَّ المفتوحة المخففة إلا أن اسمها قد
يكون منويا^(٧)، وقد يكون ثابتاً، وفُهِم من ذلك قوله^(٨): «وَوَثَابَتَا أَيْضًا رُؤَى».

(١) البيت للأعشى ورواية الديوان ص ١٩

فِي فِتْنَةِ كَسْيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَيْسَ يَذْنَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ
وقد تكون الرواية الأولى من فعل النحويين ليقع الاسم بعد أن المخففة مرفوعاً. ولعل البيت مركب من
يبتين. انظر الديوان. والكتاب ١٣٧:٢ / ٧٤:٣، ٤٥٤، والنكت للأعلم ١٥٠:١ وأمالى الشجرى
٢:٢، وشرح المفصل ٧١:٨، والإنصاف ١٩٩:١، وشرح ابن الناظم ١٨١، والهمع ١٨٥:٢،
ومعجم شواهد النحو ١٣١.

(٢) سورة النور آية: ٩.

(٣) سورة النجم آية: ٣٩.

(٤) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«فَالْأَخْسَنُ الْقَضْلُ يَقْدُ أَوْ تَفِي»

(٥) «الفصل» ساقطة من ش.

(٦) فى الأصل «خَفَوَى» تحريف.

(٧) فى ش «إلا أن اسم كان قد يكون اسمها منويا» العابرة مضطربة.

(٨) فى هـ، ز، ط، ت «ذلك من قوله».

وفهم أيضاً من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في «أن» أن خبرها يكون جملة ويكون مفرداً فمثال الجملة قوله^(١):

٤٩ - وَصَدِرَ مُشْرِقِ النَّخْرِ * كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ^(٢)

فاسمها في هذا^(٣) البيت ضمير الشأن وهو محذوف، والجملة من قوله: ثَدْيَاهُ حُقَّانِ في موضع الخبر، ومثاله مفرداً قوله:

٥٠ - وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ * كَأَنَّ ظَلِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٤)

(ش) وكان ثدييه حقان / في رواية النصب، وفهم من اقتصاره على «إن» وَأَنَّ وَكَأَنَّ، أن باقياها لا يكون فيه هذا الحكم، أما «لَعَلَّ وَلَيْتَ» فلا أ

(١) في ش «مثاله جملة قول الشاعر».

(٢) لم أشر على قائله، وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب اللغة والنحو غير معزو انظر اللسان «أن» والكتاب ١٣٥:٢، ١٤٠، والإنصاف ١٩٧:١ وشرح الشواهد للعيني ٢٩٣:١، وشرح التصريح ٢٣٤:١، والهمع ٣٥٨:٤، والخزانة ٣٥٨:٤، وفهر شواهد سيبويه ١٥٢. قوله: كان ثدياه حقان «روى بروائين: إحداهما بالرفع جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كان، وثانيهما: بنصب ثدييه على أنه اسم كأن المخففة من الثقلية، وحقان خبر كأن. قال أبو حيان «وتخفف كأن فلا يجوز إعمالها عند الكوفيين وأجازها البصريون فخصه بعضهم بضمير الشأن مقدراً فيها، وأجاز بعضهم عملها في المضمر وهو ظاهر كلام سيبويه، وخصه بعضهم بالشعر كقوله: «كَأَنَّ ثَدْيِيَّ حُقَّانِ» الارتشاف ١٥٣:٢.

(٣) «هذا» ساقطة من ظ.

(٤) تعددت نسبة هذا الشاهد، حيث نسب سيبويه إلى باعث بن صريم البشكري، وقيل لأرقم بن علباء البشكري، وقيل لكعب بن أرقم.

انظر الكتاب ١٣٤:٢ / ١٦٥:٣ وشرح أبياته للسيرا في ٥٢٥:١، وشرح ابن الناظم ١٨٣، وأوضح المسالك ٢٧٠:١، وشرح الشواهد للعيني ٢٩٣:١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١١١:١. جاء في شرح ابن الناظم ١٨٤.

«قوله كأن ظبية» برفع ظبية على معنى كأنها ظبية، ويروى كأن ظبية بالنصب على أنها اسم كأن والخبر محذوف تقديره «كأنها ظبية» ويروى كأن ظبية بالجر على زيادة أن.

توافينا: تجهينا وتزورنا.

تعطو: تتناول.

وارق السلم: شجر السلم المورق.

(٥) في ظ «ولكن».

(٦) «ثم قال» ساقط من ش، ك وهي هنا لا لزوم لها.

(لا التى لنفس الجنس^(١))

قوله: لا التى لنفسى الجنس^(٢). أى التى يُقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال^(٣) الخصوص، فإذا أُريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت^(٤). ثم قال:

(ص) عَمَلٌ إِنْ اجْعَلْ^(٥) لِلْأَفَى نَكْرَةً * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً

(ش) وإنما عملت^(٦) عمل إن؛ لأنها فى النفى نظيرة «إِنْ» فى الإيجاب إذ «إِنْ» تؤكد للإيجاب^(٧). «وَلَا» تؤكد للنفى، ولما كان عملها بالحمل على «إِنْ» ضعفت فلم تعمل إلا فى نكرة، ولذلك قال: «فى نَكْرَةٍ»، وقوله: «مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ» نحو: لَا رَجُلٌ فى الدَّارِ. أو مكررة نحو: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

إلا أنَّ عمل المفردة واجب، وعمل المكررة جائز، وسيأتى^(٨)، «وَعَمَلٌ» مفعول باجعل، «وَلَا» متعلق باجعل، وكذلك فى نكرة، «وَمُفْرَدَةً وَمُكْرَرَةً» حالان من الضمير فى جاءتك العائد على «لا». ثم إنَّ النكرة^(٩) التى تعمل فيها «لا»^(١٠) على ثلاثة أقسام:

(١) «لا التى لنفسى الجنس» شطبت من ت.

(٢) «قوله لا التى لنفسى الجنس» ساقط من ك.

(٣) فى ظ «الاحتمال».

(٤) «فعملت» ساقط من ك.

(٥) فى ت «تجعل» وما أثبت هو الصواب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٦) فى الأصل، ش، ز، ك، ت «أعملت».

(٧) فى ظ، ت «الإيجاب».

(٨) فى ظ «كما سيأتى».

(٩) فى ش، ك، ت «المكررة» وما أثبت أصوب.

(١٠) «لا» ساقطة من ت.

مضافة، ومشبهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار^(١) إلى الأول والثاني بقوله:
(ص) فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً / وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ اذْكُرْ رَافِعَةً

٦٢
ب

(ش) يعنى أنها تنصب المضاف والمشبه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيه بعده، فمثال المضاف: لَا عَلَامَ رَجُلٍ فِي الدَّارِ. ومثال المشبه بالمضاف: لَا طَالِعًا جَبَلًا عِنْدَكَ، وَلَا مَارًا يَزِيدُ فِي الدَّارِ^(٢)، وَلَا حَسَنًا وَجْهَةً فِي الدَّارِ، وإنما سمي مشبهها بالمضاف لعمله فيما بعد، كالمضاف، وقوله: «وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ اذْكُرْ رَافِعَةً» أى بعد نصبك الاسم، مثاله: لَا طَالِمَ رَجُلٍ مَحْشُودٌ^(٣)، وفهم من قوله: «وَبَعْدَ ذَلِكَ». أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْاسْمِ، «وَبَعْدَ» متعلق باذكر، «وَالْخَبَرُ» مفعول مقدم باذكر، «وَرَافِعَةً» حال من الضمير المستتر فى اذكر، والهاء فى «رافعة» عائدة على الخبر، ثم قال:
(ص) وَرَكِبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا كَلَامًا * حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ^(٤) ...

(ش) المراد بالمفرد فى هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف^(٥) «وَفَاتِحًا» [حال]^(٦) أى فى حال كونك فاتحاً. ثم أتى بمثال «لَا» فيه مكررة وقد تقدم أن «لَا» إذا تكررت^(٧) كان عملها جائزاً لا واجباً. ولذلك قال:

(ص) ... * وَالثَّانِي اجْعَلَا^(٨)
مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا * وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبِهَا

(١) فى ظ «ومكررة ثم أشار».

(٢) «فى الدار» ساقط من ز، ك.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك. زيادة مثال «وَلَا طَالِبٌ عِلْمٌ مَخْشُودٌ».

(٤) فى هـ «حَوْلَ» ولا قوة والثان اجعلاً أكملت بيت الألفية وسقط هذا الجزء فى موضعه الذى ذكره فى الأصل وبقيت النسخ.

(٥) فى هـ، ط «به» جائز.

(٦) «حال» تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ.

(٧) فى هـ، ز، ط «تكررت».

(٨) «الثان اجعلاً» سقطت من هـ هنا فقد ذكرها مع بقية الشطر السابق.

(ش) فهذه خمسة أوجه: الأول فتحهما معاً وهو المستفاد / من $\frac{٦٣}{١}$ المثال^(١).

الثاني: فتح الأول ورفع الثاني وهو مستفاد من قوله: والثَّانِ اجْعَلَا، مَرْفُوعًا^(٢).

الثالث: فتح الأول ونصب الثاني^(٣)، وهو مستفاد من قوله: أَوْ مَنْصُوبًا. فهذه ثلاثة أوجه فى الثانى مع فتح الأول. الرابع: رفع الأول والثاني^(٤).

والخامس: رفع الأول وبناء الثانى على الفتح^(٥)، وهما مستفادان من قوله: «وَلِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبًا»، فهى عن نصب الثانى مع رفع الأول، وبقي رفعه وبناءؤه على الفتح، ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع «لا»، ووجه نصب الثانى أنه معطوف على موضع اسم «لا»، ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو معطوف على «لا» مع اسمها لأنهما فى موضع رفع بالابتداء أو على إعمال «لا» عمل^(٦) «ليس»، ووجه رفع الأول والثانى أنهما مبتدآن أو اعملا عمل «ليس» ووجه رفع الأول والثانى أنَّ الأول مبتدأ أو اسم «لا» إن عملت عمل «ليس» والثانى مبنى مع «لا»، «وَالثَّانِ»^(٧) مفعول أول باجعلا،

(١) فى ز، ك «بالمثال» يريد بالمثال الذى ذكره «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٢) ومثاله نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٣) ومثاله نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٤) ومثاله نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٥) من أمثله «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ».

وكقول أمية بن الصلت:

قَلَّا لَنَقُوَّ وَلَا تَأْتِيْمُ فِيهَا وَمَا قَامُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيْمِ

(٦) فى هـ «إعمال».

(٧) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والثاني» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية.

«وَمَرْفُوعاً» مفعول ثان، وما بعده معطوف عليه، ومعنى «أَوْ» للتخيير، وإن رفعت شرط، «وَلَا تَنْصِبًا» جوابه، وهو على حذف الفاء أى فلا / تنصباء، $\frac{٦٣}{ب}$ والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

(ص) وَمُفْرَدًا نَعْتًا يَلْبِى * فَأَفْتَحَ أَوْ انْصَبَنَ أَوْ أَرْفَعَ تَغْدِيلِ

(ش) يعنى أنه يجوز فى نعت اسم «لا» المبنى على الفتح ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه ورفعها وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون مفرداً، وهو المنبه عليه بقوله: ومفرداً.

الثانى: أن يكون متصلاً بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله: «يَلْبِى» أى يلى المنعوت فتقول: لَا رَجُلٌ قَائِمٌ وَقَائِمًا وقَائِمٌ فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل^(١) على موضع اسم «لا»، ووجه الرفع الحمل على موضع «لا» مع اسمها. «مفرداً» مفعول مقدم «لَا فُتِحَ»^(٢) أَوْ انْصَبَ»^(٣) أَوْ أَرْفَعَ فهو من باب التنازع مع تأخير^(٤) العوامل، وقدم «مفرداً» «على» نعتاً وحقه التأخير عنه؛ لأنه وصف له لأجل الضرورة، ويجوز نصبه على الحال؛ لأنه نعت نكرة تقدم عليها، «وَلْيَبْنِ» متعلق بنعت، «ويلى» فى موضع الصفة لمبنى، «وَأَوْ» للتخيير، «وتغديل» مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

(ص) وَغَيْرَ مَا يَلْبِى وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ * لَا تَبْنِ وَالنَّصْبُ أَوْ الرَّفْعُ اقْصِدِ

(ش) أشار فى هذا البيت إلى مسألتين: /

$\frac{٦٤}{أ}$

(١) فى الأصل «أكمل» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٢) فى هـ، ظ «بافتح».

(٣) «أو انصب» أدق كما فى الألفية.

(٤) فى هـ «تأخر».

الأولى: أن يكون اسم «لا» مبنياً على الفتح، والنعت مفرداً^(١) إلا أنه مفصول بينهما.

الثانية: أن يكون النعت يلي المنعوت إلا أنه غير مفرد أي مضاف.

فمثال الأولى: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ظَرِيفاً أَوْ ظَرِيفٌ. ولا يجوز البناء

[على الفتح]^(٢) للفصل بينهما، ومثال الثانية: لَا رَجُلٌ قَاصِدٌ غُلَامٌ^(٣)

فالفتح^(٤) فيه أيضاً ممتنع لمكان الإضافة، ووجه النصب فيها على اللفظ؛ لأن المبنى هنا شبيه بالمعرب^(٥)، ووجه الرفع حمله على موضع «لا» مع اسمها، «وَحَيَّرَ مَا يَلِي» مفعول مقدم يَتَّبِعُ، «والرفع» مفعول مقدم «بِاقْصِدْ» ثم قال:

(ص) وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكُمَا * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ التَّمْيِ

(ش) يعنى أنه إذا عطفت على اسم «لا» المبنى ولم تتكرر «لا» جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول: لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً^(٦) بالنصب على اللفظ كقول الشاعر:

٥١ - فَلَأَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ * إِذَا هُوَ بِأَجْدٍ اِزْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(٧)

(١) في ز، ت «مفرد» تحريف.

(٢) «على الفتح» تكملة من ز وإثباتها لازم.

(٣) في هـ «لا رجل وقاصد غلام» زاد واو العطف.

وفى ز «لا رجل قاصد علم» المثال صحيح.

(٤) في الأصل «كالفتح».

(٥) في ظ «بالمرفوع».

(٦) ما بين المعطوفين تكملة من ز من هنا إلى قوله «لا زائدة» وورد في ش، هـ، ز، ط، ت «بالنصب وامرأة

بالرفع» والباقي ساقط.

(٧) تُسَبَّحُ إِلَى رَجُلٍ مِنْ عِبْدِ مَنْعَةٍ مِنْ كِنَانَةٍ، كَمَا تُسَبَّحُ إِلَى الْفَرَزْدَقِ وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَالَّذِي فِي دِهْوَانَ

الفرزدق ١: ٢٨٠، ٢٩٥.

وامرأة بالرفع على المحل، كقول الشاعر^(١):

٥٢ - هَذَا وَجَدْتُكُمْ الصَّغَارَ بِعَيْنِي * لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبٌ^(٢)

فجعل لا زائدة] أو عطف على الموضع. «والعطف» مبتدأ وخبره، «أحكما»
لّه»، «ومما» موصولة وصلتها «انتمى» «وللنعت» متعلق ب«انتمى»، «وذى الفصل»
صفة^(٣) للنعت، «ولّه» متعلق بأحكما وكذلك «بما»، والضمير فى «لّه» هو
الرابط بين المبتدأ والخبر، ويجوز نصب «العطف» بفعل مضمير يفسره أحكما،
وهو أجود، وعلى هذا فجواب الشرط الذى هو «إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ» محذوف
لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: أحكم للعطف بما انتسب^(٤) للنعت المفصول
ب ٦٤
ب
إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا» فاحكم له بذلك، ويجوز أن يكون خبر العطف جملة
الشرط والجواب معاً إلا أن فى هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط
والتقدير: فاحكم. ثم قال:

(ص) وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ * مَا تَسْتَحِقُّ دُونََ الاسْتِفْهَامِ

= فِدَى لَهُمْ حَيَا يَزَارِ كِلَاهُمَا إِذَا الْمَوْتُ بِالْمَوْتِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

لَقَيْتُمْ بَنَى اسْتَاهِيَهْنَ ابْنِ خَرِوَةِ إِذَا الْمَوْتُ بِالْمَوْتِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

انظر الكتاب ٢: ٢٨٥، وأوضح المسالك ١: ٢٨٩ وشرح التصريح ١: ٢٤٣ وشرح الأشموني ٢: ١٣٠.
يروى «وابنا» بالنصب، ولا يجوز «وابن» بالفتح وأما ما حكاه الأخفش (لأرجل وامرأة) بالفتح بلا تنوين
فشاذ.

(١) فى ز «كقوله».

(٢) نسبه سيبويه إلى رجل بنى مذجج، ونسب أيضاً إلى زرافة الباهلى، وإلى هنى بن أحمر الكناني، وإلى
ضمرة بن ضمرة.

وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بنى عبد مناة.

انظر الكتاب ٢: ٢٩٢، وشرح المفصل ٢: ١١٠، ووصف المباني ٢: ٢٩٢ وأوضح المسالك ١: ٢٨٣

وشرح الشواهد للعيني ٢: ٩٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢: ٩٢١

يروى «هذا لَقَيْتُمْكُمْ»

وجدتكم: الجد الحظ، وهو أيضاً أهر الأب.

الصغار: الذل والمهانة.

(٣) فى ظ «صلة» تحريف.

(٤) فى هـ «نسبت» وفى ظ «نسب».

(ش) يعنى أن حكم «لا» إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها فى جميع الوجوه المتقدمة، وفيه نظر؛ لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها الهمزة معنيان. وهما^(١): التمنى^(٢) والتوبيخ^(٣) وقد يبقى كل واحد منهما على معناه، وظاهره أنه موافق فى ذلك «للمازني* والمبرد ***»

فإنها عندهما تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقاً، وإما «ألاً» التى للعرض فلا مدخل لها فى هذا الباب؛ لأنها لا تدخل إلا على الفعل، «ولاً» مفعول أول بأعط، «وما» مفعول ثان، وصلتها «تَسْتَحِقْ»، «ومَعَ» متعلق «بأعطِ» [«وَدُونَ» متعلق بِتَسْتَحِقْ]^(٤)، وليس قوله: «الاستِفْهَام» مع قوله: «استِفْهَام» بإيطاء، لأنَّ الأول نكرة، والثانى معرفة. [ثم قال]^(٥):

(ص) وَشَاعَ لِي ذَا الْبَابِ اسْقَاطُ الْحَبْرِ * إِذَا الْمُرَادُ مَعَ شُقُوطِهِ ظَهَرَ

(١) فى الأصل، ه، ز، ط، ك، ت «معان وهى» وما أثبت هو الصواب كما فى ش.

(٢) فى ظ «النهى».

(٣) مثال التمنى: الأَمْاء مَاءٌ بَارِدٌ ٩١. ومثال التوبيخ: أَلَا تُجْرِعُ وَقَدْ بَيَّنْتُ؟.

* المازني: بكر بن محمد المازني، البصري (أبو عثمان) ت ٢٨٤ هـ وفى رواية ٢٤٩ هـ، وقيل ٢٣٦ هـ. نحوى، أديب، لغوى، عروض روى عن أبى عبيدة، والأصمعى، وأبو زيد الأنصارى وغيرهم، وأخذ عنه أبو العباس المبرد، توفى بالبصرة. من تصانيفه: علل النحو، كتاب ما تلحن فيه العامه، الألف واللام، كتاب التصريف، وكتاب العروض.

انظر ترجمته فى: معجم الأدباء ١٠٧:٧، وأنباء الرواة ٢٤٦:١، وفيات الأعيان ١١٤:١، والنجوم الزاهرة ٤٢٦:٢، وبغية الوعاة ٣٠٢:١، ومعجم المؤلفين ٧١:٣، ٣٧٦/١٣.

** المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن حسان الأزدي. المعروف بالمبرد (أبو العباس) ت ٢٨٥ هـ. أديب، نحوى، لغوى، إخبارى، كُتَّابَة، ولد بالبصرة وأخذ عن أبى عثمان المازني، وأبى حاتم السجستاني، وتصدر للاشتغال ببغداد من تصانيفه الكثيرة المقتضب والاشتقاق، والمقصود والممدود. انظر ترجمته فى: معجم الأدباء ١١٩:١١١، ١١٢، وفيات الأعيان ٦٢٦:١ والنجوم الزاهرة ١١٧:٣، ومعجم المؤلفين ١١٤:١٢.

(٤) «ودون متعلق بتستحق» تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٥) «ثم قال» تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(ش) إذا لم يعلم خبر «لا» فلا يجوز حذفه^(١) كقوله^(٢): /
٥٣ - وَرَدَّ جَازِئُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً * وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحٍ^(٣)

وإن علم كثر^(٤) حذفه عند «الحجازيين»، ووجب عند بنى تميم^(٥)،
[وطيىء]^(٦)، وفهم من إطلاقه فى^(٧) الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفاً أو
مجروراً^(٨) أو غيرهما خلافاً لمن فصل، وفهم من قوله: فى «ذَا الباب» أن حذف
الخبر فى غير هذا [الباب]^(٩) ليس بشائع^(١٠)، وإن علم «المُرَاد» فاعل بفعل
محذوف يفسره ظهر، وجواب «إِذَا» محذوف لدلالة ما تقدم [عليه]^(١١).

(١) فى ش، ه، ظ «الحذف».

(٢) فى ش «كقول الشاعر».

(٣) البيت نسبه سيبويه والجرمى وأبو على والمخشرى وابن الناطم لحاتم الطائي، ونسب أيضاً لرجل
جاهلى من بنى النبيت بن قاسط، وإلى أبى ذؤيب الهذلى، ولم يرد فى ديوان الهذليين.
والبيت ملفق من بيتين فى ديوان حاتم هما:

وَرَدَّ جَازِئُهُمْ حَرْفٌ مُصَرَّمَةٌ فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيخٌ

إِذَا اللَّقَاحُ عَدَّتْ مُلْقَى أَصِرْتُهَا وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحٌ

انظر الكتاب ٢: ٢٩٩، والمقتضب ٤: ٣٧، وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ١: ٥٧٣، والمفصل

١: ٨٩، وشرح المفصل ١: ١٠٤، ١٠٧، وشرح ابن عقيل ١: ٣٥٢.

الحرف: الناقة الضامر أو القوية الصلبة.

المصرمة: المقطوعة اللبن لقلعة المرعى.

مصبوح: اسم مفعول من صبحته إذا سقيته. الصبوح الشراب بالغداة.

(٤) فى ت «كثير» تحريف.

(٥) فى ه، ظ «التميميين» وفى ت «تميم».

(٦) «وطيىء» تكملة من ه، ز.

(٧) فى ظ «فيه» تحريف.

(٨) مثل لغير الظرف والجار والمجرور بالشاهد. ولم يمثل للظرف والجار والمجرور ومثاله: قول من قال: هل
عندك رجل؟ أو هل فى الدار رجل؟ فتقول: لا رجل.

(٩) «الباب» تكملة من المطبوع، لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ.

(١٠) «حذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطيائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف بنى تميم أنهم لا
يظهرون خبراً مرفوعاً، ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال أبو حيان: وأكثر ما
يحذفه الحجازيون إذا كان مع إلا نحو: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أي لنا أو فى الوجود أو نحو ذلك.

التصريح ١: ٢٤٦.

(١١) «عليه» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(ظن وأخواتها^(١))

(ش) من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها. فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما [بعد أخذها]^(٢) الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهى على قسمين: قلبية وتصييرية. وقد أشار^(٣) إلى الأول^(٤) بقوله:
(ص) **النَّصِبُ يَفْعَلُ الْقَلْبَ جُزْأَيِ ابْتِدَاءٍ * ...**

(ش) وجزأى^(٥) الابتداء هما المبتدأ والخبر، ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمل^(٦)، نحو: **تَيَقَّنَ وَتَفَكَّرَ^(٧)** ونحوهما أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **... * أَغْنَى رَأَى خَالَ عِلِمْتُ وَجَدَا**
ظَنُّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَا * حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَا
وَهَبَ تَعَلَّمَ ... *

(ش) ثم إن هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد فى الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد فيه تَرَدُّدًا مع رجحان الوقوع وتسمى الظنية، ولم يرتبها

(١) «ظن وأخواتها» ساقط من ت.

(٢) «بعد أخذها» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٣) فى ظ «فالإشارة».

(٤) فى هـ، ظ «الأولى» التأنيث جائز لأنه يعود إلى القلبية.

(٥) فى ز «جزأى» تحريف.

(٦) فى الأصل «يعلمه» تحريف. خطأ من الناسخ.

(٧) أفعال القلوب ثلاثة أقسام:

أ - ما لا يتعدى بنفسه: نحو **فَكَّرَ** و**تَفَكَّرَ**.

ب - ما يتعدى لواحد: نحو **عَرَفَ** و**فَهِمَ**.

ج - وما يتعدى لاثنتين من أخوات «ظن» وهى التى تفيد فى الخبر يقينا أو رجحانا.

٦٥
ب

فى النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به / الوزن، وأنا أنبه على كل واحد منهما^(١). أما «رَأَى» فهى بمعنى «عَلِمَ» تقول: رَأَيْتُ زَيْدًا عَالِمًا. أى علمته.

وأما «نَخَالَ» فهى بمعنى «ظَنَّ»، وَعَلِمَ هى أصل الأفعال العلمية وبها يتفسر سائرهما، [وَوَجَدَ بمعنى «عَلِمَ»، و«ظَنَّ» هى أيضاً أصل الأفعال الظنية وبها يتفسر سائرهما]^(٢) «وَحَسِبَ» بمعنى «ظَنَّ»، «وَزَعَمَ» بمعنى «ظَنَّ»، «وَعَدَّ» كذلك «وَحَجَا» كذلك أيضاً «وَدَرَى» بمعنى عَلِمَ، «وَجَعَلَ» كذلك، وفيها زيادة^(٣) وهو الاعتقاد؛ ولذلك قال: «وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَ». و«هَبَّ» بمعنى «ظَنَّ»، «وَتَعَلَّمَ» بمعنى آغَلَمَ. فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها متساوية فى نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان وهى كلها معطوفة على «رَأَى» على حذف العاطف فهى كلها مفعولة بأعنى إلى «زَعَنْتُ»، «وَعَدَّ» مخفوضة بجمع، «وَمَعَ» متعلق بأعنى، «وَحَجَا وَدَرَى وَجَعَلَ» معطوفات على «عَدَّ» «وَاللَّذَّ» نعت «لَجَعَلَ» وصلته «كاغْتَقَدَ»، «وَهَبَّ وَتَعَلَّمَ»^(٤) معطوفان أيضاً على ما بعد مع، ولهذه الأفعال معان آخر، ولم أنبه عليها؛ لأنها ليست من هذا الباب. ثم شرع فى القسم الثانى وهى التصيير^(٥) بقوله^(٦):

... وَالَّتِى كَصَيِّرَا * أَيْضًا بِهَا انْصَبَ^(٧) مُبْتَدَأًا وَخَبَرًا

^(١) فى ش «منهما إن شاء الله».

وفى هـ ، ز، ظ «منها» وهو أدق؛ لأن الضمير يعود على الأفعال.

^(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

وفى ت «وأما نخال فهى بمعنى علم وظن» وردت بعد سائرهما.

^(٣) فى ت «زائدة» تحريف.

^(٤) فى هـ ، ظ، ت «تعلم» تحريف.

^(٥) فى ش «التبصيرة» تحريف.

^(٦) فى ش، هـ ، ظ «فقال».

^(٧) فى ظ «انصب بها» تقديم وتأخير.

(ش) يعنى انصب بالأفعال التى بمعنى «صَبَّرَ» المبتدأ والخبر وهى ما دل^(١) على تحويل كما تنصب بالقلبية، ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصيرية / كما ذكر القلبية، وهى «صَبَّرَ وَأَصَارَ وَجَعَلَ وَتَخَذَ وَتَرَكَ»^(٢) وَوَهَبَ» فى نحو: وَهَبْتَنِى اللّهُ فِذَاكَ، أى جعلنى، «وَالَّتِى» مبتدأ خبره «انصبت بها»، ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود. ثم قال:

(ص) وَخُصَّ بِالتَّغْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا * مِنْ قَبْلِ هَبَ ...

(ش) يعنى أن الأفعال المذكورة قبل «هَبَ» تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والإلغاء، فالتعليق ترك^(٣) العمل لموجب. والإلغاء ترك العمل لغير موجب، ويحتمل قوله: «خُصَّ» أن يكون [فعلاً]^(٤) ماضياً مبنياً للمفعول، «وما» فى موضع رفع^(٥) به، وأن يكون فعل أمر، «وما» فى موضع نصب به والأول أظهر، «وَمِنْ قَبْلِ هَبَ» صلة لما، «بِالتَّغْلِيْقِ» متعلق «بِخُصَّ». ثم قال:

(ص) ... * وَالْأَمْرَ هَبَ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ ... *

(ش) يعنى أن هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين، وفهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى المضمر^(٦) المفرد المذكور والمؤنث وإلى المثنى والجموع فتقول: يَا زَيْدَانِ هَبَانِى قَائِماً. وَيَا زَيْدُونِ هَبُونِى

(١) فى ش، ه، ظ «ما يدل».

(٢) «وترك» تكملة من ش، ه، ز، ك.

(٣) فى ظ «وهو ترك».

(٤) «فعلاً» تكملة من ه، ز.

(٥) «رفع» ساقطة من ظ. سهر من الناسخ.

(٦) فى ش، ز «الضمير».

قَائِمًا. فَإِنَّ فعل الأمر صالح لذلك، «وَهَبْ» مبتدأ، وخبره «قَدْ أَلْزَمًا»^(١) وفى «أَلْزَمًا» ضمير يعود على «هب» «وَالْأَمْرُ» مفعول ثانٍ لَازِمًا^(٢) «وَتَعَلَّمْ» مبتدأ خبره «كَذَا» أى مثل «هب» فى لزومه [الأمر]^(٣) ولما أتى / بأفعال هذا $\frac{٦٦}{ب}$ الباب كلها بلفظ الماضى وكان غير الماضى وهو الأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول، مثل الماضى فى العمل المذكور، أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... وَلَيَغَيِّرِ الْمَاضِي [مِنْ^(٤)] * سَوَاهُمَا اجْعَلْ كُلُّ مَالَهُ زُكْنَ

(ش) قوله: «مِنْ سَوَاهُمَا»، أى من سوى «هَبْ وَتَعَلَّمْ»؛ لأنهما لازمان للأمر «وَزُكْنَ» أى عُلِمَ، «وَكُلُّ» مفعول باجعل، «وَمَا» موصولة، «وَزُكْنَ» صلتها «وَلَهُ» متعلق بزكن، «وَلَيَغَيِّرِ» متعلق باجعل، «وَمِنْ» فى موضع الحال من غير، والتقدير: اجعل كل ما^(٥) علم للماضى من الحكم غير الماضى فى حال كونه من سوى «هَبْ وَتَعَلَّمْ»، ثم قال:

(ص) وَجَوَزَ^(٦) الْإِلْفَاءَ لِأَيِّ الْإِيتِدَاءِ * ...

(ش) تقدم^(٧) أن الإلفاء ترك العمل لغير موجب. وفهم من قوله: «وَجَوَزَ»^(٨) أنه جائز لا واجب، وفهم من قوله: «لَا فِى الْإِيتِدَاءِ» ثلاث^(٩) صور^(١٠): أن يتأخر عنهما نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ طَقَنْتُ.

(١) فى هـ «قد أَلْزَمَ» وما أثبت أدق كما فى بقية النسخ والألفية .

(٢) فى الأصل، ش، ز، ت «بالزم» وما أثبت أدق كما فى هـ، ظ، والألفية. وفى ك «بالزما» وهى صحيحة

(٣) «الأمر» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) «من» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

(٥) فى الأصل، هـ، ز، ظ، ت «كلما»، خطأ من الناسخ.

(٦) فى ت «وجوزوا» تحريف. وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ش، ز، ك «قد تقدم» وعبارتها أكمل.

(٨) فى ظ «وجوز الإلفاء» أكملت عبارة الألفية، والنكلمة غير لازمة.

(٩) فى الأصل «ثلاثة» تحريف. خطأ من الناسخ.

(١٠) «صور» ساقطة من ت.

أو يتوسط بينهما، نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُ فَاضِلٌ^(١)
أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو: مَتَى ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ.
وفى جواز الإلغاء فى هذه الصورة الثالثة خلاف، وظاهر كلامه جوازه؛
لأنَّ الفعل ليس فى الابتداء، ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح.
والأرجح الإلغاء مع التأخير، والإعمال مع التوسط بين المفعولين.
وفهم من قوله: «لَا فِى الْإِبْتِدَاءِ» / أَنَّ إِعْمَالَ الْمُتَقَدِّمِ وَاجِبٌ «وَالْإِلْغَاءُ» ٦٧
مفعول بِجَوَازٍ، «وَلَا» عاطفة، والمعطوف عليه محذوف والتقدير^(٢): وجوز^(٣)
الإلغاء فى التأخير والتوسط لا فى الابتداء، وأجاز «الكوفيون» الإلغاء مع
التقدم واستدلوا بقوله:

٥٤ - كَذَلِكَ أَذُبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي * أَلَى وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْبَةِ الْأَدْبُ^(٤)

وهذا ونحوه مؤول^(٥) عند «البصريين» إما على نية ضمير الأمر والشأن^(٦)
فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة [المفسرة للضمير]^(٧) فى موضع
المفعول الثانى وإما على تقدير^(٨) لام الابتداء. وإلى ذلك أشار بقوله:
(ص) ... * وَالْوِصْمِيرُ الشَّأْنِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ
فِى مَوْهَمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ * ...

(ش) أى إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم فلك فى

(١) فى ز، ك «زيد ظننت قائم» المثال صحيح.

(٢) فى ز «تقديره».

(٣) فى ت «وجوزوا».

(٤) نسب هذا البيت إلى «بعض الغزاليين».

انظر المقرب ١: ١١٧، وشرح ابن عقيل ١: ٤٣٧، وأوضح المسالك ١: ٣٢٠، وشرح الشواهد للعيني

٢: ٢٩٠، وشرح التصريح ١: ٢٥٨، والهمع ٢: ٢٢٩. وفى رواية «إنى رأيت لملاك ...»

(٥) فى الأصل «ما دل»، وفى ت «مأول» خطأ من الناسخ.

(٦) ما بعد الشاهد إلى هنا ساقط من ظ.

(٧) «المفسرة للضمير» تكملة من ظ.

(٨) فى ظ «أو بتقدير».

تأويله وجهان. أحدهما: أن تنوى فيه ضمير الشأن فيكون [التقدير]^(١) إني رأيتك ملاًك الشئمة الأدب، فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة مفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني، أو تقدير لام الابتداء. فيكون التقدير: إني رأيتك ملاًك الشئمة^(٢)، فيكون الفعل معلقاً، «وفي مؤهيم» متعلق بانو، «وإلغاء» مفعول بمؤهيم، «وما» موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها. ثم قال:

(ص) ... * وَالْتَزِمَ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَإِنْ وَلَا لَمْ اِبْتِدَاءٍ^(٣) / أَوْ قَسَمَ * كَذَا وَالْإِسْتِفْهَامَ ذَا لَهُ انْحَتَمَ
٦٧ ب

(ش) قد تقدم أن التعليق ترك العمل لموجب، وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوليه^(٤) بأحد الستة الأشياء^(٥) التي ذكر.

الأول: «ما» النافية كقوله - عز وجل -: (وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ)^(٦)

الثاني: «إن» النافية كقوله - تعالى -: (وَتَطْمَنُّونَ إِنْ لَيْسَ إِلَّا قَلِيلًا)^(٧)

الثالث: «لا» قال في شرح التسهيل^(٨): من أمثلة «ابن السراج» * أَخْسَبُ لَا يَقُومُ زَيْدٌ.

(١) «التقدير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

(٢) في ه، ز، ظ، ت «الشئمة الأدب».

(٣) في الأصل «الابتداء» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٤) في ش، ه، ز، ظ «ومفعوليه أو بين مفعوليه».

(٥) في ش، ه، ز، ظ، ك «أحد الأشياء الستة» تقديم وتأخير.

(٦) سورة فصلت. آية: ٤٨.

(٧) في ش، ه، ظ «عز وجل».

(٨) سورة الأسراء. آية: ٥٢.

(٩) انظر شرح التسهيل ٨٩: ٢، والأصول في النحو ١٨٢: ١.

* ابن السراج: محمد بن السري بن سهل البغدادي المعروف بابن السراج (أبو بكر) ت ٣١٦ هـ. أديب، نحوي، لغوي. صاحب المبرد وقرأ عليه كتاب سيبويه في النحو، ونظر في دقائقه، وعول على مسائل الأخفش. وأخذ عن الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي والفارسي والرماني. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه في النحو، الأصول، الاشتقاق. عن (معجم المؤلفين ١٩: ١٠)

قال ابن هانيء** : يظهر أنه لم يحفظ مثلاً عن العرب^(١) نثرياً^(٢) ولا شعرياً، وقد أنشدت^(٣) عليه:

٥٥ - فَعِشْ مُقَدِّمًا أَوْ مَثْ كَرِيمًا فَإِنِّي * أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُهُ^(٤)

الرابع: لام الابتداء كقوله^(٥): (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ)^(٦)

الخامس: لام القسم. كقوله:

٥٦ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَنَاتَيْنِ مَنِصًى * إِنَّ الْمَتَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا^(٧)

**ابن هانيء: محمد بن علي بن هانيء اللخمي (أبو عبد الله)

ت ٧٣٣ هـ. وقيل ٦٣٣ هـ. مقررء، أديب، نحوي، شاعر. من تصانيفه: شرح التسهيل. وإرشاد السؤل في لحن العامة. وهناك: اسماعيل بن علي بن عبد الله بن هانيء (أبو الوليد ت ٧٧١ هـ نحوي) من تصانيفه: شرح قطعة من التسهيل.

لم يشر المكودي إلى أيهما يقصد، ولم يرد الشاهد الذي أنشده في شرح التصريح، ولا الأشموني، ولا الهمع، ولا أستطيع أن أحدد ذلك؛ لأن كتيهما غير موجودة، إلا أنني أقول إن الذي شرح التسهيل منهما هو محمد بن علي بن هانيء المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة ولم يشر صاحب الكشف إلى أن الثاني شرح التسهيل أو قطعه منه.

انظر: هدية العارفين ٢: ٤٧، ٤٨، ٤٩، ١٤٩.

والكشف ١: ٦٣، ٤٨٢، ٢/ ١١٩٨، ١٥٤٨.

ومعجم المؤلفين ٢: ٢٩٤، ١١: ٦٨، ٦٩.

^(١) في ش، هـ، ز «يحفظ له مثالا عن العرب» وهذه أوضح.

وفي ك «يحفظ له مثال من العرب».

وفي ط «يحفظ الأمثال من العرب».

^(٢) في ت «نثراً ولا شعراً».

^(٣) في ز «أسندت» تحريف وتصحيف.

^(٤) الشاهد لأبي التشناس النهشلي.

كذا روى في ديوان الحماسة لأبي تمام ١٧٦: ١.

وروى في الأصمعيات ١١٩.

فَمَثْ مُقَدِّمًا أَوْ عِشْ كَرِيمًا فَإِنِّي * أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُهُ
والشاهد فصلت «لا» فيه بين المعمولين لا بين الفعل ومعموله.

^(٥) في ش، ز، هـ، ط، ك «عز وجل» وفي ز «تعالى».

^(٦) سورة البقرة. آية: ١٠٢.

^(٧) الشاهد للبيد بن ربيعة.

وروى في الديوان ٣٠٨.

صَادَفَتْ مِنْهَا غُرَّةً فَأَصْبَتْهَا * إِنَّ الْمَتَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا =

السادس: الاستفهام كقوله [عز وجل]^(١) (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبَ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)^(٢)

وعلم من قوله^(٣): «وَالْتَزِمَ» أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء. «والتعليق» مفعول بالتزم، «وقبل» متعلق به، «ولأنَّ ابتداءً» [مبتدأ]^(٤) «وكذا» خبره^(٥) «أو قسم» معطوف عليه على حذف مضاف، والتقدير: لام ابتداء أو لام قسم كذا «وَالِاسْتِفْهَامُ» مبتدأ، «وذا» مبتدأ ثان وخبره «انْحَتَمَ»، «لَهُ» متعلق «بِانْحَتَمَ»، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير / العائد^(٦) على «ذا» الفاعل $\frac{٦٨}{١}$ بانحتم، والعائد على الاستفهام^(٧) الضمير في «لَهُ». ثم قال:
(ص) لِعِلْمٍ عِزَّانٍ وَظَنِّ تَهْمَةٍ * تَغْدِيَّةٍ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ

(ش) يعنى أن «عِلْمَ» إذا كانت بمعنى عَزَفَ، وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى^(٨): (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ)^(٩) وأن «ظَنِّ» إذا كانت بمعنى «أَتَّهَمَ» تتعدى أيضاً إلى مفعول

= ولا شاهد على هذه الرواية.

انظر الكتاب ٣: ١٠٩، ١١٠ وشرح ابن عقيل ٤٣٩: ١.

وأوضح المسالك ١: ٣١٦، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٣٠ وشرح التصريح ١: ٢٥٤، والهمع ٢: ٢٣٣ والخزانة ٤: ١٣.

(١) «عز وجل» تكملة من هـ، ز، ظ.

وفى ش، ك «تعالى».

(٢) سورة الأنبياء. آية: ١٠٩.

(٣) فى هـ «وفهم من قوله».

(٤) «مبتدأ» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «وكذا خبره» ساقط من ش.

(٦) فى ز، ك «والضمير عائد».

(٧) فى الأصل، هـ، ز، ظ، ت، ك «على لام الابتداء» وما أثبت أدق كما فى ش.

(٨) فى هـ، ظ «عز وجل».

(٩) سورة الأنفال. آية: ٦٠.

فى ز، ك (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)

الآية: ٧٨ من سورة النحل.

واحد كقولك^(١): طَلَنْتُ زَيْدًا عَلَى الْمَالِ، أى اتهمته، وليس حينئذ من أفعال هذا الباب.

«وَتَعْدِيَّةٌ» مبتدأ وخبره فى المجرور قبله، «وَلِوَاحِدٍ» متعلق بتعدية، [«وَمُلْتَزِمَةٌ» صفة لتعدية]^(٢) وأضاف «عِلْمٌ» إلى العرفان وهو مصدر عرف، وأضاف «ظن» إلى تهمة [وهو مصدر اتهم]^(٣) ثم قال:

(ص) وَلِوَأَى الرُّؤْيَا أَنَّمَا لِعِلْمًا * طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

(ش) يعنى أَنَّ «رَأَى» الحلمية ينتسب^(٤) لها من العمل ما انتسب «لِعِلْمٍ» الطالبة للمفعولين السابقة؛ لأنها شبيهة بها^(٥) فى كونها فيها إدراك بالحس ومنه قوله^(٦):

٥٧ - أَرَاهُمْ رُفِقْتِي حَتَّى إِذَا مَا * تَوَلَّى اللَّيْلُ وَالْخَزَلُ الْخِزَالَا^(٧)

وأضاف «رَأَى» للرؤيا ليعلم أنها الحلمية؛ لأن مصدرها الرؤيا، ومصدر «رَأَى»^(٨) البصرية رؤْيَةً، واحترز بقوله: «طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ» من علم العرفانية، «وَأَتَمَّ» بمعنى انسب، «وَأَنْتَمَى» بمعنى انتسب، «وَمَا» موصولة واقعة على حكم علم المتعدية / إلى مفعولين وهى مفعولة «بأنهم» وصلتها «أَنْتَمَى»
٦٨ ب

(١) فى الأصل «كقوله» وفى ك «نحو».

(٢) «وملتزمة صفة لتعدية» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ووردت فى ت بعدها بمقدار سطر.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ك.

واتهم: أى إذا أتى الرجل بما يتهم به.

(٤) فى ه، ز «ينتسب».

(٥) «بها» ساقط من ت.

(٦) فى ش «قول الشاعر». وفى ه «قولهم» تحريف.

(٧) الشاهد لعمر بن أحمز الباهلى.

انظر الكتاب ١: ٢٤٣، والخصائص ٢: ٣٧٨، وشرح المراتى ١: ٣٨٧ وشرح ابن الناطم ٩: ٢٠٩، وشرح

ابن عقيل ١: ٤٤١، والدرر ٢: ٢٥٢ وشرح الأشموني ٢: ٣٣، ٣٤.

أنخزل: أى ظهر وبان.

(٨) «رَأَى» ساقطة من ت.

و«لرأى» متعلق بآتم، «ولعلم» متعلق «بانتسمى». وكذلك «من قبل». والتقدير: انسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم [فى حال كونه طالب مفعولين]^(١) لرأى الرؤيا. ثم قال:

(ص) وَلَا تُجْزِ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

(ش) يعنى أن المفعولين فى هذا الباب لا يجوز حذفهما معاً، ولا حذف أحدهما، من غير أن يدل على الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الإقتصار؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر. وفهم منه أنه قد يجوز حذفهما وحذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهو الحذف على جهة الاختصار. فمن حذفهما معاً قوله^(٢):

(ص) بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ * تَرَىٰ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىٰ وَتَحْسَبُ^(٣)

أى وتحسب حبهم عاراً على. ومن حذف الأول [قوله عز وجل]^(٤): (وَلَا يَخْسِبُهُمُ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ)^(٥)

أى بخلهم. ومن حذف الثانى قول عنترة:

٥٩ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَطْنِي غَيْرُهُ * مَنَىٰ بِمَنْزِلَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ^(٦)

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(٢) فى الأصل «فى قوله».

(٣) نُسب هذا البيت للكُميت بن زيد الأسدى.

وهو فى الهاشميات ص ١٦.

وشرح الشواهد للعنى ٣٥:٢، وشرح التصريح ٢٥٩:١ والخزانة ٢:٢٠٨/٤:٥، ومعجم شواهد النحو

٢٩، وهو بلا نسبة فى شرح ابن عقيل ١:٤٤٣، وأوضح المسالك ١:٣٢٣.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش. وفى ز، ك «قوله تعالى».

(٥) سورة آل عمران. آية: ١٨٠.

انظر معانى الفراء ١:٢٤٨، والسبعة فى القراءات ٢٢٠.

(٦) الشاهد لعنترة العبسى انظر ديوانه ١٨٧.

وشرح ابن عقيل ١:٤٤٤، وأوضح المسالك ١:٣٢٤، وشرح الشواهد للعنى ٣٥:٢، وشرح التصريح

١:٢٦٠، والهمع ٢:٣٢٦.

أى فلا تظنى [غيره واقعا]^(١) «وسُقُوط»^(٢): مفعول بتجزء، «وهنا وبلا دليل»: متعلقان بتجزء. ثم قال:

(ص) وَكَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنِّ وَلِي * مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ * وَإِنْ يَبْغِضُ ذِي فَصْلَتٍ يُخْتَمَلُ
وَأُجْرِي الْقَوْلُ كَظُنِّ مُطْلَقًا * عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا / (٣)

٦٩
أ

(ش) أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتُحَكَّى به، وقد يُنْصِبُ المفرد إذا كان فى معنى الجملة، كقولك: قُلْتُ: خُطْبَةٌ. ثم أنه قد يَضْمَنُ معنى الظن فينصب مفعولين، وذلك بشروط:

الأول: أن يكون مضارعاً.

الثانى: أن يكون مفتوحاً بقاء المخاطب^(٤)، وهذان الشرطان مفهومان من قوله: «تَقُولُ»^(٥)

الثالث: أن تدخل عليه أداة استفهام^(٦)، وهو المنبه عليه بقوله: «إِنِّ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ».

الرابع: أن لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين. وهو المنبه عليه بقوله: «وَلَمْ يَنْفَصِلِ»^(٧). بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ^(٨) أَوْ عَمَلٍ.

(١) «غيره واقعا» تكملة من ك.

وفى الأصل، ش، ظ، ت «ذلك» وفى هـ، ز «ذلك واقعا».

(٢) فى الأصل «وسقوته» تحريف. وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٣) البيت الأخير ساقط من هـ، ز، ظ.

(٤) فى هـ، ظ «الخطاب».

وفى ز، ك «المخاطبة».

(٥) فى هـ، ظ «من قوله: وكظنن اجعل تقول» أكملت بعبارة الألفية.

(٦) فى ز، ك «الاستفهام».

(٧) «ولم ينفصل» ساقط من ش.

(٨) «ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف» ساقط من ك.

فمثال ما لا فصل فيه: أَتَقُولُ زَيْدًا^(١) مُنْطَلِقًا، ومثله قوله^(٢):

٦٠ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا

يُذِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمًا^(٣)

ومثال الفصل بالظرف قولك^(٤): أَعِنْدَكَ تَقُولُ عَمْرًا مُقِيمًا.

وبالمجرور: أَفَى الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا بِجَالِسًا.

ومثال الفصل بأحد^(٥) المفعولين: أَرَيْدَا تَقُولُ مُنْطَلِقًا.

ومثله قوله^(٦):

٦١ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنَى لَوْيَ * لَعَمْرُ أَيْبِكَ أُمَّ مُتَجَاهِلِينَ^(٧)

ويعنى بقوله: «عَمَلٌ» أحد المفعولين؛ لأنه بمعنى معمول، وفي تنكير «عَمَلٌ» إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما؛ لأنَّ التنكير يشعر بالتقليل

(١) فى ت «زيد» تحريف.

(٢) فى ش «ومنه قول الشاعر».

(٣) الشاهد لهدية بن حشرم ورواية البيت الثانى فى الديوان ١٤١، ١٤٢

يَتَلَفَّنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمًا

وفى رواية أخرى:

يَحْمِلُنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمًا كما فى ز، ك.

انظر شرح ابن عقيل ١: ٤٤٧، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٣٦٦، والدرر ٢: ٢٧٣، والهمع ٢: ٢٤٦.

القلص: جمع قلوص، وهى الشابة من الإبل.

الرواسما: المسرعات فى سيرهن. مأخوذ من الرسم وهو ضرب من سير الإبل السريع.

(٤) «قولك» ساقط من ش، وفى الأصل، ك «كفوله».

(٥) فى ه «إحدى» تحريف.

(٦) فى ش «قول الشاعر».

(٧) الشاهد للكُميت بن زيد الأسدى ورواية البيت فى الديوان ٣: ٣٩

أَنَوَامًا تَقُولُ بَنَى لَوْيَ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أُمَّ مُتَجَاهِلِينَ

انظر الكتاب ١: ١٢٣، وشرح أبياته للسيرافى ١: ١٣٢، وشرح ابن عقيل ١: ٤٤٨، وأوضح المسالك

١: ٢٣١، وشرح التصريح ٢: ٢٦٣، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٣٧٦، والدرر ٢: ٢٧٦، والهمع ٢: ٢٤٧

ومعجم شواهد النحو ١٧٤.

وقوله: «وَأِنْ يَبْغِضِ ذِي فَضْلَتٍ يُخْتَمَلْ»، تصريح بما فهم من الشطر ^(١) الذي / قبله «وَذِي» إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهى الظرف والمجرور وأحد ^{٦٩} ^ب المفعولين، فإن لم تستوقف الشروط بطل العمل وتعينت ^(٢) الحكاية، وإن استوفيت ^(٣) الشروط جاز النصب والحكاية. وقوله ^(٤): «وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنِّ مُطْلَقًا» ^(٥)، البيت ^(٦). يعنى أن «بنى سليم» ينصبون بالقول مطلقاً أي بلا شرط، يريد على جهة الجواز ^(٧)؛ لأنَّ الرفع على الحكاية ^(٨) عندهما جائز، فتقول على الأول: قُلْتُ عَمَرًا مُنْطَلِقًا. وَقُلْتُ ذَا مُشْفِقًا. ومنه قول بعضهم ^(٩):

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا
هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيًّا

«وَالْقَوْلُ» مرفوع بأجري، «وَمُطْلَقًا» حال من القول، «وَعِنْدَ سَلِيمٍ» متعلق بأجري [«وَقُلْتُ» فعل أمر، «وَذَا» مفعول أول، «وَمُشْفِقًا» مفعول ثان] ^(١٠).

(١) فى الأصل، ز، ت «الشرط» خطأ من الناسخ.

(٢) فى ت «ونصبت».

(٣) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «استوفت» وما أثبت أدق.

(٤) فى ظ «ثم قال».

(٥) فى هـ، ز «مطلقاً». عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ قُلْتُ ذَا مُشْفِقًا والتكلمة هنا ضرورية.

(٦) «البيت» ساقطة من هـ، ظ.

(٧) قال فى التسهيل ٧٣، ٧٤ «إلحاق القول فى العمل بالظن مطلقاً لغة سليم، ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل، أو منفصل أو جار مجرور أو أحد المفعولين فإن عدم شرط رجع إلى الحكاية، ويجوز أن لم يعدم، ولا يلحق فى الحكاية بالقول ما فى معناه، بل ينوى معه القول، خلافاً للكوفيين».

(٨) «على الحكاية» ساقط من هـ، ظ.

(٩) نسبته الأستاذ هارون إلى المسيب بن زيد مناة، وقيل لأعرابي صادم، فأتى به أهله، فقالت له امرأته

(هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيًّا)

انظر أمالى القالى ٤٣:٢، وسمط اللالكى ٦٨١:٢، وشرح ابن عقيل ٤٥٠:١ وشرح التصريح ٢٦٤:١

والهمع ٢٤٦:٢ والدرر ٢٧٢:٢ ومعجم شواهد العربية ٥٤٨:٢.

فطيناً: وصف من الفطنة. أي الفهم.

تَقُولُ فَطِينٌ الرَّجُلُ يَفْطِنُ.

إسرائيلنا: إسرائيل لغة فى إسرائيل كما قالوا: ميكائيل وإسرافيل وإسماعيل.

(١٠) ما بين المعقوفين تكلمة م ش، ز، ظ، ك، ت.

(أعلم و أرى)

(ش) إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد نحو:
أدخل [زَيْدًا]^(١).

وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو: أَلْبَسْتُ زَيْدًا
ثَوْبًا.

وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة، وذلك في فعلين
خاصة وهما: «عَلِمَ وَرَأَى». وإليهما أشار بقوله:

(ص) إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا * عَدُّوا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

(ش) يعنى أن «علم ورأى» المتعدين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة
النقل تعديا بها إلى ثلاثة، فالمفعول الأول / هو الذي كان فاعلاً بهما قبل
دخول الهمزة، والثاني والثالث هما اللذان كانا^(٢) منصوبين بهما [نحو:
أَعْلَمْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُنْطَلِقًا، أَرَيْتُ خَالِدًا بَكْرًا أَخَاكَ]^(٣)، فرأى وعلم مفعول
مقدم بَعْدُوا، وإلى ثَلَاثَةٍ، وإذا: متعلقان بَعْدُوا، والضمير فى «صَارَا» عائد
على «عَلِمَ وَرَأَى»، وَأَرَى [وَأَعْلَمَا]^(٤) خبر «صَارَا». ثم قال:

(ص) وَمَا يَفْعُولُنِ عَلِمْتُ مُطْلَقًا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقَّقَا

(ش) يعنى أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين فى «رَأَى وَعَلِمَ» قبل

(١) «زيداً» تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ ووردت فى المطبوع وإثباتها أدعى للوضوح.

(٢) «كانا» ساقطة من ت.

(٣) ما بين المعنويين تكملة من هـ.

(٤) «واعلما» تكملة من ش، ز، ط، ك، ت.

دخول الهمزة^(١) من إلغاء وتعليق، ومنع الحذف لغير دليل وجوازه للدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى. «فتا» موصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعولى، «ومُطْلَقًا» حال من الضمير المستتر فى المجرور العائد على «ما» وخبر «ما» محقق، وللثان^(٢) متعلق بحقق. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا * هَمْزٍ فَلَا ثُنَيْنٍ بِهِ تَوْصِلَا

(ش) يعنى أَنَّ «عَلِمَ» العرفانية، «ورأى» البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين، وليسا^(٣) حيثل من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله؛ لأنَّ المفعول الثانى غير الأول، فهو من باب «كَسَا وَأَعْطَى»، ولذلك^(٤) أشار بقوله:

(ص) وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَالِى^(٥) اثنى كَسَا * فَهَزَّ بِهِ فِى كُلِّ حُكْمٍ ذُو اتِّسَا

(ش) يعنى أَنَّ المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى ٧٠/ب من باب «كَسَا» يجوز فيه الحذف اختصاراً واقتصاراً، ويمتنع فيه ما جاز فى مفعولى «عَلِمْتُ» المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه، وفهم من تشبيهه بباب «كَسَا» أَنَّ المفعول الأول أيضاً كالمفعول الأول من باب «كَسَا» فلا وجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذكر، فالضمير فى «تَعَدَّيَا» عائد على «عَلِمَ» العرفانية، «ورأى» البصرية، «وبلَا هَمْزٍ» متعلق بتعديا، وإلغاء جواب الشرط، «وَلَا ثُنَيْنٍ وَبِهِ» متعلقان بتوصلا، والضمير فى به عائد على الهمز، «وَالثَّانِ»^(٦) مبتدأ

^(١) فى ز، ك «الهمزة عليهما».

^(٢) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وللثانى».

وما أثبت أصوب كما فى ز والألفية.

^(٣) فى ز «وليستا».

^(٤) فى ز «والى ذلك».

^(٥) فى الأصل، هـ، ز، ت «كثان» تحريف.

^(٦) فى ز «والثانى»

وخبره «كثاني»، «وفى كُلُّ مُحْكَمٍ متعلق «بائتسا»، وكذلك «به». ثم قال:
(ص) وَكَأَزَى^(١) السَّابِقِ نَبَأًا أَخْبَرًا * حَدَّثَ أَنْبَاءً كَذَاكَ خَبَرًا

(ش) ذكر أنَّ أفعال هذا الباب سبعة، والذي أثبت «سيبويه» منها «أَعْلَمَ وَأَزَى وَنَبَأَ، وَزَادَ «أَبُو عَلِيٍّ»^(٢) أَنْبَاءً. وَأَلْحَقَ بِهَا^(٣) «السيرافي» * «حَدَّثَ وَأَخْبَرَ وَخَبَرَ»، وَنَبَأَ» مبتدأ، «وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ وَأَنْبَأَ» معطوفات^(٤) عليه، على حذف العاطف وخبره في المجرور قبله. «وَخَبَرًا» مبتدأ خبره «كَذَاكَ».

(١) في الأصل «وما ربي». والصواب ما أثبت كما في الألفية وبقيّة النسخ.

(٢) سبقّت ترجمة له في باب إن وأخواتها.

(٣) في الأصل، ز، ط، ت «بهما» تحريف.

* السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي - أبو سعيد - نحوي، لغوي، شاعر، وعالم بالعروض والقراءات والفرائض والحديث. ولد بسيراف، وتوفي ببغداد في عام ٣٦٨ هـ من تصانيفه: شرح أبيات سيبويه، ألفاظ الوصل والقطع، وشرح مقصورة ابن دريد، والوقف والابتداء.

انظر ترجمته في معجم الأدباء ٤٧:١ وإنباه الرواة ٣١٣:١، والنجوم الزاهرة ١٣٣:٤، وبغية الوعاة ٥٠٧:١، وكشف الظنون ١٤٠:١، ١٥٠، وشذرات الذهب ٦٥:١، ٦٦ ومعجم المؤلفين ٢٤٢:٣.

(٤) في الأصل، ت «معطوف» تحريف.

وفى ز «معطوفان» تحريف.

(الفاعل^(١))

(ش) هو الاسم المسند إليه فعل أو ما جرى^(٢) مجراه مقدماً عليه على طريقة فعل أو فاعل، وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال:

(ص) **الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي أَتَى / * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نَعَمَ الْفَتَى**

٧١
أ

(ش) فأتى بمثالين: الأول: أَتَى زَيْدٌ. «فَزَيْدٌ» فاعل؛ لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل، وقدم عليه، وهو «أَتَى».

والثاني: مُنِيرًا وَجْهَهُ. «فَوَجْهَهُ» فاعل؛ لأنه اسم أسند إليه وصف بجار^(٣) مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو «مُنِيرٌ»، ثم تمم البيت بقوله: «نَعَمَ الْفَتَى»، وفيه^(٤) تنبيه على أنَّ فعل الفاعل يكون غير متصرف. فقوله: «الْفَاعِلُ» مبتدأ، «وَالَّذِي» خبره وهو موصول وصلته «كَمَرُفُوعِي» وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول، والتقدير: كمرفوعي قولك: أَتَى زَيْدٌ وَمُنِيرًا وَجْهَهُ. ثم قال:

(ص) **وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ * فَهُوَ وَإِلَّا فَصَمِيرٌ اسْتَتَرَ**

(ش) يعنى أنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل. وفُهم من قوله: «بَعْدَ»، أنَّ الفاعل لا^(٥) يكون إلا بعد الفعل وقوله: «فَإِنْ ظَهَرَ»، أي فإِنْ ظهر ما هو

^(١) «الفاعل» زائدة في ش، ز، ك، ت في أول السطر وزادتها لا لزوم لها.

^(٢) في ظ «ما أجرى».

^(٣) في ظ «جرى».

^(٤) «وفيه» ساقطة من ش، ك.

^(٥) «ولا» ساقطة من ت.

فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح، والمراد بظهور برز، فشمل الظاهر نحو: قَامَ زَيْدٌ، والمضمر^(١) البارز نحو: قُمْتُ.

وقوله: «ولَا» أى وإن لم يبرز، وقوله، «فَضْمِيرٌ اسْتَتَرَ». نحو: قُمَ ففى [قم]^(٢) ضمير مستتر، إذ لا يستغنى الفعل عن الفاعل. «وَفَاعِلٌ» مبتدأ خبره فى الظرف قبله، «فَإِنْ ظَهَرَ» شرط، والفاء جواب^(٣) الشرط، «وَهُوَ» مبتدأ وخبره محذوف تقديره: الفاعل، «وَأَنْ» شرط / «وَلَا» نافية وفعل الشرط محذوف تقديره: وَإِنْ لَا يَظْهَرُ، «وَالْفَاءُ» جواب الشرط^(٤) «وَضْمِيرٌ» خبر مبتدأ مضمر^(٥) تقديره: وَإِلَّا فهو ضمير «وَأَسْتَتَرَ» فى موضع الصفة لضمير^(٦). ثم قال:

(ص) وَجُرْدُ الْفِعْلِ إِذَا مَا أُسْنِدَا * لِثَنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشُّهَدَا

(ش) يعنى أَنَّ الفعل إذا أُسْنِدَ إلى فاعل مثنى أو مجموع جُرْدَ من علامة التثنية والجمع فتقول: قَامَ الزُّيْدَانِ، وقَامَ الزُّيْدُونَ.

هذه هى اللغة الفصحى^(٨)، وفُهم من المثال أَنَّ شرط الفاعل المذكور أن

(١) فى ظ «والضمير»

(٢) «قم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

وَتَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا.....

(٤) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«فَهُوَ وَإِلَّا» فَضْمِيرٌ اسْتَتَرَ

(٥) «مضمر» ز ساقطة من ت.

(٦) فى ظ «للضمير».

(٧) فى الأصل «وجوز» تحريف وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقيّة النسخ.

(٨) «مذهب جمهور العرب أنه إذا أُسْنِدَ الفعل إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحال إذا أُسْنِدَ إلى مفرد، فتقول قَامَ الزُّيْدَانِ، وقَامَ الزُّيْدُونَ، وقَامَتِ الْهَيْدَاتِ، كما تقول: قَامَ زَيْدٌ.

ومذهب طائفة من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب - أَنَّ الفعل إذا أُسْنِدَ إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول: قَامَا الزُّيْدَانِ، وقَامُوا الزُّيْدُونَ، وقَعْنَ الْهِنْدَاتِ، فتكون الألف والواو والنون حرفاً تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء فى «قامت هند» حرفاً تدل على التأنيث». شرح ابن عقيل ٣٩٦: ١، ٣٩٧ وانظر شرح الكتاب ٤٠: ٢، وشرح التصريح ٢٧٦: ١.

يكون ظاهراً، «فالفعل» مفعول «بجَزْد»، وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين، [ولائنين]^(١) متعلق بأُسْنِد. ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا * وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدٌ

(ش) هذه اللغة يسميها النحويون لغة أَكْلُونِي البراغيث^(٢)، وهو أن يلحق بالفعل المسند إلى المثني ألف، والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث نون، فنقول: سَعِدَا أَخَوَاكَ، وَسَعِدُوا إِخْوَتَكَ، وَسَعِدْنَ^(٣) بَنَاتُكَ.

وهذه الأحرف^(٤) اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي علامات للفاعل كالتاء في «قَامَتْ هُنْدٌ»^(٥)، ويكون المسند إليه بلفظ^(٦)

الثنائية والجمع كما ذكر، وَيُعْطَفُ آخر الاسمين على الأول كقوله^(٧): / $\frac{٧٢}{١}$
٦٣ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ^(٨)

(١) «ولائنين» تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٢) قال ابن مالك ٥٨١:٢ «وقد تكلم بهذه اللغة النبي صلى الله عليه وسلم». إذ قال:

«يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»

انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٨٠:٢، ٥٨١.

والبخاري ٢٣:١، والموطأ ١٧٠:١.

(٣) في الأصل «وَتَسْعَدْنَ بَنَاتُكَ» وما أثبت أدق لتجري الأمثلة على نسق واحد.

(٤) في ش، ط، ك «الحروف».

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية ٥٨١:٢

«إذ تقدم الفعل لا تَلْحَقُ به علامة ثنائية ولا جمع في اللغة المشهورة، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما. ومن العرب من يولييه قبل الائنين ألفاً، وقبل الذكور واواً وقبل الإناث نوناً محكوماً بحر فيهما مدلولاً بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي كما تدل تاء «فَعَلَتْ هُنْدٌ» على تأنيث الفاعلة قبل أن تأتي».

(٦) في الأصل، ه «لفظه» تحريف.

(٧) في ش «كقول الشاعر».

(٨) الشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات انظر ديوانه ١٩٦

وشرح ابن عقيل ٣٩٧:١، وأوضح المسالك ٣٥٢:١ وشرح التصريح ٢٧٧:١ والهمع ٢٥٧:٢

والدرر ٢٨٢:٢ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٧٩٠:٢

المارقين: الخارجين عن الدين، كما يخرج السهم من الرمية.

مُبَعَّد: اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من النسب.

حميم: القريب، أسلماه: خذلاه.

وفهم من قوله: «قَدْ يُقَالُ»: قلة هذه اللغة، وفهم من قوله: «وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُشْتَدِّ»، أَنَّ هذه الحروف علامات لا ضمائر، و«سَعِدًا» فى موضع رفع بيقال، «والواو» فى ^(١) قوله: «وَالْفِعْلُ» واو الحال [أى] ^(٢) والحالة هذه. ثم قال:

(ص) وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمِرًا * كَمِثْلِ زَيْدٍ فِى جَوَابٍ مِّنْ قَرَأَ

(ش) يعنى أَنَّ الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل. ونجوز فى قوله: «أَضْمِرًا» والمراد: مُحذِفٌ. وشمل إطلاقه الحذف جوازاً. كالمثال الذى ذكره ^(٣).

والحذف وجوباً كقوله - عز وجل -: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ^(٤) ويجوز فى «زَيْدٌ» فى المثال أن يكون فاعلاً والتقدير: قَرَأَ زَيْدٌ. وأن يكون مبتدأً محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال ^(٥)، فإن السؤال جملة اسمية، ومن حذفيه جوازاً قوله - عز وجل -: فى قراءة عامر وحفص ^(٦) -

(يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) ^(٧). أى يُسَبِّحُ لَهُ رِجَالٌ. ثم قال:

(ص) وَتَاءُ تَأْيِثٍ تَلِىَ الْمَاضِى إِذَا * كَانَ لِأَنْتَى كَأَبْتِ هَذَا الْأَدَى

(ش) يعنى أَنَّ الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث، لحقته تاء تدل على

^(١) فى ت العبارة مضطربة «والواو والفعل واو فى قوله».

^(٢) «أى» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

^(٣) فى ش «ذكر» وفى ط «المذكور».

^(٤) سورة التوبة. آية: ٦.

^(٥) فى ت «السؤال».

^(٦) فى ت «ابن عامر وأبو بكر».

وفى هامش هـ (قوله حفص صوابه أبو بكر وهو شعبه عن عاصم).

^(٧) سورة النور. آية: ٣٦، ٣٧.

«قال الفراء فى معانيه ٢: ٢٥٣ قرأ الناس - أى ابن كثير ونافع وحزمة والكسائى - بكسر الباء، وقرأ

عاصم (يُسَبِّحُ) بفتح الباء، فمن قال: (يُسَبِّحُ) رفع الرجال بِيَتَّى فعل مجدد. كأنه قال: يُسَبِّحُ له رجال لا

تليهم تجارة. ومن قال (يُسَبِّحُ) بالكسر جعله فعلاً للرجال ولم يضر سواه».

وانظر: السبعة فى القراءات ٤٥٦، والبحر ٤٥٨: ٦.

تأنيث فاعله، وهى فى ذلك على قسمين: لازمة وجائزة، وقد أشار إلى اللازمة^(١) بقوله:

(ص) وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ / * مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ حِرِّ (ش) فذكر أنها تلزم فى موضعين:

الأول: أن يكون المسند إليه ضميراً^(٢) متصلاً، وشمل الحقيقي التأنيث نحو: هِنْدٌ قَامَتْ، والجازى التأنيث نحو: الشَّمْسُ طَلَعَتْ. واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو: مَا قَامَ إِلَّا أَنْتِ.

الثانى: أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقى التأنيث، وهوالمشار إليه بقوله: «ذَاتِ حِرِّ». «والحِرِّ» الفرج، «وفِعْلٌ» مفعول «تَلْزَمُ»، وفى تلزم ضمير مستتر يعود على التاء. «وَمُضْمَرٌ» على حذف مضاف والتقدير: فِعْلٌ فَاعِلٍ مُضْمَرٌ، «وَمُتَّصِلٌ» نعت لمضمر، فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث فإما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا^(٣)، فإن كان الفاصل غير إلا فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي * نَحْوِ أَتَى الْفَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ^(٤)

(ش) يعنى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير إلا جاز وجهان: إثبات التاء وتركها، وفهم من قوله: «وَقَدْ يُبِيحُ» أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها. «فَالْفَصْلُ» فاعل يبيح، «وَتَرَكْتُ» مفعول به، «وفى» متعلق

(١) فى هـ «الأولى».

(٢) فى ش، ك «مضمراً».

وفى ظ «مضمراً».

(٣) فى الأصل «غير إلا وإلا» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٤) فى الأصل، ش «الواقف» تحريف.

ببيح، «وَنَحْوِ» مضاف إلى [قول]^(١) محذوف «والتقدير فى نحو قولك،
والفصل هنا بالمفعول، وإن كان الفاصل «إلا» فقد أشار إليه بقوله:
٧٣
أ (ص) وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ إِلَّا فَضْلاً / * كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ

(ش) فما زكا إلا فتاة. أحسن من قولك^(٢) ما زكت إلا فتاة. وإنما كان
حذفها أحسن؛ لأنَّ الفعل فى التقدير مُسند، إلى مذكر؛ لأنَّ التقدير: مَا
زَكَ أَحَدٌ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ، «فَالْحَذْفُ» مبتدأ وخبره «فُضْلاً» «وَمَعَ» متعلق^(٣)
بالحذف «وإيلاً» متعلق بفضل^(٤). ثم قال:
(ص) وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلا فَضْلاً * ...

(ش) أشار بذلك إلى ما حكاه «سيويه» عن بعض العرب «قال فلانة»^(٥)
وأشار بقوله:

(ص) وَمَعَ * صَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ^(٦) فِي شَعْرِ وَقَعِ

(ش) إلى قول الشاعر:

٦٤ - فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا * وَلَا أَرْضُ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا^(٧)

(ش) فأسقط التاء من أبقل، والفعل مسند إلى ضمير الأرض، «والحذف»
مبتدأ وخبره «قَدْ يَأْتِي»، «وَبِلَا فَضْلٍ» متعلق بياأتى، «وَمَعَ» متعلق بوقع،

(١) «قول» تكملة من هـ ، ظ.

والأحسن أن يكون «فى نحو» جار ومجرور متعلق بببيح.

(٢) «من قولك» تكملة لم ترد فى الأصل ولا بقية النسخ وإثباتها لازم.

(٣) فى ز «تعليق» تحريف.

(٤) «بفضل» ساقطة من ت.

(٥) انظر الكتاب ٣٨:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٩٦:٢.

(٦) «ومع ضمير ذى المجاز» ساقط من ش.

(٧) الشاهد لعامر بن جوين الطائى: انظر اللسان «ودق».

والكتاب ٤٦:٢ وشرح المفصل ٩٤:٥ وشرح ابن عقيل ٤٠٧:١، وشرح الشواهد للعيني ٥٣:٢

وشرح التصريح ٢٧٨:١، والخزانة ٢١:١

«وَذِي الْحَجَّازِ» نعت لمحذوف والتقدير: مَعَ صَمِيمِ الْمُؤَنَّثِ ذِي الْحَجَّازِ. ثم قال:

(ص) وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعِ سَوَى السَّالِمِ مِنْ * مُذَكَّرِ كَالْتَاءِ مَعَ إِخْدَى اللَّيْنِ

(ش) يعنى أَنَّ الفعل الماضى إذا أُسند لجمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى التأنيث «كإِخْدَى اللَّيْنِ»، وهى لَيْتَةٌ. فتقول: قَامَ الرَّجَالُ وَقَامَتِ الرَّجَالُ، كما تقول: سَقَطَتِ اللَّيْنَةُ، وَسَقَطَ اللَّيْنَةُ.

وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر، وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا / قَامَ الْهِنْدَاثُ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاثُ، وفى هذا خلاف، $\frac{٧٣}{ب}$ والذي ذهب إليه الناظم جواز الوجهين، وهو مذهب كوفى. ومذهب «جمهور البصريين»^(١) أنه كواحده، تلزم^(٢) فيه التاء، «فالتاء» مبتدأ، «ومَعَ جَمْعٍ» فى موضع الحال منه. وخبر المبتدأ «كَالتَاءِ»، وسَوَى^(٣) السَّالِمِ نعت لجمع، «وَمِنْ مُذَكَّرٍ» متعلق بالسالم، وَاللَّيْنُ جَمْعُ لَيْتَةٍ وهى الأُجْرَةُ. ثم قال:

(ص) وَالْحَذْفُ فِى نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا^(٤) * لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ يَبَيَّنُّ

= ويروى: ولا أرض أَبْقَلَتِ إِثْقَالَهَا. وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت
المزنة: السحابة المثقلة بالماء.

الودق: المطر.

أبقلت: أخرجت وأنبئت النبات.

^(١) قال الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ٢٨٠:١

«سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح المذكر والمؤنث أوجبت التذكير فى الفعل فى نحو: قام الزيدون وفى التنزيل: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)

وأوجبت التأنيث فى الفعل: قَامَتِ الْهِنْدَاثُ هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا فى الفعل مع كل من جمعى التصحيح التذكير والتأنيث. وخلافاً للفارسى من البصريين من جمع تصحيح المؤنث فإنه انفرد بجواز الأمرين، ووافق أصحابه فى وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٨:٢، والتسهيل ٧٥.

^(٢) فى ظ «فتلزم».

^(٣) فى ز «وفى سوى» تحريف.

^(٤) فى الأصل، ك «أحسنوا» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقيّة النسخ.

(ش) يعنى أنَّ العرب استحسنوا الحذف فى نِعَمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ^(١)، وفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ «يَفْسَ» مثلها إِذْ لَا فَرْقَ^(٢) فتقول: يَفْسَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ.

ولَئِنْما استحسن فى هذا الحذف لما ذَكَرَ مِنْ قَصْدِ الْجِنْسِ كَأَنَّهُ فى مَعْنَى نِعَمَ جِنْسُ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «اسْتَحْسِنُوا»، أَنَّهُ أَحْسَنَ مِنَ الْإِثْبَاتِ بَلْ هُوَ مُسْتَحْسِنٌ، وَإِنْ كَانَ الْإِثْبَاتُ أَحْسَنَ «فَالْحَذْفُ» مَفْعُولُ^(٣) بِاسْتَحْسِنُوا، «وفى نِعَمَ» متعلق بالحذف أو باستحسنوا، ولِأَنَّ متعلق باستحسنوا^(٤)، ثم قال:

(ص) وَالْأَصْلُ فى الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ * وَالْأَصْلُ فى الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

(ش) يعنى أنَّ الْأَصْلَ أَنْ^(٥) يَتَقَدَّمَ الْفَاعِلُ عَلَى الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ كَالْجُزْءِ مِنْ فَعْلِهِ بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ، «وَالْأَصْلُ» مُبْتَدَأٌ، «وفى الْفَاعِلِ» متعلق به، «وَأَنْ يَتَّصِلَ» خبره، وإِعْرَابُ عَجَزِ الْبَيْتِ مِثْلَ صَدْرِهِ. ثم قال:

(ص) وَلَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ / *

٧٤
↑

(ش) خِلَافَ الْأَصْلِ^(٦) أَنْ^(٧) يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ فتقول: ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدٌ، «وبِخِلَافِ» فى مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَمْ^(٨) يَسْمَ فَاعِلُهُ، «وَقَدْ» فى قَوْلِهِ: «قَدْ يُجَاءُ» لِلتَّحْقِيقِ لَا لِلتَّقْلِيلِ. فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ كَثِيرٌ، إِلَّا أَنْ يَرَادَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ فَتَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ. ثم قال:

(١) فى هـ ، ز ، ط ، ت «فتقول نعم المرأة هند».

(٢) «إذ لا فرق» ساقط من ش.

(٣) فى ش ، ط ، ت «مفعول مقدم» وعبارتها أكمل.

(٤) «ولأن متعلق باستحسنوا» ساقط من ت.

(٥) «أن» ساقطة من ت.

(٦) «الأصل» ساقطة من ت.

(٧) فى ش ، ت «هو أن».

(٨) فى هـ ، ت «ما لم» وكلاهما صحيح.

[(ص) (١) ... * وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ]

(ش) يعنى أنَّ المفعول قد يأتى (٢) متقدماً على الفعل. وشمل ما تقديمه جائز نحو: (فَرِيقًا هَدَى) (٣) وما تقديمه واجب نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (٤) وظاهر «قَدْ» هنا أنها للتقليل (٥)، لأن تقديم المفعول على الفعل أقل (٦) من تقديمه على الفاعل. ثم قال:

(ص) وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبِثَ حَذِرٌ (٧) * أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ

(ش) ذكر فى هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول على (٨) الفاعل:

الأول: أن يخاف اللبس، وذلك بأن يكون الإعراب خفياً (٩) فى الفاعل والمفعول معاً (١٠) نحو: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى (١١). فالأول هو الفاعل محافظة على الرتبة.

والآخر: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، و«المفعول» مفعول بآخر، «وإن»: شرط، «ولَبِثَ» مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف

(١) ما بين المقولتين تكملة من ش، ه، ز، ط، ت، من هنا إلى قوله «على الفاعل».

(٢) فى ز «قد يجيء».

(٣) سورة الأعراف. آية: ٣٠.

(٤) سورة الفاتحة. آية: ٥.

(٥) فى ه، ط «والظاهر أن قد هنا للتقليل».

(٦) فى ت «أولى» والصواب ما أثبت.

(٧) فى الأصل «وأخّر المفعولان ليس حذر» تحريف. والصواب ما أثبت. كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٨) فى ه، ز، ط، ت «عن».

(٩) فى ه «خفيفاً» تحريف.

(١٠) «معاً» ساقطة من ش.

(١١) هذا ما ذهب إليه ابن السراج، والمتأخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك.

وخالفهم فى ذلك ابن الحاج.

انظر الأصول لابن السراج ٢: ٢٤٥، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٥٨٩، وشرح التصريح ١: ٢٨١.

يفسره مُحْذِرٌ، «وَأُضْمِرَ» معطوف على مُحْذِرٌ، «وَعَبَّرَ مُنْخَصِرٌ» حال من الفاعل، واحتراز به من الفاعل إذا كان منحصراً، فإنه يجب انفصاله وتأخيرها، ويكون حينئذٍ المفعول واجب التقديم نحو: مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا. ثم قال:

(ص) وَمَا إِلَّا أَوْ يَأْتِمَا انْخَصَرُ * أَخْرَجَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قُصِدَ ظَهَرُ / ٧٤ ب

(ش) يعنى أنه يجب تأخير المحصور «إلا أو يأتما» فاعلاً كان أو مفعولاً، فإذا قُصِدَ حصر المفعول وجب تأخيرها وتقديم الفاعل. فتقول: مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا، وَإِنَّمَا زَيْدٌ عَمْرًا.

وإذا قُصِدَ حصر الفاعل وجب تأخيرها وتقديم المفعول فتقول:

مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ، وَإِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ.

وقوله: «وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قُصِدَ ظَهَرُ»، ولا يظهر القصد إلا فى المحصور «إلا»، وأما المحصور «يأتما» قد لا يعلم^(١) حصره^(٢) إلا بتأخيرها، وأشار بذلك إلى نحو قوله^(٣):

٦٥ - فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَبَّجَتْ قَلْبِيَّةَ اللَّيْلِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا^(٤)

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول، «وما» موصولة وهى مفعول مقدم

(١) فى ش، ظ «فلا يعلم» وما أثبت أدق.

(٢) «أجاز الكسائى - وحده - تقديم المحصور بـ «إلا»؛ لأنَّ المعنى مفهوم معها. فُتِمَّ المقترن بها أو أُخِّرَ بخلاف المحصور بـ «يأتما» فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير فلذلك لم يُخْتَلَفْ فى منع تقديمه. وغير الكسائى يلتزم تأخير المحصور بـ «إلا» ليجرى الحصرين على سَنَنٍ واحد، ووافق الكسائى وأبو بكر بن الأنبارى فى تقديم المحصور إذا لم يكن فاعلاً نحو: مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمْرًا. ولم يوافق فى تقديمه إذا كان فاعلاً نحو: مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا.

شرح الكافية لابن مالك ٥٩٠:٢، ٥٩١.

(٣) فى ش «قول الشاعر».

(٤) الشاهد لدى الرمة ورواية عجز البيت فى الديوان ٧١٥

«أَهْلَةُ آتَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا»

انظر شرح ابن عقيل ٤١٥:١ وأوضح المسالك ٣٦٩:١ وشرح التصريح ٢٨٤:١ والهمع ٢٦١:٢ وحاشية الخضرى ١٦٦:١، ومعجم شواهد النحو ١٥٤.

الإتاء: جمع نأى ومعناه البعد.

بآخر وصلتها انحصر، «وبالآ» متعلق بانحصر، وفهم من قوله: «قَدْ يَسْبِقُ» - أن ذلك قليل - وَأَنَّ^(١) ذلك لا يكون إلا مع «إلا»؛ لأن القصد لا يظهر إلا معها. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبُّهُ عُمَرُ * وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرَةُ الشَّجَرِ^(٢)

(ش) يعنى أن تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل على الفاعل^(٣) كثير^(٤) وهو قوله: «خَافَ رَبُّهُ عُمَرُ»، «فَرَّبَهُ» مفعول مقدم ملتبس بضمير الفاعل. وإنما كثر ذلك؛ لأن الضمير وإن كان^(٥) عائداً على ما بعده فإن المفسر للضمير^(٦) مقدم فى النية؛ لأن تقديمه هو الأصل، [وقوله]^(٧) «وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ / نَوْرَةُ الشَّجَرِ» يعنى أن تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على^(٨) ٧٥ المفعول قل، وإنما قل ذلك؛ لأن الضمير الملتبس^(٩) به عائداً على متأخر لفظاً^(١٠) أ ورتبة؛ لأن المفعول فى نية^(١١) التأخير «وَنَحْوُ» فاعل بشاع، وهو على حذف مضاف والتقدير: شاع نحو قولك: وَكَذَلِكَ شَدَّ.

= وشامها: الوشام بكسر الواو جمع وشمة وهى كلام البشر، والوشام بفتح الواو جمع شامة وهى العلامة من الوشم. يُقال وشم يده وشما إذا غرزها بالإبرة وذر عليها دخان الشحم. أو لون يخالف لون الأرض.

^(١) «وَأَنَّ» ساقط من ز، ك.

^(٢) قوله: وشاع: أى شاع فى لسان العرب فالأصل فى كثرة الاستعمال كونه قياسياً. وقوله شَدَّ: أى شَدَّ قياساً وإن سمع كثيراً. نحو «زَانَ نَوْرَةُ الشَّجَرِ» حيث تقدم الفاعل المتصل به ضمير عائداً إلى المفعول وهو شاذ. ووجه شدوذه عَوْدُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقد منع ذلك الجمهور ولم يمنعه ابن جنى وتبعه فى ذلك ابن مالك إذ أنَّ لا مَبَرَّرَ عنده فى تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول؛ لأنه وأرد عن العرب.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٨٥:٢ ٥٨٦.

^(٣) «على الفاعل» ساقط من ك.

^(٤) فى الأصل «كثر».

^(٥) «وإن كان» ساقط من ش.

^(٦) فى الأصل «الضمير» تحريف.

^(٧) «وقوله» تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ.

^(٨) ما بعد «الأصل» إلى هنا ساقط من ز.

وما بعد «الملتبس» إلى هنا ساقط من ك.

^(٩) فى ز، ك «فى رتبة».

(النائب عن الفاعل)

(ش) يُسمى النائب عن الفاعل^(١)، ويسمى^(٢) المفعول الذى لم يسم فاعله^(٣) قوله:

(ص) يَثُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ * فِيمَا لَهُ كَنِيلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

(ش) يعنى أَنَّ الفاعل يُحذف وينوب عنه المفعول به وقوله: «فِيمَا لَهُ» أي فيما استقر له من الأحكام كوجوب الرفع، والتأخير، وعدم الحذف، وتسكين آخر الفعل الماضى معه، ولحاق تاء التأنيث فى الماضى^(٤) إذا كان مؤنثاً. ثم مثل بقوله: «كَنِيلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ».

أصله^(٥) نِلْتُ خَيْرَ نَائِلٍ، فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيايته عنه، ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل^(٦) الفاعل عن بنيته^(٧) إلى بنية تدل على النيابة^(٨)، نَبَّهَ على ذلك بقوله:

(١) «يُسمى النائب عن الفاعل» ساقط من ك.

(٢) فى ك «ويُسمى أيضاً» والعبارة هنا أكمل.

(٣) «النائب عن الفاعل» هذا مصطلح ابن مالك.

وسماه سيويو والجمهور «المفعول الذى لم يسم فاعله»

وكذا المبرد «المفعول الذى لا يذكر فاعله»

والأولى أولى لأنها أوضح وأكثر اختصاراً.

وكذلك «لم يسم فاعله» أكثر اختصاراً من «ما لم يسم فاعله».

انظر الكتاب ٤٢: ١، ٤٣، والمقتضب ٤: ٥٠، والتسهيل ٧٧.

(٤) فى ز، ك «فى الماضى معه».

(٥) فى ش «أصله».

(٦) فى ز «الماضى» تحريف.

(٧) فى ظ «بنية الفاعل».

(٨) فى ش، ك «على النيابة فيه» وعبارتها أكمل.

(ص) فَأَوَّلُ^(١) الْفِعْلِ اِضْمَنَّ وَالْمُضِلَّ * بِالْآخِرِ اكْثِرَ فِي مُضِيِّ كَوْضِلَ

(ش) يعنى أن أول الفعل المبني للمفعول يُضَم، وشمل الماضى والمضارع فإنهما يشتركان فى ضم الأول، فإن كان ماضياً / كُثِرَ ما قبل الآخر، وإلى ٧٥ ب ذلك أشار بقوله: «وَالْمُضِلَّ بِالْآخِرِ اكْثِرَ فِي مُضِيِّ»، ثم مثل ذلك بقوله: «كَوْضِلَ»، وأصله: وَصَلْتُ الشَّيْءَ^(٢)، فحذِفَ الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه بتغيير فَعَلَ^(٣) إلى «فَعِلَ»، وإن كان مضارعاً فُتِحَ ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُفْتَحاً^(٤) * ...

(ش) أى اجعل ما قبل الآخر من المضارع مفتوحاً^(٥)، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَيْتَنَحَى الْمُقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

(ش) وقوله: «وَأَوَّلُ الْفِعْلِ» مفعول مقدم باضْمَنَّ، «وَالْمُضِلَّ» مفعول مقدم أيضاً «بِالْآخِرِ»^(٦)، «وَفِي» متعلق بِالْكَثِيرِ، «وَبِالْآخِرِ» متعلق «بِالْمُضِلَّ» «وَالْهَاءُ» فى «اجْعَلْهُ» عائدة على ما قبل الآخر، «وَمِنْ مُضَارِعٍ» متعلق باجعله، «وَمُنْفَتِحاً»^(٧) مفعول ثان باجعل، «وَالْمُقُولِ» نعت لِيُنْتَحَى، «وَفِيهِ» متعلق بِالْمُقُولِ، «وَيُنْتَحَى» محكى بِالْمُقُولِ^(٨)، ويجوز ضبط^(٩) «الْمُقُولِ» بالضم، فيكون قد تم الكلام عند قوله كَيْتَنَحَى ثم استأنف، فالتقدير على

(١) فى الأصل، ز، ظ، ت «وَأَوَّلُ»، وما أثبت أدق كما فى ش، هـ، ك، والألفية.

(٢) فى ظ «بالشئ» تحريف.

(٣) فى الأصل، هـ، ظ، ت «الفعل».

(٤) فى ظ «مفتتحاً» تحريف.

(٥) فى ظ «مفتتحاً» تحريف.

(٦) فى الأصل «بالكسر» تحريف.

(٧) فى ظ «ومفتتحاً»، «مفتتحاً» تحريف.

(٨) فى ز «بالقول» تحريف.

(٩) فى الأصل، ت «ضبطه».

هذا: واجعله من مضارع كيتنحي منفتحاً^(١)، فالمقول إذن فيه^(٢) على هذا العمل الذى هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر: يُنْتَحَى، «فِيُنْتَحَى» على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكى، وبالأول جزم «المرادى»^(٣). ثم إنَّ ضم الأول / فى الماضى والمضارع وكسر ما قبل الآخر فى الماضى وفتحه فى ٧٦ المضارع مطَّرد فى جميع الأفعال المبنية للمفعول، وقد يضم إلى ذلك فى [بعض]^(٤) الأفعال^(٥) تغيير آخر وذلك فى نوعين:

الأول: أن يكون أول الفعل الماضى تاء المطاوعة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالثَّانِي الثَّانِي تَا الْمُطَاوَعَةِ * كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلاَ مُتَارَعَةٍ

(ش) يعنى أن الحرف الثانى من الفعل^(٦) المفتوح بتا المطاوعة يضم أيضاً كالأول فتقول فى تَعَلَّمْتُ الحساب: تُعَلِّمُ الحسابُ بضم الأول والثانى، وفُهِم من قوله: «تَا الْمُطَاوَعَةِ» أن المراد بالفعل هنا الماضى؛ لأنَّ المضارع لا يُفْتَح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة^(٧). «وَالثَّانِي» مفعول بفعل محذوف يفسره «اجْعَلُهُ»، «وَتَا الْمُطَاوَعَةِ» مفعول بالثَّانِي، «وَكَالأَوَّلِ» فى موضع المفعول الثانى لِاجْعَلُهُ^(٨)، «وَبِلاَ مُتَارَعَةٍ» متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

(١) فى ظ «ومفتتحاً»، «مفتتحاً» تحريف.

(٢) فى ظ «فيه إذن» تقديم وتأخير.

(٣) انظر شرح المرادى ٢: ٢٢، ٢٣.

(٤) «بعض» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٥) فى ظ «الأحيان». تحريف.

(٦) «الفعل» ساقطة من ك.

وفى ش، ط، ك «الفعل الماضى» وعبارتها أكمل.

(٧) فى ت «المضارع» تحريف.

والفعل المضارع يفتح بحرف المطاوعة وهو «تاء» فى مقابل تاء المطاوعة للماضى وكان الأولى أن

يقوله: بحرف المطاوعة.

(٨) فى ت «باجعله».

الثاني: أن يكون الفعل الماضي مفتتحاً بهمزة الوصل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَثَالِثُ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلُ * كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَاسْتَحْلَى

(ش) يعنى أنَّ الفعل إذا أُنْتُحَّ بهمزة الوصل يُجْعَلُ ثالثه مضموماً كالأول / $\frac{٧٦}{ب}$ فتقول فى انْطَلَقَ انْطَلِقْ، وفى اسْتَحْلَى اسْتَحْلِ، وفُهِمَ من قوله «يَهْمَزُ الْوَصْلُ» أنَّ ذلك الفعل لا يكون إلا ماضياً؛ لأنَّ المضارع لا يُفْتَتَحُ بهمزة الوصل^(١)، «وَتَالِثُ» مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، «وَالَّذِي» نعت لمحدوف، والتقدير: وثالث الفعل الذى ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ^(٢) أو افتتح وليس العامل فيه الكون المطلق، وإعراب البيت كإعراب البيت الذى قبله. ثم قال:

(ص) وَأَكْسِرُ أَوْ أَشِمُّ فَا ثَلَاثِي أَعْلُ^(٣) * عَيْنًا وَصَمُّ جَا كَبُوعَ فَا خِثْلُ

(ش) يعنى أنَّ فى «فَا» الفعل الماضى الثلاثى المعتل العين ثلاث لغات:

الأولى: لإخلاص الكسر] وهى المشار إليها بقوله: «وأَكْسِرُ».

الثانية: الإشمام^(٤) وهى المشار إليها بقوله أَوْ أَشِمُّ. وحقيقته عند

الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صورة^(٥) الضمة.

(١) الفعل المضارع يُفْتَتَحُ بحرف المطاوعة، والمبنى للمجهول منه يضم أوله وثانيه، كما تقول فى «تَذْخِرْجِ تَذْخِرْجِ» وفى تَكْشُرْ تَكْشُرْ.

(٢) فى الأصل، ت «الذى وصلته الذى بهمز الوصل والعائد فيه ابتدئ». وفى هـ، ز «الذى ابتدئ بهمز الوصل وصلته الذى بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ». وفى ظ «الذى وصلته بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ». وما أثبتته من ش، ك أدق وأوضح.

(٣) «المعتل ما كان فيه حرف علة، والمُعْلَ ما تُصْرَفُ فيه بأن دخله إعلال تصريفي».

شرح المرادى ٢٦: ٢.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ظ، ك، ت.

(٥) (صورة) ساقطة من ش، ز.

وهاتان اللغتان^(١) فصيحتان، وُقِرَّء بهما في المتواتر^(٢).

الثالثة: إخلاص الضم. وهي^(٣) المشار إليه بقوله: [وَضَمُّ جَاكْبُوعَ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ:]^(٤)

٦٦- لَيْتَ وَهْلٌ يَنْفَعُ شَيْعًا لَيْتَ؟
لَيْتَ شَيْبَابًا بُوعَ فَاسْتَرَيْتَ^(٥)

وشمل قوله^(٦): «فَائِلَائِي» المفتوح العين نحو: بَاعَ^(٧)، والمكسور العين كَحَافَ وشمل قوله: «أَعِلَّ» ما عينه ياء. كَبَاعَ، وما عينه واو كَقَالَ. والأصل في هذه اللغات كلها / فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين كالصحيح، ٧٧ فالأصل في بيع بإخلاص الكسر بُيعَ فاستثقلت الكسرة في الياء فنقلت إلى الفاء^(٨) وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها، والأصل في قِيلَ قَوْلٍ^(٩) فاستثقلت أيضاً الكسرة في الواو فنقلت إلى القاف وبقيت الواو

^(١) في الأصل «العتان» تحريف من الناسخ.

«اللغتان» ساقطة من هـ.

^(٢) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد. قرئ قوله تعالى في سورة هود آية: ٤٤ (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ اقْلُغِي وَغِيضَ الْمَاءِ) بالإشمام في قيل وغيض. انظر النشر في القراءات ٢٠٨:٢ ومعجم القراءات ١١٤:٣.

^(٣) في ز، ك «وهو».

^(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

^(٥) الرجز لرؤية بن العجاج وروى في الديوان ١٧١

لَيْتَ وَهْلٌ يَنْفَعُ شَيْعًا لَيْتَ

لَيْتَ شَيْبَابًا يُوعَ فَاسْتَرَيْتَ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٦٠٥:٢، وشرح ابن عقيل ٥٠٣:١، وأوضح المسالك ٣٨٥:١، وشرح

الشواهد للعيني ٦٣:٢، وشرح التصريح ٢٩٥:١.

^(٦) «قوله» ساقطة من ظ.

^(٧) في ك «نحو خان».

^(٨) في ظ، ك «الباء».

^(٩) في ز «قوله» تحريف.

ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها^(١)، وأما على لغة قول وبُوع فإنَّ الكسرة محذفت من حرف العلة^(٢) فسلمت الواو وقلبت الياء واواً لسكونها وضم ما قبلها وأما لغة الإشمام فهي مركبة من اللغتين. «وفائلائي» مفعول «باشم» على إعمال الثاني، ومفعول «أكيز» محذوف، «وأعل» في موضع الصفة لثلاثي، «وعيتنا» تمييز، «وضم» مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه^(٣)، في معرض التفصيل، وخبره «جا»، وقصره ضرورة، «واختيل» معطوف على جا، «وكنوع» في موضع الحال من فاعل «جا». ثم قال:

(ص) وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَيْسَ يُجْتَنَّبُ *^(٤)

(ش) يعنى أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل، ترك ذلك الشكل الموقع فى اللبس، واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه، وذلك نحو: بيع العبد. إذا أسندته / إلى ضمير المخاطب فقلت: يَتَّ يَا ٧٧ ب عبث، بإخلاص^(٥) الكسر^(٦)، لم يُعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول، فيترك الكسر ويرجع إلى الضم^(٧) أو الإشمام وكذلك: ظَلَّتْ يَا زَيْدُ^(٨) إذا أسندته^(٩) إلى ضمير المخاطب فقلت: ظلت بالضم التيس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو إلى الكسر إذ لا لبس فيهما «وإن» شرط، «ويخيف» فعل

(١) «وكسر ما قبلها» ساقط من ش.

(٢) فى ز «الصلة» تحريف.

(٣) فى ش «وسوغ الابتداء بالنكرة كونها».

(٤) اكمل بيت الألفية فى ش.

وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَيْسَ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِيَاغَ قَدْ يَرَى لِيَاغِي حَبَّ
وسيرد فى موضعه فى الأصل، وفى بقية النسخ بما فى ذلك ش.

(٥) «إخلاص» ساقط من ش.

(٦) فى ز، ك زيادة «إخلاص الضم والإشمام ولو قلت بعث يا عبد بالكسر» وهى غير لازمة

(٧) فى الأصل، ك «الضمير» تحريف.

(٨) فى ز «ظلت زيد» تحريف.

وفى ظ، ت «ظلت زيدا» تحريف.

(٩) فى ظ «أسندته أيضا».

الشرط، «ولَيْش» مفعول لم يسم فاعله، «ويشكّل» متعلق بخيف، «ويُجْتَنَّبُ» جواب الشرط. ثم قال:

(ص) ... * وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُوزَى لِنَحْوِ حَبِّ

(ش) يعنى أنه قد يجوز فى فاء الفعل الثلاثى المضاعف^(١) نحو: حَبٌّ وردُّ ما جاز فى «فاء»^(٢) باع من كسر وإشمام وضم وقد قُرئ (هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رِذْثٌ إِلَيْنَا)^(٣) بكسر الراء، وفُهِم من قوله: «قَدْ»^(٤) يُوزَى أن ذلك قليل، ولم يقرأ بها فى المتواتر، «فَمَا» مبتدأ موصول، وصلته^(٥) لباع، «وقَدْ يُوزَى» الخبر، و«لِنَحْوِ» فى موضع المفعول الثانى لِيُوزَى. ثم قال:

(ص) وَمَا لِفَا بَاعٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلَى * فِى اخْتَارَ وَالْقَادَ وَشِبِهَ يَنْجَلَى

(ش) يعنى أنَّ ما كان من [الفعل]^(٦) المعتل^(٧) العين على وزن «افتعل» نحو: اخْتَارَ، وعلى وزن «انْفَعَلَ» نحو: انْقَادَ، وما أشبههما يجوز فى الحرف الذى تليه العين ما جاز^(٨) / فى فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فنقول: $\frac{٧٨}{١}$ اخْتِيزَ واخْتَوَزَ وبالإشمام، وفُهِم من تمثيله «باختَارَ»^(٩) وانْقَادَ، أن ما صحت عينه^(١٠) من هذين الوزنين لا يجرى فيه ما ذكر نحو: اغْتَوَزَ بل يجرى

^(١) فى ش «المضعف» تحريف.

^(٢) «فاء» ساقطة من ز.

^(٣) سورة يوسف. آية: ٦٥.

قرأ بذلك الحسن، وعلقة، والأغش.

انظر: الإملاء ٢: ٣٠، والبحر ٣٢٥، وروح المعاني ١٣: ١٢.

^(٤) «قد» ساقطة من ت.

^(٥) فى ز «فما موصولة وصلتها كباع».

^(٦) «الفعل» تكملة من هـ، ك.

^(٧) فى ش «معتل» تحريف.

^(٨) فى ز «ما يجوز».

^(٩) فى الأصل «باختيار» تحريف، وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقيّة النسخ.

^(١٠) فى ظ زيادة «ما صحت عينه أى من الإعلال فهو معتل ليس معلا».

والزيادة هنا غير لازمة.

مجرى الصحيح، «وما» موصولة مبتدأ، وصلته^(١) «لِفَا بَاغ» وخبره^(٢) لما العين تلى، «والعين» مبتدأ خبره تلى، والجملة صلة «ما» الثانية، وفي «اِخْتَارَ» متعلق بتلى والتقدير: ما استقر من الأوجه الثلاثة^(٣) لفاء باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وما أشبههما، «وَيَنْجَلِي» فى موضع الصفة لشبهه أى وما يشبههما فى الوزن والإعلال. ثم إن الذى ينوب عن الفاعل أحد^(٤) أربعة أشياء: المفعول به والظرف والمصدر والجار والمجرور. وقد ذكر فى أول الباب المفعول به، وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال:

(ص) وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مُضَدٍّ * أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

(ش) يعنى أنه ينوب عن الفاعل ما يقلل النيابة من ظرف، وشمل ظرف الزمان وظرف المكان، ويشترط فى نيابتهما أن لا يكونا مبهمين / فلا يجوز: ^{٧٨}ب سِيرَ وَقْتُ، وَلَا مَجْلِسَ مَكَانٍ. وأن يكونا متصرفين، فلا يجوز سِيرَ سَحَرٍ^(٥)، وَلَا مَجْلِسَ عِنْدَكَ^(٦) أو ما يقلل النيابة من مصدر. ويشترط أيضاً فى نيابته: أن لا يكون مؤكداً، وأن لا يكون غير متصرف نحو: سُبْحَانَ^(٧) أو حرف جر يعنى مع مجروره، ويشترط فى نيابته أن لا يلزم طريقة^(٨) واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ ومنذ، وهذه الشروط كلها مستفادة من

(١) فى ش، ظ، ك «وصلتها» ويجوز التذكير والتأنيث.

(٢) فى ك «وخبرها» التذكير والتأنيث جائز؛ لأن الضمير هنا يعود على «ما» الموصولة.

(٣) «الثلاثة» ساقطة من ت.

(٤) فى ت «على أحد» تحريف.

(٥) «سحر» ساقطة من ز.

(٦) أجاز الأخفش نيابة الظرف غير المتصرف فى نحو قولك: مَجْلِسَ عِنْدَكَ بنصب الدال؛ لأنه ملازم للظرفية: فعلى مذهبه يكون فى محل رفع

انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٠، وشرح المرامى ٢: ٢٩، وحاشية الصبان ٢: ٦٤، وحاشية الخضرى ١: ١٧١

(٧) فى ش «سبحان الله».

(٨) فى الأصل «طريقة أخرى» تحريف.

قوله: «وَقَابِلٌ».

فإنك إذا «رُمْتَ» إسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك، فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة: سِيرَ بَزِيدٌ يَوْمَئِذٍ فَرَسَخَيْنِ سَيْرًا شَدِيدًا. إِنَّ أَقَمْتَ المَجْرور.

وسِيرَ بَزِيدٌ يَوْمَئِذٍ فَرَسَخَيْنِ^(١) سَيْرًا شَدِيدًا^(٢)، إن أَقَمْتَ ظرف الزمان. وسِيرَ بَزِيدٌ يَوْمَئِذٍ فَرَسَخَانِ سَيْرًا شَدِيدًا، إن أَقَمْتَ ظرف المكان. وسِيرَ بَزِيدٌ يَوْمَئِذٍ فَرَسَخَيْنِ^(٣) سَيْرًا شَدِيدًا، إن أَقَمْتَ المصدر. «وَقَابِلٌ» مبتدأ، «وَمِنْ ظَرْفٍ» متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به «وَحَرِيٌّ» بمعنى حقيق، وهو خبر المبتدأ، «وَبَيْنَايَةِ» متعلق به. ثم / قال:

٧٩
أ

(ص) وَلَا يَتَوَبُّ بَعْضُ هَٰذِهِ إِنْ وُجِدَ * فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرُدُّ

(ش) اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته. هذا هو^(٤) مذهب «البصريين».

ومذهب الكوفيين: أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به، وبه أخذ الناظم^(٥)، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَقَدْ يَرُدُّ»، وفهم منه أن ذلك قليل. ومنه قراءة بعضهم: (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا

(١) «فرسخين» ساقطة من ظ، ت.

(٢) في الأصل، ش، ك «شديد» تحريف.

(٣) «فرسخين» ساقطة من ت.

(٤) «هو» ساقطة من هـ، ظ.

(٥) ينوب الظرف، والمصدر، والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، نقل ذلك ابن مالك عن الأخفش والكوفيين، استناداً إلى قراءة بعضهم (الآية) ومنع ذلك البصريون. انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٠ والتسهيل ٧٧، وشرح المراتى ٣٢:٢، والهمع ٢٦٥:٢ والنشر ٣٧٢:٢.

يَكْسِبُونَ^(١) على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو «بِمَا كَانُوا»^(٢) مع حضرة المفعول به وهو «قَوْمًا»^(٣)، وقوله: «بَغَضُ» فاعل بينوب، «وَهَذِهِ» إشارة إلى الأربعة المذكورة^(٤)، «وَأِنْ وُجِدَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

وفاعل «يَرُدُّ» ضمير مستتر. والتقدير: وَقَدْ يَرُدُّ ذَلِكَ، أى نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول به. ثم قال:

(ص) وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَرُوبُ الثَّانِي^(٥) مِنْ * بَابِ كَسَا فِيَمَا التَّيَّاسَةُ أَمِنْ

(ش) يعنى أَنَّ النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثانى من باب $\frac{٧٩}{ب}$ «كَسَا» وَيُعَبَّرُ أيضاً عن هذا النوع بباب «أَعْطَى»، وهو ما كان المفعول / الثانى فيه غير الأول، واحترز به من^(٦) المفعول الثانى من^(٧) باب «ظَنَّ» وذلك مع أمن اللبس. فتقول على هذا: كُسِيَ زَيْدًا ثَوْبٌ، وَأُعْطِيَ عَمْرًا دِرْهَمٌ^(٨)، وفيهم من قوله: «فِيَمَا التَّيَّاسَةُ أَمِنْ». أنه إذا وجد

(١) سورة الجاثية. آية: ١٤.

قرأ بذلك عاصم، وشيبة، وأبو جعفر، والأعرج.

انظر معاني الفراء ٤: ٦٠٣، والإملاء ١٢٥: ٢، والبحر ٤٥٠: ٨، والنشر ٣٧٢: ٢.

(٢) فى ت «بما كانوا يكسبون» اكتفت بموضع الشاهد.

(٣) فى الأصل، ه، ت «قوم» تحريف من الناسخ.

(٤) «المذكورة» ساقطة من ش.

(٥) فى ز «الثانى» تحريف.

(٦) فى ت «عين».

(٧) فى ه، ز «فى».

(٨) فى الأصل، ظ، ت «وأعطى الدرهم عمراً».

وفى ه «وأعطى عمراً الدرهم».

وفى ز «وأعطى عمراً الدرهم».

والمثال المثبت فى ش، ك هو الأدق.

يجوز نيابة المفعول الثانى إذا أمن اللبس كما مثل، وكذلك يجوز نيابة المفعول الأول كقولك: كُسِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا، وَأُعْطِيَ عَمْرُو دِرْهَمًا.

لبس^(١) وجب إقامة الأول كقولك: أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا.

وفهم أيضاً من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق^(٢)؛ لدخوله تحت عبارته في قوله في أول الباب: «يُثْبِتُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ».

«وقد» [هنا]^(٣) إما للتحقيق؛ لأنه جائز اتفاقاً، وإما للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول، فإنه أكثر، «وباتفاق» متعلق بينوب وكذلك «فيما»، «والثاني»^(٤) فاعل. «ومن باب» في موضع الحال من الثاني^(٥). ثم قال:

(ص) فِي بَابِ ظَنْ وَأَرَى الْمَعْنَى اشْتَهَرَ * ...

(ش) يعنى أنَّ نيابة المفعول الثانى من باب «ظَنَّ» وهو ما هو خبر فى الأصل، والمفعول الثانى من باب «أَعْلَمَ» وأصله المبتدأ، اشتهر عند النحويين منعه، ووجه منعه فى^(٦) [باب]^(٧) «ظَنَّ» أنه خبر فى الأصل، والنائب عن الفاعل مخبر عنه فَتَنَافَيْتَا، ووجه منعه فى «أَعْلَمَ» أنَّ المفعول الأول مفعول به حقيقة فتتزل المفعول الثانى والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع / وجود المفعول به، وذهب بعضهم إلى

٨٠
أ

(١) فى ز «اللبس» تحريف.

(٢) اتفق النحاة على جواز نيابة المفعول الأول فى باب كسا، وظن، ومنع الأكثرون نيابة ثانى المفعولين من باب ظن وأعلم.

وذهب ابن مالك «أنه لا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس، ولم يكن ثانى المفعولين جملة أو شبهها».

انظر التسهيل ٧٧ وشرح المرامى ٣٤:٢.

(٣) «هنا» تكملة من ظ، ك.

وفى ز «هاهنا».

(٤) فى ز، ظ «والثانى» تحريف.

(٥) فى هـ، ز، ظ «الثانى» تحريف.

(٦) فى ش «من».

(٧) «باب» تكملة من ش، ز، ظ، ك.

جواز^(١) نيابتهما وهو اختيار الناظم^(٢)، وإلى ذلك أشار بقوله:
(ص) * وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

(ش) وظهور القصد هو عدم اللبس، فيجوز عنده ظُنُّ قَائِمٍ زَيْدًا^(٣).

وَأُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسُهُ مُسْتَرْجَا. وفهم من سكوته عن المفعول^(٤) الأول من باب
«ظُنٌّ وَأَعْلَمَ» أنه يجوز^(٥) نيابتهما^(٦) بلا خلاف^(٧)، وفي «بَابٍ» متعلق
بِاشْتَهَزَ وهو خبر عن المنع، «وَالْقَصْدُ» فاعل بفعل محذوف يفسره «ظَهَرَ» ثم
قال:

(ص) وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِذَا عُلِّقَ * بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

(ش) يعنى أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع
النائب، وشمل قوله: «مَا سِوَى النَّائِبِ» جميع المنصوبات كظرف الزمان
وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول:
أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ. أَمَّا^(٨) زَيْدٌ إِعْطَاءً، فت نصب جميع ما علق
بالفعل غير النائب، «وَمَا» مبتدأ موصول، صلته^(٩) «سِوَى النَّائِبِ»، «وَيَوْمًا»

(١) في ز، ظ، ك «اجازة» وما أثبت أدق.

(٢) انظر التسهيل ٧٧.

(٣) في ظ «ظُنُّ زَيْدٌ قَائِمًا».

هذا المثال يتفق مع مَنْ منع نيابة المفعول الثانى فى باب ظُنُّ.

(٤) «المفعول» ساقطة من ش.

(٥) فى ظ «لا يجوز» تحريف.

(٦) فى ش، ظ «نيابتهما باتفاق».

(٧) قال الرضى: «لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت إذ معنى: أعلم زيد عمراً منطلقاً، علم زيد عمراً منطلقاً، وقيام ثانى مفاعيل أعلمت مقام الفاعل أولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام أول مفعولى علمت أولى فتقول: أَخْلِفْتُ زَيْدًا أَبَاكَ.

شرح الكافية ١: ٨٤، وانظر التسهيل ٧٧ وشرح المرادى ٢: ٣٤.

(٨) فى الأصل، ك «أما» تحريف.

(٩) فى ش، ز، ك «موصولة وصلتها» جائز.

متعلق^(١) بالاستقرار^(٢) العامل في الصلة، «وبالرفع» متعلق بعلق، «والنصب
له» مبتدأ وخبر، والجملة خبر ما، «ومحققًا» حال من الضمير المستتر في له
العائد على النصيب.



(١) في الأصل ومما متعلق به بالاستقرار ولا حاجة للذكر «به».

(٢) في ظ «ومما علق متعلق بالاستقرار» بإضافة علق تصحيف.

٨٠ (اشتغال العامل عن المعمول) /

(ش) المراد بالعامل فى هذا الباب المفسر للعامل فى الاسم السابق، ومن شرطه: صلاحيته للعمل فيه، فوجب أن يكون^(١) إلا فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، ولا يجوز أن يكون فعلاً غير متصرف، ولا صفة مشبهة، ولا حرفاً؛ لأن هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً. ثم قال^(٢):

(ص) **إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً^(٣) شَقِلَ * عَنْهُ يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْحَلَّ**
فَالسَّابِقُ انْصَبَ بِفِعْلٍ أَضْمَرَا * حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

(ش) يعنى أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ^(٤) ذلك^(٥) الاسم السابق، أو عن^(٦) نصب محله، فانصب ذلك الاسم السابق [أو انصب محله]^(٧) بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير، فمثال المشتغل عن نصب لفظه: زَيْدًا ضَرْبُتُهُ، ومثال المشتغل عن نصب^(٨) محله عَمَرًا مَرَزْتُ يَوْمَ، وفهم من قوله: «مُوَافِقٍ» مطلق الموافقة. فشمل الموافق فى اللفظ والمعنى كالمثال الأول، والموافق فى المعنى دون اللفظ كالمثال الثانى والتقدير: ضَرْبُتُ زَيْدًا ضَرْبُتُهُ، وَجَاوَزْتُ عَمَرًا مَرَزْتُ يَوْمَ.

(١) فى ت «أن يكون» تحريف.

(٢) فى ش، ه، ك، ت «قوله».

وفى ز «ثم قال قوله».

(٣) «فعلاً» ساقطة من ظ.

(٤) «لفظ» ساقطة من ظ.

(٥) فى ه، ت «ذاك»

(٦) «عن» ساقطة من ه، ز، ظ، ك، ت.

(٧) ما بين العقولين تكملة من ه، ز، ك، ت.

(٨) فى ت «لفظ» تحريف.

وهذا التقدير^(١) لا يُنطق به؛ لأنَّ الفعل الثانى عوض^(٢) منه فلا يجمع بينهما. ويشترط فى المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق [فلو قلت: زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ. لم يجرِ النصب للفصل بأنْتِ]^(٣) «وَأَنْ» حرف شرط، «وَمُضْمَرٌ» فاعل بفعل محذوف يفسره «شَغَلَ»، «وَسَابِقٌ» نعت لاسم، «وَفِعْلًا» مفعول بِشَغَلَ، «وَعَنْهُ» متعلق بشغل والضمير فيه عائد / على الاسم ٨١ السابق «والباء» فى «بِنَصْبٍ» بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير فى عنه، «وَبِنَصْبٍ» متعلق بشغل، والضمير فى لفظه عائد على الاسم السابق^(٤) والظاهر^(٥) فى «أَلْ» فى قوله: «أَوْ الْحَلَّ» أنها معاقبة للضمير والتقدير: بنصب لفظه أو محله، ويحتمل هذا البيت وجهاً آخر من الإعراب وهو أن تكون الهاء فى «لَفْظِهِ» عائدة على الضمير الذى اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن. وعلى الإعراب الأول حمل الناظم كلامه فى شرح الكافية^(٦) فترجح الأخذ به، «وَالسَّابِقُ» مفعول بفعل^(٧) مضمر يفسره انصبه، «وَيَفْعَلُ» متعلق بانصبه، «وَأُضْمِرًا» فى موضع الصفة لفعل، «وَحَثْمًا» نعت لمصدر محذوف والتقدير: إضمماراً حثماً، ويحتمل أن يكون^(٨) حالاً من الضمير فى أضمرا، «وَمُؤَافِقٌ» نعت لفعل بعد نعتة بالجملة، «وَلِيًّا» متعلق

(١) «التقدير» ساقطة من ت.

(٢) «عوض» ساقطة من ظ.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ظ.

وكذلك ز مع اختلاف العبارة كما يلي:

«وبين الاسم السابق بشىء يستغنى عنه نحو: أَنْتَ فى قولك: زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ. فإن وقع الفصل بهذا ومثله. قلت: زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ لم يجرِ النصب للفصل بأنْتِ» والزيادة هنا تفيد.

(٤) «السابق» ساقط من ك.

(٥) فى هـ «والظاهر أن» تحريف.

(٦) شرح الكافية لابن مالك ٦١٤:٢

(٧) فى ز «بفعل مقدر».

(٨) فى ظ «أن لا يكون» تحريف.

بموافق، «وما» موصولة وصلتها الجملة بعدها. ثم إنَّ الاسم السابق لفعل ناصب^(١) لضميره على خمسة أقسام:

لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجع^(٢) النصب على الرفع ومُستَو فيه الأمران، وراجع الرفع على النصب، وقد بين القسم الأول بقوله:

(ص) وَالنَّصْبُ خْتَمٌ إِنَّ تِلْكَ السَّابِقُ مَا * يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

(ش) يعنى أنَّ الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه،

والمختص بالفعل: أدوات^(٣) الشرط، وأدوات^(٤) التخصيص، وأدوات الاستفهام / غير^(٥) الهمزة. وذكر منها^(٦) أن وحيثما فتقول: إِنَّ زَيْدًا لَقِيَّتَهُ $\frac{٨١}{أ}$ فَأَجْمِلُ إِكْرَامَهُ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا لَقِيَّتَهُ يُكْرِمُكَ.

[ومثال ذلك فى التحضيض^(٧) هَلَّا زَيْدًا كَلَّمْتَهُ.

[ومثال الاستفهام^(٨) وَمَتَى زَيْدًا تَأْتِيهِ [يُكْرِمُكَ]^(٩)

وجواب «إِنَّ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله^(١٠):

(ص) وَإِنْ تِلْكَ السَّابِقُ مَا بِالْإِنْدَاءِ يَخْتَصُّ فَالَرْفَعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا

(١) فى ز، ك «للفعل الناصب» وعبارتها أدق.

(٢) فى ز، ظ «أو راجع».

(٣) فى ز «كأدوات» تحريف.

(٤) فى ز «وأدوات منها التحضيض».

(٥) فى ش، ه، ز، ك، ت «ما عدا».

(٦) «منها» ساقط من ز. ويريد بقوله منها أى مما يختص بالفعل.

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ك.

وفى الأصل، ه، ز، ظ، ت «ومثل ذلك».

(٨) «ومثال الاستفهام» تكملة من ش، ك.

(٩) «يكرمك» تكملة من ز، ك.

(١٠) «بقوله» ساقط من ز. وفى ظ، ك «فقال».

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ^(١) * مَا قَبْلُ مَفْعُولًا لِمَا بَعْدُ وَجَدَ^(٢)

(ش) فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين: أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء، ومثال ذلك: «إِذَا» التي للمفاجأة^(٣)، وليتما الابتدائية نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ، يَضْرِبُهُ عَمْرُو، وليتما زيد أكرمه. والثاني: أن يفصل بين الاسم السابق والفعل ما^(٤) لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر^(٥) نحو: زَيْدٌ مَا أَكْرَمَهُ وَعَمْرُو لِأَكْرَمَتِهِ^(٦).

وإعراب البيت الأول واضح، وأما البيت الثاني ففيه تعقيد^(٧) ويتبين بالإعراب، «فَالْفِعْلُ» فاعل بفعل^(٨) يفسره تَلَا، «وما» موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا، وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و«ما» الثانية موصولة فاعلة «يبرد» واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله، «وَالِهَاءُ» في قبله عائدة على الفاصل، «وَمَفْعُولًا»^(٩) حال من «ما» الثانية «وما» / الثالثة^(١٠) موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها «وَجَدَ»، $\frac{٨٢}{١}$ «وَبَعْدُ» متعلق بوجود، وهو مقطوع عن الإضافة. وتقدير المضاف^(١١) بعده

(١) في ظ، ت «ما لن» تحريف.

(٢) في الأصل «ما قبله معمول ما بعد وجد» تحريف.

(٣) في ش «إذا الفجائية».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «بما» تحريف، على بناء الفعل بفصل للمجهول.

(٥) في ز «الصدر».

(٦) في ش «ما أكرمه» وفي ظ «لا أكرمه».

(٧) في ظ، ت «تقعر» تحريف.

(٨) في ش «بفعل محذوف» وفي ك «بفعل مضمر».

(٩) في الأصل، ش، ظ، ت «ومعمول» وفي ك (ومعمول الحال حال) والصواب ما أثبت كما في هـ، ز والألفية.

(١٠) في ت «الثانية».

(١١) في هـ، ز «المضاف إليه».

أي بعد الفاصل^(١) وتقدير الكلام كذلك أيضاً يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذي لا يرد الذي قبله معمولاً للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر. ثم أشار إلى القسم الثالث فقال:

(ص) وَأَخِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ * وَتَعَدَّ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ
وَتَعَدَّ عَاطِفٌ بِلَا فَضْلٍ عَلَى * مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

(ش) فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين^(٢):

الأول: أن يكون الاسم السابق قبل فعلٍ يقتضى الطلب، وذلك الأمر نحو^(٣): زَيْدًا اضْرِبْهُ.

والدعاء نحو: اللَّهُمَّ زَيْدًا ارْحَمْنِي.

والنهي نحو^(٤): زَيْدًا لَا تُهِنْنِي.

الثاني: أن يقع الاسم السابق بعد شيء يَغْلِبُ دخوله على الفعل نحو «مَا» و«إِنْ» النافيتين، وهمزة الاستفهام نحو: مَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَإِنْ عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ، وَأَزَيْدًا رَأَيْتَهُ.

واشتمل البيت الثاني على سبب واحد، وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرة بالفعل نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا. كَلِمَتُهُ، ومثله قوله - عز وجل - ^(٥): (يُذْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالْظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)^(٦) واحترز بقوله: «بِلَا فَضْلٍ» من أن يقع بين حرف العطف

^(١) في هـ، ز، ط «الفعل».

^(٢) في ز «سببين منها».

^(٣) في ز «نحو قولك».

^(٤) في ت «في نحو».

^(٥) في ز، ط «تعالى».

^(٦) سورة الإنسان. آية: ٣١.

والمعطوف^(١) فاصل نحو: قَامَ / زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَكَلَّمْتُهُ؛ لأنَّ حكم المعطوف ^ب ٨٢ في ذلك حكم المستأنف، وإنما اختير النصب قبل الطلب؛ لأنَّ الطلب طالب للفعل، وبَعْدَ الحروف المذكورة؛ لأنَّ الغالب فيها أن يليها الفعل، ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف^(٢) عليه «وَنَضَبَ» مفعول لم يسم فاعله باخْتِيرَ^(٣)، «وَذِي طَلَبَ» نعت لفعل، و«بَعْدَ» معطوف على «قَبْلَ»، وهو^(٤) متعلق باختيار، «وَمَا» موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق^(٥) «وَالْإِلَازُ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، «وَالْفِعْلَ» مفعول أول، ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول. والأول أظهر؛ لأنَّ الناظم يطلق وَلِيَّ على تَبَعَ في هذا النظم كثيراً «وَعَلَبَ» في موضع الخبر لإِيلَازُ، «وَبَعْدَ» معطوف على «بَعْدَ» في البيت الأول، «وَبِلَا فَضْلٍ» متعلق بعاطف «وَعَلَى» كذلك، «وَأَوَّلًا» ظرف متعلق بمستقر^(٦). واحترز به من الفعل الذي لم يقع أولاً، كالجملة ذات الوجهين^(٧). ثم أشار إلى القسم الرابع فقال:

(ص) وَإِنْ تَلَا الْمُعْطُوفُ لِفِعْلٍ مُخْبَرًا * بِهِ عَنِ اسْمٍ^(٨) فَأَعْطَفَنُ مُخْبِرًا

(ش) فذكر لمساواة الرفع والنصب سبباً واحداً وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة ذات وجهين: وهي التي صدرها مبتدأ^(٩) وعجزها

(١) في ز «ومعطوفه».

(٢) في ت «والمعطوف».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «باختيار وقبل متعلق باختيار» وزيادتها هنا غير لازمة؛ لأنه سيذكرها لاحقاً.

(٤) في ش، ك، ت «فهو»

(٥) «السابق» ساقطة من هـ .

(٦) في الأصل، ش «بأستقر» تحريف.

(٧) في ط، ك، ت «وجهين» تحريف.

(٨) في ز «الاسم» تحريف.

(٩) في ز «اسم» وهذه أدق.

فعل كقولك^(١) زَيْدٌ قَامَ وَعَفْرًا كَلَمْتُهُ، فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها^(٢)، ولا ترجيح^(٣) / لواحد من الوجهين على الآخر، وَتَجَوَّزَ فِي^{٨٣}
تَشْمِيَةِ الاسم السابق معطوفاً، والمعطوف في الحقيقة إنما هي الجملة التي هو جزؤها، والعذر له أنه لما ولي حرف العطف أطلق عليه معطوفاً. «فَالْمَعْطُوفُ»
فاعل بـ «تَلَا»، و«مُخْبِرًا» نعت لـ «فَعَلًا»، و«بِهِ» في موضع المفعول الذي لم
يُسم فاعله بـ «مُخْبِرًا»، و«عَنْ اسْمٍ» متعلق بـ «مُخْبِرًا»، ويجوز أن يكون
مفعولاً لم يسم فاعله بـ «مُخْبِرًا»، و«بِهِ» متعلق بـ «مُخْبِرًا» و«فَاعِطْفَنَ» جواب
الشرط. ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله:
(ص) وَالرُّفْعُ لِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ^(٤) * ...

(ش) يعنى أنَّ الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه
وموجب الرفع وتساوى الوجهين. ومثال ذلك: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وإنما كان الرفع
راجحاً لعدم الحذف، بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل، «وَالرُّفْعُ»
مبتدأ، «وَفِي» متعلق به، «وَرَجَحٌ» خبر المبتدأ. ثم تَمَّ البيت بقوله^(٥):
(ص) ... * لَمَّا أُبِيحَ أَلْعَلُّ وَدَغَ مَا لَمْ يَبْخُ

(ش) لأنه مستغن عنه. ثم قال:

(ص) وَفَضْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ * أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَضِلٍ يَجْرِي

(ش) يعنى أنَّ الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف
الجر^(٦) أو بالإضافة يجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع

(١) في الأصل، هـ «كقولك» تحريف.

(٢) حيث يجوز في هذه الحالة نصب «عَفْرًا» مراعاة للعجز، ورفعه مراعاة للصدر.

(٣) في ش «ولا أرجح» تحريف. وفي ظ «ولا ترجح» تحريف.

(٤) في ظ «مرجح» وما أثبت أصوب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) في ز، ظ «فقال»

(٦) في ظ «جر».

الأقسام المذكورة، فنحو: **إِنْ زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ، وَإِنْ زَيْدًا رَأَيْتُ أَخَاهُ،** يجرى مجرى **إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ**، في وجوب النصب / ونحو: **أَزَيْدًا^(١) مَرُ بِهِ، وَمَرُ^{٨٣} بِ** أَخِيهِ، يجرى مجرى **أَزَيْدًا^(٢) ضَرَبْتُهُ**، في ترجيح النصب، وكذلك سائر المسائل، وفهم من قوله: **«أَوْ بِإِضَافَةٍ»** أن نحو: **زَيْدًا^(٣) ضَرَبْتُ غُلَامَ أَخِيهِ** وَصَاحِبَ غُلَامَ أَخِيهِ وغيرهما^(٤) مما يتعدد^(٥) فيه المضاف يجرى مجرى: **زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ**؛ لأن قوله: **«أَوْ بِإِضَافَةٍ»**^(٦) أعم من أن يكون المضاف واحداً أو أكثر، وفي ذلك أيضاً إشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو: **زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ.** يجرى مجرى^(٧) ما كان^(٨) المجرور فيه مضافاً متحداً كان^(٩) أو متعدداً نحو: **زَيْدًا مَرَزْتُ بِأَخِيهِ وَمَرَزْتُ بِغُلَامِ أَخِيهِ.**

«وَفَضْلُ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوباً إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره: وفصلك مشغولاً، ومرفوعاً إذا كان التقدير: أن يفصل^(١٠) المشغول. والأول أحسن؛ لأن التقدير الثاني فيه خلاف^(١١). وخبره «يَجْرِي»، و«يَخْزِفُ»^(١٢) متعلق بـ«فَضْلُ» وكذلك^(١٣) «بِإِضَافَةٍ»، و«كَوَضِلِ» متعلق بـيَجْرِي. ثم قال:

(١) في هـ، ز، ط، ت «زيداً».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «زيداً».

(٣) في الأصل «زيد» تحريف.

(٤) في ش، ك، ت «ونحوهما».

(٥) في ت «تعدد».

(٦) في الأصل، هـ، ز، ط «بإضافة» والصواب ما أثبت كما في ش، ك، ت والألفية.

(٧) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «مجراه».

(٨) في هـ، ز «سواء».

(٩) في هـ، ز، ط «أو كان».

(١٠) في ت «أن انفصل».

(١١) أى في رفع المصدر النائب عن الفاعل. ففي ذلك خلاف أجازة جمهور البصريين، وواقفهم ابن مالك

في التسهيل ١٤٢.

(١٢) في ز «وبحرف جر».

(١٣) في ط «وكذا».

(ص) وَسَوِّفِي ذَا الْبَابِ وَضَفًا ذَا عَمَلٍ * بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ

(ش) . يعنى أن [الوصف]^(١) الذى يعمل على الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير^(٢) العامل فى الاسم السابق، والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل، واسم المفعول، دون الصفة المشبهة وأفعال التفضيل /؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر [عاملاً]^(٣) فنحو: أَزِيدًا^(٤) أَنْتَ ضَارِبُهُ كقولك: أَزِيدًا تَضْرِبُهُ^(٥). فإن قلت: قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال^(٦) فى نحو: أَزِيدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ^(٧) للفصل، والفصل موجود فى هذا المثال، قلت: لا يمتنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال^(٨) الفعل؛ بخلاف الوصف فإنه لا يستقل^(٩) بنفسه بل لا بد له^(١٠) من شئ يسند إليه فتنزل «أَنْتَ ضَارِبُهُ». منزلة «تَضْرِبُهُ»^(١١)، واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله: «ذَا عَمَلٌ» من اسم الفاعل بمعنى المضى، فإنه لا يعمل وبقوله: «إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ»، من اسم الفاعل العامل المقترن «بِال» الموصولة نحو: زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ عَدَا. وقهم من قوله: «إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ»^(١٢). أن الصفة المشبهة لا تفسر

(١) «الوصف» تكملة من ش، ه، ز، ك.

(٢) فى ه، ز «تفسيره» تحريف.

(٣) «عاملاً» تكملة من ه، ز.

(٤) «أزيداً» ساقطة من ش.

وفى ه «زيداً»، وفى ز «نحو زيد».

(٥) فى الأصل «كقولك إن زيداً تضربه» والمثال المثبت أدق.

(٦) فى الأصل «الأشغال» تحريف.

(٧) فى الأصل، ه، ز «إن زيداً أنت تضربه».

(٨) فى ظ «لاشتغال».

(٩) فى ظ «لا يشتغل» ترخيف.

(١٠) «له» ساقطة من ش، ه، ز، ط، ت.

(١١) فى ز «أنت تضربه» وهى أدق.

(١٢) «حصل» ساقطة من ش، ت.

[عاملاً]^(١) لا متناع عملها فيما قبلها. «وَوَضَفًا» مفعول بهسوء، «وفى» متعلق بهسوء^(٢)، وكذلك «بِالْفِعْلِ» والظاهر أن «يَكُ» تامة، «ومانع» فاعل بها، «وحَصَلَ» فى موضع الصفة لمانع، والتقدير: إن لم يُوجد مانع^(٣) حَصَلَ^(٤). ثم قال:

(ص) وَغُلُقَّةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ * كَغُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ

(ش) يعنى أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبياً متبوعاً بسببى جرى مجرى السببى والمراد «بالغُلُقَةِ» الضمير العائد على الاسم السابق، والمراد «بالتابع» هنا النعت / كقولك: زَيْدًا ضَرْبَتْ رَجُلًا يُحِبُّهُ. أو عطف البيان^(٥) كقولك^(٦): زَيْدًا ضَرْبَتْ رَجُلًا أَخَاهُ.

أو عطف^(٧) النسق، كقولك: زَيْدًا ضَرْبَتْ عَمْرًا وَأَخَاهُ.

وإطلاقه فى التابع يومهم أن ذلك جائز فى جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر، والمراد بالواقع السببى المعمول للمفسر. «وَعُلُقَةُ» مبتدأ، «وحَاصِلَةٌ» نعت له^(٨)، و«بِتَابِعٍ» متعلق بحاصلة، «وَكَغُلُقَةٍ» خبر المبتدأ، «وَبِنَفْسِ» صفة^(٩) لَعُلُقَةٍ^(١٠) [والاسم مضاف إليه، والواقع نعت لاسم]^(١١).

(١) «عاملاً» تكملة من هـ، ز.

(٢) «وفى» متعلق بهسوء» ساقط من هـ، ز.

(٣) «مانع» ساقطة من ت.

(٤) فى ش، ظ «حاصل».

(٥) «البيان» ساقطة من ظ. وما بعد «النعت» إلى هنا ساقط من ك.

(٦) فى الأصل «كقوله».

(٧) «أو عطف» ساقط من ظ.

(٨) «له» ساقط من ت.

(٩) فى الأصل، هـ، ز «صلة» تحريف.

(١٠) فى ز «للعلاقة».

(١١) ما بين المعرفين تكملة من ك.

(تعدى الفعل ولزومه)

(ش) الفعل على قسمين متعد^(١)، ولزام. وبدأ بالمتعدى فقال:

(ص) عَلَامَةُ الْفَعْلِ الْمُتَعَدِّي^(٢) أَنْ تَصِلَ * هَا غَيْرِ مُضَدِّرٍ بِهِ نَحْوُ عَمَلٍ

(ش) يعنى أنَّ علامة الفعل المتعدى جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو: زَيْدًا ضَرَبَهُ عَمْرُو، وَالْحَيَّزَ عَمِلَهُ زَيْدٌ.

واحترز بهاء غير المصدر من «ها» المصدر فإنها تتصل بالمتعدى واللازم، فليست علامة لواحد منهما^(٣). «وَعَلَامَةُ» مبتدأ، وخبره «أَنْ تَصِلَ»، «وَهَا» مفعول بتصل، «وبه» متعلق بتصل. ثم قال:

(ص) فَأَنْصِبَ بِهِ مَقْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ * عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

(ش) يعنى أنَّ الفعل المتعدى ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل، فإذا ناب عن الفاعل كان مرفوعاً كما تقدم فى بابه، وفُهِمَ من قوله: «فَأَنْصِبَ بِهِ»، أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال^(٤). وإعراب / البيت ٨٥
أ
واضح. ثم قال:

(١) فى ز «متعدى».

(٢) فى الأصل «المتعدى». والصواب ما أثبت كما فى الألفية، وبقيّة النسخ.

(٣) فى الأصل، ش، ك «منها».

(٤) اختلف البصريون والكوفيون فى ناصب المفعول. ذهب البصريون إلى أن الناصب للمفعول هو الفعل وحده، وحجتهم فى ذلك أن أصل العمل للأفعال، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب له هو الفاعل، وحجتهم فى ذلك أن نصبه يدور مع الفاعل. وذهب الكوفيون إلى أن الناصب له هما الفعل والفاعل؛ لأنهما كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. على حين ذهب خلف الأحمر إلى أن الناصب له هو معنى المفعولية، لأنها صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به. انظر فى هذه المسألة الإنصاف ٧٨:١.

(ص) وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى ... *

(ش) يعنى أن ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم، ويُقال فيه غير متعد، وقاصر. «وَلَا زِمَ» خبر مقدم، «وَعَيْرُ الْمُعْدَى» مبتدأ [مؤخر^(١)] ثم إن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه، ومنه ما يستدل عليه بوزنه، وقد شرع فى بيان ذلك فقال:

(ص) ... وَحُتِمَ * نُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَتَبَهُم

(ش) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه، وهو أن يكون دالاً على السجاياء، أي الطباع^(٢) وهو ما دل على معنى قائم^(٣) بالفاعل لازم له، ثم مثل ذلك «بَنَيْهِمْ»^(٤) ومعناه كَثُرَ أَكْلُهُ، ومثله^(٥) حَقَّقَ بِكَسْرِ الميم وضمها، ثم قال:

(ص) كَذَا الْفَعْلُ وَالْمُضَاهَى اقْتَنَسَا ... *

(ش) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو «افْعَلْ» كاقشَعَرَّ^(٦) واطْمَأَنَّ «وَأَفْعَلَّ»^(٧) كاخْرَجْتُمْ وَاقْتَنَسَسَ، والمضاهى المشابه واصطلاحه^(٨) فى هذا [الباب^(٩)] أنه إذا علق الحكم على شبه شئ فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه، فكأنه قال: وَاقْتَنَسَسَ^(١٠) ومضاهيه. «وَأَفْعَلَّ» مبتدأ خبره «كَذَا» «وَالْمُضَاهَى»

(١) «مؤخر» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ، وهى زيادة لا لزوم لها. رغم أنه قال ولازم خبر مقدم.

(٢) فى ش، ز، ط، ك، ت «الطباع».

(٣) فى الأصل، هـ «قام».

(٤) فى ز «بقوله كَتَبَهُم».

(٥) فى ت «ومنه».

(٦) فى هـ «اقشَعَرَّ» تحريف.

(٧) فى ط، ت «افْعَلَّ» خطأ من الناسخ.

هناك فرق بين وَزَنَى احرنجم واقتنسس، ويتمثل هذا الفرق فى أن الميم أصلية فى «اخرنجم»، والسين الثانية

زائدة لللاحق فى «اقتنسس».

(٨) فى ت «واصلاحيه» تحريف.

(٩) «الباب» تكملة من ط.

(١٠) فى الأصل «واقتنسس» تحريف.

معطوف على «أَفْعَلَّ»، «وَأَقْعَنْسَنَا»^(١) مفعول بالمضاهي، ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي، أى: والذي ضاهاه اقعنسس [ثم]^(٢) قال:

(ص) ... * وَمَا أَقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا

(ش) نحو: وَضُوءٌ وَطَهْرٌ فِي النِّظَافَةِ، وَنَجَسٌ وَقَذَرٌ فِي الدَّنَسِ، «ومَا» موصولة معطوفة على المضاهي. ثم قال:

(ص) أَوْ عَرَضًا ... *

(ش) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل / غير لازم له $\frac{٨٥}{ب}$ نحو: مَرَضٌ وَكَسَلٌ وَنَشْطٌ، «وَعَرَضًا» معطوف على «دَنَسًا»^(٣) ثم قال:

(ص) ... أَوْ طَارَعَ الْمُتَعَدَّى لِوَاحِدٍ كَمَدَّةٍ فَاثْمَدًا

(ش) يعنى أَنَّ من علامة^(٤) لزوم الفعل أن يكون مطاوعاً لفعل متعدي إلى واحد. ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو: دَخَرَجْتُهُ فَتَدَخَّرَجَ.

وَمَدَدْتُ الثُّوبَ فَاثْمَدْتُ، واحترز بقوله «لِوَاحِدٍ» من مُطَاوِعِ المتعدي^(٥) لاثنيين، فإنه متعد إلى واحد كقولك: عَلَّمْتُ زَيْدًا الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَ. ثم قال:

(ص) وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ

(ش) يعنى أَنَّ الفعل اللازم إذا طلب مفعولاً من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لضعفه^(٦) عنه عُذِيَ إليه بحرف الجر نحو: مَرَزْتُ يَزِيدَ، وَآلَيْتُ عَلَى عَمْرٍو. ثم قال:

(ص) ... * وَإِنْ حَذِفَ فَالْتَضُبُّ لِلْمُنْجَرِّ

(١) فى الأصل «واقعنسس» تحريف.

(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) فى هـ، ط، ت «دنس» والصواب ما أثبت كما فى الأصل، ش، ز، ك، والألفية.

(٤) فى ش، هـ، ت «علامات».

(٥) «المتعدي» ساقطة من ش.

(٦) فى الأصل، ط «الضعف».

(ش) يعنى أنَّ حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل، وذلك على نوعين: موقوف على السماع، ومطرد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) نَقْلًا ... * ...

(ش) أَيْ سَمَاعًا. كقوله:

٦٧ - آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ * وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ^(١)

أى آلَيْتَ على حب العراق، فحذف حرف الجر، ونصب^(٢) المجرور. وظاهر قوله: «نَقْلًا» أنَّ النقل راجع للنصب، وليس هو^(٣) كذلك، بل هو راجع لحذف حرف الجر، وأما النصب فليس بنقل، وأشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ * مَعَ أَمِنْ لَبَسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

(ش) يعنى / أَنْ حذف^(٤) حرف الجر «مَعَ أَنْ وَأَنْ» المصدريتين مُطْرِد^(٥) ٨٦ إذا أَمِنَ اللبس فتقول: عَجِبْتُ مِنْ أَلْكَ تَقُومُ، وَعَجِبْتُ أَلْكَ تَقُومُ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَقُومُ، وَعَجِبْتُ أَنْ تَقُومُ.

وعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا، أى يُعْطُوا الدَّيَّةَ، احترز بقوله: «مَعَ أَمِنْ لَبَسٍ» من نحو: رَغِبْتُ فِى أَنْ تَقُومَ، وَرَغِبْتُ عَنْ أَنْ تَقُومَ.

فلا يجوز حذف حرف الجر هنا؛ لئلا يلتبس، وإنما اطرَّد حذف حرف الجر مع «أَنْ وَأَنْ» لطولهما فى الصلة^(٦)، واختلف فى موضعهما^(٧) بعد

(١) الشاهد للمتلمس.

انظر: الكتاب ٣٨:١، والنكت للأعلم ١٧٢:١ وشرح ابن الناطم ٢٤٧ وشرح ابن عقيل ٤٥٧:١، ومغنى اللبيب ٩٩:١ وشرح التصريح ٣١٢:١.

(٢) فى ش، هـ، ك، ت «وانتصب».

(٣) «هو» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) «حذف» ساقطة من ت.

(٥) فى هـ «مطردا».

(٦) فى هـ، ز، ك، ت «بالصلة».

(٧) فى ط «موضعها».

الحذف، ففيل في موضع جر، وقيل في موضع نصب، وهو أقيس، وقوله: «وإنَّ مُحذِفٌ شرط، وادغم فاء مُحذِفٌ في فاء الجواب^(١) بعد تسكينها، «وَنَقْلًا» مصدر في موضع الحال^(٢)، وفاعل يطرد: ضمير^(٣) عائد على الحذف المفهوم من «مُحذِفٌ». ثم قال:

(ص) وَالْأَضْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَفَمٌ * مِنْ أَلَيْسَنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ

(ش) إذا كان الفعل متعديا إلى اثنين من غير باب «ظَنٌّ» فلا بد أن يكون أحدهما فاعلاً في المعنى، وأصله^(٤) أن يتقدم على ما ليس فاعلاً في المعنى كقولك: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا.

فزيد هو الفاعل في المعنى؛ لأنه هو الذي أخذ الدرهم، وكقوله^(٥): «أَلَيْسَنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ»، «فَمَنْ زَارَكُمْ» مفعول أول لأَلَيْسَنَ، «وَنَسَجَ الْيَمَنُ» مفعول ثان، والأول هو الفاعل في المعنى؛ لأنه هو الذي لبس نسج اليمن «وَنَسَجَ»^(٦) مصدر بمعنى اسم المفعول أى منسوج^(٧)، ثم إنَّ المفعول الأول^(٨) في ذلك على ثلاثة أقسام:

قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى، وقسم يجب فيه تأخير،

وقسم يجوز فيه الوجهان /

وقد أشار إلى^(٩) الأول بقوله:

٨٦
ب

(١) يريد ب «فاء الجواب» في قوله «فالنصب».

(٢) في ش، ه، ز، ط، ك، ت زيادة «موضع الحال من الحذف المفهوم من مُحذِفٌ» الزيادة هنا لازمة.

(٣) في الأصل «وضمير» تحريف.

(٤) في ه، ت «فأصله».

(٥) في الأصل، ش، ز، ط، ك «وكقولك».

(٦) في ز «ونسج اليمن».

(٧) في ز «منسوج اليمن».

(٨) «الأول» ساقطة من ط.

(٩) في ه، ز، ت «إلى القسم». وفي ط «إلى الوجه».

(ص) وَلَزِمَ الْأَصْلُ لِمَوْجِبٍ عَرَا^(١) * ...

أى لموجب. لشيء موجب^(٢)، والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا.

أو الحصر^(٣) نحو: مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا.

أو يكون الأول ضميراً متصلاً بالفعل نحو: أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا.

ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... * وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتَّمَا قَدْ يُرَى

(ش) يعنى أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى لموجب أيضاً، وذلك الموجب كونه محصوراً نحو: مَا أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا إِلَّا زَيْدًا.

أو يكون الثانى ضميراً متصلاً نحو: الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ^(٤) زَيْدًا.

أو ملتبساً^(٥) بضمير يعود على الثانى^(٦) نحو: أَشَكَنْتُ الدَّارَ بِأَيِّهَا

وأما القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الوجهان، فهو مستفاد من قوله: «وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى» «وَتَرَكُ» مبتدأ، خبره «قَدْ يُرَى»، «وَحَتَّمَا» مفعول ثانٍ بِيُرَى، «وَقَدْ» فى قوله: «قَدْ يُرَى» للتحقيق لا للتقليل. ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ فَضْلُهُ أَجْزَإً لَمْ يَنْصُرْ * كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ مُحْصَرٍ

(ش) يعنى أنه يجوز حذف الفضلة. وفُهِمَ من إطلاقه فى الحذف أنه

(١) عرا: أى وُجِدَ.

(٢) فى ش، هـ، ز، ك «أى لموجب غشى وجاء» تركيب غير واضح.

وكذلك فى ظ «أى لموجب فشى وجاء».

وفى ت «أى لموجب لشيء وجب». وكلها من تصحيف النساخ.

(٣) فى ز «والحصر».

(٤) فى ظ «أعطيت» لا يجوز.

(٥) فى الأصل «ملتبساً» تحريف.

(٦) فى الأصل، ش، ك «الأول». والصواب ما أثبت كما فى هـ، ز، ظ، ت.

يجوز حذفها اختصاراً واقتصاراً^(١)، وشمل قوله: «فَضْلَةً» مفعول^(٢) المتعدي إلى واحد نحو [ضَرَبْتُ]^(٣).

والأول من المتعدي إلى اثنين، كقوله عز وجل^(٤): (وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْثَى)^(٥))

والثاني نحو قوله:^(٦) (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)^(٧)

٨٧
↑

والأول والثاني معاً نحو / (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)^(٨)

وقوله: «إِنْ لَمْ يَضُرْ، أَى إِنْ لَمْ يَضُرْ حذفه»^(٩)، وذلك إذا كان جواباً نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، لمن قال^(١٠): مَنْ ضَرَبْتُ.

أو كان محصوراً نحو: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا.

ففى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما^(١١) اختصاراً ولا اقتصاراً. «وَحَذَفُ» مفعول مقدم «بِأَجْزٍ»، «وَأِنْ لَمْ يَضُرْ» شرط، ومعنى يَضُرُّ يَضُرُّ. يُقَالُ: ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا. بمعنى ضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا، وقوله: «كَحَذَفٍ» هو على حذف مضاف، والتقدير: كَضَيْرٍ حَذَفٍ، «وَمَا» موصولة^(١٢) وصلتها الجملة

(١) فى هـ ، ز «أو اقتصاراً».

(٢) فى هـ «مفعول».

(٣) «ضربت» تكملة من هـ ، ز ، ت.

(٤) فى ت «تعالى عز وجل».

(٥) سورة النجم. آية: ٣٤.

(٦) «وأكسى» تكملة من ز.

(٧) فى هـ ، ت «قوله تعالى».

(٨) سورة الضحى. آية: ٥.

فى ش، هـ ، ز ، ك، ت (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) لم يكمل الآية.

(٩) سورة الليل. آية: ٥.

(١٠) فى هـ ، ز «حذفها».

(١١) فى ز «جواباً لمن قال» وعبارتها أكمل.

(١٢) فى هـ ، ز «حذفها».

(١٣) فى هـ «موصول».

إلى آخر البيت، وجواباً مفعول ثانٍ بِسَبْقٍ، «وفى سَبْقٍ» ضمير عائد على الفضلة^(١) [ثم]^(٢) إن الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه، وذلك على وجهين: أحدهما على جهة الجواز، والثاني على جهة الوجوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا * ...

(ش) يعنى أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جواز^(٣) كقولك^(٤): لمن قال: مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا بَلْ زَيْدًا.

ووجوباً فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء، وما كان مثلاً أو جاريّاً مجرى المثل. وهذا هو الوجه الثانى. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا

(ش) وفهم منه أن قوله: «وَيُحَذَفُ» بمعنى يجوز^(٥) حذفه؛ لأنه فى مقابلة الحذف على جهة الوجوب^(٦)، «وَالنَّاصِبُهَا» مفعول لم^(٧) يُسَم فاعله يمحذف، وهو اسم فاعل، والضمير^(٨) المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول / به، وهو عائد $\frac{٨٧}{ب}$ على الفضلة، «وحذفه» اسم يكون^(٩)، والضمير فيه عائد على الناصب.

(١) فى الأصل، ظ، ت «الصلة».

ولو قال: وفى سَبْقٍ ضمير يعود على «ما» الموصولة لكان أدق وأضبط.

(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) فى ت «جواز».

(٤) فى هـ «كقوله».

(٥) فى ش، هـ، ز، ك، ت زيادة واختلاف وفهم منه أن قوله ويحذف الناصبها أن ذلك على جهة الجواز. وفى ظ وفهم منه أن قوله ويحذف: يجوز حذفه، وذلك على وجهين: أحدهما: على جهة الجواز. والثانى: على جهة الوجوب. وقد أشار إلى الأول بقوله: ويحذف الناصبها إن علما. على جهة الجواز. الزيادة هنا غير لازمة؛ لأنها مكررة؛ فلقد سبق شرح الشطر الأول من البيت. فلا داعى لتكراره، وهذا سهو من الناسخ.

(٦) فى ش، هـ، ز، ت «اللزوم» جائز.

(٧) فى هـ، ز «الم» وما أثبتته أخصر.

(٨) فى الأصل «الضمير».

(٩) فى ت «يكن» والصواب ما أثبت كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(التنازع فى العمل)

(ش) التنازع^(١) هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله:
(ص) **إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِى اسْمٍ عَمَلٌ * قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ**
(ش) المراد بالعاملين^(٢) هنا الفعل أو ما جرى مجراه، ولا مدخل للحرف^(٣) فى هذا الباب. وشمل قوله «عَامِلَانِ» تنازع الفعلين كقوله - عز وجل -^(٤):
(أَتُونِى أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)^(٥)

والاسمين، كقول الشاعر:
٦٨ - **عَهِدْتُ مُغِيثًا مُغِيثًا مَنْ أَجَرْتَهُ * فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتَاءَكَ مَوْثِقًا^(٦)**
[والفعل والاسم مع تقدم الاسم كقوله تعالى: (هَآؤُمْ أَفْرَأُوا كِتَابِيهِ^(٧))]^(٨)
والفعل^(٩) والاسم مع تقدم الفعل كقوله:

(١) «التنازع» ساقطة من ز.
(٢) فى الأصل «بالعامل» وما أثبت أدق كما فى بقية النسخ.
(٣) فى ز «للحروف».
(٤) فى ز «نحو قوله تعالى».
(٥) سورة الكهف. آية: ٩٦.
(٦) لم أعر على قائله وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب النحو غير معزو
انظر شرح ابن الناطم ١٠٤، وشرح المراهى ٥٨: ٢، وأوضح المسالك ٢١: ٢، وشرح التصريح
٣١٦: ١ ومعجم شواهد النحو ١٣٧.
(٧) وفى الأصل روى عجز البيت. (فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتَاءَكَ مَوْثِقًا)
سورة الحاقة. آية: ١٩.
(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.
(٩) فى ه، ز، ط، ت «أو الفعل».

٦٩ - لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنْتَى * لَحِيفْتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ بِسَمْعَا^(١)

ومعنى «اقتَضَيْتَا»: طلبا، فخرج به نوعان: أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملاً فى المتنازع فيه. كقول امرئ القيس:

٧٠ - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأُذْنِي مَعِيشَةٍ * كَفَّالَتِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(٢)

فإن أطلب غير طالب لقليل.

الثانى: أن يؤتى بالعامل الثانى توكيداً للأول كقوله:

٧١ - ... * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَخْبِسِ أَخْبِسِ^(٣)

فأتاك الثانى غير طالب لللاحقين^(٤)؛ لأنه أتى^(٥) به توكيداً لأتاك الأول،

(١) الشاهد للمرار بن سعيد الأسدى.

انظر الكتاب ١: ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١: ٥٩، وشرح المفصل ٦: ٦٤، وشرح المرادى ١: ٥٦، وشرح ابن عقيل ١: ٤٦٢، وشرح الشواهد للعيني ٢: ١٠٠، والخزانة ٣: ٤٣٩. ويروى عجز البيت:

(لَقِيتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ بِسَمْعَا).

المغيرة: الخيل التى تخرج للغارة.

النكول: النكوص والرجوع جنباً وخوفاً.

مسمع: اسم رجل وهو مسمع بن شعبان أحد بنى قيس بن ثعلبة.

(٢) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك.

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأُذْنِي مَعِيشَةٍ كَفَّالَتِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وما أثبت من الديوان، ت وكتب النحو والشواهد.

انظر ديوان امرئ القيس: ٣٩.

وفى الكتاب ١: ٧٩، وشرح المفصل ١: ٧٩، وشرح المرادى ٢: ٥٧، ومغنى اللبيب ١: ٢٥٦، وشرح

الشواهد للعيني ٢: ٩٨.

(٣) لم أعثر على قائله.

وصدر البيت كما ورد فى كتب النحو:

«فَأَتَيْنِ إِلَى أَهْلِ النَّجَاءِ يَتَفَلَّتِي»

انظر الخصائص ٣: ١٠٣، ١٠٩، وشرح ابن الناطم ٤: ١٠٤، وشرح المرادى ٢: ٦١، وأمالى ابن الشجرى

١: ٢٤٣، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٩٨، وشرح التصريح ١: ٣١٨.

النجاء بالمد الإسراع، ويروى «النجاة».

(٤) فى ز «للاحقون».

(٥) فى ك «أوتى به».

وفهم من قوله: «فى اسم»، أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله: «قَبْلُ»، أن المتنازع^(١) فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما، وفى ذلك اختلاف^(٢) / وقوله: «فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ». يعنى أن^{٨٨} العمل لأحدهما. «وعَامِلَانِ» فاعل بفعل محذوف يفسره «اقتَضَيَا»، «فى اسم» متعلق باقتضيا وكذلك «قَبْلُ»، «وَعَمَلُ» مفعول به. ووقف^(٣) عليه بالسكون على لغة «ربيعية»، و«الْعَمَلُ» مبتدأ، وخبره «لِلْوَاحِدِ»، و«مِنْهُمَا» فى موضع الحال من الواحد، وفهم منه جواز إعمال كل واحد^(٤) منهما، ولا خلاف فى ذلك، وإنما الخلاف فى الاختيار، وقد نبّه عليه^(٥) بقوله:

(ص) وَالثَّانِي^(٦) أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ * وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

(ش) اختار البصريون^(٧) إعمال الثانى لقربه من المعمول، واختار «الكوفيون»^(٨) إعمال الأول لسبقه، والصحيح مذهب «البصريين»؛ لأن إعمال الثانى فى كلام العرب أكثر من إعمال الأول. ذكر ذلك «سيبويه»^(٩) وصرح الناظم «بأهل البصرة» وفهم من قوله «غَيْرُهُمْ» أنهم أهل الكوفة،

(١) ما بعد «المتنازع» إلى هنا ساقط من ش.

(٢) فى ش، هـ، ز، ك، ت «خلاف».

المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين كما فى نحو: زيد قام وقعد، كما لا يتوسط بينهما فى نحو قولك: قام زيد وقعد.

هذا ما ذهب إليه ابن مالك، وأجاز الفارسى النزاع مع توسط المعمول، وأجاز بعضهم تقديمه.

انظر التسهيل ٨٦، وشرح التصريح ٣١٧: ١، ٣١٨.

(٣) فى ت «وقف» تحريف.

(٤) «واحد» ساقطة من هـ، ز، ك، ت.

(٥) «عليه» ساقط من ت.

(٦) فى ز «والثانى» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ز، ك «يعنى أن اختيار البصريين»

وفى ت «اختيار البصريين».

(٨) فى ز، ك، ت «واختيار الكوفيين» تصحيف.

(٩) انظر الكتاب ٧٤: ١ - ٧٦، والإنصاف ٨٣: ١ والتسهيل ٨٦، وشرح المراتى ٦٨: ٢.

لكونه أتى بهم^(١) فى مقابلة أهل البصرة. «وَالثَّانِ» مبتدأ وهو على حذف المضاف^(٢) والتقدير: وإعمال الثانى، «وَأَوَّلَى» خبره، «وَعِنْدَ» متعلق بأولى، «وَعَكْسًا» مفعول باختيار «وَعَيَّرُهُمْ» فاعل، «وَدَا أُسْرَةً» حال من الفاعل، وأسرة الرجل: رَهْطُهُ، وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول. ثم قال:

(ص) وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالتَّرِيمَ مَا التَّرِيمَا^(٣)

(ش) المهمل هو العامل الذى / لم يعمل فى الاسم المتنازع فيه فيعمل ^{٨٨}ب فى ضميره. قوله^(٤): «وَالتَّرِيمَ مَا التَّرِيمَا»، يعنى من مطابقة الضمير للظاهر^(٥)، ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة، ومن^(٦) وجوب حذف الضمير فى بعض الأحوال وتأخيرها فى بعضها، وما: صلح^(٧) لوقوعه على جميع ما ذكر. «وما» الأولى واقعة على الاسم المتنازع فيه، وصلتها تنازعاها، [والضمير العائد على الموصول الهاء فى تنازعاها]^(٨) وفى متعلق بأعمل. ثم أتى بمثاليين^(٩) فقال:

(ص) كَيْخِيسَتَانِ وَيُسَىءُ ابْنَاكَ * وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ

(ش) فالمثال الأول على اختيار «البصريين» وهو إعمال الثانى «فَابْنَاكَ»

(١) فى الأصل «لهم» تحريف.

(٢) فى هـ، ز، ك، ت «مضاف».

(٣) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ظ.

(٤) فى ظ «ثم قال».

(٥) فى ز «الظاهر»

(٦) «من» ساقطة من ظ.

(٧) فى ش، هـ، ز، ط، ك «وما صالح».

وفى ت «وما هو صالح» يجوز.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) فى ظ، ت «بالمثاليين».

فاعل يسىء^(١)، «وَيُخْسِنَانِ» هو المهمل، ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف، والمثال الثانى على اختيار «الكوفيين» وهو إعمال الأول «فَعَبَدَاكَ»^(٢) فاعل ببغى، «وَأَعْتَدَا» هو المهمل؛ ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف^(٣). وفُهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده، فأما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة فى الإضمار فى المهمل وهو الثانى، وأما على إعمال الأول ففيه تفصيل بَيِّنَةٌ^(٤) بقوله:

(ص) وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمِلَا * بِمُضْمَرٍ لَغَيْرِ رَفَعَ أَوْهَلَا
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ * وَأَخَّرْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ^(٥)

(ش) يعنى أنَّ المهمل إذا كان أولاً وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضم فيه نحو: ضَرَبْتُ وَضَرَّتْنِي زَيْدٌ.

ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة، ولما أصله العمدة، أشار إلى أنَّ حكم / ٨٩
الفضلة لزوم الحذف بقوله: «بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ»، وغيّر الخبر هو الفضلة، وهو تصريح بما فُهم^(٦) من قوله قَبْلُ^(٧): «وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمِلَا» ثم أشار إلى [أَنَّ]^(٨) حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر، الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله: «وَأَخَّرْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ»، فمن كونه

(١) فى هـ، ظ، ت «يسىء».

(٢) فى الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «فعبداك».

وفى ك «وعبدك» والمثبت أدق كما فى ز والألفية.

(٣) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الألف من اعتديا». زيادتها غير لازمة.

(٤) فى ز «نبيّه عليه».

(٥) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ظ.

(٦) فى الأصل «لما أهتم» تحريف.

والمثبت من ش، ظ، ك، ت أصوب وأصح.

(٧) «قبل» ساقطة من هـ.

(٨) «وأن» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

منصوباً ينبغي أن لا يضمّر قبل الذكر كالمرفوع، ومن كونه عمدة في الأصل ينبغي أن لا يُحذف فوجب عنده الإضمار والتأخير. ومثال ذلك: ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِثَاءً. وتجوّز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل؛ إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ؛ لأنّ كل واحد منهما عمدة في الأصل، وإذا^(١) حُمِلَ على هذا لم يحتج إلى ما قاله^(٢) الشارح «والمرادى»^(٣)، وقوله: «مَعَ أَوَّلٍ» متعلق بتجىء، وكذلك بِمُضْمَرٍ، «وَقَدْ أَهْمَلًا»^(٤) في موضع الصفة لمضمر^(٥)، «وَلْيَغْيِرٍ» متعلق بأوهلاً، ومعنى «أوهلاً» بجعل أهلاً لغير الرفع، «وَحَذَفُهُ» مفعول مقدم «بِالزَّمْ»، «وَلِإِنْ يَكُنْ» شرط^(٦) حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك «إِنْ يَكُنْ هُوَ الْحَبَرُ» «وهو» فصل بين اسم كان وخبرها، أو توكيد لاسمها، أو مبتدأ خبره «الحَبَرُ» والجملة خبر كان. ثم قال:

(١) في ز، ت «فإذا».

(٢) في ه، ظ «ما قال».

(٣) قال المرادى:

«إن كان غير فضله كالمفعول من باب ظن جىء به مؤخراً؛ ليؤمن من الإضمار قبل الذكر، أو حذف ما هو عمدة، أما تقديمه، فلا يجوز عند الجميع. وظاهر التسهيل جوازه، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب:

أحدهما: إضماره مقدماً كالمرفوع نحو: ظنّيه أو إياه.

وظننت زيداً قائماً.

والثاني: الإضمار مؤخراً كما جزم به المصنف هنا.

والثالث: حذفه لدلالة المفسر عليه. قال وهذا أشدّ المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل»

شرح المرادى ٢: ٧٠ - ٧٢.

وانظر شرح ابن الناظم ٢٥٤ - ٢٥٩.

(٤) في الأصل، ش، ه، ك، «أوهلاً».

قوله: «قد أهمل» في موضع الصفة لأوّل وليس لمضمر كما ذكر؛ لأنّ قوله: «أوهلاً» هي التي في موضع

الصفة لمضمر، وهذا اللبس قد يكون سببه خطأ من الناسخ.

(٥) في ت «لمضمر» والصواب ما أثبت كما في الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

(٦) في ه «شرط مقدم».

(ص) وَأَظْهَرَ أَنَّ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا * لِيَغَيِّرَ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَا

(ش) يعنى أنَّ الضمير إذا كان خبراً عن شىء مخالف لمفسره فى الأفراد والتذكير وفروعهما وُجب إظهاره؛ لأنه إذا أضمّر موافقاً للمخبر عنه خالف / ^{٨٩}ب المفسّر وإذا أضمّر موافقاً للمفسّر خالف المخبر عنه، «وَأَنَّ يَكُنْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه «وَلِيَغَيِّرَ» فى موضع الصفة لخبراً، أو معمول له، «وَمَا» موصولة واقعة على المفعول الأول، وصلتها الجملة التى بعدها. ثم مثّل ذلك بقوله:

(ص) نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا * زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(ش) فهذا المثال على إعمال الأول، فالثانى الذى هو «يُظَنُّنِي» هو المهمل؛ ولذلك عمل فى الضمير المثنى، وكان حق مفعوله الثانى^(١) الذى هو «أَخَا»^(٢) أن يكون ضميراً^(٣)، لكنه لو أضمّر [مفرداً]^(٤) موافقاً للمخبر عنه وهو «الياء» من «يُظَنُّنِي» لخالف المفسّر وهو أخوين، ولو أضمّر مثنى موافقاً للمفسّر لخالف المخبر عنه^(٥) فوجب إظهاره لذلك. وفى بعض نسخ «المرادى»^(٦) فى هذا الفصل تخليط، والصواب ما ذكرت لك.

(١) «الثانى» ساقطة من هـ .

(٢) فى هـ «أخاك» تحريف.

(٣) فى هـ ، ظ «مضمر».

(٤) «مفرداً» تكملة من ز، ت.

(٥) فى ز زيادة مكررة «عنه وهو الياء من يظنننى».

(٦) قال المرادى ٧٣: ٢، ٧٤ «الياء» من يظنننى مفعول أول له «وأخا» مفعوله الثانى وهو خبر له فى الأصل. فلو أضمّر فجاء أن يجعل مطابقاً للمفسّر وهو ثانى مفعولى «يظنننى» أو لصاحبه، وهو أول مفعولى «أظن». فإن جعل مطابقاً للمفسّر أفرد فقليل «الياء» فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى وإن جعل مطابقاً لصاحبه قيل «أياهما» فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما غير جائز. فتعين الإظهار خلافاً للكوفيين فى إجازة إضماره مطابقاً لصاحبه وإن خالف المفسّر، وفى إجازة حذفه نحو «أظن ويظنننى أخا زيدا وعمراً».

وعلى الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع.

(المفعول المطلق)

(ش) المفاعيل خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق؛ ושָׁמִי مفعولاً مطلقاً،
لأنَّ المفاعيل كلها مقيدة^(١) بأداة، ومفعول^(٢) فيه، ومفعول له، ويُسمى أيضاً
مفعولاً من أجله، ومفعولاً معه، أما المفعول به فقد تقدم في باب الفاعل.
وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة، وبدأ بالمفعول المطلق فقال:

(ص) **הַמְּבֻדֵּר אֵשׁ מַאֲסֵי הַזְּמַן מִן * מְדֻלּוּלֵי הַفִּעֲלִי כְאִמֵּן מִן אִמֵּן**

(ش) قال في الترجمة المفعول المطلق. ثم قال هنا المصدر^(٣) وفي ذلك
إشعار^(٤) بأنَّ المصدر والمفعول / المطلق مترادفان، وليس كذلك بل قد يكون
المفعول المطلق غير مصدر نحو: **צִרְיָתָהּ שָׁוָה**، ويكون المصدر غير مفعول
مطلق نحو: **אֲעֲבִידֶנּוּ צִרְיָתָהּ**. وفُهِم من قوله: **«מִן מְדֻלּוּלֵי הַפִּעֲלִי»** أنَّ للفعل
مدلولين، وَبَيَّنَّ أحدهما بقوله: **«כְּאִמֵּן מִן אִמֵּן»**، **«فَأَمֵּן»** فعل يدل على
الحدث والزمان **«وَأَمֵּן»** اسم لذلك الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل، ولم
يُبيِّنْ المدلول الثاني وهو الزمان؛ لأنه غير مقصود في هذا الباب، **«فَالْمَبْدُورُ»**
مبتدأ، وخبره **«اسْمُ»**، **«وَمَا»** موصولة واقعة على الحدث وصلتها **«سִׁוּי»**
الزَّמַן» «وَمֵן» في موضع نصب حالاً من الضمير المستتر في الصلة،
ويحتمل أن يكون متعلقاً بحذوف تقديره أعنى. ثم قال:

(١) في هـ، ز «غيره مقيدة» تحريف.

(٢) في هـ، ز «يُقال ومفعول فيه» زيادة غير لازمة.

(٣) أطلق عليه ابن مالك في شرح الكافية ٦٥٣:٢

«باب المفعول المطلق وهو المصدر».

(٤) في هـ «إشارة».

(ص) بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ لُنُصِبَ * ...

(ش) مثال ما ينصب^(١) بمثله: أَعْجَبَنِي صَبْرُكَ زَيْدًا صَبْرًا.

وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال^(٢)، والمماثل في المعنى دون اللفظ كقولك: أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ وَقُوفًا؛ لأنه مماثل [في المعنى]^(٣). ومثال ما انتصب بالفعل كقولك^(٤): قُفْتُ قِيَامًا.

ومثال ما انتصب بالوصف: أَنَا قَائِمٌ قِيَامًا.

ثم قال:

(ص) ... * وَكَوْنُهُ أَضْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ

(ش) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب «البصريين» وانتخب أى اختيار، وذلك لوجوه مذكورة فى كتبهم، ومذهب «الكوفيين» العكس^(٥) «وَكَوْنُهُ» مبتدأ، «وَأَضْلًا» خبر كون، «وَلِهَذَيْنِ»^(٦) متعلق بـ «أَضْلًا» وانتخب / خبر المبتدأ، ثم قال:

٩٠
ب

(ص) تَزَكِيدُ أَوْ تَوْعَا يُبِينُ أَوْ عَدَدُ * كَسِرُوتٍ سَيَرَتَيْنِ سَيَرِ ذِي رَشَدٍ

(ش) يعنى أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث^(٧) فوائد، وأتى بمثالين:

(١) فى ز، ت «ما ينتصب».

(٢) فى ز، ك «كالمثال المتقدم».

(٣) وفى المغنى، تكملة من ز.

(٤) فى ش، ز، ط، ت «قولك».

(٥) ذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وخالفهم الكوفيون، فقالوا: بأن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفعل يدل على المصدر والزمان فثبت فرعيته، وأصلية المصدر.

انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١: ٢٣٥.

وشرح الكفاية لابن مالك ٢: ٦٥٣، ٦٥٤.

وشرح المرادى ٢: ٧٦. وشرح ابن عقيل ١: ٤٧٣.

(٦) فى الأصل، ك «ولهذا» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ش، ك، ت «ثلاثة» تحريف.

الأول للعدد، وهو قوله: سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ، ومثله: عَشْرَيْنَ صَرَبَةٍ والثاني للنوع^(١)
وهو قوله: «سَيْرٌ ذِي رَشَدٍ»، ومثله^(٢) الموصوف كقولك: سِرْتُ سَيْرًا شَدِيدًا.

ومصاحب «أل» كقولك: سِرْتُ السَّيْرِ.

ومثال التوكيد: سِرْتُ سَيْرًا، وسُمِّيَ توكيدًا؛ لأنه^(٣) لم يفد غير ما أفاده^(٤)
الفعل الناصب له. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَتَوَبُّ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ * كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ وَافْرِحِ الْجَدَّلَ

(ش) الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه
نحو: ضَرَبْتُ^(٥) ضَرْبًا، وقد ينوب عنه ما دل عليه من مغاير لفظ^(٦) العامل
فيه^(٧) نحو: «جِدِّ كُلِّ الْجِدِّ»، «فَكُلُّ» منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس
من لفظ جِدِّ لكنه دال^(٨) عليه لإضافته إلى المصدر الذي من لفظ الفعل،
وكذلك «افرح الجدل»، فالجدل منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من
لفظ افرح لكنه في^(٩) معناه فإن «الجدل» هو الفرح، «وَقَدْ» هنا للتحقيق
لكثرة ورود النيباء في ذلك، «وَمَا» موصولة واقعة على النائب عن المصدر،
فاعلة بينوب وصلتها «دَلٌّ»، «وَعَلَيْهِ» متعلق بدل، والرابط بين الصلة
والموصول الضمير المستتر في / دل، والضمير في عليه عائد على المدلول^{٩١}
عليه، وهو المصدر. والتقدير: وَقَدْ يَتَوَبُّ عَنِ الْمَصْدَرِ اللَّفْظِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ.

(١) في ز «النوع».

(٢) في هـ «ومثال».

(٣) «لأنه» ساقط من هـ .

(٤) في ظ «ما أفاده».

(٥) في ت «ضربته».

(٦) في هـ ، ز، ت «اللفظ» وفي ظ «اللفظ».

(٧) في ت «فيه ومعناه».

(٨) في ت «دل».

(٩) في ت «من».

ويجوز أن يكون الضمير في «عَلَيْهِ» هو الرابط، وفاعل «دَلَّ» عائد^(١) على المصدر، فيكون التقدير: مَا دَلَّ الْمَصْدَرُ عَلَيْهِ، لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَالٌ عَلَى الْآخَرِ؛ إِذْ هُوَ فِي^(٢) مَعْنَاهُ. ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَمَا لِي تَوَكِّدُ فَوَحْدَ أَبَدًا * وَتَنْ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرِدًا

(ش) يعني أَنَّ المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه، وذلك؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يجمع، «وَعَيْرُهُ» أى غير المؤكد، وشمل النوع^(٣) والمعدود. فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه، أما^(٤) المعدود فلا خلاف في جواز^(٥) تثنيته وجمعه نحو: ضَرْبَتُهُ^(٦) ضَرْبَتَيْنِ وَضَرْبَاتٍ، وأما النوع^(٧) فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه، كقول الشاعر:

٧٢ - هَلْ مِنْ خُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَتَذِرُهُمْ * مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَطْيٍ وَتَضْرِيصِي^(٨)

واختلف في القياس، ومذهب^(٩) «سيبويه» أنه لا يُقاس [عليه]^(١٠) قال:

(١) في ش، ز، ك، ت «هو العائد».

(٢) «في» ساقطة من ز.

(٣) في ه، ز، ك «النوعي».

(٤) في ت «فأما».

(٥) «جواز» ساقطة من ت.

(٦) في ت «ضربت».

(٧) في ه، ز، ك «النوعي».

(٨) الشاهد لجرير النظر ديوانه: ١٢٨.

واللسان «حلم» ومعجم شواهد النحو: ٩٨.

وروى في ش، ه، ز، ك:

هَلْ مِنْ خُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَأَخْذِرُهُمْ

مَا جَرَّبَ الْقَوْمُ مِنْ عَطْيٍ وَتَضْرِيصِي

وفي ت:

هَلْ مِنْ خُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَتَهْجِرُهُمْ

مَا جَرَّبَ الْقَوْمُ مِنْ عَطْيٍ وَتَضْرِيصِي

(٩) في ك «القياس عليه فمذهب».

(١٠) «عليه» تكملة من ز، ك.

وليس كل جمع يجمع، كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والأشغال^(١) وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم^(٢) فتقول على هذا: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَيْنِ وضَرْوَيْنِ إذا أردت نوعين^(٣) من الضرب أو أنواعاً، «ومأ» موصولة مفعول مقدم «يُؤْخَذُ» وهى واقعة على المصدر المؤكد^(٤) وصلتها التوكيد، «وَعَيَّرَةُ» مفعول باجمع فهو من باب التنازع^(٥) ويطلبه «ثَنُّ / وَآجَمَعُ وَأَفْرِدُ»^(٦)، «والهاء» فى غيره عائدة على «ما»، ثم إنَّ عامل المصدر على ثلاثة أقسام: ممتنع الحذف وجائزه وواجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَحَذَفَ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ * ...

(ش) يعنى أنَّ حذف العامل فى^(٧) المؤكد ممتنع. قال فى شرح الكافية: «لأنَّ المصدر [المؤكد]^(٨) يُقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك» واعتراضه ولده «بدر الدين» بما هو مذكور فى شرحه^(٩) واعتراضه

(١) انظر الكتاب ٣: ٦١٩.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٥٦، والتسهيل ٨٧.

(٣) فى ت «نوعان».

(٤) فى هـ ، ز، ظ «المذكور».

(٥) «فهو من باب التنازع» ساقط من ش، ك.

(٦) ما بعد التنازع إلى هنا ساقط من ظ

فى هـ ، ز زيادة:

«وفى هذا دليل على أن المتنازع فيه يجوز توسطه بين العامل».

والزيادة هنا تفيد.

وفى ت «ويطلبه من» وأفرد فهو من باب التنازع.

(٧) «فى» ساقطة من ز، ت.

(٨) «المؤكد» تكملة من هـ ، ز، ك.

(٩) انظر شرح الكافية ٢: ٦٥٧.

وقال ابن الناظم فى شرحه ٢٦٦ «إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه. وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم. ولكن لا نسلم أنَّ الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأنَّ يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى».

عليه متجه، وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو: زَيْدٌ ضَرْبًا، أى يَضْرِبُ ضَرْبًا، ولا إشكال فى أن هذا مصدر مؤكد؛ لأنك لو أظهرت العامل فقلت: زَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبًا، تعين كونه مؤكداً، ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... * وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَّسِعٍ

(ش) يعنى أن سوى المؤكد وهو النوع^(١) والمعدود يجوز حذف عاملهما إذا دل عليه دليل، ولا خلاف فى ذلك، كقولك لمن قال: مَا ضَرْبُكَ [زَيْدًا]^(٢) بَلْ ضَرْبَيْنِ وَبَلْ ضَرْبًا شَدِيدًا، «وَمُتَّسِعٍ» اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر^(٣) وتقديره: اتساع، وهو مبتدأ، خبره «فِي سِوَاهُ» وهو على حذف مضاف تقديره وفى حذف سِوَاهُ، «وَلِذَلِيلٍ» متعلق بالحذف^(٤) المقدر، ويجوز أن يكون متعلقاً بالاستقرار العامل فى الخبر، أى واقع للدليل^(٥) ويجوز أن يكون «مُتَّسِعٍ»^(٦) خبراً، والمبتدأ محذوف، أى والحذف متسع فيه، فيكون على هذا أى^(٧) «مُتَّسِعٍ» اسم مفعول، إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه، «وَلِذَلِيلٍ» / متعلق «بِمُتَّسِعٍ» ثم أشار إلى القسم الثالث، فذكر أنه يجب ٩٢

أ

(ص) وَالْحَذْفُ حَتَّمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا لِلَّذِ كَانَدَلًا

(ش) يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلاً من فعله كقولك:

(١) فى هـ، ز «النوعى».

(٢) «زَيْدًا» تكملة من ش، ز.

(٣) «مصدر» ساقطة من ت.

(٤) فى الأصل، ش، هـ، ك «بحذف». والمثبت أدق. ويجوز أن يكون «الدليل» متعلق بمتسع وهو مضبوط.

(٥) فى ت «لدليله».

(٦) فى ز «متبع» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) «أى» ساقطة من هـ، ز، ظ، ت. وذكرها ثلبس

ضَرْبًا زَيْدًا، وأشار بقوله: كَنَدَلًا إلى قول الشاعر:

٧٣ - عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ * فَتَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ^(١)

فَتَدَلًا مصدر ندَل، وهو بدل من اللفظ بالفعل، والتقدير: انْدَل، ومعنى النَدَل الخطف، «وَزُرَيْقُ» اسم رجل، وهو منادى على حذف^(٢) حرف النداء «وَالْمَالِ» مفعول^(٣) بتَدَلًا، وقوله: «مَعَ آتٍ» على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آتٍ، «وَبَدَلًا» منصوب على الحال من الضمير المستتر فى «آتٍ»، «وَمِنْ فِعْلِهِ» متعلق بتَدَلًا، «وَكَنَدَلًا» فى موضع الحال من فاعل «آتٍ»، واللَّذ لغة فى الذى^(٤) وصلته «كَانَدَلًا» وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، ووقف عليها بالألف. ثم أشار إلى الموضع الثانى بقوله:

^(١) تُسَب هذا البيت لأعشى همدان، ولم أجده فى ديوانه، وقيل للأحوص وقد وقفت على هذا البيت والذي قبله فى ملحق ديوانه ص ٢١٥، كما تُسَب لجرير والذي وجدته فى ملحق ديوانه ١٠٢١:٢ البيت الأول:

يَمْزُونَ بِالذَّهْنِ خِفَافًا حَيَاتِهِمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِحَرِّ الْحَقَائِبِ

وهو بلا نسبة فى بعض كتب النحو.

انظر اللسان «ندل».

والكتاب ١١٦:١، وشرح الكافية لابن مالك ٦٥٩:٢، وشرح ابن الناطم ١١٠ وشرح المرادى

٨٢:٢، وشرح ابن عقيل ٤٨٠:١، وشرح الأشمونى ١١٦:٢، ومعجم شواهد النحو ٣٩.

جَلَّ: أى اشتغل الناس بالفن والحروب.

ندلا: ندل الشيء ندلا نقله من موضع إلى آخر.

^(٢) فى ش، ز، ك، ت «بحذف».

^(٣) فى ت «مفعولا»

^(٤) للعرب فى الذى خمس لغات:

«اللَّذ» بحذف الياء وكسر الذال.

«وَاللَّذ» بحذف الياء وإسكان الذال.

«وَالَّذِى» بتشديد الياء.

ومن العرب من يقيم مقام الذى «ذو»، ومقام «التي» «ذات» وهى لغة طيء فيقولون ذو قام زيد، وذات

قامت هند، ومنهم من يقول: «ذو» بمعنى الذى فى المذكر والمؤنث جميعا نحو:

هذه، هند ذو سمعت بها، ورأيت إخوانك ذو سمعت بهم.

(الأزهية ٣٠٢ . ٣٠٤) وانظر باب الموصول.

(ص) وَمَا^(١) لِتَفْصِيلِ كَرَامًا مَّنَّا * عَامِلُهُ يُحَذِّفُ حَيْثُ عَنَّا

(ش) يعنى أنَّ المصدر الذى أتى به فى تفصيل وجب حذف عامله، وأشار بقوله: «كَرَامًا مَّنَّا» إلى قوله - عز وجل - : (فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ)^(٢) وهو تفصيل لعاقبة ما قبله^(٣)، وهو قوله - عز وجل - (فَشُدُّوا الرِّبَاطَ)^(٤) «وما» موصولة واقعة على المصدر «وَلِتَفْصِيلِ» صلته، «وَكَرَامًا» / فى موضع ٩٢^ب الحال، «وَعَامِلُهُ» [مبتدأ، وخبره]^(٥) يُحَذِّفُ، والجملة فى موضع الخبر لِمَا «وَحَيْثُ» متعلق بيحذف ومعنى «عَنَّا»^(٦) عرض. ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال:

(ص) كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَضِرٍ وَرَذٌ * نَائِبٌ لِفِعْلِ لَاسِمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

(ش) أى يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير^(٧) نحو: زَيْدٌ سَيِّراً سَيِّراً، أو بحصر نحو: إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّراً.

واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو: أَمْرُكَ سَيِّراً^(٨)، فإنَّ المصدر فيه مرفوع، «وَمُكْرَرٌ» مبتدأ وخبره «كَذَا»، «وَذُو حَضِرٍ» معطوف على المبتدأ «وَوَرَذٌ» فى موضع الصفة «لَمُكْرَرٍ وَذُو حَضِرٍ» معاً، «وَنَائِبٌ لِفِعْلٍ» حال من فاعل وَرَذٌ، «وَأَسْتَنْدَ» فى موضع الصفة «لَمُكْرَرٍ»^(٩) وَذُو حَضِرٍ^(١٠)، وكان

(١) فى ظ «وَمَا» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٢) سورة محمد. آية: ٤.

(٣) فى الأصل «ما بعده» تحريف. خطأ من الناسخ.

(٤) سورة محمد. آية: ٤.

(٥) «مبتدأ وخبر» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٦) فى الأصل، ش، ط، ك «عَنَّا».

والمثبت أدق كما فى هـ، ز، ت والألفية.

(٧) «بتكرير» ساقط من ط.

(٨) فى ز «أَمْرُكَ يَبِينُ سَيِّراً».

(٩) فى هامش الأصل «صوابه أنَّ الجملة من قوله استند صفة لفعل لا لمكرر».

(١٠) ما بعد «ذو حصر» الثانية إلى هنا ساقط من هـ، ت.

حقه أن يقول: وردا^(١) نائبي فعل، ولكنه أفرد على معنى [ما ذكر ونظيره قولهم: «هُوَ أَحْسَنُ الْفُتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ»]^(٢) ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله: (ص) وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا * لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ...

(ش) أى من المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكداً لنفسه أو غيره. ثم مثل للأول بقوله:

(ص) ... * ... فَلَا مُبْتَدَأَ
نَحْوُ لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا * ...

(ش) أى: فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه. مثاله: «لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا» أى اعترافاً، وإنما سُمي مؤكداً لنفسه؛ لأنه واقع بعد جملة هي نص فى معناه، «فَلَهُ عَلَى أَلْفٍ» هو نفس الاعتراف، ومثل للثاني^(٣) بقوله: (ص) ... * ... وَالثَّانِي^(٤) كَأَنِّي أَتَتْ حَقًّا صِرْفًا /

٩٣
↑

(ش) أى: والقسم الثانى من المؤكد [لغيره]^(٥) مثاله: «أَبْنِي أَتَتْ حَقًّا صِرْفًا»^(٦)، وإنما سُمي مؤكداً لغيره؛ لأنه واقع بعد جملة صارت به نصاً، وبيانه أن قولك: «أَنْتَ ابْنِي» يحتمل الحقيقة والجاز على أن المراد أَنْتَ مثل ابني، فلما ذكر المصدر^(٧) ارتفع به الجاز المحتمل، وتعين الحقيقة، والعامل فى هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره: «أَحَقُّ»، إن كان غير^(٨)

(١) «ردا» ساقطة من هـ، ز، ط، ك، ت.

فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت زيادة مضطربة لا لزوم لها.

«... نائبي فعل واستندا لأن كلا المصدرين يردان مستندين نائبي فعل».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الثاني».

(٤) «والثان» ساقطة من ش، ك.

(٥) «لغيره» تكملة من هـ، ز.

(٦) «صرفاً» ساقطة من هـ، ك، ت.

(٧) «المصدر» ساقطة من ت.

(٨) «غير» ساقطة من ز.

متكلم^(١)، ومُحَقَّنِي^(٢) إن كان متكلماً، وفُهِم من قوله: «مُؤَكَّدًا» أنه واجب التأخير عن الجملة؛ لأنَّ المؤكَّد بعد المؤكَّد، «وما» مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها «مِنَّة» وصلتها «يَدْعُوهُ»^(٣)، والهاء مفعول أول يبدعونه، وهى الرابطة بين الصلة والموصول، «ومُؤَكَّدًا» مفعول ثان، والواو عائدة^(٤) على النحويين. «ولِتَقْسِيهِ» متعلق بمؤكَّدًا، «وغيره» معطوف عليه، وباقي أعراب البيت واضح. ثم أشار إلى الموضع السادس فقال:

(ص) كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ * كَلَى بُكَاءٍ ذَاتِ عُضْلَةٍ

(ش) يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه. وذلك بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة، وقد صرح بهذا الشرط فى قوله: بعد جملة واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو: صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ، فلا يجوز نصبه. الثاني: أن تكون حاوية معناه.

الثالث: أن تكون مشتملة على فاعله.

الرابع: أن يكون / ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

٩٣
ب

الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث.

ولمّا لم يصرح بباقي الشروط؛ لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: «لِى بُكَاءٍ ذَاتِ عُضْلَةٍ»، فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو «بُكَاء»، وعلى

(١) فى ز، هـ ز «متكلماً».

(٢) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «وَحَقَّهُ».

والمنبت من ش، ك أدق.

(٣) «يدعونه» ساقطة من ك.

(٤) فى ط «عائده».

فاعله وهو الياء من «لى»، وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو «بُكَا» صلاحية^(١) للعمل؛ لأنه ليس نائباً عن الفعل^(٢) ولا مقدراً بأن والفعل، و«بُكَا» مشعر بالحدوث، فعلى هذا يكون المثال متمماً^(٣) للحكم وللشروط^(٤). «وذو التشبيه» مبتدأ خبره «كَذَاكَ»، «ويَعْدَ» فى موضع الحال من «ذو»^(٥) والبكاء يمد ويقصر، وقد استعمله فى المثال بالوجهين. «وذات»^(٦) غُضلة» هى التى تمنع من النكاح، والعامل فى المصدر فى هذا النوع واجب الحذف، والتقدير تبكى.

(١) فى ش «صلاحية».

(٢) فى ز «الفاعل» تحريف.

(٣) فى هـ، ز، ط، ت «تتميم».

(٤) فى ش، هـ، ز، ك، ت «والشروط».

(٥) فى ت «ذى».

(٦) فى ز «وذوات» والصواب ما أثبت كما فى الألفية، والأصل، وبقية النسخ.

(المفعول له)

(ش) وهو المصدر المذكور علة للفعل، ويشترط في نصبه أربعة شروط:
أن يكون مصدراً، وأن يظهر التعليل، وأن يتحد مع الفعل المعلن في الزمان،
وأن يتحد معه في الفاعل. وقد نكته على اثنين منها بقوله:

(ص) يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ * أَبَانَ تَغْلِيلاً كَجُذْ شُكْرًا^(١) وَدِنْ

(ش) فقوله: «يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ» هذا هو الحكم، وقوله: «الْمَصْدَرُ» هذا هو الشرط الأول، فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك: أَكْرَمْتُكَ لِرَازِدٍ،
وقوله: «إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلاً»، هذا هو الشرط الثاني يعني إن / أظهر تَغْلِيلاً، فلو^{٩٤}
لم يظهر التعليل لم يكن مفعولاً له، كقولك: جَلَسْتُ قُعُودًا، ثم مثل بقوله:
«كَجُذْ^(٢) شُكْرًا»؛ فإن شُكْرًا مصدر، وقد أبان التعليل؛ لأن معناه: جُذْ
لَأَجْلِ الشُّكْرِ، ثم نكته على الشرطين الأخيرين بقوله:
(ص) وَهُوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقَتًا وَفَاعِلًا ...

(ش) يعني أن من شرط نصب^(٣) المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل
المعلن^(٤)، وأن يتحد فاعلهما، فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك: أَتَيْتُكَ
أَمْسٍ لِإِكْرَامِكَ لِي غَدًا.

وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك: أَكْرَمْتُكَ لِإِكْرَامِكَ لِي.

(١) في ز «متفكرًا». والصواب ما أثبت كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٢) في الأصل، ش، ه، ط، ك، ت «جد» وما أثبت أدق كما في ز والألفية.

(٣) «نصب» ساقطة من ظ.

(٤) في ت «التعليل» تحريف.

فمثال ما استوفى الشروط قولك: قُتْتُ إِجْلَالًا^(١) لَكَ^(٢)، ومثله قوله: «جُذُّ شُكْرًا»، «والمصدر» مفعول لم يُسم فاعله بِيَنْصَبْ، «وَمَفْعُولًا» حال من المصدر، «وله» متعلق بمفعول وهو مبتدأ، «وَمُتَّحِدٌ» خبره، «وَوَقْتًا» «وَفَاعِلًا» منصوبان على حذف الجار أى فى وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل، والتقدير: متحد زمانهما وفاعلهما، وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومذهب الناظم جوازه^(٣). ثم قال:

(ص) ... * ... وَإِنْ شَرْطٌ فَقَدْ
فَاجْزُؤُهُ بِاللَّامِ ... *

(ش) يعنى أنه إذا فقدت الشروط المذكورة^(٤) وجب جره باللام، وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره «بِالْبَاءِ وَمِنْ وَآلِي»^(٥) جائزاً لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر، «وَأَنَّ» شرط وجوابه «فَاجْزُؤُهُ» «وَشَرْطٌ» مرفوع بفعل مضمر يفسره / «فَقَدْ». ثم قال:

٩٤
ب

(ص) ... وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ * مَعَ الشَّرْطِ كَلِزْهْدٍ ذَا قَنِعٍ

(ش) يعنى أنَّ الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه، فيجوز

(١) فى ز «لإجلال». تحريف.

(٢) «لك» ساقط من هـ.

(٣) لا خلاف بين النحاة فى امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقاً. سواء كان فعلاً متصرفاً أو غير متصرف، ومذهب سيويه امتناع تقديمه مطلقاً، وإن أجاز، الكسائى والمازنى والمبرد تقديمه قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. وواقعهم ابن مالك على ذلك حيث قال: «ولا يمنع تقديم المميز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، ويمنع إن لم يكنه لإجماع وقد يستباح فى الضرورة». التسهيل ١١٥.

انظر باب التمييز: عند قول ابن مالك:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِيمٌ مُطْلَقاً وَالْفِعْلُ ذُو التَّضَرُّيفِ نَزْرًا سَبَقًا

(٤) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «المذكورة أو بعضها».

(٥) فى ز «ومن وفى وآلى» الصحيح «بالباء ومن وفى» كما ذكر ابن عقيل، والمرادى. وإن وردت «آلى» بدل «فى» فى بعض نسخ المرادى. انظر شرح ابن عقيل ٥٧٤: ١، وشرح المرادى ٨٧: ٢.

جره باللام مع وجودها، فنقول: قُمْتُ لِإِجْلَالِكَ، وَهَذَا قَتَعَ لِؤْهِدِ.

واسم «لَيْسَ» ضمير مستتر يعود على المفعول له، وفي «يَمْتَنِعُ» ضمير يفسره^(١) الجر المفهوم من قوله: «فَاجْزُؤْ»، [«وَيَمْتَنِعُ» خبرها]^(٢)، «وَمَعَ الشُّرُوطِ» متعلق بيمتنع، وهو على حذف مضاف، والتقدير: [وَلَيْسَ الْجُرُؤُ مُتَمَتِّعًا]^(٣) مع وجو، الشروط، وفُهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله، ولا يختص ذلك بالجرور بل هو جائز في الجرور والمنصوب. ثم قال: (ص) وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْجُرُؤُ * وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ آلٍ ...

(ش) يعنى أَنَّ المفعول له إذا كان مجرداً من الألف واللام والإضافة يقلّ أن تصحبه لام الجر. وإن كان مقترناً بأل يقلّ أَنْ لا يصحبها اللام، فنحو: قُمْتُ لِإِكْرَامِ لَكَ: قَلِيلٌ، وَلِإِكْرَامِكَ: كَثِيرٌ.

ونحو: قُمْتُ لِإِكْرَامٍ: قَلِيلٌ، وَالْإِكْرَامُ: كَثِيرٌ.

وفُهم من سكوته عن المضاف أنه يستوى فيه الوجهان، «والهاء» فى يصحبها عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب «آل» فقال:

(ص) ... * ... وَأَلْثِمُوا

٧٤ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ * وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ^(٤)

(١) فى ز «يعود على».

(٢) «ويمتنع خبرها» تكملة من هـ، ز، ك، ت.

(٣) «وليس الجر متمتعاً» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٤) رجز لم أعثر على قائله، وقد ورد كثير من كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٦٧٢:٢.

وشرح ابن عقيل ٥٧٥:١، وأوضح المسالك ٤٦:٢، وشرح التصريح ٣٣٦:١، وشرح الشواهد للعيني

١٢٥:٢، والخزانة ٤٨:١/٥:٤، ومعجم شواهد النحو ١٩٠

(ش) والجبن والخوف. يُقال^(١) رجل جبان وامرأة جبان وامرأة جبان، وعن متعلقة^(٢) «بالجبن»، «والهيجاء» الحرب، «والزُمَر» الجماعات، وقد جمع «العجاج» بين نصب^(٣) الأقسام الثلاثة / فقال:

٧٥ - يَزَكِبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُنْهُورِ * مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمُحْبُورِ
وَالْهَوَلُ مِنَ تَهْوُلِ الْهَبُورِ^(٤)

٩٥
١

(١) فى ز «تقول».
(٢) فى هـ، ز، ظ، ت «متعلق».
(٣) «نصب» ساقطة من ظ.
(٤) الرجز للعجاج بن ربيعة أنظر ديوانه ٣٥٤:١، ٣٥٥، والكتاب ٣٦٩:١، وشرح المفصل ٥٤:٢ والخزانة ٤٨٨:١، ومعجم شواهد النحو ٣٠٧.
فى ظ «مخافة وزر على المحبور»
وفى ت «مخافة على المحبور».
وفى الأصل، هـ، ز، ظ، ت «والهول من تهول القبور».
الهول: الفزع. والتهول أن يعظم الشيء فى نفسك حتى يهولك أمره.
الهبور: جمع هبر، وهو كل ما أطمأن من الأرض وحوله مرتفع.

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً)

(ش) «المفعول» خبر مبتدأ مضمرة، «وأل» فيه موصولة، «وفيه» .
بالمفعول^(١) وقوله:

(ص) الظرفُ وَفَتْ أَوْ مَكَانٌ ضُمَّتَا * فِي بِاطْرَادٍ كَهُنَّا انْكُثَ أَزْمُنَا

(ش) قسم الظرف إلى مكان وزمان، وشمل قوله: «وَفَتْ أَوْ مَكَانٌ» الظرف وغير الظرف، وأخرج بقوله: «ضُمَّتَا»^(٢) «في» ما ليس بظرف الزمان والمكان نحو: يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ، وَأَعْجَبَنِي مَوْضِعُ جُلُوسِكَ.

واحترز بقوله، «بِاطْرَادٍ» من المكان المختص المنصوب بدخل، نحو: ذَا الدَّارِ وَالْمَسْجِدِ، ونحوه، فإنه غير ظرف؛ لأنه لا يطرده نصبه مع الأفعال. فلا تقول: صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ وَلَا جَلَسْتُ الدَّارَ.

وفهم من ذلك أَنَّ الدار من نحو: دَخَلْتُ الدَّارَ، ليس بظرف [وفي الدار ونحوها من اسم المكان المختص^(٣) ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه انتصب نصب المفعول [به]^(٤) بعد إسقاط الخافض على و

^(١) في ش، ك زيادة «بالمفعول» واستفيد من هذه الترجمة أَنَّ لهذا النوع من المفاعيل اسمين مفعول وظرفاً.

الزيادة هنا غير لازمة، وقد تكون من تعليقات الحاشية ودخلت المتن سهواً وخطأ.

^(٢) في الأصل، ز، ط، ت «ضُمَّتَا». والصواب ما أثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

^(٣) في الأصل «المختص» وفيه ثلاثة أقوال: قيل نصب لشبهه بالمفعول به وقيل على الظرف، وقيل ما ودخل متعد.

وفي ط «المختص بعد دخل ثلاثة أقوال».

^(٤) «به» تكملة من ز.

التوسع^(١) والحجاز، وإليه ذهب الناظم.

الثاني: أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة، وأن «دَخَلَ»^(٢) متعد بنفسه.

الثالث: أنه انتصب نصب الظرف^(٣)، وأجرى مجرى المبهم من ظروف^(٤) المكان، فأما على الثانى والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد؛ لأنه إن كان ظرفاً فهو داخل فى الظروف، وإن كان مفعولاً به^(٥) حقيقة فلا يحتاج أيضاً إلى قيد الاطراد؛ لأنه ليس على معنى فى، وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافاً للشارح^(٦) فإن نصبه على التوسع والحجاز حكم لفظى، فلا يخرج ذلك عن معنى «فى»، وهذا هو الذى اعتبره الناظم، فاحتاج إلى قيد الاطراد. «وَدَخَلَ» متعد^(٧) ثم مثل بظرفين: أحدهما مكان وهو «هَـنَا»، والآخر زمان وهو «أَزْمَنًا» جمع زمان على إسقاط حرف الجر، «وَالظُّرُفُ» مبتدأ وخبره «وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ» «وَأَوْ» للتفصيل، «وَضُمَّنَا» فى موضع الصفة لوقت ومكان، وألفه للتثنية «وفى» مفعول ثانٍ «لَضُمَّنِ» وهو على حذف مضاف، أي ضُمَّن معنى فى «وَبِاطْرَادٍ» متعلق بضُمَّن. ثم قال:

(ص) فَالْصَّبُّ بِالْوَالِقِ لِيَهْ / مُظْهِرًا * كَانْ وَإِلَّا فَاَنَوِّهْ مُقَدَّرًا

٩٥
ب

(١) فى هـ ، ز، ت «التوسعة».

(٢) فى ز: «وأن نحو دخل» والزيادة لا تفيد كثيراً.

(٣) فى هـ ، ز، ت «الظروف» تحريف.

(٤) فى ظ «من أصل» تحريف.

(٥) فى ظ، ت «مفعولاً له».

(٦) قال ابن الناظم ٢٧٣.

«علم أن النصب فى دخلت البيت، وسكنت الدار على التوسع، وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدى، وإذا كان ذلك كذلك، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد الاطراد؛ لأنه يخرج بقولنا «متضمن» معنى «فى» لأن المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه، فليس متضمناً معنى «فى» فيحتاج

إلى إخراجهم من حد الظرف بقيد الاطراد».

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(ش) بَيِّنُ^(١) فى هذا البيت أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له الواقع فيه من فعل، أو ما فى معناه، نحو: قَعَدْتُ أَمَانَكَ، وَسَرَّيْنِي قُدُومَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَنْتَ سَائِرُ غَدًا.

وَأَنَّ العامل فيه^(٢) يكون ظاهراً كما تقدم، ويكون مقدراً، وأطلق فى المقدر فشمّل المقدر جوازاً نحو: يَوْمَ الْجُمُعَةِ. لمن قال: مَتَى قَدِمْتَ؟ ووجوباً إذا وقع خبراً لذى خبر أو صلة أو صفة أو حالا. «وَمُظْهِرًا» خبر كان مقدم «وإن»^(٣) حرف شرط، «ولا» نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإن لم^(٤) يكن مظهرًا، «والفاء» جواب الشرط^(٥). ثم قال:

(ص) وَكُلُّ وَفَّتِ قَابِلٌ ذَاكَ

(ش) يعنى أَنَّ أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها، فالمبهم منها ما دلَّ على زمان غير معين نحو «وَفَّتِ وَجِين وَيَوْمَ»، والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام، «وما عُرِفَ بِأَلْ» والمعدود، وإنما استؤثرت^(٦) أسماء الزمان بصلاحيته^(٧) المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأنَّ أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام^(٨)، وعلى المكان بالالتزام فقط. فإن قلت:

(١) فى ز «ذكر».

(٢) «فيه» ساقط من ظ.

(٣) فى الأصل، ش، ز، ك، ت «وَالْأَمَّ» والمثبت من ه، ظ، وكان الأولى أن يقول: «وَالْأَمَّ» إن حرف شرط، ولا نافية.

(٤) فى ه، ظ، ت «وَالْأَمَّ».

(٥) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

فَانْصَبْتُ بِالزَّائِعِ فِيهِ مُظْهِرًا كَمَا وَلَا قَائِرِهِ مُقَدَّرًا

(٦) فى الأصل «استأثرت».

(٧) فى ز «لصلاحيته».

(٨) فى الأصل، ظ «لا بالالتزام» تحريف.

ومن أين يُفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص؟ قلت: من قوله بعد «وَمَا يَقْبَلُهُ»^(١) الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا». ففهم منه أن اسم الزمان^(٢) / يقبل الظرفية^{٩٦} / مبهماً^(٣) وغير مبهم، وليس في مقابلة المبهم إلا المختص.
«وَكُلُّ» مبتدأ، «وَقَابِلٌ» خبره، «وَذَاكَ» إشارة إلى النصب على الظرفية. ثم قال:

(ص) ... وَمَا * يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

(ش) يعنى أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم، وفهم منه أن المختص لا يقبلها، والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو: الدَّارُ وَالْمَسْجِدُ وَالْجَبَلُ، والمبهم ما ليس كذلك. ثم شرع في بيان المبهم منها فقال:

(ص) نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا * صَيَغُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَزَمَى مِنْ رَمَى

(ش) فذكر للمبهم ثلاثة أنواع:

الأول: الجهات ويعنى بها الجهات^(٤) الست، نحو: أَمَامَ وَخَلْفَ وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَبَيْنَ وَشِمَالًا.

الثانى: المقادير. نحو: فَرَسَخٌ وَبِيلٌ وَبَرِيدٌ^(٥).

الثالث: ما صيغ من الفعل: كَمَزَمَى وَمَذْهَبٌ.

(١) فى الأصل، ش، ك «وما يقابله» والصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٢) «فهم منه أن اسم الزمان» ساقط من ك.

(٣) «يقبل الظرفية مبهماً» ساقط من ك.

(٤) فى ش، هـ «الجهات».

فى الأصل، ك، ت «به».

(٥) القُرُوسُخُ: ثلاثة أميال.

الميل: ألف باع. والباغ مقدار ما بين يديك إذا مددتهم محاذيتين لصدرك.

البريد: أربعة فراسخ.

وظاهر قوله: «كَمَرَمَى مِنْ رَمَى». أن مَرَمَى صيغ من لفظ «رَمَى». وليس كذلك، ولا يبعد^(١) أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوى، وهو المصدر فيكون قوله: «من رمى». على حذف مضاف أى من مصدر «رَمَى» فتقول: جَلَسْتُ أَمَامَكَ وَخَلَفَكَ، وَسِرْتُ مِثْلًا وَفَرَسْتُهَا.

وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه فى الأصل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَشَرُطُ^(٢) كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَنْفَع * ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

(ش) يعنى أن شرط القياس فى نصب هذا النوع، وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتماع معه فى الأصل المشتق منه نحو: رَمَيْتُ مَرَمَى، وَدَهَبْتُ مَذْهَبًا، وَجَلَسْتُ مَجْلِسًا. / وشمل قوله: «لِمَا فِي أَصْلِهِ». الفعل وغيره مما اشتق من ^{١٦}ب المصدر نحو: أَنَا رَامٍ مَرَمَى، وَأَحْبَبْتَنِي مُجْلُوسَكَ مَجْلِسًا. وفُهِم من قوله: «وَشَرُطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا»، أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه فى الأصل المشتق منه، وأن ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم: «زَيْدٌ يَتَى مَرْجَرَ الْكَلْبِ، وَمَقْعَدَ الْقَائِلَةِ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا^(٣)»، فالعامل فى هذا^(٤) الاستقرار، وليس مما اجتمع معه فى أصله، ولو عمل فى «مَرْجَرَ» «زَجَرَ»، وفى «مَقْعَدَ» «قَعَدَ» وفى «مَنَاطَ» «نَاطَ» لكان مقيسا.

و«شَرُطُ» مبتدأ، «وَذَا» إشارة إلى المصدر^(٥) المشتق، ومَقْيَسًا خبر «كَوْنِ»،

(١) فى ظ، ت «ولا يصح».

(٢) «وشرط» ساقط من ظ.

(٣) من أقوال العرب انظر الكتاب ٤١٣:١، والجمل فى النحو للخليل ٤٤ وأوضح المسالك ٥٢:٢ وشرح التصريح ٣٤١:١.

وفى شرح الكافية لابن مالك ٦٧٥:٢ ورد نظماً نحو:

زَيْدٌ مَرْجُو الْكَلْبِ نَذَرٌ وَلَا تُدَوِّرُ فِيهِ إِنْ تَلَا زَجَرٌ

(٤) فى ش، ه، ز، ظ، ت «هذه».

(٥) فى ش، ز، ك «الظرف».

و«أن» وما بعدها خبر المتبداً، و«ظرفاً» منصوب على الحال من فاعل «يقع»، و«لماً» متعلق بظرفاً أو في موضع الصفة لظرفاً، و«وما» موصولة واقعة على العامل، و«اجتمع» صلة «ما»^(١) «وفى» «ومع» متعلقان باجتماع. ثم قال:

(ص) وَمَا يُزَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ * فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْغَرْفِ
وَغَيْرِ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

(ش) يعنى أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى فإنه يُسمى في عرف النحويين واصطلاحهم متصرفاً نحو: يَوْمٌ وَمَكَانٌ، فيستعمل ظرفاً نحو: خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَجَلَسْتُ مَكَانَكَ. وغير ظرف نحو: أَعْجَبَنِي يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَنَظَرْتُ إِلَى مَكَانِكَ.

وإن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو: «سَحَرُ»^(٢) من يوم بعينه وقط^(٣) [وَعَوْضُ]^(٤) أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها، والمراد بشبهها / الجر من نحو: عِنْدُ، فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: جَلَسْتُ ٩٧
عِنْدَكَ، أو مجزوراً من نحو: خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكَ^(٥)، فإنه يُسمى

(١) «ما» ساقطة من ظ.

(٢) في ظ، ت «سحرا».

سحر: إذا أردته من يوم بعينه فهو غير متصرف، وإذا لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى:

(إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)

كذلك إذا نكرته انصرف كقولك: بَيَّرَ عَلَيَّ سَحَرٌ.

انظر المقتضب ٣: ١٠٣/٤، ٣٣٣، ٣٥٣، ٣٥٦.

وشرح الكافية للرضي ٢: ١٢٥.

(٣) في ه، ظ «وقفقط».

«قط بمعنى الزمان الماضي يقال: ما فعلته قط، ولا يقال لأفعله قط، وهي مبنية على الضم، لأنها ظرف، وأما «عَوْضُ» فهو اسم من أسماء الدهر وهو للمستقبل من الزمان وأكثر استعماله في القسم تقول: عوض لا أفارقك أى لا أفارقك أبداً وهي مبنية.

شرح المفصل ٥: ١٠٨، وانظر شرح الكافية ٢: ١٢٤.

(٤) «وعوض» تكملة من ش، ه، ز، ك.

(٥) ما بعد «عندك» إلى هنا ساقط من ك.

فى الاصطلاح^(١) غير متصرف. «وما» موصولة، و«يُزى» صلتها، والظاهر أنها قلبية، والمفعول الأول مستتر فى «يُزى»، و«ظرفاً» مفعول ثان، ويجوز أن تكون «ما» شرطية والفاء جواب الشرط^(٢)، «وغير» مبتدأ وخبره «الذى»، و«ظرفية» مفعول بلزم «وأو شبهها» معطوف على محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند، فإنه يلزم أحد هذين [النوعين]^(٣) ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به لما يلزم^(٤) من كونه يلزم شبه الظرفية فقط^(٥) وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو لشبهها، «وأو» على هذا للتقسيم، «ومن الكلم» متعلق بشبهها، ويكون الكلم على هذا واقعاً على «من»، ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم، ويكون «الكلم» واقعاً على الظروف التى تستعمل ظرفاً أو شبهها. ثم قال:

(ص) وَلَقَدْ يَنْبُذُ عَنْ مَكَانٍ مُضْدَرٍ * وَذَلِكَ فِى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

(ش) يعنى أن المصدر ينبذ عن ظرف^(٦) المكان وظرف الزمان، إلا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة، وفهم ذلك من قوله: «وَقَدْ يَنْبُذُ»، ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة، وصرح بذلك فى قوله: «يَكْثُرُ» ونيابته^(٧) عنهما هو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم: جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ، أى: / مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ. ٩٧

(١) فى ز «فى اصطلاحهم».

(٢) يريد الفاء الواقعة جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«فذلك ذو تصرف فى العرف».

(٣) «النوعين» تكملة من ز، ك.

(٤) فى ز «يلزم عليه».

(٥) «فقط» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٦) «ظرف» ساقطة من ت.

(٧) فى ش «ونيابتهما» تحريف.

ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم: أَتَيْتُكَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، [وَحُفُوقِ النُّجُومِ] ^(١) أَي وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ [وَوَقْتُ حُفُوقِ النُّجُومِ] ^(٢) والإشارة بقوله: «ذَاكَ» ^(٣) إلى نيابة المصدر عن الظرف.

^(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

^(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

^(٣) في ت «ذلك».

(المفعول معه)

(ش) المفعول معه: هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى «مع»: أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك فى الحكم، «وَمَعَهُ» متعلق بالمفعول، «والهاء» عائدة على «أل»^(١) وقد استغنى الناظم^(٢) عن الحد بالمثال فقال:

(ص) يُنْصَبُ تَالِي الْوَإِ مَفْعُولًا مَعَهُ * فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرِعًا

(ش) يعنى أن حكم المفعول معه النصب، وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو: سِيرِي وَالطَّرِيقِ، أى مَعَ الطَّرِيقِ، «وتألى الواو» مفعول لم يُسم فاعله بينصب، «ومَفْعُولًا» حال منه، «ومُسْرِعًا» حال من الباء فى سيرى، ثم قال:

(ص) بِمَا مِّنَ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ سَبَقَ * ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ لِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ

(ش) لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه^(٣) ينصب، بيّن فى هذا البيت الناصب له، وفُهِم من قوله: «بِمَا مِّنَ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ»، أنه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وهو مذهب «سيبويه» والجمهور^(٤)، والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، فمثال الفعل: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ، ومثال شبهه: الْمَاءُ مُنْتَوٍ وَالْخَشَبَةُ، وأعجبتى اسْتَوَاءُ الْمَاءِ وَالْخَشَبَةُ^(٥)

(١) فى ش، هـ، ز، ت «عائدة على أل لأنها موصولة». وفى ظ «عائدة عليه».

(٢) «الناظم» ساقطة من ز.

(٣) فى ت «المفعول به».

(٤) قال الأزهري فى التصريح ١: ٣٤٣، ٣٤٤ «والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين، ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة: أنه كالمفعول به فى المعنى، فمعنى سِرْتُ وَالنَّيْلَ. سرت بالنيل، وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية والواو مهيأة للظرفية».

انظر الكتاب ١: ٢٩٨، وشرح الكافية للرضي ١: ١٩٥.

(٥) ما بعد «والخشبة» إلى هنا ساقط من ظ.

وفهم من قوله: «سَبَقَ» أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وقوله: «لَا بِالْوَاوِ» إشارة إلى مذهب «عبد القاهر الجرجاني»^(١) أن^(٢) الناصب للمفعول معه الواو، وزدُّ بأنها لو كانت الناصبة لا تُصل الضمير بها في نحو قول الشاعر^(٣):

٧٦ - [فَأَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَخْذُرُ قَصِيدَةً] * تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي^(٤)

«وَذَا» مبتدأ / «وَالنَّصْبُ» نعت له وخبره «بِمَا»، و«مَا» موصولة وصلتها ٩٨
«سَبَقَ»، «وَمِنْ الْفِعْلِ» متعلق بسَبَقَ، «وَلَا» عاطفة، وما بعدها معطوف على أ
«بِمَا» «وَالْأَحَقُّ» أفعل تفضيل، والتقدير، هذا النصب بالسابق من فعل^(٥) أو
شبهه لا بالواو في القول المختار. ثم قال:

(ص) وَتَعْلَمُ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ * يَفْعَلُ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَغْضِ الْعَرَبِ

(ش) يعنى أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمها «كَيْفَ» أو «مَا»
الاستفهاميتين^(٦) على تقدير: تكون نحو: كَيْفَ أَنْتَ وَقَضَعَةً مِنْ فَرِيدٍ؟ وَمَا
أَنْتَ وَزَيْدٌ؟ التقدير: كَيْفَ تَكُونُ وَقَضَعَةً؟ وَمَا تَكُونُ وَزَيْدًا؟. «وَكَانَ»
المقدرة ناقصة، «وكيف» «وما» خبر مقدم، وفهم من قول: «بَغْضِ الْعَرَبِ»

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٩:١ - ٦٦١، وشرح النصريح ٣٤٤:١.

(٢) في هـ، ز «في أن» وجارتهما أكمل.

(٣) «قول الشاعر» ساقط من ش، هـ، ز، ط، ت.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

والشاهد لأبي ذؤيب كما في شرح اشعار الهذليين ٢١٩:١، والخزانة ٥٩٧:٣.

وهو بلا نسبة في المقتصد. في شرح الإيضاح ٦٥٩:١، وشرح النصريح ٦٤٤:١، والهمع ٢١٩:١.

وفي رواية:

فَأَقْسَمْتُ لَا أَنْفُكَ أَخْذُرُ قَصِيدَةً * أَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

أخذو: أغنى، وتروى أحدو أى أقول.

(٥) في ش «وما من الفعل»، وفي ز «من الفعل».

(٦) في الأصل، هـ، ط، ك، ت «الاستفهامية».

وما أثبت أصح.

أَنَّ بعضهم لا يَنْصِبُ بعد هذه^(١) «الواو»، بل يَرْفَعُ عطفاً على ما قبلها، وهو^(٢) أَفْصَحُ اللّغَتَيْنِ لعدم الحذف «وَيَقْضُ الْعَرَبُ» فاعل بِنَصَبٍ، «وبعد» متعلق بنصب، وكذلك «يَفْعُلِ»، «وَمُضْتَرٍ» نعت لفعل لا لكون، لأنَّ المضمر هو الفعل ثم إنَّ الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام:

- قسم^(٣) يترجح عطفه على النصب على المعية.

- وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف.

- وقسم يمتنع فيه العطف.

وقد أشار إلى القسم الأول بقوله:

(ص) وَالْعَطْفُ إِنْ يُكَيَّنُ بِلا ضَعْفٍ أَحَقُّ *

(ش) يعنى إذا^(٤) أمكن العطف بلا ضعف كان راجحاً على النصب على المعية نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، ويجوز النصب، وإنما رجح العطف؛ لأنه لا ضعف فيه، «وَالْعَطْفُ» مبتدأ وخبره «أَحَقُّ»، «وَأِنْ يُكَيَّنُ» شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأنَّ الخبر متقدم فى التقدير. ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله: /

٩٨
ب

(ص) ... * وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

(ش) يعنى أنَّ النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف^(٥) النسق نحو: قُمْتُ وَزَيْدًا، لأنَّ العطف على ضمير الرفع المتصل بغير تأكيد

(١) فى ظ، ت «هذا» تحريف.

(٢) فى ش، هـ، ز، ط، ك «وهى» تحريف.

(٣) «قسم» ساقطة من ت.

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «إن».

(٥) «عطف» ساقطة من هـ، ت.

ولا فصل ضعيف، فلو قلت: قُمْتُ أَنَا وَزَيْدًا^(١)، كان العطف أحق لعدم الضعف. «وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ» مبتدأ وخبر، «وَلَدَيَّ» متعلق بمختار، «وَضَعْفٌ» مضاف لمحدوف تقديره لدى ضعف عطف النسق. ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله:

(ص) وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبُ * ...

(ش) يعنى أن نصب ما بعد «الواو»، حيث لا يجوز العطف واجب، وشمل صورتين:

إحدهما: لا يجوز فيها العطف لما منع لفظى نحو: مَالِكَ وَزَيْدًا؟ لأنَّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند «الجمهور» وفى جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح^(٢) نظراً لأنَّ مذهب الناظم^(٣) جواز العطف على الضمير المجرور دون^(٤) إعادة الجار^(٥)، وسأتى فى باب العطف، إن شاء الله، - تعالى^(٦) - .

والأخرى: لا يجوز فيها العطف^(٧) لما منع معنوى نحو: جَلَسْتُ وَالْحَائِطَ

(١) فى ظ «وزيداً» تحريف. خطأ من الناسخ.

(٢) كلمة «الشارح» مطبوعة فى ز. قال ابن الناظم ص ٢٨٥.

«كقولهم مالك، وزيداً» ينصب زيد على المفعول معه بما فى «لك» من معنى الاستقرار ولا يجوز جره بالعطف على الكاف لأنه لا يعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار. لما سينبه عليه فى موضعه إن شاء الله تعالى - ومثل مَالِكَ، وَزَيْدًا، «مَا شَأْنُكَ، وَعَمْرًا؟» ينصب «عمرو» على المفعول معه لما فى المضاف من معنى الفعل.

انظر باب العطف فى شرح ابن الناظم ص ٥٤٤ - ٥٤٧.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٩٣، ٦٩٤، وشرح الكافية للرضى ١: ١٩٧ وباب العطف.

(٤) فى ظ «من» تحريف.

(٥) فى ه، ت، ك «الحافض».

(٦) «تعالى» ساقطة من ه، ظ، ت.

(٧) فى ز «فيه العاطف» تحريف.

وَسَيَرَى وَالطَّرِيقَ؛ لأنه لا يصلح للمشاركة^(١)، ثم إن ما لا يجوز فيه العطف على قسمين:

- قسم يتعين أن يكون مفعولاً معه كما تقدم.

- وقسم يمتنع أن يكون مفعولاً معه^(٢).

فيجب اعتقاد عامل مضمرة، وإلى ذلك^(٣) أشار بقوله:

(ص) ... * أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبُّ

يعني^(٤) إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمرة وذلك كقول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تَيْثًا وَمَاءً بَارِدًا = ٧٧

حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا^(٥)

فهذا / ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية، فيكون «مَاءً»^{٩٩}
مفعولاً بفعل مضمرة تقديره: وسقيتها^(٦)، ويحتمل أن يكون قوله: «أَوْ اعْتَقِدْ
إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبُّ»^(٧)، فيما يمتنع عطفه وينتصب^(٨) على المعية، كقوله

(١) «لأنه لا يصلح للمشاركة» ساقط من ش، ه، ز، ظ، ت.

(٢) ما بعد «معه» إلى هنا ساقط من ت.

(٣) «ذلك» ساقط من ت.

(٤) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «أى».

(٥) هذا رجز لم يعلم قائله. انظر شرح ابن الناظم ٢٨٦.

وشرح ابن عقيل ٥٩٥:١ ومغنى اللبيب ٦٣:٢.

وشرح الشواهد للمعنى ١٤٠:٢، وشرح التصريح ٣٤٦:١. ورد صدر البيت في ظ «فعلقتها تيناً وماء بارداً».

وورد عجزه في ه، ت «حتى غدت همالة عينها».

شتت: يروى مكانه غدت وهدت وهما بمعنى واحد.

همالة: اسم مبالغة من هملت العين إذا انهمرت الدموع.

(٦) في ز «وسقيتها ماء».

(٧) «تصب» ساقطة من ك، ت.

(٨) في ه، ز، ت «وينصب».

- عز وجل - : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)^(١)

فيمتنع العطف في «شركاءكم»؛ لأنَّ أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية، أى «مَعَ شُرَكَائِكُمْ»، أو يكون مفعولاً بفعل مضمر تقديره: وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ، من «جَمَعَ»، «والتَّصَبُّ» مبتدأ، «وَيَجِبُ» خبره، «وَأَوْ اعْتَقِدْ» معطوف على يجب، «وَأَوْ» للتخيير، وجاز عطف «اعْتَقِدْ» وهو طلب على «يَجِبُ» وهو خبر؛ لأنَّ «يَجِبُ» فى^(٢) معنى أوجب، «وَتُصِيبُ» مجزوم على جواب الأمر.

^(١) سورة يونس. آية: ٧١.

^(٢) فى ش، ز «بمعنى».

(الاستثناء)

(ش) الاستثناء^(١): الإخراج بإلا أو إحدى^(٢) أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف واسم وفعل، ومشارك بين الفعل والحرف.

فالحرف «إلا» وهى الأصل فى أدوات الاستثناء؛ لأن غيرها يقدر بها ولذا^(٣) بدأ بها فقال:

(ص) مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعَ قَامَ يَنْصَبُ * ...

(ش) يعنى أن المستثنى «بإلا» ينتصب^(٤) إذا كان الكلام^(٥) تاماً، واحترز^(٦) بالمستثنى «بإلا» من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء، واحترز بالتام^(٧) من المفرغ.

والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه، وشمل الموجب نحو قولك^(٨):

قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا.

والمنفى نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا.

إلا أن الأول واجب النصب، والثانى فيه تفصيل، وإليه أشار بقوله:

(١) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الاستثناء» هو «وعبارتها أكمل».

(٢) فى ش «أحد» تحريف.

(٣) فى ش، ك «ولذلك».

(٤) فى ز «ينصب».

(٥) «الكلام» ساقطة من هـ، ظ، ت.

(٦) فى ت «واختر» تحريف وتصحيف.

(٧) فى هـ «بالتام» تحريف.

(٨) «قولك» ساقطة من هـ، ز، ت.

(ص) ... * وَبَعْدَ نَفْيِ أَوْ كَتَفِي التَّخْبِ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَالنَّصِبُ مَا انْقَطَعَ^(١) * ...

(ش) يعنى أن المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه وهو / الاستفهام والنهى ^{٩٩}ب
إذا كان متصلاً اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا
زَيْدًا^(٢) بالرفع، وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا، بالجر أحسن من: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا
زَيْدًا.

وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا بالنصب فيهما^(٣)، والمتصل ما كان المستثنى
بعض الأول. وإذا كان منقطعاً^(٤) فلغة «أهل الحجاز» وجوب النصب على
الاستثناء، وهذه اللغة مفهومه من قوله: «وَأَنْصِبَ مَا انْقَطَعَ»، والمنقطع هو ما
كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو^(٥): مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا
وَيْدًا^(٦)، وأما بنو تميم فيجوز فيه عندهم النصب وهو الراجح، والإتباع، وإلى
ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ

(ش) يعنى أن «بنو تميم» يجيزون فى المنقطع الإبدال فيقولون:
مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا وََيْدًا^(٧)، ومنه قوله:

(١) «وانصب ما انقطع» ساقط من ز.
ش أكملت بيت الألفية «وعند تميم فيه إبدال وقع».
(٢) فى ز «زيداً» تحريف.
(٣) «بالنصب فيهما» ساقط من ظ.
وفى هـ، ث «بالنصب فيهما معاً».
(٤) فى ز «متعطفاً» تحريف.
(٥) فى ز «وذلك نحو» وجارها أكمل.
(٦) فى الأصل، ش، ظ «مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا»
والثالث المثبت فى هـ، ز، ك، ت أصوب.
(٧) فى الأصل، ظ، ث «مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا» ما أثبت من بقية النسخ هو الصواب.

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ
إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(١)

و«مَا» في قوله: «مَا اسْتَنْتُ إِلَّا» مبتدأ موصول وصلته «اسْتَنْتُ»، والضمير العائد على^(٢) الموصول محذوف تقديره: استنتته^(٣)، «وَمَعَ» متعلق باستنتت^(٤)، «وَيَنْتَصِبُ» خبر «مَا»^(٥) وهو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون، ويجوز أن تكون «مَا» شرطية منصوبة باستنتت، «وَيَنْتَصِبُ» جواب الشرط، ويصح^(٦) تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون.

«وَانْتَخِبَ» فعل أمر «وَالِئْبَاعُ» مفعول، «وَيَغْدَنُ» متعلق بانتخب، ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنياً للمفعول فيرتفع^(٧) به «إِئْبَاعُ» على أنه نائب عن الفاعل، والأول أجود لمناسبته لقوله بعد وَأَنْصِبَ مَا انْقَطَعَ^(٨)، «وَمَا» موصولة، وصلتها «انْقَطَعَ»، «وَالِئْدَالُ» مبتدأ، «وَوَقَعَ» صفته، «وفيه» متعلق بوقع «وَعَنْ تَمِيمٍ» خبره، ويحتمل أن يكون «فيه» متعلقاً^(٩) بالاستقرار الذي في الخبر، وفي تنكير^(١٠) «إِئْدَالُ» إشعار بقلة اتباعه عند تميم.

(١) الشاهد لجران العود انظر ديوانه ٥٣ والكتاب ٣٢٢:٢، ومعاني الفراء ٤٧٩:١، وشرح المفصل ٧٠:٢ / ٧١:٧ / ٥٢:٨، وشرح ابن الناطم ٢٩٧، وأوضح المسالك ٦٣:٢ وشرح التصريح ٣٥٢:١.

اليعفير: جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية.

العيس: جمع عيساء وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة.

(٢) في الأصل، ش، ه، ك، ت «إلى» تحريف.

(٣) في ز «استنتت».

(٤) في ظ «استنتته».

(٥) في ز، ظ «خبرها».

(٦) «ويصح» ساقط من ز.

(٧) في ز «فيرفع» تحريف.

(٨) ما بعد «أجود» إلى هنا ساقط من ظ.

(٩) في ه، ظ، ت «متعلق».

(١٠) في ز «وفي تنكيره».

وفي ت «وفي تنكيره».

ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ لِي الثَّقِي لَقَدْ * يَأْتِي ...

(ش) يعنى أن المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفى، قد يأتى غير منصوب، فيكون مفرغاً له العامل / الذى قبل «إلا»، ويعرب هو ^١ بَدَلًا منه، قال «سيبويه»^(١): حدثني «يونس» أن قوماً يوثق^(٢) بعربيتهم يقولون: مَالِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ، فيجعلون ناصراً بدلاً، وفهم من قوله: «قَدْ يَأْتِي» أن غير النصب قليل، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) ... * ... وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ

(ش) وثبت هذا البيت فى بعض النسخ: «وَعَزَّيْزُ نَصْبٍ سَابِقٍ» برفع غير وجر نصب وسابق وإعرابه على هذا الوجه مبتدأ، «وَنَصْبٍ وَسَابِقٍ» مضافان إليه، «وَقَدْ يَأْتِي» خبر المبتدأ، «وَفِي الثَّقِي» متعلق بيأتى، وثبت أيضاً فى بعض النسخ «وَعَزَّيْزُ نَصْبٍ سَابِقٍ» بنصب غير وجر نصب منوناً ورفع سابق، وإعرابه على هذا الوجه «سَابِقٍ» مبتدأ، «وَفِي الثَّقِي» متعلق به، وهو الذى سورغ الابتداء بالنكرة، وخبره «قَدْ يَأْتِي»، «وَعَزَّيْزُ نَصْبٍ» حال من فاعل يأتى، «وَنَصْبٍ» مضاف إليه، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول، والتقدير: قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقُ إِلَّا لِمَا * بَعْدُ. يَكُنْ كَمَا لَوْ الْإِغْدِمَا

(ش) يعنى^(٣) ما قبل «إلا» إذا^(٤) كان مفرغاً لما بعدها فلا حكم لـ «إلا»،

(١) قال سيبويه ٣٣٧:٢ «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون مَالِي إِلَّا أَخُوكَ أَحَدٌ. فيجعلون أحداً بدلاً.

وانظر شرح الكافية لابن مالك ٧٠٤:٢.

(٢) فى ش «قوماً ممن يوثق».

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «يعنى أن» وعبارتها أكمل.

(٤) فى هـ «إن».

فتكون كأنها لم تذكر، ولا يكون ذلك إلا فى نفى أو شبهه، وكان حقه أن ينبه على ذلك، وإنما ترك التثنية عليه لوضوحه، وشمل قوله: «سابق»، ما كان السابق فيه عاملاً نحو: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وما كان غير عامل نحو: مَا فِى الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ. ويكون التفريغ فى جميع المعمولات إلا مع المصدر / **نَبِ** المؤكد فلا يجوز مَا صَرَبْتُ إِلَّا صَرَبًا.

«وسابق» مفعول لم يُسم فاعله «يُفَرِّغُ»، «وإلا» مفعول بسابق، «لَمَّا» متعلق بـ «يُفَرِّغُ»، «وَبَعْدُ» صلة «لَمَّا»، وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه بعده، أى بعد «إلا» أو بعد «السابق»، واسم «يَكُنْ» ضمير عائد على السابق أو على «مَا»، وهذان الوجهان ذكرهما «المرادى»^(١)، ويحتمل أن يكون عائدًا على الحكم المفهوم من الكلام: أى يكن الحكم، ويحتمل أن يكون عائدًا على الكلام^(٢) المشتمل على السابق وعلى التالى لـ «إلا»^(٣): أى يكن الكلام، والظاهر أن «مَا» فى قوله «كَمَا» زائدة، «وَلَوْ» فى موضع جر بالكاف وهى مصدرية والتقدير: يكن كعدم إلا، ثم اعلم أن «إلا» تكرر للتوكيد ولغير التوكيد، وقد أشار إلى تكرارها^(٤) للتوكيد فقال:

(ص) وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَامًا * تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْقَلَا

(ش) يعنى أن «إلا» إذا تكررت^(٥) للتوكيد ألغيت، ولغاؤها هو أن لا تنصب. وتلغى مع البدل نحو: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ إِلَّا زَيْدٌ. فَلَوْ أَسْقَطْتَ «إلا»

(١) وذلك فى شرحه على الألفية ٢: ١٠٦، ١٠٧.

(٢) فى ظ «على الكلام أى يكن الكلام».

(٣) فى ز «وعلى التالى لإلا».

وفى ظ «وعلى التالى لإلا».

(٤) فى هـ، ك، ت «تكررها» تحريف.

وفى ظ «تكررها» تحريف.

(٥) فى هـ، ز، ت «كررت».

لصح الكلام فتقول: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ زَيْدٌ، وَكُرِّرَتْ لتوكيد «إلا» الأولى، ومثله بقوله: «إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا»، فالعلا بدل من الفتى، والتقدير: لَا تَمُرُّزُ بِهِمْ^(١) إِلَّا الْفَتَى الْعَلَا، «فَالْعَلَا» هو «الْفَتَى»^(٢)، ومع عطف النسق نحو: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ وَإِلَّا زَيْدٌ، فلو قلت: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ وَزَيْدٌ لصح الكلام^(٣)، وقد جمع الشاعر بينهما فقال: /

١٠١
↑

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ^(٤)

«وَذَاتَ تَوَكِيدٍ» حال من إلا، ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ تُكْرَرْ لَا لِتَوَكِيدٍ لَمَعٍ * تَفْرِغِ النَّائِثِ بِالْعَامِلِ دَعٍ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا إِلَّا اسْتَشَى * وَلَيْسَ عَنْ نَصَبٍ سِوَاهُ مُغْنَى^(٥)

(ش) قد تقدم^(٦) أن التفريغ هو أن يكون ما قبل «إلا» طالباً لما بعدها فإذا كررت^(٧) إلا في التفريغ فإنه يترك تأثير العامل الذي هو «إلا» في واحد من المستثنين أو المستثنيات، ويكون بسحب ما يطلب ما قبل «إلا»، وما عدا الواحد منصوباً^(٨)، وفهم من قوله: «في

(١) «بهم» ساقط من ت.

(٢) في ز «الفتى هو العلا» تقديم وتأخير.

(٣) «الكلام» ساقط من هـ، ز، ط، ت.

(٤) رجز لأبي النجم العجلي.

انظر الكتاب ٣٤١:٢، والمقرب ١٧٠:١، وشرح الكافية لابن مالك ٧١٢:٢

وشرح الشواهد للعيني ١٥١:٢ وشرح التصريح ٣٥٦:١، والهمع ٢٦٦:٣.

الرسيم والرمل: ضربان من السير، والرسيم في السعى والركض، والرمل في الطوائف الإسراع.

(٥) «وليس عن نصب سواه مغنى» ساقط من ز، ك.

(٦) في الأصل «قدم» تحريف.

(٧) في ش، ط «تكررت».

(٨) العبارة ما بعد «المستثنيات» إلى هنا وردت مختلفة في بقية النسخ وذلك كما يلي: =

وَاحِدٍ»^(١)، أن ترك العمل «إِلَّا» ليس مخصوصاً بواحد دون واحد، بل يجوز إلغاء «إِلَّا» في الأول دون الثاني والثالث، وفي الثاني دون الأول والثالث، وفي الثالث دون الأول والثاني فتقول:
مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا.
وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا^(٢) خَالِدًا.
وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا^(٣).

وقوله: «وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي»، يعنى أن ما سوى المستثنى الذى يلغى «إِلَّا» معه يُنْصَبُ^(٤)، ونصبه بالعامل الذى هو «إِلَّا»، وعلى هذا الوجه حمل «المرادى» العامل، وحمله «ابن عقيل» على أنه العامل الذى قبل «إِلَّا»، وجعل «دَعْ» بمعنى اجعل، وما ذكره «المرادى»^(٥) أصوب^(٦) لثلاثة أوجه^(٧):

الأول: أن فيه / التنبيه على أن «إِلَّا» هى العامل فى المستثنى، وهو

ب
١٠١

= فى ش «ويكون ذلك الواحد بحسب ما يطلب ما قبل إلا»
فى هـ ، ك «ويكون ما عدا الواحد منصوباً بالواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا».
فى ز «ويكون ما عدا الواحد منصوباً والواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا وما عداه منصوباً».
فى ت «ويكون ما عدا الواحد بحسب ما يطلب ما قبل إلا».
والعبارة المثبتة من الأصل، ظ هى الأدق.
(١) فى ز «فى واحد مما إلا» أكملت عبارة الألفية.
(٢) فى الأصل «وإلا».
(٣) هذا المثال ساقط من ت.
(٤) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «ينتصب».
(٥) قال المرادى فى شرحه ١٠٨:٢ «وليس عن نصب سواء مغنى» فهم من عبارته فوائد:
الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إِلَّا» لقوله بالعامل ونسبه فى التسهيل إلى سيبويه والمبرد.
الثانية: أن الاسم الذى يشغل به العامل المفرغ لا يلزم كونه الأول بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر
لقوله «فى واحد» إلا أن شغله بالأقرب أولى.
الثالثة: أن نصب ما سواء واجب لقوله «وليس عن نصب سواء مغنى» فهو أنص من قوله فى التسهيل
ونصب ما سواء».

انظر التسهيل ١٠١، وشرح ابن عقيل ٦٠٧:١، ٦٠٨.

(٦) فى ش «هو صواب».

(٧) فى ظ «وجوه».

موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم^(١).

الثاني: أن «دَع» بمعنى اجعل غير معهود في اللغة، وإنما يكون «دَع» بمعنى اترك.

الثالث: أن ما قبل «إِلَّا» في التفرغ قد يكون غير عامل نحو: مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ.

وقوله: «وَإِنْ تُكْرَزْ» شرط، وفي «تُكْرَزْ» ضمير يعود على «إِلَّا» و«لَا» عاطفة على معطوف مقدر، وتقديره: لغير التوكيد، لا لتوكيد^(٢)، «والتأثير» مفعول مقدم بدع، «ومَنَع» متعلق بدع وكذلك، «فِي وَاحِدٍ»، «وَمَا» موصولة واقعة على المستثنيات «وَاسْتثنى» صلتها، «وَبِإِلَّا» متعلق باستثنى، والضمير المستكن في استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول، «وَمُغْنِي» اسم ليس، «وَعَنْ نَصَبٍ» متعلق به، وخبر ليس محذوف، وتقديره: وليس في ذلك، أو ليس مغنى عن نصب سواه موجوداً^(٣)، ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمراً^(٤)، تقديره: ذلك، «وَمُغْنِي» خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة» والأول أظهر، ثم إن تكرار «إِلَّا» لغير التوكيد في غير التفرغ على قسمين: الأول: أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه.

والآخر: أن^(٥) يكون متأخراً عنه.

(١) قال في شرح الكافية ٢: ٧١١.

وَإِنْ تُكْرَزْ دُونَ تَوْكِيدٍ فَمَنَعٌ * تَفْرِغُ التَّأْتِيرَ بِالْعَاوِلِ دَعٌ

(٢) في ت «للتوكيد» تحريف.

(٣) في ت «موجود».

(٤) في ط «ضميراً».

(٥) «أن» ساقطة من هـ.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِمِ * نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُمَ بِهِ وَالتَّزِيمِ

(ش) يعنى أنَّ الاستثناء التام إذا تكررت^(١) فيه «إِلَّا» لغير تأكيد^(٢) وكان / ١٠٢
المستثنى مقدماً على المستثنى منه نصب^(٣) جميع المستثنيات^(٤) نحو: مَا قَامَ إِلَّا
زَيْدًا إِلَّا عَمَرًا إِلَّا خَالِدًا الْقَوْمُ.

«وَدُونَ وَمَعَ وَبِهِ» متعلقات «باحكم»، «وَنَصَبَ» مفعول بفعل محذوف
يفسره «احكم» وفي قوله: «وَالتَّزِيمِ» زيادة فائدة، وهى أن قوله: «احكم به»
قد يحمل على الوجوب، وقد يحمل على الجواز؛ لأنَّ الحكم بالشئ قد
يكون واجباً وقد يكون جائزاً، وقوله: «وَالتَّزِيمِ» نص فى الوجوب، ثم أشار
إلى الثانى^(٥) بقوله:

(ص) وَالنَّصِبُ لِتَأْخِيرِ وَجْءِ بَوَاحِدٍ * مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ

(ش) يعنى أنَّ المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه تنصب
جميعها إلا واحداً منها، فإنه يحكم ما لم يتكرر^(٦) فيه «إِلَّا»؛ وينصب^(٧)
وجوباً إذا كان الاستثناء موجباً.
نحو: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمَرًا.

ويترجح إتياعه على نصبه إن كان منفياً، وفهم من قوله: «وَجْءِ بَوَاحِدٍ»

(١) فى هـ ، ز ، ت «كررت».

(٢) فى ز ، ظ «التوكيد».

(٣) فى هـ ، ز «نصب».

(٤) فى ز «سائر جميع المستثنيات» لا يجوز.

وفى ظ «سائر المستثنيات».

(٥) فى الأصل «النام» تحريف.

(٦) فى ز «تكرر» وعبارتها أدق.

(٧) فى هـ ، ز ، ظ ، ت «فينصب».

مِنْهَا» أَنَّ الواحد الذى يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثانى أو الثالث فتقول:

مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا^(١) إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا.
أو مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا.
أو مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا^(٢).

إلا أَنَّ الأولى أن^(٣) ذلك الواحد هو الأول. ثم مثل بقوله:

(ص) كَلَّمَ يَقْوَا إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلَى * [وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ]^(٤)

(ش) يجوز فى هذا المثال رفع الأول بدلاً من الواو فى «يَقْوَا» ونصبه^(٥)

على الاستثناء، وهو الأجود، ويجوز نصب «امْرُؤًا» ورفع «عَلَى»، ثم نَبَّهَ^(٦)

على أن ما زاد على المستثنى الأول / من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم ١٠٢ بـ

الأول، فإن كان مُخْرِجًا كان ما زاد عليه كذلك، وإن كان مُدْخِلًا^(٧) كان

ما زاد عليه كذلك، وبيان ذلك أنك^(٨) إذا قلت: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا

عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا^(٩) فهى كلها مخرجة من القوم.

وإن قلت: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا^(١٠) إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا.

فهى كلها مُدْخِلَةٌ، والمراد بها إخراج الأول من المستثنى منه، ثم إخراج

(١) فى ز، ظ «زيدًا» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٢) هذا المثال ساقط من ت.

(٣) فى ز «أن يكون» وجارها أكمل.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ والألفية.

(٥) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «ونصب على».

(٦) فى ز، هـ، ك «ثم نَبَّهَ بقوله: وحكمها فى القصد حكم الأول»

ذكرت عبارة الألفية. وذكرها غير لازم.

(٧) فى هـ، ت «دَاحِلًا».

(٨) «أنك» ساقط من هـ.

(٩) فى ت «خالد» تحريف.

(١٠) فى ظ، ت «زيد» تحريف.

الثانى مما بقى بعد إخراج الأول^(١)، ثم إخراج الثالث مما بقى بعد إخراج الأول والثانى.

«وَلِتَأْخِيزِ» متعلق «بَانْصِبْ»^(٢)، والظاهر أنَّ اللام بمعنى مع، «وَمِنْهَا» فى موضع الصفة لواحد، «وَكَمَا» فى موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة، «وَمَا» كافة، «وَلَوْ» مصدرية، وهى على حذف مضاف أى كحال^(٣) «وَكَانَ» هنا تامة بمعنى وجد، «وَدُونَ» فى موضع الحال والتقدير: وَجِئْتُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كحال وجوده دون زائد عليه، ثم أشار إلى القسم الثانى من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال:

(ص) وَاسْتَنْ مَجْرُورًا يَغْيِرُ مُغْرَبًا * بِمَا لِمُسْتَنْى بِالْأُتْسِبَا

(ش) يعنى أنَّ «غَيْرَ» يستثنى بها مجرور^(٤) بإضافتها إليه، وتكون هى معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد «إِلَّا» من وجوب النصب، أو رجحانه، أو رجحان التبعية، فتقول: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، بوجوب النصب لأنك تقول: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ فَرَسٍ.

برجحان النصب / وَمَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، برجحان التبعية، وأصل ١٠٣
«غير» أن تكون صفة واجبة الإضافة لخالف موصوفها، وقد تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فتُبْنَى على الضم وتستعمل بمعنى «إِلَّا» كما ذكر فى هذا الباب^(٥)، «وَمَجْرُورًا» مفعول باستثنى، «وَيَغْيِرُ» متعلق باستثنى «وَمُغْرَبًا» حال من غير، «وَبِمَا» متعلق بمعربا^(٦)، «وَمَا» موصولة وصلتها:

(١) فى ت «الأول من المستثنى».

(٢) فى هـ «بأنصبه».

(٣) فى ز «كحال ما».

(٤) فى هـ، ز «مجروراً» تحريف.

(٥) «الباب» ساقطة من ت.

(٦) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «معرب» وما أثبت أدق كما فى هـ، ز والألفية.

نُسِبًا^(١)، «وَلَمْ يَسْتَنْتَى» متعلق بـ «نُسِبًا»^(٢)، «وَيَالَا» متعلق بمسْتَنْتَى. ثم قال:
(ص) وَلَيْسَ سَوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيَغْيِرَ جُعَلَا

(ش) ذكر أن «فِي سَوَى» ثلاث لغات: القصر مع كسر السين وضمها، والمد مع فتح السين، وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير، وتعرب بما يعرب به غير. إلا أنه يقدر في المقصورة الإعراب. وأشار^(٣) بقوله: «عَلَى الْأَصَحِّ» إلى مخالفة «سيبويه» و«الخليل»^(٤) فيها، فإنها عندهما ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر. قال «سيبويه»^(٥) - رحمه الله - في باب ما يحتمل الشعر^(٦): «وجعلوا ما لا يجرى في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء. وذلك قول المرار بن سلامة العجلي:

٨٠ - وَلَا يَطْلُبُ الْفُحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ * إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا^(٧)

وقال الأعشى:

٨١ - نَجَانُفٌ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقِي * وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(٨)

واستدل المصنف على مذهبه بأدلة، واستشهد، بشواهد هي مذكورة في / كتبه ١٠٣ ب

(١) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «نسب»

وما أثبت أدق كما في ه، ز والألفية.

(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «ينسب». وما أثبت أدق كما في ه، ز والألفية.

(٣) في الأصل «ثم أشار» تحريف.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٧:١، ٤٠٨، والارتشاف ٣٢٦:٢ وشرح الكافية لابن مالك ٧١٦:٢ - ٧٢٠.

(٥) انظر الكتاب ٣١:١.

(٦) في ش، ز، ك «في الشعر» وعبارتها أكمل.

(٧) ويروى عجز البيت: «إِذَا قَعَدُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا»

انظر اللسان «سواء» والكتاب ٤٠٨، ٣١:١ وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٤٢٤:١، وشرح ابن عقيل

٦١٢:١، وشرح الشواهد للعيني ١٥٨:٢.

(٨) صدر البيت تكملة من ز.

وروى عجز البيت «وَمَا حَدَّثَتْ عَنْ أَهْلِهَا بِسَوَائِكَا».

انظر ديوان الأعشى ١١ والكتاب ٣٢:١، ٤٠٨، وكتاب الأضداد ٤١:٢ وشرح ابن عقيل ٦١٢:١

والخزانة ٣٦٧:١ / ٣٥٣:٢ / ٥٧٣:٤.

فلا نطيل^(١) بها، وفهم من قوله: «عَلَى الْأَصَحِّ» أن مذهب «سبويه» صحيح، إلا أن مذهبه أصبح منه^(٢)، ووقف على اجعلا بالألف؛ لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال:

(ص) وَاسْتَنْتِ نَاصِبًا بَلَيْسَ وَخَلَا * وَبَعْدًا وَيَكُونُ بَعْدَ لَا

(ش) ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة:

- منها ما لا يستعمل إلا فعلا وهو «لَيْسَ وَلَا يَكُونُ»، والمستثنى بهما واجب النصب نحو: قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ عَمْرًا.
وَمَا قَامَ أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ عَمْرًا.

وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير: لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَمْرًا.

(١) في هـ، ز، ط «فلا نطول» وفي ت «فلا يطول» تحريف.

قال ابن مالك في شرح الكافية ٧١٦:٢ - ٧٢٠.

«سوى اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقدراً، كما تعرف «غير» لفظاً خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف. والواقع في كلام العرب نراً ونظماً خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها وابتدىء بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية.

فمن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «سَأَلْتُ رَبِّي أَلَا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ». وقول ابن الملوى:

وَلَاذَا تَبَاغَ كَرِيمَةً أَوْ تُشْتَرَى قَسِيْرَاكَ بِأَيْهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

(٢) وقد علق الملوى في حاشيته ٨٤ على ذلك بقوله:

«قوله: وفهم من قوله: عَلَى الْأَصَحِّ الخ. أى لكون المسألة ضعيفة فمذهب سبويه صحيح بالنظر إلى ما أقامه من الأدلة، ومذهب المصنف أصبح نظراً إلى ما أقامه من الأدلة، فاندفع ما يُقال كيف يكون مذهب سبويه صحيحاً مع كون مذهب الناظم أصبح مع أن المذهبين متنافيان؛ لأن مذهب سبويه أنها ظرف، والناظم مذهبه أنها ليست ظرفاً بل كغير الأولى أن يُقال: عبر بالأصح تأدياً مع الإمام وهو بمعنى صحيح؛ لأن المصنف يعتقد أن مذهب غيره باطل بدليل استشهاده، بالشواهد وما أقامه من الأدلة.

- ومنها ما يستعمل فعلاً فينصب ما بعده، وحرف جر فيجر ما بعده، وهو «خَلَا وَعَدَا»^(١) ولهما حالتان:

الأولى: تجردهما من «ما».

والثانية: اقترانهما بها.

فإذا كانا مجردين من «ما» جاز فيهما وجهان: النصب والجر، والأرجح النصب. وفُهم من ذلك من ذكره لهما مع «لَيْسَ وَلَا يَكُونُ»، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَجْزُ سَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ * وَيَعْدُ مَا انْصَبَ وَالْجِرَازُ قَدْ يَرِدُ^(٢)

(ش) يعنى أن «سابقى» يكون فى البيت الذى قبل هذا^(٣) وهما «خَلَا وَعَدَا» يجوز جر المستثنى بهما، وفُهم منه^(٤) شرط التجريد، فإنه. أحال على لفظهما وهما خاليان من «ما»، وفُهم من قوله: «إِنْ تُرِدْ»، أن الجر / بهما $\frac{١٠٤}{١}$ مرجوح. ثم أشار إلى الحالة الثانية وهى اقترانهما «بما» بقوله: «وَيَعْدُ مَا انْصَبَ» أى إذا اقترن «عَدَا وَخَلَا» «بما» فالوجه نصب المستثنى بهما، وإنما انتصب؛ لأن «ما» مصدرية فلا يليها حرف جر. هذا مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجر بهما مقترنتين «بما»، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَالْجِرَازُ قَدْ يَرِدُ»، وفُهم من تنكير «الْجِرَازِ»، ومن قوله: «قَدْ يَرِدُ» أن الجر بهما مع «ما»^(٥)

(١) «خَلَا» إن كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى نحو: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وإذا كانت حرفاً جرت الاسم المستثنى بها نحو: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدٍ «وَعَدَا» كذلك تكون فعلاً فت نصب المستثنى نحو قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا، وتكون حرفاً، فتجر المستثنى نحو قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدٍ، وتعين فعليتهما بعد «ما» المصدرية نحو: قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا «أو مَا عَدَا» زَيْدًا.

(٢) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ز.

(٣) «الذى قبل هذا» ساقط من بن، هـ، ز، ط، ت.

(٤) فى ت «من قوله».

(٥) «مع ما» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ت.

قليل. «وَنَاصِبًا» حال من فاعل «اسْتَنْتَنِي»، «وَبَلَيْسَ»، متعلق «بِاسْتَنْتَنِي»، ومفعول ^(١) ناصباً محذوف أي ناصباً ^(٢) المستثنى ^(٣) «وَبَعْدَ لَا» في موضع الحال من يكون، «وَأَنْ تُرَدَّ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَأَنْ تُجَرَّأَ» مبتدأ خبره «قَدْ يَرَدُّ» وسوغ الابتداء به معنى التقسيم، ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال:

(ص) وَحَيْثُ جَرَّأَ فَهُمَا حَرْفَانِ * كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِغْلَانِ

(ش) يعني أَنَّ «خَلَا وَعَدَا» إِذَا جَرَّأَ مَا بعدهما كانا حرفي جر، وإذا نصباهما ^(٤) كانا فعلين، والمستثنى حيثل مفعول بهما، وفُهِمَ منه أَنَّهُمَا إِذَا جَرَّأَ كانا حرفين سواء اقترنا «بِمَا» أو تجردا منها، وكذلك إِنْ نَصَبَا كانا فعلين مطلقاً، وفُهِمَ منه أَنَّ «مَا» معهما ^(٥) إِذَا جَرَّأَ زائدة؛ لأنَّ «مَا» المصدرية لا يليها حرف الجر ^(٦). «وَحَيْثُ» متعلق بقوله: «حَرْفَانِ»؛ لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما، و«كَمَا» متعلق «بِفِغْلَانِ»؛ لأنه ^(٧) أيضاً في معنى محكوم بفعليتهما، ويجوز أن يكون «حَيْثُ» شرطاً ^(٨)، والفاء جوابه ^(٩) على مذهب «الفراء» ^(١٠)؛ لأنه / يجيز ^{١٠٤}_ب

^(١) في ز «ومفعول» تحريف.

^(٢) في ت «ناصب» تحريف.

^(٣) في هـ، ط، ك «للمستثنى» تحريف.

^(٤) في ط «نصباً» تحريف.

^(٥) في ش، هـ، ز «ما قبلهما» وعبارتها أدق.

^(٦) ذهب الجرمي والكسائي والفارسي إلى إجازة الجر بهما بعد «ما» فتكون «ما» زائدة لا مصدرية،

و«خَلَا» أو «عَدَا» حرف جر.

قال المالك: إن كان ذلك قياساً من الجرمي فهو فاسد؛ لأنَّ «ما» لا تكون زائدة في أول الكلام، وإن

كان يُحكى عن العرب، فهو من الشذوذ لا يُقاس عليه.

انظر رصف المباني ٢٦٣.

^(٧) في هـ «لأنها» تحريف.

^(٨) في الأصل «شرط» تحريف.

^(٩) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَحَيْثُ جَرَّأَ فَهُمَا حَرْفَانِ».

^(١٠) «حيث» اسم شرط عند الفراء، وهو لا يشترط في المجازة به اقترانه بـ «ما»، وعند غيره ظرف يتعلق

بقوله: حرفان.

أن يجازى^(١) «بحيث» دون «ما»، والعامل فيها حيثُ الفعل الذى بعدها. ثم قال:

(ص) وَكَحَلَا حَاشَا وَلَا تَضْحَبُ مَا * وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا^(٢)

(ش) يعنى أن «حاشا» مثل «حَلَا» فى أنها يستثنى بها، ويجوز فى المستثنى^(٣) بها النصب والجر على الوجه الذى جاز فى «حَلَا»، وقد تقدم. ولما كانت «حاشا» مخالفة «لحَلَا» فى أنه^(٤) لا يجوز اقترانها^(٥) بما، نبه على ذلك بقوله: «وَلَا تَضْحَبُ مَا» يعنى أن «حاشا» لا تدخل عليها «ما» بخلاف «حَلَا»، ولما كان فى «حاشا» ثلاث لغات نبهة على ذلك بقوله: «وَقِيلَ: حَاشَى، وَحَشَا، فَاحْفَظْهُمَا» وتوزع فى ذلك^(٦).

(١) فى هـ «يجزم» وفى ت «يجزأ» تحريف.

(٢) ما بعد «حاشا» إلى هنا ساقط من ش، ز، ك.

(٣) «ويجوز فى المستثنى» ساقط من ت.

(٤) فى هـ، ظ، ت «أنها».

(٥) فى ت «اقتراهما» تحريف.

(٦) قال ابن هشام فى المغنى ١٢١:١ «حاشا على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً منصرفاً، تقول «حَاشَيْتُهُ» بمعنى استثنيت. يقال: قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا». الثانى: أن تكون تنزيهية نحو (حَاشَى اللَّهُ) وهى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل. قالوا: لتصرفهم فيها بال حذف ولإدخالهم إياها على الحرف. الثالث: أن تكون للاستثناء، فذهب سيويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلا، لكنها تجر المستثنى.

وذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش والفراء إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلا.

انظر الكتاب ٣٤٩:٢، والمقتضب ٣٩١:٤، وشرح الكافية لابن مالك ٧٢٤:٢، وشرح ابن عقيل ٦٢١:١ وشرح التصريح ٣٦٥:١

(الحال)

(ش) يجوز في الحال التذكير والتأنيث، وقد استعمل الناطم في هذا الباب اللغتين. قوله:

(ص) الحالُ وَصْفٌ لِفُطْلَةٍ مُنْتَصِبٍ * مُفْهِمٌ فِي حَالٍ^(١)

(ش) والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل، وخرج بقوله: «فَضْلَةٌ» العمدة كالخبر نحو: ^(٢) زَيْدٌ قَاضِلٌ.

والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه، وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه ساداً مسدداً الخبر نحو: ضَرَبَنِي زَيْدًا قَائِمًا^(٣)

أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

٨٢ - إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعْيشُ كَيْبًا * كَاسِفًا بَالَهُ قَلِيلَ الرِّجَاءِ^(٤)

وحمل الشارح قوله «مُنْتَصِبٌ»^(٥) على جائز النصب^(٦) واعتراضه بالوصف

^(١) في ش أكمل بيت الألفية «مفهم في حال كفرداً أذهب».

^(٢) في ز «في نحو».

^(٣) في ظ «ضَرَبَنِي زَيْدًا قَائِمًا» والمثال صحيح.

^(٤) الشاهد لَحْدَى بْنِ رِعْلَاءِ الْقَسَائِي.

ورواية الأصمعيات ١٥٢.

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعْيشُ ذَلِيلاً سَجِيماً بَالَهُ قَلِيلَ الرِّجَاءِ

انظر اللسان «موت» ومعنى اللبيب ٢: ٩١.

وشرح الشواهد للمعنى ٢: ١٦٩، ومعجم شواهد العربية ١: ٢٥٠، ومعجم شواهد النحو ٢٧.

^(٥) في ت «منتصباً». وما أثبت أصوب كما في الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

^(٦) «النصب» ساقطة من ت.

المنصوب، وحمله «المرادى»^(١) على واجب النصب، فيخرج النعت؛ لأنه غير لازم النصب^(٢) / وهو أظهر؛ لأنَّ النصب^(٣) من أحكام الحال اللازمة له، ١٠٥
 وخرج بقوله: «مُفْهِمٌ فِي حَالٍ» التمييز نحو^(٤): لِّلَّهِ دَرَّةٌ قَاسِيَةٌ^(٥)؛ لأنه لا يفهم في حال، لكونه على تقدير «مِنْ»^(٦)، وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب، وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته، ثم مثل بعد استيفاء التعريف فقال:

(ص) ... * ... كَفَرَدَا أَذْهَبُ

(ش) وفي^(٧) المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عالمها وسيأتى^(٨).
 وقوله: «الْحَالُ» مبتدأ، «وَوُضِفَ» خبره، «وَفَضَّلَتْهُ وَمُنْتَصِبٌ وَمُفْهِمٌ» نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر^(٩)؛ لأنها فصول فهى نعوت للوصف. ثم قال:

(ص) وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا * يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

(ش) المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالحلَّق والألوان، والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة^(١٠)؛ لأن هذه كلها

(١) انظر شرح ابن الناظم ٣١١، وشرح المرادى ١٣١:٢.

(٢) فى ش، ه، ت «لنصب» تحريف.

(٣) فى ز «النعت» تحريف.

(٤) فى ش، ه، ز، ط، ك، ت «فى نحو».

(٥) «فارساً» ساقطة من ت.

(٦) «فارساً» فى المثال السابق وإن حصل بها بيان الهيئة، إلا أنَّ ذكرها ليس لبيان الهيئة، وإنما لبيان جنس المتعجب منه، وهو الفروسية. وقد وقع بيان الهيئة بها ضمناً لا قصداً.

انظر شرح التصريح ٣٦٦:١، ٣٦٧.

(٧) «وفى» ساقطة من ت.

(٨) فى ز «وسياتى التنبيه عليه» وجارثها أكمل.

(٩) فى ه، ط، ت «الأخبار» تحريف.

(١٠) «المشبهة» ساقط من ط، ت.

مشتقة من المصادر^(١) فالغالب في الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو:
جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا.

«فَرَاكِبًا» منتقل؛ لأنه قد يكون غير راكب، ومشتق^(٢) من الركوب، وفهم من قوله: «يَغْلِبُ» أنه قد يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق، فمثال غير المنتقل قولهم: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»^(٣) «فَالزَّرَافَةُ» مفعول «بَخَلَقَ»، «وَيَدَيَّهَا» بدل بعض من كل^(٤) «وَأَطْوَلَ» حال من «يَدَيَّهَا» وهي لازمة؛ لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله / - عز وجل: - (وَتَلْحِثُونَ مِنَ الْجَنَائِلِ بُيُوتًا)^(٥)

١٠٥
ب

«فَبُيُوتًا»^(٦) غير مشتق، وقوله: لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا تميم للبيت، لجواز الاستغناء عنه بيغلب، «وَكَوْنُهُ» مبتدأ، «وَمُنْتَقِلًا وَمُسْتَقًّا» خبران لكون، «وَيَغْلِبُ» خبر المبتدأ، ويجوز في «مُسْتَحَقًّا»^(٧) فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائداً على الفاعل بيغلب، أى ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا، ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل، ويكون الضمير فيه عائداً على الحال، ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معمولاً^(٨) لمستحق والتقدير: لَيْسَ الْحَالُ مُسْتَحَقًّا لِكُونِهِ مُنْتَقِلًا مُسْتَقًّا.

(١) في ش، ز «المصدر».

(٢) في ش، ظ «واشتق» تحريف.

(٣) من أقوال العرب. انظر الكتاب ١: ١٥٥، وشرح ابن عقيل ١: ٢٩٥ وأوضح المسالك ٢: ٧٩، وشرح التصريح ١: ٣٦٨.

(٤) في ظ «البعض من الكل» تحريف.

(٥) سورة الشعراء. آية: ٤٩.

(٦) في ه، ز «فَبُيُوتًا حال» وعبارتها أدق وأولى.

(٧) في ه، ز، ظ، ت «مستحق» وما أثبت أصوب كما في الأصل، ش، ز، ك والألفية.

(٨) في ظ «مفعولاً».

ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير مشتقة نَبَّه على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال. فقال:

(ص) وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِغَرٍ، وَفِي * مُبْدَى تَأْوِلٍ بِلَا تَكْلُفٍ

(ش) يعنى أن جمود الحال يكثر إذا دَلَّ على سعر كقولك: يَفْتُ الْبُرُّ مُدًّا يَدْرَهُمْ. «فمُدًّا» منصوب على الحال وهو جامد، إلا أنه مؤول بالمشتق؛ لأنه^(١) في معنى مُسْعَرًا، ويجوز أن يقدر «مُسْعَرًا» اسم فاعل فيكون حالا من التاء في «يَفْتُ»، وأن يكون «مُسْعَرًا» بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من «البُرِّ»، ويكثر إذا ظهر تأول^(٢) بالمشتق غير متكلف، وظاهر لفظه أن الدالَّ على السعر ليس داخلًا في المبدى التأول، وليس كذلك بل منه^(٣) والعدر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص، ثم ذكر مثلاً من المبدى التأول / دون^(٤) تكلف فقال:

(ص) كَيْفُهُ مُدًّا يَكْدًا يَدًّا يَيْدُ * وَكَرَّ زَيْدًا أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ

(ش) فذكر ثلاثة أنواع:

الأول: أن يدل على السعر وهو قوله: «كَيْفُهُ مُدًّا يَكْدًا»، وكأن هذا مثال لقوله: وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِغَرٍ.

الثاني: أن يدل^(٥) على مفاعلة وهو قوله: «يَدًّا يَيْدُ»، أى^(٦) مناجزة^(٧).

(١) في ظ «لكونه»

(٢) في ش، ك «أظهر تأولا» وعبارتها أدق.

في هـ، ز «ظهر مؤولا».

في ظ، ت «ظهر مأولا».

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «هو منه» وعبارتها أكمل.

(٤) في ز «بلا».

(٥) في ز «أن يكون دالا».

(٦) «أى» ساقطة من ز.

(٧) في ت «مناجزة» تحريف.

الثالث: أن يدل على التشبيه وهو قوله: «وَكُرَّ زَيْدٌ أَسَدًا»، وفسر ذلك بقوله: «أَيُّ كَأَسَدٍ»، وفُهم من قوله: «كَيْفَهُ»: أن هذه المثل ليس مجيء الحال جامدًا محصوراً فيها، وينبغي أن تجعل الكاف^(١) في قوله: «أَيُّ كَأَسَدٍ» اسماً بمعنى مثل؛ لأنَّ الحال أصلها أن تكون وصفاً، ويجوز أن تكون حرفاً ويكون وقد قصد به تفسير^(٢) المعنى لا أنها الحال^(٣) بنفسها. ثم قال:

(ص) وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ * تَنْكِيرُهُ مَغْنَى كَوُحْدِكَ اجْتَهِدْ

(ش) حق الحال أن يكون نكرة؛ لأن المقصود به^(٤) بيان الهيئة، وذلك حاصل بلفظ التنكير، فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض، وقد يجيء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو: اذْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو: اجْتَهِدْ وَحَدَّكَ، أَيْ مُتَفَرِّدًا، «وَالْحَالُ» مبتدأ، «وَإِنْ عُرِفَ» شرط، «وَفَاعْتَقِدْ» جوابه «وَتَنْكِيرُهُ» مفعول^(٥) باعتقد، وَنَصَبَ^(٦) «لَفْظًا» على إسقاط «فِي»، أو على التمييز، وكذلك «مَغْنَى»، وخبر المبتدأ جملة الشرط والجواب^(٧). ثم قال:

(ص) وَمُضَدَّرٌ مُتَكَرَّرٌ حَالًا يَقَعُ * بِكَثْرَةِ كِبَلَتَةِ زَيْدٍ / طَلَعُ

(ش) حق الحال أن يكون وصفاً كما تقدم؛ لأنه صفة لصاحبه في المعنى، وخبر عنه أيضاً، وقد يقع المصدر موضع^(٨) الحال كما يقع صفة

(١) «الكاف» ساقطة من ت.

(٢) في ش «ويكون فيه قصد تفسير».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «هي الحال».

(٤) في ز «بها» التذكير والتأنيث كما ذكر في أول الباب.

(٥) في ت «مفعوله».

(٦) في ز، ك «ولفظاً منصوب».

(٧) ما بعد «معنى» إلى هنا ساقط من ش، هـ، ط، ت.

(٨) في ز، ك «موقع».

وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل، ولا خلاف فى ورود المصدر حالاً كقوله - عز وجل. (١): (وَأَذْغَوْهُ خَوْفًا وَطَمَعًا) (٢)

وهو كثير، ومع كثرته فلا يُقاس عليه عند الجمهور وأجاز «المبرد» القياس عليه، وليس فى قوله الناظم «بِكَثْرَةٍ» إشعار بالقياس (٣)، وفُهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليلاً لتخصيصه الكثرة بالمنكر. «ومضدّز» مبتدأ، «ومُنْكَرٌ» صفته «ويَقَعُ» خبره، «وحالاً» حال من فاعل يقع المستتر، «وبِكَثْرَةٍ» متعلق «يَقَعُ» (٤) «وبَقْتَةٍ» فعلة من البقت، والبقت أن يَفْجَأَكَ (٥) الشيء.

قال الشاعر:

٨٣ - وَلِكِنَّهُمْ بَأَثُوا وَلَمْ أَذِرْ بَقْتَةً * وَأَعْظُمَ شَيْءٌ حِينَ يَفْجَأُكَ الْبَقْتُ (٦)

(١) فى ك «تعالى».

(٢) سورة الأعراف. آية: ٥٦.

فى ه، ط، ت «اذغوا ربكم خَوْفًا وَطَمَعًا» خطأ من الناسخ.
(٣) ورد الحال مصدراً بكثرة، كقول تعالى فى سورة نوح آية: ٨ (أَلَمْ نَدْعُوهُمْ أَهْلًا) وقوله تعالى فى سورة البقرة آية: ٢٦٠ (ثُمَّ اذْغَبْنَاهُ أَنْيَابَكَ سَفْهًا)

ومع كثرته فهو ليس بمقيس. ذهب سيهويه وجمهور البصريين إلى أن هذه المصادر - فى الآيتين وغيرهما - مؤولة بمشتق أى مجاهرة وساعياً، وشذ «المبرد» فقال: يجوز القياس عليه. واختلف النقل عنه، نقل قوم عنه أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون فيما هو نوع الفعل نحو: أتيتته سرعة واستثنى ابن مالك فى التسهيل ١٠٩ ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع. نحو:

١. أَنْتَ الرَّجُلُ الْعَلَمُ. أى الكامل فى حال علم وأدب ونبل.

٢. أَنْتَ زُهَيْرٌ شِعْرًا.

٣. ما وقع بعد «أثما» نحو: أثما علماً لعلنا.

انظر الكتاب ١: ٣٧٠، والمقتضب ٣: ٢٣٤. ٢٣٨/٤: ٣١٢. والارتشاف ١: ٣٤٢، ٣٤٣، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٣٥-٧٣٦.

(٤) «يقع» ساقطة من ت.

(٥) فى ه «يفجأ» تحريف.

(٦) الشاهد ليزيد بن ضَبَّة الثقفى.

وفى رواية:

وَلِكِنَّهُمْ مَأَثُوا وَلَمْ أَذِرْ بَقْتَةً * وَأَفْطَلَعَ شَيْءٌ حِينَ يَفْجَأُكَ الْبَقْتُ

تقول: بَغْتَهُ أَى فَاجَأَهُ^(١)، وَبَغْتَهُ بَغْتَةً: أَى مَفْاجَأَةً^(٢). ثم قال:
(ص) وَلَمْ يُتَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنَ
مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا * يَبْغِ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُنْتَسِلًا^(٣)

(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه مخبر عنه بالحال فى
المعنى، وقد يجىء نكرة، ولذلك مسوغات، كما أن للابتداء بالنكرة
مسوغات وقد تقدمت فى باب المبتدأ، فمن مسوغات تنكير صاحب الحال
أن يتأخر عن الحال، وهو المنتبّه عليه بقوله: «إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ» ومثاله: فِى الدَّارِ
قَائِماً رَجُلٌ ومنه قول الشاعر: /

١٠٧
أ

٨٤ - وَبِالْجِسْمِ مِثْنِي يَبْنَى لَوْ عَلِمْتِهِ * شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِى الْعَيْنُ تَشْهَدِ^(٤)

فصاحب الحال «شُحُوبٌ»، «وَيَبْنَى» منصوب على الحال وأصله: شُحُوبٌ يَبْنَى^(٥)،
ومنها أن يكون مخصصاً وهو المنتبّه عليه بقوله: «أَوْ يُخَصَّصْ». وشمل صورتين:
الأولى: أن يخصص بالوصف كقوله - عز وجل -: (فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ
حَكِيمٍ. أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)^(٦).

= وروى صدر البيت فى الأصل، ظ:

«وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا وَلَمْ أَذَرِ بَغْتَةً»

انظر اللسان «بغت» وشرح التصريح ٣٧٤:١. ومعجم شواهد العربية ٦٩٠:١.
(١) فى الأصل «فجأة»، وفى هـ، ز، ك «أى فجأة» وما أثبت من ش، ظ، ت. أولى وأصوب.
(٢) فى هـ، ز، ك، ت «أى فجأة» وكلاهما جائز، حيث تقول «بغتة» بوصف من باغت؛ لأنها بمعنى
مفاجأة، أى مباغتاً أو باغثاً من بغت يُبَغْتُ: بغتة أى فجأة.

(شرح التصريح ٣٧٤:١).

(٣) ما بعد «مضاهيه» إلى هنا ساقط من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) لم أعر على قائله، وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزو.

انظر الكتاب ١٢٣:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٣٨:٢. وشرح ابن الناطم ٣١٩، وشرح ابن عقيل

٦٣٥:١. وشرح الشواهد للعيني ١٧٥:٢.

بيننا: ظاهراً

الشحوب: تغير لون الجسم، وهو مصدر شحب. يُقال: شحب جسمه يشحب شحوباً.

(٥) فى الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «يَبْنَى» تحريف.

(٦) سورة الدخان. آية: ٤، ٥.

والثانية: أن يخصص^(١) بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى:

(فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ)^(٢)

ومنها: أن يكون بعد نفي، وهو المنته عليه بقوله: «أَوْ يَزِينُ». مِنْ بَعْدَ نَفْيٍ: أى يظهر بعد^(٣) نفي، ومثاله: مَا جَاءَ رَجُلٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله - عز وجل -: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَوْمٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)^(٤)

ومنها: أن يكون بعد مشابه للنفي، وهو المنبه عليه بقوله: «أَوْ مُضَاهِيهِ» أى مشابهة. وشمل صورتين:

الأولى: الاستفهام. ومثاله: هَلْ جَاءَ أَحَدٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله:

٨٥ - يَا صَاحِ هَلْ حُمِّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى
لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا^(٥)

الثانية: النهي. ومثاله: لَا يَقُمْ أَحَدٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله:

٨٦ - لَا يَزَكِّنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْبَامِ * يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّلاً لِحِمَامِ^(٦)

(١) فى هـ ، ط، ت (بختص) تحريف.

(٢) سورة فصلت. آية: ١٠.

(٣) فى ز (من بعد).

(٤) سورة الحجر. آية: ٤.

(٥) نسب إلى رجل من طيىء.

انظر: شرح المرادى ١٤٥: ٢، وشرح ابن الناطم ١٣٤، وشرح ابن حنبل ٦٣٨: ١، وأوضح المسالك

٨٧: ٢، وشرح التصريح ٣٧٧: ١، والهمع ٢٢: ٤.

صاح: أصله صاحبى. فهو مرخم بحذف آخره على غير قياس، لأنه ليس علما، والترخيم لا يكون إلا فى الأعلام.

حُمِّ: أى قُدِّرَ وَهَبِيَّة.

(٦) الشاهد لِقَطَرِي بْنِ الْفُجَاءَةِ.

فهذه ست مسوغات، وقد مثل الناظم الصورة^(١) الأخيرة بقوله: «لَا يَبِغِ»^(٢)
 امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا، «فمُسْتَسْهِلًا» حال من امرئ، الأول: وسوغ
 ذلك تقدم^(٣) النهي، وفهم من قوله: «غالبًا» أن صاحب الحال يكون نكرة
 محضة من غير مسوغ / في غير الغالب حكى «سيبويه» من كلام العرب $\frac{١٠٧}{ب}$
 «مَرَزْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ»^(٤)، و«عَلَيْهِ مِائَةٌ يَبِضًا»^(٥) وفي الحديث «فَصَلَّى
 رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَاعِدًا وَصَلَّى [وَرَاءَهُ] رِجَالٌ قِيَامًا»^(٦)
 «وَدُو الْحَالِ» مفعول لم يُسم فاعله «يَبِغُ»، «وَعَالِيًا» حال منه، «وَلَمْ لَمْ
 يَتَأَخَّرْ» إلى آخره شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَمِنْ بَعْدِ»
 متعلق بَيِّن. ثم قال:

= انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٣٩:٢، وشرح المرادى ١٤٤:٢، وشرح ابن عقيل ٦٣٩:١، وأوضح
 المسالك ٨٥:٢، والهمع ٢١:٤، وأمالى القالى ١٨٦:٢
 الإخجام: النكوص والتأخير.
 الوَحْي: الحرب.
 الحِجَام: الموت.
 في ز «يَوْمَ الْوَحْيِ مُتَخَوِّفًا بِحِجَامٍ».
^(١) في ز «منها الصورة».
^(٢) في الأصل، ظ «لا يَبِغِ» والمثبت أدق كما في بقية النسخ والألفية وفي هـ، ز، ت «كلا يَبِغِ».
^(٣) في ت «تقديم».
^(٤) انظر الكتاب ١١٢:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٤٠:٢ وشرح ابن عقيل ٦٤٠:١، وشرح الشواهد
 للعيني ١٧٦:٢.
^(٥) انظر الكتاب ١١٢:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٤٠:٢، وشرح ابن عقيل ٦٤٠:١، وأوضح
 المسالك ٨٨:١، وشرح الشواهد للعيني ١٧٦:٢، وشرح التصريح ٣٧٨:١.
^(٦) انظر شرح ابن عقيل ٦٤٠:١، وشرح التصريح ٣٧٨:١، وفي مسند أحمد ٢٠:٣ «فَصَلَّى بِهِمْ قَاعِدًا
 وَهُمْ قِيَامًا»
 ١٤٨:٦ «فَصَلَّى جَالِسًا وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا»
 وفي الموطأ ١٣٥:١ «عن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أنها قالت: صلى رسول الله عليه وسلم
 وهو شاك. فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً».
 انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٤٤٠:٥.
 «وراءه» تكملة من ز، هـ.

(ص) وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوَا وَلَا أَمْتُهُ فَقَدْ وَرَدَ

(ش) يعنى أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم^(١) الحال عليه نحو: مَرَزْتُ يَهْنِدَ قَائِمَةً، فلا يجوز عندهم مَرَزْتُ قَائِمَةً يَهْنِدَ، وهذا الذى منعه لا أمنعه أنا لوروده فى^(٢) كلام العرب^(٣) وقد استدلل الناظم على^(٤) ذلك بشواهد منها قوله:

٨٧ - تَسْلَيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بُغْدِكُمْ * يَذْكُرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي^(٥)

«فطراً» حال من الكاف فى «عَنْكُمْ» وهو مجرور بعن، فإن قلت: قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور^(٦) أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال. أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال فى جواز تقديم الحال عليهما نحو: جَاءَ صَاحِبُكَ زَيْدٌ وَصَبْرَتُ مُنْطَلِقَةً هُنْدًا^(٧).

وأما المجرور بالإضافة فقد حكى الإجماع^(٨) على منع جواز تقديم الحال

(١) فى ظ «تقدم».

(٢) فى هـ، ز، ت «من» تحريف.

(٣) قال ابن مالك فى الكافية ٧٤٤:٢ «أكثر النحويين يقيس المجرور بحرف الجر على المجرور بالإضافة فيلحقه به فى امتناع تقدم حاله عليه، فلا يجيزون فى نحو «مَرَزْتُ يَهْنِدَ جَالِسَةً»: مررت جالسةً يَهْنِدَ. وأجاز أبو على ذلك ويقول أقول وأخذ؛ لأن المجرور بحرف مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به. وقد جاء ذلك مسموعاً فى أشعار العرب الموثوق بعريتهم». انظر شرح المرادى ١٤٧:٢ - ١٤٩ - والهمع ٢٥:٣، ٢٦.

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «على جواز».

(٥) لم أحضر على قائله. وفى رواية لصدر البيت

«تَسْلَيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْتِكُمْ»

انظر أوضح المسالك ٨٩:٢، وشرح الشواهد للمعنى ١٧٧:٢، وشرح التصريح ٣٧٩:١.

تسليت: تصبرت وتكلفت الجلد والسلوان.

طراً: أى جميعاً.

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «بالمجرور بالحرف».

(٧) فى ظ «هند» تحريف.

(٨) قال ابن مالك «إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة

عليه، قلت: هذا المفهوم مُعْطَل / وإنما خصص^(١) المجرور بالحرف؛ لأنها هي $\frac{١٠٨}{١}$ المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم، والخلاف فيها مشهور، ومن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها «الفارسي» و«ابن كيسان» و«ابن برهان^(٢)» ولا يقتضى قوله: «وَلَا أَمْتَعُهُ» انفراده بالجواز، بل هو غير^(٣) مانع له، ويكون في ذلك تابعاً لغيره^(٤). «وَسَبَقَ حَالٍ» مفعول مقدم «بِأَبْوَا» وهو مصدر مضاف إلى الفاعل^(٥)، «وما» مفعول «بَسَبَقَ» وهى واقعة على صاحب الحال، والضمير فى أَبْوَا عائد على النحويين، وظاهره أنه عائد على جميعهم، وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازوه فوجب إعادته على الأكثرين^(٦)، والهاء فى «أَمْتَعُهُ» عائدة على سبق. ثم قال:

= المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول وما تعلق بالصلة، فهو بعضها، فكذلك ما تعلق بالمضاف إليه هو بمنزلة بعض الصلة، لذلك لم يُخْتَلَفْ فى امتناع تقدم حال المضاف إليه على المضاف كقولك: أَهْجَيْتَنِي ذَهَابَ زَيْدٍ رَاكِبًا.

شرح الكافية ٢: ٧٤٣، ٧٤٤.

(١) فى ش «خصص»، وفى ت «يصح خصص».

(٢) انظر هامش ٣ ص ٣٦٩، وشرح اللمع لابن برهان ١: ١٣٧، وشرح التصريح ١: ٣٧٩.

ابن كيسان: محمد بن إبراهيم بن كيسان «أبو الحسن»، أديب، نحوى لغوى، من تصانيفه: المهذب فى النحو، اللامات، معانى القرآن، وغريب الحديث توفى سنة ٢٩٩ هـ.

انظر ترجمته فى بغية الوعاة ١: ٨، ومعجم المؤلفين ٨: ٢١٣.

ابن برهان: هو أبو القاسم عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان العكبرى النحوى، ولد فى عُكْبَرَا، ونسب إليها. نشأ حنبلياً فيها. ثم إنتقل إلى بغداد، تلقى على يديه العلم أولاد الرؤساء والأغنياء فى بغداد، كان نحويًا، لغويًا، شاعراً متكلماً، له علم بالقراءات القرآنية. من مصنفاته: أصول اللغة، وشرح اللمع. توفى سنة ٤٥٦ هـ.

انظر ترجمته فى: النجوم الزاهرة ٥: ٧٥٥، وبغية الوعاة ٢: ١٢٠، وشذرات الذهب ٣: ٢٩٧ ومعجم المؤلفين ١٦: ٢١٠.

الفارسي:

سبق ترجمته ص.

(٣) «غير» ساقطة من ت.

(٤) يريد أنه تابع لأبى على الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان فقد أجازوا ذلك كما ذكر.

(٥) فى ه، ت «حال الفاعل».

(٦) فى ه، ت «الأكثر».

(ص) وَلَا تُجْزَ خَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ * إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا * أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفَا

(ش) يعنى أن صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه فى ثلاثة مواضع:

الأول: أن يقتضى المضاف العمل فى الحال. ومعناه أن يكون جارياً

مجرى الفعل فى كونه مصدراً أو اسم فاعل كقوله - عز وجل: - (لِأَيِّ

اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)^(١)

ومثله قولك^(٢): أَعْجَبَنِي ضَرْبُ هِنْدٍ قَائِمَةٌ، وَأَنَا ضَارِبُ هِنْدٍ قَاعِدَةٌ

«فَضْرِبُ وَضَارِبُ» يقتضيان العمل فى الحال؛ لأن الحال لا يعمل

فيها إلا فعل أو ما فى معناه.

١٠٨
ب

الثانى: أن يكون المضاف / جزءاً من المضاف إليه. كقوله

- عز وجل - :

(وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)^(٣)

فالمصدر^(٤) بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف^(٥) له فى صحة الاستغناء

به عن الأول، كقوله - عز وجل -: (أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)^(٦)

(١) سورة المائدة آية: ٤٨، ١٠٥.

(٢) فى هـ، ط، ت «قوله» تحريف.

(٣) سورة الحجر. آية: ٤٧.

(٤) فى الأصل، ش، ط، ت «المصدر» تحريف.

(٥) فى ز «المضاف إليه».

(٦) سورة النحل. آية: ١٢٣.

فى ش، هـ، ز، ط، ت (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)

آل عمران. آية: ٩٥.

لصحة أتبع إبراهيم، فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر له لم يجر إتيان الحال منه^(١) نحو: بجاء غلامٌ هندي قائمٌ، وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا^(٢) الفعل أو ما في معناه وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها^(٣) فإذا كان المضاف مصدراً^(٤) أو اسم فاعل^(٥) فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معاً. وإذا كان المضاف بعض المضاف^(٦) إليه أو مثل بعضه، صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل في^(٧) التقدير عاملاً في المضاف إليه، «فَالهَاءُ» من^(٨) «صُدِرَ هُمْ»^(٩) معمولة للاستقرار، «وإِبْرَاهِيمُ» معمول لأتبع^(١٠)، «وَحَالاً» مفعول^(١١) «يُتَجَرَّزُ» «وَمِنْ الْمُضَافِ» متعلق بشجر، واللام في «لَهُ» بمعنى «إِلَى» فَإِنَّ أَضَافَ متعد^(١٢) بـإلى، «وَعَمَلَهُ» مفعول باقتضى، والضمير فيه^(١٣) عائد على الحال لا على المضاف إليه، فإن المضاف في نحو: غلامٌ زَيْدٍ، اقتضى العمل في المضاف إليه، وهو مجزؤه،

(١) إذ لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال، أو لم يكن مجزئاً من المضاف إليه، ولا مثل جزئه لا يجوز مجيء الحال منه بلا خلاف، وأجاز ذلك الفارسي.

انظر شرح المرادى ١٥٢:٢.

(٢) في ظ «إلا فيها» تقديم وتأخير.

(٣) في ظ «صاحب الحال».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «المصدر».

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «الفاعل».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «ما أضيف».

(٧) في هـ، ز، ظ، ت «فيه».

(٨) في ش، ظ «في».

(٩) في هـ «صدر».

(١٠) في ز «لا تبعوا» من سورة آل عمران. آية: ٩٥.

(١١) في ك «فحالا معمول».

(١٢) في ت «متعدياً».

(١٣) في ز «عليه» تحريف.

وقوله: «فَلَا تَحْيِفَا»، أى لا تحل^(١) عن الواجب فى ذلك فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه، ثم اعلم أنَّ العامل فى الحال إنما هو^(٢) فعل أو شبهه أو يتضمن^(٣) معناه دون لفظه، وقد أشار إلى / الأول والثانى بقوله:

١٠٩
م

(ص) وَالْحَالُ إِنْ يُصَبِّ بِفَعْلِ صُرْلًا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرُلًا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعًا * ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا^(٤)

(ش) يعنى أنَّ العامل فى الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة مشبهة به^(٥) جاز تقديمه على عامله، والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضى والمضارع والأمر والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضى، والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفاً قابلاً للعلامة^(٦) الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وغير الشبيه^(٧) به أفعال التفضيل؛ فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ثم أتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة^(٨) بالمتصرف وهو قوله: «مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٍ»، «فَدَا» مبتدأ، «وَرَاحِلٌ» خبره، «وَمُسْرِعًا» حال من الضمير المستتر فى «رَاحِلٍ» وهو العائد على المبتدأ والعامل فى الحال «رَاحِلٌ» وهو صفة أشبهت المتصرف؛ لأنه اسم فاعل.

والآخر من الفعل وهو قوله: «وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا»، «فَزَيْدٌ» مبتدأ، «وَدَعَا» فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على «زَيْدٌ»، «وَمُخْلِصًا» حال من ذلك

(١) فى هـ، ز، ط، ت «لا تمل» تحريف.

(٢) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «إما فعل».

(٣) فى ش «ضمن»، وفى هـ، ت «بضمن» تحريف. وفى ك «مضمن».

(٤) البيت الثانى ساقط من ك.

(٥) فى هـ، ز، ك، ت «شبيهة».

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «العلامة» تحريف.

(٧) فى الأصل، ش، ط، ك «المشبهة» تحريف.

(٨) فى هـ، ز، ك، ت «الشبيهة».

الضمير، والعامل فى الحال «دَعَا» وهو فعل متصرف، وفُهم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة^(١) بالمتصرف لم يجر التقديم فلا يجوز فى نحو:

مَا أَحْسَنَ هِنْدًا / مُتَجَرِّدَةً، أن تقول: مُتَجَرِّدَةً مَا أَحْسَنَ هِنْدًا ولا مَا ^{١٠٩}ب مُتَجَرِّدَةً أَحْسَنَ هِنْدًا.

وكذلك لا يجوز فى نحو: هِنْدٌ أَجْمَلُ مِنْ زَيْدٍ مُتَجَرِّدَةً، هِنْدٌ مُتَجَرِّدَةً أَجْمَلُ مِنْ زَيْدٍ. وفُهم من المثالين أَنَّ لكل واحد^(٢) منهما صورتين.

إحدهما: ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدماً على ما أسند إليه العامل. والأخرى: أن يكون الحال متقدماً على العامل فقط.

فمثالهما فى المثال الأول: ذَا مُسْرِعًا رَاحِلٌ^(٣)، وفى المثال الثانى: زَيْدٌ مُخْلِصًا دَعَا^(٤)، وإنما قصد الصورتين الْأَوْكَتَيْنِ للتنبيه^(٥) على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أخرى^(٦) «والحال» مبتدأ، «وإن يُنْصَبَ» شرط، «وَيُفْعَلُ» متعلق بِيُنْصَبَ، «وَصُرْفًا» فى موضع الصفة لفعل «وَأَوْ صِفَةً» معطوف على فعل، «وَأَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا» جملة

(١) فى ش، ظ «مشبه».

(٢) «واحد» ساقطة من ش.

(٣) «مسرعاً ذاً راحل» هو الصواب كما ذكر ذلك فى موضعه من بيت الألفية.

(٤) أو تقول: مخلصاً زَيْدٌ دعا.

(٥) فى ت «التنبيه» تحريف.

(٦) يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً كما مثل الشارح من قول الناظم مخلصاً زَيْدٌ دعا، هذا مذهب البصريين إلا الجرمى، فإنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها المتصرف. ومنع الأخفش تقديمها فى نحو: زَاكِبًا زَيْدٌ جَاءَ، لبعدها عن العامل.

انظر الارتشاف ٣٤٩:٢، وشرح المرادى ١٥٢:٢.

(٧) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

فَعَجَائِزُ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعًا

فى موضع الصفة لصفة، «والفاء» جواب الشرط^(٧) وجائز خبر مقدم.
«وتقدِّمة»^(١) مبتدأ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا * حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَفْعَلَا

(ش) يعنى أنَّ العامل فى الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا
يتقدم عليه^(٢) لضعفه. ثم مثَّل ذلك بثلاث كلمات فقال:
(ص) كَيْتَلَكْ لَيْتَ وَكَأَنَّ^(٣) ... * ...

(ش) «فَيْتَلَكْ» اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو «أشير» وليس فيها
حروف الفعل الذى يفهم منه، «ولَيْتَ» حرف [تمنى]^(٤) وفيها معنى الفعل
وهو «أتمنى»، وكأَنَّ حرف تشبيه، وفيها معنى الفعل وهو «أشبه» /، وفُهِمَ
من دخول الكاف على تلك أن ذلك^(٥) مطرد فى أسماء الإشارة كلها.
فمثال اسم الإشارة: تِلْكَ^(٦) هُنَا مُنْطَلِقَةً، وَذَلِكَ عَمْرُو ضَاحِكًا.

ومثال التمنى: لَيْتَ عَمْرًا مُقِيمًا عِنْدَنَا

ومثال التشبيه: كَأَنَّكَ طَالِعًا^(٧) الْبَذْرُ.

فالعامل فى الأول «تِلْكَ» لتضمنها^(٨) معنى «أشير»، وفى الثانى «لَيْتَ»
لتضمنها معنى «أتمنى»، وفى الثالث «كَأَنَّ» لتضمنها معنى «أشبه»، وفُهِمَ
أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، وبما ضمن معنى الفعل

(١) فى هـ ، ك «وتقدِّمة مبتدأ، وجملة الشرط والجزاء خبر المبتدأ» وعبارتهما أكمل.

(٢) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «عليه الحال».

(٣) فى ز «وكأَنَّ» تحريف.

(٤) «تمنى» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.

(٥) فى الأصل «ذاك».

(٦) فى ز «ذلك» تحريف.

(٧) فى ز «طالع».

(٨) يريد تلك وذلك؛ لتضمنهما معنى أشير.

دون حروفه «الترجى» وحرف^(١) التنبيه، «وَأَمَّا» فى الشرط، والاستفهام المقصود به التعظيم^(٢). ثم قال:

(ص) ... وَلَنَذُرْ * نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرِ

(ش) هذا أيضاً من العوامل التى تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم الحال^(٣) كما فى نحو: زَيْدٌ عِنْدَكَ قَاعِدًا، وَسَعِيدٌ فِي هَجَرٍ مُسْتَقَرًّا.

فالعامل^(٤) فى هذين المثالين ونحوهما^(٥) الظرف والمجرور لنيابتهما^(٦) مناب استقرار أو مستقر^(٧) والحال فى هذا المثال الذى ذكر^(٨) مؤكدة، لأنَّ التقدير: سَعِيدٌ، اسْتَقَرَّ فِي هَجَرٍ مُسْتَقَرًّا. وإنما فصل فى هذه المسألة من تلك وما ذكر بعده، وإن كانت^(٩) مثلها فى تضمن معنى الفعل دون حروفه؛ لأنه قد شُيِّع فيه تقديم الحال على عاملها، ولذلك أتى بالحال فى المثال الذى ذكر وهو «مُسْتَقَرًّا»^(١٠) مقدماً على عامله وهو فى هجر، ومثله قوله - عز وجل -

(١) فى ظ «وحرفى» تحريف.

(٢) مثال. حرف التنبيه قولك: مَا قَالِمًا زَيْدٌ.

ومثال أَمَّا نحو: أَمَّا عَلِمْنَا فَعَالِمٌ.

ومثال الاستفهام المقصود به التعظيم قول الأعشى:

يَا جَارِئِي مَا كُنْتِ جَارَةً تَأْتِى لِنَحْرِنَا عَفَاةً

(٣) فى ش، هـ، ز، ك، ت «ما الحال» تحريف.

يريد بقوله: باسم الحال «أى صاحب الحال».

(٤) فى هـ، ز، ظ، ت «فالعامل فى الحال» وعبارتها أكمل.

(٥) «ونحوهما» ساقط من هـ.

(٦) فى الأصل، ك «ولنيابتهما» تحريف.

(٧) «أو مستقر» ساقطة من ظ.

(٨) فى هـ «ذكره».

(٩) فى الأصل، ك «كان» تحريف.

(١٠) فى الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ت «مستقر».

وما أثبت أدق كما فى ز، ك والألفية.

فى قراءة من قرأ: (وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ / يَتَمِيمِينَ)^(١) بنصب «مَطْوِيَّاتٍ» ومن ١١٠
ب
أجاز تقديم الحال فى مثل هذا «الأخفش»^(٢). «وَنَحْوُ» فاعل يَنْدَرُ، و«سَعِيد»
وما بعده جملة اسمية، وهى محكية بقول محذوف تقديره: ونحو قولك:
ثم قال:

(ص) وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازًا لَنْ يَهْنُ

(ش) قد تقدم أن أفعال التفضيل غير شبيهة بالفعل لكونه غير قابل
للعلامة^(٣) الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال، لكن له مزية على
العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغترت توسطه^(٤) بين حالين كالمثال
المذكور «فَنَحْوُ» مبتدأ وخبره «مُسْتَجَازًا»، «وَزَيْدٌ» مبتدأ خبره «أَنْفَعُ»، وفى
«أَنْفَعُ»^(٥) ضمير مستتر عائد على «زَيْدٌ وَمُفْرَدًا» [حال من ذلك الضمير]^(٦)
«وَمِنْ عَمْرٍو» متعلق بأنفع، «وَمُعَانًا» حال من عمرو، والعامل فيهما
[أنفع]^(٧)، وأصله: زيد^(٨) أنفع فى حال كونه مفردًا من عمرو فى حال
كونه معانًا.

وإنما كان «أنفع» عاملاً فى الحالين؛ لأنَّ صاحب الحال وهو الضمير المستتر

(١) سورة الزمر. آية: ٦٧.

فى القراءة المشهورة رفع «السَّمَوَاتِ» على أنه مبتدأ، ورفع «مَطْوِيَّاتٍ» على أنه خبر.
وقراءة النصب هى التى استدلت بها الشارح، وهى نصب «مَطْوِيَّاتٍ» على أنه حال من صاحبه وهو الضمير
المستتر فى الجار والمجرور.

انظر الإملاء ١١٦:٢ والبحر ٤٤٠:٧.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٥٣:٢ وشرح المرادى ١٥٧:٢، ١٥٨.

(٣) فى هـ، ز، ت «العلامة» تحريف.

(٤) فى هـ، ظ، ت «توسطه».

(٥) «أنفع» ساقطة من ت.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(٧) «أنفع» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٨) فى الأصل «زيداً» تحريف.

والجور بمن معمولان له، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، وقوله:
«لَنْ يَهَيَّ» أى لن يضعف، وهو خبر بعد خبر. ثم قال:

(ص) وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ * لِفَرْدٍ فَأَعْلَمَ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

(ش) يعنى أن الحال قد يجرى متعدياً أى متكرراً، والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر، فمثال المفرد: جاء زَيْدٌ رَاكِباً.

[ومثال غير المفرد: جاء زَيْدٌ رَاكِباً ضَاحِكاً ^(١)]

فالحال قد تعددت ^(٢) مع اتحاد صاحب ^(٣) الحال، وشمل قوله / «وَعَيْرِ» ١١١
مُفْرَدٍ ثلاث صور:

الأولى: أن يكون صاحب الحال متعدداً والحال مجتمعة نحو:

(وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ذَاتَيْنِ) ^(٤)

الثانية: أن يكون بتفريق مع إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو:

لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا.

الثالثة: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو:

لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا ^(٥).

والاختيار في نحو هذا مع عدم القرينة بجعل الأول ^(٦) للثاني والثاني ^(٧)

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ك.

وقد اختلط هذا المثال مع المثال الذى قبله فى الأصل وبقية النسخ فاضطربت العبارة.

(٢) فى هـ «تعدد».

(٣) فى هـ ، ز، ك، ت «صاحبها».

(٤) سور إبراهيم. آية: ٣٣.

(٥) فى ط «لقيت مصعداً زيداً منحدرًا» خطأ من الناسخ.

(٦) فى ش، هـ ، ز، ت «الأولى».

(٧) فى ش، هـ ، ك، ت «الثانية»

وفى ز «والثانية للأولى».

للأول، «فمُضْعِدًا» في المثال حال من زيد، «وَمُنْعَدِرًا» حال من التاء في لقيت، «والحال» مبتدأ وخبره «قَدْ يَجِيءُ» إلى آخره، والظاهر في «قَدْ» أنها للتحقيق لا للتقليل، «وَلِفَرْدٍ» متعلق بيجيء.

ثم إعلم أنَّ الحال على قسمين: مبنية وقد تقدمت، ومؤكدة وهي على قسمين: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة^(١)، وقد أشار إلى الأول بقوله:
(ص) وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا * ...

(ش) يعني أنَّ العامل في الحال قد يؤكد بها فيكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها، وذلك على قسمين:

الأول: أن تكون من لفظ عاملها كقوله - عز وجل -: (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رُسُلًا)^(٢)

الثاني^(٣): أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظاً كقوله - عز وجل -:
(وَلَا تَغْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)^(٤)

لأنَّ الغُتُوَّ هو^(٥) الفساد، ولهذا المثال^(٦) أشار بقوله:

(١) ذكر الشارح الحال المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لمضمون الجملة، ولم يذكر الحال المؤكدة لصاحبها، وذلك كقوله تعالى في سورة يونس آية: ٩٩ (لَا تَمْنَنَّ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) فإنَّ «جميعاً» حال من فاعل «أمن» وهو «من» الموصولة مؤكدة لها. وقد ذكر ابن هشام في المغني أنَّ النحويين أهملوا المؤكدة لصاحبها، واعتبر ذلك سهواً، فالحال عنده ثلاثة أقسام مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لصاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة. وكذلك الأشموني.

انظر مغني اللبيب ٩١:٢، وشرح الأشموني ١٨٥:٢.

(٢) ما بعد «الأول» إلى هنا ساقط من ت.

سورة النساء. آية: ٧٩.

(٣) «الثاني» ساقطة من ت.

(٤) سورة البقرة. آية: ٦٠.

(٥) «هو» ساقطة من ت.

(٦) «المثال» ساقطة من ظ، ت.

(ص) ... * فِي نَحْوِ لَا تَغْت^(١) فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا

«مُفْسِدًا» حال من الفاعل «تَغْت» المستتر والعامل فيه «تَغْت» / وهو باب موافق له في معناه دون لفظه. ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة بقوله:

(ص) وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ * عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

(ش) يعنى أنَّ الحال تجيء مؤكدة للجملة ويجب إن يكون عاملها مضمرًا، وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا، فالعامل فيها واجب الحذف تقديره: إن كان المبتدأ غير «أنا» أحقُّه أو أعرفه، وإن كان «أنا» أحقني أو أعرفني، وإنما لم يصح تقديره^(٢) «أعرف» أو «أحق»، مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي إليه^(٣) من تعدى فعل [الفاعل]^(٤) المضمر إلى مضمره^(٥) المتصل لأنَّ التقدير: «أعرفني» فيكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً مع كونهما ضميرين متصلين، وإنما وُجِبَ تأخير الحال، لأنها مؤكدة للجملة، والمؤكد بعد المؤكَّد، ويشترط في الجملة المؤكدة لها أن تكون اسمية، وأن يكون جزأها معرفتين، وأن يكونا جامدين، وفُهِمَ كونها^(٦) اسمية من قوله: جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لعاملها فعلية^(٧) وهذه قسيميتهما مكدة، لأنه لا يؤكد ساقط وفُهِمَ [اشتراط]^(٨) كون جزأها معرفتين من تسميتها فوجب أن تكون اسمية إلا ما قد عُرِفَ، وفُهِمَ [اشتراط] كون جزأها جامدين من قوله: «وَإِنْ» تُؤَكِّدْ

(١) في الأصل، «بغت» تصحيف.

وفي ك «في بغت» تحريف.

(٢) في هـ «تقديره» تحريف.

(٣) «إليه» ساقط من هـ، ظ، ت.

(٤) «الفاعل» تكملة من ش، ز، ك.

(٥) في ش، ظ «إلى ضميره».

(٦) في ت «في كونها».

(٧) في ظ «اسمية» تحريف.

(٨) «اشتراط» تكملة لم ترد في الأصل ولا بقية النسخ.

جُمْلَةً؛ لأنه لو كان أحد جزأيه مشتقاً لكانت مؤكدة لعاملها، فتكون من القسم الأول. «وَأَنْ تُؤَكِّدَ» شرط وجوابه «فَمُضْمَرٌ غَائِلٌهَا»، «وَمُضْمَرٌ» خبر مقدم، وقوله: «وَلَفْظُهَا يُؤَخِّرُ»، جملة / مستأنفة فأدت حكماً غير الأول ثم ^{١١٢}م اعلم أن الحال على قسمين؛ مفرد^(١) وهو الأصل وقد تقدم، وجملة.

ولما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فقال:

(ص) وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً * ...

(ش) يعنى أن الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حيثئذ عليها أنها في موضع نصب وشمل قوله [جملة]^(٢) الجملة الاسمية والجملة^(٣) الفعلية. ومثل للجملة الاسمية فقال:

(ص) ... * كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِخْلَةً

(ش) «وَمَوْضِعُ» ظرف مكان والعامل فيه «تجىء» أى^(٤) تجىء الجملة في موضع الحال. ثم قال:

(ص) وَذَاكَ بَدْءُ مُضَارِعٍ^(٥) لَبِثَ * حَوَثَ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ

(ش) يعنى أن الجملة الواقعة في موضع الحال إذا^(٦) كانت فعلية^(٧) مبدوءة بفعل مضارع مثبت، فإنها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال، وتخلو من الواو نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وجاءَ زَيْدٌ تُقَادُ الْجَنَائِبُ^(٨) بَيْنَ يَدَيْهِ.

(١) فى ز «مفردة» التذكير والتأنيث فى الحال جائز.

(٢) «جملة» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) «الجملة» ساقطة من ت.

(٤) «تجىء» أى ساقط من ت.

(٥) فى الأصل «ومضارع» تحريف.

(٦) فى هـ «إن».

(٧) فى هـ «حالاته» تحريف.

(٨) فى ز، ط «الجنائب» وما أثبت أصوب.

فالجنائب: «هى الناقة يعطيها الرجل القوم يمتارون عليها له .

ولمّا لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو؛ لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما^(١) لا تدخل الواو على المفرد فتقول: قَامَ زَيْدٌ وَضَاحِكًا^(٢)، فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع، «وَذَاتُ» مبتدأ وهو مؤنث «ذو» بمعنى صاحب «وَبُضَارِعٍ» متعلق «بِبَدْءٍ»، «وَتَبَتْ» فى موضع الصفة لمضارع، «وَحَوَتْ ضَمِيرًا» فى موضع الخبر لذات^(٣)، «وَحَلَّتْ» معطوف على «حَوَتْ»، «وَمِنَ الْوَاوِ» متعلق بخلت، والجملتان خبران عن «ذات». ثم قال:

(ص) وَذَاتٌ وَإِ بَعْدَهَا ائِوِ مُبْتَدَأٌ * لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُشْنَدًا

(ش) يعنى أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع^(٤) إذا وردت من / كلام^(٥) ١١٢
العرب مقترنة^(٦) بالواو فليست الجملة حينئذٍ فعلية، بل ينوى بعد الواو مبتدأ، ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، فتصير الجملة اسمية، ومما ورد فى ذلك قول العرب: «قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنَةٌ»^(٧) ومعنى أَصْلُكَ: أضرب.

= قال الحسن بن مُزَرَّد: قَالَتْ لَهُ مَائِلَةُ الدَّوَائِبِ.
كيف أنخى فى القُفْبِ التَّوَائِبِ
أخوك ذو شق على الركائب
رُحُو الجبال مائل الحقايب
ركائبه فى الحى كالجنائب
يعنى أنها ضائعة كالجنائب ليس لها رب يفتقدها.
اللسان «جنب».

(١) فى ظ «فكما أنه».

(٢) فى ز «قام زيد ضاحكاً» سقطت واو العطف.

(٣) فى الأصل «كذات» تحريف.

(٤) فى هـ ، ز، ط، ت «المضارع المثبت».

(٥) «كلام» ساقطة من هـ .

(٦) فى ز «مقرونة» تحريف.

(٧) فى ش زيادة «تقديره أنا أَصْلُكَ»

وفى ك «تقديره قست وأنا أَصْلُكَ عينه»

وعبارتهما أدق، ذ «أصلك» خبر لمبتدأ محذوف هو «أنا» ومن ذلك أيضاً قول عنتره بن شداد:

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا لَعَنُوا أَيْلَكَ لَيْسَ يَمْرُغَم

فجملة «واقئل قومها» حالية من التاء فى «علقتها» وهى مقترنة بالواو مع المضارع المثبت. واختلف فى

قال الله - تعالى - (١): (فَصَكَّتْ وَجْهَهَا) (٢) أى ضربته.

«ذات» منصوب بفعل محذوف يفسره «أنو»، ويجوز رفعه على الابتداء (٣) وخبره [أنو] (٤) «بَعْدَهَا» متعلق «بأنو»، والمضارع مفعول أول «باجعلن» (٥)، «ومُسْتَدًا» مفعول ثان، «ولَهُ» متعلق بمُسْتَد، «والهاء» فى بعدها عائدة على «الواو» والضمير فى «له» عائدة على المبتدأ، والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ، واجعل (٦) المضارع مسنداً لذلك المبتدأ المنوى. ثم قال:

(ص) وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قَدْ مَّا يَوَاوِ أَوْ بِمُضَمَّرٍ أَوْ بِهِمَا

(ش) يعنى أنَّ الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتى (٧) فيها بالواو وحدها نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِقَةٌ.

أو بالمضمر (٨) دون واو نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ.

أو بالضمير والواو معاً نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ (٩).

إلا أنَّ قوله: «سوى ما قدما»، شامل للجملة الاسمية مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المصدرة بالماضى مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المبدوءة

= تخريجها فقول: ضرورة، وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضى والتقدير: وقتلت قومها، وقيل هى واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف أى وأنا أقتل قومها.

(١) فى ش، ه، ز، ط، ك، ت «عز وجل».

(٢) سورة الداريات. آية: ٢٩.

(٣) فى الأصل «المبتدأ» تحريف.

(٤) «أنو» تكملة من ش، ه، ز، ك، ت.

(٥) فى الأصل، ز، ت «باجعل» وفى ه، ط «باجعلا» والمثبت أدق كما فى ش، ك والألفية.

(٦) فى ه «واجعله».

(٧) فى ش، ك «يؤتى» تحريف.

(٨) فى ط «بالضمير».

(٩) ما بعد «رأسه» إلى هنا ساقط من ط، ك.

بالمضارع^(١) المنفى، وليس على إطلاقه بل في تفصيل ذكره الشارح فانظره هنالك^(٢).

والعذر له^(٣) في إطلاقه، أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة ١١٣/أ فاعثميد في ذلك^(٤) على الأكثر. «وجملة الحال» مبتدأ وخبره «يؤا»
وما بعده عطف عليه^(٥)، والعامل هنا في المجزوء الواقع خبراً ليس بكون مطلق بل تقديره: مستعمل أو جاء وحذف للعلم به، «وأو» للتخيير، «وسوى» استثناء^(٦)، و«ما» موصولة واقعة على الجملة المتقدمة. ثم اعلم أن

(١) في ش «بالفعل المضارع».

(٢) فصل ابن الناطم هذه المسألة في شرحه، وسأكتفى هنا ببعض الأمثلة: الخاصة بالفعل المضارع المنفى، والماضي «إن كانت الجملة الحالية مصدرة بمضارع منفي فالنافية إما «لا» أو «لم» فإن كان «لا» فالأكثر مجيئها بالضمير وترك الواو كما في قوله - تعالى - في سورة النحل آية ٢٠ - (تَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ) وإن كان النافية «لم» كثر أفراد الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما. فالأول كقوله - تعالى - في سورة آل عمران آية ١٧٤ - (فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَّقُوا مِنَ اللَّهِ وَمَا خَفَى مِنْ شَيْءٍ) والثاني: كقوله - تعالى - في سورة النور آية ٦ - (وَالَّذِينَ يَزِينُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ).

والثالث كقوله - تعالى - في سورة الأنعام آية: ٩٣ - (أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ، وَلَمْ يُوْحَ إِلَيَّ شَيْءٌ). وإن كانت مصدرة بفعل ماضٍ. فإن كان بعد «إلا» أو قبل «أو» لزم الضمير وترك الواو كقوله - تعالى - في سورة يس آية: ٣٠.

(مَا تَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ).

وإن لم يكن بعد «إلا» ولا قبل «أو» فالأكثر اقترانه في الإثبات بالواو وقد مع الضمير ودونه فالأول نحو قوله - تعالى - في سورة البقرة آية: ٧٥ -

(أَفَكُلَّمَا نَزَّلْنَا آيَةً تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ عَلَىٰ غِلَظٍ مِنَّا وَغِلَظِيَّةٍ عَلَيْنَا).

والثاني كقولك: جاء زيد وقد طلعت الشمس.

ويقل تجريده من الواو وقد كقوله - تعالى - في سورة النساء. آية: ٩٠ -

(أَوْ جَاءَتْكُمْ خَبْرٌ حَسْبٌ مِنْكُمْ).

انظر شرح ابن الناطم من ٣٣٨ - ٣٤٢.

(٣) «له» ساقط من ظ.

(٤) في ظ «فيه».

(٥) «عليه» ساقط من هـ.

(٦) في الأصل «مستثنى» والأحسن أن يقال «سوى» منصوب على الاستثناء.

العامل فى الحال محذوف، وحذفه على نوعين جائز وواجب وإلى النوعين أشار بقوله:

(ص) وَالْحَالُ لَقَدْ يُحْدَفُ مَا فِيهَا عَمِلٌ * وَبَعْضُ مَا يُحْدَفُ ذِكْرُهُ حُطِّلٌ^(١)

(ش) فيحذف جوازاً إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي، فاللفظي، كما إذا تقدم ذكره، كقولك: راكباً. لمن قال^(٢): كيف جئت؟.

والحالي. كقولك للقادم من سفر: مبروراً^(٣) مأجوراً، أى قديمت.

ولك فى هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول: جئتُ راكباً، وقديمت مبروراً، ويحذف وجوباً إذا جرت مثلاً كقول العرب: «حظيَّ بنات صليفيَّ كَنَّاتٍ»^(٤). «فحظيَّين وصلفيَّين» حالان والعامل فيهما عرفتهم^(٥)، «والحظيَّين»^(٦) اسم فاعل من حظيَّ المشتق من الحظوة، وصليفيَّين من الصِّلَف وهو عدم الخطوة، يُقال: صِلَفَتِ الْمَرْأَةُ صِلَفاً، إذا لم تمحظ عند زوجها، والبنات جمع بنت، والكَنَّات جمع «كَنَّة» وهى زوجة الابن، «وبَنَات وَكَنَّات» منصوبان^(٧) على التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا سدت^(٨) مسد الخبر، وتقدم فى الابتداء^(٩) «والحال» مبتدأ «وقَدْ يُحْدَفُ»

(١) فى الأصل، ش «حصل» تحريف.

(٢) فى هـ، ز، ط، ت «قال لك» وهى أدق.

(٣) فى ز «حج مبروراً».

(٤) من أقوال العرب.

انظر شرح المراتى ١٧٢:٢، والهمع ٦٠:٤ ومجمع الأمثال ٢٠٩:١.

وقد يكون نصب «حظيَّين وصلفيَّين» على إضمار فعل كأنه قال:

«وجدوا أو أصبحوا».

(٥) فى هـ، ز، ك، ت «عرفتم» تحريف.

(٦) فى ط «والحظيَّين» تحريف.

(٧) فى الأصل «منصوبين» تحريف.

(٨) فى ط «سد» التذكير والتأنيث جائز فى الحال.

(٩) نحو قولك «ضربى زيداً قائماً» والتقدير إذا كان قائماً. حيث سدت الحال مسد الخبر.

انظر باب الابتداء.

ب

خبره / «وما» مفعول ما لم^(١) يسم فاعله، وهو واقع على العامل في الحال،
والضمير في «فيها» عائد على الحال، والضمير المستتر في «عَمِلَ» عائد على
«ما»، «وَبَعْضُ» مبتدأ، «وما» واقعة على العامل «وَيُخَذَفُ» صلتها، «وَذِكْرُهُ»
مبتدأ، وخبره «مُحْظِلٌ» والجملة خبر «عن بَعْضِ»، ومعنى «مُحْظِلٌ»: مُنِيع.

(١) في هـ، ز، ط، ت «لم». أى غير «ما» وهو التمييز المألوف في شرحه.

(التمييز)

(ش) هو^(١) الاسم النكرة المضمّن معنى [مِنْ]^(٢) لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، ويُقال فيه في الاصطلاح تمييز ومميّز وتفسير ومفسّر^(٣). قوله:

(ص) اسْمٌ يَمَعْنَى مِنْ مُبَيِّنٌ لِكِرَّةٍ * يُنْصَبُ تَمْيِيزاً يَمَّا قَدْ فَسَّرَهُ

(ش) [قوله]^(٤): «اسم»: جنس، و«يَمَعْنَى مِنْ» يشمل التمييز، واسم لا، والمفعول الثانى من نحو: اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ ذَنْبًا، والمشبه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه «ومُبيِّن» مخرج لما سوى التمييز المشبه بالمفعول به «وَلِكِرَّة» مخرج للمشبه بالمفعول^(٥) به. وحكم التمييز النصب وهو المُتَّبَعُ عليه بقوله: «يُنْصَبُ» وفُهم من قوله: «يَمَّا^(٦) قَدْ فَسَّرَهُ»، أنَّ الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة، أما الاسم المجمل فلا إشكال في أنه

(١) في ش، هـ، ظ، ك، ت «التمييز هو».

(٢) «من» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) التمييز في الأصل مصدر ميز إذا تخلص شيئا من شيء.

وقولهم في الاسم المميز تمييز فجاء من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم.

وقوله: ينصب تمييزاً بما قد فسره. مقتضاه سواء كان مفسراً لإبهام اسم أو نسبة، وليس كذلك بل الناصب لمبين الاسم وهو ذلك الاسم المبهم، وعمل مع أنه جامد لشبهه باسم الفاعل كرتلا زيتا، فإنه شبهه بظارب عمرو في الاسمى والطلب المعنوى، ووجود ما به التمام وهو التنوين، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل كطاب زيد نفساً، أو شبهه نحو زيد طيب نفساً.

(٤) «قوله» تكملة من ز، ظ.

(٥) في ر «مخرج للمفعول» للمشبه ساقط.

(٦) في ظ «ما» لم يكمل عبارة الألفية.

هو الناصب له وهو متفق عليه، وأما الجملة ففيها خلاف. فقول الناصب له الفعل نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، أو ما أشبهه نحو: زَيْدٌ طَيِّبٌ نَفْسًا، وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار «ابن / عصفور»^(١) ولا ينبغي أن ١١٤ يحمل كلام الناظم على ظاهره، فإنه قد نص بعد^(٢): أَنَّ العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه، والعلل له أَنَّ التمييز في هذا النوع كما كان رافعاً للإبهام^(٣) نسبة الفعل^(٤) إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الإبهام عنه، وقوله «اسم» خبر مبتدأ^(٥) مضمير تقديره هو اسم، أى المميز اسم، «وَيَمْتَنِي» فى موضع الصفة لاسم، «وَمِنْ» مضاف إليه، «وَمُيِّن» نعت لاسم، «وَنَكِرَةً» نعت بعد نعت، «وَيُنْصَبُ» جملة مستأنفة، «وَيُمَيِّزُ» منصوب على الحال، «وَبِمَا» متعلق بينصب، «وما» موصولة واقعة على العامل وهو المفسر، «وقد فسر» فى موضع الصلة^(٦) لما، والضمير العائد على الموصول «الهاء» فى «فسره»، وفى «فسره» ضمير مستتر عائد على التمييز، ويجوز أن يكون «اسم» مبتدأ، «وَيُنْصَبُ» إلى آخر الجملة خبر له^(٧)، والأول أظهر، ثم مَثَلُ فقال^(٨):

(ص) كَشِبِرَ أَرْضًا وَقَفِيْزٍ بُرًّا * وَمَنْوَلَيْنِ عَسَلًا وَقَمْرًا
(ش) فَأَتَى بثلاثة مَثَلٍ^(٩):

(١) انظر المقرب ١: ١٦٣.

(٢) فى ز، ك «بعد على» وعبارتهما أكمل.

(٣) فى هـ، ز «للإبهام» تحريف.

(٤) فى ط، ت «العامل».

(٥) فى ز «مبتدأ محذوف».

(٦) فى الأصل «الصفة» تحريف.

(٧) «له» ساقط من هـ.

(٨) فى ك «ثم قال».

(٩) فى ز «أمثلة».

الأول: الممسوح^(١) وهو شَبْرُ أَرْضًا.

الثاني^(٢): المكيل وهو قَفِيزٌ بُرًا.

الثالث: الموزون وهو قوله: مَنَوَيْنِ^(٣) عَسَلًا وَتَمَرًا.

وبقى عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسنذكره في بابه، وقوله «أَرْضًا» تمييز لِشَبْرٍ، «وَبُرًا» تمييز «لَقَفِيزٍ»، «وَعَسَلًا» وَتَمَرًا تمييزان لَمَنَوَيْنِ والمنون تننية من^(٤) وهو الرطل. ثم قال:

(ص) وَتَعَدُّ ذِي وَشَبْهَيْهَا^(٥) اجْزَاؤُهُ إِذَا * أَضَفْتَهَا كَمْدٌ حِنْطَةً غَدَا / ١١٤ ب

(ش) الإشارة «يَذِي» إلى ما دل على^(٦) مساحة أو كيل أو وزن، ففهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين، وقوله: إِذَا أَضَفْتَهَا أَى: [إِذَا أَضَفْتَهَا إِلَى]^(٧) التمييز المنصوب فتقول: شَبْرُ أَرْضٍ، وَقَفِيزُ بُرٍّ، وَمَنَوَا عَسَلٍ^(٨)، وقوله: «كَمْدٌ حِنْطَةً» مبتدأ ومضاف إليه، «وَعَدَا» خبره، وهى^(٩) على حذف القول تقديره: كقولك مَدُّ حِنْطَةٍ غَدَا. ثم قال:

(ص) وَالنُّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلْءِ الْأَرْضِ دَهَبًا

(١) فى الأصل «الممسوح» تحريف.

(٢) فى هـ، ظ، ت «والثاني».

(٣) فى هـ، ز، ظ، ت «ومنون» كما فى الألفية.

القفيز: عشرة مكاييل، والمكول هو الصاع.

المنون: تننية: مَنْ وَيُقَالُ فِيهِ مَنَّا وَهُوَ رطلان.

(٤) فى الأصل «منى» تحريف.

وفى هـ «منأ» وهى صحيحة.

(٥) فى الأصل، ز، ظ، ت «ونحوها» تحريف وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى ت «عليه» تحريف.

(٧) «إذا أضفتها إلى» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت وفى ش ذكر المثال (إذا أضفتها. كمد حنطة. أى إذا

أضفتها إلى التبيين).

(٨) فى ك «ومَنَوَا عَسَلٍ وَتَمَرٍ» أكمل المثال.

(٩) فى ز «وهو».

(ش) يعنى أن المميّز إذا أضيف^(١) وجب نصب التمييز، وفُهم من قوله: «إنَّ كَانٍ مِثْلَ مِلءٍ»^(٢) الأَرْضِ ذَهَبًا، أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور فى كونه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه إذ لا يجوز: مِلءٌ^(٣) ذَهَب. فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجباً نحو: هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ رَجُلًا. إذ يجوز^(٤) أن تقول: هُوَ أَحْسَنُ رَجُلٍ، على أن هذا المثال الثانى ينتصب فيه التمييز ما دام المميز مضافاً، لكنه^(٥) صالح للجر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الاول «وَالنَّصْبُ» مبتدأ، «وَبَعْدَ» متعلق به، «وما» موصولة وصلتها «أضف»، «ووجب» خبر المبتدأ، «وإنَّ كَانٍ» شرط^(٦)، «ومِثْلُ» خبر كان، «ومِلءٌ»^(٧) الأَرْضِ ذَهَبًا^(٨) مبتدأ وخبره محذوف تقديره: لى أو نحوه، والجملة محكية بقول محذوف تقديره: إن كان مثل قولك لى ملء الأرض ذهباً. ثم قال:

(ص) وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى النَّصْبُ بِأَفْعَلًا * مُفَضَّلًا كَأَنَّ أَغْلَى مَنَزِلًا

(ش) يعنى أن الاسم النكرة / إذا وقع بعد^(٩) أفعال التفضيل، وكان فاعلاً^{١١٥} فى المعنى وجب نصبه على التمييز، وعلامة كونه فاعلاً فى المعنى أنك إذا صُغِّتَ من أفعال التفضيل فعلاً جعلت ذلك التمييز فاعلاً به نحو: أَنتَ أَغْلَى مَنَزِلًا. أى عِلَا مَنَزِلِكَ^(١٠)، وفُهم منه أن الواقع بعد أفعال التفضيل إذا لم

(١) فى ش، هـ، ز «أضيف إلى غير تمييز». وعبارتها أدق.

(٢) فى هـ «ملء» وفى ز «ملأ» تحريف.

(٣) فى هـ «ملء»، وفى ز «ملأ»، تحريف.

وفى ت «ملء الأرض».

(٤) فى ط «إذ يصح».

(٥) فى ز، ط، ت «لأنه».

(٦) فى ز «فشرط».

(٧) فى هـ «ملء» وفى ز «ملأ» تحريف.

(٨) «ذهباً» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ت.

(٩) «بعد» مطحوسة فى ط.

(١٠) فى الأصل «على منزلتك». تحريف.

يكن فاعلاً في المعنى لم ينتصب^(١) على التمييز نحو: أَنْتَ أَفْضَلُ رَجُلٍ. بل يجب جره^(٢) بالإضافة، إلا إذا أضيف أفعِل^(٣) إلى غيره فإنه^(٤) ينتصب حيثلِ نحو: أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا. «وَالْفَاعِلُ» مفعول مقدم «بِأَنْصِبَنَّ»، «وَالْمَعْنَى» منصوب على إسقاط الخافض، أى في المعنى، ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى، «وَمُقْضَلًا» حال من الفاعل المستتر في «أَنْصِبَنَّ»، وأفعِل غير متصرف للعلمية والوزن. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ كَأَنْكُرِمَ بِأَبَى بَكْرٍ أَبَا

(ش) يعنى أن التمييز ينصب^(٥) بعد ما دل على تعجب، ومثّل ذلك بقوله: كَأَنْكُرِمَ بِأَبَى بَكْرٍ أَبَا، قال في شرح الكافية [والمراد بأبى بكر]^(٦) صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورضى^(٧) عن أبى بكر صاحبه، وفهم من قوله: «وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا»، أن ذلك غير خاص بالصيغتين المصوغتين^(٨) للتعجب وهى ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلَ بِهِ، فدخل فى ذلك ما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو: وَبِلَّةٌ رَجُلًا، وَوَيْحَةُ إِنْسَانًا، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ قَارِسًا، وَحَشْبُكَ بِهِ كَافِلًا، ونحو ذلك. ثم قال: /

(ص) وَأَجْرُزٌ مِنْ إِنْ شَيْئٌ غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ * وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى...^(٩)

(ش) قد تقدم أن التمييز على معنى «مِنْ»، لكن منه ما يصلح لمباشرتها

(١) فى ش، ز «ينتصب».

(٢) فى ز «خفضه».

(٣) فى الأصل، ط، ت «الفاعل». وما أثبت أدق.

(٤) فى الأصل «هل» تحريف.

(٥) فى ش، ه، ت «ينتصب».

(٦) «والمراد بأبى بكر» تكملة من ش، ه، ز، ك.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٧٣:٢.

(٧) فى ك «ورضى الله».

(٨) فى ش، ك «الموضوعتين».

(٩) فى ز أكملت بيت الألفية «والفاعل المعنى كطب نفساً تفد».

ومنه ما لا يصلح، وكله صالح لمباشرتها^(١) إلا نوعين: تمييز العدد، وما هو فاعل في المعنى، وقد استثناهما، فلا يُقال في: عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا، عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ. ولا في طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا. طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ.

ثم أتى بمثال من الفاعل في المعنى فقال:

(ص) ... * ... كَطِبَ نَفْسًا تَفَدُّ

«فَتَفَدُّ» تمييز وهو فاعل في المعنى؛ لأن التقدير: لتطب نفسك. «وغير» مفعول باجْزُرْ، «وَمِنْ» متعلق باجْزُرْ، «وَالْفَاعِلِ» مجرور عطفاً على «ذِي»، والموصوف بذي محذوف، وكذلك بالفاعل^(٢)، «وَالْمَعْنَى» منصوب بإسقاط^(٣) «فِي»، «وَأِنْ شِغْتَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن^(٤) شغت فاجزر بمن غير التمييز صاحب العدد، وغير التمييز الفاعل في المعنى. ثم قال:

(ص) وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدْ مُمْطَلَقًا * وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سَبَقًا

(ش) يعنى أن العامل في التمييز يجب تقديمه عليه، فيلزم^(٥) وجوب تأخير التمييز، وقوله: «مُمَطَلَقًا»، أى سواء كان اسماً أو فعلاً، أما إذا كان اسماً فلا يتقدم عليه بإجماع نحو: عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا، فالعامل^(٦) في «دِرْهَمٍ»^(٧) عشرون، فلا يجوز: عِنْدِي دِرْهَمًا عِشْرُونَ.

وأما إذا كان فعلاً، فإن كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضاً / ١١٦
تقديمه عليه نحو: مَا أَكْرَمَكَ أَبَا، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ.

(١) ما بعد «لمباشرتها» إلى هنا ساقط من هـ.

(٢) في ش «وكذلك الموصوف بالفاعل».

(٣) في ش، هـ، ز، ك، ت «على إسقاط».

(٤) «إن» ساقطة من ت.

(٥) في ت «فيلزم».

(٦) في ظ «والفاعل» محذوف.

(٧) في ز «درهما».

وإن كان متصرفاً ففى تقديم التمييز عليه خلاف، والمشهور منع تقديمه وهو مذهب «سيبويه»، وأجاز قوم تقديمه منهم «المازنى» و«المبرد» وتبعهم الناظم فى غير هذا النظم^(١)، والظاهر قوله: «نَزَرَا سَبَقًا»، أن له مذهباً ثالثاً، وهو جواز تقديمه بقله، ولم يقل به أحد، ومن شواهد تقديمه قوله:

٨٨ = وَلَسْتُ إِذَا ذُرْعًا أَضْبِقُ بِضَارِعٍ * وَلَا يَأْتِسُ عِنْدَ التَّعْسَرِ مِنْ يُسْرِ^(٢)

وأبيات أخر^(٣).

«وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ» مفعول مقدم^(٤)، «وَمُطْلَقًا» حال من عامل^(٥) التمييز^(٦) «والفعل» مبتدأ، «وَذُو التَّضْرِيفِ» نعت له، والخبر «فى سُبُقٍ»، و«نَزَرَا» حال من الضمير المستتر فى سُبُقٍ.

(١) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٧٧٥:٢ - ٧٧٨.

«إن كان الفعل متصرفاً، فمذهب سيبويه منع التقديم نظراً إلى أنه فى الأصل فاعل، ومذهب المازنى والمبرد والكسائى جواز تقديمه؛ لأن الفعل عامل قوى بالتصرف، ولو كان الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لغيره بمقتضى ذلك فى نحو: (أَذْهَبْتُ زَيْدًا) فكان لا يجوز أن يقال: (زَيْدًا أَذْهَبْتُ)؛ لأن أصله: ذَهَبَ زَيْدٌ، ولا خلاف فى أن ذلك جائز، فكذلك ينبغى أن يحكم بجواز ذلك (صَدْرًا صَبَاقٌ زَيْدٌ) وما أشبهه». انظر المقتضب ٣: ٣٦، ٣٧، والخصائص ٢: ٣٨٤.

(٢) الشاهد لأبى الهول الحميرى.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٧٧:٢، وشرح ابن الناظم ٣٥٢، وهامش شرح ابن عقيل ٦٧٢:١.

ورد صدر البيت فى هـ، ز «ولست أنا ذرعا أضيق بضارع»

وورد عجزه فى ز «ولا آيس عند التعسر من يسر».

ذرعا: الذرع بسط اليدين وضقت بالأمر ذرعا لم أطلقه.

ضارع: ذليل.

(٣) وأبيات أخر. منها: قول رجل من طىء:

أَنْفُسًا تَطْلُبُ بِتَيْلِ الْمَثَى وَدَاعِي الْمَثَوْنِ يُتَادَى جِهَارًا

وقول الخليل السعدى:

أَتَهْجُو لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَتَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطْلُبُ

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٧٧:٢، ٧٧٨، وشرح ابن عقيل ٦٧٢:١.

(٤) فى هـ، ز، ط «بقدم» تحريف.

(٥) فى ط «فاعل» تحريف.

(٦) «التمييز» ساقطة من هـ.

(حروف الجر)

(ص) هَاكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا^(١) عَدَا لِي عَنْ عَلَى
مُنْذُ مُنْذُ رَبِّ اللَّامُ كَيْ وَآوُ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَّى

(ش) ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً وهي كلها متساوية في جر الاسم، وقد ذكر بَعْدُ معنى كل واحد منها^(٢) وما يختص بها^(٣) إلا «خَلَا» و«حَاشَا» و«عَدَا»، فإنه تقدم الكلام فيها في باب الاستثناء، وأما^(٤) «كَيْ» وَلَعَلَّ وَمَتَّى فإنه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها، أما «كَيْ» فتجر «ما» الاستفهامية قالوا: «كَيْتَمَةً»^(٥) بمعنى «لَيْلَةٍ»، و«ما» المصدرية مع صلتها نحو قوله:

١١٦
ب

٨٩ - إِذَا أَلْتَ لَمْ تَلْفَعْ فَضَرْ فَإِنَّمَا * يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٦) /

وأن المصدرية في قوله^(٧):

(١) في ظ «حاش».

(٢) في ظ، ت «منهما» تحريف.

(٣) في ز «به».

(٤) في هـ، ت «ولا» تحريف.

(٥) في الأصل، ظ «كَيْتَمَةٍ» تحريف.

(٦) البيت متعدد النسبة.

تُسَبِّحُ لِقَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ، ونسبه الجعدي في حماسته لعبد الله بن معاوية، وقيل: للناطقة الديباني، وقيل: الجعدي.

والصحيح أنه لقيس بن الخطيم فقد ورد في ديوانه ١٧٠

كما ورد في شعر عبد الله بن معاوية ٥٩.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٨٢:٢، وشرح الكافية للرضي ٢٣٩:٢، وشرح المرادي ١٩٠:٢،

وشرح الشواهد للعيني ٢٠٤:٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٥٠٧:١، والخزانة ٥٩١:٣، ومعجم

شواهد النحر ١١١.

وفي رواية ورد عجز البيت:

«يراد الفتى كيما يضر وينفع».

(٧) في ز «كقوله».

٩٠ - فَقَالَتْ أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَعَا * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَقْرَ وَتَخْدَعَا^(١)

وهى فى هذه المواضع كلها بمعنى اللام، ويطرد جرها «لأن»^(٢) المصدرية، وكذلك^(٣) أجازوا فى نحو: جِئْتُكَ كَنَى^(٤) تُكْرِمَنِى، أن يكون «كَنَى» حرف جر، «وَأَنْ» مقدرة بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأما «لَعَلَّ» فإن الجر بها وارد فى كلام العرب خلافاً لمن أنكره^(٥) كقوله:

٩١ - لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنْ أُمِّكُمْ شَرِيمٌ^(٦)

وأما «متى» فهى فى لغة «هذيل» بمعنى «من» ومنه قولهم^(٧) [أَخْرَجَهَا]^(٨) مَتَى كُتْمِهِ أَى مِنْ كُتْمِهِ^(٩). «وَهَاكَ» اسم فعل بمعنى «تُحْدِ»، ولم يذكر «الجوهري». و«الزبيدي» فيها^(١٠) إلا التنبيه، وزاد «الجوهري» الزجر فهى عندهما حرف فقط وقد ذكرها «ابن مالك» فى التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ^(١١)، «وَحُزُوفَ الْجَزِّ» مفعول به «وهى» مبتدأ، وخبره من إلى...

(١) الشاهد لجميل بثينة. انظر ديوانه ١٢٥. وشرح الكافية لابن مالك ٧٨٢:٢، وشرح ابن الناطم ٣٥٥،

وشرح الشواهد للعنى ٢٠٤:٢، وشرح التصريح ٣:٢.

(٢) فى ظ «بأن».

(٣) فى هـ، ز، ت «ولذلك» تحريف.

(٤) فى هـ «جفت».

(٥) قال المرادى فى الجنى ٥٨٢ «لعل حرف جر فى لغة عُقَيْل، وروى الجز بها عن العرب أبو زيد والفراء

والأخفش وغيرهم».

(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزو.

انظر المقرب ١٩٣:١، وشرح الكافية لابن مالك ٧٨٣:٢، وشرح الشواهد للعنى ٢٠٤:٢، وشرح

التصريح ٢:٢ والخزانة ٣٦٨:٤.

«لعل»: روى فى لامها الأخيرة الفتح الكسر.

(٧) «قولهم» ساقطة من ز، وفى هـ «قوله».

(٨) «أخرجها» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) «أى من كمه» ساقط من ك.

(١٠) فى ز، هـ «فى ها».

وفى ت «فى هذا» تحريف.

(١١) انظر الصحاح ٢٥٥٧:٦ «ها»، والتسهيل ٢١٠.

إلى^(١) آخر البيت^(٢)، وكل ما بعده من معطوف عليه على إسقاط العاطف، ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر، وهي سبعة أحرف، وقد أشار إليه بقوله:

(ص) بِالظَّاهِرِ اخْضُصْ مِنْذُ مُذْ وَحَتَّى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَزُبَّ وَالثَّاءَ

(ش) يعنى أن هذه الحروف^(٣) السبعة لا تدخل على المضمر^(٤) بل^(٥) على الظاهر فقط نحو: مِنْذُ^(٦) يَوْمَيْنِ، وَحَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ^(٧)، وَزَيْدٌ كَتَمْتُ وَحَيَاتِكَ، وَزُبَّ رَجُلٍ، وَتَاللَّهِ^(٨).

وفهم منه أن ما عدا هذه السبعة من حروف^(٩) / الجر تدخل على الظاهر^{١١٧} والمضمر «ومِنْذُ»^(١٠) مفعول «باخْضُصْ» وما بعده معطوف عليه^(١١) «وبالظَّاهِرِ» متعلق باخْضُصْ. ثم إن هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصاً آخر زائداً على الاختصاص بالظاهر، وهي أربعة، وقد أشار إليها بقوله:

(ص) وَاخْضُصْ مِنْذُ وَمِنْذُ وَلَقَّا وَزُبَّ * مُتَكَّرًا وَالثَّاءَ لِلَّهِ وَزُبَّ

(١) «إلى» ساقطة من هـ، ط، ت.

(٢) فى هـ، ت «البيت» تحريف.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الأحرف».

(٤) فى ز «المضمر».

(٥) فى ز «بل تدخل».

(٦) فى ش «نحو منذ يوم، ومنذ يومين».

فى ز «منذ يومين».

فى ك «منذ يومين، ومنذ يومين» الأمثلة هنا شملت منذ، ومنذ.

(٧) سورة القدر. آية: ٥.

(٨) فى ز «وتأ الله» تحريف.

(٩) فى الأصل «من حرف» تحريف.

(١٠) فى الأصل «ومنذ».

(١١) «عليه» ساقطة من ت.

(ش) يعنى أن «مُذَّ وَمُنْذُ» لا يكون الظاهر الذى يدخلان عليه إلا وقتاً يعنى^(١) اسم زمان نحو: مُذَّ يَوْمَنَا^(٢)، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

وأن «رُبَّ» لا يكون الظاهر الذى يدخل عليه إلا نكرة نحو: رُبَّ رَجُلٍ وَأَنَّ التاء لا يكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا لفظ اللّه^(٣)، ولفظ «رُبَّ» نحو تَاللَّهِ، وَحِكْمِي: تَرَبُّبُ الْكَفَبِيَّةِ.

إلا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على «رُبَّ»، وفهم منه أن ما بقى من الأحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقاً، «وَوَقْتًا» مفعول «بِاخْصُصْ»، «وَمِنْذُ» متعلق بِاخْصُصْ، و«مِنْكَرًا» معطوف على وقتًا^(٤)، «وَبِرُبِّ»^(٥) معطوف على «مِنْذُ»، «وَالْتَاءُ» مبتدأ وخبره «لِلَّهِ»، «وَرُبَّ» معطوف على «لِلَّهِ»^(٦). وقوله^(٧):

(ص) وَمَا زَوَّوْا مِنْ نَحْوِ رُبِّهِ فَتَى * نَزَّرَ كَذَا «كَهَا»^(٨) وَنَحْوُهُ أَتَى

(ش) قد تقدم أن رُبَّ والكاف من الأحرف المختصة بالظاهر، فأشار بهذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلاً. ومنه قول العرب: رُبُّهُ رَجُلًا. وقول الراجز^(٩):

(١) يعنى «ساقطة من ت.

(٢) فى ت «يومان».

(٣) فى ز (لفظ اسم الله).

(٤) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «وقت».

(٥) فى الأصل «ورب».

وما أثبت أدق.

(٦) فى الأصل، ش، هـ، ك، ت «الله».

(٧) فى ش، ز، ك «ثم قال».

(٨) فى هـ «كذلك ها» تحريف.

(٩) فى هـ «ومنه قول الراجز».

وفى ز «وقول الشاعر».

٩٢ - [خلا الذنابات شمالا كثبا ^(١)]

وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا

وفهم من المثال ^(٢) / أن المضمّر الذى يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير $\frac{117}{ب}$ غائب وقوله: «ونحوه» أى ونحو «كها»، ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد ونحوه ^(٣) من ضمير الغائب «كهو» أو «هن» ^(٤)، كقوله:

٩٣ - فَلَا تَرَى بَغْلًا وَلَا حَلَايِلًا
كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَا ظِلًّا ^(٥)

فيكون الضمير على هذا عائداً على ها.

والآخر: أن يكون المراد ونحو ذلك، أى ^(٦) من دخول الأحرف المختصة بالظاهر على المضمّر ^(٧). كقوله:

^(١) الرجز للعجاج. وما بين المعقوفين تكملة من ك.

انظر ديوانه ٧٤، واللسان «وعل». والكتاب ٣٨٤:٢، وشرح المفصل ١٦:٨، ٤٢، ٤٤، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٣:٢،

ومجموع أشعار العرب ٤١:٢ - ٤٢، وشرح المرادى ١٩٦:٢، والخزانة ٢٧٧:٤. وفي رواية للبيت الأول: «نحى الذنابات شمالاً كثبا».

أم أو عال: هضبة فى ديار بنى تميم.

^(٢) فى ز «المثاليين».

^(٣) فى ظ «ونحوها أى».

^(٤) فى ه «وهو هو وهن» وفى ت «وهو وهن».

^(٥) الشاهد لرؤبة بن العجاج.

انظر ديوانه ١٢٨ والكتاب ٣٨٤:٢، ووصف المباني ٢٨٠، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٣:٢،

وشرح المرادى ١٩٩:٢، وشرح التصريح ٤:٢، ومعجم وشواهد العربية ٥٢٠:٢.

البعل: الزوج، خللاً: جمع حليلة، وهى الزوجة.

الحاظل: المانع من التزويج.

روى البيت الأول فى الأصل، ش، ك «أفلا ترى بعلاً ولا خللاً».

^(٦) فى ه، ك، ت «أنى» تحريف.

^(٧) فى ز «الضمير».

٩٤ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَاَسَ فَتَى حَتَّكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ^(١)

فأدخل على «حتى» الضمير^(٢) وهى من الأحرف^(٣) المختصة بالظاهر،
«وما» موصولة «وَرَوَّأَا» صلتها^(٤)، والضمير فى «رَوَّأَا» عائد على النحويين،
والضمير العائد من^(٥) الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: رَوَّاهُ، «وَنَزَّزَ»
خبر المبتدأ، «وَكَهَا» مبتدأ خبره «كَذَا»، «وَنَحْوُهُ أَتَى» مبتدأ وخبر. ثم شرع
فى معانى حروف الجر، وبدأ بمن^(٦) فقال:

(ص) بَقُصْ وَيَنْ وَأَتْلَى لِي الْأَمْكَنَةُ بِمَنْ وَقَدْ تَأْتَى لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ^(٧)

(ش) فذكر «لمن» خمسة معان:

الأول: التبويض، كقوله - تعالى :- (فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ)^(٨)

الثانى: التبيين كقوله - تعالى :- (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)^(٩)

وعلامته أن يصح تقدير الذى فى موضعها، أى فاجتنبوا الرجس^(١٠)
الذى هو الأوثان.

(١) لم أشر على قائله وقد ورد فى كثير من كتب النحو غير معزو.

انظر المسائل العسكرية ١٣٧، وشرح المرادى ٢: ٢٠٠.

وشرح الشواهد للعينى ٢: ٢٠٩، ٢١٠، والهمع ٤: ١٦٦.

وفى ز «فلا والله لا يكفى أناس» تحريف.

لا يُلْفِي: أى لا يجد.

(٢) فى ه، ت «فأدخل حتى على المضمير».

فى ش، ز، ط، ك «فأدخل حتى على الضمير وهو» وعبارتهما أدق وأحسن.

(٣) فى ش «الحروف».

(٤) فى ش، ك «صلتها» وهى أضبط.

(٥) فى الأصل، ش، ك «على».

(٦) «وبدأ بمن» ساقط من ش.

(٧) ذكر فى ه، ك، ت جزء من الشطر الثانى

«وزيد فى نفى وشبهه فجر * لكرة ...»

(٨) سورة البقرة. آية: ٢٥٣.

(٩) سورة الحج. آية: ٣٠.

(١٠) «الرجس» ساقطة من ط، ت.

الثالث: ابتداء الغاية فى المكان، نحو: خَرَجْتُ مِنَ الْمَسْجِدِ.

١١٨
أ

الرابع: ابتداء / الغاية^(١) فى الزمان كقوله - تعالى -^(٢):

(مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)^(٣)

وفُهِم من قوله: «وَقَدْ تَأْتِي» أن إتيانها للابتداء^(٤) فى الزمان قليل، وهو مختلف فيه.

ومذهب «الأخفش» و«الكوفيين» أنها قد تكون لابتداء الغاية مطلقاً، وهو اختيار الناظم، قال فى شرح^(٥) الكافية: وهو الصحيح لصحة السماع بذلك^(٦).

الخامس: الزيادة ويشترط فى زيادتها أن تكون بعد نفى أو شبهه، وهو المنبّه عليه بقوله:

(ص) وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ ... *

وشبه النفى الاستفهام، [كقوله^(٧)] (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)^(٨)

والنهي، نحو: لَا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ.

وأن يكون مجرورها نكرة، وهو المنبّه عليه بقوله:

(ص) ... فَجَرُّ * نَكْرَةً ...

(١) «الغاية» ساقطة من ك.

(٢) «تعالى» ساقطة من هـ، ط، ت. وفى ش، ز «عز وجل».

(٣) سورة التوبة. آية: ١٠٨.

(٤) فى هـ، ز، ت «لابتداء».

(٥) «شرح» ساقطة من ز.

(٦) انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٣٩٩ وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٧:٢.

(٧) «كقوله» تكملة من ط.

وفى الأصل وبقية النسخ «نحو».

(٨) سورة فاطر. آية: ٣.

ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال:

... * ... كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ

(ش) «فَمَا» نفى^(١)، «وَمِنْ» زائدة في المبتدأ، ولباغ خبره، وقوله: «وَمِنْ» متعلق «بِابْتِدَاءٍ» وهو مطلوب له «وَبَعْضُ وَبَيِّنٌ»^(٢) فهو من باب التنازع، «وَفِي الْأَمْكِنَةِ» متعلق بابتداء، «وَقَدْ تَأْتِي»^(٣) جملة مستأنفة، «وَلَيْتَ» متعلق بتأني. ثم قال:

(ص) لِلْإِنِّيَا حَتَّى وَلَا مَ وَإِلَى * ...

(ش) يعني^(٤) أن هذه الأحرف الثلاثة مستوية في الدلالة على الانتهاء، إلا أن دلالة «إِلَى» على الانتهاء أكثر، ثم «حَتَّى» ثم «الْإِنِّيَا»، فمثال «إِلَى»: «كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى»^(٥) ومثال «حَتَّى» (فَتَقُولُ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ)^(٦) ومثال «الْإِنِّيَا» (كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى)^(٧).

ثم قال:

(ص) ... * وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا

(ش) يعني أن «مِنْ» و«الْبَاءِ» مستويان في الدلالة على البدل. فمثال «مِنْ» قوله - تعالى -: (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ / مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ [يَخْلُقُونَ])^(٨) ومثال «الْبَاءِ» ^{١١٨} قوله - صلى الله عليه وسلم - في عائشة - رضي الله عنها - :

(١) في ز «نافية».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «ولبعض وبين» وعبارتها أدق.

(٣) «وقد تأتي» ساقطة من ت.

(٤) «يعني» ساقطة من ت.

(٥) سورة لقمان. آية: ٢٩.

(٦) سورة الصافات. آية: ١٧٤.

(٧) سورة الرعد. آية: ٢، سورة فاطر. آية: ١٣.

(٨) سورة الزخرف. آية: ٦٠.

ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(مَا يَشْرُونِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ) ^(١) أَى بَدَلَهَا.

«وَمِنْ» مبتدأ، «وَبَاءٌ» معطوفة عليه، «وَيُفْهِمَانِ» بدلا فى موضع الخبر ثم قال:

(ص) وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ وَفِي * تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَغْلِيلٍ قُفَى
وَزَيْدٌ ... *

(ش) قد تقدم أنَّ «اللام» تكون للانهاء، وقد ذكر لها هنا خمسة معان: الأول: الملك، نحو: المَالُ لِرَئِيسٍ.

الثانى: شبه الملك، نحو: السَّرْجُ لِلْفَرَسِ.

الثالث: التعدية، نحو: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) ^(٢).

الرابع: التعليل نحو: جِئْتُ لِإِكْرَامِكَ.

الخامس: الزيادة، وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير.

نحو: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوُيَا تَعْبِرُونَ) ^(٣)

أو لكونه فرعاً كقوله ^(٤) . تعالى :- (فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ) ^(٥)

^(١) حديث شريف ونصه فى موسوعة أطراف الحديث ٣٤٦:٩.

(مَا يَشْرُونِي أَنْ لِي حُمْرُ النَّعَمِ)

والمذكور فى مسند أحمد ١٠٣:١، ٢٥٩ / ٢ / ١٨١:٢ / ٦٩:٥، ٢٤١.

(مَا يَشْرُونِي الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) وفى السيرة النبوية لابن هشام ١٤٥:٤ ورد هذا الحديث فى حلف الفضول ونصه. قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: لقد شهدت فى دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لى به حمر النعم ولو أدعى به فى الاسلام لأجبت. وورد فى البخارى حديث عن حمر النعم فى باب الجمعة ١٦٩:١، ٣٢٣:٣ فانظرو. أما قول الشارح أن الحديث فى عائشة فأعتقد أن العبارة مقحمة من الناسخ حيث لم يرد ذلك فى أى من المصادر والمراجع السابقة. وانظر المعجم المفهرس ٤٤٥:٢.

^(٢) سورة مريم. آية: ٥.

^(٣) سورة يوسف. آية: ٤٣.

^(٤) فى ظ، ك (نحو قوله).

^(٥) سورة هود. آية: ١٠٧، وسورة البروج. آية: ١٦.

وقد تَزَادَ لغير ذلك، كقوله [تعالى]^(١): رَدَفَ لَكُمْ^(٢) وقوله: «وَاللَّامُ لِلْمُلْكِ» مبتدأ وخبر، «وَشِبْهِهِ» معطوف على الملك، «وَفِي تَغْدِيَةٍ» متعلق بقفى، أى تُبْع، «وَتَغْلِيل» معطوف على تعدية، «وَزَيْدَ» فعل ماض مبنى للمفعول، وفيه ضمير مستتر عائد على اللام. ثم قال:

(ص) ... وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَيْنِ بِمَا * وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا^(٣)

(ش) يعنى أن «الباء» و«فى» يشتركان^(٤) فى الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة «الباء» على الظرفية قوله - تعالى -: (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ)^(٥).

ومثال دلالتها على السببية قوله - تعالى :-

(فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ / هَادُوا حَرَفْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ)^(٦) ومثال $\frac{119}{1}$ دلالة فى على الظرفية: زَيْدٌ فى الْمَسْجِدِ.

ومثال دلالتها^(٧) على السببية قوله - تعالى -: (لَمَسْكُكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابَ عَظِيمٍ)^(٨) والظرفية فى «فى» أكثر، والسببية فى «الباء» أكثر، وفهم من قوله

(١) «تعالى» تكملة من هـ، ز، ت.

وفى ش، ظ «نحو»، وفى ك «نحو قوله».

(٢) الآية من قوله تعالى «قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدَفَ لَكُمْ يَغْفُضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ»

سورة النمل. آية: ٧٢.

(٣) فى هـ أكمل بيت الألفية.

وَزَيْدٌ وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَيْنِ بِمَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

(٤) فى ش «مشتركان» وفى هـ، ك، ت «مشتركان».

(٥) سورة الصافات. آية: ١٣٧، ١٣٨.

فى ش زيادة بعد الآية «والفرق بين لام الصيرورة ولام الصلة أن لام الصيرورة تبنى بتأخير مجرورها عن متعلقها» وقد تكون هذه الزيادة من الحاشية ودخلت فى المتن سهواً.

(٦) سورة النساء. آية: ٦٠.

ما بين المعقوفين تكملة من ز.

(٧) فى ز «دلالة فى».

(٨) سورة الأنفال. آية: ٦٨.

[وقد]^(١) يُبَيِّنَانِ^(٢) السَّبَبَا، أن دلالتهما على السببية قليل، «والظرفية» مفعول مقدم باستتار، «وبنا» متعلق باستتار، «وفى» معطوف على ببا، «وقد يُبَيِّنَانِ» جملة مستأنفة. ثم قال^(٣):

(ص) بِالْبَا اسْتَعِيْنْ وَعَدُ عَوْضِ الْوَقْدِ * وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ يَهَا انْطِقِ

(ش) قد تقدم أن «الباء» تكون للظرفية والسببية، والبدل، وذكر لها في هذا البيت أيضاً سبعة معان:

الأول: الاستعانة نحو: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ.

الثاني: التعدية وهي المعاقبة لهمزة التعدية نحو: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، أى أذهبته. ومثله قوله - عز وجل -: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ)^(٤) أى أَذْهَبَ^(٥) سَمْعَهُمْ.

الثالث: العوض وهي الداخلة على الأثمان نحو: اشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِأَلْفٍ.

الرابع: الإلصاق [نحو]^(٦) (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ)^(٧)

الخامس: معنى «مع» نحو (قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٨) أى مع الحق.

= فى ز، ك ذكر قوله تعالى (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَلْتُمْ فِيهِ غَدَابٌ عَظِيمٌ)

وهي الآية: ١٤ من سورة النور.

(١) «وقد» تكملة من ه، ز، ط، ت.

(٢) فى الأصل «تبيان» تحريف.

(٣) «ثم قال» ساقط من ه.

(٤) سورة البقرة. آية: ٢٠.

فى ز (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) لم تكمل الآية واكتفت بموضع الشاهد.

(٥) فى ش، ه، ز، ك، ت «لأذهب».

(٦) «نحو» تكملة من ش، ه، ز، ط، ت.

(٧) سورة المائدة. آية: ٦.

فى الأصل «فأمسحوا برؤوسكم».

(٨) سورة النساء. آية: ١٧٠.

فى ش، ه، ز، ك، ت «قد جاءكم الرسول بالحق».

السادس: معنى «من» التى للتبعيض، كقوله - تعالى (١) (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) (٢).

السابع: معنى «عن» كقوله: (وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْفَمَامِ) (٣).

«وبالْبَاءِ» متعلق / «بِاسْتَعْنٍ» ويطلبه «عَدُّ وَعَوَاضٍ» فهو من باب التنازع ^{١١٩}_ب «ومثْلٌ» حال من الضمير فى «بِهَا» وهو مضاف لِمَعٍ، «وَمِنْ وَعَنْ» معطوفان عليه. والتقدير: انطق بالباء حال (٤) كونها مماثلة فى المعنى لمع ومن وعن. ثم قال:

(ص) عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى لِي وَعَنْ * ...

ذكر «لعلى» ثلاثة (٥) معان:

الأول: الاستعلاء. وهو أصلها ويكون حسياً كقولك: رَكِبْتُ عَلَى الْفَرَسِ. ومعنوياً كقوله:

٩٥ - [قَدْ اسْتَوَى بِشَرْ عَلَى الْعِرَاقِ]

من غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ (٦)

الثانى: معنى «فى» كقوله - تعالى (٧):

(١) «تعالى» ساقطة من هـ ، ت.

(٢) سورة الإنسان. آية: ٦.

(٣) سورة الفرقان. آية: ٢٥.

(٤) فى ش، هـ ، ز، ت «فى حال».

(٥) فى هـ ، ز «ثلاث».

(٦) لم أعر على قائله وقد ورد فى اللسان «سواء»

ورصف المباني ٤٣٤، والبحر ١: ١٣٤

ما بين المعقوفين تكملة من ش.

استوى: هنا بمعنى أقبل. قال الفراء فى معانيه ١: ٢٥ «الاستواء فى كلام العرب على جهتين: إحداهما: أن يستوى الرجل وينتهى أو يستوى عن اعوجاج فهذان وجهان. ووجه ثالث أن تقول: كان مقبلاً على فلان ثم استوى علىَّ يُشَاتَمْنِي. وإلىَّ سواء، على معنى أقبل إلىَّ وعلىَّ».

(٧) «تعالى» ساقطة من ظ، ت.

(وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ)^(١).

الثالث: معنى «عَنْ» كقوله:

٩٦ - إِذَا رَضِيتَ عَلَىٰ بَنُو قُشَيْرٍ * لَعَمْرُ اللَّهِ أَغْجَبَنِي رِضَاهَا^(٢)

«وعلى» مبتدأ وخبره «لِلْإِسْتِعْلَاءِ»، «وَمَعْنَى» معطوف على «الاستعلاء» وهو

مضاف إلى «فِي وَعَنْ». ثم قال:

(ص) ... * يَعْنِ تَجَاوَزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطِنَ

وَقَدْ نَجَّى مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى * ...

(ش) ذكر^(٣) «لَعْن» ثلاثة معان:

الأول: التجاوز وهو أصلها كقولك^(٤): رَمَيْتَ عَنِ الْقَوْسِ^(٥)، وَأَخَذْتُ

عَنْ زَيْدٍ. وفهم ذلك من قوله: «عَنِّي مَنْ قَدْ فَطِنَ».

الثاني: معنى «بعد» كقوله - تعالى^(٦): (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)^(٧)

أى بعد طبق.

الثالث: معنى «على» كقول الشاعر:

٩٧ - لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ لَا أَفْضَلَ لِي حَسَبٍ * عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتُخْزُونِي^(٨)

(١) سورة البقرة. آية: ١٠٢.

(٢) الشاهد لثخيف العقيل. انظر اللسان «رضي».

وشرح الكافية لابن مالك ٨٠٩:٢، والخصائص ٣١١:٢، ٣٨٩، ووصف المباني ٤٣٤، وشرح المراتى

٢١٤:٢، وأوضح المسالك ١٣٨:٢ وشرح التصريح ١٤:٢.

(٣) فى هـ، ظ، ت «فذكر».

(٤) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «كقوله».

(٥) والأدق قولك: رَمَيْتَ إِلَهُهُمْ عَنِ الْقَوْسِ.

وَأَخَذْتُ الْعِلْمَ عَنْ زَيْدٍ.

كلذا ورد المثال الثانى فى ش، ز.

(٦) «تعالى» ساقطة من هـ، ت.

وفى ش، ك «عز وجل».

(٧) سورة الانشقاق. آية: ١٩.

(٨) الشاهد لدى الأصعب العدوانى - الحرثان بن الحارث -

وفهم من قوله: «وَقَدْ تَجَى»، أن إتيانها بمعنى «بعد» و«على» قليل. وقوله:
(ص) ... * كَمَا عَلَى^(١) مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جَعَلَا

تتميم للبيت / فإنه قد سبق البيت الذى قبله أن «على» تجىء بمعنى «عن»، $\frac{١٢}{١}$
إلا أن فيه إشارة للحمل والمفاداة^(٢)، «وَتَجَاوَزَا» مفعول مقدم «بعنى» و«بعن»
متعلق «بعنى»^(٣)، «وَمَوْضِعٍ» منصوب على الظرفية^(٤) وهو متعلق بتجى،
«وَيَعْدِ» مضاف إليه. ثم قال:

(ص) شَبَّ بِكَافٍ وَبَهَا^(٥) التَّغْلِيلُ قَدْ يُغْنَى وَزَالِدَا لَتَرْكِيْدٍ وَرَدِّ

(ش) ذكر «للكاف» ثلاثة معان:

الأول: التشبيه. وهو أصلها وأكثر معانيها نحو: زَيْدٌ كَعَمْرُو.

الثانى: التعليل. وهو المشار إليه بقوله: «وَبَهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُغْنَى». كقوله -

عز وجل :- (وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ)^(٦).

أى لأجل هَذَى اللِّ لَكُمْ^(٧)، وفهم من قوله: «قَدْ يُغْنَى»، أن إتيانها
للتعليل قليل.

= انظر: اللسان «دين»، «عن» و«لوه».

وشرح الكافية لابن مالك ٨٠٩:٢، وأمالى القالى ٩٣:١، وشرح المرادى ٢١٦:٢، وشرح ابن عقيل

٢٣:٢، وأوضح المسالك ١٤٠:٢، وشرح الشواهد للعينى ٢٢٣:٢، وشرح التصريح ١٥:٢.

لاه: أى لله دار ابن عمك.

ولاه من الملاءمة وهى المنازعة.

(١) فى ظ «فى» تحريف.

(٢) فى ش، ك «إلى الحمل والمعادلة» تحريف.

وفى ز «للحمل والمبادلة» وفى ظ «للحمل والمفاداة» تحريف.

(٣) فى ظ «بعلى» تحريف.

(٤) فى هـ «الظرف».

(٥) فى الأصل، هـ، «وبه» تحريف. وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) سورة البقرة. آية: ٩٨.

(٧) فى ش «لأجل هدايته لكم».

وفى ك «لأجل هداية الله لكم».

الثالث: زيادتها للتوكيد^(١). وهو المشار إليه بقوله: «وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٌ» كقوله - عز وجل -: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)^(٢).

أى لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ^(٣). «والتَّغْلِيلُ» مبتدأ وخبره «قَدْ يُغْنَى»، وبها متعلق بـ «وَزَائِدًا» نُصِبَ على الحال من الضمير المستتر فى ورد، «وَلِتَوْكِيدٍ» متعلق بـ «وَزَائِدًا»^(٤)، واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحَرْفِيَّةِ ويستعمل اسماً وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

(ص) وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى * ...

(ش) يعنى أن كاف التشبيه^(٥) يستعمل اسماً، فقل فى الضرورة، وهو مذهب «سيبويه» كقوله:

٩٨ - وَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطُنَا * تَصْرُوبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْقِي^(٦)

وقيل فى الاختيار وهو مذهب «الأخفش» / وإليه ذهب المصنف^(٧)، ١٢٠ ب
ولذلك أطلق فى قوله «وَاسْتُعْمِلَ»^(٨) اسماً، و«أَنَّ» عَنْ وَعَلَى أيضاً^(٩)
يستعملان اسمين. وقد أشار إليهما بقوله: «وَكَذَا عَنْ وَعَلَى»،

(١) فى ز «للتأكيد».

(٢) سورة الشورى. آية: ١١.

(٣) «أى ليس مثله شىء» ساقط من هـ.

(٤) فى ش، ظ، ت «يزائد» وما أثبت أدق كما فى الأصل، والألفية وبقية النسخ.

(٥) فى هـ: «الكاف» تحريف.

(٦) الشاهد لامرىء القيس انظر ديوانه ١٧٦، واللسان «كيف» وأمالى الشجر ٢: ٢٢٩، ووصف المباني

٢٧٣، وشرح المرادى ٢: ٢١٧، والخزانة ٤: ٣٦٢. روى صدر البيت فى الأصل «ورحنا بكاس الماء

يجنب وسطنا»

وروى صدر البيت فى هـ «ورحنا بك بن الماء يجنب وسطنا».

ابن الماء: طائر.

(٧) قال المرادى فى الجنى ٧٨ «ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسماً إلا فى ضرورة الشعر.

ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً فى الاختيار. وشذ أبو

جعفر بن مضاء فقال: إن الكاف اسم أبدأ؛ لأنها بمعنى «مثل».

(٨) «واستعمل» ساقطة من ظ.

(٩) «وأيضاً» ساقطة من هـ، ز، ت.

أى^(١) وكذلك أيضاً يستعمل «عن وعلى» اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسماً، ثم علل استعمالهما اسمين بقوله؛

(ص) ... * مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا

(ش) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما «من» لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف، وإنما دخل على الاسم. فمن دخول «من» على «عن» قوله:

٩٩ - قُلْتُ لِلرُّكْبِ لِمَا أَنْ عَلَاهُمْ * مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ^(٢)

ومن دخولها على «على» قوله:

١٠٠ - حَدَّثَ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِلْمُهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ يَزِيْرَاءَ مَجْهَلٍ^(٣)

ومعنى «عن» جانب، «وعلى» فوق، «واسمًا» حال من الضمير المستتر فى «اشتغِلَ» العائد على كاف التشبيه، «وعن وعلى» مبتدأ^(٤) ومعطوف عليه خبره «كذا»^(٥) «ومن» مبتدأ «ودَخَلَ» فى موضع خبره، «ومن أَجْلِ» متعلق بدخل، وكذا «عَلَيْهِمَا». ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسماً بقوله:

(ص) وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا * أَوْ أُولَا الْفِعْلِ كَحِثُّ مُذْ دَعَا

(١) «أى» ساقطة من ت.

(٢) الشاهد للقطامي. انظر ديوانه ٥، واللسان «حبا» و«عن»، وشرح المفصل ٣٧: ٨، وشرح الكافية لابن مالك ٨١٠: ٢، ووصف المباني ٤٢٩، والجنى الدانى ٢٤٣، وشرح المراتى ٢١٨: ٢، والبحر ١٨٧: ١ الحبييا: اسم قرية بالشام.

(٣) الشاهد لمزاحم العقيلي. وروى فى الكتاب والمقتضب

تَحَدَّثَ مِنْ عَلَيْهِ مَا تَمَّ يَحْشِيهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ يَبْتَدَأُ مَجْهَلٍ

انظر اللسان «علا» والكتاب ٢٣١: ٤ والمقتضب ٥٣: ٣، وشرح المفصل ٣٧: ٨، ٣٨ وشرح الكافية لابن مالك ٨١٠: ٢، وشرح المراتى ٢٢٠: ٢، وشرح التصريح ٩٠: ٢.

(٤) فى هـ، ز، ت مبتدأ خبرهما كذا وما أثبت أدق.

(٥) ومعطوف عليه خبره كذا ساقط من هـ، ز، ت.

(ش) يعنى أن «مُذٌ وَمُنْذٌ» يكونان اسمين^(١) فى موضعين:

الأول: أن يرتفع ما بعدهما نحو: مُذٌ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَمُنْذٌ يَوْمَانِ.

١٢١
أ

وفيه من قوله: «حَيْثُ رَفَعَا»، أن «مُذٌ وَمُنْذٌ» عنده مبتدآن /

لإسناد الرفع إليهما؛ لأنَّ المبتدأ رافع الخبر^(٢)، وهو^(٣) أحد

المذاهب^(٤) فيهما خلافا لمن قال إنهما خبران.

الثانى: أن يليهما فعل نحو: أَتَيْتَكَ مُذْ قَامَ زَيْدٌ، وَمُنْذُ^(٥) دَعَا عَمْرُو. وفيهم

من قوله: «أَوَّلَيْنَا الْفِعْلَ»، أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية

خلافاً لمن قال: إنهما^(٦) مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما^(٧)

«وَمُنْذُ وَمُنْذٌ» مبتدأ ومعطوف عليه، «وَأَسْمَانِ» خبر، «وَحَيْثُ» ظرف

مضاف «لِرَفَعَا»^(٨)، والعامل فى الظرف اسمان؛ لأنه فى معنى محكوم

(١) فى هـ «اسمان» تحريف.

(٢) فى ش، ز، ك «للخبر».

(٣) فى ظ «وهذا».

(٤) قال ابن هشام: «مذ ومنذ إذا وليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان فهما عند المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً، أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضياً، وقال الأخفش والرجاج والرجاجى ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما بين وبين مضافين، أى بينى وبين لقاءه يومان.

وقال أكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة تحذف فعلها ويقى فاعلها والأصل مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفيين خبر محذوف أى ما رأيت من الزمان الذى هو يومان بناء على أن منذ مركبة من كلمتين «من» و«ذو الطائفة».

المغنى ٢: ٢١، ٢٢ وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٤، والجنى الدانى ٥٠٠ - ٥٠٢.

(٥) فى هـ، ت «ومذ» تحريف.

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «هما».

(٧) فى ز «هذا خبر لهما» تحريف.

فى قوله: أتيتك مذ قام زيد. اختار أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة، صرح بذلك سيبويه، وذهب الأخفش إلى أنهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما واختار ذلك ابن عصفور.

انظر الكتاب ٣: ١١٧، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٤، والجنى الدانى ٥٠٤.

(٨) فى ز، ظ، ت «لوقعا» تحريف. وما أثبت أصوب كما فى الأصل، والألفية وبقية النسخ.

باسميتهما^(١) «وَأَوَّلِيْنَا» معطوف على رفعا، «وَالْفِعْلَ» مفعول ثانٍ لأَوَّلِيْنَا. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَجْرَأُ فِي مُضِيٍّ فَكَيْنَ * هُمَا وَفِي الْحَضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنِ

(ش) بَيِّنْ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَعْنَى «مُذٌّ وَمُنْذٌ» إِذَا كَانَ حَرْفَيْنِ. فَقَالَ: مَعْنَاهُمَا مَعْنَى. «مِنْ» إِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِهِمَا مَاضِيَا نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذٌّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَيْ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمَعْنَى «فِي» إِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِهِمَا حَاضِرًا نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذٌّ يَوْمِنَا أَيْ «فِي يَوْمِنَا»، وَإِنْ يَجْرَأُ شَرْطٌ، «وَفِي مُضِيٍّ» مُتَعَلِّقٌ بِتَجْرَأُ، «وَالْفَاءُ»^(٢) جَوَابُ الشَّرْطِ. وَهُمَا مُبْتَدَأُ^(٣) وَخَبْرُهُ «كَيْنَ» أَيْ فَهُمَا كَيْنَ، «وَمَعْنَى» مَفْعُولٌ مُقَدِّمٌ بِاسْتَبْنِ، مُضَافٌ إِلَى «فِي»، «وَفِي الْحَضُورِ» مُتَعَلِّقٌ بِاسْتَبْنِ، وَلَا بَدَلٌ مِنْ تَقْدِيرِ «بِهِمَا»^(٤) فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: اطْلُبْ بِهِمَا، أَيْ «بِمُذٍّ وَمُنْذٍ» فِي الْحَضُورِ مَعْنَى «فِي».

ثم اعلم أنَّ من حروف الجر ما يُزَادُ بعده «ما»، وذلك خمسة أحرف / ١٢١
أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

(ص) وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَتَاءٍ زَيْدٌ مَا * فَلَمْ يَقْنِ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

(ش) فزادتها بعد «من» نحو قوله - عز وجل -: (مَّا خَطِيئَاتِهِمْ)^(٥)

وبعد «عن» (عَمَّا قَلِيلٍ [لَيُصْبِحُنَّ نَادِيَيْنِ])^(٦).

^(١) في ظ، ك، ت «باسميتها»

^(٢) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَإِنْ يَجْرَأُ فِي مُضِيٍّ فَكَيْنَ»

^(٣) في ز «مبتدأ» تحريف.

^(٤) في ظ «هما» تحريف.

^(٥) سورة نوح، آية: ٢٥.

^(٦) سورة المؤمنون، آية: ٤٠.

ما بين المعقوفين تكملة من ت.

وبعد «الباء» ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(١).

وقوله: «فَلَمْ يَغْتَقْ»، أى لم يمنع^(٢) عملها كما فى المثل، «وما» مفعول لم يُسَم فاعله يزيد، «وَبَعْدَ» متعلق ببيع، ثم أشار إلى الرابع والخامس بما تلحقه «ما» فقال:

(ص) وَزَيْدٌ بَعْدَ زُبِّ وَالْكَافِ فَكَفَّ * وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ^(٣)

(ش) يعنى أن «ما» تزداد أيضاً بعد «زُبِّ وَالْكَافِ»، فتارة تكفهما عن العمل كقوله - عز وجل -: (زُبَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٤).

وكقول الشاعر:

١٠١ - لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ * كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ^(٥)

وتارة لا تكفهما كقوله:

١٠٢ - زُبَّا ضَرْبَةَ سَيْفٍ ضَلِيلٍ^(٦) * ...

(١) سورة آل عمران. آية: ١٥٩.

وردت الآية فى هـ، ت «فَبِمَا رَحْمَةٍ» لم تُكْمِل الآية واكتفتا بموضع الشاهد.

(٢) فى هـ «تَغَقَّ عَنْ عَمَلٍ».

(٣) فى ظ كذا ورد البيت.

«وَزَيْدٌ بَعْدَ زُبِّ وَالْكَافِ فَكَفَّ قَدْ يَلِيهِمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ» تصحيف.

(٤) سورة الحجر. آية: ٢.

(٥) الشاهد لزيادة بن الأعجم انظر معنى اللبيب ١: ١٥٢، وشرح المرادى ٢: ٢٢٩، والجنى الدانى ٤٨١

والرواية الأخرى لصدر البيت:

«وَأَعْلَمُ أَنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ».

وروى عجز البيت فى الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت.

«كما النشوان والرجل الحكيم».

(٦) الشاهد لقيدي بن رغلَاء الفسائى وعجزه:

«يَنْ بَصْرَى وَطَفَتِ نَجْلَاء».

وروى فى الأصمعيات ١٥٢

«دُونِ بَصْرَى وَطَفَتِ نَجْلَاء».

وقوله^(١):

١٠٣ - وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ * كَمَا النَّاسِ مَجْزُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٢)

وفهم من قوله: «وَقَدْ يَلِيهِمَا». أن عملهما قليل، وقد صرح به في الكافية^(٣). ثم قال:

(ص) وَحَذَفْتُ رُبَّ فَعْرُوثٍ بَعْدَ بَلٍّ * وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

(ش) يعنى أن «رُبَّ» تحذف ويبقى عملها، وذلك بعد «بَلٍّ»، ومثاله [قول رؤية]^(٤).

١٠٤ - بَلِّ بَلْدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمَةٌ^(٥)

[لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمَةٌ]

وبعد^(٦) الفاء كقوله:

١٠٥ - لَمَبْلُوكِ خُبْلَى لَقَدْ طَرَفْتُ وَفَرَضِعَ * فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي قَمَائِمٍ مُغِيلٍ^(٧)

= انظر أمالي الشجرى ٢: ٢٤٣، وشرح المرادى ٢: ٢٣٠، ومغنى اللبيب ١: ١٣٧، وشرح التصريح ٢: ٢١١ وشرح الشواهد للمعنى ٢: ٢٣١، والهمع ٣: ٢٣٠.

(١) فى ز «كقوله».

(٢) الشاهد لمعرو بن البراقة الهمدانى.

ما بين المعقوفين من ز، ك.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٧ وشرح المرادى ٢: ٢٣٠، وأوضح المسالك ٢: ١٥٦، وشرح الشواهد للمعنى ٢: ٢٣١، وشرح التصريح ٢: ٢١١، والهمع ٤: ٢٣١.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٧.

(٤) «قول رؤية» تكملة من ش، وفى ظ «قوله».

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج.

وما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

انظر ديوانه ١٥٠، واللسان «جهرم».

وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٨٢٢، وشرح المرادى ٢: ٢٣١، ومغنى اللبيب ١: ١١٢، وشرح الشواهد للمعنى ٢: ٢٣٢.

الفجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع، قتمه: غباره.

(٦) فى ش «ومثاله بعد الفاء».

(٧) الشاهد لامرئ القيس. وما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

وبعد «الواو» كقوله:

١٠٦ - وَلَيْلٍ كَفَجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ * [عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَسْتَلِي^(١)]

هُم من قوله: «وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ، أَنْ ذَلِكَ بَعْدَ «بَلِّ» «وَالْفَاءِ» غَيْرَ شَائِعٍ، وَهُوَ مَفْهُومٌ / صَحِيحٌ، وَإِعْرَابُ الْبَيْتِ وَاضِحٌ ثُمَّ قَالَ:

١٢٢
↑

(ص) وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رُبِّ لَدَى * حَذَفِ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

(ش) يَعْنَى أَنَّ حَذَفَ حَرْفِ الْجَرِّ وَإِبْقَاءَ عَمَلِهِ فِيمَا سِوَى «رُبِّ» مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ عَلَى قِسْمَيْنِ:

- غَيْرِ مُطَرَّدٍ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَى بَقَوْلِهِ: «وَقَدْ يُجَرُّ» فَفَهِمَ مِنْهُ التَّقْلِيلُ، وَفَهِمَ مِنَ التَّقْلِيلِ^(٢) عَدَمُ الْإِطْرَادِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

١٠٧ - إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ * أَشَارَتْ كُلِّبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ^(٣)

- وَمُطَرَّدٍ. وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَى بَقَوْلِهِ: «وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا»، وَذَلِكَ فِي لَفْظِ اللَّهِ فِي الْقَسَمِ نَحْوُ: اللَّهُ لَا أَفْعَلَنَّ.

= انظر ديوانه ١٢، واللسان «خيل» وشرح الكافية لابن مالك ٨٢١:٢، وأوضح المسالك ١٦٢:٢،

وشرح التصريح ٢٢:٢، والهمع ٢٢٢:٤،

فِي الْأَصْلِ، هـ، ت «فَمَثَلُكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضَعًا».

(١) الشاهد لامرئ القيس. وما بين المقعوفين تكملة من ش.

انظر ديوانه ١٨، وشرح الكافية لابن مالك ٨٢١:٢، وشرح ابن الناظم ١٥٣، وشرح المرادى ٢٣٣:٢،

وأوضح المسالك ١٦٣:٢، وشرح الشواهد للعيني ٢٣٣:٢، وشرح التصريح ٢٢:٢.

شُدُّوْكَ: السُّدُولُ الْأَسْتَارُ، وَاحِدُهَا سُدُلٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ «التَّعْلِيلُ» تَحْرِيفٌ.

(٣) الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ٤٢٠:١، ومغنى اللبيب ١١:١، وشرح ابن عقيل ٣٩:٢، وشرح

الشواهد للعيني ٢٣٣:٢، والهمع ٢٢١:٣، والخزانة ٢٦٩:٣.

كَلِيبٌ: أَبُو قَبِيلَةٍ جَرِيرٍ، وَهِيَ هُنَا مُصَغَّرَةٌ.

وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو: يَكُنْ دِرْهَمٌ، أى
بكم من درهم، وذكر «المرادى» من هذا الفصل مواضع غير هذين لم
تشتهر^(١).

(١) وإليك بعضاً من هذه المواضع التى ذكرها المرادى ٢: ٢٣٧، ٢٣٨.

أ - بعد ألا نحو قول الشاعر: أَلَا رَجُلٌ جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا.

يريد ألا من رجل.

ب - المعطوف على خبر «ليس»، و«ما» الصالح لدخول الباء نحو قول زهير بن أبى سلمى:

بَدَأَ لِي أَكْبَرُ مُذْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْءٌ إِذَا كَانَ جَائِئًا

فـ «ولأ سَابِقٌ» مجرور بالباء المقدرة عطوف على خبر ليس وذلك برواية الجمر، وقد روى بالنصب عطفاً على
اللفظ فحينئذ لا شاهد فيه.

ج - فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو: زيد، فى جواب: بمن مَرَزَتْ.

د - فى المقرون «إن» بعد ما تضمنه، نحو: «أمرر بأبيهم هو أفضل إن زيد وإن عمرو.

أجازه يونس، وجعل سبويه إضمار الباء بعد «إن» لِتَضْمِينِ ما قبلها إياها أسهل من إضمار «رب» بعد
الواو.

(الإضافة)

قوله^(١):

(ص) ثَوْنًا تَلَى الْأَعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا * مِمَّا تُضِيفُ اخْدِفْ كَطُورِ سَيْنَا

(ش) يعنى أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذف ما فى المضاف من نون تلى علامة الإعراب أو تنوين، وشمل النون نون المثنى والمجموع على حده، وما ألحق بهما، نحو: غُلَامَكَ، وإِنَّا زَيْدٌ، وصَاحِبُو زَيْدٍ وَعِشْرُونَ^(٢)، وَأَهْلُو عَمْرِو.

وشمل التنوين: التنوين^(٣) الظاهر نحو: غُلَامَكَ، فى «غَلَامٍ» والمقدر نحو: دَرَاهِمَكَ فى «دَرَاهِمٍ»، «وَطُورِ سَيْنَا» اسم جبل بالشام^(٤) ويُقال له^(٥) أيضاً طُورِ سَيْنِينَ. وقد جاء بالوجهين [فى القرآن]^(٦) وأصله قبل الإضافة «طور» وهو اسم جبل / أيضاً، «وَتُونًا»
ب ١٢٢

(١) «قوله» ساقطة من هـ، ز، ط، ك، ت.

(٢) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٢: ٨٩٩ «وربما اعتقد بعض الناس امتناع إضافة «عشرين» وأخواتها، ولا خلاف فى جواز إضافتها إلى غير تَمَيِّزِهَا، وإنما تمتنع إضافتها إلى مميزها إلا فى ضرورة على أن الكسائي حكى: إن من العرب من يقول: «عِشْرُونَ دِرْهَمٍ فَأَضَافَ «عشرين» إلى تَمَيِّزِهَا، مع الاستغناء عن الإضافة بنصب المُتَمَيِّزِ «عشرين» وإذا صحت الإضافة مع الاستغناء عنها كان استعمالها مع الحاجة إليها أحق وأولى.

(٣) فى الأصل، ط «تنوين».

(٤) الطور: جبل بيت المقدس ممتد ما بين مصر وأَيْلَهُ وهو الذى تُودَى منه موسى قال تعالى «وَمَا كُنْتَ بِبِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا» القصص آية: ٦٤ وهو طور سيناء قال تعالى «وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَلْبُثُ بِالدُّهْنِ» المؤمنون. آية: ٢٠.

انظر معجم ما استمعجم ٢: ٨٩٧

(٥) «وله» ساقطة من ط، ت.

(٦) «فى القرآن» تكملة من ش، ك. يريد فى قوله تعالى: سورة التين آية: ١، ٢ (وَالَّتَيْنِ وَالْأُثْنَيْنِ وَطُورِ سَيْنِينَ) وفى سورة الطور آية: ١ ٢ (وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مُّشْعَطُونَ).

مفعول مقدم باحذف «وتنويناً» معطوف عليه^(١) «ويمناً» متعلق باحذف، هذا الذى ذكره^(٢) فى هذا البيت حكم^(٣) الاسم الأول من المضافين، وأما الثانى فحكمه الجر، وعلى ذلك نه بقوله:

(ص) وَالثَّانِي اجْزُزْ ... *

(ش) يعنى أن حكم المضاف إليه الجر، ثم إن الإضافة تتقدر^(٤) عنده بثلاثة أحرف. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَأَنْوِي مِنْ أَوْ فِى إِذَا * لَمْ يَضْلُخْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ... *

(ش) مثال الإضافة المقدرة: «بمن»، خَائِمْ فِضَّةً، وَيَابُ سَاجٍ، ونحو ذلك^(٥) وضابطه أن يكون المضاف إليه اسماً للجنس الذى منه المضاف، ومثال المقدرة «بفى»: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ [وَالنَّهَارِ])^(٦)

وضابطه أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف، وإلى هذين القسمين أشار بقوله: «وَأَنْوِي مِنْ أَوْ فِى»، وقوله: «إِذَا لَمْ يَضْلُخْ إِلَّا ذَاكَ» يعنى إن لم يصلح فى التأويل إلا تقديرهما، قوله: «وَاللَّامُ خُذَا. لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ»^(٧) أى قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين، وهو أكثر أقسام المضاف، وشمل قوله: «اللَّامُ» التى للملك نحو: دَارُ زَيْدٍ، التى للاستحقاق

(١) «عليه» ساقط من ز.

(٢) فى هـ، ز، ت «ذكر» تحريف.

(٣) فى هـ، ز «هو حكم» وعبارتهما أدق.

(٤) فى هـ، ت «مقدرة عنده» وفى ط «مقدر عنده» تحريف.

(٥) «ونحو ذلك» ساقط من ت.

(٦) سورة سبأ. آية: ٣٣.

(٧) «والنهار» تكملة من ش.

(٧) «ذينك» ساقطة من ز.

نحو: بَابُ الدَّارِ، وَسَرْجُ الدَّابَّةِ، «وَمِنْ» مفعول بانو، «وَفِي» معطوف على «مِنْ» «وَأَوْ» للتقسيم، «وَذَاكَ» فاعل بيصلح وهو إشارة لنية «مِنْ» أو «فِي»، «وَاللَّامُ» مفعول بِخُذَا [وَالْأَلْفُ فِي «خُذَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وَلِئَلَّا»^(١) متعلق بـ«خُذَا»^(٢) «وما» موصولة صلتها: سوى ذينك، وَتَجَوَّزَ / فِي ١٢٣
أ قوله: «خُذَا»؛ لأنه أراد به قَدَّرَ.

ثم لعلم أن الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة. وقد أشار إلى القسم الأول فقال^(٣):

(ص) ... وَاخْصُصْ أَوَّلًا * أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(ش) يعني أن الإضافة [المحضة]^(٤) تفيد تخصيص الأول إن أُضيف إلى نكرة نحو: عَلَامٌ رَجُلٍ، أو تعريفه إن أُضيف إلى معرفة نحو: عَلَامٌ زَيْدٍ، وفهم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر^(٥) المعرفة^(٦) في قسمه^(٧). «وأولاً» مفعول باخصص، و«أَوْ أَعْطِهِ» معطوف على اخصص، «وَأَوْ» للتقسيم، «والتَّعْرِيفُ» مفعول ثانٍ لَأَعْطِهِ^(٨) «وبالَّذِي» متعلق بأَعْطِهِ، وهو مطلوب أيضاً لاخصص؛ لأن الاختصاص إنما يتحصل للأول بالثاني «وتلّا» صلة للذي، «والَّذِي» واقع على المضاف إليه، والضمير العائد على

(١) في ظ، ت «وبما» تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٣) في ش، هـ «بقوله».

(٤) والمحضة تكملة من ش، هـ، ز، ت.

(٥) في ز، ظ «ذكره».

(٦) في ظ «المعرف» تحريف.

(٧) في ت «قسيمه».

«قوله: من ذكر المعرفة في قسمه أي المفهومة من قوله: أو أعطه التعريف بالذي تلا؛ لأنه لا يعطى

التعريف بسبب الذي تلا إلا إن كان الذي تلا معرفة حاشية الملوى ١٠٠.

(٨) في الأصل، ظ «لأعط» تحريف.

الموصول الفاعل المستتر في تَلَا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الإضافة وهي
الإضافة غير المحضة. فقال:

(ص) وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ * وَصَفًا فَعَنْ تَكْثِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

(ش) يعنى أنَّ المضاف إذا كان شبيهاً^(١) بالفعل المضارع لكونه اسم
فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال والاستقبال، أو مما^(٢) حمل عليه من أمثلة
المبالغة أو الصفة المشبهة كانت إضافته^(٣) غير محضة لا تفيد تخصيصاً ولا
تعريفاً وإنما هي لجرد التخفيف وذلك نحو: ضَارِبٌ زَيْدٍ / وَضَارِبَاتَا عَمْرٍو،
وأصله: ضَارِبٌ زَيْدًا وَضَارِبَاتَانِ عَمْرًا.

«والمُضَافُ» مفعول بيشابه، «وَيَفْعَلُ» فاعل به، ويجوز العكس وهو أظهر.
«وَوَصَفًا» حال من المضاف، «والفاء»^(٤) جواب الشرط، «وَعَنْ تَكْثِيرِهِ» متعلق
بيعزل. ثم أتى بمثال^(٥) من^(٦) الإضافة غير المحضة فقال:

(ص) كُتِبَ رَاجِحِينَ عَظِيمِ الْأَمَلِ * مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ

(ش) «كُتِبَ رَاجِحِينَ» اسم فاعل مضاف إلى الضمير، ولم تفد الإضافة
تخصيصاً ولا تعريفاً بل هو نكرة؛ ولذلك أدخل عليه «رُبَّ» لاختصاصها
بالنكرة، «وَعَظِيمِ» صفة مشبهة باسم الفاعل، وإضافته إلى «الْأَمَلِ» غير
محضة وهو نعت لراجحينا ونعت النكرة نكرة، «وَمُرَوِّعِ»^(٧) اسم مفعول

(١) في الأصل «شبيها» تحريف.

(٢) في ش، هـ، ز، ك، ت «أو ما حمل عليه».

(٣) في ظ «إضافة» تحريف.

(٤) قوله ويجوز العكس وهو أظهر. أى يكون «المضاف» فاعلاً ليشابه، «ويفعل» مفعولاً به، وذلك لأنَّ في
الكلام في المضاف وهو مشابهته ليفعل.

ويريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك «وَصَفًا» فَعَنْ تَكْثِيرِهِ، لا يعزل.

(٥) في هـ، ز، ت، ك «بمثال» تحريف.

(٦) في ت «في».

(٧) في ز، ك «ومرووع القلب».

وإضافته إلى «الْقَلْبِ» غير محضة^(١) «وَقَلِيلٍ» صفة مشبهة وإضافته^(٢) إلى «الْحَيْلِ» غير محضة، وهذه الصفات كلها نعوت^(٣) لراجينا، ونعت النكرة نكرة. ثم قال:

(ص) وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ * وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

(ش) الإشارة بذي لأقرب القسمين. وهي الإضافة غير المحضة يعنى أنها تُسمى لفظية؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهي التخفيف، وتُسمى^(٤) مجازية وغير محضة، والإشارة «بِتِلْكَ» إلى أول^(٥) القسمين يعنى أنها تجيء محضة أى خالصة لإفادتها التخصيص أو التعريف، «وَذِي» مبتدأ، «وَالْإِضَافَةُ» نعت له، «وَاسْمُهَا» مبتدأ ثان، «وَلَفْظِيَّةٌ» خبر المبتدأ الثانى، والجملة / خبر [المبتدأ]^(٦) الأول، «وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ» مبتدأ وخبر. ثم ١٢٤
قال:

(ص) وَوَضِلُّ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُلْتَقَرٌ * إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ
أَوْ بِالَّذِى لَهُ أَضِيفَ الثَّانِى * كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَائِى

(ش) الإشارة «بِذَا» إلى أقرب المذكور^(٧) وهو ما إضافته غير محضة، يعنى أنه يفتقر دخول «أَلْ» على المضاف، لكن بشرط أن تدخل على الثانى نحو: الضَّارِبُ الرَّجُلِ، والجَعْدُ^(٨) الشَّعْرُ.

أو يكون الثانى مضافاً إلى ما فيه «أَلْ» نحو: الْحَسَنُ وَجْهَ الْأَبِ، والضَّارِبُ

(١) فى ت «المحضة» تحريف.

(٢) فى ه، ت «وإضافتها».

(٣) فى الأصل، ظ، ك «نعت».

(٤) فى ش، ه، ز، ط، ك، ت «وتُسمى أيضاً».

(٥) فى ك «وتلك إشارة إلى القسمين».

(٦) «المبتدأ» تكملة من ك.

(٧) فى ه، ز «المذكورين» وعبارتهما أدق.

(٨) الجَعْدُ: الجعد من الشعر خلاف السَّبَطِ، وقيل هو القصير.

رَأْسِ الْجَائِي، فلو لم تتصل «أل» بالثاني ولا بما أضيف إليه الثاني لم يجز دخول «أل» على المضاف. فلا يجوز الضَّارِبُ زَيْدٍ، ولا الضَّارِبُ صَاحِبَ زَيْدٍ.

«ووصل أل» مبتدأ ومضاف^(١) إليه، «وَمُتَّفَقَر» خبره، «ويبدأ» متعلق بوصول، «والمُضَافُ» نعت لذا، «وإنَّ وَصِلْتُ» شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «والجَعْدُ» من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وفعله جَعَدَ جَعَادَةً^(٢) «وَأَوْ بِالَّذِي» معطوف على قوله بالثاني. «وَزَيْدٌ» مبتدأ، «والضَّارِبُ» إلى آخر البيت خبره، والجملة على حذف القول والتقدير: قولك^(٣). ثم قال؛

(ص) وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَأَنَّهَا لَوْ قَعَّ * مَثْنَى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعُ

(ش) يعنى أن وجود^(٤) «أل» فى الوصف المضاف إن كان مثنى أو مجموعاً على حَدِّهِ، وهو الذى اتبع سبيل / المثنى فى كون الإعراب بحرف ١٢٤ ب بعده نون واحترز به من جمع التكسير [فإنه]^(٥) يكفى^(٦) عن وجودها فى المضاف إليه نحو: الضَّارِبَا زَيْدٌ والمَكْرُمُو عَثْرُو، وقوله: «سَبِيلُهُ اتَّبَعُ» أى اتبع سبيل المثنى فيما ذكر. «وَكُوْنُهَا» مبتدأ، «وإنَّ وَقَعَّ» مبتدأ ثان، «وَكَاْفٍ» خبره والجملة خبر الأول. هذا ما أعرب به الشارح^(٧) هذا البيت وهو صعب

(١) فى ز «ووصل مبتدأ وأل مضاف إليه».

(٢) يقال جَعَدَ جَعْدَةً وَجَعَادَةً.

(٣) فى هـ، ز، ط، ت «كقولك».

(٤) فى ط «دخول» تحريف.

(٥) «فإنه» تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ.

(٦) فى ز «خبر يكفى» تحريف.

(٧) قال الأزهري: «وكونها مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة والضمير المضاف إليه العائد إلى أل اسمها، وفى الوصف فى موضع نصب خبره من حيث نقصانه فهو متعلق بمحذوف، وكاف خبره من حيث ابتدائيته، والتقدير وكون أل ثابتة فى الوصف كاف. تمرين الطلاب ٦٧، وانظر شرح ابن الناطم ٣٨٥.

التقدير^(١) وعندى فى أعرابه غير هذا الوجه وهو: أن «كَوْنُهَا»^(٢) مبتدأ، والظاهر أنه^(٣) مصدر كان التامة، أى وجودها^(٤)، «وفى الوُصف» متعلق به، «وكاف» خبره، «وَإِنْ وَقَعَ» فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل، والتقدير: وجودها^(٥) أى^(٦) «أل»^(٧) فى الوصف كافٍ لوقوعه: أى لوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حذّه، ويجوز فى همزة إن الكسر، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ فوقوق الوصف مثنى أو مجموعاً على حذّه شرط فى الاكتفاء عن وجود «أل» فى المضاف إليه، «وسَيْبِلُهُ» مفعول باتبع، والجملة فى موضع الصفة لـ «جمعاً»^(٨)، ثم قال:

(ص) وَزَيْمًا أَكْتَسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا * ثَانِيًا أَنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا

(ش) يعنى أن المضاف المذكور^(٩) قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثاً، وذلك بشرط صحة^(١٠) الاستغناء بالثانى عن الأول، وهو المتَّبَعُ عليه بقوله: «إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا»، أى إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء / عنه بالثانى كقول الشاعر:

١٢٥
↑

(١) «قول المكردى وهو صعب التقدير صحيح. وفيه شيء آخر وهو غلو الجملة من الرابط بينها وبين المبتدأ الذى هو كون؛ لأن الضمير فى وقع عائد على الوصف، وقول من قال إن «إِنْ وَقَعَ» فاعل كافٍ الذى هو خبر كون سَبَقَ قَلَمٌ، بل فاعل كافٍ ضمير عائد على كون، ولو جعلنا فاعله «إِنْ وَقَعَ» لكان كافٍ خبراً مشتقاً، وليس فيه ولا فى مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن ضمير وقع يعود على الوصف». حاشية ابن حمدون ١: ٩٢.

(٢) فى الأصل، ك، ت «كونه» تحريف.

(٣) فى ش «أنها».

(٤) فى الأصل، ت «وجوده» تحريف.

(٥) فى الأصل، ظ، ت «وجوده» وفى هـ «وجود» تحريف.

(٦) «أى» ساقطة من هـ.

(٧) «أل» ساقطة من ش، ك.

(٨) فى الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «لجمع».

وما أثبت أدق كما ز والألفية.

(٩) فى ش، هـ، ت «المذكور» وعبارتها أدق وأولى.

(١٠) «صحة» ساقطة من ش.

١٠٨ - مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ * أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ^(١)

«فَمَرَّ» فاعل «تَسْفَهَتْ»، ولحقت التاء الفعل^(٢) المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو «الرِّيَّاح»، لأنه يجوز الاستغناء «بالرياح» عن^(٣) «مَرَّ»، فتقول: تَسْفَهَتْ الرِّيَّاحُ. فلو كان المضاف إلى^(٤) المؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثاني لم يجر تأنيثه نحو: قَامَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ، إذ لا يصح أن تقول: قَامَ هِنْدِيٌّ، وَأَنْتَ تريد غُلَامٌ هِنْدِيٌّ^(٥)، وفهم من قوله: «وَرُبَّمَا» أن ذلك قليل. وفي ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله:

١٠٩ - رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمْرُ * رُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي^(٦)

«فمعين» خبر عن «رؤية» وذُكِرَ، وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه «وهو الفكر»، ولصحة الاستغناء بالثاني عن الأول^(١)؛ لأنه يجوز^(٢) أن يقول: الفكر معين، إذ العلة^(٣) في ذلك واحدة،

^(١) الشاهد الذي الرمة غيلان بن عقبة وروايته في الديوان ٦١٦.

وَوَيْدًا كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ
انظر الكتاب ٥٢:٢، ٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٩٢٠:٢، وشرح ابن عقيل ٥٠:٢، وشرح المرادى ٢٥٣:٢، وشرح الأشموني ٢٤٨:٢.
تسفهت: تحركت.

النواسم: الرياح التي تهب بضعف.

^(٢) في ظ «واثبت التاء في الفعل».

^(٣) في الأصل «على» تحزيف.

^(٤) في الأصل «المضاف له».

^(٥) في ز «قيام غلام هند».

^(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد في كثير من كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٢١:٢، وشرح ابن الناظم ٣٨٧، وشرح المرادى ٢٥٤:٢، وشرح الأشموني ٢٤٨:٢.

يؤول: يرجع. التواني: التكاسل. ويحمل عليه قوله تعالى: في سورة الأعراف: آية: ٥٦ (إِنْ رَحِمْتَ الْوَلُوفَ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) لأنك لو قلت في غير القرآن (إن الله قريب من المحسنين) لصح المعنى، واستغنى عن المضاف.

«وَتَانٍ» فاعل يَأْتَحَسِبُ، «وَأَوَّلًا» مفعول أول «وَتَأْنِيثًا»^(٤) مفعول ثانٍ، «وَلِإِنْ كَانَ» شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَلِحَذْفٍ» متعلق بـ «مُوَهَّلًا»^(٥) ثم قال:

(ص) وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ * مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ

(ش) يجب^(٦) أن يكون المضاف مغايراً للمضاف / إليه ولو بوجه ما؛ ^{١٢٥}_ب لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أول ذلك كإضافة^(٧) الاسم إلى اللقب نحو: سَعِيدُ كُرْزٍ، فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم، والاسم خلاف المسمى. ونحو: مَسْجِدُ الْجَامِعِ^(٨) فيؤول على حذف الموصوف، والتقدير: مَسْجِدُ الْمَكَانِ الجامع «وَمَعْنَى» منصوب على التمييز أو على إسقاط في «مُوَهَّمًا» مفعول بأول^(٩) وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره: «مُوَهَّمًا جواز إضافة الشيء إلى نفسه».

[ثم لإعلم أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ولا يخلو عنها ألبته، ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظاً، وقد أشار إلى الأول بقوله^(١)]^(٢)

(١) «عن الأول» ساقط من ك.

(٢) في الأصل «لا يجوز» تحريف.

(٣) في الأصل «الجملة» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

(٤) في ت «وَتَانِيًا» تحريف.

(٥) في الأصل، ظ، ت «بمهل» وما أثبت أدق كما في ش، هـ، ز، ك، والألفية.

(٦) في ش، ز «يعنى أنه يجب» وعبارتهما أكمل.

(٧) في هـ، ك، ت «إضافة» تحريف.

(٨) في ز زيادة «مسجد الجامع» في قولهم مسجد الجامع، الزيادة هنا تفيد لأنه من أقوال العرب. أنظر الأشموني ٢: ٤٩٩.

(٩) في الأصل «مفعول ثانٍ».

وما أثبت أصوب، حيث لا يوجد مفعول لـ «أول» ليكون «موهَّماً». الثاني.

(ص) وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا ...

(ش) يعنى أنَّ من الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو «قَصَارَى» الشيء وحماداه وذلك على خلاف الأصل؛ فإنَّ الأصل فى الاسم أن يستعمل مضافاً تارةً وغير مضاف أخرى، وإن^(٣) من اللازم للإضافة ما يلزمه معنى ويجوز إفراده لفظاً وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) ... * وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا^(٤)

(ش) وذلك نحو: «كُلُّ وَبَعْضٍ وَقَبْلُ وَبَعْدُ»، «وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ» مبتدأ، «وَيُضَافُ» خبره، «وَأَبَدًا» منصوب على الظرف^(٥)، «وَبَعْضُ ذَا» مبتدأ، «وَقَدْ يَأْتِ» خبره، وحذف الياء من يأتى استغناء بالكسرة، «وَمُفْرَدًا» حال من الضمير المستتر فى يأت / «وَلَفْظًا» منصوب على إسقاط الحافض، ويجوز ١٢٦
أ
نصبه على التمييز. ثم قال:

(ص) وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّى انْتَهَى * إِيْلَاوُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

(ش) يعنى أنَّ بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع أن يضاف إلى الظاهر فيجب إضافته للمضمر، وفى هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين^(٦): لزوم الإضافة، وكون المضاف إليه ضميراً^(٧)، ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال:

(ص) كَوَخَدَ لَبْنِي وَذَوَالِي سَعْدَى * ...

(١) فى ظ، ت «ثم قال».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز.

(٣) فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ثم إن».

(٤) فى ش، زيادة بعد «مفرداً» الإشارة لهذا إلى ما تقدم إضافته، وفهم منه أن ما يلزم الإضافة على قسمين: لازم الإضافة لفظاً ومعنى نحو قصارى الشيء وحماداه، ولازم الإضافة معنى، والزيادة هنا غير لازمة، وقد تكون من ضمن تعليقات الحاشية.

(٥) فى ز، ظ «الظرفية» وعبارتها أدق.

(٦) «من وجهين» ساقط من ظ.

(٧) فى ز «مضمراً».

(ش) أما «وَحْدَهُ»^(١) فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال، وأنه لازم
النصب على الحال تقول: جاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، أى منفرداً، وقد جاء مضافاً إليه
فى قولهم فى المدح: نَسِيحٌ وَحْدِهِ وَفَرِيدٌ وَحْدِهِ، وفى الذم فى قولهم:
بُحَيْشٌ وَحْدِهِ^(٢) وَغُبَيْرٌ وَحْدِهِ.

وأما «لَبَّيْ» فإنه^(٣) أيضاً لازم^(٤) الإضافة إلى الضمير نحو: لَبَّيْكَ، ومعنى
«لَبَّيْكَ» إقامة على إجابتك بعد إقامة، «وأما» «دَوَّالِي» فتضاف أيضاً إلى
الضمير وجوباً نحو: دَوَّالِيَّكَ. معناه [إِدَالَةٌ لَكَ]^(٥) بعد إدالة «وسَعْدَى» كذلك
تقول سَعْدِيَّكَ^(٦) ومعناه إسعاداً بعد إسعاد، وقد جاء فى الشعر إضافة «لَبَّيْ»
إلى الظاهر على وجه الشذوذ. وعلى ذلك بَيِّنَةٌ بقوله:

(ص) ... * وَشَذُّ إِبِلَاءٍ يَدْنَى لِلْبَيْ

(ش) أى وشذ إضافة «لَبَّيْ» ليدى^(٧)، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

١١٠ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُوراً * فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدْنَى مِسُورِ^(٨)

(١) فى ظ «وَحْدَهُ». تحريف.

(٢) جاء فى الكتاب ١: ٣٧٧ «تقول هو نَسِيحٌ وَحْدِهِ؛ لأنه اسم مضاف إليه بمنزلة نفسه إذا قلت: هَذَا
بُحَيْشٌ وَحْدِهِ».

وانظر المستقصى ٢: ٣٦٧.

(٣) فى ك «لَابَنَاهَا».

(٤) فى ك «لازمة».

(٥) «لَكَ» ساقط من هـ.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) فى ظ «لَبَّيْ إلى الظاهر».

(٨) نسبه العيني لأعرابى من بنى أسد، ولم ينسب فى كتب اللغة والنحو. انظر اللسان «لَبَّيْ»، «لَبَّيْ»
والكتاب ١: ١٧٦ وشرح المفصل ١: ١١٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٣٢، وشرح ابن الناطم
٣٩٠، وشرح ابن عقيل ٢: ٥٣، والخزانة ١: ٢٦٨، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٢٥١.
وعبارة الأصل:
دعوت لما نابنى مستوراً فلبى فلبى بدى مستور
«فلبى»، الثانية ساقطة من ت.

فأضاف «لَبَّيْ» إلى «يَدْنِي مِسْوَرٍ»، «وإِلَاءَةً» فاعل «يَسْتَدُّ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول / الأول، «واللام» فى «لَبَّيْ» زائدة^(١) فى المفعول الثانى ^{١٢٦}_ب تقوية لضعف العامل لكونه فرعاً^(٢)، فإن «إِلَاءَةً» مصدر أولى، وهو متعد إلى

اثنين بنفسه. ثم قال:

(ص) وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ * حَيْثُ وَإِذْ

(ش) أما «حَيْثُ» فهى ظرف مكان، وأما «إِذْ» فهى ظرف للزمان والماضى، وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل، وشمل قوله: «الجُمْلُ: الجملة^(٣) الاسمية نحو: جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ، والفعلية نحو^(٤): [جَلَسْتُ]^(٥) حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ، وَأَتَيْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذْ قَامَ^(٦) زَيْدٌ.

ثم إنَّ «إِذْ» تنفرد^(٧) بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إِفْرَادٌ إِذْ^(٨) ... *
... *
وَأِنْ يُتَوَّنُ يُحْتَمَلُ

(١) فى ت «زائدة».

(٢) فى ش زيادة «فرعاً أعنى فى العمل».

وفى هـ، ز، ت «فرعاً يعنى فى العمل».

والزيادة هنا تفيد.

(٣) «الجملة» ساقطة من ز.

(٤) «نحو» ساقطة من ظ.

(٥) «جلست» تكملة من هـ، ز، ظ.

وإضافة «حيث» إلى المفرد ممنوع عند البصريين إلا فى الضرورة كقول الشاعر:

وَأَنَا تَرَى حَيْثُ شَهِيلٌ طَالِعاً * نَحْمًا يُحْيِي كَالشَّهَابِ لَأَمْعًا

ومن أمثلة إضافة «إِذْ» للجملة الاسمية والفعلية - إلى جانب ما ذكره الشارح - ما ورد فى القرآن الكريم،

حيث اجتمع إضافتها للجملة الاسمية والفعلية بقسميهما، فى قوله تعالى فى سورة التوبة. آية ٤٠، ٤١.

(إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَلَاثِينَ إِثْمًا إِذْ هُمْ فِي الْقَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ).

(٦) فى ت «وإِذْ قائم زيد» تحريف.

(٧) فى ك «تنفرد عن حيث جواز» والزيادة هنا لا لزوم لها؛ لأن قوله: «تنفرد» توضح ذلك.

(٨) فى الأصل «إفراده» تحريف.

وفى ز «إفراد متى إذ». وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) الضمير فى «يُنَوَّن» عائد إلى (١) أقرب مذكور (٢) وهو «إِذْ»، أى وإن ينون، إذ يحتمل لإفراده، كقوله - تعالى :- (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ) (٣) وقوله: (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) (٤).

والضمير فى «الزَّمُوا» عائد على العرب، «وَحَيْثُ وَإِذْ» مفعول بالزَّمُوا، «وإِضَافَةً» مفعول ثان وهو مقدم من تأخير، «وَالِى الْجُمْلِ» متعلق بالزَّمُوا، والضمير فى «يُنَوَّن» عائد على «إِذْ» وكذلك الهاء فى إفراده (٥)، واعلم أن من أسماء الزمان ما يجرى مجرى «إِذْ» فى الإضافة إلى الجمل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَمَا كَإِذٍ مَعْنَى كَإِذٍ * أَضِيفَ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَائِذٍ

(ش) يعنى أن ما شابه (٦) «إِذْ» فى كونه اسم زمان مبهم (٧) بمعنى الماضى يجرى / مجرى «إِذْ» فى إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازاً لا لزوماً ١٢٧
نحو: «يَوْمٌ، وَوَقْتُ، وَحِينَ». فتقول: قُمْتُ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ، وَحِينَ زَيْدٌ قَامَ. ^١
وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضاف إلى الجمل نحو «نهار»، وكذلك إذا كان محدوداً، نحو «شهر» (٨) فلا يجرى مجرى (٩) «إِذْ» إلا إذا استوى (١٠) الشبه فى الأوجه المذكورة، و«ما» موصولة واقعة على أسماء

(١) فى ش، هـ، ز، ك، ت «على».

(٢) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «المذكور».

(٣) سورة الروم. آية: ٤، ٥.

(٤) سورة الواقعة. آية: ٨٤.

(٥) فى ش «فى إفراده عائد على إذ، ولا يتوقف المعنى على هذه الإضافة».

(٦) فى ش «ما أشبه».

(٧) فى ك «مبهم غير محدود» ولعل الزيادة من صنع الناسخ، أو من قارىء لنسخة دخلت فى الأصل.

(٨) فى ز زيادة «نحو شهر وأنه لو كان بمعنى الاستقبال، ويدو أن الإضافة تعلّق من قارىء للنسخة ثم دخلت فى صلبها».

(٩) «مجرى» ساقطة من ط.

(١٠) فى ك «إلا أن يستوى».

الزمان الشبيهة^(١) «يأذ» وهى مفعول مقدم بأضف، وصلتها «كَأَذ»، «وَمَعْنَى» منصوب على إسقاط الخافض «وجوازاً»^(٢) مصدر^(٣) وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إضافة جائزة، ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة^(٤)، والأول أظهر «وَكَاذُ»^(٥) الثانى متعلق بأضف، وهو على حذف مضاف إلى كإضافة إذ، ويحتمل أن يكون فى موضع الحال على أنه نعت نكرة مقدم^(٦) عليها^(٧)، والتقدير: إضافة كإضافة إذ، وهو أظهر ويكون التقدير: أضف ما أشبه إذ من ظروف^(٨) الزمان كإضافة إذ إلى الجمل؛ ولذلك أعقبه^(٩) بقوله: «جَوَازاً»؛ لأنه لو لم يقل جوازاً لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوماً. قوله: «حِينَ بِجَائِذٍ»، مثال لإضافة^(١٠) حين للجملة^(١١) الفعلية «وهو»^(١٢) متعلق بئيد، ومعنى ئيد: طريح. ثم قال:

١٢٧
ب

(ص) وَإِنْ أَوْ غَرِبَ مَا كَاذُ قَدْ أَجْرِيَا * وَاخْتَرَيْنَا مَثَلَوُ / فِعْلِي بَيْنَا
وَقَبْلَ فِعْلِي مُغَرَّبٍ أَوْ مُبْتَدَأُ * أَغْرِبَ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

(١) فى ش «المشبهة».

(٢) فى الأصل «جوازاً».

(٣) «مصدر» ساقطة من ك.

(٤) ويكون التقدير: أضف الإضافة فى حال كونها جائزة. وهذا يفسد المعنى وكما ذكر الشارح. الإعراب الأول أظهر. لأن معنى قول الناظم «أضف جَوَازاً» قريب من الإعراب الأول.

(٥) فى الأصل، ش، ك «كَأَذ» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى هـ، ز، ط، ت «تقدم».

(٧) فى ش زيادة «مقدم عليها وانتصب على الحال».

(٨) فى ش «من ظرف» تحريف.

(٩) فى ت «عقبه» تحريف.

(١٠) فى ت «الإضافة» تحريف.

(١١) فى ش، هـ، ز، ك، ت «إلى الجملة».

(١٢) فى الأصل «وهى».

(ش) يعنى أن ما أجرى^(١) من أسماء الزمان مجرى «إذ» فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حيثل البناء^(٢) والإعراب، إلا أن الجملة إذا كانت مصدرية^(٣) بفعل مبنى اختيار البناء، وشمل قوله: «فعل ينيئا» الماضى كقوله:

١١١ - عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ لُجْلُ أُمُورِهِمْ^(٤)

والمضارع المبنى كقوله:

١١٢ - عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِيْنُ كُلُّ حَلِيمٍ^(٥)

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرية بالفعل المعرب، وهو المضارع العارى من موانع^(٦) الإعراب: نحو قوله - عز وجل -: ^(٧) (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ)^(٨) أو بالمبتدأ. نحو قول الشاعر:

(١) فى ز «ما جرى».

(٢) فى ظ «هذا البناء» تحريف.

(٣) فى ت «مصدرية» تحريف.

(٤) سبق تخريج هذا الشاهد فى باب المفعول المطلق.

وعجزه: «فقدلاً زريق المال ندلاً الثعالب».

يروى على حين بالخفض على الإعراب، وعلى حين بالفتح على البناء. موضع الشاهد. وهو أرجح لكونه مضافاً إلى مبنى أصالة وهو ألهى.

(٥) لم أعر على قائله:

وصدر البيت: «لَأَجْعَلَنَّ مِنْهُمْ قُلُوبًا تَحْكُمُ».

انظر شرح المرادى ٢: ٢٦٧، ومغنى اللبيب ٢: ١١٥، وشرح النصريح ٢: ٤٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢: ٨٨٣.

فى ه، ت «على حين يستصبين كل حكيم».

يروى بخفض حين على الإعراب، وفتح على البناء. موضع الشاهد. لأنه مضاف إلى مبنى وهو يستصبين المبنى على السكون لاتصاله بنون الإناث. يستصبين: ماضى استصبيت قال استصبيت فلاناً جعلته فى عداد الصبيان».

(٦) فى ز «عن مواضع» تحريف.

(٧) فى ز «قول الله عز وجل».

(٨) سورة المائدة. آية: ١١٩.

١١٣ - أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنَّنِي
كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ^(١)

فالوجه الإعراب. وهو متفق عليه؛ ولذلك قال:

وَقَبْلَ فِعْلِ مُغْرِبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ * أَغْرِبُ ...^(٢)

وأجاز «الكوفيين» فيه البناء وتبعهم الناظم^(٣)، ولذلك قال:

«وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا»^(٤) ويؤيده قراءة نافع (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ [الصَّادِقِينَ
صِدْقُهُمْ])^(٥) وأن قوله: «عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ»، روى بفتح حين،
والتفنيذ: التكذيب. والذي يبنى عليه الظرف في هذا الفصل الفتح^(٦)
ولم يبنه عليه الناظم، «وما» موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية
مجرى «إِذْ» وهى مفعولة بأغْرِبَ ومطلوبة لابن فهو باب التنازع، «وَأَوْ»
للتخيير، وصلة «مَا» قد أجريا، «وَكَيْدٌ» متعلق بأجريا^(٨)، وقَصَرُ «بَنَا»
لضرورة الوزن، «وَبُيِّنَا»^(٩) فى موضع الصفة «لِفِعْلٍ»، «وَقَبْلَ» / متعلق
بأغْرِبَ، «وَأَوْ» للتقسيم، «وَمَنْ» شرط فى موضع الرفع^(١٠) بالابتداء،

١٢٨
١

(١) نسب لموهال بن بجهم المدحجى فى شرح الشواهد للمعنى ٢: ٢٥٧ وقيل: لمبشر بن الهذيل الفزارى
كما فى شرح شواهد الفنى للسيوطى ٢: ٨٨٤ وهو بلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢: ١١٥، وشرح المراتى
٢: ٢٦٨.

(٢) فى ز «إعراب» تحريف.

(٣) أجاز أبو على الفارسى أيضاً البناء.

انظر التسهيل ١٥٨، ١٥٩، وشرح ابن الناظم ٣٩٤.

(٤) فى ز «فإن يفندا» تحريف. وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز.

(٦) سورة المائدة. آية: ١١٩.

قراءة نافع بالفتح على البناء، وقرأ الباقر بالرفع على الإعراب. انظر: الإملاء ١: ٢٣٤.

(٧) «الفتح» ساقطة من ت.

(٨) فى ه، ت «بأجريا» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) فى ه، ت «وبنى» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(١٠) فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «رفع» وعبارتها أحسن.

وخبره^(١) «بَتَى»، والفاء^(٢) جواب الشرط. ثم قال:

(ص) وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةٌ إِلَى * جُمِلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اِغْتَلَى

(ش) يعنى أَنَّ العرب أَلَزَمَتْ «إِذَا» الإضافة إلى الجمل الفعلية ويعنى «بِإِذَا» الظرفية دون الفجائية، والجمله بعدها فى موضع جر عند الجمهور، والعامل فيها جوابها على المشهور^(٣) «وإِذَا» مفعول أول بألزموا، «وإِضَافَةٌ» مفعول ثان، «وإِلَى» متعلق بإضافة، «وَهُنَّ»^(٤) فعل أمر من هان يَهُونُ ضد صعب^(٥)، ثم قال:

(ص) لِمَقْهَمِ اثْنَيْنِ مُعْرَفٍ بِلَا * تَفَرَّقِي أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ

(ش) من الأسماء اللازمة^(٦) للإضافة لفظاً ومعنى «كِلاَ» و«كِلتَا».

وَقُهُم من قوله: «لِمَقْهَمِ اثْنَيْنِ» أنهما لا يضافان لمفرد^(٧)، وشمل مفهم اثنين: المثنى نحو: كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وضميره نحو: كِلَاهُمَا، وما دل عليه نحو: كِلَاتَا، واسم الإشارة نحو: كِلَا ذَيْنِكَ.

وَقُهُم من قوله: «مُعْرَفٍ» أنهما لا يضافان إلى نكرة، فلا يُقال: كِلَا رَجُلَيْنِ.

(١) فى ز «والخبر».

(٢) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«أُحْرِبْتُ وَمَنْ بَتَى قُلْتُ يُفْتَلَدُ»

(٣) «إِذَا» اسم زمان مستقبل مضمن معنى الشرط. ولا تضاف إلا إلى جملة فعلية، وقد يليها اسم بعده

فعل، ويكون الاسم مرتفعاً بفعل مضمر. نحو قوله - تعالى - فى سورة الانشقاق آية: ١

(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)

هذا ما ذهب إليه سيبويه، وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء.

انظر الكتاب ١: ١٠٦، ١٠٧، والخصائص ٢: ١٠٤.

(٤) فى ز «وكن» تحريف.

(٥) فى ك «الصعب».

(٦) فى ت «من أسماء لازمة» تحريف.

(٧) فى ش، هـ، ظ، ت «للمفرد».

ومن قوله: «بَلَا تَفَرَّقِي» أنه لا يُقال كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو، وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله:

١١٤. كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا
فِي الثَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَلَمَاتِ^(١)

و«مُعَرَّفٍ» نعت لفهم، «واللَّام» فيه متعلق بأضيف، وكذلك بِلَا، ولا زائدة بين الجار والمجرور. ثم قال:

(ص) وَلَا تُضِيفِ لِلْفَرْدِ مُعَرَّفٍ * أَيًّا ...

من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ «أَيٌّ»، وقوله: وَلَا / تُضِيفُ، ١٢٨
نهي أن يضاف^(٢) «أَيٌّ» لمفرد معرف، وفهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقاً نكرة كان أو معرفة. نحو: أَيُّ رَجَالٍ وَأَيُّ رَجُلَيْنِ، وَأَيُّ الرُّجَالِ وَأَيُّ الرُّجُلَيْنِ^(٣).

وفهم منه أيضاً أنها تضاف للمفرد النكرة. نحو: أَيُّ رَجُلٍ. ويمتنع أن يضاف إلى المفرد المعرفة إلا في صورتين، أشار إلي الأولى^(٤) بقوله:

(ص) ... * ... وَإِنْ كَوَّرْتَهَا فَأَضِيفِ

(ش) يعنى أنك إذا كررت «أَيًّا»، جاز أن تضيفها إلى المفرد^(٥) المعرفة^(٦) نحو: أَيُّ زَيْدٍ، وَأَيُّ عَمْرٍو عِنْدَكَ، بمعنى أَيُّ الرُّجُلَيْنِ، قيل: ولا يأتى إلا في الشعر كقوله:

(١) نسبه الأستاذ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية ١: ٧٤ للحطيفة ولم أجده في ديوانه وهو بلا نسبه في: شرح ابن الناظم ٣٩٦، وشرح ابن عقيل ٦٣: ٢، وشرح التصريح ٤٣: ٢، والهمع ٥٠: ٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٥٥٢: ٢، وشرح الأشموني ٢٦٠: ٢. روى صدر البيت في ظ: «بكلا أخى وخليلي واجدى عضدا».

(٢) في ه، ز، ت «تضاف».

(٣) ما بعد «معرفة» إلى هنا ساقط من ش.

وفي ك «نحو أى رجال وأى الرجل وأى الرجلين وأى الرجل».

(٤) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «الأول».

(٥) «المفرد» ساقطة من ك.

(٦) «المعرفة» ساقطة من ش وفي الأصل ه، ظ، ك «المعرفة»

١١٥ - أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّكُمْ * غَدَاةَ التَّقِيَّتَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا^(١)

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله:

(ص) أَوْ تَتَوَّجِ الْأَجْزَا ... * ...

(ش) أى يجوز إضافتها إلى المفرد المعرفة^(٢) إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقوله^(٣): أَيُّ زَيْدٍ صَرَبَتْ، والتحقيق أنها فى هذه الصورة مضافة إلى الجمع لأن التقدير: أَيُّ أَجْزَائِهِ صَرَبَتْ، ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه. ثم اعلم أن «أَيَّا» بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على^(٤) ثلاثة أقسام، أشار إلى القسم الأول منها بقوله:

(ص) ... وَاخْصُصْنَ بِالْمَعْرِفَةِ * مَوْصُولَةً أَيَّا^(٥) ...

(ش) يعنى أن «أَيَّا» إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو: أَمْرُ^(٦) يَأْيُ الرِّجَالِ هُوَ أَفْضَلُ وَأَيُّهُمْ هُوَ أَكْرَمُ، ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ ...

(ش) يعنى أن «أَيَّا» إذا كانت صفة بعكس الموصولة، وهى^(٧) أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو: مَرَزَتْ بِرَجُلٍ / أَيُّ رَجُلٍ، وكذلك إذا كانت ١٢٩
↑
حالا كقولك: جَاءَ زَيْدٌ أَيُّ فَارِسٍ. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(١) لم أشر على قائله، وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٥٨:٢، وشرح ابن الناطم ٣٩٧، وشرح الأشمونى ٢٦٠:٢.

(٢) فى الأصل، ش، ظ، ك «المعرف».

(٣) فى هـ، ز، ظ، ت «كقولك».

(٤) «على» ساقطة من ت.

(٥) فى ت أكمل الشطر الثانى من بيت الألفية.

..... وَاخْصُصْنَ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيَّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ

وسيدكره فى الأصل، وبقية النسخ فى موضعه مع الشرح.

(٦) فى هـ، ز «مررت».

(٧) فى ظ، ت «وهو».

(ص) وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوْ اسْتِفْهَاماً فَمُطْلَقاً كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامُ^(١)

(ش) يعنى أن «أَيَّا» إذا كانت شرطاً أو استفهاماً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو: أَيُّ الرَّجُلِ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ^(٢)، وَأَيُّ الرَّجُلِ تُكْرِمُ «أُكْرِمُهُ»^(٣)، وَأَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟، وَأَيُّ الرَّجُلِ عِنْدَكَ^(٤) ؟

و«أَيَّا» مفعول بتضيف، «وَإِنْ كَرَزَتْهَا» شرط، وجوابه «فَأَضِيفُ» وحذف مفعول «فأضيف»^(٥)، والمجرور المتعلق^(٦) به^(٧) لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: فأضيفها^(٨) للمعرفة، «وَأَوْ تَنْوِي» معطوفاً^(٩) على «كَرَزَتْهَا»، فهو شرط، والتقدير: وَإِنْ كَرَزَتْهَا أَوْ نَوَيْتَ^(١٠) الأجزاء فَأَضِيفُهَا.

وفيه نظر؛ لأن ما عطف على الشرط شرط، وتقدم عليه «فَأَضِيفُ» وهو جواب، ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط، ولم أر فيما وقفت عليه من كلام^(١١) مثل هذا التركيب، ونظيره: إِنْ قَامَ زَيْدٌ [فَأُكْرِمُهُ]^(١٢) أَوْ يَقْعُدَ عَلَى

^(١) «فمطلقاً كمل بها الكلام» ساقط من ظ.

^(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت وأي رجل تضرب أضربه.

وأثبت ما جاء في هـ، ز؛ لأنه الأولى، والذي يمثل إضافته إلى المعرفة.

^(٣) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ت وأي رجل تكرم أكرمه.

وأثبت ما جاء في ك؛ لأنه الأولى، والذي يمثل الإضافة إلى المعرفة.

^(٤) «وأي الرجال عندك» ساقط من ك.

^(٥) في ز، ك «أضيف».

^(٦) في ت «متعلق به».

^(٧) في ش «به محذوف» والمعنى يتم بدونها ولا حاجة إليها.

^(٨) في ز «وأضيفها».

^(٩) في ش، هـ، ز، ك، ت «معطوف».

^(١٠) في ت «ونويت».

^(١١) في ش «من الكلام».

وفي هـ، ز، ك، ت «من كلام العرب» وعبارتها أكمل.

^(١٢) «فأكرمه» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

وفي ظ «أكرمه».

أن الإكرام مرتب على الفعلين، ويتخرج على حذف^(١) «إن» الشرطية قبل تنوٍ على مذهب من أجاز ذلك، فيكون التقدير: أو إن تنوٍ الأجزاء فأضيف، وحذف فأضيف لدلالة الأول عليه، فإن قلت: مذهب من أجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف «إن» كقوله:

١١٦ - وَإِنْسَانٌ عَنِي نَخِيرٌ الْمَاءَ نَارَةً * فَيَنُودُوا [وَتَارَاتِ يَجْمُ فَيَفْرُقُ]^(٢)

قلت يجوز أن يكون «تنوٍ» مرفوعاً واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله [تعالى^(٣)] (وَاللَّيْلِ إِذَا يَنشُرِ)^(٤) /

١٢٩
ب

في قراءة من حذف الياء^(٥)، أو يكون حذف الياء من «تنوٍ» لإلتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في «أل»، وقوله: أيًا مفعول باخصيص^(٦). «وبالمعرفة» متعلق به، «ومؤصولة» حال من «أى» مقدم^(٧) عليها، «والصفة» مبتدأ خبره بالعكس، «وإن تكن شرطاً» شرط^(٨) جوابه «فمطلقاً» إلى آخر البيت، «ومطلقاً» حال من «أى» يعنى مضافة إلى المعرفة

(١) في هـ، ز، ط، ت «على أن يكون حذف» وعبارتها أكمل.

(٢) الشاهد لدى الرمة.

وما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ك.

انظر ديوان ذي الرمة ٣٩١، والمقرب ٨٣:١، وتمرين الطلاب ٦٩، والهمع ٩٨:١، وشرح الأشموني ٩٦:٣/١٩٦:١، والخزانة ٣١٢:١، والدرر ٧٤:١، وحاشية الملوى ص ١٠٥.

بحسب: أى ينكشف، يقال حسره أى كشفه.

(٣) «تعالى» تكملة من ط، ك، ت.

(٤) سورة الفجر. آية: ٤.

(٥) قرأ بالجمهور «يشر» بحذف الياء وصلأ ووقف، وقرأ ابن كثير «يسرى» بإثباتها وصلأ ووقفاً، أما أبو عمرو فقد أثبت الياء في الوصل وحذفها في الوقف.

انظر: معاني الفراء ٢٦٠:٣، السبعة في القراءات ٦٨٤، والاتحاف ص ٦٨٤.

(٦) في الأصل، ط «باخصيص» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) في ش «مقدمة» وفي ز «تقدم».

(٨) «شرط» ساقطة من ت.

والنكرة، ومعنى «كَمُلَ بِهَا الْكَلَامُ»^(١) أى الكلام الذى هو جزؤه؛ لأنها مع ما أضيفت إليه جزء كلام^(٢). ثم قال:

(ص) وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَزْ * ...

(ش) «لَدُنْ» من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ومعناها^(٣) قيل بمعنى «عند»، وقيل هى لأول غاية^(٤) فى^(٥) الزمان والمكان، وفُهِم من قوله: «فَجَزْ» أنها لا تضاف إلا للمفرد^(٦)، وجعل «المرادى»^(٧) قوله «فَجَزْ» شاملاً للجزء فى اللفظ والمحل؛ لتندرج الجملة. وجعل^(٨) من إضافتها إلى الجملة^(٩) قوله:

١١٧ - [صَرِيحٌ عَوَانِ زَالِهْنٍ وَزُلْفَةٍ] * لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدُّوَابِّ^(١٠)

والفعل عند المصنف فى نحو هذا على تقدير أن، قال فى الكافية^(١١):

(١) فى الأصل، هـ، ظ، ك، ت «الكلام».

وما أثبت أدق كما ورد فى الألفية، ش، ز.

(٢) فى ز «الكلام».

(٣) ومعناها ساقط من هـ، ز.

(٤) فى ظ «الغاية».

(٥) فى ز «من الزمان».

(٦) فى ش «إلى المفرد»، وفى ظ «المفرد».

(٧) شرح المرادى ٢: ٢٧٤.

(٨) فى ك «فجعل».

(٩) يريد إضافتها إلى الجملة الفعلية هنا.

(١٠) البيت للقطامى:

ما بين المعقوفين تكملة من ت.

انظر فى ديوانه ٥٠، وأمالى الشجرى ١: ٢٣٣، وشرح المرای ٢: ٢٧٤، وشرح التصريح ٢: ٤٦،

والهمع ١: ٢١٥، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١: ٤٥٥، وشرح الأشموني ٢: ٢٦٣، والخزانة

٣: ١٨٨، ١٨٩، والدرر ١: ١٨٤.

ومعجم شواهد العربية ١: ٥٧.

الدواب: جمع ذؤابة وهى خصلة من الشعر.

(١١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٤٦.

وَأَلْزَمَ رَيْثَ وَلَدُنْ أَنْ قُدِّرَا * مِنْ قَبْلِ فِعْلٍ^(١) لَعُومِنْ لَدُنْ سَرَى^(٢)
وأجاز «المراى»^(٣) أيضاً أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله:
١١٨ - ... لَدُنْ أَنْتَ يَا فَيْعُ * ...^(٤)

وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره:
لَدُنْ وَقْتُ أَنْتَ فِيهِ يَا فَيْعُ^(٥)، وقد سمع نصب «عُدْوَة» بعد «لَدُنْ». وإلى / ١٣٠
ذلك^(٦) أشار بقوله:

(ص) ... * وَنَصَبُ عُدْوَةٍ^(٧) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ

(ش) يعنى أنه قل نصب «عُدْوَة» بعد «لَدُنْ» كقول ذى الرمة:^(٨)
١١٩. لَدُنْ عُدْوَةٍ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى
وَحَكَّتِ الْقَطِيبَ الشَّحْشَحَانَ الْمَكْلُفُ^(٩)

ونصبه^(١٠) قيل: على تشبيه «لَدُنْ» باسم الفاعل المنون، وقيل: على إضمار
كان الناقصة، وقيل: على التمييز، وقد سمي^(١١) بعض المتأخرين تنوين

(١) «فعل» ساقطة من ت.

(٢) فى هـ، ت «من لدن برا» وفى ز «من لدن قرا» تحريف.

(٣) شرح المراى ٢: ٢٧٤.

(٤) جزء من بيت لم أعثر على قائله وقد ذكره المراى كاملاً فى شرحه ٢: ٢٧٤.

وَلَدُنْكَ ثِقَمَاءُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَيْعُ * إِلَى أَنْتَ ذُو قَوَدَيْنِ أَيْهَضُ كَالثَّشِيرِ

انظر الارتشاف ٢: ٢٦٤، والهمع ١: ٢١٥، وشرح الأشموني ٢: ٢٦٢، ومعجم شواهد النحو ٩٢.

(٥) فى ز، ك «يانع» تحريف.

(٦) فى هـ، ز، ت «وقد».

(٧) فى هـ «خدة» تحريف.

(٨) فى ش «ذو الرمة» تحريف.

(٩) انظر ديوان ذى الرمة ٣٧٤، واللسان «شع».

القطين: القطين هنا المقيمون فى الموضع لا يكادون يرحلونه جميع قاطن.

الشحشحان: الحادى السريع، وقيل الرجل الماهر فى الخطبة.

(١٠) فى ظه، ت «ونسبه» تحريف.

(١١) فى ظه «سمع» تحريف.

«غُدُوَّةٌ» مع «لَدُنْ» تنوين^(١) الفرق، «وَلَدُنْ» مفعول أول بألزموا، «وإِضَافَةٌ» مفعول ثان ومفعول «فَجَرَ» محذوف تقديره: فَجَرَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، «وَنَضَبٌ» مبتدأ وخبره نَدَرَ، «بِهَا» متعلق «يَنْضَبُ». ثم قال:

(ص) وَمَعَ مَعِ فِيهَا قَلِيلٌ وَثِقِلَ * فَتَخَّ وَكَسَّرَ لِشُكُونٍ يَتَّصِلُ

(ش) من الأسماء اللازمة للإضافة «مع» وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة الظرفية^(٢)، وتفرد^(٣) فيلزم نصبها على الحال نحو: جَاءَ الزُّيْدَانِ مَعًا أَى جَمِيعًا، وقد لحِكتَ جَرْهَا يَمْنُ، حكى «سيبويه» من قولهم: «ذَهَبْتُ مِنْ مَعِيَ»^(٤) وقوله: «مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ»، يعنى أن فيها لغتين: فتح العين وسكونها، ولغة السكون قليلة^(٥)، قوله: «وَتُقِلُّ فَتَخَّ وَكَسَّرَ» يعنى فى لغة السكون إذا التقت العين الساكنة^(٦) مع ساكن بعدها وُجِبَ تحريكها، فمن حَرَّكَهَا بالفتح فللتخفيف، ومن حَرَّكَهَا بالكسر فعلى^(٧) أصل التقاء الساكنين، وقول «المرادى» هما^(٨) مرتبان لا مفرعان^(٩) غير صحيح / بل هما

١٣٠
ب

(١) فى ظ «تنوين».

(٢) فى ش، ه، ز، ك، ت «للظرفية».

(٣) فى ش، ك «وقد تفرد».

(٤) فى ه، ز، ط، ت «ذهبت من معه» فى الكتاب ٤٢٠:١ «ذهب من معه» وانظر شرح الكافية لابن مالك ٩٥١:٢، وشرح ابن الناظم ٣٩٩ وشرح المرادى ٢٧٦:٢، وشرح التصريح ٤٨:٢. «مع» هنا اسم بدليل جرّها بمن، وكقوله - تعالى - فى سورة الأنبياء آية ٢٤ (هَذَا يُخَوِّرُ مَنْ مَعِيَ).
(٥) فى ك «ولغة السكون فيها قليلة».

«مع» المشهور فيها فتح العين، وهى معربة، ومن العرب من يسكنها ومنه قول جرير:

قَرَيْشِي يَثْكُمُ وَهَوَايَ مَفْكُمُ وَإِنْ كَانَتْ زَيْتُونُكُمْ لَأَمَّا

وقيل: أن تسكينها ضرورة وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهى عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وأدعى «النحاس» الإجماع على ذلك وهو فاسد، فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم.

شرح ابن عقيل ٧٠:٢ وانظر شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢٩١:٢، وشرح المرادى ٢٧٦:٢.

(٦) فى الأصل «ساكنة».

(٧) فى الأصل «فعل» تحريف.

(٨) فى ك «وهما».

(٩) فى ط، ت «مفرعان» تحريف. انظر شرح المرادى ٢٧٧:٢.

مفرعان لا^(١) مرتبان؛ لأن لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكماً، وإنما يحدثه في الساكنة^(٢)، ويدل على صحة ما ذكرته قوله: «لِسُكُونٍ»، فجعل الفتح والكسر لأجل السكون، «وَمَعَ» معطوف على «لَذُنْ» في البيت الذي قبله، والتقدير: وَالزُّمُوا إِضَافَةً لَذُنْ وَمَعَ^(٣)، «وَمَعَ»^(٤) الساكن العين مبتدأ^(٥)، «وَقَلِيلٌ» خبره، «وَفِيهَا» متعلق بقليل، ولا يصح أن يكون «مَعَ» المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر؛ لأن ذلك لا يؤخذ منه حكم مع في لزومها الإضافة بل يؤخذ منه^(٦) أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول. ثم قال:

(ص) وَأَضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا^(٧) إِنْ عَدِمْتُ مَا * لَهُ أَضْيَفَ نَائِيًا مَا عُدِمَا

(ش) «غير» من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد تخلو عنها لفظاً، وذلك مفهوم من قوله: «إِنْ عَدِمْتُ مَا لَهُ أَضْيَفَ»، يعنى إن عدمته في اللفظ وقوله: «نَائِيًا مَا عُدِمَا»^(٨) يعنى أن المضاف إليه يكون لفظاً ومعنوياً ومعناً وفهم منه أنه إن لم يعدم المضاف إليه لم يبن على الضم، وأنه إن حذف ولم ينو لم يبن أيضاً على الضم، وأن المعنى^(٩): «نَائِيًا مَعْنَى مَا عُدِمَ»^(١٠) دون لفظه، فهو على حذف مضاف، لأنه إذا نوى لفظه ومعناه كان معرباً^(١١) كما لو لفظ بالمضاف إليه، «وَعَرَبًا»^(١٢)

(١) في ظ «غير» تحريف.

(٢) في ش، ك «وإنما يحدث في لغة السكون» وعبارتهما أدق.

(٣) «ومَعَ» ساقط من ظ، ك.

(٤) في ش، هـ، ظ «مَعَ» تحريف.

(٥) في ظ «وهو مبتدأ».

(٦) «منه» ساقط من هـ.

(٧) في ز «غير» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٨) في ش، ك، ت «عدما» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) «وأن المعنى» تركيب غير واضح في الأصل.

وفي هـ، ز، ظ، ت «ويعنى».

(١٠) في ظ، ت «وما عدما».

(١١) «معرباً» ساقطة من ت.

(١٢) في ش، ز، ك، ت «وغير» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وهـ، ظ.

مفعول أول^(١) باضمم «وبناء» مصدر فى موضع الحال / أى بانيا، «وإن عَدِمْتَ»
شرط، «وما» مفعول بعدمت واقع على المضاف إليه، «وأُضِيفَ»^(٢) صلة لما، «ولَهُ»
متعلق بأضيف، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء^(٣) فى له، والضمير
فى أضيف عائد على^(٤) غير «وتأويًا» حال من الفاعل باضمم أو من التاء فى
عدمت، «وما» مفعول^(٥) بناوياً وهى واقعة على المضاف وصلتها^(٦) عُدِمَا. ثم قال:

(ص) قَبْلُ كَفَيْزُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ * وَدُونَ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ

(ش) لما قَدَّم حكم «غَيْر» وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن
الإضافة ونوى المضاف إليه أَلْحَقَ «بِغَيْر» فى ذلك الحكم «قَبْلُ»^(٧) وما بعده
«قَبْلُ وَبَعْدُ» نحو قوله . عز وجل :: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)^(٨)

وحسبُ كقوله^(٩): مَا عِنْدِي غَيْرُ^(١٠) دِرْهَمٍ حَسْبُ.

«وأول» نحو: اِبْدَأْ بِهَذَا مِنْ أَوَّلُ، «ودون» نحو: مِنْ دُونَ. وَالْجِهَاتُ^(١١)،
يعنى: الجهات الست^(١٢) وهى يَمِينُ وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام، تقول:
جِئْتُكَ مِنْ تَحْتِ وَمِنْ فَوْقِ وَعَنْ يَمِينِ وَيَسْمَالٍ، فهذه كلها تبنى^(١٣) على

(١) «أول» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٢) فى ظ «أُضِيفَ إليه» تحريف.

(٣) فى الأصل «والهاء» تحريف.

(٤) فى الأصل، ش، ك «إلى».

(٥) فى ش «مفعولة» تحريف.

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «المضاف إليه وصلته». وعبارتها أكمل.

(٧) «قبل» ساقطة من ت.

(٨) سورة الروم. آية: ٤.

(٩) فى هـ، ز، ط، ت «كقولك».

(١٠) «غير» ساقطة من ظ.

(١١) فى الأصل «الجهات».

(١٢) فى ز «الستة» تحريف.

(١٣) «تبنى» ساقطة من ك.

الضم «كغير» إذا عدم ما أضيف إليه، ونوى معناه دون لفظه. ثم قال:
(ص) وَأَعَزُّوا نَضْبًا إِذَا مَا تُكْرًا * قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ دُكِرَا

(ش) هذا تصريح بما فهم من قوله: «تَاوِيَا مَا عُذِمَا» فإنه إن لم ينو لم
يبن على الضم فلم يبق إلا الإعراب وهو الأصل؛ إلا أن قوله: «نَضْبًا» يوهم
أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة / إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب ^{١٣١}_ب
بالنصب إن كان ظرفاً. كقوله:

١٢٠ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا * أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ^(١)

وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله - عز وجل :- (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ
قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)^(٢).

في قراءة مَنْ جَرَّ وَتَوَّانَ^(٣)، وكأنه استغنى عن ذكر^(٤) الجر لشمول المفهوم

(١) نسب إلى عبد الله بن يعرب في شرح الشواهد للعيني ٢٦٩:٢، وشرح التصريح ٥٠:٢.
ونسب إلى يزيد بن الصعق في الخزانة ٢٠٤:١، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٨٨:٤، وشرح الكافية
لابن مالك ٩٦٥:٢، وشرح ابن الناظم ٤٠١، وشرح المرادى ٢٧٨:٢، وشرح ابن عقيل ٧٣:٢.
في هـ «وساغ لي الشراب وكنت قبلاً»
روى في الأصل «أكاد أغص بالماء الزلال»
وروى في شرح الأشموني «أكاد أغص بالماء الفرات».
وما أثبتت هي الرواية الصحيحة كما ورد في أغلب كتب النحو.
ساغ: حلا ولان وسهل مروره في الخلق.
أغص: من الغصص وهو انحباس الطعام ووقوفه في الخلق.
الحميم: الماء الحار.

(٢) سورة الروم. آية: ٤.

(٣) قرأ بذلك أبو السمال، والمجحدري، والعقيلي.

وأجاز الفراء الكسر من غير تنوين «من قبلي ومن بعدي».

وحكى الكسائي عن بعض بني أسد «من قبلي ومن بعدي».

بتنوين قبل وضم بعد.

انظر شرح الكافية للرضي ١٠٢:٢، وشرح التصريح ٥٠:٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠:٢، وتفسير

القرطبي ٧:١٤ والبحر ١٦٢:٧ وروح المعاني ٢٠:٢١.

(٤) «ذكر» ساقطة من ظ.

الأول له، وخص النصب بالذكر لكثرتة، والحاصل أن «قَبْلًا» وما بعدها لها أربعة أحوال: تصريح بالمضاف إليه، ونيته معنى^(١) ولفظاً، وعدمه لفظاً ومعنى، وهى فى هذه الأحوال الثلاثة معربة، وعدم ذكر المضاف إليه ونيته معنى ولا لفظاً، وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم، وإنما بُيِّنَتْ فى هذه الصورة^(٢)؛ لأن لها شبهاً بالحرف لتوغلها^(٣) فى الإبهام، فإذا انضم إلى ذلك تضمن^(٤) معنى الإضافة مخالفة^(٥) النظائر بتعريفها بمعنى ما هى مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم؛ لأنه^(٦) أقوى الحركات تنبيهاً على عروض سبب^(٧) البناء. «وَقَبْلُ» مبتدأ وخبره «كَثِيرٌ» ويجوز ضبط «قَبْلُ وَغَيْرُ» بالضم من غير تنوين وبالتنوين، والرفع وهو الأصل؛ لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء^(٨)، ووجه الضم أنه ذكرها على الحالة التى تكون عليها فى حال قطعها عن الإضافة، وأما^(٩) «بَعْدُ وَدُونُ» وما بينهما فيتعين^(١٠) فيها الضم من غير^(١١) / تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به، ووجهه ما تقدم ١٣٢ فى «قَبْلُ وَغَيْرُ» وهى معطوفة على «قَبْلُ»، «وَالْجِهَاتُ وَعَلَى»^(١٢) كذلك،

(١) معنى و» ساقط من ت.

(٢) «الصورة» ساقطة من ش.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ت «لتوغلها».

(٤) «تضمن» ساقطة من ش.

(٥) فى ش، هـ، ز، ك، ت «ومخالفة».

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «لأنها».

(٧) فى ش «على سبب عروض البناء» تقديم وتأخير.

(٨) فى الأصل، هـ، ز، ط، ك، ت «لأنها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء».

وأثبت عبارة ش لأنها الأولى والأصوب فهو يريد «قبل وغير».

(٩) فى ز «وما» تحريف.

(١٠) فى ط «فتعين».

(١١) فى هـ «بغير».

(١٢) فى الأصل، ت «وعلى» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

«والواو في أَغْرَبُوا»^(١) تعود^(٢) على العرب، «وَنَضَبًا» مصدر في موضع الحال. اي ناصبين^(٣)، ويجوز ان يكون منصوباً على حذف الجار اي بنصب، «وَقَبْلًا»^(٤) مفعول بأعربوا، ولا يجوز فيه الضم كما جاز في^(٥) «قَبْلُ» إذ لا وجه فيه للضم، و«مَا» موصولة معطوفة على «قَبْلُ» وصلتها «قَدْ ذُكِرَ»، و«مِنْ بَعْدِهِ»^(٦) متعلق بـ «ذُكِرَ»^(٧)، «وَعَرِيزٌ» داخل فيما بعد «قَبْلُ»؛ لأنه قال «قَبْلُ كَثِيرٌ»، ونطق «يَعْلُ»^(٨) مبنياً على الضم ووجهه ما تقدم في «يَعْلُ وَدُونُ». ثم قال:

(ص) وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا * عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا مُحْدَفًا

(ش) ما يلي المضاف هو المضاف إليه، والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف، ويقام^(٩) المضاف إليه مقامه في الإعراب كقوله تعالى: (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)^(١٠) أى حب العجل. وكقوله تعالى^(١١): (وَسَقَلِ الْقَرْيَةَ)^(١٢) أى أهل القرية.

و«مَا» موصولة وهى مبتدأ وصلتها «يَلِي الْمُضَافَ» وخبرها «يَأْتِي خَلْفًا».

(١) فى ش «وأعربوا» كما فى بيت الألفية.

(٢) فى ك «عائدة».

(٣) فى ت «ناصبين».

(٤) فى ز «وقبل أنه» تحريف.

(٥) فى هـ ، ز، ت «فيما قبل» تحريف.

وفى ك «يقبل».

(٦) فى هـ ، ت «بعد» تصحيف.

(٧) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «بذكر».

واللهب أدق كما فى هـ ، ز والألفية.

(٨) فى ز «يهد».

(٩) فى ش «ويقوم» تحريف.

(١٠) سورة البقرة. آية: ٩٣.

(١١) فى ظ «وقوله».

(١٢) سورة يوسف. آية: ٨٢.

ونصب «خَلَفًا»^(١) على الحال من الضمير في «يأتى» العائد على «ما»،
«وعنه» متعلق بخلفاء، «وفى الإعراب» متعلق بيأتى، «وإذا» متعلق «بخلفاً أو
بيأتى»^(٢) ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقُوا كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

(ش) الوجه فى حذف / المضاف أن ينوب عنه المضاف إليه فى الإعراب ^{١٣٢}
كما تقدم وقد يعىء المضاف إليه مجروراً كما لو صرح بالمضاف، «وَالَّذِي
أَبْقُوا» هو المضاف إليه؛ لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف^(٣)، ومعنى قوله:
«أَبْقُوا كَمَا» إلى آخر البيت، أى تركوه على الحالة التى كان عليها قبل
حذف المضاف وهى الجر. وفهم من قوله: «وَرُبَّمَا» أن ذلك قليل، وفيه مع
قلته شرط نبه عليه بقوله:

(ص) لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ * مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

(ش) يعنى أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا حُذِفَ المضاف إلا
بشرط، أن يكون المحذوف معطوفاً على مماثلة لفظاً ومعنى، كقوله:
١٢١ - أَكُلُّ امْرِئٍ يَحْسِبُنْ امْرَأً * وَتَارِ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٤)

«فنار» مضاف^(٥) إليه «كُلُّ»^(٦)، وحذف «كُلُّ» وبقي «نار» مجروراً؛ لأن

(١) فى ت «خلف» تحريف، وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٢) فى الأصل «بخلفاً ويأتى» وفى ش «بخلف أو يأتى».

وفى ك «بخلفاً أو يأتى».

(٣) فى ظ «المضاف إليه» تحريف.

(٤) نسب لعدى بن زيد العبادى وهو فى ديوانه ١٩٩.

كما نسب لأبى دواد الأهدى، ولم أقف على ديوانه.

انظر: الكتاب ١: ٣٣، وشرح المفصل ٣: ٢٦، ٢٧، ٢٩/٥: ١٤٢، ٥٢: ٨.

وشرح المرادى ٢: ٢٨٠، وشرح الشواهد للعنى ٢: ٢٧٣، وشرح التصريح ٢: ٥٦، ونهر شواهد العربية ٩٢.

(٥) فى هـ، ز، ت «مضافة».

(٦) فى الأصل، ك «كل واحد».

المضاف الذى هو «كل» معطوف على كل المنطوق به المضاف إلى امرىء، و«ما» موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها، وهى اسم «يكون»، «وَمَثَلًا» خبر يكون «ولمّا» متعلق به، «ومّا» موصولة وصلتها قد عطف، «وعَلَيْهِ» متعلق بعُطِف، وفى عُطِف ضمير يعود على «مّا»، والضمير فى عليه عائد على المعطوف عليه. ثم قال:

(ص) وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى (١) الْأَوَّلُ * كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

(ش) يعنى أن الثانى الذى هو المضاف إليه يحذف، ويبقى الأول الذى هو المضاف على الحالة التى كان / عليها مع اتصال المضاف به من حذف التنوين إن كان مفرداً أو النون إن كان مثني أو مجموعاً على حده، لكن (٢) بشرط نُبّه عليه بقوله:

(ص) بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِصَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتُ الْأَوَّلِ

(ش) يعنى أن بقاء المضاف إذا محذف (٣) المضاف إليه. على الحالة التى كان عليها مشروط بأن تعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول، وذلك كقولهم (٤): «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ رَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا» (٥) أى قطع الله يَدَ مِّنْ قَالِهَا فحذف «مِّنْ قَالِهَا» وبقي «يَدَ» غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه؛ لأنه قد عطف عليه «رَجُلٍ» مضافاً (٦) إلى مثل المحذوف، ومثله (٧) قول الشاعر:

(١) فى ز «ويبقى» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٢) «لكن» ساقطة من ز.

(٣) «المضاف إذا حذف» تكملة من هـ، ز، ط، ت وهى الصواب وورد فى هامش الأصل «إذا حذف المضاف».

(٤) فى ز «وذلك مثل قولهم».

(٥) ورد هذا القول فى شرح الكافية لابن مالك ٩٧٦:٢، وشرح ابن الناطم ٤٠٤، وشرح الأشمونى ٢٧٤:٢.

(٦) فى ش «وهو مضاف» وفى هـ، ز «مضاف».

(٧) فى ز «منه».

١٢٢ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ * بَيْنَ ذِرَاعَيْنِ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ^(١)

«فَذِرَاعِي» مضاف^(٢) إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه المعطوف عليه. وَكَحَالِهِ فى موضع الحال من الأول، «وَإِذَا» متعلق بالاستقرار العامل فى كحاله، وهى مضافة إلى «يَتَّصِلُ»، «بِهِ» متعلق بـ«يَتَّصِلُ»، «وَبَشْرَطِ» متعلق بـ«يُحذف»^(٣)، «وَالَّذِي» واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته: أضفت، «وَلَهُ» متعلق به، والضمير المحرور عائد على الموصول. ثم اعلم أن المضاف والمضاف إليه كالأشياء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا^(٤) يفصل بين أبعاض الكلمة إلا فى ضرورة الشعر. وهذا مذهب / جمهور ١٣٣ ب النحويين، وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين: جائز فى السعة، ومخصوص بالضرورة^(٥).

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فَضْلُ مُضَافٍ شَبَّهِ لِفَعْلٍ مَا لَصَبَ * مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبَّ
فَضْلُ يَمِينٍ ... *

(ش) فجعل الجائز فى السعة ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون المضاف^(٦) شبيهاً بالفعل والفصل بينهما بمفعول

(١) الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ٢١٥:١، والكتاب ١٨٠:١، وشرح الشواهد للمعنى ٢٧٤:٢، وشرح

شواهد المغنى للسيوطى ٧٩٩:٢، والخزانة ٣٦٩:١/٤٦٤، وفهرس شواهد سيبويه ٨٤

العارض: السحاب.

ذراعى وجبهة الأسد: الكوكبان الدالان على المطر.

فى الأصل «يا من رأى عارضاً يُهْتَرُ بِهِ».

(٢) فى ز «المضاف».

(٣) فى ظ «يحذف» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

(٤) «لا» ساقطة من ت.

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٧٩:٢، وشرح ابن الناظم ٤٠٥.

(٦) فى ت «الأول».

المضاف فشمل نوعين:

الأول: المصدر كقراءة ابن عامر (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)^(١).

بنصب «أَوْلَادَهُمْ» وجر «شُرَكَائِهِمْ»، وأصله قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ
ففصل بالمفعول^(٢) بين المضاف والمضاف إليه^(٣)؛ لأن المضاف
مصدر والمصدر شبيه بالفعل.

الثاني^(٤): اسم الفاعل كقوله - عز وجل - فى قراءة^(٥)

بعضهم^(٦): (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ)^(٧).

^(١) سورة الأنعام. آية: ١٣٧.

«قرأ الجمهور» زَيْنٌ مبنياً للفاعل ونصب «قَتَلَ» مضافاً إلى أولادهم ورفع شركاؤهم فاعلاً بزَيْنٍ، وقرأت فرقه منهم السلمي والحسن وأبو عبد الملك صاحب ابن عامر «زَيْنٌ» مبنياً للمفعول قتل، مرفوعاً مضافاً إلى أولادهم، شركاؤهم مرفوعاً على إضمار فعل أى: زينه شركاؤهم، هكذا خرج سيبويه، أو فاعلاً بالمصدر أى قتل أولادهم شركاؤهم، وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنه نصب أولادهم وجر شركائهم، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهى مسألة مختلف فى جوازها، فجمهور البصريين بمنعونها. متقدموهم ومتأخروهم، ولا يميزون ذلك إلا فى ضرورة الشعر. وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان ابن عفان البحر ٤: ٢٢٩، وانظر السبعة فى القراءات ٢٧٠، والإملاء ١: ٢٦٢، وشرح الكافية لابن مالك ٩٨١: ٢.

^(٢) «بالمفعول» ساقط من ت.

^(٣) فى ك «فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول» تقديم وتأخير.

^(٤) فى هـ، ظ، ت «الثانية» تحريف.

^(٥) «فى قراءة» ساقط من هـ.

^(٦) «بعضهم» ساقط من هـ، ت وفى ش، ك «بعض السلف».

^(٧) سورة إبراهيم آية: ٤٧.

لم ترد فى مختصر البديع والمحتسب

وقراءة الجمهور «مُخْلِفٌ وَغَدِيهِ رُسُلُهُ».

انظر البحر ٥: ٤٣٩، وشرح الكافية لابن مالك ٩٨٨: ٢، وشرح التصريح ٨: ٥٨.

ففصل بين «مُخْلِفَ» و«رُثِيلِهِ» بالمفعول وهو وَغْدَهُ^(١)؛ لأن

المضاف اسم فاعل، واسم الفاعل شبيه بالفعل، هذا معنى قوله:

«فَضَلَ مُضَافٍ شَيْءٍ فَعَلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولاً».

النوع الثاني: أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف معمول

للمضاف كقوله:

١٢٣ - ... * كَنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ^(٢)

وهذا معنى قوله^(٣): «أَوْ ظَرَفًا»، وفيهم منه جواز الفصل بالجرور إذ الظرف

والجرور / من واد واحد ومن ذلك قوله:

١٣٤
↑

١٢٤ - لَأَنْتَ مُتَعَتِّدٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ

[يَضْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ يَبِيرَانًا]^(٤)

ففصل بين «مُتَعَتِّدٌ» و«مُصَابِرَةٌ» بقوله: «فِي الْهَيْجَا».

النوع الثالث: في^(٥) الفصل بالقسم؛ ومنه ما حكى «الكسائي»^(٦): هَذَا

(١) في ك «ففصل بنصب وَغْدُهُ وجر رُثِيلِهِ» وما أثبت من الأصل، وبقيّة النسخ أولى وأوضح.

(٢) لم أعر على قوله وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو.

انظر اللسان «عسل»، وأغلب معاني الفراء ٨٠:٢ وشرح المرادى ٢٨٦:٢، وأوضح المسالك ٢٢٩:٢

وشرح التصريح ٥٨:٢، وشرح الأشموني ٢٧٧:٢.

وصدر البيت: «فَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمَذْحَنِي».

في الأصل: «كناحت يوم صخرة بعسيل».

بعسيل: العسيل مكنسة العطار التي يجمع فيها العطر.

(٣) في الأصل «قولهم».

(٤) لم أعر على قوله رغم وروده في أغلب كتب النحو.

ما بين المعقوفين تكملة من ك.

انظر شرح المرادى ٢٨٧:٢، ومعجم شواهد النحو ١٧٤.

الهيجا: الحرب.

(٥) «في» ساقط من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٦) في ش «ومن ذلك ما حكاه الكسائي» وعبارتها أنفضل.

غَلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ، ففصل بين «غلام» و«زيد» بالقَسَمِ^(١) وهذا معنى قوله: «وَلَمْ يُعَبَّ». فَضْلٌ يَمِينٍ. ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... وَاضْطِرَارًا وَجِدًا * بِأَجَنِّبِي أَوْ بِنَعْتِ أَوْ نِدَا

(ش) فجعل الفصل للاضطرار ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون الفاصل أجنبيا، يعنى أجنبيا عن المضاف كقوله:

١٢٥ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا * يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٢)

ففصل بين «كَفٍّ» و«يهودى» «يوم» وهو أجنبى من المضاف أى غير معمول له.

الثانى: أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت أى بنعت المضاف.

كقول الشاعر:

١٢٦ - نَجُوتٌ وَقَدْ سَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ * مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ^(٣)

^(١) وقد يكون الفصل بينهما بالشروط نحو قولك: هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك. بهر ابن. كذلك زاد

ابن مالك الفصل «واما» كقول تأبط شرا.

هُمَا خُطَّتَا إِنَّمَا إِسَارٌ وَمِثَّةٌ وَإِنَّمَا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْوِ أَجَدُّ

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٩٤.

^(٢) الشاهد لأبى حية النمرى.

انظر الكتاب ١: ١٧٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٧٩، والمقتضب ١: ٢٣٧/٤: ٣٧٧، وشرح

المفصل ١: ١٠٣/٢: ٢٥٠، وشرح ابن الناظم ١٠: ٤١٠، وشرح المرادى ٢: ٢٩٠، وأوضح المسالك

٢: ٢٣٢، وشرح التصريح ٢: ٥٩، وشرح الأشمولى ٢: ٢٧٨.

ويروى صدر البيت «كَتَخْبِيرِ الْكِتَابِ بِكَفٍّ يَوْمًا»

يقارب: بضم بعض ما يكتبه إلى بعض.

يزيل: مضارع أزال. أى يفرق بين كتابته ويباعد.

^(٣) الشاهد لمعاوية بن أبى سفيان.

انظر شرح المرادى ٢: ٢٩٣، وشرح ابن الناظم ١١: ٤١١، وأوضح المسالك ٢: ٢٣٥، وشرح الشواهد

للمعنى ٢: ٢٧٨، وشرح التصريح ٢: ٥٩، والدرر ٢: ٦٧، ومعجم شواهد العربية ١: ٥٨.

المرادى: نسبة إلى مراد قبيلة يمنية.

الأباطح: جمع أبطح وهو المكان الواسع وأراد مكة.

ويروى صدر البيت كما فى هـ، ز، ت.

«نجوت وقد تَلَّ المرادى سيفه».

أراد من^(١) ابن أبي طالب شيخ الأباطح، وهو المراد بقوله: أو بدعت.

الثالث: النداء كقول الشاعر:

١٢٧ - وَفَاقَ كَغَبِّ بَجِيرٍ مُنْقِذَ لَكَ مِنْ * تَعَجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخَلْدِ فِي سَقَرٍ^(٢)

وهو المراد بقوله: أو ندأ.

[وفصل]^(٣) مفعول مقدم بأجز، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «ويشبهه

فِعْلٍ»، نعت لمضاف، «وما» موصولة واقعة على الفاصل، وصلتها نَصَبٌ،

والضمير العائد على الموصول / محذوف تقديره: نصبه، وهي^(٤) فاعل ١٣٤ ب

بفصل، «وَمَفْعُولًا» أو ظَرْفًا حالان^(٥) من «ما»، أو من الضمير المحذوف

وتقدير البيت: أَجِزْ أَنْ يَفْصَلَ الْمُضَافُ^(٦) منصوبه في حال كونه مفعولاً أو

ظرفاً، «وَفَضْلُ يَمِينٍ» مفعول ما لم^(٧) يسم فاعله «يُعَبُّ»، وهو مصدر

مضاف إلى الفاعل، والتقدير^(٨): لم يعب أن يفصل اليمين المضاف،

«واضْطَرَّارًا» مفعول له، وهو تعليل لـ «وُجِدَا»^(٩) وفي وَجِدَ ضمير عائد على

الفصل، «وَبِأَجَنِيٍّ» متعلق بـ «وُجِدَا»^(١٠).

(١) «من» ساقطة من ك، ت.

(٢) الشاهد لبجير بن زهير بن أبي سلمى. انظر شرح الماردى ٢٩٤:٢ وشرح ابن عقيل ٨٦:٢، وشرح الأشموني ٢٧٩:٢.

وفاق: مصدر وافق.

سقر: اسم من أسماء النار.

(٣) «فصل» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

وفي الأصل «الرابع» بدل «فصل».

(٤) في ز «وهو».

(٥) في هـ «وَالْخَالان».

(٦) في ش، هـ، ز، ك زيادة «يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه».

(٧) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لم يسم» و«ما» ساقطة. وهذا ما يتفق مع نسق تأليفه.

(٨) في الأصل «التقدير».

(٩) في الأصل، وبقية النسخ «لوجد».

والمثبت أدق كما في الألفية.

(١٠) في الأصل وبقية النسخ «لوجد».

والمثبت أدق كما في الألفية.

(المضاف إلى ياء المتكلم)

(ش) إنما أفرد هذا الباب بالذكر؛ لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله، فمنها أن آخر المضاف إلى «الياء»^(١) يكون^(٢) مكسوراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا أَكْسِرُ * ...

(ش) نحو: هَذَا غُلَامِي وَصَاحِبِي وَصَدِيقِي، ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع^(٣) المذكر السالم، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... إِذَا * لَمْ يَكْ^(٤) مُغْتَلًّا ...

(ش) يعنى ما لم يكن المضاف إلى «الياء»^(٥) معتل الآخر، وشمل: المقصور والمنقوص؛ ولذلك أتى بمثالين، فقال:

(ص) ... * ... كَرَامٍ وَقَدَا

(ش) «كَرَامٍ» مثال للمنقوص، «وَقَدَا» مثال للمقصور، «وَالْقَدَى»: ما يقع في العين، ثم تبعه على الثانى والثالث بقوله:

(ص) أَوْ يَكْ كَاثِنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ * ...

(ش) يعنى «أَوْ يَكْ» مثنى «كَاثِنَيْنِ»، أو جمعا على حده «كَزَيْدَيْنِ»، وفهم من كلامه أن هذه الاشياء التى ذكر لا يكون ما قبل «الياء» فيها

(١) فى ش «ياء المتكلم» وعبارتها أكمل.

(٢) «يكون» ساقطة من ظ.

(٣) فى ظ «والجمع» تحريف.

(٤) فى هـ «يكن» وما أثبت أصوب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ش «ياء المتكلم» وعبارتها أكمل.

١٣٥
١

مكسوراً /، وأما حكم الياء في نفسها^(١) فقد نبه عليه بقوله:
(ص) ... فَيَذِي * جَمِيعُهَا يَاءٌ بَعْدَ فَتْحِهَا اخْتِذِي

(ش) «ذِي» إشارة إلى الأربعة المذكورة، يعني أن هذه الأشياء المذكورة^(٢) تكون^(٣) الياء بعدها مفتوحة، وفُهم من قوله: «اخْتِذِي» وجوب فتحها^(٤)، وفُهم من تخصيصه^(٥) «الياء» في هذه المواضع أن «الياء» في غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو: غُلَامِيَّ وَغُلَامِي، ثم بين حكم ما قبل «الياء» بقوله^(٦):

(ص) وَتُدْغَمُ يَاءٌ فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضَمٌّ فَالْكَسِرَةُ يَهْنُ
وَأَلْفًا سَلَّمَ ... *

(ش) يعني أن ما قبل «ياء» المتكلم إن كان «ياء» أدغمت في «الياء» وشمل المنقوص نحو: رَائِيَّ^(٧) والمثنى والمجموع على حده في حالتى الجر والنصب نحو: مَرَزْتُ بِرَيْدِيَّ، ورَأَيْتُ زَيْدِيَّ، وَمَرَزْتُ بِمُسْلِمِيَّ [وَرَأَيْتُ مُسْلِمِيَّ]^(٨) في زَيْدِيَّ ومُسْلِمِيَّ «والواو»^(٩) يعني في جمع المذكر السالم على^(١٠) حالة الرفع، وفُهم منه وجوب قلب «الواو» ياء؛ لأن الحرف لا

(١) «في نفسها» ساقط من هـ .

(٢) ما بعد «يعني» إلى هنا ساقط من كـ .

(٣) في ت «يكون» .

(٤) أى أن «ياء» المتكلم تُفْتَحُ وجوباً مع المنقوص رفعاً ونصباً وجرّاً نحو قولك: هذا رَائِيَّ، ورَأَيْتُ رَائِيَّ، ومررت برَائِيَّ، والمقصود نحو: فتأى وقْدَأى - ويعامل معاملة المثنى المرفوع والمثنى رفعاً كقولك: هذان غُلَامَانِ ونصباً وجرّاً نحو: رأيت غُلَامَيْنِ، ومررت بِغُلَامَيْنِ.

وجمع المذكر السالم رفعاً ونصباً وجرّاً نحو هؤلاء زَيْدِيَّ ورَأَيْتُ زَيْدِيَّ، ومررت بِزَيْدِيَّ.

(٥) في الأصل، ش، ك «تخصيصها» ما أثبت أولى لأن الضمير يعود على الناطم.

(٦) في ش «فقال» .

(٧) في ظ «رواى»، وفي ك «رام» محريف.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ظ، ك.

(٩) في هـ، ز «وقوله الواو» «وعبارتها أكمل» .

(١٠) في ش «في حال» وفي هـ، ز، ظ، ك، ت «في حالة» وعبارتها أدق.

يدغم إلا في مثله، وفهم من قوله: «وَأِنْ مَا قَبْلَ وَآوِ ضُمُّ» أن ما قبل «الواو» في الجمع يكون مضموماً، فيجب كسره بعد قلب «الواو» «ياء» وإدغامها في «الياء» نحو: هُوَلَاءِ مُسْلِمِيٍّ، ويكون مفتوحاً^(١)، فيبقى على حاله نحو: هُوَلَاءِ مُصْطَفِيٍّ، في جمع «مصطفى»^(٢)، وقوله: «وَأَلْفَا سَلَّمَ» أى أتركها على حالها. وشمل المقصور نحو: «فَتَاتِي وَعَصَائِي»، والمثني في حال الرفع نحو: «هَذَانِ غُلَامَتَانِ»، هذه لغة جمهور العرب، «وهذيل»^(٣) يبدلون / ١٣٥
«ألف» المقصور «ياء» ويدغمونها في ياء المتكلم، وهو المثبته عليه بقوله:

(ص) ... وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ * هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنَ

(ش) وفهم من تخصيصه المقصور أن «ألف» التثنية^(٤) لا تبدل عندهم، وفهم منه أيضاً أن «الياء» المبدلة من الألف تدغم في ياء المتكلم لاجتماع مثليين^(٥): الأول^(٦) منهما ساكن، فتقول: هَذَا فَتَى. ومن ذلك قول شاعرهم:
١٢٨ - سَبَقُوا هَوًى وَأَغْنَقُوا لِهَوَاهُمْ * فَشَحَرُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ^(٧)

(١) في ز، ط زيادة «ويكون مفتوحاً في جمع مصطفى» وذكرها في الأصل وبقية النسخ بعد المثال.

(٢) «في جمع مصطفى» ساقط من ط.

(٣) أجازت هذيل قلب ألف المقصور ياءً - عوضاً عن الكسرة - وتدغمها في ياء المتكلم نحو: عَصِيٌّ بفتح ياء المتكلم.

وقلب ألف المقصور ياء لم يختص بها هذيل، بل حكى عن طيء في قوله - تعالى - في سورة البقرة.

آية: ٣٨ (فَتَنَّا بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ قُلْنَا لِمُوسَى أَهْبِطْ هَذَا)

في قراءة نافع والأخرج.

وقرأ عاصم، وعبد الله بن أبي اسحق، وعيس بن عمر «هَذَا». انظر البحر ١: ٦٩.

(٤) في هـ «الألف في التثنية».

(٥) في ش، هـ، ت «المثليين».

(٦) في ك «والأول».

(٧) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي. انظر ديوان الهذليين ٢: ١ والمفضليات ٤٢١، وشرح المفصل ٣: ٣٣،

والقرب ١: ٢١٧، وشرح ابن الناظم ٤١٥، وشرح ابن عقيل ٢: ٩٠، وأوضح المسالك ٢: ٢٣٩.

روى في الأصل: سبقوا هوى واجنحوا لهواهم

وتفرقوا ولكل جنب مصرع

وفي رواية أخرى: سبقوا هوى واحنقوا لهواهم

ففقدتهم ولكل جنب مصرع

وقوله: «آخِر» مفعول «باكسر»، «وَأَل» فى الياء للعهد، أما لما فى الترجمة من قوله ياء المتكلم، أو فى أول الكتاب من قوله^(١): «وقيل ياء النفس»، وقوله: «فَلَيْذِي» مبتدأ، «وجميعها» توكيد له، «وَالْيَا» مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث، «واختُذِي» خبر المبتدأ الثالث، والضمير المستتر فيه عائد على فتحها، والجملة خبر المبتدأ الثانى الذى هو الياء، والضمير العائد عليه من الجملة الهاء فى فتحها، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير العائد عليه محذوف تقديره: بعدها، فحذِف وهو منوئى؛ ولذلك^(٢) بنيت «بَعْدُ» ويجوز أن يكون «جَمِيعُهَا» مبتدأ ثان. وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول، [والرابط]^(٣) فى هذا الوجه^(٤) الهاء فى جميعها^(٥)، والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذى كان يعود على المبتدأ الأول فى الوجه الأول، «وَالْيَا» مفعول لم يسم فاعله بتدغم^(٦) «وفيه» متعلق بتدغم^(٧) / والهاء فيه عائدة على^(٨) المتكلم، «وَأِنْ» شرط، $\frac{١٣٦}{١}$ «وَمَا» مفعول لم يُسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم، «وَيَهْنُ»

= هوئ: أصل الكلمة هوئى قلبت ألف المقصورة ياء ثم أذغت فى ياء المتكلم. والهوى ما تهواه النفس.

أعتقوا: بادروا وسارعوا.

فتخرموا: استؤصلوا.

جنب: ما تحت الإبط.

مصرع: مكان يصرع فيه.

(١) فى هـ «من قول». وذلك فى باب النكرة والمعرفة.

(٢) فى ت «نوى وكذلك» تحريف.

(٣) (والرابط) تكملة من ش، هـ، ز، ت.

وفى ك «والعائد».

(٤) فى الأصل «وفى هذا الوجه».

(٥) فى ظ زيادة «فى جميعها عائد على ذى».

(٦) «بتدغم» ساقط من هـ، ز.

وفى الأصل «يتدغم».

(٧) فى الأصل «يتدغم».

(٨) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «على ياء» وعبارتها أكمل وأدق.

مضارع^(١) مجزوم على جواب الأمر، وهاءه مضمومة من هان يَهُون إذا سهل، ولا يصح^(٢) كسرهما؛ لأنه^(٣) مضارع وَهَنَ يَهِنُ^(٤) إذا ضعف^(٥) لأنَّ^(٦) المراد به إذا أدغم يسهل ويخف لا يضعف^(٧)، «وَأَلْفًا» مفعول مقدم «يَسْتَلِمُ»، «وَأَنْقِلَابُهَا» مبتدأ، «وَيَاءٌ» منصوب على إسقاط لام الجر، «وَحَسَنٌ» خبر^(٨) انقلبها «وَعَنْ هَذَا لِي» متعلق بحَسَنٍ، وكذلك «فِي الْمُقْصُورِ».



(١) في ش، ه، ز «فعل مضارع».

(٢) في الأصل «ويصح» تحريف.

(٣) في ه، ز، ك، ت «لأن».

(٤) في ك «مضارعه يهن».

(٥) «إذا ضعف» ساقط من ش.

(٦) في ت «إذا».

(٧) في ش، ه، ز «ولا يضعف» وهذه أدق، وفي ك «ولا يصعب» خطأ من الناسخ.

(٨) «خبر» ساقطة من ت.

(إعمال المصدر)

(ص) بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقِيقُ فِي الْعَمَلِ * ...

(ش) يعنى أنَّ المصدر يُلحق فى العمل بفعله الذى اشتق منه فى رفع الفاعل إن كان لازماً نحو: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ، وفى رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد، نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمراً، ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف، نحو: أَعْجَبَنِي مُرُورُكَ بِزَيْدٍ^(١) ويتعدى إلى مفعولين إن كان الفعل يتعدى إليهما، نحو: عَجِبْتُ مِنْ إِعْطَاءِ زَيْدٍ عَمراً دَرهماً، وكذلك المتعدى إلى ثلاثة، نحو: عَجِبْتُ مِنْ إِعْلَامِ زَيْدٍ عَمراً بَكراً شَاحِصاً. وهذا كله مستفاد من قوله: «بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقِيقُ فِي الْعَمَلِ»، وهذا سواء كان مضافاً أو مجرداً من الإضافة أو مقترناً^(٢) «بأل»، وإلى ذلك أشار بقوله:

* مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

(ص) ...

١٣٦
ب

(ش) فمثال إعماله^(٣) مضافاً أكثر من / إعماله مجرداً، وإعماله مجرداً أكثر من إعماله [مقترناً]^(٤) «بأل»، وإلحاقه بفعله فى العمل المذكور ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

(١) فى الأصل، ظ، ت «أعجبني مرور بزيد» المثال ناقص.

وفى هـ، ز «أعجبني مرور عمرو بزيد» وهو صحيح.

وفى ك «أعجبني مرور زيد بعمرو» وهو صحيح، والمثال المثبت من ش.

(٢) فى ز، ك «مقروناً».

(٣) فى ش، هـ، ز، ك «إعماله».

(٤) «مقترناً» تكملة من ش، وفى هـ، ز، ك «مقروناً».

(ص) إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ * مَحَلُّهُ ...

(ش) يعنى أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل،
«وأن» أو «ما» المصدريتين^(١) نحو: أَهَجَّيْتِي قِيَامَكَ، أى أَنْ تَقُومَ.
وَصَجَّيْتُ مِنْ قِيَامِكَ الْآنَ، أى مما تقوم^(٢).

وشمل قوله: «أَنْ» الناصبة والخففة، وفهم منه، أن المصدر إذا لم يحل
محله «أَنْ» أو ما يعمل عمل الفعل نحو: لَهُ صَوْتُ صَوْتُ^(٣) حِمَارٍ، ولذلك
جعل صوت حمار^(٤) معمولاً^(٥) لفعل محذوف^(٦) وقد تقدم. ثم قال:
(ص) ... * ... وَلَا نَسِمُ مُضَدِّرٍ عَمَلٌ

(ش) اسم المصدر هو ما فى أوله ميم مزيدة^(٧) لغير المفاعلة نحو: الْحَمْدَةُ
والمضرب^(٨)، أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو: الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ فَإِنْ
فعلهما «تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ»، وإنما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلّة عمله،
وفى تنكير «عَمَلٌ» تنبيه على ذلك، كما ذكر الشارح^(٩). ومن إعماله قول
عائشة - رضى الله عنها -: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»^(١٠) فأعمل «قُبْلَةَ»

(١) فى ك «المصدريتان».

(٢) فى الأصل «يقوم».

(٣) فى ز «نحو قوله: يصوت حمار» تحريف.

وفى ك «نحو قوله: له صوت صوت حمار» وعبارتها أكمل.

(٤) فى هـ ، ز، ط، ث «الحمار» تحريف.

(٥) فى هـ ، ك «مفعولاً».

(٦) فى ش زيادة «محذوف أى يصوت» وعبارتها أكمل وأوضح.

(٧) فى ش «زائدة».

(٨) فى ش، ك «والمضربة».

(٩) انظر شرح ابن الناظم ص ٤١٨.

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ١٠٠: ٢.

وروى الحديث فى الموطأ ٤٤: ١ «طهارة».

أن عبد الله بن مسعود كان يقول: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»

وعن ابن شهاب «من قبلة الرجل امرأة الوضوء».

باختلاف الراوى.

وهو^(١) اسم مصدر؛ لأن فعله قَبِلَ. «والمَصْدَرُ مفعول مقدم بالحق، «ويُفْعَلُ» وَفِي «الْعَمَلِ» متعلقان بالحق، «ومضافاً» وما بعدها أحوال من المصدر، «وإن كَانَ» فعل شرط^(٢)، «وَمَعَ» في موضع الصفة لفعل، «وما» معطوف على أن، «ويُحَلَّ» في موضع خبر كان، «وَمَحَلُّهُ» منصوب على المصدر، «وَلَا يَسِمُ مَصْدَرٌ عَمَلٌ» مبتدأ وخبره^(٣) / ثم قال:

١٣٧
أ

(ص) وَبَعْدَ جَزْءِهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ * كَمَلٌ^(٤) يَنْصُبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ

(ش) قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً ومجرداً ومقرونًا^(٥) بـأل، فالمصدر^(٦) إن كان مضافاً إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله، وهذا^(٧) هو المراد بقوله^(٨): كَمَلٌ يَنْصُبُ نحو: أَعْجَبَنِي أَكَلُ زَيْدٍ الْخُبْزِ.

ومنه قوله - تعالى -: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ [بَعْضَهُمْ] ^(٩))^(١٠) وإن كان مضافاً إلى المفعول^(١١) كمل برفع فاعله، وهذا هو المراد بقوله: «أَوْ يَرْفَعُ» نحو: أَعْجَبَنِي أَكَلُ الْخُبْزِ زَيْدٌ^(١٢).

ومنه قوله - تعالى -: ^(١٣) (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

(١) في هـ «وهي».

(٢) في هـ «الشرط» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وخبر».

(٤) في الأصل «كامل» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٥) في ز «أو مجرداً أو مقرونًا».

(٦) في ش، هـ، ز، ك، ت «المضاف» تحريف.

(٧) «هذا» ساقطة من هـ.

(٨) «بقوله» ساقطة من ز.

(٩) «بعضهم» تكملة من ك.

(١٠) سورة البقرة، آية: ٢٥١.

(١١) في ك «للمفعول».

(١٢) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «أعجبني أكل الخبز عمرو» المثال صحيح.

(١٣) في هـ، ز، ط، ك، ت «عز وجل».

[سَبِيلًا^(١)] (٢) في أحد التأويلات^(٣)، فإضافته^(٤) إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل، وقوله: «كَمَّلَ يَنْضَبُ»، لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز؛ لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو: أَعْجَبَنِي^(٥) أَكَلُ زَيْدٍ، وإلى المفعول ولا يذكر فاعل^(٦) نحو: أَعْجَبَنِي أَكَلُ الْخُبْزِ ومنه قوله - عز وجل -: (يَسْأَلُ نَعَجَتِكَ)^(٧).

«وَبَعْدَ» متعلق بكمل، «وَالَّذِي» مفعول بجره، «وَجَرَّه» مصدر مضاف إلى الفاعل «وَالَّذِي» مفعول^(٨) فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب، «وَأُضِيفَ لَه» صلة الذي، والضمير العائد على الموصول الهاء في «لَه»، وفي أُضِيفَ ضمير مستتر عائد على المصدر «وَعَمَلَه» مفعول بكمل، «والهاء» فيه عائدة على المصدر، «وَيَنْضَبُ» متعلق بكمل، «وَأَوْ» برفع معطوف عليه، وأو / $\frac{١٣٧}{ب}$ للتقسيم لا للتخيير^(٩). ثم قال:

(ص) وَجَرَّ مَا يَنْتَبِغُ مَا جَرَّ وَمَنْ * رَاعَى^(١١) فِي الْإِتْبَاعِ اِهْلًا فَحَسَنَ

(ش) قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، فإن أُضِيفَ

(١) «سَبِيلًا» تكملة من ش، ك.

(٢) سورة آل عمران. آية: ٩٧.

(٣) «من» قد تكون بدل من الناس - بدل بعض من كل - أى من استطاع منهم، وقيل «من»، مبتدأ خبره محذوف تقديره: فعليه أن يحج.

(٤) في ش، ه، ز، ط، ك، ت وإضافته.

(٥) في ط «يعجبني أكل زيد» المثال صحيح.

(٦) في ش «ولا يذكر معه فاعل» وعبارتها أكمل.

(٧) سورة ص. آية: ٢٤.

(٨) في ز «مفعول به».

(٩) في ه، ز، ط، ك، ت «أو برفع».

(١٠) في ز «للتأخير» تحريف.

(١١) في ت «يراعى» تحريف، وما أثبت من الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

إلى الفاعل فلفظه مجرور، وموضعه مرفوع، وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب. إن قدر بأن وفعل الفاعل، ومرفوع^(١) إن قدر بأن وفعل المفعول، فيجوز في تابع المضاف إليه^(٢) إذا كان فاعلاً لجر على اللفظ، والرفع على الموضع، وشمل قوله: «مَا يَتَّبِعُ»، جميع التوابع فتقول: أَعْجَبَنِي أَكُلُ زَيْدٍ الظَّرِيفِ، فالجر^(٣) حملاً على اللفظ، والرفع^(٤) حملاً على الموضع، وكذلك: أَعْجَبَنِي أَكُلُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَعَمْرٌو^(٥) وَأَعْجَبَنِي أَكُلُ اللَّحْمِ وَالْخُبْزِ^(٦)، بالجر حملاً على اللفظ، وبالنصب حملاً على [الموضع]^(٧) [على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل، وبالرفع على الموضع أيضاً على]^(٨) تقدير المصدر بأن، وفعل المفعول، والتقدير: أن آكل الخبز واللحم.

وقوله: «الْمَحَلَّ» شامل للأوجه المذكورة كلها، والأحسن في ذلك الحمل على اللفظ، ولذلك بدأ به، وقوله: «وَجَرَّ» فعل أمر، «وما» مفعولة بجرّ، وهي أيضاً^(٩) موصولة، وصلتها يتبع. و«ما» الثانية مفعولة ببيتبع، وهي أيضاً موصولة وصلتها «جَرَّ»، «وَمَنْ» شرطية في موضع رفع بالابتداء خبرها^(١٠) «راعى»، «وفى» متعلق براعى^(١١)، «وَالْمَحَلَّ» مفعول براعى، «وَالْقَاءُ»^(١٢) جواب الشرط، «وَحَسَنَ» خبر مبتدأ محذوف تقديره: ففعله حسن.

(١) «ومرفوع» ساقط من ت.

(٢) «إليه» ساقط من ت.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ت «بالجر».

(٤) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والظريف بالرفع» تحريف.

(٥) «وعمرؤ» الثانية ساقطة من ز.

(٦) «والخبز» ساقطة من ت.

(٧) «الموضع» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) «أيضاً» ساقطة من ش، هـ، ك، ت.

(١٠) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وخبرها».

(١١) «وفى متعلق براعى» ساقط من ك.

(١٢) يريد القاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«راعى فى الاتباع المحل فحسن».

(إعمال اسم الفاعل)

(ش) المراد باسم الفاعل ما دل على حد / وفاعله، جارياً^(١) مجرى $\frac{١٣٨}{أ}$ الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال. قوله^(٢):

(ص) كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ *..

(ش) يعني أن اسم الفاعل بعمل عمل فعله، فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً، نحو: أَقَاتِمُ زَيْدًا.

وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد، نحو: أَضَارِبُ زَيْدًا عَمْرًا.

وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين، نحو: أَمُغِطُ زَيْدًا عَمْرًا دِرْهَمًا. وهذه كلها مستفادة من قوله: « كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ »، لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين. أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) ... * إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ يَمْغُزِلِ

(ش) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال^(٣)؛ لأنه أشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد^(٤) الحروف، نحو:

(١) في الأصل، ظ «جار».

(٢) «قوله» ساقطة من ت.

(٣) في ز «والاستقبال».

(٤) في الأصل، هـ، ز، ت «عدة».

وفى ظ، ك «عدة».

وما أثبت من ش أولى وأصوب.

أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا غَدًا أَوْ الْآنَ.

فلو كان بمعنى المضى لم يعمل؛ لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر. ثم أشار^(١) إلى الشرط الثانى بقوله:

(ص) وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ لَدَا * أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْتَدًّا.

(ش) يعنى أن من شرط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله، وذكر من ذلك خمسة مواضع:

الأول: أن يلى الاستفهام. نحو: أَضَارِبُ أَنْتَ عَمْرًا؟

الثانى: أن يلى حرف النداء. نحو: يَا طَالِقًا جَبَلًا

والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف؛ لأن التقدير: يَا رَجُلًا

طَالِقًا جَبَلًا، وليس حرف النداء مما يقرب / من الفعل؛ لأنه
خاص بالاسم.

الثالث: أن يلى نفيًا. نحو: مَا ضَارِبٌ أَنْتَ زَيْدًا^(٢).

الرابع: أن يكون صفة لموصوف نحو: مَرَزْتُ يَرْجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا.

وفى ضمن ذلك الحال؛ لأنها صفة فى المعنى نحو: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا.

الخامس: أن يكون مستدًّا، وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو: زَيْدٌ

ضَارِبٌ عَمْرًا. وَإِنْ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا. وَكَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا^(٣) عَمْرًا. وَطَلَنْتُ

زَيْدًا ضَارِبًا عَمْرًا.

لأن اسم الفاعل فى هذه المثل كلها مسند. «وَأَنْتُمْ فَاعِلٌ» مبتدأ وخبره

^(١) فى ت «إشارة».

^(٢) فى ظ، ت «ما ضارب أنت زيد» غير جائز.

^(٣) فى ت «وكان زيد ضارب عمرًا» غير جائز.

«كَفَعْلِهِ»، «وفى»^(١) متعلق بالاستقرار الذى فى الخبر، «وَإِنْ كَانَ» شرط،
«وَالْبَاءُ» فى «يَمْعَزِلْ» ظرفية بمعنى «فى»، والمجرور خبر^(٢) كان، «وَعَنْ مُضِيهِ»
متعلق بمعزل، «والهاء» فى مضيه عائدة على اسم الفاعل، «وَأَسْتَفْهَامًا» مفعول
يُولَى، «وَأَوْ»^(٣) حرف نداء، «وَأَوْ تَفِيًا» معطوف على «أَسْتَفْهَامًا»^(٤)،
«وَأَوْجًا»^(٥) معطوف على وَلَى، «وَمُسْتَدًا»^(٦) معطوف على صفة. ثم قال:

(ص) وَلَقَدْ يَكُونُ نَفَتْ مَحْذُوفٍ غُرْفٌ * فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وُصِفَ

(ش) يعنى أَنَّ اسم الفاعل يأتى معتمدا^(٧) على موصوف محذوف،
فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة المذكور. كقول الشاعر:

١٢٩ - كَنَاطِحٌ صَخْرَةٌ يَوْمًا لِيَوْهِنَهَا * فَلَمْ يَصِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَةُ الْوَعْلُ^(٨)

(١) فى ز «وفى العمل» وعبارتها أكمل.

(٢) فى ت «حين».

(٣) فى ه ، ت «أو حرف».

(٤) فى ش «أو نفيا معطوفان على استفهام» وعبارتها أدق.

فى ز ، ت «ونفيا معطوف على استفهام».

فى ظ «أو نفيا معطوف على استفهاما» و«أو نفيا» ساقط من ه .

(٥) فى ه ، ت «أو جا صفة» وعبارتها أكمل.

(٦) فى ه ، ز ، ت «أو مستدًا».

(٧) فى ش «الفاعل يعتمد على».

(٨) الشاهد للأعشى - يمحون بن قيس - انظر ديوانه ٤٦.

وشرح ابن الناطم ٤٢٤، وشرح ابن عقيل ١٠٩: ٢، وأوضح المسالك ٢٤٩: ٢، وشرح الشواهد للعيني

٢٩٥: ٢، وشرح التصريح ٦٦: ٢.

يوهنا: يضعفها.

أوهى: أضعف.

الوعل: تيس الجبل.

روى صدر البيت فى الأصل «كناطح صخرة يوما ليوهمها».

وفى ه ، ز «كناطح صخرة يوما ليوهمها».

وفى ت «كناطح صخرة يوما ليفلقها».

والمعنى متقارب فى جميع الروايات..

أى كوعلي ناطح، وقد تقدم أن ما وقع^(١) بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف^(٢). والضمير فى «يَكُونُ» اسمها، وهو عائد على اسم الفاعل، ونُعت خبرها، «وَعْرِفَ» / فى موضع الصفة لمحذوف^(٣). ثم قال: ١٣٩
أ

(ص) وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ لَفِي الْمَضَى * وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

(ش) يعنى أن اسم الفاعل إذا وقع صلة «أل» عمل العمل^(٤) المذكور مطلقاً حالاً كان أو مستقبلاً^(٥) أو ماضياً، وإنما عمل مطلقاً؛ لأنه صار بمنزلة الفعل^(٦)، قال الشارح^(٧)؛ لأنه لما كان صلة للموصول، وأغنى^(٨) بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً، فأعطى حكمه فى العمل، كما أعطى حكمه فى صحة^(٩) عطف الفعل عليه، كما فى قوله - تعالى -: (إِنَّ الْمُصْذِقِينَ وَالْمُصْذِقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)^(١٠) وقوله تعالى: (فَالْمُفِيرَاتِ صُبْحًا. فَأَتَرْنَ بِهِ تَفْعًا)^(١١) انتهى.

قلت: يجعله واقعاً صلة «أل»^(١٢) مسوغاً لعطف الفعل عليه. فيه نظر؛ لأنه

(١) وما وقع ساقط من هـ.

(٢) معتمد على الموصوف تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ.

(٣) فى ظ، ت «المحذوف» تحريف.

(٤) فى الأصل «عمل عمل».

(٥) فى ظ «أو استقبلاً».

(٦) فى ت «الفعلية» تحريف.

قال ابن عقيل «هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة منهم الثماني - أنه إذا وقع صلة لأل لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل مستقبلاً، ولا حالاً، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعده منصوب باضمار فعل» شرح ابن عقيل ١١١: ٣، وانظر التسهيل ١٣٦.

(٧) شرح ابن الناطم ٤٢٥.

(٨) فى هـ «فأغنى» تحريف.

(٩) فى ز «فى صحته» تحريف.

(١٠) سورة الحديد. آية: ١٨.

(١١) سورة العاديات. آية: ٤، ٣.

(١٢) فى ظ «لأل».

قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة «لأل». نحو قوله - عز وجل :- (أَوْ لَمْ يَرْوُوا إِلَى الطَّيْرِ فَوَقَّعَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ] مَا يُنْسِكُهُنَّ إِلَّا الرُّوحُمُتُ^(١))^(٢)، «وَلَنْ يَكُنَّ» شرط، «وَصِلَّةٌ أَل» خبر يكن، «والفاء» جواب الشرط^(٣)، «وَلِإِعْمَالُهُ» مبتدأ، وخبره «قَدْ اِزْتَضَى»، «وَفِي الْمَضَى» متعلق بارتضى. ثم قال:

(ص) فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ * فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ^(٤)
لَيْسَتْ حَقٌّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ * وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ

(ش) يعنى أنَّ هذه الأمثلة الخمسة التى هي: فَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعُولٌ وَفَعِيلٌ وَفَعِيلٌ مستوية فى أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة / فيه^(٥)،^{١٣٩} ب وقوله: «فِي كَثْرَةٍ» أى مراداً به الكثرة أى التكثير وهى الزيادة فى الفعل؛ ولذلك تسمى أمثلة المبالغة، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله فى الكافية^(٦):

وَقَدْ يَصِيرُ فَاعِلٌ فَعَالاً * تَكْثِيرًا أَوْ فَعُولًا أَوْ مِفْعَالاً

ويحتمل عندى أن يكون المراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور^(٧) ويؤيده قوله بعد: «وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ»، وبدل على صحة هذا التأويل قوله فى شرح الكافية: «وَأَكْثَرَهَا اسْتِفْعَالًا فَعَالٌ وَفَعُولٌ ثُمَّ

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ك.

(٢) سورة الملك. آية: ٩٠.

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«وَلَنْ يَكُنَّ صِلَةٌ أَلْ فَعِي الْمَضَى».

(٤) فى ز «بدليل». تحريف.

(٥) «فيه» ساقط من ش.

(٦) شرح الكافية لابن مالك ٢: ١٠٣.

(٧) «المذكور» ساقطة من ظ.

مِفْعَالٌ ثُمَّ فَعِيلٌ ثُمَّ فَعِلٌ. أما لإعمال «فَعَالٌ»، فنحو ما حكى «سيبويه» من قوله^(١):

«أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ»^(٢)

وأما لإعمال «مِفْعَالٌ»، فنحو: «إِنَّهُ لَيَنْخَازُ بِوَالِكِهَا»^(٣).

وأما لإعمال «فَعُولٌ»، فنحو قول الشاعر:

١٣٠. ضُرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ مَرْقًى يَسَالِيهَا

إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَلَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(٤)

[وأما لإعمال فَعِيلٌ^(٥)، فنحو: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءٌ مَنْ دَعَاهُ»^(٦)

وأما لإعمال فَعِلٌ، فنحو قوله:

١٣١ - حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنْ * مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٧)

(١) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «قولهم» وعبارتها أدق.

(٢) فى ز «أما العسل فاذا شراب» تحريف.

انظر الكتاب ١١:١، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٣٢:٢.

(٣) من أقوال العرب.

انظر الكتاب ١١٢:١، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٣٢:٢.

بوالكها: جمع بالكة وهى السمينة الحسنة من النوق.

(٤) الشاهد لأبى طالب عبد مناف عبد المطلب.

انظر الكتاب ١١١:١، والمقتضب ١٤:٢، وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ٧٠:١، وشرح الشواهد

للعينى ٢٩٧:٢، وشرح التصريح ٦٨:٢.

بنصل: نصل السيف: شفرته، وقد يسمى السيف كله نصلا.

سوق: جمع ساق.

(٥) «وأما إعمال فعيل» تكملة من هـ.

(٦) من أقوال العرب انظر شرح ابن عقيل ١١٤:٢.

(٧) قيل: أن البيت صنفه أبو يحيى اللاحقى، ونسبه للعرب، وذلك أن «سيبويه» سأل عن شاهد فى تعدى

فَعِلٌ. قال: فوضعت هذا البيت ونسبته إلى العرب. وأثبت هو فى كتابه.

وقد ورد بلا نسبة فى اللسان «حذر»، والكتاب ١١٣:١، وشرح المفصل ٧٢:٦، وشرح الكافية لابن

مالك ١٠٣٨:٢، وشرح ابن عقيل ١١٤:٢، وشرح الشواهد للعينى ٢٩٨:٢. والبيت فى أغلب

الروايات مصنوع، لأن اللاحقى غير موثوق به.

«وَقَعْلًا» مبتدأ، «واو مِفْعَالُ»^(١) أَوْ فَعُولُ^(٢)، معطوفان على فَعْلًا، «وَيَدِيلُ» خبر المبتدأ، «وفى كَثْرَةً» وَعَنْ فَاعِلٍ متعلقان بَيَدِيلُ، وأفرد بديلاً وهو خبر عن أكثر من واحد؛ لأن فاعلاً قد جاء الإخبار به عن الجمع، «وما» مفعول بيستحق، وهى موصولة وصلتها «له»، «وَمِنْ عَمَلٍ» متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر، «وَذَا» / فاعل بَقُلْ، «وفى فَعِيلٍ» متعلق بَقُلْ، «وفعلٍ» معطوف عليه. ١٤٠
أ ثم قال:

(ص) وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ * فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا^(٣) عَمِلَ

(ش) ما سوى المفرد هو^(٤) المثنى والجمع، وشمل الجمع الذى على حد الثنية وجمع التكسير. فالثنية نحو: هَذَانِ ضَارِبَانِ^(٥) زَيْدًا. والجمع نحو: هَؤُلَاءِ ضَارِبُونَ عَمْرًا^(٦)، وَضُرَابٌ زَيْدًا.

فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل، «وما» مبتدأ، وهو موصول صلتها «سوى المفرد»، «ومثله» مفعول ثان بجعل، والمفعول الأول الضمير المستتر فى «جعل» وهو العائد على المبتدأ، «وفى الحكم» متعلق بجعل، وكذلك «حَيْثُمَا». ثم قال:

(ص) وَالنَّصِبُ بِذِي الْإِعْمَالِ يُلَوِّا وَانْخَفِضَ ...

(ش) يعنى بذى الأعمال ما توفرت فيه شروط^(٧) العمل^(٨) المذكورة^(٩)،

(١) فى ش، ظ، ك، ت «أو مفعال» وفى هـ «ومفعال».

(٢) فى هـ «وفعل».

(٣) فى هـ، ظ، ت «حيث ما».

(٤) فى هـ «وهو».

(٥) فى ز «ضرابان» تحريف.

(٦) فى الأصل، ز «عمرو».

(٧) فى ش، ظ «الشروط» تحريف.

(٨) «العمل» ساقطة من ش، ظ.

(٩) فى ز «المذكورة».

وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، والتلو التابع^(١)، وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز، وإن كان على خلاف الأصل، ووجهه قصد التخفيف، فتقول: أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا، وَضَارِبُ زَيْدٍ، وَهَذَانِ ضَارِبَانِ زَيْدًا، وَضَارِبَانَا زَيْدٍ.

وهؤلاء ضَارِبُونَ زَيْدًا، وَضَارِبُو زَيْدٍ، وَضُرَابُ زَيْدًا، وَضُرَابُ زَيْدٍ، هذا^(٢) حكم ما يتعدى من اسم الفاعل - وما هو بدل منه - إلى واحد، وإن كان متعدياً إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله:

(ص) ... * وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

(ش) يعنى أن اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف / إلى الأول^(٣) نصب ما عدا الأول. وشمل ذلك المتعدى ^{١٤٠}ب إلى اثنين نحو: أَنَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا^(٤).

والمتعدى إلى ثلاثة نحو: أَنَا مُعَلِّمُ زَيْدٍ عَشْرًا مُنْطَلَقًا^(٥)

وشمل أيضاً ما كان منصوباً باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف^(٦)

^(١) يجوز في التابع الذى يتلو الوصف العامل أن ينصب بالوصف أو يخفض بإضافته إليه كالأمثلة التى ذكرها الشارح. وقد قرئ بالوجهين - النصب على المفعولية، والخفض بالإضافة. وذلك فى قوله - تعالى :-

(إِنَّ اللَّهَ تَالِيْعٌ أَمْرُهُ) الطلاق. آية: ٣.

حيث قرأ حفص «أمره» بالخفض، وقرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر وغيرهم بالنصب.
انظر: السبعة فى القراءات ٦٣٩، والإملاء ٢٦٣: ٢، والبحر ٢٨٣: ٨، والنشر ٣٨٨: ٢، ومعجم القراءات ١٦٦: ٧.

^(٢) فى ز «فهذا» وفى ظ «وهذا».

^(٣) فى الأصل «الأولى» تحريف.

^(٤) فى ظ «أنا المعطى زيد درهما».

^(٥) فى ز «أنا المعلم عسراً منطلقاً» المثال غير صحيح.

وفى ظ «أنا معلم زيدا عسراً منطلقاً» المثال غير صحيح.

^(٦) فى ظ «كالظرفية» وعبارتها أوضح.

نحو: أَضَارِبُ زَيْدَ الْيَوْمِ؟^(١) وفهم منه أنَّ المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور، نحو: أَنَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسٍ.

فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر؛ لأنه إنما جعل الحكم فى ذلك لما استوفى^(٢) شروط العمل، واسم الفاعل بمعنى الْمُضِيّ^(٣) لم يستوفها «وَيَلَوْا» مفعول بالنصب وهو مطلوب «لَا نَصِبَ وَآخِضٍ» فهو من باب التنازع، وكذلك «يَذِي» وهو مبتدأ وخبره^(٤) «مُقْتَضَى»، وَلِتَنْصِبَ متعلق بمقتضى. ثم قال:

(ص) وَأَجْزَزُ أَوْ انْصِبْ تَابِعِ الَّذِي الْخَفَضُ^(٥) * ...

(ش) إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز فى تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل، وشمل جميع التوابع، واختلف فى الناصب له، فقليل اسم الفاعل المضاف، وقيل بفعل مضمر، وهو مذهب «سيبويه»^(٦) وكلام الناظم محتمل للمذهبين؛ إذ لم ينص على ناصبه، لكنه صرح فى شرح الكافية^(٧) بأنه / ١٤١
أ
محمول^(٨) على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور. «وتابع» مفعول بانصب، وهو مطلوب أيضاً^(٩) لاجر، فهو من باب التنازع، ثم مثل بقوله:

(ص) ... كَمْ تَبْقَى جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضَ

(١) فى ش، ه، ز، ت وأنا ضارب زيد اليوم والمثال صحيح.

وفى ظ وأنا ضارب زيدا اليوم المثال غير صحيح.

(٢) فى الأصل «لما استوى» تحريف.

(٣) فى ش «الماضى».

(٤) فى ز «خبره».

(٥) الشطر الأول من الألفية ساقط من ش وذكر بدله الشطر الثانى الذى سيرد بعد ذلك.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٧١.

(٧) انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٤٧: ٢.

(٨) فى الأصل «مجموع» تحريف.

(٩) وأيضاً ساقطة من ش.

(ش) «فمن» [فى]^(١) المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض، «وُتَبِّغِي» خبر مقدم وهو مضاف إلى جاء، «ومالاً» معطوف على الموضع، [ثم قال]^(٢):

(ص) وَكُلُّ مَا^(٣) قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ * يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلٍ

(ش) يعنى أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة^(٤) فى اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال، ومطلقاً^(٥) إذا كان صلة «لأل»^(٦) وشرط^(٧) الاعتماد. «وكل» مبتدأ مضافة «لما» وهى موصولة وصلتها «قُرِّرَ»، «ولاشم» متعلق بقُرِّرَ، «ويُعْطَى» إلى آخره خبر عن كل، «وبلا تفاضل» تميم البيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله. ثم قال:

(ص) فَهوَ كَفَعْلٍ صِغٍ لِلْمَفْعُولِ لِي * مَغْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفَى

(ش) يعنى أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه^(٨)، كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل فى^(٩) معناه فتقول: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَثْوَةٌ.

فيرتفع ما بعد^(١٠) «مَضْرُوبٌ» على أنه مفعول ما لم^(١١) يُسَم فاعله، كما

(١) «فى» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٢) «ثم قال» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٣) فى ظ «وكلما» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٤) فى ت «المذكورة».

(٥) فى ظ «أو مطلقاً» وعبارتها أدق.

(٦) فى ش، ز، ظ، ت «أل».

(٧) فى ظ، ت «وبشرط».

قوله: وشرط الاعتماد. الصواب تقديمه على قوله: أو مطلقاً إذا كان صلة لأل؛ لأن الاعتماد إنما هو

شرط فى إعمال غير الذى هو صلة لأل (حاشية الملوى ١١٤)

(٨) «للمفعول فى معناه» ساقط من ك.

(٩) فى ت «وفى».

(١٠) فى الأصل، ش، ظ، ت «بعد».

(١١) فى ه، ز، ظ، ت «لم» بدون ما وهو المتفق مع نسق شرحه.

تقول: ضُرِبَ أَثْوَةٌ، «وَكَفَعِلَ» خبر «هُوَ»^(١)، و«صِيغَ» فى موضع الصفة
 «لِفَعْلٍ» /، «وفى مَعْنَاهُ» فى موضع الحال من الضمير فى صيغ، أى صيغ
 للمفعول فى حال كونه موافقاً له فى المعنى. وأتى بمثال من المتعدى إلى
 مفعولين، وهو قوله: «كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفَى». «فَالْمُعْطَى» مبتدأ، «وَأَلَّ» فيه
 موصولة، وفى المعطى ضمير مستتر عائد على «أَلَّ» وهو المفعول
 [الأول]^(٢) بالمعطى «وَكَفَافًا» مفعول ثانٍ للمُعْطَى، «وَيَكْتَفَى» خبر^(٣)
 المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَلَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُّرْتَفِعٍ * مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرِغِ

(ش) يعنى أنَّ اسم المفعول انفراد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع^(٤) معنى
 كقولك: زَيْدٌ مَكْسُورُ الْعَيْدِ، وأصله: مَكْسُورٌ عَيْدُهُ، ومثله قوله^(٥):

«مَحْمُودٌ»^(٦) المقاصد الورغ، و«قَدْ» للتحقيق لا للتقليل، لكثرة إضافة اسم
 المفعول إلى مرفوعه، «وَذَا» فاعل ببيضاف، وهو إشارة إلى اسم المفعول
 «وَمُؤْتَفِعٌ» نعت لاسم، «وَمَعْنَى»^(٧) منصوب على حذف الجار أى فى معنى،
 «وَالْوَرِغِ» مبتدأ وخبره «مَحْمُودٌ» وهو مضاف إلى المقاصد وأصله: محمود^(٨)
 مقاصده.

(١) فى ظ «وهو».

(٢) «الأول» تكملة من ش، ز، ط، ك، ت.

(٣) فى هـ «خبراً» تحريف.

(٤) فى ش «مرتفع معنى» وفى ك «مرفوع فى المعنى».

(٥) وقوله «ساقطة من هـ».

(٦) فى ك «كمحمود».

(٧) فى هـ «وبمعنى».

(٨) فى ظ «محمودة». وكلاهما جائزة.

(أبنية المصادر)

(ش) اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومزبد، فالثلاثي أربعة أقسام: متعدد، ولازم مكسور العين، ولازم مفتوح العين، ولازم مضموم العين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **فَعْلٌ قِيَاسٌ مَصْدَرِ الْمُتَعَدَّى * مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرَدٍ^(١) رَدًا**

(ش) يعنى أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدى يأتي على «فعل» / بسكون العين ^{١٤٢}_أ [وشمل قوله: «الْمُتَعَدَّى» «فَعْلٌ» المفتوح العين نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، «وَفَعِلَ» المكسور العين]^(٢) نحو: فَهِمَ فَهْمًا، والمعتل الفاء نحو: وَعَدَ وَعْدًا، «والمعتل العين» نحو: بَاعَ بَيْعًا، وَقَالَ قَوْلًا، «والمعتل اللام» نحو^(٣): رَمَى رَمِيًا، وَغَزَا غَزْوًا.

«والمضعف» نحو: رَدَّ رَدًّا. «وَفَعْلٌ»^(٤) خبر مقدم «وَقِيَاسٌ» مبتدأ، «ومِنْ ذِي» فى موضع الحال من مَصْدَرِ، ويجوز أن يكون «فَعْلٌ» مبتدأ «وَقِيَاسٌ» خبر؛ لأن فعلا معرفة بالعلمية، ثم أشار إلى الثانى، فقال^(٥):

(ص) **وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعْلٌ * كَفَرَجَ وَكَجَوَى وَكَشَلَلُ^(٦)**

(ش) هذا هو القسم الثانى من الفعل^(٧). وهو اللازم المكسور العين،

(١) فى ش، ك «كردا» وما أثبت أدق كما فى الأصل، والألفية وبقية النسخ.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) فى ت «فى نحو»..

(٤) فى الأصل «وفعلى» وما أثبت أولى.

(٥) فى ش، هـ، ز، ط «بقوله».

(٦) فى الأصل «وشلل» وما أثبت أدق لأنه ورد فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ز «من الفعل الثلاثي» وعبارتها أكمل.

وقياس مصدره أن يأتي على «فَعَلَ» بفتح العين، ويستوى في ذلك الصحيح كَفَرِحَ فَرَحًا، وَأَشْرَ أَشْرًا.

والمعتل اللام: كَجَوَى جَوَى^(١)، وَعَمَى عَمَى، والمضاعف^(٢)، كَشَلَلِ شَلَلًا، وَقَطَطَ قَطَطًا^(٣).

«وَفَعَلَ» مبتدأ، «وَاللَّازِمُ» نعت له، «وَبَابُهُ» مبتدأ ثان، «وَفَعَلَ» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول. ثم إشار إلى الثالث فقال^(٤):

(ص) وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا * لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ كَعَدَا

(ش) يعنى أن «فَعَلَ» اللازم يأتي مصدره على «فُعُول» ويستوى في ذلك الصحيح نحو: قَعَدَ قُعُودًا، «والمعتل العين» نحو: خَالَ خُؤُولًا، «والمعتل اللام» نحو: سَمَا سُمُوءًا، وَغَدَا غُدُوءًا.

١٤٢
ب

«وَفَعَلَ» مبتدأ، «وَاللَّازِمُ» نعت له، «وَمِثْلُ» منصوب / على الحال من ب
الضمير المستتر في اللازم، ويجوز أن يكون^(٥) مفعولاً^(٦) بفعل محذوف

(١) الْجَوَى: «الْحَوْفَةُ وَبَيْدَةُ الرَّجْدِ مِنْ عِشْقٍ أَوْ حُزْنٍ» تقول:

جَوَى الرَّجُلُ فَهُوَ جَوِيٌّ، وَالْجَوَى: الْمَاءُ الْمُنْتَن.

وَالْجَوَى: الْهَوَى الْبَاطِنُ، وَتَطَاوَلَ الْمَرَضُ. جَوَى جَوَى فَهُوَ جَوِيٌّ وَجَوَى.
اللسان «جوى».

(٢) فِي ز، ظ «وَالْمُضَاعَفُ» فِي ت «وَالْمُضَافُ» تَحْرِيف.

(٣) قَطَطَ: الْقَطُّ الْقَطْعُ عَامَةً، وَقِيلَ: هُوَ قَطْعُ الشَّيْءِ الصَّلْبِ، أَوْ هُوَ الْقَطْعُ عَرْضًا. يُقَالُ مِنْهُ: قَطَطَ بِقُطَّةٍ قَطَطًا.

وَالْقَطَطُ: شَعْرُ الزَّيْجِيِّ تَقُولُ: رَجُلٌ قَطَطٌ، وَشَفَرٌ قَطَطٌ، وَامْرَأَةٌ قَطَطٌ. وَيُقَالُ مِنْهُ وَالْجَمْعُ قَطَطُونَ وَقَطَطَاتٌ.

وَشَعْرٌ قَطٌ: أَيْ جَعْدٌ قَصِيرٌ. يُقَالُ مِنْهُ: قَطٌ يَقُطُّ قَطَطًا وَقَطَاطَةً.

وَقَطَطَ بِالْكَسْرِ بِإِظْهَارِ التَّضْعِيفِ. الْلسَانُ «قَطَط».

(٤) فِي ز «بِقَوْلِهِ».

(٥) «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ» سَاقِطٌ مِنْ ش، ز، ظ.

(٦) فِي ش، ز، ظ «أَوْ مَفْعُول».

تقديره، أعنى، «وَفُعُول» مبتدأ وخبره فى «له»، والجملة خبر المبتدأ، «وباطراد» فى موضع الحال من «فُعُول»، ثم إن اطراد فعول فى فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجبا^(١) لأحد الأوزان المذكورة فى قوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا * أَوْ فَعْلَانًا فَآذِرٍ أَوْ فَعْلَالًا

(ش) فذكر فى هذا البيت^(٢) ثلاثة أوزان، وسيدكر رابعاً بعد^(٣) وهى «فَعَال» بكسر الفاء «وَفَعْلَان» بفتح الفاء والعين، «وَفَعْلَال»^(٤) بضم الفاء، «وما» ظرفية مصدرية، «وَمُسْتَوْجِبًا» خبر يكن، وفعالا مفعول^(٥) بـ «مستوجبا»^(٦)، و«أَوْ فَعْلَانًا» أو فَعْلَالًا^(٧) معطوفان على «فَعْلَالًا»^(٨) ثم بين معانى الأفعال التى تستحق هذه الأوزان فقال:

(ص) فَأَوَّلُ لِيَذَى^(٩) امْتِنَاعٍ كَأَبَى * ...

(ش) يعنى بالأول «فَعْلَالًا» وهو مصدر مطرد فى «فَعْل» اللازم الدال على الامتناع نحو: أَبَى^(١٠) إِهَاءً، وَفَرَّ يَفَارًا، وَفَرَّ فِرَارًا [بمعنى نفر]^(١١) وقوله^(١٢)

(ص) ... * وَالثَّانِي^(١٣) لِلَّذِي انْتَضَى تَقْلَبًا

(١) فى الأصل «مستوحيا» تحريف.

(٢) فى ظ «الباب» تحريف.

(٣) «بعد» ساقطة من ت.

(٤) فى الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «وفعال» والمثبت أدق كما فى ز والألفية.

(٥) فى هـ «مفعولا».

(٦) فى الأصل، هـ، ز، ظ، ت «مستوجب» وفى ش «لمستوجبا». والمثبت أدق كما فى ك والألفية.

(٧) فى ش «وفعلانا أو فعولا» خطأ.

(٨) فى ظ «فعال».

(٩) فى الأصل «وأول الذى» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(١٠) فى ظ «كأبى».

(١١) «بمعنى نفر» تكملة من ز، ك.

وفى الأصل «وفار فراراً» وفى ظ «وفر فرأ» تحريف.

(١٢) «قوله» ساقط من ش.

(١٣) فى الأصل «والثانى» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) يعنى بالثانى «فَعَلَانَا» وهو أيضاً مصدر «فَعَلَ» اللّازم الدال على التقلب والاضطراب نحو: لَمَعَ لَمَعَانَا، وَجَالَ جَوْلَانَا، وَعَلَتِ الْقِدْرُ عَلَيَانَا.

وقوله:

(ص) لِلذَّا فُعَالٌ ... * ...

(ش) هذا^(١) هو الوزن الثالث، وهو «فُعَالٌ» وهو مصدر مطرد فى «فَعَلَ» الدال على الداء / والمرض نحو: سَعَلَ سَعَالًا، وَرَكِمَ رُكَامًا.

١٤٣
أ

ثم قال:

(ص) ... أَوْ لِصَوْتٍ^(٢) ... * ...

(ش) يعنى أَنَّ «فُعَالًا» يكون أيضاً مصدرًا مطردًا فى «فَعَلَ» اللّازم الدال على الصوت نحو: نَعَقَ نُعَاقًا^(٣)، وَنَفَرَتِ الشَّاءُ نَفَارًا^(٤)، وَرَغَا^(٥) الْبَعِيرُ رُغَاءً.

«فَفُعَالٌ» على هذا يكون «لَفَعَلَ» الدال على الداء، «وَلَفَعَلَ» الدال على الصوت وقوله:

(ص) ... وَشَمِلٌ * سَيَرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ

(ش) هذا هو الوزن الرابع وهو «فَعِيلٌ»، ويكون مصدرًا مطردًا فى فَعَلَ

(١) فى ز «وهذا».

(٢) فى الأصل، ت «ولصوت».

(٣) نَعَقَ: «التَّعَيُّقُ دَعَاءُ الرَّاحِي الشَّاءِ، نَعَقَ الرَّاحِي بِالْعَنَمِ، يَنْعِقُ بِالكَسْرِ نَعْمًا وَنُعَاقًا وَنَعِيقًا وَنَعْقَانًا، صَاحَ بِهَا وَزَجَرَهَا» اللسان «نَعَقَ» قال تعالى فى سورة البقرة. آية: ١٧١.

(وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الْيَدِيِّ يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً).

(٤) فى هـ «وبعرت الشاة نعارًا» وهذا جائز، وفى ز، ط، ت «وبعرت الشاة نعارًا، وهذا جائز يُقال نعر الرجل ينعر نِعْمًا وَنُعَارًا أي صاح وصوت بخيشومه والنعار صوت الشاة والمغزى إذا صاحت، يعرب تَفَعَّرَ يَحَارًا. (٥) رغا: «الرَّغَاءُ: صَوْتُ ذَوَاتِ الْخَفِّ، وَفِي الْحَدِيثِ «لَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِبَعِيرٍ لَهُ رُغَاءٌ. هـ (الرَّغَاءُ) صوت الإبل. تقول: رغا البعير، والناقَةُ تَرْغُو رُغَاءً صَوْتًا، وَأَرْغَى فَلَانٌ يَبْعِرُهُ. أى حمّله على أن يرغو ليلاً». اللسان «رغا».

اللازم الدال على السير نحو: ذَمَلْ ذَيْبِلًا^(١)، وَرَسَمَ رَسِيمًا^(٢). والدال على الصوت نحو: صَهَلْ صَهِيلًا.

وهذا معنى قوله: «وَشِمِلْ»^(٣) سَيِّرًا وَصَوِّتًا الْفَعِيلُ^(٤)، وقوله: «فَأَوَّلْ» مبتدأ، وسوغ الابتداء به أنه وصف لمحدوف^(٥) والتقدير: ففعل أول^(٦)، وخبره «لِيَذِي امْتِنَاعٍ» أى لصاحب فعل ذى امتناع فهو على حذف مضاف، «وَالثَّانِ» مبتدأ وأصله والثانى فحذف الياء واستغنى عنها بالكسرة، وخبره «لِلَّذِي»، «وَأَقْتَضَى» صلة للذى^(٧) «وَتَقَلَّبْنَا» مفعول باقتضى، «وَقُعَالَ» مبتدأ وخبره^(٨) «لِلدَّاءِ»، وأراد الداء، فقصره ضرورة، «وَلِصَوْتٍ» معطوف على الداء، والتقدير: فُعَالَ مصدر للداء وللصوت^(٩).

«وَشِمِلْ فِيهِ لَفْتَانِ: شَمَلٌ يَشْمُلُ: بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع، وَشِمِلٌ يَشْمُلُ بكسر العين فى الماضى^(١٠) وفتحها / فى المضارع، ١٤٣ ب وهى الفصحى؛ إلا أنه ينبغي أن يضبط هنا بالفتح فى الماضى صوتاً من

(١) ذَمَلْ: «الذَيْبِلُ: صُرْتُ من سير الإبل، أو هو السير اللين. ذمل يذمل ويذمل ذملاً وذمولا وذملاً وذملانا، وناقة ذمول أى من نوق ذمل اللسان «ذمل».

(٢) فى ك زيادة «ورسم رسماً ورحل رحلاً». رَسَمَ: «الرَّسِيمُ صُرْتُ من سير الإبل فوق الذَيْبِلِ، يقال منه: رَسَمَ رَسِيمًا رَسِيمًا. إذا ارتفع السير عن العنق قليلاً يسمى رَسِيمًا فَإِذَا ارْتَفَعَ عَنْ ذَلِكَ قَلِيلًا فَهُوَ الذَيْبِلُ. ثم الرَّسِيمُ. اللسان «رسم».

(٣) فى الأصل، ش، ك، ت «شمل».

والمثبت أدق كما فى هـ، ز، ظ والألفية.

(٤) «الفعل» ساقطة من ز، ظ.

(٥) فى ش «الابتداء به التنوين، أو أنه نعت لمحدوف».

(٦) ما بعد «به» إلى هنا ساقط من ك.

(٧) فى ز، ظ «الذى».

(٨) فى ظ «خبره».

(٩) فى ش «ولصوت» وفى ظ، ك «والصوت».

(١٠) «فى الماضى» ساقط من ش، ز.

السناد، وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد، «والفَعِيلُ» فاعل بشمل^(١)، و«سَيَرًا» مفعول بشمل، «وَصَوْتًا» معطوف عليه. ثم أشار إلى الرابع فقال^(٢):

(ص) فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا * كَسَهْلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلًا

(ش) يعنى أن فَعْلَ المضموم^(٣) العين لا يكون^(٤) إلا لازماً، يطرد^(٥) فى مصدره وزنان:

الأول: «فُعُولَةٌ» نحو: سَهْلَ الْأَمْرُ سُهُولَةً، وَصَبَّ صُحُوبَةً.

والثانى^(٦): «فَعَالَةٌ» نحو: جَزُلَ جَزَالَةً^(٧)، وَنُظِفَ نَظَافَةً.

«وفُعُولَةٌ» مبتدأ، «وفَعَالَةٌ» معطوف عليه بحذف حرف العطف، «ولِفَعْلًا» خبر المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى * فَبَابُهُ الثَّقُلُ كَسُخِطَ وَرِصًا

(ش) يعنى أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثى فهو منقول سماعاً من^(٨) العرب، وفهم منه أن جميع ما تقدم من المصادر

(١) فى ك «شمل».

(٢) فى ك بقوله.

(٣) فى ز «بضم».

(٤) فى الأصل «ولا يكون» تحريف.

(٥) فى ز، ظ «يطرد».

(٦) فى ت «والثان».

(٧) فى ك «جزل الأمر جزالة».

الجزل: «الحطب اليابس أو الغليظ، وَجُلَّ جَزُلٌ الزَّوْى، وامرأة جَزَلَةٌ أى جيدة الرأى، أو ذات أرداف وثيرة».

والجَزَلَةُ: البقية من الرغيف والإناء. والجَزُلُ القطع، والجَزَلَةُ بالكسر: القطعة من التمر. اللسان «جزل».

فى ز، ظ «زاد» ضخم ضخامة، وفصح فصاحة.

والزيادة هنا غير لازمة.

(٨) فى ش، ظ، ك «عن».

مقيس^(١)، وفُهم أيضاً منه أنَّ [بعض]^(٢) مصادر الثلاثي أتت على غير قياس^(٣)، وذكر منها مصدرين «سُخْطًا» وهو^(٤) مصدر سَخِطَ وقياسه: سَخِطَ بفتح^(٥) الخاء، وقد جاء كذلك، وِرْضًا^(٦) وهو مصدر رَضِيَ وقياسه رَضًا بفتح الراء، وفُهم من قوله: «كسَخِطَ»، في إتيانه^(٧) بكاف التشبيه أنه قد جاء غير^(٨) هذين المصدرين على غير قياس^(٩).

«وما» / مبتدأ وهى شرطية وخبرها «أتى»، و«مُخَالَفًا» حال من الضمير $\frac{١٤٤}{١}$ المستتر فى أتى، وهو الضمير العائد على المبتدأ. [«ولمَّا» متعلق بمخالفا، «والفاء»^(١٠) جواب الشرط، والجملة بعدها جواب الشرط]^(١١).

ولما فرغ من مصادر^(١٢) الثلاثي شرع فى بيان مصدر المزيد فقال:
(ص) وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَّقِيسٌ * مَضْدَرُهُ ...

(١) فى الأصل «من مقيس».

(٢) «بعض» تكملة من ك.

(٣) فى ظ «القياس».

(٤) فى ز «فهو».

(٥) فى ش «وقياسه سَخِطَ بفتح الخاء والسين».

فى ز، ك «وقياسه سَخِطًا بفتح السين والحاء» وعبارتهما أدق.

(٦) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت (ورضى).

(٧) فى الأصل «فى إتيان» وفى ز «إتيانه».

(٨) فى الأصل «عين» تحريف.

(٩) من مصادر الفعل الثلاثي وردت سماعاً من العرب على غير قياس قولهم فى فَعَلَ المفتوح العين المتعدى:

يَجْعَدُهُ يَجْعُدًا، وشَكَرَهُ شُكْرًا وشَكَرَانًا، والقياس يَجْعَدًا، شُكْرًا، وقولهم فى فَعَلَ المكسور العين

المتعدى: علمَ علمًا بكسر العين والقياس فتحها، وقولهم فى فَعَلَ المضموم العين: حسنَ تحشُّنًا بضم

الأول وسكون الثانى، والقياس فعولة.

انظر الجمل للزجاجى ٣٨٣، والتسهيل ٢٠٤.

(١٠) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«فبابه النقل كسَخِطَ وِرْضًا».

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(١٢) فى الأصل «سائر» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ غير الثلاثى من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع، وشمل قوله: «عَيِّرُ ذِي ثَلَاثَةٍ»، والرباعى الأصول نحو دَخَرَجَ، والمزيد من الرباعى نحو: «اخْرَجَمَ»، والمزيد من الثلاثى. نحو «استخرَجَ» وله أبنية كثيرة وبدا منها بفُعْلَ، فقال:

(ص) ... * ... كَقُدَّسَ التَّقْدِيسُ

(ش) يعنى أنَّ فُعْلَ المشدد العين^(١) نحو: «قُدَّسَ» يأتى مصدره على «تَفْعِيلٍ» نحو: قُدَّسَ^(٢) تَقْدِيسًا، وَعُلِّمَ تَغْلِيمًا. «وَعَيِّرَ» مبتدأ، «وَمَقِيسٌ» خبره «وَمَضَدْرُهُ» فاعل بمقيس^(٣)، ويجوز أن يكون «مَقِيسٌ» خبراً مقدماً، «وَمَضَدْرُهُ» مبتدأ، والجملة خبر المبتدأ^(٤) ثم قال:

(ص) وَزَكَّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمَلًا * إِجْمَالًا مِّنْ تَجْمَلًا تَجْمَلًا

(ش) هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرهما وكلها من الثلاثى المزيد:

الأول: «زَكَّهِ»^(٥) وهذا^(٦) من زَكَّى، ومصدره يأتى على «تَزْكِيَةٍ»، ومثله نَمَى تَنْمِيَةً^(٧)، وَسَمَّى تَسْمِيَةً.

الثانى: «أَجْمَل»، وهو أمر من «أَجْمَلَ»، ومصدره يأتى على إِجْمَال^(٨)،

(١) «العين» ساقطة من ظ.

(٢) ما بعد «قدس» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) فى ش، ك «مفعول لم يُسم فاعله بمقيس» وهذا جائز، وما أثبت أولى.

(٤) «المبتدأ» ساقطة من ظ، ك، ت.

وفى ش «المبتدأ الأول» وعبارتها أكمل.

(٥) فى ز «تَزْكِيَةٍ».

(٦) فى ش، ك «وهو أمر» وعبارتها أوضح.

(٧) «نمى تنمية» ساقط من هـ، ت وهي غير واضحة في الاصل.

(٨) فى هـ «أَجْمَلًا».

ومثله: أَكْرَمَ إِخْرَامًا، وَأَعْطَى إِعْطَاءً.

١٤٤
ب

الثالث: «تَجَمَّلَ»، وهو فعل ماضٍ، ومصدره يأتى على «تَفَعَّلَ» ومثله: /
تَكَلَّمْتَ تَكَلُّمًا، وَتَعَلَّمْتَ تَعَلُّمًا.

«وَزَّكَّهَ» وما بعده معطوف على قوله فى البيت الذى قبله «كقُدس
التقديس»^(١)، «وَأَجْمَلَ» مصدر «أَجْمَلَ»، وهو مضاف إلى «مَنْ»، وهى
موصولة، وصلتها «تَجَمَّلًا»، وقدم المصدر على فعله والتقدير: من تجمل
تجمالًا، ثم قال:

(ص) وَاسْتَعِذَّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمَّ * إِقَامَةً ...

(ش) ذكر فى هذا البيت^(٢) فعلين مع مصدريهما من الثلاثى المزيد.

الأول: «اسْتَعِذَّ»، وهو فعل أمر من «اسْتَعَاذَ»، ومصدره يأتى على «اسْتِعَاذَةً»
ومثلها^(٣): اسْتَقَامَ^(٤) اسْتِقَامَةً.

الثانى: «أَقِمَّ»، وهو فعل أمر من أقام^(٥)، ومصدره يأتى على: «إِقَامَةً»، ومثله
أَجَازَ إِجَازَةً، ثم قال:

(ص) ... * وَغَالِيَا [ذَا]^(٦) الثَّا لَرِمْ

(ش) الإشارة للمصدرين^(٧) معاً؛ وإنما أفردته على إرادة ما ذكر، وإنما

(١) فى ت «التقديس».

(٢) فى الأصل «الباب» تحريف.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت ومثله.

(ومثلها) الضمير يعود على استعاذة أى ومثل استعاذة استقامة، ومثله الضمير يعود على استعاذ. أى مثل

«استعاذ» استقام.

(٤) فى ك «استقم».

(٥) فى ت «من قام».

(٦) فى الأصل «وغالباً والتاء».

(ذا) تكملة من الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى الأصل، هـ، ت «للفعلين». وفى ش «إلى المصدرين». وما أثبت من ز، ط، ك أولى وأدق.

لرمت التاء؛ لأنَّ «استعاذة» أصلها استعوذا، «وإقامة»^(١) أصلها إقواما فتقلبت حركة الواو فيهما إلى الساكن، وانقلبت الواو ألفا، وحذفت إحدى^(٢) الألفين وعوض منها^(٣) التاء، وفهم من قوله: «غَالِبًا» أنها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم: أَرَاءَ إِرَاءَ واستَفَاهَ استِفَاهَا^(٤)، «وَذَا» مبتدأ، «ولَئِمَّ» خبره، «وَالثَّاءُ» مفعول^(٥) بلزم، ويجوز أن تكون «الثَّاءُ» مبتدأ، «ولَئِمَّ» خبره.

«وَذَا» مفعول مقدم بلزم^(٦). ثم قال:

(ص) وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدٌّ وَافْتَحَا / مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِي^(٧) يَمَّا انْتَبَحَا
بِهَمْزٍ وَضَلِ كَاضِطْفَى^(٨) ... * ...

(ش) هذا ضابط في مصدر كل^(٩) فعل افتتح بهمز^(١٠) الوصل، يعني أنَّ الحرف المتصل به الحرف^(١١) الأخير من الفعل إذا كان الفعل^(١٢) مفتتحاً بهمزة الوصل مُدَّة، وافتح ما قبل المدة^(١٣) فينشأ من ذلك الألف، ثم تكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث^(١٤).

(١) في ت «أو إقامة».

(٢) في ز «أحد».

(٣) في ظ «عنها».

(٤) استفاه: استَفَاهَ الرَّجُلُ اسْتِفَاهَةً وَاسْتِفَاهَا فَهُوَ مُسْتَفِيءٌ: اشْتَدَّ أَكْلُهُ بَعْدَ قَلَّةٍ وَقِيلَ اسْتِفَاهَ فِي الطَّعَامِ: أَكْثَرَ مِنْهُ، وَقَدْ تَكُونُ الاسْتِفَاهَةُ فِي الشَّرَابِ.

اللسان «فوه».

(٥) في ظ «مفعول مقدم» وعبارتهما أكمل.

(٦) ما بعد «بلزم» إلى هنا ساقط من ظ، ت.

(٧) في الأصل، هـ «الثاني» ما أثبت أدقُّ كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) «كاضطفى» ساقط من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في الأصل «كما» تحريف.

(١٠) في هـ، ز، ظ، ت «بهمزة».

(١١) «المتصل به الحرف» ساقط من ظ.

(١٢) «الفعل» ساقط من ظ.

(١٣) في ز «الهمزة».

(١٤) يريد كل فعل على وزن انْفَعَلَ، أو انْقَعَلَ، أو اسْتَفْعَلَ، وقد مثل لذلك بعد إعراب البيت.

و«ما» موصول^(١) مفعول مقدم «بُذِّ»، وهو مطلوب أيضاً «لأفتح»، فهو من باب التنازع «ومع» متعلق بمد وكذلك «بُذِّ»^(٢)، وهي موصولة وصلتها «أفتتحها»، «وبهمنز» متعلق بـ «أفتتحها»^(٣) [ثم]^(٤) مثل^(٥) بقوله: «كأضطفي»، فتقول: اضطفي اضطفاءً، ومثله^(٦): انطلق انطلافاً، واستخرج استخراجا، واقتدر اقتداراً. ثم قال:

(ص) ... وَضُمَّ مَا * يَزِيغُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّعَا

(ش) يعنى أن مصدر «تَفَعَّلَ» يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدراً. نحو: تَلَمَّعَ تَلَمُّعاً، ومثله: تَدَخَّرَجَ تَدَخُّرَجاً، وَتَنَفَّسَ تَنَفُّساً. و«ضُمَّ» فعل أمر، و«مَا» مفعول به وهو موصول وصلته يَزِيغُ، ويحتمل أن يكون «ضُمَّ» فعلاً ماضياً^(٧) مبنياً للمفعول، و«ما» مفعول لم يُسم فاعله والأول أظهر. ثم قال:

(ص) فِغْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَةٍ^(٨) * ...

(ش) يعنى أن «فَعْلَلٌ» يأتي مصدره على «فِغْلَالٌ» وعلى «فَعْلَلَةٌ»، نحو: دَخَّرَجَ دَخَرَجاً / وَدَخَّرَجَةً، وفُهم منه أن مصدر الملحق بِفَعْلَلٍ كمصدر فَعْلَلٍ نحو: جَلَبَبَ وَحَوْقَلَ، فتقول: جَلَبَبَ جَلَبَبًا وَجَلَبَبَةً، وَحَوْقَلَ وَحَوْقَلَةً، لا أن المقيس^(٩) منهما فَعْلَلَةٌ دون «فِغْلَالٍ»، وقد نبه على ذلك بقوله:

^(١) في ز «موصولة».

^(٢) في الأصل «من ما».

^(٣) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «بافتح».

والمثبت أدق كما في ز، والألفية.

^(٤) (ثم) تكملة من ش، هـ، ظ، ك، ت.

^(٥) في ش «قال».

^(٦) «مثله» ساقطة من ظ.

^(٧) «ماضياً» ساقطة من ز.

^(٨) هذا الشطر ساقط من ش، وذكر بدله الشطر الثاني، وهو:

«واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً».

^(٩) «المقيس» ساقطة من ظ.

(ص) ... * وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا

(ش) وجعلهما فى التسهيل^(١) مقيسين معاً. و«فَعْلَال» مبتدأ، «وَفَعْلَلَّة» معطوف عليه، والخبر^(٢) «لِفَعْلَلَا»، و«ثَانِيًا» مفعول أول باجعل، «وَمَقِيْسًا» مفعول ثان، «ولا» عاطفة «أَوَّلًا» على «ثَانِيًا»^(٣). ثم قال:

(ص) لِفَاعِلُ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةُ ... *

(ش) يعنى أن «فَاعِلٌ» له مصدران وهما «الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ»، نحو: قَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً. «وَالْفِعَالُ» مبتدأ، «وَالْمُفَاعَلَةُ» معطوف عليه، والخبر فى المجرور قبله^(٤). ثم قال:

(ص) ... * وَخَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ^(٥) عَادَلُهُ

(ش) يعنى أن ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس، وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عديلا له، وما جاء من ذلك قول الراجز:

١٣٢ . بَاتَتْ تُنْزَى دَلُوهَا تُنْزِيًا^(٦)

كَمَا تُنْزَى شَهْلَةُ صَبِيًا

وقياس مصدر «نَزَى» تنزية مثل زَكَّى تزكية، ومن ذلك أيضاً كِدَابَتْ فى

(١) انظر التسهيل ٢٠٦.

(٢) «والخبر» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش «عطفت أولاً على ثانيا» فى هـ، ظ، ز، ت «عطفت أولاً على ثان» فى ك «عاطفة عطفت أولاً على ثانياً» وعبارتها هنا أوضح وأكمل.

(٤) «قبله» ساقطة من ت.

(٥) فى الأصل «من السماع» تحريف.

(٦) نسب الأستاذ عبد السلام هارون البيت الأول إلى ابن ميادة، واعتبره ابن مالك من الضرورات. وورد بلا نسبة فى اللسان «نرا» والخصائص انظر التسهيل ٢٠٦، ومعجم شواهد العربية ٥٥٩:٢، وشرح المفصل ٥٨:٦، والمقرب ١٣٤:٢، وشرح التصريح ٧٦:٢، وشرح الأشموني ٣٠٧:٢.

تنزى: تحرك دلوها.

شهلة: العجوز، ونخصّ الشهلة بالذكر؛ لأنها أضعفت من الشابة.

مصدر كَذَّب وقياسه تَكْذِيب^(١). «وَعَيَّرَ» مبتدأ، «وما» موصولة وصلتها مر
«وَالسَّمَاعُ» مبتدأ، «وَعَادَلَهُ»^(٢) فى موضع الخبر^(٣)، والجملة خبر المبتدأ الأول.
ثم قال:

(ص) وَفَعَلَتْ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ / * وَفَعَلَتْ لِهَيْئَةٍ^(٤) كَجَلَسَتْ

(ش) يعنى أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر^(٥) الثلاثى أتيت
«بَفَعَلَتْ»^(٦) بفتح الفاء وسكون العين نحو: جَلَسَ جَلْسَةً، وَضَرَبَ ضَرْبَةً.

وإذا أردت الهيئة أتيت «بِفَعَلَتْ» بكسر^(٧) الفاء نحو: جَلَسَ جِلْسَةً
حَسَنَةً^(٨)، وقد يكون بناء المصدر على «فَعَلَتْ» كَرَحْمَةٍ، وعلى فِعْلَةٍ كِلِرْبَةٍ،
فلا يكون فى لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقرينة تدل على
ذلك. ثم قال:

(ص) فِى غَيْرِ ذِى الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ * ...

(ش) يعنى أن مصدر غير الثلاثى إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره^(٩)
القياسى فتقول فى نحو^(١٠) أَكْرَمَهُ إِكْرَامًا. إذا أردت المرة إِكْرَامَةً^(١١) وفى

(١) فى ش، ز، ط، ك «تكذيباً».

(٢) فى الأصل «وعامله» تحريف. وما أثبت من الألفية وبقية النسخ.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «خبره».

(٤) فى الأصل «كهيفة» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ك «مصدر الفعل الثلاثى» وعبارتها أكمل.

(٦) فى الأصل «بفعل» تحريف.

(٧) «بكسر الفاء» ساقط من ك.

وفى ش زيادة «بكسر الفاء وسكون العين» وعبارتها أكمل وأوضح.

(٨) «حسنه» ساقطة من ت.

(٩) فى ط «بمصدره».

(١٠) «نحو» ساقطة من ط.

(١١) فى ط «كرامة» تحريف.

نحو: انْطَلَقَ انْطِلَاقًا^(١) انْطِلَاقَةً، فلو كان المصدر من ذلك مبنياً على التاء نحو: زَكَّى تَزْكِيَةً، واستَعَادَ استِعَادَةً، لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو: زَكَّاهُ^(٢) تَزْكِيَةً وَاحِدَةً، وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد إلا على وجه^(٣) الشذوذ. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَذُّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَةِ

(ش) يعنى أنه قد جاء الهيئة على فعلة^(٤) فى مصدر غير^(٥) الثلاثى كقولهم: «الخِمْرَةُ» وهى من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار، ومثله العِمَّة من اعتَمَّ^(٦) «والقِمَصَةُ» من تَقَمَّصَ، «والنِقْبَةُ» من انْتَقَبَ^(٧). «والمِرَّة» مبتدأ، والخبر فى قوله «بِالتَّاء»، وإنما حذف التاء^(٨) فى الثلاثى، لأنه راعى تأنيث الحرف، والتقدير: فى غير الفعل صاحب الثلاثة^(٩) الأحرف، «وفى الثلاث^(١٠)» متعلق بالاستقرار العامل / فى الخبر، أو فى موضع الحال من $\frac{١٤٦}{١}$ الفاعل بالاستقرار.

(١) «انطلاقاً» ساقطة من ظ.

(٢) فى هـ «زكى» وفى ز «زك».

(٣) فى ك «إلا شذوذاً».

(٤) فى الأصل «فعل» تحريف.

(٥) «غير» ساقطة من ت.

(٦) اعْتَمَّ، وَتَقَمَّصَ إِذَا لَبَسَ الْعِمَامَةَ - وهى لباس للرأس - يقال: حَسَنَ الْعِمَّةُ: أَى التَّقَمُّصِ.

(٧) فى ز «تنقب».

النقبة: إذا غطت المرأة وجهها بالنقاب.

(٨) فى ك «حذفت التاء من».

(٩) فى الأصل، هـ، ز، ط، ك، ت «الثلاث» تحريف وفى ظ «الثلاثى» تحريف.

(١٠) فى ش «وفى غير متعلق» والثلاث ساقطة. وفى ك «والثلاث وفى غير متعلق» وكان الأولى أن يقول «وفى غير» متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر، وغير مضاف، وذى مضاف إليه، وذى مضاف، والثلاث مضاف إليه.

(أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين^(١))

والصفات المشبهات^(٢) بها (

(ش) الفعل على قسمين: ثلاثي وغير ثلاثي. فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع: مفتوح العين^(٣)، ومكسور العين [متعدياً]^(٤)، فهذا^(٥) هو القسم الأول، ومكسور العين لازم وهو القسم الثاني، ومضموم العين، ولا يكون إلا لازماً، وهو القسم الثالث، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) كَفَاعِلٍ ضُعِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا * مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَفْعًا

(ش) المراد بقوله «كفَاعِلٍ» هذا^(٦) الوزن الذي على صيغة فاعل، والمراد باسم الفاعل اسم الفاعل^(٧) الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل «كضَارِبٍ» أو على غيره كـمَكْرَه^(٨) ومُدْخِرَج، وشمل قوله: «مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ» جميع أنواع الفعل الثلاثي^(٩)، ثم أخرج «فَعِلٍ» اللازم «وَفَعْلٍ» ولا يكون إلا لازماً بقوله:

(١) «المفعولين» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٢) في الأصل «المشبهات».

وفي هـ، ظ «المشبهة».

(٣) في ش، هـ «مفتوح العين لازماً ومتعدياً» الزيادة هنا لازمة.

(٤) «متعدياً» تكملة من ش.

(٥) في ش «وهذا».

(٦) في ز «هو هذا».

(٧) «اسم الفاعل» ساقط من ك، ت.

(٨) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «كمكرم».

(٩) «الثلاثي» ساقطة من ط، ت.

(ص) وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلَ * غَيْرَ مُعَدَّى ...

(ش) وهو ضمير عائد على «فَاعِلٍ» في البيت قبله، يعنى: أن فاعلا قليل في اسم الفاعل من «فَعْلٌ» المضموم العين^(١) «وَفَعِلَ» المكسور العين اللازم نحو: قُرْةُ الْعَبْدِ فهو قَارِهُ وَسَلِّمَ فِو سَالِمَ. وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين / من الثلاثي، وهو ثلاثة أنواع:

١٤٧
↑

- مفتوح العين متعد نحو: ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ.

- وغير متعد نحو: قَعَدَ فهو قَاعِدٌ.

- ومكسور العين متعد نحو: شَرَبَ فهو شَارِبٌ.

«واسمُ فَاعِلٍ» مفعول بصغ، «وَكَفَاعِلٍ، وَإِذَا» متعلقان به، والظاهر أن «يَكُونُ» تامة بمعنى يوجد، «وَمِنْ ذِي» متعلق بها، «وَعَدَا» يحتمل أن يكون من حَدَوْتُ الصَّبِيِّ باللبن، أى رَئِيتُهُ بِهِ. فيكون متعديا، ويحتمل أن يكون بمعنى عَدَا الماء أى سال فيكون لازماً، واسم الفاعل منهما معاً على فاعل، والمراد بقليل، شاذ، ولذلك قال بعد، «بَلْ قِيَاسُهُ»^(٢)، وقوله: «وَهُوَ قَلِيلٌ» مبتدأ وخبر: «وفى» متعلق بقليل، «وَعَبْرَ مُعَدَّى» حال من فَعِلَ^(٣) الأخير. ثم أشار إلى النوع الثانى من المثالين فقال:

(ص) ... * بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلَ

... * وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ ...

(ش) فذكر لاسم الفاعل من «فَعِلَ» اللازم ثلاثة أوزان «فَعِلَ وَأَفْعَلُ

(١) «العين» ساقطة من ظ.

(٢) فى ش «قال بل بعد قياسه بعد» تركيب مضطرب.

فى هـ ، ز، ك «بعد قياسه بعد» وسقطت «بل».

(٣) «من فعل» ساقط من ش.

وَفَعْلَان»، وتَجَوَّز في إطلاق اسم الفاعل عليها^(١)، وإنما هي صفات مشبهات باسم الفاعل. ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص^(٢) بمعنى في الفعل يقتضيه نجه على ذلك بالمثل^(٣) فقال^(٤):

(ص) ... نَخُو أَشْر * وَنَخُو صَدَيَانِ وَنَخُو الْأَجْهَرِ

(ش) «فَعْلِل» للأعراض: نحو: فَرِحَ فهو فَرِحَ، وَأَشْرَ فهو أَشْرَ. «وَفَعْلَان» للامتلاء وحرارة البطن: نحو / غَرَّتْ^(٥) فهو غَرَّتَان، وَصَدَى^(٦) فهو صَدَيَان. ١٤٧
«وَأَفْعَلٌ» للخلق والألوان، نحو حَمِرَ فهو أَحْمَرُ، وَجَهَرَ فهو أَجْهَرُ، ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله:

(ص) وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ يَفْعُل * كَالطُّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمْلٌ^(٧)

(ش) يعنى أَنَّ الْأَوْلَى «يَفْعُل» المضموم العين «فَعْلٌ» نحو: سَهَّلَ فهو سَهَّلٌ، وَصَحَّمَ فهو صَحَّمٌ، «وَفَعِيلٌ»^(٨) نحو: ظَرَفَ فهو ظَرِيفٌ، وَجَمَّلَ فهو جَمِيلٌ، وَفِهِم: من قوله: «أَوْلَى» أَنَّ اسم الفاعل منه يأتى على غير^(٩) الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله:

(١) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «عليهما».

والمثبت من الأصل.

(٢) في ز «مختصاً».

(٣) في هـ «في المثل».

(٤) «فقال» ساقطة من ت.

(٥) الْقَرَّتْ: شدة الجوع، وَغَرَّتْ بالكسر، تَفَرَّتْ غَرَّتَانُ فَهُوَ غَرَّتْ وَغَرَّتَانُ. والجمع غَرَّتَى وَغَرَّتَى، وَغَرَّتْ وَغَرَّتْ

جَوْعَهُ اللسان «غَرَّتْ».

(٦) الصَّدَى: بُدَّةُ العطش. صَدَى يَصْدَى صَدَى فهو صَدَى وَصَادٍ وَصَدَيَانِ، وَالْأُنثَى صَدَيَا، والجمع صَدَاءٌ.

ورجل يَصْدَأُ كثير العطش، وَالصَّوَادَى النخل التي لا تشرب الماء. اللسان «صدى».

(٧) في الأصل «بكملة» وما أثبت أولى وقد ورد في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في ز «أو فعيل».

(٩) «غير» ساقطة من ت.

(ص) وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَقَعْلٌ^(١) * ...

(ش) يعنى أن اسم الفاعل «من فَعْلَ» المضموم العين قد يأتى على وزن «أَفْعَلٌ» نحو: حَرْشٌ فهو أَخْرَشَ، وعلى وزن «فَعْلٌ» نحو بَطَلٌ فهو بَطَلٌ، وحَسَنٌ فهو حَسَنٌ، وفُهم من تنصيبه على القلة فى أَفْعَلٌ وَقَعْلٌ أن الوزنين السابقين كثيران «وقياسُهُ» مبتدأ، وخبره «فَعْلٌ»، «وَأَفْعَلٌ» معطوف عليه وكذلك «فَعْلَانِ»، على حذف العاطف، «وَأَفْعَلٌ» مبتدأ، و«قَلِيلٌ» خبره، «وفيه» متعلق بقليل، «وَقَعْلٌ» معطوف على أَفْعَلٌ. ثم قال:

(ص) ... * وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

(ش) يعنى أن «فَعْلٌ» المفتوح^(٢) العين قد يأتى اسم فاعله^(٣) على وزن غير فاعل^(٤)، ولم يذكر الوزن الذى يأتى غير فاعل^(٥)، ففُهم منه أنه غير / ١٤٨
مخصوص بوزن واحد، والذى جاء من ذلك طَابَ فهو طَيِّبٌ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ، وشَابَ فهو أَشْيَبٌ، وَعَفَّ فهو عَفِيفٌ، وفُهم من قوله: «قَدْ يَغْنَى»: التقليل^(٦). «وبسوى» متعلق بيغنى، «وَفَعْلٌ» فاعل ييغنى. ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثى شرع فى بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال:

(ص) وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ * مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُواصِلِ
مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا * وَصَمَّ مِيمَ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

(ش) أتى مع هذين البيتين بضابط فى اسم الفاعل من غير الثلاثى، وهو

^(١) فى الأصل «أو فعل» تحريف.

^(٢) فى الأصل «الفتوح» تحريف.

^(٣) فى ز «فاعل».

^(٤) فى ش، ك «على غير وزن فاعل». تقديم وتأخير.

^(٥) فى ش، هـ، ز، ك «يأتى على غير فاعل» يأتى مكررة وفى ظ «يأتى على فاعل» يأتى مكررة.

^(٦) فى الأصل، ش، ظ، ك «التعليل».

والثبت أدق ف «قد» هنا تفيد التقليل لا التعليل.

أنه^(١) إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثي أتيت بوزن مضارعه إلا أنك تكسر ما قبل الآخر، وتجعل عوض حرف المضارعة ميماً^(٢) زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثي، الرباعي الأصول كيُدَخْرِج^(٣)، والرباعي المزيد كيُخْرِجُج^(٤)، والثلاثي المزيد كيُنْطَلِقُ وَيُسْتَخْرِجُ، فتقول في اسم الفاعل من دَخْرِج: مُدَخْرِج، ومن اخْرَجْتُم مُخْرِجُجُم، ومن انْطَلَقَ مُنْطَلِق، ومن اسْتَخْرِج مُسْتَخْرِج. ومعنى^(٥) قوله: مَغ كَسِرٍ مَثَلُ الْأَخِيرِ^(٦)، يعنى إذا كان مفتوحاً فى المضارع كسر فى اسم الفاعل نحو: يَتَدَخْرِجُ فتقول: مُتَدَخْرِج، وفهم من قوله: «مطلقاً» أنه إذا كان مكسوراً فى المضارع / يكسر فى اسم الفاعل،^{١٤٨} فتكون الكسرة غير الكسرة نحو: مُنْطَلِق فى يَنْطَلِق. «وزنة المضارع» مبتدأ، وهو على حذف مضاف، «اشم فاعِل» خبره، والتقدير: وصاحب زنة المضارع، ويحتمل أن يكون «اشم فاعِل» مبتدأ، «وزنة» خبر مقدم، «ومن غير» متعلق بزنة، «ومغ» فى موضع الحال من المضارع «ومطلقاً» حال من كسر، «وضم» معطوف على «كسر». ثم قال:

(ص) وَإِنْ فَتَحْتَ يَنْهَ مَا كَانَ الْكَسْرُ * صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُتَنَظَّرِ

(ش) يعنى أن الحرف الذى قبل الآخر^(٧) فى اسم الفاعل من غير الثلاثي إذا فتحته صار اسم مفعول، فتقول فى اسم الفاعل من دَخْرِج: [مُدَخْرِج]^(٨)، وفى اسم المفعول: مُدَخْرِج، وفى اسم الفاعل من انْتَظَرَ:

(١) «أنه» ساقط من ظ.

(٢) فى ت «فيما» تحريف.

(٣) فى ظ، ت «كدخرج» تحريف.

(٤) فى ت «كيخرج» تحريف.

(٥) فى الأصل «ومع» تحريف.

(٦) فى ش «الأخير مطلقاً» أكمل عبارة الألفية. والتكلمة هنا غير لازمة، حيث ذكرها بعد.

(٧) فى ش، ظ، ك «الأخير».

(٨) «مدخرج» تكلمة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

مُنْتَظَر، وفي اسم المفعول: مُنْتَظَر وقد تبرع بذكر^(١) المفعول في هذا الباب؛ لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات به^(٢) «وَأِنْ فَتَحَتْ» شرط والضمير في «منه» يعود^(٣) على اسم الفاعل «ومنه» متعلق بفتحت، «وما» مفعول بفتحت، وهي موصولة وصلتها «كان»، «وَأَنْكَسَر» في موضع خبر كان، وصار جواب الشرط. ثم قال:

(ص) وَلِيَّ اسْمٍ مَفْعُولِ الثَّلَاثِي طَرْدُ * زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ

(ش) يعني أنَّ اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن مفعول، وقوله: «كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ» أي كالمفعول الآتي^(٤) من قصد وهو مَقْصُودٌ، ومثله مَضْرُوبٌ / مِنْ ضَرْبٍ، وَمَدْعُوٌّ وَمَرْضِيٌّ^(٥)، وأصل مرضي مرضي^(٦). ١٤٩
أ. «وزنة»: فاعل «باطرد»^(٧)، وفي اسم^(٨) متعلق باطرد. ثم قال:

(ص) وَتَابَ ثَقُلًا [عَنْهُ] ذُو لَيْلٍ * نَحْوُ ثَقَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ

(ش) يعني أنَّ صاحب هذا الوزن الذي هو «فَعِيل» ناب عن مفعول، نحو: قَتِيل بمعنى مقتول، أو^(٩) جَرِيح بمعنى مجروح، وهو كثير، ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل يقاس^(١٠)، وفهم من تمثله: «بَفَتَاةٍ وَفَتَى» أن

(١) في ش، هـ، ز، ط، ت «بذكر اسم» وعبارتها أكمل.

(٢) في الأصل، هـ، ز «بها».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «عائد».

(٤) في الأصل، هـ «التي» تحريف.

(٥) في ش، ز، ك «زيادة» ومرضى وأصل مدعو مدعوو والزيادة هنا لازمة.

(٦) في ط «مرضو»، وفي ت «مرضو».

(٧) في ط «باطرد» تصحيف.

(٨) في ز «وفي اسم مفعول».

(٩) «عنه» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت والألفية.

(١٠) في ش، ز، ط، ك، ت «وجريح».

(١١) في ش «وقيل مقيس» وفي ز، ك، ت «قيل يقاس عليه».

قال ابن مالك في التسهيل ١٣٨ «بناء اسم المفعول من الثلاثي على زنة مفعول، ومن غيره على زنة اسم

ففعيلا المذكور يجرى على المذكور والمؤنث بلفظ^(١) واحد: فتى كحيل
وفتاة كحيل^(٢). «وذو» فاعل بناب، «ونقلا» مصدر فى موضع الحال من
«ذو».

= فاعله مفتوحاً ما قبل آخره، وينوب فى الدلالة لا العمل على مفعول بقلة ففعل وفعل وفُعلة وبكثرة ف
فُعيل، وليس مقيساً بخلافاً لبعضهم.
(١) فى هـ «بوزن».
(٢) «وفتاة كحيل» ساقط من ظ.

(الصفة المشبهة باسم الفاعل)^(١)

(ش) ما صيغ لغير تفصيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدوث، وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) صِفَةُ اشْتُخِصِنَ جَرُّ فَاعِلٍ * مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

(ش) يعني أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل^(٢) يستحسن^(٣) أن يجرَّ بها ما هو فاعل بها في المعنى نحو الحَسَنَ الرَّجُلَ إذ أصله الحَسَنُ وَجْهَهُ، وذلك لا يصح^(٤) في اسم / الفاعل، وفُهم من قوله: «اشْتُخِصِنَ» أن ذلك موجود في اسم الفاعل؛ إلا أنه غير مستحسن نحو: كَاتِبُ الْأَبِّ. وفيه خلاف، ومذهب المصنف جوازه^(٥) وفُهم منه أيضاً أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتي^(٦). «وصِفَةُ» مبتدأ، «واشْتُخِصِنَ» صفتها، «وجرُّ» مرفوع باستحسن، «وَمَعْنَى» منصوب على إسقاط الخافض «وبِهَا» متعلق بجر، والمُشَبَّهَةُ^(٧) خبر المبتدأ، «واسمُ الْفَاعِلِ» يجوز ضبطه

(١) «الصفة المشبهة باسم الفاعل» مكررة من هـ، ز، ط، ت في أول السطر «وزيادتها لا لزوم لها».

(٢) «باسم الفاعل» ساقط من ش.

(٣) في ت «استحسن».

(٤) في هـ، ز، ط، ت «لا يصلح».

(٥) قال ابن هشام «وقَبِّحَ أن يقال زيد كاتب الأب لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تُشَنَّدَ الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد».

أوضح المسالك ٢: ٢٦٩.

وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٥٦: ٢، وشرح ابن الناطم ٤٤٤.

(٦) في ك «ما سيأتي» وهي أدق.

(٧) في الأصل، ط «ومشبهة» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ. في ش، ك «والمشبه».

بالفتح^(١) على أنه مفعول بالمشبهة، وبالكسر على أنه مضاف إليه، ويجوز أن يكون «المُشَبَّهَة» مبتدأ، «وصفة» خبره. ثم قال:

(ص) وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ * كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

(ش) يعنى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال، وبهذين الوصفين خالفت^(٢) اسم الفاعل [فإن اسم الفاعل]^(٣) يصاغ من اللازم والمتعدى، ويكون للحال والاستقبال والمضى، ثم أتى بمثالين وهما «طَاهِرٌ»^(٤) و«جَمِيلٌ»، وطاهر مصوغ من^(٥) طَهَّرَ. وهو لازم، والمراد به الحال، و«جَمِيلٌ» وهو مصوغ من جَمَّلَ^(٦) وهو أيضاً لازم^(٧) ويراد^(٨) به الحال، وفُهم من تمثيله بالوصفين / أنَّ الصفة المشبهة تكون^{١٥٠} جارية فيما ذكر^(٩) على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحروف «كطاهر» فإنه جار فيما ذكر على «يَطْهَرُ»، وغير جارية عليه «كجَمِيلٍ» فإنه غير جار على «يَجْمَلُ»، «وَصَوَّغَهَا» مبتدأ، و«مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ» متعلقان بصوغها، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام^(١٠) عليه وتقديره واجب.

(١) فى ك «ويجوز ضبط اسم الفاعل بالفتح» تقديم وتأخير.

(٢) فى الأصل «خالفة».

(٣) «فإن اسم الفاعل» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) فى الأصل «طاهر».

(٥) فى الأصل «وطاهر مصوغ من طهر».

فى ش، هـ، ط، ك، ت «فظاهر مصوغ من طهر».

وفى ز «وهو مصوغ من طهر».

والمثال المثبت من الألفية.

(٦) فى ت «يجمل».

(٧) «لازم» ساقطة من ت.

(٨) فى ك، ت «والمراد».

(٩) «فما ذكر» ساقط من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(١٠) فى ت «الكلم».

ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما^(١) خبراً عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفاً على جر فاعل؛ لأن جر الفاعل بها مستحسن، وصوغها مما ذكر واجب. ثم قال:

(ص) وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُتَعَدِّي * لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُذِّا

(ش) يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المتعدى فنقول: زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ، كما نقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ الرَّجُلَ.

والمراد بالمتعدى، المتعدى إلى مفعول^(٢) واحد.

وفهم من قوله: «عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُذِّا» أنها تعمل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل من الاعتماد، ولا ينبغى أن يحمل على جميع الشروط السابقة التى منها: أن يكون بمعنى الحال والاستقبال^(٣)؛ لأنه نص على أنها^(٤) لا تكون إلا للحال بقوله: «لِحَاضِرٍ»، «وَعَمَلٌ» مبتدأ، وَقَاعِلِ^(٥) مضاف / إلى المتعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير: فاعل الفعل المعدى «وَلَهَا» فى موضع خبر عمل، «وَعَلَى الْحَدِّ»^(٦) متعلق بعمل، أو بالاستقرار الذى يتعلق به الخبر^(٧)، وحاصله أن الصفة^(٨) تعمل على اسم الفاعل^(٩) المتعدى إلى واحد، فتتنصب ما بعدها، إلا أنه يخالف

(١) فى ش «أو أحدهما».

(٢) «مفعول» ساقطة من ش.

(٣) فى هـ ، ظ، ت «أو الاستقبال».

(٤) فى الأصل، ش «أنه» وما أثبت من بقية النسخ أولى؛ لأن الهاء تعود على الصفة المشبهة.

(٥) فى هـ ، ز، ك «واسم فاعل» وعبارتها أكمل.

(٦) فى الأصل «وعلى التحد» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت زيادة.

(٨) به الخبر أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرار الذى يتعلق به الخبر.

(٩) فى ش «الصفة المشبهة» وعبارتها أكمل.

(٩) «الفاعل» ساقطة من ت.

منصوب اسم الفاعل فى أمرين، وقد أشار إليهما فقال^(١):

(ص) وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ^(٢) * وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

(ش) يعنى أن الصفة تخالف اسم الفاعل فى شيئين:

الأول: أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول: زَيْدٌ حَسَنٌ الرَّجُلَ.

ولا يجوز زَيْدٌ الرَّجُلَ حَسَنٌ، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز أن تقول^(٣):
زَيْدٌ الرَّجُلَ ضَارِبٌ. وهو المنبه عليه بقوله: «وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ»^(٤).

الثانى: أن^(٥) لا يكون إلا سَبَبِيَّةً كالمثال المتقدم، بخلاف معمول اسم^(٦)
الفاعل فإنه يكون سَبَبِيَّةً نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبَاهُ، وأجنبيا نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ
عَمْرًا.

وهو المنبه عليه بقوله: «وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ». «وَسَبَقُ» مبتدأ وهو مصدر
مضاف إلى الفاعل، و«مَا» موصولة وصلتها «تعمل فيه»، والضمير العائد على
الموصول / المجرور «يفى»، «وَمُجْتَنَّبٌ» فى موضع خبر المبتدأ، «وَكَوْنُهُ» مبتدأ^{١٥١}
«وَذَا» خبر الكون، وهو مضاف إلى «سَبَبِيَّةٍ»^(٧)، «وَوَجَبَ» خبره. ثم قال:

(ص) فَارْزُقْ بِهَا وَالنِّصْبَ وَجُزِّعْ أَلْ * وَذُونَ أَلْ مَضْحُوبٌ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ
بِهَا مَضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا ... *

(١) فى ش، ز، ظ، ك، ت «بقوله».

(٢) فى الأصل «تجتنب» وفى ت «يجتنب» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٣) «أن تقول» ساقط من ش.

(٤) فى الأصل، ش، ز، ك «يجتنبت».

ما بعد «ضارب» إلى هنا ساقط من ت.

(٥) فى الأصل، ك «أن» وما أثبت أدق.

(٦) فى ز «الاسم» تحريف.

(٧) فى الأصل، ظ، ت «اسمه».

(ش) فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها، والنصب على التشبيه^(١) بالمفعول به^(٢) والجر بها على الإضافة. وقوله: «مَعَ أَلْ» أى مع كون الصفة مصحوبة «لَأَنَّ»^(٣)، «وَدُونَ أَلْ»، أى مجردة من أَل «مَضْحُوبٌ أَلْ»^(٤). أى المعمول للصفة، «وما اتصل» [أى وما اتصل]^(٥) من معمول الصفة بالصفة فى حال كونه «مُضَافًا» لما بعده، «أَوْ مُجَرَّدًا»: يعنى من «أَل» والإضافة، فحاصله أن الصفة^(٦) مقرونة «بِأَل» ومجردة منها، «ومعمولها»^(٧) [له]^(٨) ثلاثة أحوال: اقتران «بِأَل»، وإضافة، وتَجَرُّد، فالمقرون «بِأَل» نوع واحد نحو: **الْوَجْهَ**^(٩) والمضاف ثمانية أنواع:

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: **وَجْهُهُ**^(١٠).

الثانى: مضاف إلى مضاف إلى ضميره. نحو: **حَسَنٌ وَجْهٌ أَبِيهِ**.

الثالث: مضاف إلى المَعْرِفِ^(١١) «بِأَل» نحو: **وَجْهُ الْأَبِ**.

الرابع: مضاف إلى مجرد. نحو: **وَجْهٌ أَبٍ**.

الخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف

نحو: **بِجَمِيلَةٍ أَتَّفِهِ مِنْ قَوْلِكَ**^(١٢): **مَرَزْتُ بِأَمْرًا**^(١٣) **حَسَنٌ وَجْهٌ**

(١) فى ز، ت «الشبيه».

(٢) فى ظ «المفعولية».

(٣) فى الأصل «لأجل» تحريف.

(٤) «أَل» ساقطة من ت.

(٥) «أى وما اتصل» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك.

(٦) فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «الصفة لها حالان» وعبارتها أكمل.

(٧) فى ك «ولمعملها» وفى ت «ومعموله».

(٨) «له» تكملة من ه، ز، ظ، ك.

(٩) فى ه، ز، ظ، ك «الحسن الوجه» والمثال هنا أوضح وأكمل.

(١٠) فى ش، ه، ز، ك «حَسَنٌ وَجْهَهُ» المثال هنا أوضح وأكمل.

(١١) فى الأصل، ز، ك «المعرفة» تحريف.

(١٢) فى ز «قوله».

(١٣) فى الأصل «بأمره» تحريف.

جَارِيَتَهَا جَمِيلَةً أَنْفَهُ^(١).

السادس: / مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: جَمِيل

١٥١

خَالِهَا. من قولك: مَزَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْنَةِ جَمِيل خَالِهَا.

السابع: مضاف إلى موصول نحو: الطَّيِّبِ^(٢) كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأُرُ.

من قوله:

١٣٣ - فَعَجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنُورَةً * وَالطَّيِّبِ كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأُرُ^(٣)

الثامن: مضاف إلى موصوف يشبهه^(٤) نحو: رَأَيْتُ رَجُلًا حَدِيدَ سِنَانٍ

رُفْعٍ يَطْعَنُ بِهِ.

والجهد من الإضافة «وأل» يشمل ثلاثة أنواع:

- الموصول: نحو قوله:

١٣٤ - أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا * وَثِيَرَاتُ مَا التَّقَتْ عَلَيْهِ الْمَازُ^(٥)

- والموصوف: نحو: جَمًّا نَوَالٍ أَعْدَهُ، من قوله:

(١) في ش، هـ زيادة «جميلة أنفه فأنفه معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى الجارية والجارية مضاف إلى ضمير المرأة وهي الموصوفة». ولعلها زيادة من تعليقات الحاشية ودخلت المتن من قارىء للنسخة أو سهواً من الناسخ. إلا أنها زيادة لازمة لأنها توضيح للمثال.

(٢) «الطيبى» ساقط من ز.

(٣) الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ٢٢١:١. وشرح المرادى ٥٠:٢ وشرح الشواهد للعيني ٦:٣ وشرح التصريح ٨٥:٢

روى صدر البيت فى الأصل، ش، ك «فعج بها قبل الأخيار منزلة»

فَعَجَّتْهَا: عَجَّتِ الناقة إذا عطفت رأسها بالزمام.

الثالث: الالتياث الاختلاط، يقول: إن ازهرهم لا تلتف إلا على أجساد طاهرة.

(٤) «يشبهه» غير واضحة فى الأصل، وفى ظ «لشبهه».

(٥) نسب الشاهد لعمر بن أبى ربيعة فى شرح الشواهد للعيني ٦:٣ وليس فى ديوانه، وورد بلا نسبة فى:

شرح المرادى ٥١:٣ وشرح التصريح ٨٦:٢

١٣٥ - أَزُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٌ أَعْدَهُ * لِيَن أُمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَرْمَةَ الدَّهْرِ^(١)

وغيرهما نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْه.

فالصفة^(٢) لها حالان كما تقدم، وعملها رفع ونصب وجر، ومعمولها له اثنتا^(٣) عشرة حالة كما تقدم، فهو من ضَرْبِ اثنا عشر في ستة بائنتين^(٤) وسبعين وقد ذكر «المراى» هذه الأوجه^(٥) كلها وقال إنها من ضرب أحد^(٦) عشر في ستة والمجموع ست وستون مسألة^(٧)، والصواب أنها اثنتان^(٨) وسبعون مسألة. وأنا أرسم لك جدولاً يجمعها^(٩) على ترتيب النظم وهو هذا^(١٠): ./

١٥٢
أ

(١) لم أعر على قوله، وقد ورد في أغلب كتب النحو غير معزو.
انظر شرح المرادى ٥١:٣، وشرح الشواهد للعيني ٦:٣ وشرح التصريح ٨٦:٢
في ه، ز، ط، ت «تُزورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٌ أَعْدَهُ».

(٢) في ظ «والصفة».

(٣) في ش «اثنتى عشر حالاً» تحريف.

وفي ز، ط «اثنتى عشرة حالة» تحريف.

وفي ه «اثنتى عشر حالة» تحريف.

(٤) في ش، ه، ز، ط، ت، ك «بائنتين» تحريف.

(٥) في ش «الوجه».

(٦) في ه «أحدى».

(٧) انظر شرح المرادى ٥٢:٢، وشرح التصريح ٨٦:٢

(٨) في ش، ط، ك «اثنان» تحريف.

(٩) «يجمعها» ساقطة من ش.

(١٠) «وهو هذا» ساقط من ه، ت. وفي ش (وهذه صفة الجدول) وفي ك زيادة.

(وأنا أرسم لك جدولاً يجمعها على ترتيب النظم وهو هذا).

هو الجدول لبعض الحذاق للصفة المشبهة. اسم الفاعل وجهان جاريان في المسائل.

السَّوْجَةُ وَجْهٌ وَجْهَةُ الْأَبِّ وَجْهٌ غُلَامِيهِ كَذَا وَجْهٌ أَبِي
فَجِيءَ بِمُيَيْدٍ أَحَدِ الْوَضْعَيْنِ بِوَاحِدٍ تُرِيدُهُ دُونَ مَيَيْنِ
وَتَضَرُّبِ السَّيِّئَةِ فِي الْإِثْنَيْنِ تَبْلُغُ عَشْرًا بِمَا قَبْلِي وَالْثَنَيْنِ
تَرْكُوعٌ أَوْ تَضَعِبٌ أَوْ تَجْرُؤُ إِلَّا وَجْهًا لَا يَسُ فِيهَا بَجْرُ
وَهِيَ وَجْهٌ وَجْهَةٌ وَجْهٌ أَبِي وَجْهٌ غُلَامِيهِ لِكُلِّ مَذْهَبٍ
مِنْهُمَا تَكُنْ مِنْ بَعْدِ ذِي أَلٍ وَأَقْبَتْ قَبْلَكَ سَيْتٌ وَتَلَاثُونَ أَلْتَهَتْ

الزيادة هنا من تعليقات الحاشية لقارئ النسخة، ودخلت المتن سهواً من الناسخ.

مع ال

جدول عن الصفة المشبهة مصحوب ال	فارفع بها	وانصب بها	وجر بها
	الحسن	الحسن	الحسن
	الوجه	الوجه	الوجه
	الحسن	الحسن	الحسن
	وجهه	وجهه	وجهه
ورد أقبل بها مضافاً	الحسن	الحسن	الحسن
	وجهه	وجهه	وجهه
	الحسن	الحسن	الحسن
	وجهه	وجهه	وجهه
	الحسن	الحسن	الحسن
	وجهه	وجهه	وجهه
	الحسن	الحسن	الحسن
	وجهه	وجهه	وجهه
	الحسن	الحسن	الحسن
	وجهه	وجهه	وجهه
رد بها مضافاً	الحسن	الحسن	الحسن
	وجهه	وجهه	وجهه
	الحسن	الحسن	الحسن
	وجهه	وجهه	وجهه
	الحسن	الحسن	الحسن
	وجهه	وجهه	وجهه
	الحسن	الحسن	الحسن
	الحسن	الحسن	الحسن
	وجهه	وجهه	وجهه
	الحسن	الحسن	الحسن
	الحسن	الحسن	الحسن
	وجهه	وجهه	وجهه

* في ت ورد المثالان الآتيان: من قولك مررت برجل جميل وجهه جاريتيه حسنه أنفه من قولك مررت برجل جميل الوجهه حسن نخالها.
(^١) في ز، ك «الحسن وجهها» وهو الصواب

و دون ال

فارفع بها	وانصب بها	وجر بها
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
الوجهُ	الوجهُ	الوجهُ
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
وَجْهُهُ	وَجْهُهُ	وَجْهُهُ
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
وَجْهَ أَبِيهِ	وَجْهَ أَبِيهِ	وَجْهَ أَبِيهِ
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
وَجْهَ الْأَبِ	وَجْهَ الْأَبِ	وَجْهَ الْأَبِ
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
وَجْهَ أَبِ	وَجْهَ أَبِ	وَجْهَ أَبِ
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
أَلْفُهُ	أَلْفُهُ	أَلْفُهُ
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
نَحَالَهَا	نَحَالَهَا	نَحَالَهَا
حَسَنُ كُلُّ	حَسَنُ كُلُّ	حَسَنُ كُلُّ
ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه
حَسَنُ بَيْنَانُ	حَسَنُ بَيْنَانُ	حَسَنُ بَيْنَانُ
رمح يطعن به	رمح يطعن به	رمح يطعن به
حَسَنُ ما	حَسَنُ ما	حَسَنُ ما
تحت نقابه	تحت نقابه	تحت نقابه
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
نَوَالُ أَعْدَهُ	نَوَالُ أَعْدَهُ	نَوَالُ أَعْدَهُ
حَسَنُ	حَسَنُ ^(١)	حَسَنُ
وَجْهُهُ	وَجْهَهَا	وَجْهُهُ

(٢) في ز، ك «حسن وجهها» وهو الصواب وفي غيرهما وحسن وجه.
* العنوانات الجانبية والهامشية في الجدول تكملة من ز، ك.

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها^(١) مفهومة من بيت واحد وثلاث بيت ووتد مجموع^(٢). وذلك قوله:

(ص) فَأَرْفَعُ بِهَا وَالنَّصِبَ وَجُرْ مَعَ آلٍ * وَدُونََ آلٍ مَضْحُوبٍ آلٌ وَمَا اتَّصَلَ
بِهَا مَضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا ... *

فإذا قرأت «فَأَرْفَعُ بِهَا»، فاجعل ظرف سبابتك على البيت^(٣) الأول / من ١٥٢
الجدول ومُرَّ به طويلاً إلى البيت الأخير، وإذا قرأت «وَالنَّصِبَ» فانقل^(٤)
سبابتك إلى البيت الثاني منه، ومُرَّ به^(٥) كذلك إلى البيت الأخير المقابل له،
وإذا قرأت «وَجُرْ» فانقله^(٦) أيضاً إلى البيت الثالث، ومُرَّ به^(٧) كذلك إلى
البيت الأخير^(٨) وإذا قرأت «مَعَ آلٍ» فاجعل طرف^(٩) سبابتك أيضاً
على^(١٠) البيت الأول. ومُرَّ به على البيتين اللذين يليان^(١١) بعده، وإذا قرأت
«وَدُونََ آلٍ» فانقل^(١٢) سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من
«آلٍ» ومُرَّ به إلى آخر السطر^(١٣) ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت التي تحتها
مشيراً إلى الرفع والنصب والجر، فإذا قرأت «مَضْحُوبٍ آلٍ» فاجعله على

(١) «كلها» ساقطة من ظ.

(٢) يريد الصور المبنية في الجدول السابق.

(٣) «البيت» ساقطة من ت.

(٤) في ز «فانقل» وفي ت «فنقل» تحريف.

(٥) في هـ «بها».

(٦) في هـ ، ز «فانقلها» وفي ت «فنقله».

(٧) في هـ ، ز «بها».

(٨) ما بين المعقوفين تكسلة من هـ .

(٩) «طرف» ساقطة من هـ ، ز، ت.

(١٠) في ز «إلى».

(١١) في هـ ، ز، ظ، ت «يليان».

(١٢) في هـ «فانقل طرف»، وفي ت «فنقل».

(١٣) في ت «السطر».

معمول الصفة^(١) من البيت الأول ومر به عرضاً إلى آخر السطر، فإذا قرأت «وَمَا أَتَّصَلَ بِهَا»^(٢) مُضَافًا فأنقل^(٣) أَصْبَعُكَ إلى الجدول الذى تحت الجدول الأول وأشر إلى معمول الصفة فى ثمانية أبيات طولاً والستة^(٤) الجدول^(٥) عرضاً، وهى المحتوية على المعمول^(٦) المضاف، وإذا قرأت «أَوْ مُجَرَّدًا» فأنقله^(٧) إلى البيت^(٨) الأول من الجدول^(٩) الثلاثة الأخيرة وأشر إلى معمولات الصفة فى ذلك وهى أنواع المجرد، فقد^(١٠) استوفيت بذلك جميع المسائل، ثم إن معمول الصفة قد يكون ضميراً^(١١) كقول الشاعر:

١٣٦ - حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنتَ لِي الشَّلَا * مِ وَفِي الْحَرْبِ كَالِخِ مُكْفَهَرٍ^(١٢)

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من «أل» نحو:

١٥٣

مَرَزْتُ / بِرَجُلٍ حَسَنُ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ، ونصب إن فصلت أو قرئت «بأل»^أ فالمفصلة^(١٣) نحو: قُرَيْشٌ تُجَبِّئُ النَّاسَ ذُرِّيَّةً وَكِرَائِهِمُوهَا.

والمقرونة «بأل» نحو: زَيْدٌ^(١٤) الْحَسَنُ الْوَجْهِ الْجَمِيلُهُ، فهذه ثلاث مسائل،

(١) فى ش «الصفات».

(٢) «بها مضافاً» ساقط من ش.

(٣) فى ت «فنقل» تحريف.

(٤) فى الأصل، ش، ز، ط، ت «والست» تحريف.

وفى ه «وسته».

(٥) فى ه، ت «جداول».

(٦) فى ه «المفعول».

(٧) فى ت «فنقله» تحريف.

(٨) فى ت «إلى البيت وهى».

(٩) فى ه «الجداول».

(١٠) فى ه، ت «وقد».

(١١) فى ت «ضمير» تحريف.

(١٢) لم أعر على قائله، وقد ورد فى شرح الأشمونى ٥:٣ ومعجم شواهد النحو ٧٧.

(١٣) فى ش «فالمفصلة».

(١٤) «زيد» ساقطة من ش.

فإذا أضيفت [إلى] ^(١) المسائل المذكورة صارت الصور ^(٢) خمساً وسبعين، هذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر ^(٣) وكون الصفة مقرونة «بأل» ومجردة منها، فإذا نوعت الصفة إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير وإلى مفرد مؤنث وتثنيته ^(٤) وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانى صور مضروبة فى خمس وسبعين بستمائة فإذا نوعت الصفة أيضاً إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور ^(٥) ألفاً وثمانمائة من ضرب ثلاثة فى ستمائة ^(٦) فإذا نُوع معمول الصفة أيضاً إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة فى ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه، يستثنى ^(٧) من هذه الصور ^(٨) الضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة، وجملة صورته مائة وأربعة ^(٩) وأربعون فالباقى ^(١٠) أربعة عشر ألفاً، ومائتان وستة وخمسون ^(١١). ثم اعلم أن هذه الصور الاثنتين ^(١٢) والسبعين المرسومة فى الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها ^(١٣) بقوله:

-
- (١) «إلى» تكملة من هـ، ز، ط، ت.
 (٢) «الصور» ساقطة من هـ.
 (٣) فى ش «ما ذكر واختلاف صلتها» وفى هـ، ز «ما ذكر واختلاف عملها».
 (٤) ما بعد «وتثنيته» إلى هنا ساقط من ك.
 (٥) «الصور» ساقطة من ز.
 (٦) فى هـ «ست مائة».
 (٧) فى هـ، ط «فيستثنى».
 (٨) فى الأصل، ت «الصور».
 (٩) «وأربعة» ساقطة من ك، وفى ش «وأربع» تحريف.
 (١٠) فى ط «والباقي».
 (١١) ما بعد «وأربعمائة» إلى هنا ساقط من ت.
 (١٢) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك «الاثنين» تحريف.
 (١٣) «منها» ساقطة من ط.

(ص) وَلَا * تَجْرُزُ بِهَا مَعَ آلِ سَمَا مِنْ آلِ خَلَا
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ... *

(ش) يعنى أنه ممتنع^(١) إضافة الصفة المقرونة «بأل» إلى المجرد^(٢) من «أل» / ١٥٣ ب
، ومن إضافة^(٣) إلى ما فيه^(٤) «أل» فشمل^(٥) اثنتى عشرة^(٦) مسألة وهى
مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين، وهما الأولى والرابعة، فالأولى
الحَسَنُ الْوَجْهَ، والرابعة الحَسَنُ وَجْهُ الْأَبِ فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا
أن الصورة السابعة وهى قولك^(٧): مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنُ الْوَجْهِ^(٨) بجميل^(٩)
خَالِيَهَا.

أجازها فى التسهيل^(١٠)، وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر^(١١)
الصور الممتنعة أن ما عداها^(١٢) من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا
من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الإضافة فقال:

(ص) ... وَمَا * لَمْ يَخْلُ فَهَوَ بِالْجَوَازِ وَبِسَمَا

(ش) أى وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه «أل» أو إلى ما أضيف إلى المقرون
بها فهو موسوم^(١٣) بالجواز وذلك صورتان كما تقدم [الحَسَنُ الْوَجْهِ]^(١٤)،

(١) فى هـ ، ز ، ط ، ت «يمتنع» وهذه أدق.

(٢) فى ط «المجردة».

(٣) فى هـ «إضافته».

(٤) فى ط ، ت «ما ليست فيه» تحريف.

(٥) فى ت «فشمل إضافة».

(٦) فى ز ، ك «عشر» تحريف.

(٧) فى الأصل ، ش ، هـ ، ز «قوله».

(٨) فى الأصل «الوجه» تحريف.

(٩) فى ش ، هـ ، ك «الجميل» تحريف.

(١٠) انظر التسهيل ١٣٩ ، ١٤٠.

(١١) فى ت «من ذلك» تحريف.

(١٢) «ما عداها» ساقط من ت.

(١٣) فى ط «موسم».

(١٤) «الحسن الوجه» تكملة من ش ، هـ ، ز ، ط ، ك ، ت .

والْحَسَنُ وَجْهٌ الْأَب. ثم إن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح، وضعيف ونادر، وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله تعالى^(١) إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا^(٢) الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بالفاظها، وقوله: «أَوْ مُجَرَّدًا» معطوف على «مَا اتَّصَلَ»، «وَأَوْ» بمعنى الواو والتقدير: فارتفع بها مصحوب «أَلْ»^(٣) وما اتصل بها مضافاً ومجرداً. ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله^(٤): «مُضَافًا وَأَوْ» على هذا على بابها من التقسيم والتقدير: فارتفع مصحوب إلى وما اتصل بها / مضافاً أو مجرداً. فقسم المتصل بالصلة إلى مضاف ومجرد.

١٥٤
أ

(١) «تعالى» تكملة من هـ، ز، ظ.

يريد بالمسائل الجائزة - في رفع الصفة المشبهة مع أَل ومجردة منها ومن الضمير ... ألخ تنقسم إلى قبيح وحسن وضعيف.

أما القبيح فهو رفع الصفة مع أَل أو مجردة منها، ومن الضمير، والمضاف إلى المجرد وذلك مثل: الْحَسَنُ وَجْهٌ، وَحَسَنٌ وَجْهٌ، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ أَبٍ وَحَسَنٌ وَجْهٌ أَبٍ.

وهي على قبحها فقد أجازها الكوفيون وابن مالك. ودليلهم على الجواز قول الرازي:

يَهْتَمُّ مَنِيثٌ شَهْمٌ قَلْبٌ

مُنْجَلِي لَا دَى كَهَامٌ يَنْبُو

فـ «قَلْبٌ» مرتفع بـ «شَهْمٌ».

وأما القسم الضمير فهو نصب الصفة المجردة من «أَل» والمعروف «بَال» والمضاف إلى المعروف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، وجراها المضاف إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره وذلك نحو: حَسَنٌ الْوَجْهَ، وَحَسَنٌ وَجْهَ الْأَبِ، وَحَسَنٌ وَجْهَهُ، وَحَسَنٌ وَجْهَ أَبِيهِ، وَحَسَنٌ وَجْهَ أَبِيهِ، وَحَسَنٌ وَجْهَهُ أَبِيهِ.

ومنه قول النابغة:

وَنَأْتِيكَ بِقَدَّةٍ بِذَنَابٍ عَيْشٍ * أَحَبُّ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سِنَامٌ

يروي برفع «الظهر» ونصبه، وجره.

وكقول الشماخ:

أَقَاتَتْ عَلَى زَيْنَتِهَا جَارَتَا صَفَا * كُنْتِمَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاكُمَا

فـ «جَوْنَتَا مُصْطَلَاكُمَا» مثل قولك: حَسَنٌ وَجْهَهُ.

وهو عند سيبويه مخصص بالشعر، ومنعه المبرد مطلقاً، وأجازها الكوفيون في السعة، وهو الصحيح.

فقد ورد في حديث أُمِّ زَرْعٍ «صِفُوْهُ وَشَاجِهَاهُ».

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٦٢:٢، ١٠٧٢، والهمع ٩٧:٥، ١٠٠.

(٢) «هذا» ساقطة من ت.

(٣) «أَل» ساقطة من ظ.

(٤) في هـ، ظ «معطوفاً على ما اتصل».

(التعجب)

(ش) أحسن ما قيل فى حد التعجب قول «ابن عصفور» هو استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره^(١)، ثم إن التعجب فى كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين فى هذا الباب^(٢) وبغيرهما نحو: شُبَّحَانَ اللَّهِ، وَيَا لَكَ مِنْ رَجُلٍ، ونحو ذلك^(٣). إذا كانت هناك قرينة تبينه، وإنما اقتصر النحويون فى هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما، وهما: مَا أَفْعَلَ^(٤)، وَأَفْعِلْ بِهِ. وقد أشار إلى الأول^(٥) منهما فقال^(٦):

(ص) بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا * ...

(ش) أى انطق بوزن «أَفْعَلَ» بعد «ما» فتقول: مَا أَحْسَنَ، ونصب «تَعَجَّبَا» على أنه مصدر فى موضع الحال، أى متعجبا^(٧)،

(١) المقرب ٧١:١.

(٢) التعجب عند ابن عصفور يكون بثلاث صيغ: مَا أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلْ بِهِ، وَقُلْ.

قال فى المقرب ٧٧:١ «وأما التعجب على طريقة قُلْ فلا يجوز إلا بما يتمعجب منه على طريقة ما أفعله بقياس، ولا يلزم فى الفاعل الألف واللام فتقول: صَبَرْتُ زَيْدًا. وَصَبَرْتُ الرَّجُلَ، أى ما أَصْبَرْتُهْمَا، ويجوز دخول الباء الزائدة على الفاعل فيقال صَبَرْتُ زَيْدًا. اجراء له مجرى أَصْبَرْتُ زَيْدًا، لأنهما فى معنى واحد». صيغة التعجب على وزن «قُلْ» الذى ذكره ابن عصفور قياسى. وهناك تعجب سماعى كالأمثلة التى

ذكرها الشارح، وأيضاً نحو قولهم:

لِيْهِ دَوْدُ فَارِسًا رَوَّاءًا هَالِكًا، وَتَاهِيكَ بِهِ.

(٤) فى ظ، ت «أفعل» تحريف.

(٥) فى هـ «الأولى».

(٦) فى ز، ك «بقوله».

(٧) فى الأصل، ش، ك «متعجبا» وهذا جائز، إلا أن ما أثبتته عن بقية النسخ أولى. فمعنى التَعَجَّبُ أن ترى الشيء يعجبك فتظن أنك لم تر مثله، فالتعجب مما خفى سببه ولم يعلم.

أو مفعول^(١) له أى لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف،
ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... * أَوْ جِئْتُ بِالْفِعْلِ قَبْلَ مَجْرُورٍ يَبْتَ

(ش) يعنى أو جىء بوزن «أَفْعِلْ» قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول:
أَحْسِنْ يَزِيدُ. فأتى «بِالْفِعْلِ» مكثلا بمعموله^(٢) وهو المتعجب منه المجرور بالباء،
ثم كمل «مَا أَفْعَلْ» بقوله:

(ص) وَلَوْ أَفْعَلْ انْصَبْتُ ... * ...

(ش) يعنى أنك تأتى بعد^(٣) «مَا أَفْعَلْ» باسم منصوب فتقول: مَا أَحْسَنَ
زَيْدًا. وبذلك كمل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب، ثم مثل «أَفْعَلْ»
بقوله^(٤):

(ص) كَمَا * أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ...

(ش) «فَمَا» فى المثال^(٥) مبتدأ بمعنى شىء، «وَأَوْفَى» فعل ماضٍ / وفاعله $\frac{١٥٤}{ب}$
ضمير مستتر يعود على «مَا» و«خَلِيلَيْنَا»^(٦) مفعول «بِأَوْفَى»، والهمزة فى
«أَوْفَى»^(٧) للنقل والتقدير: شىء أوفى خليلينا، أى صيرهما وافيين، ثم مثل
«أَفْعِلْ» بقوله:

(ص) ... * ... وَأَصْدِيقَ بِهِمَا

= والأمر يُتَعَجَّبُ منه. وأمر عجب، مُتَعَجَّبٌ.
ف «متعجبا» لهذا أقوى فى المعنى من «معجبا».

(١) فى ك «أو مفعولا».

(٢) فى ك «معجلا» وفى ت «بمعموله» تحريف.

(٣) فى الأصل «مفعول» تحريف.

(٤) فى ك «فقال».

(٥) فى ظ «المثاليين» تحريف.

(٦) فى ت «وخليلينا» تحريف.

(٧) فى الأصل، ز «أو» تحريف.

(ش) «فَأَصْدِقْ» لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، «والباء» زائدة في الفاعل «والهمزة» في «أَفْعِلْ» للصيرورة. والتقدير: أَحْسِنْ زَيْدًا^(١) أي صار حسناً. ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اشْتَبَحَ * إِنْ كَانَ عِنْدَ^(٢) الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِخْ

(ش) فشمل ما المتعجب منه بعد «ما أَفْعَلْ» وبعد «أَفْعِلْ» فمثال حذفه بعد «ما أَفْعَلْ» قول «على بن أبي طالب» - رضى الله عنه :-

١٣٧ - جَزَى اللَّهُ عَنَى وَالْجَزَاءُ بِفَطْلِهِ * زَبِيعَةَ خَيْرًا مَا آعَفَ وَأَكْرَمًا^(٣)

أى ما أَعَفُّهُمْ وَأَكْرَمَتْهُمْ، ومثال حذفه بعد «أَفْعِلْ» قوله - عز وجل :-
(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِنْ)^(٤) أى وَأَنْصِرْ بِهِمْ.

وفهم من قوله: «إِنْ كَانَ عِنْدَ^(٥) الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِخْ». أن الحذف لا يجوز إلا إذا كان معناه واضحاً. و«حَذَفَ» مفعول «بِاسْتَبَاحَ»، وهو مصدر مضاف إلى المفعول «وما» موصولة، وصلتها «تَعَجَّبْتَ»، «وَمِنْهُ» متعلق بتعجب^(٦) «وَمَعْنَاهُ» اسم كان، «وَيَضِخْ» فى موضع خبرها، وهو مضارع وَضَحَ يَضِخْ بمعنى اتَّضَحَ، «وَعِنْدَ» متعلق بِيَضِخْ. ثم قال:

(ص) وَفَى كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْ مَا لَزِمَا * مَنَعَ تَصَرُّفَ بِحُكْمٍ حَتَمًا

(١) فى الأصل، هـ، ظ، ت «أحسن زيد» تحريف.

(٢) فى ظ «بعد» وما أثبت أصوب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٣) قاله على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - ورواية الديوان ١١٢.

جَزَى اللَّهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِى لِقَائِهِمْ

لَدَى النَّاسِ خَيْرًا مَا آعَفَ وَأَكْرَمًا

زَبِيعَةَ أَغْنَى إِنَّهُمْ أَهْلُ نَجْدَةٍ وَبِأَسْ إِذَا لَأَقُوا خَيْبِشًا عَرْمَرًا

انظر شرح ابن الناطم ٤٥٩، وشرح التصريح ٨٨:٢، والهمع ٩٥:٥ وشرح الأشموني ٢٠:٣.

(٤) سورة مريم آية: ٣٨.

(٥) فى الأصل «عنده» تحريف.

(٦) فى ظ «بتعجب» تحريف.

(ش) يعنى أن فعلى التعجب وهما: ما «أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلَ بِهِ» غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم «ما أَفْعَلْ» لفظ الماضى، ويلزم «أَفْعِلْ» / لفظ الأمر. و«مَنْعُ» فاعل بـ «لَزِمَا»^(١) وهو مصدر مضاف إلى المفعول «وَقَدْ مَأ» منصوب على الظرف، «وفى كِلَا» متعلق بـ «لَزِمَا»^(٢) وكذلك قَدْ مَأ. ثم قال:

(ص) وَضَفُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا * قَابِلٍ فَضْلٍ تَمْ غَيْرِ ذِي اثْنَيْنِ
وَعَبْرِ ذِي وَضْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا * وَعَبْرِ سَائِلِكِ سَبِيلٍ لُحْلًا

(ش) اشتمل هذان البيتان على شروط^(٣) الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا^(٤) التعجب، وهى ثمانية:

الأول: أن يكون فعلا. وفهم ذلك من قوله: «مِنْ»^(٥) ذِي ثَلَاثٍ؛ [لأن

«ذِي» صفة لموصوف محذوف تقديره: من فعل ذى ثلاث]^(٦).

الثانى: أن يكون ثلاثيا. وفهم ذلك من قوله: «مِنْ ذِي ثَلَاثٍ»^(٧) فلا

يصاغان مما زاد على الثلاث.

الثالث: أن يكون متصرفاً. وفهم ذلك^(٨) من قوله «صُرْفًا» فلا يصاغان

من فعل غير متصرف «كَيْفَمَ وَيَقْسَ» ونحوهما.

(١) فى الأصل، ش، ط، ك «يلزم» وفى ز «لزم» وفى ت «يلزم» والمثبت أدق كما فى هـ والألفية.

(٢) فى الأصل وبقيّة النسخ «يلزم» والمثبت أدق كما فى الألفية.

(٣) فى ز «شرط» تحريف.

(٤) فى ت «فعل» تحريف.

(٥) «من» ساقطة من ط.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٧) فى ك «ثلاثة» تحريف.

(٨) «ذلك» ساقط من ت.

الرابع: أن يكون قابلاً للفضلية، فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية^(١)

نحو: مَاتَ وَفَتَى.

الخامس: أن يكون تاماً. فلا يصاغان من كان وأخواتها. وفهم ذلك من

قوله: «تَمَّ».

السادس: أن يكون غير لازم للنفي. كعاج قال: مَا عَاجَ زَيْدٌ بِالدَّوَاءِ.

أى ما انتفع به، ولا يستعمل فى غير النفي. وذلك مفهوم من

قوله: «غَيْرِ ذِي انْتِفَاءً».

السابع: أن لا يكون اسم فاعله على وزن^(٢) أَفْعَل. نحو شَهَلٌ

وَحِمْرٌ^(٣) وفهم ذلك^(٤) من قوله: «وَعَرَّيْ ذِي وَضْفٍ يُضَاهِي

أَشْهَلًا».

الثامن: أن يكون مبنياً للفاعل. فلا يصاغان^(٥) من فعل مبنى للمفعول

نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ. وذلك مفهوم من قوله «وَعَرَّيْ سَائِلِكِ سَبِيلَ فِعْلًا».

وهذه الشروط كلها صفات للفعل^(٦) المحذوف، وهى كلها / مفردة إلا ١٥٥ ب

قوله: «ضَرْفًا وَتَمَّ» فإنهما جملتان فعليتان. ثم قال:

(ص) وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبَّهَهُمَا * يَخْلُفُ مَا بَعْضُ^(٧) الشُّرُوطِ عِدَمًا

(١) فى ت «الفضيلة».

(٢) «وزن» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش، هـ، ز «نحو أشهل وأحمر».

وفى ك «نحو شهل فهو أشهل وحر» العبارة هنا أدق إلا أنها تحتاج لتكملة وهى. وحر فهو أحمر.

(٤) فى ت «من ذلك».

(٥) فى ز «فلا يصاغ» تحريف.

(٦) فى ت «لفعل».

(٧) فى الأصل «ما بعد» تحريف.

وَمُضَدُّ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ^(١) * وَبَعْدُ أَفْعَلْ جَزْءُهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

(ش) يعنى أنه إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يوصل^(٢) إلى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويُؤْتَى^(٣) بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوباً بعد «مَا أَفْعَلْ»، ومجروراً بالباء بعد «أَفْعَلْ» مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تعجبت من البياض من نحو: ابيض زَيْدٌ. مَا أَشَدَّ بَيَاضَ زَيْدٍ، وَأَشَدُّ بَيَاضِهِ. ومن استخرج زَيْدٌ. مَا أَكْثَرَ اسْتِخْرَاجَهُ [وَأَكْثَرُ اسْتِخْرَاجِهِ]^(٤) وما أشبه بذلك.

وفهم من قوله: «وَمُضَدُّ الْعَادِمِ» أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يُتَعَجَّبُ منه البتة كالأفعال التى لا تنصرف، وقوله: «وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ^(٥)» مبتدأ وخبره «يَخْلُفُ»، «وما» مفعول به يخلف وهى موصولة، وصلتها «عَلَيْهَا»^(٦) «وَبَقُضَ» مفعول بَعْدِمِ، ولا بد من حذف بين «يَخْلُفُ» و«ما»؛ ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتي التعجب المصوغين مما عدم. ثم قال:

(ص) وَبِالذُّورِ اخْكُمُ لِفَيْرٍ مَا ذُكِرَ * وَلَا^(٧) تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُزِرَ

(١) فى هـ «ينصب» تحريف.

(٢) فى هـ ، ت «توصل» وفى ز «يتوصل».

وفى ظ «وصل».

(٣) فى ت «وتوفى» تحريف.

(٤) «وأكثر باستخراجه» تكملة من ش، هـ ، ز، ط، ك، ت.

وفى ز «وأكثر استخراجه».

(٥) «أو أشد» ساقط من ش.

(٦) فى الأصل، ش، ز، ط، ك، ت «عدم».

والثبوت أدق كما فى هـ ، والألفية.

(٧) فى ت «فلا» تحريف.

(ش) فُهِم من قوله: «وَبِالْثُّدُورِ احْكُمُ» أنه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط، وأن ذلك نادر أى غير مقيس^(١) / وما ١٥٦
أتى من غير^(٢) الفعل قولهم: أَقْعَنَ بِزَيْدٍ؛ لأنه من وصف لا فعل له،
وما أتى من غير الثلاثي قولهم: مَا أَعْطَاهُ مِنْ أَعْطَى، وَمَا أَفْقَرَهُ مِنْ
أَفْقَرَ، وما أتى من الفعل^(٣) الذى اتى اسم فاعله على «أَفْعَلَ» قولهم: مَا
أَجْمَعَهُ^(٤) وَمَا أَرْعَنَهُ.

وما أتى من غير المتصرف قولهم: مَا أَعَسَاهُ وَأَعْسَى بِهِ مِنْ عَسَى، وما أتى
من الفعل المبني للمفعول مَا أَجَّئُهُ مِنْ جُنٍّ، وَمَا أَوْلَعُهُ مِنْ أَوْلَعَ. ثم قال:

(ص) وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ * مَعْمُولُهُ وَوَضْلُهُ بِهِ الزَّمَا

(ش) شمل قوله: «وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ» الصيغتين المذكورتين وهما «مَا أَفْعَلَهُ
وَأَفْعِلَ بِهِ»، فلا يتقدم المنصوب على «مَا أَفْعَلْ» ولا المجرور بالباء على «أَفْعِلْ».
وفُهِم منه أن المنصوب «بِأَفْعَلْ» لا يتقدم على «ما» ولا^(٥) يتوسط بين «ما»
«وَأَفْعَلْ»، وسبب ذلك عدم تصرفهما.

وفُهِم من قوله: «وَوَضْلُهُ بِهِ الزَّمَا»، أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشيء،

(١) أى أن ما جاء عن العرب من فعلى التعجب مَبْنِيًّا مما لم يستكمل الشروط شاذ مقصور على السماع،
ولا يُقاس عليه، من ذلك قولهم: مَا أَخْصَرَهُ مِنْ اخْصِرْ وهو خماسى مبني للمفعول. ومن ذلك قولهم:
مَا أَحْمَقَهُ وَمَا أَهْوَجَهُ.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٨٦:٢ - ١٠٨٨.

وشرح ابن الناطم ٤٦٣.

(٢) فى ت (غير الثلاثي) وكلمة الفعل ساقطة.

(٣) فى ه، ز «الفعل الثلاثي».

(٤) فى ه، ظ، ت «ما أحمقه».

وفى ز «ما حمقه» تحريف.

(٥) فى ه، ظ «فلا».

ولما كان فى الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه عليه^(١) بقوله:

(ص) وَلَفْظُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ * مُسْتَعْمَلٌ وَالْخَلْفُ فِى ذَاكَ اسْتَعْمَرُ

(ش) يعنى أنَّ الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل فى كلام العرب، وفى ذلك خلاف مشهور^(٢)، ولهم من قوله: «مُسْتَعْمَلٌ» أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك. ومن شواهد مع «ما أَفْعَلُ»^(٣) «قول عمرو ابن معدى»^(٤) كـرب:

«لِلَّهِ دَرْ بَنَى سَلِيمٌ مَا أَحْسَنَ فِى الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْثَرَ فِى اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا، وَأَثَبَتْ فِى الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا»^(٥).

١٥٦
ب

ومن شواهد مع «أَفْعِلْ بِهِ» قول بعض / الأنصار:

١٣٨ - وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقْدُمُوا * وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمَقْدَمَا^(٦)

وقول الآخر:

(١) فى ز «على ذلك».

(٢) قال ابن مالك فى شرح الكافية ١٠٩٦:٢

«ولا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف، وجاز ومجرور وفى الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر:

تَخِيلَتْنِي مَا آخَرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى * صَبْرًا، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

قال الشيخ أبو على الشلوين «حكى الصيرى أن مذهب سيويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور».

انظر المقتضب ٤: ١٧٨، ١٨٧، وشرح للرضى ٢: ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) فى ز «أفعل» تحريف.

(٤) «معدى» ساقطة من ت.

(٥) من النثر.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٩٧:٢ وشرح ابن الناطم ٤: ٤٦٦، وشرح المرادى ٣: ٧٢ والهمع ٥: ٦٠.

فى ت «عطاؤها» و «بقاؤها».

الهيحاء: الحرب.

اللزبات: جمع لزبة وهى الشدة والقحط.

(٦) قاله العباس بن مرداس. انظر ديوانه ١٠٢

١٣٩. أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا
وَأَخِيرُ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا^(١)

وقوله: «وفعلٌ هَذَا الْبَابِ» مبتدأ وخبره «لَنْ يُقَدَّمَ»^(٢) مَعْمُولُهُ^(٣)، «وَوَضَلَهُ»
مفعول مقدم «بِالزَّمَ»^(٤)، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وبِهِ» متعلق
بِوَضَلَهُ، «وَقَضَلَهُ» مبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى المفعول، «وَبَطَّرَفِ»
متعلق بفصل، «وَمُشْتَقَّلٌ» خبر المبتدأ، «وَالْخَلْفُ» مبتدأ^(٥) وفي ذَاكَ^(٦) متعلق
بِهِ، «وَأَسْتَقَرَّ» في موضع خبره.

= شرح الكافية لابن مالك ١٠٩٦:٢، وشرح ابن الناظم ٤٦٥، وشرح المرادى ٧٢:٣، والجمع
٥٧:٥، ٦٠. روى صدر البيت في الأصل، «وقال بنى المسلمون تقدموا»

^(١) البيت لأوس بن حجر. أنظر ديوانه: ٨٣

وشرح الكافية لابن مالك ٧٣:٣، وشرح الشواهد للعيني ٢٤:٣

وشرح الكافية لابن مالك ١٠٩٦:٢، وشرح ابن الناظم ٤٦٥، وشرح المرادى ٧٣:٣، وشرح الشواهد
للعيني ٢٤:٣، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ١٤ الحزم: ضبط الأمر.
أحر: أنخلق.

^(٢) في الأصل، ظ، ت «يقدم» والمثبت أدق كما في ش، ه، ز، ك والألفية.

^(٣) في ظ «ومعموله» تحريف.

^(٤) في ظ «بالزم» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

^(٥) في ك «مبتدأ مؤخر».

^(٦) في الأصل، ش، ه، ز، ك «ذلك» تحريف.

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

(ش) هذا الباب يشتمل على قسمين: الأول «نعم وبئس»، والثاني ما جرى مجراهما من الأفعال، وبدأ «نعم وبئس» فقال:

(ص) فِغْلَانِ غَيْرِ مُتَصَرِّفَيْنِ * نَعَمْ وَبَيْسٌ زَاْفَعَانِ اسْمَيْنِ^(١)

(ش) صرح بفعلية «نعم وبئس» وفي ذلك خلاف^(٢) «ومذهب البصريين» أنهما فعلان. ثم بين أنهما يرفعان اسمين بقوله: «زَاْفَعَانِ اسْمَيْنِ»، يعنى أن كل واحد منهما يرفع اسماً، ومجموعهما يرفع اسمين، لا أن^(٣) كل واحد منهما يرفع اسمين.

«وفِغْلَانِ»: خبر مقدم، «وَعَبِيرٌ مُتَصَرِّفَيْنِ»: نعت لفعلين، «وَنَعَمْ وَبَيْسٌ»: مبتدأ، «وَزَاْفَعَانِ»: نعت لفعلين أيضاً، ولا يجوز أن يكون^(٤) «غَيْرٌ مُتَصَرِّفَيْنِ»،

(١) «زَاْفَعَانِ اسْمَيْنِ» ساقط من ظ.

(٢) اختلف النحويون بفعلية نعم وبئس. فقد ذهب البصريون والكسائي إلى فعليتهما، ودليلهم على ذلك دخول تاء التانيث عليهما عند جميع العرب نحو: «وَنَعَمْتُ الْمَرْأَةَ هُنْدَ» و«وَبَيْسْتُ الْمَرْأَةَ دَعْدَ».

واتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم. وقد حكى الكسائي عنهم «الزيدان يمتا رجلين» والزيدون يمتوا رجلاً.

وكذلك بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال.

وذهب الكوفيون والفراء إلى أنهما اسمان، وحجتهم في ذلك دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم «نعم السبيح على بئس العيز».

ولا حجة لما أورده الكوفيون والفراء، وذلك لأن نعم وبئس في المثال مفعولين لقول محذوف صفة لموصوف

محذوف وهو الجرور بالحرف لا نعم وبئس والتقدير: نعم السير على غير مقول فيه بئس العير. انظر الإنصاف ٩٧:١ والخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، وشرح الكافية لابن مالك

١١١:٢.

(٣) في ت «لأن».

(٤) في ظ «يكون ذلك غير».

١٥٧
↑

«وَرَافِعَانِ»^(١) (أخباراً)^(٢)؛ لأنهما قيد في فعلين^(٣)، وليس المراد أن يخبر بهما عن نِعَمٍ وَيَنْعَمَ، «وَأَسْمَيْنِ» مفعول رافعان^(٤)، وفُهِم منه أن رفع الاسمين بعدهما على / الفاعلية، لتصريحه بفعليتهما.

ثم اعلم أنَّ مرفوعهما يكون ظاهراً ومضمراً، وقد أشار إلى الأول بقوله:
(ص) مُقَارِنِي آلِ أَوْ مُصَافِينَ لِمَا * قَارِنَهَا...

وقد مثل للثاني بقوله:

(ص) ... * ... كِنِغَمَ^(٥) عُقْبَى الْكُرَمَا.

(ش) ومثله قوله^(٦) - عز وجل -: (وَأَلْنَعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)^(٧)

ومثال الأول (فَنِعَمَ الْمُؤَلَّى وَنِعَمَ النَّصِينِ)^(٨)

ثم^(٩) أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَيَزَفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ * مُمَيِّزٌ^(١٠).

(ش) وفُهِم من قوله: «يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ»^(١١) أن الضمير فيهما لا يفسره

متقدم^(١٢) عليه بل التمييز المتأخر عنه، وقد مثل ذلك^(١٣) بقوله:

(١) في ت «ورافعا» تحريف.

(٢) في هـ «أخبار» تحريف.

(٣) في هـ، ز «الفعلين».

(٤) في ش، ك «برافعين».

(٥) في ت «نعم» تحريف.

(٦) «قوله» ساقطة من ت.

(٧) سورة النحل. آية: ٣٠.

(٨) سورة الحج. آية: ٧٨.

(٩) في ظ «وقد».

(١٠) في ز «مميز» تحريف.

(١١) في ز «مميز» تحريف.

(١٢) في ش «ما تقدم».

(١٣) «ذلك» ساقطة من ت.

(ص) ... * ... كَيْفَمَ قَوْمًا مَغَشَّرُهُ

(ش) «فِنِعْمَ» فعل ماضٍ، والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو، وهو مَقْسَرٌ بقوله: «قَوْمًا»، وفُهم من المثال أنَّ «نِعْمَ وَبِئْسَ» لا يكتفیان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو «مَغَشَّرُهُ» ويُسمى مخصوصاً وسيأتي^(١). ثم قال:

(ص) وَجَمْعٌ تَمْيِيزٌ وَفَاعِلٌ ظَهَرَ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اسْتَهْزَ

(ش) يعنى أن فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافاً مشهوراً^(٢)، واستدل من أجاز ذلك بقوله:

١٤٠ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ فِينَا * فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادًا^(٣)

وبأبيات أخر^(٤)، وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر^(٥) ثم قال:

(ص) وَمَا تُمَيِّزُ وَقِيلَ فَاعِلٌ * فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

(ش) إذا لحقت^(٦) ما «نِعْمَ وَبِئْسَ» فتارة يليها^(٧) الفعل كالمثال

(١) فى ش «كما سيأتى».

(٢) قال ابن عقيل فى شرحه ١٦٣:٢ «اختلف التحويرون فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى «نِعْمَ» وأخواتها فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدًا، وذهب قوم إلى الجواز، وقَصَّلَ بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ قَارِسًا زَيْدًا» فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً نحو: «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدًا».

(٣) البيت لجرير بن عطية. انظر ديوانه ١١٨.

وشرح المفصل ١٣٢:٧، وشرح الكافية لابن مالك ١١٠٧:٢، وشرح المرادى ٩١:٣، وشرح ابن

عقيل ١٦٤:٢، وشرح الشواهد للعيني ٣٤:٣.

(٤) «أخر» ساقطة من ت.

(٥) يريد أنه ذكره فى الشرح الكبير الذى نُقِدَ.

(٦) فى هـ «ألحقت».

(٧) فى الأصل «يليهما» تحريف.

المذكور، وتارة يليها^(١) الاسم كقوله تعالى: (فَنِعْمًا هِيَ)^(٢).

فإن وليها الفعل، ففيها عشرة أقوال، وإن وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال /، $\frac{١٥٧}{ب}$ وكلامه صالح لجميع الأقوال، وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً^(٣).

واقصر في شرح الكافية^(٤) على قولين:

الأول: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها، والمختص مَحذوف.

والآخر: أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة، والفعل بعدها صفة لمختص مَحذوف والتقدير: نِعَمَ الشَّيْءُ شَيْءٌ يَقُولُهُ الْفَاضِلُ. وإذا وليها الاسم على

(١) في الأصل «ليها» تحريف.

(٢) سورة البقرة. آية: ٢٧١.

(٣) قال المرادى في شرحه ٩٧: ٣.

وأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلّفوا على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمختص مَحذوف، وهو مذهب الأخفش والرجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري، وكثير من المتأخرين.

والثاني: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمختص مَحذوف.

والثالث: أنها تمييز والمختص «ما» أخرى موصولة مَحذوفة، والفعل صلة لما الموصولة المَحذوفة. ونقل عن الكسائي.

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلّفوا على خمسة أقوال:

الأول: أنها اسم معرفة تام أي: غير مفتقر إلى صلة والفعل بعدها صفة لمختص والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت في نحو: «نعم ما صنعت» قال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي.

والثاني: أنها موصولة، والفعل صلتها، والمختص مَحذوف ويُقِل عن الفارسي.

والثالث: أنها موصولة، والفعل صلتها، وهي فاعل يكتفى بها بصلتها عن المختص. ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي.

والرابع: أنها مصدرية ولا حذف هنا، وتأويله: بمس صنعك.

والخامس: أنها نكرة موصوفة في موضع رفع.

انظر التسهيل ١٢٦.

(٤) شرح الكافية لابن مالك ١١١١: ٢ - ١١١٣.

قول واحد، وهو أنها فاعل والاسم^(١) بعدها هو المخصوص، وينبغي أن يحمل تمثيله على أن^(٢) المراد في نحو [نعم]^(٣) ما يقول^(٤) الفاضل وشبهه، مما لحقت فيه «ما» نِعَمَ وَيَسَّ ليدخل فيه ما وليه الاسم، وفي تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه^(٥) أشهر القولين^(٦). ثم قال:

(ص) وَيَذَكِّرُ الْخُصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ * أَوْ خَبَرٍ اسْمٍ لَيْسَ يَكُونُ أَيْدَا

(ش) المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود^(٧) بالمدح بعد «نعم» وبالذم بعد «يس» وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مبتدأ والجملة قبله خبره^(٨) والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل، وهذا قول متفق عليه^(٩).

الثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف، وهذا قول مرغوب عنه. وقد أجازوه قوم منهم «ابن عصفور»^(١٠).

الثالث: أنه خبر مبتدأ مضمّر. وهذا هو المختار^(١١)، وهذا أيضاً مختلف فيه^(١٢) وقال به كثير ونسب المصنف إجازته إلى «سيويه»^(١٣).

(١) في ت «والفعل» تحريف.

(٢) «أن» ساقطة من ت.

(٣) «نعم» تكملة من هـ، ز، ت.

(٤) في ز «بالقول» تحريف.

(٥) «أنه» ساقط من ت.

(٦) انظر هامش ٣ ص ٥٢٠.

(٧) في ظ «المخصوص».

(٨) في هـ «خبر».

(٩) «وهذا قول متفق عليه» ساقط من ت.

(١٠) انظر المقرب ١: ٦٩.

(١١) «وهذا هو المختار» ساقط من هـ.

(١٢) «وهذا أيضاً مختلف فيه» ساقط من ت.

(١٣) انظر الكتاب ٢: ١٧٦ - ١٧٨.

وفهم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة؛ لأن قوله: «مُبْتَدَأ» يحتمل الوجهين^(١) إذ^(٢) لم يذكر الخبر، وقوله: «لَيْسَ يَبْدُو / أَبَدًا» يعنى أنه إذا جعل المخصوص خبراً كان حذف المبتدأ واجباً، وفهم من قوله: «بعد [أن]^(٣)» محل المخصوص أن يكون متأخراً عن فاعل نعم وبئس، «وَبَعْدُ» متعلق بذكر «وَمُبْتَدَأ» حال من المخصوص. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يُقَدَّم مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى * كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

(ش) يعنى أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل «نِعَمَ وبئس» وشمل ذلك صورتين:

الأولى: أن يذكر^(٤) قبل «نِعَم» متصلاً^(٥) بها كالمثال الذى ذكر^(٦).

الثانية: أن يذكر فى الكلام الذى قبل «نِعَم» غير متصل بها^(٧) كقوله - تعالى - : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ)^(٨).
أى نعم العبد أيوب.

(١) فى ك «محتمل للوجهين».

(٢) فى ت «إذا» تحريف.

(٣) «أن» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) فى ش «أن يذكر لك».

وفى ك، ت «أن يذكر فى الكلام الذى» وعبارتهما أدق.

(٥) فى ط، ت «غير متصلاً» تحريف.

(٦) فى ط «ذكره».

يريد المثال الذى ذكره الناظم وهو «كالعلم نعم المقتنى والمقتنى».

وقد علق الأزهري على هذا المثال بقوله ٩٥:٢:

«وليس منه أى من حذف المخصوص قول النظم (العلم نعم المقتنى والمقتنى) وإنما ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا إذا رفعنا «العلم» على الابتداء، أما إذا جعلناه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذا العلم، أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره: الزم العلم ونحوه، فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم».

وانظر حاشية بس ٩٥:٢، وحاشية الملوى ١٢٩.

(٧) «بها» ساقطة من ط.

(٨) سورة ص. آية: ٤٤.

وقد يكون المشعر بالخصوص في كلام غير المتكلم بنعم، وذلك أن يتكلم متكلم، فيقول مثلاً: زَيْدٌ حَسَنُ الْأَفْعَالِ. فيقول المجيب: نَعَمْ الرَّجُلُ.

«وَمُشْعِرٌ» صفة لمحدوف^(١) والتقدير: اسم مشعر، ومعمول^(٢) «كَفَى» محدوف، والتقدير: كفى عن ذكر الخصوص بعد، «وَالْمُقْتَنَى»: المكتسب، «وَالْمُقْتَنَى»: المتبّع، ولما فرغ من أحكام «نَعَمْ وَبِئْسَ» شرع في حكم ما جرى مجراهما فقال:

(ص) وَاجْعَلْ كَيْفَ سَاءَ ... *

(ش) يعنى أن «سَاءَ» مساو «لِبِئْسَ» فى المعنى والحكم، فتقول: سَاءَ الرَّجُلُ أَبَوُ جَهْلٍ، وَسَاءَ رَجُلًا^(٣) أَبَوُ لَهَبٍ. وألف ساء منقلب^(٤) عن^(٥) واو ووزنه^(٦) فَعَلٌ بضم العين.

«وَسَاءَ» مفعول أول «بِاجْعَلْ» «وَكَيْفَ» مفعول ثان. ثم قال:

(ص) ... وَاجْعَلْ فَعْلًا * مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَيْفٍ مُسَجَّلًا

(ش) يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثى وزن «فَعْلٌ» بضم العين ويقصد / ^{١٥٨}ب به ما يقصد «بِئْسَ» من المدح، «وَبِئْسَ» من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل «نَعَمْ وَبِئْسَ» ويستوى فى ذلك ما كان وضعه على وزن «فَعْلٌ» نحو: (كَبِيرُثُ كَلِمَةٍ)^(٧).

(١) فى ت «محدوف».

(٢) فى ظ «ومفعول».

(٣) فى الأصل «رجل».

(٤) فى ش «منقلبة».

(٥) فى هـ «من» تحريف.

(٦) فى هـ ، ظ «وزنه» تحريف.

(٧) سورة الكهف. آية: ٥.

وما كان وضعه على^(١) وزن «فَعْلَ وفَعِلَ» نحو: وَضَوْهُ^(٢) الرَّجُلُ زَيْدٌ
وَعَلِمَ الرَّجُلُ غَمَزُو^(٣).

ويعنى بقوله: «كنيتم» فى الحكم لا فى المعنى؛ لأن «فَعْلَ» كما^(٤) يقصد
به المدح يقصد^(٥) به الذم نحو: «جَهْلَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، وقوله: «مُسَجَّلًا»
منصوب على الحال من فَعْلَ، والمُسَجَّلُ^(٦): المبدول المباح الذى لا يمنع من
أحد فهو بمعنى مطلقاً، فيكون التقدير: واجعل فعلاً فى حال كونه على فَعْلَ
أو على فَعْلَ أو على^(٧) فَعِلَ ويجوز أن يكون حالاً من «نعم»، فيكون
التقدير: واجعل^(٨) كنعم مطلقاً فى^(٩) جميع أحكامها. ثم قال:

(ص) وَمِثْلُ نِعَمَ حَبْدًا ... *

(ش) يعنى أن «حَبْدًا»^(١٠) مثل «نِعَمَ» مع فاعلها فى المعنى لا فى الحكم

(١) فى ت «على وضعه على».

(٢) فى ش، ظ، ك «وَضَوْهُ الرَّجُلُ زَيْدٌ».

وفى ت «ليقضو الرجل زيد».

(٣) ذكر ابن مالك على أن العرب تبنى من كل ثلاثى فعلاً على «فَعْلَ» ونجربه مجرى «نعم» كقولهم: عَلِمَ
الرَّجُلُ زَيْدٌ. ورد ابن عقيل على أن ما مثله ابن مالك ووافقه ابنه فيه وهو جواز أن يقال فى عَلِمَ: عَلِمَ لا
يجوز. أى لا يجوز تحويل عَلِمَ وكذلك جهل وسَمِعَ إلى «فَعْلَ» بضم العين؛ لأن العرب حين استعمالها
هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ولم تحولها إلى الضم.
فتقول: عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَجَهْلَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَسَمِعَ الرَّجُلُ زَيْدٌ.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١١١٥:٢، وشرح ابن الناطم ٤٧٤، وشرح ابن عقيل ١٦٨:٢.

(٤) «كما» ساقط من ت.

(٥) فى ت «كما يقصد».

(٦) فى ظ «والمسجل» تحريف.

(٧) «على» ساقطة من ز.

(٨) فى ش، ز، ك «واجعل فعلاً» وعبارتها أدق.

(٩) فى هـ، ز، ظ، ت «أى فى».

(١٠) «اختلف فى إعراب «حَبْدًا» فذهب قوم منهم أبو على الفارسي، وابن برهان، وابن خروف الذى زعم
أنه مذهب سيبويه، وابن مالك إلى أن «حَبْ» فعل ماضٍ، و«ذَا» فاعله، والمخصوص إما أن يكون مبتدأ،
والجملة قبله خبره، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره «هو زيد»
وذهب المبرد، وابن السراج، وابن هشام إلى «أَنَّ حَبْدًا» مبتدأ، والمخصوص خبره، أو العكس. المخصوص

لاختلاف بعض أحكامها إلا أن في «حَبْدًا» زيادة على «نَعَم»، وهى الحب والتقريب من القلب، وهى مستفادة^(١) من لفظ «حَبٌّ». ثم قال:

(ص) ... الفَاعِلُ ذَا * ...

(ش) يعنى أن «ذَا» فاعل «بِحَبٍّ»^(٢) وفهم منه أن «حَبٌّ» فعل، وأن «حَبْدًا» جملة من فعل وفاعل. ثم قال:

(ص) ... * وَإِنْ تُرِدْ دَمًا فَقُلْ لَا حَبْدًا

(ش) يعنى أنك إذا أردت «بِحَبْدًا» الظم أدخلت عليها^(٣) «لا»، فتقول: لَا حَبْدًا زَيْدٌ. فتساوى معنى «يُفْسَسُ»؛ لأن نفي المدح ذم، وقد جمع الشاعر بينهما^(٤) فقال:

١٤١ - أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَأِ غَيْرَ أَنَّهُ * إِذَا دُكِرَتْ مَعِيَ فَلَا حَبْدًا هِيَ^(٥)

ثم قال /:

(ص) وَأَوَّلِ ذَا الْخُصُوصِ أَيْمَا كَانَ لَا * تَغْدِلُ بِذَا فَهَوَ يُضَاهِي الْكَلَا

(ش) اعلم أن «حَبْدًا» تحتاج إلى مخصوص كما تحتاج إليه «نَعَم» فتقول:

= خبر مقدم و«حَبْدًا» مبتدأ مؤخر.

وذهب بعضهم إلى أن «حَبْدًا» فعل ماض يرتفع به المخصوص على أنه فاعله.

والرأى عندى ما ذهب إليه الفريق الأول من أن «حَبٌّ» فعل ماض، و«ذَا» فاعله كما ذهب المصنف.

انظر الكتاب ١٨٠:٢، والمقتضب ١٤٣:٢.

وأصول ابن السراج ١١٥:١، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٧:٢ وأوضح المسالك ٢٩٢:٢.

(١) فى ش «وهو مستفاد».

(٢) فى ه، ظ «حَبٌّ».

(٣) فى ه، ز «عليه».

(٤) «بينهما» ساقط من ظ.

(٥) البيت لكنزة أم شملة بن برد المنقرى، وقيل البيت لدى الرمة ولم أقف عليه فى ديوانه.

وهو فى أمالى الزجاجى ٥٧، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٧:٢ وشرح ابن الناطم ٤٧٤، وشرح ابن

عقيل ١٦٩:٢، والخزانة ٥٢:١، وشاعرات العرب ٣٣٦.

فى الأصل روى الشطر الأول: «وَأَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَأِ غَيْرَ أَنَّهُ».

وفى ز «وَأَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَأِ غَيْرَ أَنَّهُمْ».

حَبْدًا زَيْدًا، كما تقول: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا، وفُهِمَ من قوله: «وَأَوَّلِ ذَا» أن مخصوص «حَبْدًا» لا يكون إلا متأخرًا عن «ذَا» بخلاف المخصوص بعد «نِعَمَ» فإنه يتقدم، وفُهِمَ من سكوته عن إعرابه أنه مبتدأ، وخبره في الجملة قبله كما سبق في مخصوص «نِعَمَ»، وقوله: «أَيَّا كَانَ»، يعنى مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا، وقوله: «لَا تَغْدِلُ»^(١) يَدَا» يعنى أن «ذَا»^(٢) لا يكون إلا مفردا مذكرا وإن كان المخصوص على خلاف ذلك^(٣) فتقول: حَبْدًا زَيْدًا وَحَبْدًا هِنْدًا، وَحَبْدًا الزُّيْدَانِ وَحَبْدًا الْعَمْرُونَ^(٤).

وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقا للمخصوص فى [التذكير]^(٥) والتأنيث والتثنية والجمع، لكنه أفرد فى الأحوال كلها لشبهه بالمثل، وعلى ذلك نُبِّه بقوله: «فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا» أى شابه^(٦) المثل والأمثال لا تغير. ثم قال:

(ص) وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعُ بِحَبِّ أَوْ فُجْرٍ * بِالْبَا ...

(ش) يعنى أن «حَبِّ» قد يكون فاعلها غير «ذَا» من الأسماء مع إرادة المدح وفى فاعلها حيثُ وجهان:

أحدهما: الرفع، والآخر: الجر بالباء الزائدة، وفى حائِها إذ ذاك لغتان: الضم وهو الأكثر، والفتح. وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) فى ز «تفعل» تحريف.

(٢) فى ظ «إذا» تحريف.

(٣) «الأصح أن «ذَا» تلزم الأفراد والتذكير، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك، وفى ذلك أقوال: إما لأن «ذَا» كالمثل وهو قول الخليل وسيبويه، أو لأنه على حذف مضاف بذكر مفرد وأقيم المضاف إليه مقامه نحو قوله: حَبْدًا زَيْدًا. أى حَبْدًا أَفْرَدًا، وهو قول ابن كيسان، أو لأنه على إرادة جنس شائع فلم يختلف كما لم يختلف فاعل نعم وهو قول الفارسي.

الهمع ٥: ٤٥، ٤٦.

(٤) فى ز «العران» تحريف.

(٥) «التذكير» تكملة من ش، ك.

(٦) فى هـ، ز، ظ «يشابه».

(ص) ... وَدُونَ ذَا انْضِمَامِ الْحَا كَثُرُ

(ش) ووجه الفتح البقاء مع^(١) الأصل، ووجه الضم أن الأصل فيها^(٢) حُبُّ / بضم الباء، فنقلت الضمة إلى الحاء، فتقول على هذا: حُبُّ زَيْدٍ ^{١٥٩}بُحْبُ زَيْدٍ وَحُبُّ يَزِيدٍ وَحُبُّ يَزِيدٍ^(٣). ومن وشواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله:

١٤٢ - لَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمَزَاجِها * وَحُبُّ بِها مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ^(٤)

«وما» مفعول مقدم «بازفع» أو «بجرح» فهو من باب التنازع وصلتها «بيوى».

(١) في ش «البقاء على».

(٢) في ت «فيهما».

(٣) «وحب يزيد» ساقط من ت.

(٤) قاله الأخطل التغلبي. وروى في ديوانه: ٤.

لَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمَزَاجِها فَأَطِيبَ بِها مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

وذكر في الهامش برواية: «فَأَكْرِمَ بِها»، «وَأَحْبَبَ بِها»، «وَحُبَّ بِها».

انظر اللسان «قتل»، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٨: ٢، وشرح ابن الناطم ٤٧٦، وشرح المرادي

١١٢: ٣، وشرح ابن عقيل ١٧٢: ٢، والخزانة ١٢٢: ٤.

اقتلوا: امزجوها بالماء يعنى الخمر.

مقتولة: ممزوجة.

(أفعال التفضيل)

(ش) أفعال التفضيل^(١) مضاف ومضاف إليه، وإنما أُضيف إلى التفضيل؛ لأنه دال عليه، واحترز به من «أَفْعَلْ» الذى ليس للتفضيل كَأَحْمَرُ وَأَشْهَلُ.
قوله^(٢):

(ص) ضُعْ مِنْ مَضْرُغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ * أَفْعَلْ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

(ش) يعنى أن أفعال التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعل التعجب^(٣) ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة فى باب التعجب. «فَأَفْعَلْ»^(٤) مفعول «بِضُعْ» ومن «مَضْرُغٍ» متعلق بصيغ^(٥)، «ومِنْهُ»

(١) «أفعال التفضيل» ساقط من ز.

(٢) «قوله» تكملة من ش، ك.

وفى هـ «قوله»، وفى ز «ثم قال».

(٣) ولم يمثل الشارح لهذا البيت بأمثلة توضح ذلك. فقد يصاغ أفعال التفضيل من كل فعل صيغ منه فعل التعجب كقولك: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ، كما تقول فى التعجب مَا أَفْضَلُ زَيْدًا وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا.

ويمتنع صوغ أفعال التفضيل من كل فعل امتنع صوغ أفعال التعجب منه.

فلا يصاغ من فعل زائد على ثلاثة أحرف مثل استخرج

ولا من وصف لا فعل له كغير وسوى.

ولا من فعل غير متصرف كَيَغْتَمُ وَيَقْسُ.

ولا من فعل لا يقبل المفاضلة ككناث وقنص.

ولا من فعل مبنى للمفعول كضرب.

وشذ منه قولهم: «هُوَ أَحْضَرُ مِنْ كَذَا» فصاغوا أفعال التفضيل من «الْحَضَرِ» وهو زائد على ثلاثة أحرف

ومبنى للمفعول.

(٤) فى ز، ك «وأفعل» تحريف.

(٥) «ومن مصوغ متعلق بصيغ» ساقط من ت.

متعلق بمصوغ، وكذلك^(١) للتعجب، «وَأَبَ» فعل أمر من أَبَى يَأْبَى، أى امتنع، «وَاللَّذْ» مفعول يَأْبَ: وهى لغة فى اللَّذِ^(٢)، «وَأَبَى» فعل ماض^(٣) مبنى للمفعول، وفيه ضمير عائد على اللَّذْ. ثم قال:

(ص) وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ * لِأَنِّعَ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

(ش) قد تقدم فى باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعض الشروط المصوّغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه «بِأَشْدُّ» وشبهه /،
وكذلك أيضاً يتوصل إلى صوغ أفعال التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل^(٤) به إلى صوغ فعل التعجب، إلا أنه نبه على تمام الكيفية فى التعجب بقوله: «وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ» إلى آخر البيت، ولم ينبه هنا على تمامها، وتماها أن يؤتى^(٥) بمصدر العادم بعد أفعال منصوبة على التمييز فتقول: أَنْتَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنْ زَيْدٍ، وَأَكْثَرُ اسْتِخْرَاجًا مِنْ عَمْرٍو.

«وَمَا» مبتدأ أو مفعول محذوف يفسره «صِلَ» وهى موصولة وصلتها «وُصِلَ» و«بِهِ» الأول متعلق «بُوصِلَ»، وكذلك «إِلَى تَعَجُّبٍ»، «وَلِأَنِّعَ» و«بِهِ» الثانى متعلقان^(٦) «بِصِلَ»، وهو على حذف مضاف تقديره: مثل، «وَالِإِلَى التَّفْضِيلِ»^(٧) متعلق بصِلَ^(٨)، والتقدير: وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع صل بمثله إلى أفعال التفضيل. ثم قال:

(ص) وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا * تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا يَمْنُ إِنَّ جَرَدًا

(١) فى هـ «وكذا».

(٢) انظر باب الموصول وتعليقى فى الهامش.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ماض من أبى».

(٤) فى ط، ت «توصل».

(٥) فى ش «يؤتى هنا».

(٦) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «متعلق تحريف».

(٧) «والى التفضيل متعلق بصِلَ» ساقط من ط.

(٨) ما بعد «بصل» إلى هنا ساقط من هـ.

(ش) أفعال التفضيل على ثلاثة أقسام: مجرد من «أل» والإضافة، ومعرف «بأل» ومضاف. وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول يعنى أن أفعال التفضيل إذا كان مجرداً من «أل»، والإضافة فلا بد من اقترانه بمن لفظاً كقوله - عز وجل :- (وَلَا يَخِزُّهُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى) ^(١).

أو تقديرًا كقوله [تعالى] ^(٢) (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَثْبَقَى) ^(٣) أى من الدنيا، وفهم منه أن ما سوى المجرد ^(٤) وهو المعرف «بأل» والمضاف لا يقترن بمن، ثم إن أفعال التفضيل بالنظر إلى / مطابقة الموصوف ^(٥) على ثلاثة ^ب ١٦٠ أقسام: لزوم عدم المطابقة، ووجوب المطابقة، وجواز الوجهين. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرْدًا * أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُؤَحَّدَا

(ش) يعنى أن أفعال التفضيل إن ^(٦) كان مجرداً من «أل» والإضافة أو مضافاً إلى نكرة يلزم الإفراد والتذكير. فتقول: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَهَذَا أَفْضَلُ مِنْ

(١) سورة الضحى. آية: ٤ والاسم المفضل عليه هو الذى يقترن بمن .

قال ابن مالك «قولهم» «خَيْرٌ مِنْ كَذَا» و«شَرٌّ مِنْ كَذَا».

الأصل فيه «أَخْيَرٌ» و«أَشْرٌ» ولا يكادون يستعملون الأصل ومن استعمالهم إياه قراءة ابن قُلاَبة: (سَيُفْعَلُونَ حَتَّىٰ مِنَ الْكُذَّابِ الْأَشْرُ)

وقد حكى فى التعجب «ما خيره»، و«ما شَرَّه» بمعنى ما أَخْيَرَه، وما أَشْرَه.

إلا أن حُدِّثَ الهمزة فى التعجب كتبوها فى التفضيل والعكس هو المشهور.

شرح الكافية ٢: ١١٢٧، ١١٢٨.

وانظر المحتسب ٢: ٢٩٩، والبحر ٨: ١٨٠.

(٢) «تعالى» تكملة من ت.

(٣) سورة الأعلى. آية: ١٧.

(٤) فى الأصل، ه، ظ، ت «المفرد» تحريف.

(٥) فى ش، ز، ك، ت «مطابقته للموصوف» وعبارتها أدق.

(٦) فى ه، ز، ظ، ت «إذا».

عَمُرُو^(١)، وَالْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمُرُو، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ [رِجَالٍ]^(٢) وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ، وَالْهِنْدَانِ أَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ، وَالْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسَاءٍ^(٣) «وَيُضَفُّ» مجزوم بأن، «وَأَوْ»^(٤) جُرُودًا معطوف عليه، «وَالزِّم» جواب الشرط «وتذكيرا» مفعول ثان بالزِّم، «وَأَنْ يُؤَخِّدَا» معطوف على تذكير، أَى الزِّم تَذَكِيرًا وَتَوْحِيدًا. وعبر بذلك عن عدم المطابقة. ثم أشار إلى الثانى بقوله^(٥):

(ص) وَتَلُوْا أَلْ طِبْقُ ... *

(ش) يعنى أن أفعال التفضيل إذا دخلت عليه «أَل» لزمت^(٦) مطابقتها لموصوفه، فتقول: زَيْدٌ الْأَفْضَلُ، وَهِنْدٌ الْفُضْلَى، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ، وَالْهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ، وَالْهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ.

«وَتَلُوْا أَلْ طِبْقُ» مبتدأ وخبر، «وَالطَّبْقُ»: المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال^(٧):

(ص) ... وَمَا لِمَعْرِفَةٍ * أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ

(ش) يعنى أن أفعال التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن / لا يطابق، وقد جمع الوجهين^(٨) قوله - صلى الله عليه ^{١٦١}/_أ وسلم :-

(١) من «الزيدون» إلى هنا ساقط من هـ .

وفى ش، ز، ك زيادة مثال «والهندان أفضل من عمرو» والزيادة هنا تفيد.

(٢) ما بعد رجل إلى هنا ساقط من هـ .

(٣) ما بين المقوفين تكملة من ش.

(٤) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «أو».

(٥) فى ز «فقال».

(٦) فى ك «لزمته» تحريف.

(٧) فى هـ، ط، ك «بقوله».

(٨) فى ز «اجتمع الوجهان فى».

«أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ أَحَابِسُكُمْ أَخْلَاقًا الْمُؤَطَّفُونَ أَكْتَفَا الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ»^(١).

فأفرد «أَحَبَّ وَأَقْرَبَ»، وجمع «أَحَابِسَ»^(٢). «وَمَا» مبتدأ وخبره «ذُو وَجْهَيْنِ» وهى موصولة وصلتها «أُضِيفَ» و«لِمَعْرِفَةِ» متعلق بأضيف. ثم قال:
(ص) هَذَا إِذَا تَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ * لَمْ تَلَوْ لَهَوُ طَبِئُ مَا بِهِ^(٣) قُرْنُ

(ش) يعنى أن جواز المطابقة وعدمها فى المضاف إلى المعرفة مشروط^(٤) بأن تكون الإضافة فيه بمعنى «مِنْ»، وذلك إذا كان أفعال مقصودًا به التفضيل، وأما إذا لم يُقصد^(٥) التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم: «الْأَشْجُ وَالنَّاقِصُ أَغْدَلًا بَيْنِي وَمَرْوَانَ»^(٦). أى عَادِلًا لَهُمْ «فهذا»^(٧) إشارة لجواز^(٨) الوجهين فى المضاف إلى معرفة^(٩) وهو^(١٠) مبتدأ، والخبر محذوف أى وهذا الحكم، ويجوز أن يكون خبرًا مقدمًا، والمبتدأ محذوف

(١) انظر شرح ابن الناطم ٤٨٢، وشرح ابن عقيل ١٨١:٢، وشرح الأشموني ٥٥:٣، واللسان «وطأ». وروى فى مسند أحمد ٤/١٨٥:٢/١٩٣:٤، ١٩٤.

«أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحْسَنُكُمْ خُلُقًا».

وفى إعراب الحديث ١٥٦ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«أَحَبُّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبُكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مُحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا،

وَأَنْ أَبْغَضُكُمْ إِلَيَّ وَأَبْغَضُكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مُسَافِرُكُمْ أَخْلَاقًا» وعلى هاتين الروايتين فلا شاهد.

(٢) فى ش، ه، ز، ك «أحسن».

(٣) «به» ساقط من ت.

(٤) فى ز «مشروطة».

(٥) فى ش، ه، ز، ك «يقصد به» وعبارتها أكمل.

(٦) روى «النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَغْدَلًا بَيْنِي وَمَرْوَانَ»

انظر شرح ابن الناطم ٤٨٣، وشرح ابن عقيل ١٨١:٢، وشرح الأشموني ٤٩:٣.

(٧) فى ط، ت «فهذه».

(٨) فى ز «فجواز» تحريف.

(٩) فى ش، ه، ز، ك «المعرفة».

(١٠) فى ش، ه، ز، ك «وهذا».

أى الحكم هذا^(١)، «وإذا» ظرف مُضْمَن^(٢) معنى الشرط، وجوابها^(٣) محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وإن لم تنو» شرط، وحذف معمول تنو، والتقدير: وإن لم تنو معنى مِن، والمراد بما به قرين ما هو أفعال التفضيل له، ثم اعلم أن «مِن» المصاحبة لأفعال التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام، وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى / الأول بقوله:

١٦١
ب

(ص) وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو^(٤) مِنْ مُسْتَهْمًا * فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمًا

(ش) يعنى أن المجرور «مِن» المصاحبة لأفعال التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم «مِن» ومجرورها على أفعال^(٥)؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وشمل صورتين: الأولى: أن يكون المجرور اسم استفهام، والأخرى: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، وقد مثل للأولى^(٦) بقوله:

(ص) كَيْفَ لِي مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ... *

(ش) ومثال الثانية: مِنْ غُلَامٍ مَنْ أَنْتَ أَجْمَلُ.

ثم أشار إلى الثانى^(٧) بقوله:

(ص) ... وَلَكِنِ * إِنْخِبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا^(٨)

(ش) يعنى أن المجرور «مِن» المذكورة إذا كان خبراً أى غير استفهام لزم تأخيره عن أفعال؛ لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير، وقد يتقدم عليه

(١) ما بعد «الحكم» إلى هنا ساقط من هـ.

(٢) فى ش «متضمن».

(٣) فى ش «جوابه».

(٤) فى الأصل «يكن يتلو» تحريف.

(٥) فى ش «أفعال التفضيل».

(٦) فى هـ، ظ «الأولى». وفى ك، ت «الأول» تحريف.

(٧) فى هـ «الثانية» تحريف.

(٨) فى الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وجد».

والثبت من الألفية، وشرح الكافية لابن مالك ١١٢٨:٢، وروى فى بعض النسخ «وجد».

بقلة، وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات^(١) منها قوله:

١٤٣ - وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ * جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبٌ^(٢)

أى «أَطِيبٌ منه». قلت: وليس هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون «منه» متعلقاً^(٣) بِزَوَّدَتْ، «وَيَتْلُو» متعلق بِمُسْتَفْهِمٍ، «وَلَهُمَا» متعلق بـ «مقدماً»^(٤) والضمير فى لهما عائِد على «مِنْ» ومجرورها، أما «مِنْ» فقد لفظ بها قبل، وأما مجرورها فمفهوم^(٥) من قوله: «مُسْتَفْهِمًا» [والباء للاستعانة أو السببية «وَيَتْلُو» الشيء الذى يتلوه]^(٦). ثم اعلم أن أفعال التفضيل يرفع المضمر^(٧) فى لغات^(٨) جميع العرب، كقولك: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو.

ففى «أَفْضَلُ»^(٩) ضمير يعود على «زَيْدٌ» / وأما رفعه الظاهر فيه لغتان $\frac{162}{1}$ أشار إلى الأولى^(١٠) منهما بقوله^(١١):

^(١) منها بيت الفرزدق الذى ذكره الشارح، وكذلك قول ذى الرمة:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا خَيْرٌ أَنْ سَرِيحَهَا قَطُوفٌ وَأَلْأَشَىءٌ مِنْهُنَّ أَكْمَلُ
أى: أكمل منها.

^(٢) البيت للفرزدق. انظر ديوانه ٣٢:١، وشرح المفصل ٦٠:٢ وشرح الكافية لابن مالك ١١٣٣:٢،

وشرح ابن الناطم ٤٨٤، وشرح ابن عقيل ١٨٤:٢، وشرح الشواهد للعيني ٥٢:٣.

ورد صدر البيت فى الأصل وبقيّة النسخ:

«وقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت».

فى الأصل، هـ، ز، ط، ت ورد عجز البيت:

«جنى النحل أم ما زودت منه أطيب».

ويروى عجز البيت: جنى النحل أو ما زودت منه أطيب.

^(٣) فى ت «متعلق».

^(٤) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ت «بمقدم».

والمثبت أدق كما فى ز، ك والألفية.

^(٥) فى ش «فهو مفهوم».

^(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك.

^(٧) فى ش، ز، ك «الضمير».

^(٨) فى ش، ك «لغة».

^(٩) فى الأصل، ت «أفعل» تحريف.

^(١٠) فى ط، ت «الأول» تحريف.

^(١١) فى ك «فقال».

(ص) وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَزَ ... *

(ش) يعنى أن «أَفْعَلَ» المذكور^(١) يرفع الظاهر بقلة، وهى لغة حكاها «سيبويه» فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ^(٢) أَفْضَلُ مِنْهُ أَبَوُهُ.

«وَرَفَعَهُ» مبتدأ وهو مصدر^(٣) مضاف إلى الفاعل، «والظَّاهِرُ» مفعول به، وخبره «نَزَزَ». ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله:

(ص) ... وَمَتَى * عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا تَبَتَا

(ش) هذه اللغة هى لجميع العرب وهى أن «أَفْعَلَ» يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقباً للفعل، وذلك إذا ولى نفيًا، وكان فاعله أجنبيًا مفضلًا على نفسه باعتبار محلين^(٤) كقولهم: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنُ فِى عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِى عَيْنِ زَيْدٍ. والتقدير: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِى عَيْنِهِ الْكُحْلُ^(٥) كَحُسْنِهِ فِى عَيْنِ زَيْدٍ^(٦)

وهذا هو المراد بقوله: «عَاقَبَ فِعْلًا»، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) كَلَّنْ تَرَى فِى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ * أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

(ش) والأصل أولى به الفضل منه بالصدق، ثم اختصر، والمراد بالصدق أبو بكر الصديق^(٧) - رضى الله عنه - فالشروط قد توفرت، وهو^(٨) تقدم النفسى وهو «لَنْ» والفاعل أجنبي من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين^(٩).

(١) فى ش «أفعل التفضيل».

(٢) «برجل» ساقط من ت.

(٣) «مصدر» ساقطة من ت.

(٤) «محلين» ساقطة من هـ، ز، ظ.

وفى هـ، ز، ك «محلين مختلفين» وعبارتها أدق.

(٥) «الكحل» ساقطة من ظ.

(٦) من «والتقدير» إلى هنا ساقط من ت.

(٧) «الصديق» ساقطة من ش.

(٨) فى ك «وهى».

(٩) فى هـ «باعتبارين مختلفين».

وفى ز، ك «باعتبار محلين مختلفين» وعبارتها أدق.

(النعت)

(ش) ^(١) هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، ثم قال:
 (ص) يَنْشِئُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى * نَعَتْ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ /
 ١٦٢
 ب
 (ش) ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة: النعت والتوكيد وعطف
 البيان وعطف النسق والبدل، وشمل قوله: «وَعَطْفٌ» نوعي العطف.
 وفُهم من قوله «الأُولَى» أن التابع لا يكون متأخراً عن المتبوع. ثم قال:
 (ص) فَالْنَعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ * يَوْسِفِيهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اغْتَلَقَ
 (ش) «فتابع» جنس دخل فيه جميع التوابع، «ومتِمٌّ مَا سَبَقَ». أخرج ^(٢) به
 البدلَ وعطفَ النسق؛ لأنهما لا يتمان متبوعهما، «ويُوسِفِيهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ
 اغْتَلَقَ» أخرج به التوكيد وعطف البيان؛ لأنهما متممان ^(٣) لما سبق كالنعت،
 إلا أن النعت يتممه ^(٤) بدلالته ^(٥) على معنى في المتبوع، أو فيما كان متعلقاً
 به، وفُهم من قوله يَوْسِفِيهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اغْتَلَقَ أن النعت على قسمين:
 مُتِمٌّ مِمَّا سَبَقَ يَوْسِفِيهِ، وهو النعت الحقيقي، ومُتِمٌّ مِمَّا سَبَقَ يَوْسَمٍ مَا اغْتَلَقَ بِهِ
 وهو النعت السببي، ثم إن نوعي النعت يشتركان في أنهما يتبعان المنعوت
 في اثنين من خمسة وهي: واحد من الرفع والنصب والجر، وهذا مستفاد من
 قوله: «تابع»، وواحد من التعريف والتنكير وهو المُتَّبِعُ عليه بقوله:

^(١) في ش، ك «النعت هو».

^(٢) في الأصل «إخراج» تحريف.

^(٣) في ت «متمان» تحريف.

^(٤) في ك «يتممه».

^(٥) في الأصل، ش، ك «بدلالة».

(ص) وَلْيَنْفُطْ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا * لِمَا تَلَا^(١) ...

(ش) يعنى أن النعت يعطى^(٢) من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت ثم مثل بالنكرة فقال:

(ص) ... * ... كَأَمْزُزُ يَقُومُ كُرْماً

١٦٣
أ

(ش) «فَكُرْماً» نعت لقوم وكلاهما نكرة، ومثال / المعرفة «امزُزُ بِالْقَوْمِ^(٣) الكُرْماءِ»، وبزَيْدٍ العَاقِلِ^(٤). ثم إن النعت الحقيقي ينفرد عن السببي^(٥) بلزوم تبعيته للمنعوت في اثنين من خمسة، وهى واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع. وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ * سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَالْفُ مَا لَقُوا

(ش) فسوى التذكير، التأنيث، وسوى التوحيد، التثنية والجمع، [وأجال في ذلك على الفعل^(٦)، فعلم أن النعت الحقيقي، وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقته للموصوف في التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع^(٧)، وأن السببي وهو ما رفع ظاهراً ملتبساً^(٨) بضمير الموصوف [لا يجب مطابقته في ذلك^(٩)]. فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ، وَرَجَالٍ^(١٠)

(١) فى ش أكمل الشطر «كامرر بقوم كرما» والتكملة غير لازمة، لأنها ستذكر فى موضعها.

(٢) فى ت «يعط» تحريف.

(٣) ولا يجوز أن تنعت المعرفة بالنكرة أو العكس النكرة بالمعرفة.

فلا تقول: مررت بزید کریم، ولا مررت برجل کریم.

(٤) فى ز «السبين» تحريف.

(٥) فى ز «على الفصل» تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ط، ك، ت.

(٧) فى الأصل، ت «ملتبساً» تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ز.

وفى ش، ك «لا تجب مطابقته».

وفى هـ «لا يجب فيه ذاك».

(٩) فى هـ، ط، ت «برجال».

قَائِمِينَ؛ وبِامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ، فتطابق الموصول لأنك تقول: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَامَا
وَبِرَجَالٍ قَامُوا، و^(١) بِامْرَأَةٍ قَامَتْ.

وتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ، وَبِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا، وَبِرَجَالٍ قَائِمٍ
أَبَاؤُهُمْ^(٢)، فلا يطابق؛ لأنك تقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَامَتْ أُمُّهُ وَبِرَجُلَيْنِ قَامَ
أَبَوَاهُمَا^(٣)، وَبِرَجَالٍ قَامَ أَبَاؤُهُمْ. ثم قال:

(ش) وَأَنْتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَغَبٍ وَذَرِبٌ * وَشَبِيهِهِ ...

(ش) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة
المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل، وقد تقدم بيان ذلك كله، «وَصَغَبٍ
وَذَرِبٌ» من الصفة المشبهة، «وَالذَّرِبُ» بالذال المعجمة وهو^(٤) الحاد^(٥) من
كل شيء والمراد بشبه المشتق، اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله:

(ص) ... * ... كَذَا

١٦٣
ب

(ش) و«ذُو»^(٦) بمعنى صاحب، وهو المشار إليه بقوله: /

(ص) ... * ... وَذِي

والمنسوب، وهو المشار إليه بقوله^(٧):

(ص) ... * ... وَالْمُنْتَسِبُ^(٨)

^(١) في ز «أو بامرأة».

^(٢) في ز «أبائهم» تحريف.

^(٣) في هـ، ز، ظ «أبوهما» تحريف.

^(٤) في الأصل «وهي».

^(٥) في هـ، ز «الحاذق».

وما أثبتته من الأصل وبقية النسخ أدق وأضبط انظر اللسان «ذرب».

^(٦) ما بعد «اسم الإشارة» إلى هنا ساقط من هـ.

وفي هـ «وذى» وفي ز «وذو وذى».

^(٧) ما بعد «قوله» إلى هنا ساقط من ت.

^(٨) في ش «كذا وذى والمنسوب». ذكرت عبارة الألفية كاملة وهذا ليس بلازم.

فتقول: قَامَ زَيْدٌ هَذَا، «فَهَذَا» نعت لزيد وهو جامد، إلا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت: قَامَ زَيْدٌ الْمَشَارَ إِلَيْهِ، وكذلك مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ. أى صاحب مال، وكذلك مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ. بمعنى منتسب لقريش، والوصف به أكثر مما قبله، ولذلك^(١) يرفع الظاهر فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ تَيْمِيٍّ أَبَوُهُ. ثم قال:

(ص) وَنَعَثُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا * فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

(ش) شمل^(٢) قوله: «بِجُمْلَةٍ»^(٣) الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وفهم من قوله: «مُنْكَرًا» أن الجملة لا تكون نعتاً للمعرفة^(٤)؛ وذلك لأنها مقدرة بالفكرة، فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبَوُهُ، وبامرأة أَبَوَهَا قائم^(٥).

فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت فى موضع نصب على الحال، وفهم من قوله: «فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا»، أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت، وأوهم إطلاقه فى الجملة أنها تكون طلبية؛ لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدأ، فلذلك أزال هذا الإبهام بقوله:

(ص) وَافْتَنَغَ هُنَا إِبْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ * ...

(ش) يعنى أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة، وذلك كجملة الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض، فلا يقع شيء من ذلك نعتاً؛ لأنها قد لا تدل^(٦) على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت. ثم قال:

(١) فى ز «وكذلك».

(٢) فى هـ «يشمل» وفى ظ «فشمل».

(٣) فى ز «جملة» تحريف.

(٤) فى ش «لمعرفة».

(٥) فى ت «وبامرأة قائم أبوها».

(٦) فى الأصل «قد تدل» تحريف.

١٦٤
↑

(ص) ... * وَإِنْ أَتَتْ فَأَلْقُوهَ أَصْبِرْ نَصِبْ /

(ش) يعنى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتاً فأؤله على إضمار القول، وما جاء بما^(١) يوهم ذلك قول الراجز:

١٤٤ - [حَتَّى إِذَا جَرُّ الظَّلَامِ وَاخْتَلَطَ]
بجاءوا بِمَذْقِي هَلْ رَأَيْتَ الدُّثْبَ قَطَّ^(٢)

فظاهره أن الجملة المصدره بهل نعت «لمذق»، والتأويل فى ذلك أن يكون: ^(٣) هَلْ رَأَيْتَ الدُّثْبَ قَطَّ محكياً بمقول^(٤). والتقدير: جاءوا بِمَذْقِي مَقُولٍ فِيهِ عِنْدَ رُؤْيِيهِ هَلْ رَأَيْتَ الدُّثْبَ، والضمير فى قوله: «وَنَعَتْوَا عَائِدَ عَلَى الْعَرَبِ وَ«مَا» فى قوله: «مَا أُعْطِيَتْهُ» مفعول ثان^(٥) لأُعْطِيَتْ^(٦)، وفى «أُعْطِيَتْ»^(٧) ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول، وصلة «مَا» «أُعْطِيَتْهُ» وهو مفعول ثان به، «وَنَحَبَرَا» منصوب على الحال من الضمير المستتر فى «أُعْطِيَتْهُ»، «وإِيقَاعَ» مفعول بامنع، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَذَاتِ الطَّلَبِ» نعت لمحدوف والتقدير: إِيْقَاعَ الْجُمْلَةِ ذَاتِ الطَّلَبِ، «وَإِنْ أَتَتْ» يعنى^(٨) الجملة الطلبية نعتاً فأضمر القول. ثم قال:

^(١) فى ظ «ما يوهم».

^(٢) البيهتان للمجاج. انظر ملحقات ديوانه ٨١

ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

وانظر أمالى الزجاج ٢٣٧، والإنصاف ١١٥:١، وشرح الماردى ١٤٤:٣، وشرح ابن عقيل ١٩٩:٢،

وشرح التصريح ١١٢:٢، والخزانة ٢٧٥:١، ومعجم شواهد العربية ٤٩٤:٢.

المذق: اللبن المزوج بالماء.

^(٣) فى ت «لا يكون» تحريف.

^(٤) فى ظ، ت «يقول».

^(٥) فى ش «ثان به».

^(٦) «لأعطيت» ساقطة من ش.

وفى ز «لأعطيته» تحريف.

^(٧) فى ش «وفى أعطيته» تحريف.

^(٨) فى ت «بمعنى».

(ص) وَنَعَثُوا بِمُضَدِّرٍ كَثِيرٍ * ...

(ش) يعنى أن النعت بالمصدر جاء فى كلام العرب كثيراً، وهو على خلاف الأصل؛ لأن المصدر جامد لكنه شبيه بالمشتق ولا يفهم من قوله: «كثيراً» أطراد الوصف كما تقدم فى (١) قوله (٢):

وَتَضَدَّرَ مُنْكَرٌ خَالاً يَنْقَعُ بِكَثْرَةٍ ...

ثم قال :

(ص) ... * فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ (٣)

(ش) يعنى أن المصدر إذا وقع نعتاً التزم إفراده وتذكيره، فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ / عَدَلٍ وَبِرَجُلَيْنِ عَدَلٍ وَبِرَجَالٍ عَدَلٍ، وبامْرَأَةٍ عَدَلٍ وَبِامْرَأَتَيْنِ عَدَلٍ، ^{١٦٤} _ب وَبِنِسَاءٍ عَدَلٍ (٤)، وسبب ذلك أن النعت فى الحقيقة محذوف والأصل: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ ذَوَيْ (٥) عَدَلٍ. فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على ما كان عليه من الأفراد. ثم قال:

(ص) وَلَنْتَ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ * فَعَاطِفًا فَرْقُهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفَ

(ش) غير واحد هو المثنى والجمع وله صورتان:

إحدهما: اختلاف معنى النعتين أو النعوت، فهذه (٦) يعطف فيها النعوت

(١) وفى «ساقطة من ت».

(٢) يريد قوله فى باب الحال. فوقع المصدر حالاً أكثر من وقوعه نعتاً. ومع أن وقوع المصدر نعتاً كثير فى كلام العرب كما صرح الشارح، إلا إنه مع كثرة يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه كقولك: هذا رجل عَدَلٍ.

ف «عدل» مصدر نعت لرجل. ووقوعه نعتاً؛ لأنه مؤول بالمشتق، فهو اسم فاعل من عدل أى عادل.

(٣) فى هـ «والتذكير» تحريف.

(٤) «ونساء عدل» ساقط من ت، وفى ك «ونساء عدل».

(٥) فى هـ، ك «ذى» وهذا ليس بجائز؛ لأن «ذى» للمفرد و«ذَوَيْ» للمثنى قال تعالى فى سورة الطلاق. آية: ٢.

(وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدَلٍ مِنْكُمْ)

(٦) فى ش «فهذا».

بعضها على بعض بالواو نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ وَبَخِيلٍ، وَبِرَجَالٍ^(١) كَرِيمٍ وَبَخِيلٍ وَعَاقِلٍ.

والأخرى: اثنان فهما. فهذه يستغنى فيها بالثنائية والجمع عن العطف نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وَبِرَجَالٍ^(٢) كِرَامٍ. ويجوز فى «نَعْتُ» الرفع على الابتداء وخبره «فَرْقُهُ»، والنصب بإضمار فعل يفسره فَرْقُهُ وهو المختار «وَوَاحِدٍ» نعت لمحدوف تقديره: وَنَعْتُ غَيْرِ مَثْنَوِيٍّ وَاحِدٍ، «وَعَاطِفًا» حال من الفاعل المستتر فى «فَرْقُهُ» «ولاً» عاطفة. عَطَفْتُ إِذَا ائْتَلَفْتُ^(٣) على إِذَا ائْتَلَفْتُ ثم قال:

(ص) وَلَعْتُ مَفْعُولِيَّ وَجِدْتِي مَعْنَى * وَعَمَلِي أَتَّبِعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

(ش) يعنى أنك إذا ذكرت ممنوعتين معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل اتبع النعت^(٤) للمنعوت فى إعرابه فتقول: ذَهَبَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو الْقَاقِلَانِ. فإن العاملين متحدان / فى المعنى وشمل المتحدين فى المعنى واللفظ كالمثال المذكور، والمتحدين فى المعنى دون اللفظ نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقَ عَمْرُو الْقَاقِلَانِ^(٥). ومعنى قوله «أَتَّبِعُ» أَجْرِ الْإِتْبَاعِ لَا أَنْ الْإِتْبَاعِ واجب؛ لأنه يجوز فيه القطع، وفهم منه جواز الإتيان إذا كان العامل فيهما واحداً نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو الْقَاقِلَانِ، وهو من باب «أُخْرَى»، وفهم أيضاً منه^(٦) أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجر الإتيان، وفيه ثلاث صور:

(١) فى الأصل، هـ، ز، ظ «أو رجال».

(٢) فى الأصل، ز «أو رجال».

(٣) فى الأصل «التلفت» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٤) فى الأصل، ت «النعت» تحريف.

(٥) العبارة من قوله «فإن العاملين» ... إلى هنا. مضطربة فى ت.

(٦) «منه» ساقط من هـ.

إحداها: أن يختلفا فى المعنى واللفظ والجنس نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَهَذَا عَمَرُو الْعَاقِلَانِ.

الثانية: أن يختلفا فى اللفظ والمعنى^(١)، ويتفقا^(٢) فى الجنس نحو: قَامَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمَرُو^(٣) الْكَرِيمَانِ.

الثالثة: أن يتفقا فى الجنس واللفظ^(٤) ويختلفا^(٥) فى المعنى نحو: وَجَدَ زَيْدٌ وَوَجَدَ عَمَرُو، إذا أريد بوجد الأول حَزَنَ، وبالثانى أَصَابَ.

وفُهِمَ من قوله: «وَعَمَلٌ» أنهما إذا اختلفا فى العمل لم يجر فيهما الإتياع نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَقَامَ عَمَرُو الْعَاقِلَانِ، وَخَاصَمَ زَيْدٌ عَمَرًا^(٦) الْعَاقِلَانِ.

ويحتمل قوله: «يَغْيِرُ امْتِثَانًا»، أن الإتياع سائغ فيما ذكر بغير استثناء يشير به إلى قول من يمنع الإتياع وإن اتفقا فى المعنى وهو «ابن السراج»^(٧) ويحتمل أن يريد بغير استثناء فى الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح^(٨).

«وَنَعَتْ» مفعول مقدم بأتبع، وهو مصدر مضاف إلى المفعول / وهو على ١٦٥
ب حذف مضاف بين «مَعْمُولَى» و«وَجِيدَى»، والتقدير: ونعت^(٩) معمولى عاملين وحيدى، فوحيدى نعت لعاملين، «وَمَعْنَى» مجرور بإضافة «وَجِيدَى»، و«عَمَلٍ» معطوف على معنى، «ويغْيِرُ» متعلق ب«أتبع». ثم قال:

(١) «والمعنى» ساقط من ت.

وفى ك «وفى المعنى».

(٢) فى ش «ويتفقا» تحريف.

(٣) فى الأصل «عمر».

(٤) فى هـ ، ز، ط، ت «وفى اللفظ».

(٥) فى ط «ويختلفان» تحريف.

(٦) فى هـ «وعمر».

(٧) انظر الأصول فى النحو ٤١: ٢.

(٨) انظر شرح ابن الناظم ص ٩٦.

(٩) فى ز، ط، ت «نعت».

(ص) وَإِنْ تُثَوِّثْ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ * مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

(ش) قد يكون للمنوع الواحد نعتان فصاعدا يعطف كقوله - تعالى :-
(سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى. الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى. وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى) ^(١) الآية
وبغير عطف كقوله [تعالى] ^(٢) (هَمَّازٍ مَشَاءٍ يَنْمِيمٍ) ^(٣) الآية.

فإن كان المنوع مفتقراً لذكرها كلها وجب إتباعها، وعلى هذا بَيَّه بقوله:
«أُتْبِعَتْ» أى وجب إتباعها للمنوع فى إعرابه.

وفهم من قوله: «كَثُرَتْ» أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين
فصاعداً، فتقول: مَرْزُوثٌ يَرْزُدُ الْخَيْاطُ الطُّوِيلُ. بالإتباع إذا افتقر المنوع
للنعتين ^(٤)، ومَرْزُوثٌ يَرْجُلُ تَجِيئُ طَوِيلٌ خَيْاطُ. إذا افتقر المنوع للمنوع
المذكورة، وقد يكون المنوع معيناً غير محتاج إلى تخصيص بالنعت وإلى
ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْقَطْعُ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا * بِدُونِهَا ^(٥) ...

(ش) يعنى أنَّ المنوع إذا علم دون نعت، ثم أتيت بنوع جاز فيها ^(٦)
الإتباع والقطع، والإتباع فى بعضها والقطع فى بعضها، وإلى جواز إتباع
بعضها وقطع بعضها أشار بقوله:

(ص) ... * أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُغْلِنًا

^(١) سورة الأعلى. آية: ١، ٢، ٣.
وفى ش أكمل الآية إلى قوله تعالى (وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى).

^(٢) «تعالى» تكملة من ش، ز، ت.

^(٣) سورة القلم. آية: ١١.

وفى ش أكمل الآية إلى قوله تعالى (مَتَّاعٍ لِلْخَيْرِ)

^(٤) فى ز «للنعتين المذكورين» وعبارتها أكمل.

^(٥) فى ش أكمل الشطر «بدونها أو بعضها اقطع معلنا».

^(٦) فى ش «فيه» تحريف.

(ش) وفهم من قوله «أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ». قَطْعُ / بعضها وإتباع بعضها، ^{١٦٦}
ويلزم على هذا أن يكون بعضها^(١) منصوباً على أنه مفعول باقطع، وبهذا
جزم «المرادى»، وقال الشارح أى، وإن يكن المنعوت معينا ببعضها اقطع ما
سواه، انتهى^(٢).

فجعل مفعول اقطع محذوفاً، وفهم من كلامه أن بعضها مجرور بالعطف
على «بِذَوْنِهَا»، «وَأَوْ» فى قوله: «أَوْ أَتْبَعُ» للتخيير بين إتباع النعوت^(٣)
للمنعوت فى الإعراب وبين قطعها على التبعية، وفى القطع حيثل وجهان
الرفع والنصب. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَارْزُقْ أَوْ النَّصِبِ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا * مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

(ش) يعنى أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ
محذوف، والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف، وكلاهما لازم
الحذف^(٤) وعلى ذلك نبه بقوله: «لَنْ يَظْهَرَ»^(٥)، «وَأَوْ» للتخيير أيضاً، «وَلَنْ
قَطَعْتَ» شرط فى جواز الوجهين، ومفعول قطعت محذوف تقديره: إن
قطعت النعوت أو بعضها، «وَمُضْمِرًا» حال من التاء فى «قَطَعْتَ»، «وَمُبْتَدَأً»

(١) ما بعد «فى قوله» إلى هنا ساقط من ت.

(٢) انظر شرح المرادى ١٥١:٣، وشرح ابن الناظم ٤٩٧.

(٣) فى ز المنعوت» تحريف.

(٤) يجب حذف الرفع أو الناصب. أى لفظة «هو» أو «أعنى». إذا كان النعت لمدح نحو قولك مَزْرُوثٌ يَزِيدُ
الْكَرِيمُ.

أو ذم نحو قولك «مَزْرُوثٌ يَحْتَرُّ الْحَبِثُ»

أو ترحم كقولك «مَزْرُوثٌ يَزِيدُ الْمَشْكِينُ»

ويجوز الإظهار إذا كان للتوضيح أو للتخصيص نحو قولك «مَزْرُوثٌ يَزِيدُ النَّاجِرَ أَوْ النَّاجِرَ». حيث يجوز

الإظهار فتقول «هُوَ النَّاجِرُ» أو أعنى الناجر.

(٥) فى ز «لَنْ يَظْهَرَ» تحريف.

مفعول بـ «مُضْمِرًا»^(١) والألف في «لَنْ يَظْهَرَ» ضمير عائد على «مُبْتَدَأً» وناصبًا^(٢) ثم قال:

(ص) وَمَا مِنَ الْمَنُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلٌ * يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

(ش) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم؛ إلا أن ذلك فى النعت قليل، وفهم من قوله: «وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ» أن حذف المنعوت بكثرة، ومن حذف / المنعوت قوله - عز^(٣) وجل -: (وَعِنْدَهُمْ ١٦٦ قَاصِرَاتُ الطُّرُوفِ أَتْرَابٌ^(٤)) أى حور قاصرات الطرف. ومن حذف النعت قول الشاعر:

١٤٥ - [وَلَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُذْرٍ] * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ^(٥)

أى فلم أعط شيئاً طائلاً. و«مَا» مبتدأ موصولة وصلتها «عُقْلٌ»، و«مِنْ» المنعوت متعلق بعقل، «وَيَجُوزُ حَذْفُهُ» فى موضع خبر «مَا» وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف.

(١) فى ت «مضمير» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

(٢) فى ظ «وناصب» تحريف.

(٣) فى ش «تعالى».

(٤) سورة ص. آية: ٥٢.

(٥) قاله العباس بن مرداس. انظر ديوانه ٨٤

ما بين المعقوفين تكملة من ك.

وانظر - شرح ابن الناطم ٥٠٠، وشرح الرمادى ١٥٤:٣، وشرح الشواهد للعنى ٧١:٣، وشرح التصريح

١١٩:٢، والهمع ١٨٩:٥.

تدريج: أى صاحب قوة وعدة على دفع الأعداء. والتاء فيه زائدة.

ومن أمثلة حذف النعت أيضاً قوله تعالى فى سورة البقرة. آية: ٧١.

(قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ بِمَعْبَدِكُمْ أَهْلًا فَأَمْدُدْ بِأَبْنَاءِنَا بِالْحَقِّ) أى بالحق البين.

وقوله تعالى فى سورة الكهف. آية: ٧٩.

(يَأْخُذْ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) أى سفينة صالحة.

(التوكيد)

(ش) التوكيد على قسمين: لفظي ومعنوي، فالمعنوي^(١) على قسمين: قسم يدل على معنى^(٢) [إثبات^(٣)] الحقيقة ورفع المجاز، وقسم يدل على الإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول فقال^(٤):

(ص) بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْثَرُ * مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقٍ الْمُؤَكَّدَا

(ش) يعنى أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو^(٥) العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد في الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَقَامَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا وَعَيْنُهَا^(٦). هذا^(٧) في حال الأفراد، فإن كان المؤكد مثني أو مجموعاً فقد نبه على ذلك^(٨) بقوله:

(ص) وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبَعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبَعًا

(ش) يعنى أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد مجمعاً على «أَفْعَلٍ»^(٩) وشمل قوله: «مَا لَيْسَ وَاحِدًا» المثني والمجموع مذكرين ومؤنثين،

(١) في هـ، ز «والمعنوي».

(٢) «معنى» ساقطة من هـ، ز، ط، ت.

(٣) «إثبات» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) في هـ، ت «بقوله».

(٥) في ش، ز، ك «والعين».

(٦) والأحسن عدم الجمع بينهما فتقول: قام زيد نفسه أو عينه. وقامت هند نفسها أو عينها.

(٧) في ك «وهذا» تحريف.

(٨) «على ذلك» ساقطة من ت.

(٩) قال الأشموني ٣: ٧٤ «ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون، ولا على أعيان، فعبارته

هنا أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة، فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به».

انظر التسهيل ١٦٤، والنكت ١٢٢.

فتقول: قَامَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، وَقَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ، وَالْهِنْدَانِ أَنْفُسَهُمَا، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ. ثم أشار إلى الثانى وهو الدال على الإحاطة والشمول بقوله:

(ص) وَكُلًّا أَذْكَرُ لِي / السُّمُولِ وَكِلَا * كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا
 (ش) ذكر فى هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة:

«كُلُّ»^(١) ولا يؤكد بها^(٢) إلا ذو أجزاء، «وَكِلَا» ويؤكد بها^(٣) المثنى المذكور، «وَكِلْتَا» ويؤكد بها المثنى المؤنث، «وجَمِيعٌ» وهو مثل «كُلُّ» ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة إلى الضمير المؤكّد وهو المنبه عليه بقوله: «بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا» و«أَلْ» فى الضمير للعهد، ففُهم منه أن الضمير يكون مطابقًا للمؤكد كما فى النفس والعين، فتقول: بجاء الجيش كُلُّهُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا، وَالرَّجَالُ كُلُّهُمْ وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ، وَالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَالْهِنْدَانِ^(٤) كِلْتَاهُمَا، وَالرُّكُوبُ جَمِيعُهُ وَالْجَمَاعَةُ جَمِيعُهَا، وَالزَّيْدُونَ جَمِيعُهُمْ، وَالْهِنْدَاتُ جَمِيعُهُنَّ. ثم قال:

(ص) وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلُّ لَاعِلَةٍ * مِنْ عَمَّ لِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

(ش) من ألفاظ التوكيد «عامة» بمعنى «كُلُّ»^(٥) تقول: بجاء الجيش عَامَتُهُ، أى كُلُّهُ، وَالْقَبِيلَةُ عَامَتُهَا^(٦)، وَالزَّيْدُونَ عَامَتُهُمْ، ولما لم يترن له لفظ «عامة» لما فيه من الجمع بين ساكنين^(٧)، وذلك لا يتأتى فى الشعر عبر عنها

(١) فى ش، هـ، ز، ك «كلا».

(٢) فى ت «ه».

(٣) فى هـ، ك، ت «ه».

(٤) فى هـ، ز «والهندات» تحريف.

(٥) «بمعنى كل» ساقط من ش.

(٦) فى ك «عامتها أى كلها».

(٧) فى ت «ساكنان».

«بفاعلة» من «عَمَّ»، فإذا بنيت من «عَمَّ» فاعلة قلت «عَامِمَةً» فاجتمع مثلان^(١) فادغم الأول فى الثانى، وإنما قال: «مِثْلُ النَّافِلَةِ» لإغفال كثير من النحويين عن^(٢) ذكر «عَامِمَةٍ»، فى ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد فى هذا الباب^(٣)، والنافلة الزيادة، ثم ذكر توابع كل فقال: /

١٦٧
ب

(ص) وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعًا * جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعًا

(ش) يعنى أن «أَجْمَعُ»^(٤) يؤكد به بعد «كُلِّ»، وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن «أَجْمَعُ» للمفرد المذكر «وَجَمْعَاءُ» للفرد المؤنث، «وَأَجْمَعِينَ» للجمع المذكر «وَجَمْعُ» للجمع المؤنث فتقول: جاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ، وَالزُّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَالْهِنْدَاثُ كُلُّهُمْ جَمْعُ، وفهم من قوله: «وَبَعْدَ كُلِّ» امران:

أحدهما: واجب. وهو أن «أَجْمَعُ» إذا ذكر مع «كُلِّ» لا يكون إلا متأخراً عنها^(٥).

والآخر: غالب. وهو أنه لا يؤكد به دون «كُلِّ»، وقد نبه على أنه يؤكد^(٦) به دون «كُلِّ» بقوله:

(ص) وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِئُ أَجْمَعُ * جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ

(١) فى ش «المثلان».

(٢) «عن» ساقطة من ك، ت.

(٣) لفظ «عامة» مثل النافلة أى الزائدة على ما ذكره النحويون، فإن أكثرهم أغفلها ولم يذكرها فى ألفاظ التوكيد، وذكرها سيبويه وذهب المبرد إلى أن لفظ «عامة» بمعنى أكثرهم. انظر الكتاب ١: ٣٧٧.

والمقتضب ٣: ٣٨٠، وشرح التصريح ٢: ١٢٣، ١٢٤.

(٤) فى ز، ك «أجمع وما بعده» وعبارتهما أكمل.

(٥) «عنها» ساقطة من ظ.

(٦) فى ظ «لا يؤكد» تحريف.

(ش) يعنى أن «أَجْمَعَ» وما بعده يؤكد به دون «كُلَّ» فتقول: جاءَ الحَيْشُ أَجْمَعُ، وَالْقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ، وَالزُّيْدُونَ أَجْمَعُونَ، وَالْهِنْدَاتُ جَمْعُ، وفُهِمَ من قوله: «قَدْ يَجِيءُ»، أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد «كُلَّ» وصرح الشارح بقلته^(١) وفيه نظير؛ لأنه جاء^(٢) في القرآن التوكيد به دون «كُلَّ» كثيراً كقوله - تعالى -^(٣): (وَلَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٤)

«وَجَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ» معطوفان على «أَجْمَعَ» بحذف العاطف، ثم قال^(٥):
(ص) وَإِنْ يُفْهَمُ تَوْكِيدُ مَنكُورٍ قَبْلُ * وَعَنْ نَحْوِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ بِشَمِلِ

(ش) فى توكيد النكرة ثلاثة مذاهب:

- المنع مطلقا. وهو مذهب البصريين^(٦).

- والجواز مطلقا. وهو مذهب بعض الكوفيين.

- والجواز إذا كانت النكرة^(٧) مؤقتة^(٨). نحو: شهر ويوم وشبههما / وهو ١٦٨

أختيار المصنف^(٩) وظاهر النظم؛ لاشتراطه الفائدة، ولا تحصل الفائدة إلا فى النكرة المؤقتة نحو: ضُمَّتْ شَهْرًا كُلُّهُ. ومنه قوله:

(١) قال ابن الناطم ٥٠٥ «وقد يفنى أجمع، وجمعاء وأجمعون، ويجمع «عن» كُلُّهُ وكُلُّهَا، وتُكَلِّمُ وتُكَلِّمُنَّ» وهو قليل.

(٢) فى ظ «قد جاء».

(٣) «تعالى» ساقطة من ه ، ت.

(٤) سورة الحجر. آية: ٣٩.

(٥) «ثم قال» ساقط من الأصل.

(٦) المنع غير البصريين يشمل النكرة المحدودة كـ «يوم، وليلة، وشهر» وغير المحدودة كـ «حين، ووقت، وزمان».

وأجاز الكوفيون وبهم ابن مالك توكيدها إذا كانت محدودة، لحصول الفائدة ولصحة السماع، وما ذهبوا إليه أولى بالصواب.

واستشهاد الشارح بما سمع من العرب يؤكد صحة ما ذهبوا إليه.

(٧) فى الأصل، ش، ك «النكرة معرفة» زيادة لا لزوم لها.

(٨) المؤقتة. أى المحدودة.

(٩) انظر التسهيل ١٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٧٥:٣.

١٤٦ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا^(١)

وقوله^(٢):

١٤٧ - لَيْتَهُ شَافَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ * يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٍ^(٣)

ويؤيده قوله في التسهيل: إن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقاً للأخفش، و«الكوفيين» والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة^(٤)، وفُهم من كلامه أن الحيز لتوكيد النكرة «الكوفيين» لذكره البصريين في المنع، وفُهم من قوله: «شَمِلَ» أن البصريين يمتنعون توكيدها مطلقاً سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة. «وعن» متعلق بشمل. ثم قال:

(ص) وَأَعْنِ بِكَلَّتَا فِي مُشْنَى وَكَلَا * عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَعْلَاءَ

(١) لم أشر على قائله رغم وروده في أغلب كتب النحو. انظر شرح المفصل ٤٥، ٨: ٣، وشرح الكافية لابن مالك ١١٨٧: ٣، والمقرب ٢٤٠: ١، وشرح ابن الناطم ٥٠٥، وشرح ابن عقيل ٢١١: ٢، وشرح الشواهد للعيني ٧٦: ٣، والهمع ٢٠٥: ٥، والخزانة ٣٥٧: ٢ في ك زاد يمين:

إِذَا بَكَيتُ تَحْمِلُنِي أَنْتَا
فَلَا أَرَاكَ الدُّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

الذلفاء: مأخوذ من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة. أكتعا: تاماً كاملاً.

(٢) «وقوله» ساقط من ز.

(٣) البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي.

انظر الإنصاف ٤٥١: ٢، وشرح المفصل ٣٥: ٣، وشرح ابن الناطم ٥٠٧، وشذور الذهب ٤٢٩، وشرح الشواهد للعيني ٧٧: ٣، وشرح التصريح ١٢٥: ٢، ومعجم شواهد العربية ٤٦: ١. وورد عجز البيت في الأصل، ه، ت «يا ليت عدة شهر كله رجب».

ورواية «شهر» بدل «حول» تحريف وتغيير؛ لأن المعنى يفسد، فالشاعر غمى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجباً، ولا يصحح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجب؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجباً، وبعضه غير رجب.

(٤) انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ٤٥١: ٢، ومنهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٢.

(ش) يعنى أن العرب استغنت «بِكَلْتَا» فى المثنى المؤنث عن وزن «فَعْلَاءَ»
«وَبِكَلَا» فى المذكر^(١) عن وزن «أَفْعَل» فتقول: قَامَتِ الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا،
وَالرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا^(٢)، ولا يقال: قَامَتِ الْمَرْأَتَانِ جَمْعًا وَانِ^(٣).

ولا قَامَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ، كما قالوا فى المفرد «أَجْمَع» وفى الجمع
«أَجْمَعُونَ» ولا بد من إضافة «كِلا وَكِلتَا» لضمير المؤكد، وقد تقدم فى
قوله: «وَكُلًّا اذْكُرْ فِى الشُّمُولِ» البيت. «واغْنِ» فعل أمر من غَنِيَ بمعنى
استغنى «وَبِكَلْتَا» «وَعَنْ وَزْنِ» متعلقان «باغْنِ»^(٤). ثم قال:

(ص) وَإِنْ تُرْكِدُ / الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ * بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَّفَصِّلِ
عَتَيْتُ ذَا الرُّفْعِ ... *

(ش) يعنى أنَّ ضمير الرفع المتصل إذا أكد بالنفس أو بالعين لا بد من
توكيده^(٥) بالضمير المنفصل فتقول: قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ وَزَيْدٌ قَامَ هُوَ عَتَيْتُ.

وفُهِم^(٦) أن الضمير المؤكد بالنفس أو العين^(٧)، إذا كان منفصلاً لا يلزم
توكيده بالضمير نحو: أَنْتَ نَفْسُكَ قَائِمٌ. وفُهِم^(٨) أن التوكيد^(٩) إذا كان
بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو: قُمْتُمْ كُلُّكُمْ أَجْمَعُونَ.
وفُهِم من قوله^(١٠): «عَتَيْتُ ذَا الرُّفْعِ» أن الضمير المتصل إذا كان منصوباً أو

(١) فى هـ ، ز، ك، ت «المثنى المذكر».

(٢) «والرجلان كلاهما» ساقط من ت.

(٣) فى ز «جمعان» تحريف.

فى ظ زيادة مثال بعد جمعان «قام الزيدان جمعان» تحريف كما أن الزيادة هنا غير لازمة.

(٤) فى ت «باغنى» تحريف.

(٥) فى ت «توكيد» تحريف.

(٦) فى ش، هـ ، ك «وفهم منه» وعبارتها أكمل.

(٧) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ك «والعين».

(٨) فى ك «وفهم منه» وعبارتها أكمل.

(٩) فى الأصل، هـ ، ز، ت «التأكيد».

(١٠) فى ت «كلامه».

مَجْرُورًا لَا يُوَكِّدُ أَيْضًا نَحْو: ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ وَمَرَزْتُ بِكَ نَفْسِكَ.

ثم صرح بالمفهوم فى التوكيد بغير النفس والعين فقال:

(ص) ... وَأَكَّدُوا بِمَا * سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

(ش) يعنى أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم^(١) التوكيد بالضمير المنفصل فتقول: الزَّيْدُونَ قَامُوا كُلُّهُمْ.

وفهم من قوله: «لَنْ يُلْتَزَمَا» أن توكيده بالضمير جائز فتقول: قَامُوا^(٢) هُمْ كُلُّهُمْ، وَقُمْتُمْ أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ، «وَأِنْ تُؤَكَّدْ» شرط، والفاء^(٣) جواب الشرط «وَبَعْدَ» خبر مبتدأ مضمرة «وَالْمُفَصِّلُ» نعت لمحدوف، والتقدير^(٤): فتوكيده بعد الضمير المنفصل.

ولما فرغ من التوكيد المعنوى شرع فى التوكيد اللفظى فقال:

١٦٩
أ

(ص) وَمَا مِنَ التَّوَكُّيدِ / لَفْظِي يَجِى * مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ أَذْرَجِي^(٥) أَذْرَجِي

(ش) التوكيد اللفظى إعادة اللفظ بموافقته، وفهم من قوله: «مُكَرَّرًا» أنه يكون بالمساوى لفظًا ومعنى نحو «أَذْرَجِي^(٦) أَذْرَجِي^(٧)» وبالمساوى معنى دون لفظ نحو:

أَنْتَ بِالْحَقِّ حَقِيقٌ قَمِينٌ^(٨)

- ١٤٨ -

(١) فى هـ، ز «لا يلتزم».

(٢) ما بعد «قاموا» إلى هنا ساقط من هـ.

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قوله ابن مالك:

«بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بَعْدَ الْمُفَصِّلِ»

(٤) فى ش «وتقديره».

(٥) فى الأصل، ز، ط «أدرج» تحريف.

وفى هـ «أدرج أدرج» تحريف.

(٦) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط «أدرج» تحريف.

(٧) فى ش، هـ «أدرج» تحريف.

(٨) من أنصاف الأبيات، وهو بلا نسبة. ورد ذكره فى الهمع ٥: ٢٠٧، وشرح الأشموني ٣: ٨١، ومعجم شواهد النحو ٢٤٩. وفى رواية «أنت بالخير جديد قمين».

لأنَّ «قِيمًا وَحَقِيقًا»^(١) متفقان معنى، وفُهم منه أيضاً أنه يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة، وسيدكر^(٢) ذلك، و«مَا» مبتدأ وهى موصولة، «وَلَفْظِيٌّ» خبر مبتدأ محذوف^(٣) وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة «ما»، وإنما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور، وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر. [وَيَجِى] خبر مبتدأ «وَمُكْرَرًا» حال من الضمير المستتر فى يجى^(٤). ثم قال:

(ص) وَلَا تُعَدُّ لَفْظٌ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ * إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وَصِّلَ

(ش) يعنى أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذى اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو: قُمْتُ قُمْتُ، والمنصوب نحو: ضَرَبْتُكَ ضَرَبْتُكَ، والمجرور المتصل بالاسم نحو: غُلَامُكَ غُلَامُكَ، والمتصل بالحرف نحو: بِكَ بِكَ. وفُهم منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو: أَنْتَ أَنْتَ قَائِمٌ. وَهُوَ وَهُوَ^(٥) قَاعِدٌ وَإِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَرَبْتُ. ثم قال:

(ص) كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلُ * بِهِ جَوَابٌ ...^(٦)

(ش) يعنى أن التوكيد اللفظى فى الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل / ١٦٩
به فتقول فى توكيد «فى» من قولك^(٧): فى الدَّارِ زَيْدٌ. فى^(٨) فى الدَّارِ زَيْدٌ،

(١) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وجديرا».

حسب رواية النسخ.

(٢) فى ت «وسندكر».

(٣) فى ش، ز، ك زيادة «مبتدأ محذوف تقديره: وما هو من التوكيد لفظي».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٥) فى الأصل، ش، ز، ط، ك «وهو وهو» تحريف.

(٦) فى ش، ك، ت أكمل الشطر «به جواب كَتَقَمَّ وَكَبَلَى». والتكملة غير لازمة، لأنها ستذكر فى موضعها.

(٧) فى ت «قوله».

(٨) والصواب «فى الدار فى الدار زيد».

ومن: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، إِنَّ زَيْدًا^(١) إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا في الضرورة كقوله:

١٤٩ - [فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِيَا بِي] * وَلَا لِيَمَّا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً^(٢)

فلو كان الحرف جوابياً^(٣) لم يشترط فيه ذلك، وإلى ذلك أشار بقوله: «غَيْرَ مَا تَحْصُلُ»^(٤) بِهِ جَوَابٌ، ومثله بقوله:

(ص) ... * كَتَنَمَ وَكَبَلَى

(ش) فتقول: نَعَمْ نَعَمْ وَبَلَى بَلَى؛ لأنه لم يتصل به شيء يتكرر معه، «وَالْحُرُوفُ»^(٥) مبتدأ، وخبره «كَذَا»^(٦) «وَغَيْرَ» منصوب على الاستثناء والتقدير: الحروف كالضمائر في وجوب إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب. ثم قال:

(ص) وَفُضِمَ الرَّفْعُ الَّذِي قَدْ افْتُصِلَ * أَكْذَبَ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

(ش) يعني أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل، فشمّل المرفوع نحو: قُمْتَ أَنْتَ وَقُمْتَ أَنَا، والمنصوب نحو: ضَرَبْتُكَ أَنْتَ، والمجرور نحو: مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ.

وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظي بالمرادف.

(١) «إِنَّ زَيْدًا» ساقط من ز، ظ، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ظ، ك.

نسب هذا البيت لمسلم بن معبد الوالبي في الخزائن ١: ٣٦٤، وقيل: هو لبعض بني أسد، وورد بلا نسبة في: الخصائص ٢: ٢٨٢، والإنصاف ٢: ٥٧١، ومعاني الفراء ١: ٦٨، وشرح المفصل ٧: ١٨، وشرح التصريح ٢: ١٣٠، والهمع ٥: ٢١٠، وشرح الأشموني ٣: ٨٤ حيث إن اللام الثانية في قوله «للما» توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل، وهذا الشاهد شاذ، ولا يؤخذ به بالإجماع. والصواب أن يقول «لما لما بهم».

(٣) في ش، ظ «جواباً».

(٤) في هـ، ت «ما تحصل» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) في ز «والحرف» تحريف.

(٦) في ت «وكذلك» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

